

الملك محمد بن عبد الله بن فيصل

مباوئي الحكمة الإدارية العليا  
الجمعية التأسيسية للدولة  
في

المواد الجنائية والمدنية والتجارية والدستورية  
والتجارية والبصرة والأعمال الشفعية والمرافعات  
المدنية والأحكام الجنائية وباقي شرف القضاة

في المحرم ١٣٩٥ هـ

رئيس المباشرة  
١٩٨٤ م ١٩٨٣ م

تمت اشرف  
الرئيس محمد بن فيصل  
الرئيس محمد بن فيصل

١٣٩٥ هـ ١٣٩٥ هـ









# الموسوعة الادارية الحديثة

مبادئ المحكمة الادارية العليا وقضايا

الجمعية العمومية لمجلس الدولة

فى

الموارد الجنائية والمدنية والتجارية والمستورية

والادارية والبحرية والاحوال الشخصية والمزايا

المدنية والاجراءات الجنائية وباقى فروع القانون

د الجزء ٣٩ ،

ويتضمن المبادئ ابتداء من

عام ١٩٨٥ حتى عام ١٩٩٣

تحت اشراف

الامستلا حسن الفكهانى

محام أمام محكمة

النقض والادارية العليا

رئيس قضايا البنك العربى

ثم وكيل قضايا بنك مصر (سابقا)

الدكتور نعيم عطية

محام أمام محكمة

النقض والادارية العليا

نائب رئيس مجلس الدولة

( سابقا )

( ١٩٩٤ - ١٩٩٥ )

---

إصدار : الدار العربية للموسوعات (حسن الفكهانى - محام)

القاهرة : ٢٠ شارع عدلى - ت : ٢٩٣٦٦٣ - ص.ب : ٥٤٣



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فَقُلْ إِنِّي رَسُولٌ

مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ



## مقدمة

- ١ -

تضمنت « الموسوعة الادارية الحديثة » في اصدارها الاول ما بين عامي ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ المبادئ القانونية التي قررتها أحكام المحكمة الادارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة ، منذ إنشائه في عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٨٥ .

وقد جاءت هذه المبادئ مرتبة ترتيبا أبجديا موضوعيا مما يسهل على الباحث العثور على ما هو بحاجة اليه في بحثه من مبادئ قررتها الفتاوى والأحكام الصادرة من أعلى جهتين في مجلس الدولة وهما المحكمة الادارية العليا بالنسبة للقضاء الاداري والتأديبي والجمعية بالنسبة لقسمى الفتوى والتشريع .

وقد لقيت « الموسوعة الادارية الحديثة » في اصدارها الاول المديح والاستحسان من المشتغلين بالقضاء والمحاماة والتدريس وغيرهم من العاملين بالقانون في شتى ادارات الحكومة ، والهيئات ، والشركات ، والبنوك والمؤسسات ليس في مصر وحدها بل وفي العالم العربي كله ، وذلك على الأخص لسلامة المنهج الذي قامت عليه الموسوعة ، ووزارة الأحكام والفتاوى التي احتوتها مجلداتها التي بلغ عددها أربعة وعشرين مجلداً ، ليس في مجال القانون الاداري فحسب ، بل وفي مجالات القانون كافة من مدني وتجاري ودولي وجنائي وضريبي وأجراءات مهنية وتجارية وجنائية .

وتدور العجلة القضائية دون توقف ، وتمضى احكام المحكمة الادارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى وانتشرع تثرى بالحضيف المتأنى فى بحثه من مبادئ قانونية جلسة اثر جلسة ، فيضاف الى حماد السنين اسهامات جديدة ، ينمو بها الرصيد الضخم والجدير بكل اعتبار من عطاء مجلس الدولة الذى يمكن فى اطراد من اثراء الفكر القانونى ، وتوسيع آفاقه ، وتعميق مساراته ، عبر الخبرات الاستشارية والسوابق القضائية ، صعوداً لمدارج التصويب والتقييم والارساء ، حتى يجىء الرصيد ثريا وافيا متجددا ، مذكلا لما قد يصادفه الباحثون من صعوبات ومشاق فى أداء مهامهم ، موفراً بذلك عليهم الوقت والجهد الميزول المتوصل الى المناسب من احكام وفتاوى ترشددهم الى ما يجب ان يدلوا به من رأى فى فتاويهم ، أو يقضوا به فى احكامهم ، أو يسيروا عليه فى بحوثهم الفقهية والجامعية . وكمن سمعنا ممن اطلعوا على « الموسوعة الادارية الحديثة » من اعتراف صادق بانهم مدينون « للموسوعة » بانجاز موضوعات اسندت اليهم فى وقت أقصر بكثير مما كانوا يقدرونه لانجازها ، فحققوا بذلك نجاحات لم يكونوا يتوقعونها .

واذا كان الاصدار الأول « للموسوعة الادارية الحديثة » قد وقف عند احكام المحكمة الادارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الصادرة حتى ٣٠ سبتمبر ١٩٨٥ وهو تاريخ نهاية السنة القضائية ٨٤/١٩٨٥ ، فقد استثمرنا الحاجة الملحة الى مواصلة الجهد لتجميع وتلخيص الاحكام والفتاوى الصادرة اعتباراً من أول اكتوبر ١٩٨٥ وهو تاريخ بداية السنة القضائية ٨٥ / ١٩٨٦ حتى ٣٠ سبتمبر ١٩٩٣ وهو تاريخ نهاية السنة القضائية ١٩٩٢ / ١٩٩٣ التى

## تصدير

الى السادة الزملاء رجال القانون في مصر وجميع الدول العربية :

قدمت اليكم خلال فترة تزيد عن الأربعين عاما مضت العديد من الموسوعات القانونية ( عدد ١٦ موسوعة يصل عدد مجلدتها وأجزائها الى عدد ٥٣٣ ) آخرها ( الموسوعة الذهبية لقضاء محكمة النقض المصرية ) ( ٤١ جزءاً ) شملت مجادىء هذه المحكمة بدوائرها الحديثة والجناثية منذ نشأتها عام ١٩٣١ حتى عام ١٩٩٢ .

كما قدمت اليكم خلال عام ١٩٨٦ بالتعاون مع الصديق العزيز الدكتور نعيم عطية المحامي لدى محكمة النقض ونائب رئيس مجلس الدولة سابقا القسم الأول ( الموسوعة الادارية الحديثة ) ( ٢٤ جزءاً ) شاملة أحكام المحكمة الادارية العليا مع فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة ( منذ عام ١٩٤٦ حتى منتصف عام ١٩٨٥ ) .

وحاليا أقدم لكم القسم الثانى من ( الموسوعة الادارية الحديثة ) ( عدد ١٦ جزءاً ) متعاوننا مع صديقى العزيز الدكتور نعيم عطية المحامي امام محكمة النقض ونائب رئيس مجلس الدولة سابقا . . . . . وقد تضمن

هذا القسم أحكام المحكمة الادارية العليا مع فتاوى الجمعية العمومية  
للقسم الفتوى والتشريع بمجلس الدولة ( هذا النصف الثانى لعام ١٩٨٥  
حتى نهاية السنة القضائية ١٩٩٢/١٩٩٣ فى سبتمبر ١٩٩٣ )

أرجو من الله أن ينال رضاكم وأن يحقق الغرض من إصداره .

ومع خالص الشكر لكل من تعاون معنا لاتمام هذا العمل الضخم .  
أدعو الله أن يوفقنا جميعا لما فيه الخير للجميع .

حسن الفكهاني

محام أمام محكمة النقض

رئيس قضايا البنك العربى

ثم وكيل قضايا بنك مصر

( سابقا )



## موضوعات الجزء

|                  |                        |
|------------------|------------------------|
| ملكية            | مسئولية مدنية          |
| مناقصات ومزايدات | مصلحة الضرائب العقارية |
| منجم ومحجر       | مصنف فني وأدبي         |
| موانئ            | معاش                   |
| مهنة             | مهند                   |
| ميزانية عامة     | مكاتب ومراكز ثقافية    |
| نقد              | في الخارج              |
| نقد              | مكافاة                 |
| نقود             | ملاحمة                 |
|                  | ملف خدمة               |



هي السينة التي فُصِحَ بعدها الى المطبعة بالاصدار الثاني « الموسوعة الادارية الحديثة » الذي يجده القارئ بين يديه جاليا • متضمنا بحق أحدث المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الادارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ، فاذا وضع القارئ امامه الاصدار الأول « الموسوعة الادارية الحديثة » والاصدار الثاني لها ، فانه يكون بذلك قد وضع يده على سبعة وأربعين عاما من المبادئ القانونية التي قررها مجلس الدولة من خلال قمتيه المحكمة الادارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع •

واننا لنرجو بذلك أن نكون قد قدمنا — بكل فخر وتواضع — انجازا علميا وعليا ضخما ، يحقق للمستغلين بالقانون خدمة حقيقية ومؤكدة — تغني في أحيان كثيرة عن الرجوع الي عشرات المؤلفات الفقهية لتتعرف على الرأي القانوني الصحيح للمسألة المطروحة للبحث •

### - ٣ -

وأنه لجقي علي أن اعترف في هذا المقام بفضل زملائي اعضاء مجلس الدولة الذين اشتغلت بين صفوفهم فترة بلغت مايربو على اثنتين وثلاثين سنة من سنوات عملي انقباضي ، كانت الخلفية التي استندت اليها استيعابي للمبادئ القانونية التي ضمتها باعزاز دفئا « الموسوعة الادارية الحديثة » ( ١٩٩٣/١٩٤٦ ) كما اعترف بالفضل أيضا للاستاذ الكبير حسن الفكاهي المحامي أمام محكمة النقض لتحمسه لمشروع « الموسوعة الادارية الحديثة » سواء في اصدارها الأول أو اصدارها الثاني ، واسدائه للتوجيهات الصائبة المعززة بخبرته الطويلة في اصدار « الموسوعات القانونية » القيمة في خدمة رجال

القانون في العالم العربي . كما لا يفوتني أن أنوه بالجهد الذي أسداه كل من الأستاذين / عبد المنعم بيومي وطارق محمد حسن المحامين بالاستئناف العالي ومجلس الدولة والأستاذة / عزة حسن الفكاهني المحامية بالاستئناف العالي ومجلس الدولة والأستاذة / منى رمزي المحامية في التجميع والتلخيص والتنسيق والتنفيذ ، وغير ذلك من أعمال دفعت بالموسوعة في إصدارها . الثاني إلى يدي القارئ على هذا النحو الرصين الذي بدت عليه .

وختاما ، لا يفوتني في هذا المقام أن أخص بالذكر السادة الزملاء الأفاضل الأساتذة المستشارين أحمد عبد العزيز وفاروق عبد القادر وفريد نزيه تناغو نواب رئيس مجلس الدولة والدكتور عادل شريف المستشار حاليا بالمحكمة الدستورية العليا والأستاذ حسن هند عضو القسم الاستشاري بمجلس الدولة ، على ما أبدوه من اهتمام بالموسوعة وما أسدوه من عون في سبيل إنجازها .

والله ولي التوفيق .....

دكتور نعيم عطية

المحامي أمام محكمة النقض

نائب رئيس مجلس الدولة ( سابقا )

# فهرس

| الصفحة | الموضوع  |
|--------|--|
| ١      | مسئولية مدنية :  |
| ٧      | الفصل الاول - اركان المسؤولية                          |
| ٧      | الفرع الاول - لا تسال جهة الادارة عن قراراتها المشروعة |
|        | الفرع الثانى - مسؤولية الادارة عن قراراتها الخاطئة     |
| ٩      | مصدرها القاتون   |
|        | الفرع الثالث - اركان مسؤولية جهة الادارة الخطا         |
| ١٢     | والضرر وعلاقة السببية                                  |
| ٣٠     | الفرع الرابع - ماعية الخطا                             |
| ٣٣     | الفرع الخامس - الخطا لا يفترض وعلى المضرور اثباته      |
| ٣٥     | الفرع السادس - انتفاء المسؤولية بانتفاء الخطا          |
| ٤٠     | الفرع السابع - انتفاء المسؤولية بانتفاء رابطة السببية  |
| ٥٣     | الفرع الثامن - خطا المضرور ، والخطا المشترك            |
| ٥٩     | الفرع التاسع - الضرر                                   |
| ٥٩     | المبحث الاول - صور الضرر                               |
| ٦٩     | المبحث الثانى - مناط استحقاق التعويض عن الضرر          |
| ٧١     | الفصل الثانى - اتخطا الشخصى والخطا المرفقى او المصلحى  |
|        | الفرع الاول - التمييز بين الخطا الشخصى والخطا          |
| ٧١     | المرفقى او المصلحى                                     |
| ٨٠     | الفرع الثانى - مسؤولية الموظف عن الخطا الشخصى          |
| ٨٥     | الفرع الثالث - الخطا الشخصى الذى يسال عنه الموظف       |

## ( ب )

| الصفحة | الموضوع  |
|--------|--|
|        | الفرع الرابع — رجوع الإدارة على الموظف إذا ارتكب خطأ     |
| ٩١     | تكون في حدود ما ارتكبه من خطأ                            |
|        | الفرع الخامس — عدم انطباق نظرية الخطأ الشخصي             |
| ٩٢     | والخطأ المرفق في مجال القطاع العام                       |
|        | الفصل الثالث — صور من الأخطاء التي يجوز اتعويض عنها      |
|        | الفرع الأول — عيب الاختصاص أو الشكل لا يرتب الحق         |
| ٩٧     | في التعويض لزماً   |
|        | الفرع الثاني — القضاء بالتعويض ليس من مستلزمات           |
| ١٠١    | القضاء بالإلغاء  |
|        | الفرع الثالث — عدم أحقية من جند بالمخالفة لأحكام القانون |
| ١٠٦    | للتعويض لانتفاء ركن الضرر                                |
|        | الفرع الرابع — لا محل للرجوع على الإدارة بالتعويض عن     |
|        | قراراتها التي تصدر بقصد تحقيق                            |
| ١٠٩    | الصالح العام   |
|        | الفرع الخامس — لا محل للتعويض عن إزالة التمديدات التي    |
|        | تقع على الأموال المملوكة للدولة                          |
| ١١١    | أو لأحد الأشخاص الاعتبارية                               |
|        | الفرع السادس — إلغاء القرار الصادر بانتهاء خدمة          |
|        | المال وأعلته إلى وتليفه لا يمنع من                       |
| ١١٣    | تعويضه عن الأضرار الأدبية التي أصابته                    |
| ١١٦    | الفرع السابع — انتهاء الخدمة قبل بلوغ السن القانونية     |
|        | الفرع الثامن — تسوية معاش المصالح في الطريق              |
| ١٢٥    | التأديبي لا تمنع المطالبة بالتعويض                       |
|        | الفرع التاسع — الدولة مسئولة عن تعويض المضرور من         |
|        | قرار الاعتقال المسلط دون سند                             |
| ١٢٤    | صحيح من القانون  |

| الصفحة | الموضوع  |
|--------|--|
|        | الفرع العاشر - فقد ملك المظن بقلم هيئة مفوض<br>الدولة يشكل بطله خطأ في حق مجلس<br>الدولة يستوجب للتعميم        |
| ١٢٦    |  |
|        | الفرع الحادى عشر - إلغاء القرار وما يترتب عليه من آثار<br>من شأنه جبر الإقرار المسادية<br>والادبية الناشئة عنه |
| ١٢٩    |  |
|        | الفصل الرابع - مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه  |
| ١٣١    |  |
|        | الفرع الأول - علاقة التبعية  |
| ١٣١    |  |
|        | الفرع الثانى - الشروط التى يجب توافرها في خطأ التابع   |
| ١٣٣    |  |
|        | الفرع الثالث - القرار الذى تصدره النيابة العامة بالحفظ<br>لا يحوز لية حجية قبل المضيور                         |
| ١٣٦    |  |
|        | الفرع الرابع - رجوع الإدارة على تابعيها  |
| ١٤٨    |  |
|        | الفرع الخامس - سقوط دعوى المسئولية   |
| ١٤٣    |  |
|        | الفصل الخامس - مسئولية أعضاء المخازن وأرباب العهد  |
| ١٤٥    |  |
|        | الفرع الأول - مسئولية أرباب العهد والمخازن مسئولية<br>مفترضة   |
| ١٤٥    |  |
|        | الفرع الثانى - بعد قرار تحيل المابل بقية المجز الذى<br>وجد بعينه بوصفه من أرباب العهد                          |
|        | قرار اداريا  |
| ١٥٧    |  |
|        | الفصل السادس - المسئولية العقدية   |
| ١٥٩    |  |
|        | الفصل السابع - المسئولية التأديبية   |
| ١٦٧    |  |
|        | الفرع الأول - مناط قيام المسئولية التأديبية للموظف العام   |
| ١٦٧    |  |
|        | الفرع الثانى - المسئولية سواء كانت جنائية أم تأديبية تقوم<br>على القطع واليقين لا على الظن والتخمين            |
| ١٦٩    |  |

| الصفحة | الموضوع  |
|--------|--|
| ١٧٢    | الفرع الثالث - في مجال المسؤولية التأديبية لا محل لأعمال نظرية للخطا الشخصى والخطا المرفقى   |
| ١٧٤    | الفصل الثامن - التعويض   |
| ١٧٤    | الفرع الأول - صور التعويض  |
| ١٧٧    | الفرع الثانى - عناصر التعويض   |
| ١٨٢    | الفرع الثالث - جواز أن يكون التعويض عن الأضرار غير نقدى  |
| ١٨٥    | الفرع الرابع - عدم جواز المطالبة بتعويض نقدى عن الضرر الذى تسبب جبره   |
| ١٩٥    | الفصل التاسع - دعوى التعويض  |
| ١٩٥    | الفرع الأول - بعباد سقوط دعوى التعويض  |
| ٢٠٢    | الفرع الثانى - سلطة المحكمة فى تقدير التعويض   |
| ٢١١    | الفرع الثالث - يجوز القضاء بالتعويض المستحق عن الضرر المادى والضرر الأدبى جملة بغير تخصيص  |
| ٢١٤    | الفرع الرابع - التعويض الموقت الذى تقضى به المحكمة قابل للتقدير النهائى بدعوى مستقلة تبين فيها الأضرار الحقيقية التى أصابت المضرور |
| ٢١٦    | الفرع الخامس - الجهة التى تتحمل بالتعويض المقضى به   |
| ٢١٧    | الفرع السادس - شروط انتقال المطالبة بالتعويض الأدبى الى الغير  |
| ٢٢٠    | الفصل العاشر - مسائل متنوعة  |
| ٢٢٠    | الفرع الأول - ماهية الإثراء بلا سبب  |
| ٢٢٢    | الفرع الثانى - مسئولية محضلى الضرائب   |
| ٢٢٤    | الفرع الثالث - مسئولية الدولة عن أعمالها الحربية   |



| الصفحة | الموضوع   |
|--------|---|
| ٢٢١    | الفرع الرابع - مسئولية المستثمر   |
| ٢٢٢    | الفرع الخامس - مسئولية حارس الأشياء   |
| ٢٢٢    | مصلحة الضرائب العقارية  |
| ٢٢٩    | مصنف فنى وأدبى  |
| ٢٥١    | معاش  |
| ٢٥٧    | الفصل الأول - كيفية حساب المعاش   |
| ٢٥٧    | الفرع الأول - تاريخ بدء استحقاق تسوية المعاش  |
| ٢٥٨    | الفرع الثانى - حساب المعاش على أساس متوسط المرتبات خلال السنتين الأخيرتين                                     |
| ٢٦١    | الفرع الثالث - المكافآت التشجيعية لا تحسب ضمن المرتب الذى يسوى على أساسه المعاش                               |
| ٢٦٢    | الفرع الرابع - ميعاد تقديم طلب صرف المعاش أو المكافأة   |
| ٢٦٦    | الفصل الثانى - المستحقون للمعاش   |
| ٢٦٦    | الفرع الأول - الإبنة  |
| ٢٦٨    | الفرع الثانى - الإبن  |
| ٢٧١    | الفرع الثالث - الأرملة  |
| ٢٧٣    | الفصل الثالث - المعاش المقرر بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧  |
| ٢٧٣    | الفرع الأول - الرافعة المبررة لصرف المعاش المقرر بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧                                    |
| ٢٧٦    | الفرع الثانى - سلطة رئيس الجمهورية فى تجاوز الحد الأقصى للمعاش الذى يصرف وفقا لأحكام القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ |
| ٢٧٩    | الفصل الرابع - الإحالة الى المعاش ( تحديد سن الإحالة الى المعاش )   |

| الصفحة | الموضوع   |
|--------|---|
|        | الفصل الخامس - مدى جواز الجمع بين المعاش والمزب   |
| ٢٩٧    | ( الجمع بين المعاش ومخصصات وظيفة أمين<br>علم مجلس الوزراء )   |
| ٣٠٢    | الفصل السادس - زيادة المعاشات   |
|        | الفصل السابع - معاشات ومكافآت استثنائية   |
|        | الفرع الأول - سلطة رئيس الجمهورية في اعتماد قرارات<br>لجنة المعاشات الاستثنائية أو الموافقة على<br>اقتراح الوزير المختص |
| ٣٠٧    |   |
|        | الفرع الثاني - السلطة المختصة بتقرير المعاش الاستثنائي<br>ومراحل تقريره   |
| ٣١٠    |   |
| ٣١٥    | الفصل الثامن - طوائف خاصة   |
| ٣١٥    | الفرع الأول - القضاة  |
| ٣٣٣    | الفصل التاسع - المعاش المتغير   |
| ٣٣٣    | الفرع الأول - شروط رفع المعاش المتغير   |
| ٣٤١    | الفرع الثاني - تسوية معاش الأجر المتغير   |
| ٣٤٥    | الفرع الثالث - الحد الأقصى لمجموع أجر الاشتراك المتغير  |
| ٣٤٨    | الفرع الرابع - رفع معاش الأجر المتغير   |
| ٣٥٣    | الفصل العاشر - المخازعة في المعاش   |
|        | الفرع الأول - عقد المخازعة في المعاش بالمعك الذي حدده<br>القانون لذلك   |
| ٣٥٣    |   |
|        | الفرع الثاني - مخازعات المعاش وفقا للقانون رقم ٧٩ لسنة<br>١٩٧٥ يجب أن يبدأ بمريضها على لجنة<br>فحص المخازعات            |
| ٣٥٦    |   |

| الصفحة | الموضوع   |
|--------|---|
|        | الفرع الثالث - عدم جواز رفع الدعوى بطلب تعديل الحقوق المقررة بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بمدد انقضاء سنتين من تاريخ                     |
| ٢٦٨    | الاخطار بربط المعاش   |
|        | الفرع الرابع - جواز تصحيح الأخطاء المادية في تسوية المعاش في أى وقت   |
| ٢٧٠    |   |
| ٢٧١    | الفصل الحادى عشر - مسائل متنوعة   |
|        | الفرع الأول - إحالة الموظف الى المعاش لا يسقط عنه الزامه بالدين الذى تسفل ثمته لجهة الادارة   |
| ٢٧٢    |   |
|        | الفرع الثانى - يمتنع على الجهة الادارية الاستمرار فى صرف معاش التقوى متى قام نزاع جدى فى ثبوت الوصف الموجب لاستحقاقه                  |
| ٢٧٤    |   |
|        | الفرع الثالث - معاش المجند الذى يصاب بسبب الخدمة بجروح أو عاهات أو امراض ينتج عنها عجز كلى أو جزئى ويتقرر بسببها انهاء خدمته العسكرية |
| ٢٧٧    |   |
|        | الفرع الرابع - شروط استحقاق معاش العجز أو الرفاة فى غير حالات الإصابة   |
| ٢٨٠    |   |
|        | الفرع الخامس - مناط استحقاق المعاش الاضالى المقرر بالمادة ٧٨ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦١ والمادة ٨٩ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤      |
| ٢٨٢    |   |
|        | الفرع السادس - حدود المعاش المحسوب عن الاجير والمعاش المحسوب عن الحوافز   |
| ٢٨٨    |   |
| ٢٩١    | معهد  |
| ٢٩٧    | مكتبة ومراكز ثقافية فى الخارج   |

| الصفحة | الموضوع   |
|--------|---|
| ٤٠٣    | مكافأة  |
| ٤٠٥    | الفرع الأول - المكافأة التشجيعية  |
| ٤٠٩    | الفرع الثاني - مكافأة الاستاذ المتفرغ   |
| ٤١٢    | الفرع الثالث - مكافأة بحث   |
| ٤١٥    | الفرع الرابع - المكافأة السنوية للانتاج   |
| ٤١٧    | ملاحضة  |
| ٤١٩    | الفصل الأول - السفينة   |
| ٤١٩    | الفرع الأول - شروط رفع العلم المصرى على سفن الركاب  |
| ٤٢٢    | الفرع الثاني - تجهيز السفينة  |
| ٤٢٦    | الفرع الثالث - السفن غير الخاضعة لنظام السفريات<br>الذورية  |
| ٤٢٨    | الفرع الرابع - طاقم السفينة   |
| ٤٣٠    | الفرع الخامس - النظام التاديبى لطاقم السفينة  |
| ٤٣٤    | الفصل الثاني - الوكالة البحرية  |
| ٤٣٧    | الفصل الثالث - هيئة النقل البحرى  |
| ٤٤٣    | ملف خدمة  |
| ٤٤٩    | ملكية ( حق الملكية )  |
| ٤٥٢    | الفرع الأول - الملكية الخاصة بمصونة   |
| ٤٥٨    | الفرع الثاني - الملكية على الشيوخ   |
| ٤٦٢    | الفرع الثالث - عناصر الملكية  |
| ٤٦٤    | الفرع الرابع - جواز وضع قيود على حق الملكية الخاصة  |
| ٤٧٤    | الفرع الخامس - مناع السلطة الاستثنائية لجهة الإدارة في<br>ازالة التعدى على اموال الدولة العامة<br>والخاصة بالطريق الإدارى |

| الصفحة | الموضوع  |
|--------|--|
|        | الفرع السادس — تمتع المال الخاص المملوك للدولة بذات<br>الحمية المقررة للمال العام وذلك في<br>خصوص عدم جواز وضع اليد أو<br>اكتساب ملكية أو حق عيني عليه<br>بالتقادم ٤٧٦ |
| ٤٨٠    | الفرع السابع — الفصل في منازعات الملكية  |
| ٤٨٢    | الفرع الثامن — التقادم المكتسب للملكية   |
|        | الفرع التاسع — الأموال العامة والخاصة المملوكة للدولة<br>أو للأشخاص الاعتبارية العامة لا يجوز<br>تملكها أو كسب حق عيني عليها بالتقادم ٤٩٠                              |
| ٤٩٦    | الفرع العاشر — شهر التصرفات الناقلة للملكية  |
|        | الفرع الحادي عشر — يجب تخصيص الاستيلاء بالفرض<br>الذي صدر من أجله ٤٩٨  |
| ٥٠١    | مناقصات ومزايدات   |
| ٥٠٥    | الفرع الأول — المبادئ التي تخضع لها المناقصة العامة  |
|        | الفرع الثاني — جواز الاتفاق على ما يخالف لأحكام المناقصات<br>والمزايدات ٥٠٦  |
| ٥٠٧    | الفرع الثالث — لجنة البيت  |
| ٥٠٧    | أولا — تشكيل لجان البيت  |
| ٥٠٩    | ثانياً — اختصاصات لجنة البيت   |
| ٥١٢    | ثالثاً — التزامات لجنة البيت   |
|        | رابعاً — لا يجوز للجنة البيت تحويل المناقصة العامة إلى<br>ممارسة ٥١٦   |
| ٥٢١    | الفرع الرابع — المخططات  |
| ٥٢١    | أولا — شرط أولوية المخططات   |
| ٥٢٧    | ثانياً — كيفية ترتيب أولوية المخططات   |

| الصفحة | الموضوع  |
|--------|--|
|        | ثالثا - سلطة جهة الإدارة في استبعاد المطاء من المناقصة |
| ٥٢١    | أو المفروسة  |
| ٥٢٦    | الفرع الخامس - التأمين                                 |
|        | أولا - عدم جواز قبول المطاء غير المصحوب بالتأمين       |
| ٥٢٦    | المؤقت كاملا   |
|        | ثانيا - عدم جواز اعفاء الشركات القابضة من التأمين      |
| ٥٤١    | المؤقت والنهائي  |
| ٥٤٢    | الفرع السادس - خطاب الضمان                             |
| ٥٤٥    | الفرع السابع - غرامة التأخير                           |
| ٥٤٥    | أولا - مناط استحقاق غرامة التأخير                      |
| ٥٥٠    | ثانيا - كيفية حساب قيمة الغرامة                        |
| ٥٥٧    | ثالثا - توقيع غرامة التأخير لا تستلزم إثبات الضرر      |
| ٥٦٠    | رابعا - الإعفاء من توقيع غرامة التأخير                 |
|        | الفرع الثامن - سلطة جهة الإدارة في إسناد أعمال إضافية  |
| ٥٧١    | إلى المتعاقدين معها                                    |
|        | الفرع التاسع - شروط جواز الإنابة بين الجهات الإدارية   |
| ٥٧٤    | في مباشرة إجراءات التعاقد                              |
|        | الفرع العاشر - عدم سريان قانون المناقصات والمزايدات    |
| ٥٧٦    | على بيع العقارات                                       |
| ٥٧٨    | الفرع الحادي عشر - مسائل متنوعة                        |
|        | أولا - تحمل الجهة المتعاقدة بقية الفرق في حالة زيادة   |
|        | الضرائب والرسوم الجمركية مما كانت عليه خلال            |
|        | الفترة آتواعة بين تقديم المطاء وآخر موعد               |
| ٥٧٨    | للتوريد  |

| الصفحة | الموضوع  |
|--------|--|
|        | ثانيا - المقايير والأوزان الواردة بجداول المقاييس او<br>الرسومات هي مقايير وأوزان تقريبية تقبل المعجز<br>والزيادة تبعاً لطبيعة العملية |
| ٥٨٢    | منجم ومحجور  |
| ٥٨٥    |  |
| ٥٨٧    | الفرع الأول - المتاجم والمحاجر هي من أعمال الخففة العلية   |
| ٥٩١    | الفرع الثاني - تراخيص استخراج مواد المتاجم والمحاجر  |
|        | الفرع الثالث - مدى حرية الشخص الطبيعي لو الاعتباري   |
| ٥٩٨    | في الكشف عن المواد المعدنية  |
|        | الفرع الرابع - قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٢٧ باعتبار<br>مرفق المحاجر من المرافق ذات الطبيعة  |
| ٦٠٩    | الخاصة   |
|        | الفرع الخامس - لا يعد القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن<br>تشغيل العاملين بالمتاجم والمحاجر كادرا  |
| ٦١٢    | خاصا للعاملين بالمتاجم والمحاجر  |
| ٦١٥    | الفرع السادس - الاتساق   |
| ٦١٧    | موانى  |
| ٦١٩    | الفصل الأول - ميناء بور سميد   |
| ٦٢٢    | الفصل الثاني - ميناء دجسط  |
| ٦٢٥    | مهنه   |
|        | الفرع الأول - شروط القيد في سجل الباثولوجيين   |
| ٦٢٧    | الاكتينيكيين   |
| ٦٣٢    | الفرع الثاني - مهنة العلاج الطبيعي   |
| ٦٣٧    | ميزانية عمالية   |
| ٦٤٧    | نسك  |
| ٦٤٩    | الفرع الأول - الجمعية للمهنة للتقاضي   |

| الصفحة | الموضوع  |
|--------|--|
|        | أولا - الجمعية العمومية هي أعلى سلطة ديمقراطية لها السيادة في تفسير أمور النادي وإدارة شئونه           |
| ٦٤٩    | ثانيا - دعوة الجمعية العمومية للانتماء   |
| ٦٥١    | الفرع الثاني - تشكيل مجالس إدارة النادي  |
| ٦٥٤    | الفرع الثالث - عدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بوقف تنفيذ أو إلغاء القرارات الصادرة من مجالس إدارة النادي |
| ٦٦٠    | نـ سحب   |
| ٦٦٥    | الفرع الأول - ماهية السحب  |
| ٦٦٧    | الفرع الثاني - السلطة المختصة بالسحب   |
| ٦٧٤    | الفرع الثالث - الآثار المالية المترتبة على السحب   |
| ٦٧٧    | الفرع الرابع - الجزاءة في قرار السحب   |
| ٦٨١    | الفرع الخامس - مسئولية الإدارة عن قرار سحب مخالف للقانون   |
| ٦٨٧    | الفرع السادس - أساءة استعمال سلطة السحب  |
| ٦٩٠    | الفرع السابع - إلغاء قرار السحب  |
| ٦٩٤    | نـ نذور  |
| ٦٩٩    | الفرع الأول - طبيعة أموال النذور   |
| ٧٠١    | الفرع الثاني - توزيع حصيلتها   |
| ٧٠٣    | الفرع الثالث - منطاط استحقاق قراء مقرة السيد أحمد البدوي نصف حصة من حصيلة أموال النذور                 |
| ٧١٠    | الفرع الرابع - الخطأ في الاختيار لقتل تلى المساجد والأضرحة التي بها متعلق النذور هو الإهنية المطلقة    |
| ٧١٤    |  |



## مسئولية مدنية



## الفصل الأول — أركان المسؤولية

الفرع الأول — لا تسأل جهة الإدارة عن قراراتها المشروعة

الفرع الثاني — مسؤولية الإدارة عن قراراتها الخاطئة مضمونها  
القانون

الفرع الثالث — أركان مسؤولية جهة الإدارة الخطأ والضرر وعلاقة  
السببية

الفرع الرابع — ماهية الخطأ

الفرع الخامس — الخطأ لا يفرض وعلى المضرور إثباته

الفرع السادس — انتفاء المسؤولية بانتفاء الخطأ

الفرع السابع — انتفاء المسؤولية بانتفاء رابطة السببية

الفرع الثامن — خطأ المضرور ، والخطأ المشترك

الفرع التاسع — الضرر

المبحث الأول — صور الضرر

المبحث الثاني — منافع استحقاق التعويض عن الضرر

الفصل الثاني — الخطأ الشخصي والخطأ المرفقى لو المصلحة

الفرع الأول — التمييز بين الخطأ الشخصي والخطأ المرفقى لو  
المصلحة

الفرع الثاني — مسؤولية الموظف عن الخطأ الشخصي

الفرع الثالث — الخطأ الشخصي الذي يسأل عنه الموظف

الفرع الرابع — رجوع الإدارة على الموظف إذا ارتكب خطأ تكون في  
حدود ما ارتكبه من خطأ

الفرع الخامس — عدم انطباق نظرية الخطأ الشخصي والخطأ المرفقى  
في مجال القطاع العام

الفصل الثالث — صير من الأخطاء التي يجوز التعويض عنها

الفرع الأول — عيب الاختصاص أو الشكل لا يرتب الحق في التعويض إيجاباً

الفرع الثاني — القضاء بالتعويض ليس من مستلزمات القضاء بالإكفاء

الفرع الثالث — عدم أحقية من جند بالمخالفة لأحكام القانون للتعويض  
لانتفاء ركن الضرر

الفرع الرابع — لا محل للرجوع على الإدارة بالتعويض عن قراراتها  
التي تصدر بقصد تحقيق الصالح العام

الفرع الخامس — لا محل للتعويض عن إزالة التعميدات التي تقع على  
الأحوال العامة المملوكة للدولة أو لأحد الأشخاص  
الاعتبارية

الفرع السادس — إلغاء القرار الصادر بانتهاء خدمة العامل وإعلانه  
التي وظيفة لا يمنع من تعويضه عن الأضرار الأدبية  
التي أصابته

الفرع السابع — انتهاء الخدمة قبل بلوغ السن القانونية

الفرع الثامن — تسوية وعرض المصنوع في الطريق للتأديب لا تمنع  
المطالبة بالتعويض

الفرع التاسع — الدولة مسئولة عن تعويض المضرور من قرار الاعتقال  
القانوني سند صحيح من القانون

الفرع العاشر — فقد ملك أظعن بقلم كتاب هيئة مفوضي الدولة يشكل  
بذاته خطأ في حق مجلس الدولة يستوجب التعويض

الفرع الحادي عشر — إلغاء القرار وما يترتب عليه من آثار من شأنه  
جبر الأضرار المسببة والأدبية الناشئة عنه

الفصل الرابع — مسؤولية المصنوع عن أعمال تابعة

الفرع الأول — علاقة المسؤولية

الفرع الثاني — الشروط التي يجب توافرها في خطأ النسخ

الفرع الثالث — القرار الذي تصدره النيابة العامة بالحفظ لا يجوز أية حجة قبل المصير

الفرع الرابع — رجوع الإدارة على تابعيها  
الفرع الخامس — سقوط دعوى المسؤولية

الفصل الخامس — مسؤولية أمراء المخازن وأرباب العهد

الفرع الأول — مسؤولية أرباب العهد والمخازن مسؤولية مفترضة

الفرع الثاني — يعد قرار تحصيل العزل بقية العجز الذي وجد بعهدته بوصفه من أرباب العهد قرارا إداريا

الفصل السادس — المسؤولية العقابية

الفصل السابع — المسؤولية التأديبية

الفرع الأول — مناط قيام المسؤولية التأديبية للموظف العام

الفرع الثاني — المسؤولية سواء كانت جنائية أم تأديبية تقوم على القطع واليقين لا على الظن والتخمين

الفرع الثالث — في مجال المسؤولية التأديبية لا محل لأعمال نظرية الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي

الفصل الثامن — التعويض

الفرع الأول — صور التعويض

الفرع الثاني — عناصر التعويض

الفرع الثالث — جواز أن يكون التعويض عن الأضرار غير نقدي

الفرع الرابع — عدم جواز المطالبة بتعويض نقدي عن الضرر الذي  
تم جبره

## الفصل التاسع — دعوى التعويض

الفرع الأول — معاد سقوط دعوى التعويض

الفرع الثاني — سلطة المحكمة في تقدير التعويض

الفرع الثالث — يجوز القضاء بالتعويض المستحق عن الضرر المادي  
والضرر الألبى جلة بغير تخصيص

الفرع الرابع — التعويض الموقت الذي تقتضيه المحكمة قبال التقدير  
النهائي بدعوى مستقلة تبين فيها الإضرار الحقيقية  
التي أصابت المضرور

الفرع الخامس — الجهة التي تتحمل بالتعويض المقتضى به

الفرع السادس — شروط انتقال المطالبة بالتعويض الأدبي الى الغير

## الفصل العاشر — مسائل متنوعة

الفرع الأول — ماهية الإثراء بلا سبب

الفرع الثاني — مسؤولية محصلى الضرائب

الفرع الثالث — مسؤولية الدولة عن أعمالها الحربية

الفرع الرابع — مسؤولية المستعمر

الفرع الخامس — مسؤولية حارس الأسماء

## الفصل الأول

### أركان المسؤولية

#### الفرع الأول

لا تسال جهة الادارة عن قراراتها المشروعة

#### قاعدة رقم ( ١ )

المبدأ :

مسئولية الادارة عن التعميض عن القرارات الادارية رهينة بان يكون القرار مميا وان يترتب عليه ضرر وان تقوم علاقة سببية بين عدم مشروعية القرار وبين الضرر الذى اصاب الفرد - اذا كان القرار الادارى سلبيا مطابقا للقانون فلا تسال الادارة عن نتيجته مهما بلغت الاضرار التى قد تلحق بالفرد من جراء تنفيذه - اذ لا تقوم مسؤولية الادارة كاصل عام على اساس تبعة المخاطر التى بمقتضاها تقوم المسؤولية على ركنين هما الضرر وعلاقة السببية بين نشاط الادارة وبين الضرر .

المحكمة :

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان مسؤولية الادارة عن التعميض عن القرارات الادارية رهينة بأن يكون القرار مميا وان يترتب عليه ضرر وان تقوم علاقة سببية بين عدم مشروعية القرار وبين الضرر الذى اصاب الفرد ، فاذا كان القرار الادارى سلبيا مطابقا للقانون فلا تسال الادارة عن نتيجته مهما بلغت الاضرار التى قد تلحق بالفرد من جراء تنفيذه إذ لا تقوم بمسئولية الادارة كاصل عام على اساس « تبعة المخاطر » التى

بمقتضاها تقوم المسؤولية على ركتين هما الضرر وعلاقة السببية بين نشاط الادارة وبين الضرر ذلك ان نصوص قانون مجلس الدولة قاطعة في الدلالة على أنها عالجت المسؤولية على أساس قيام الخطأ فحددت أوجه الخطأ في القرار الإداري بأن يكون معنيا بمعيب عدم الاختصاص أو وجود عيب في الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها وتأويلها أو إساءة استعمال السلطة .

ومن حيث أن ما ينسب الطاعنون الى المظنون ضده من خطأ يتمثل في تعطيل تسليمهما شهادات الخبرة الخاصة بهما لمدة تصل الى جوالى ثلاثة شهور ونصف ، متعمدا الأضرار بهما وحرمة نهما من فرص العمل التى كان يطعمان الالتحاق بها ، أمر لا يجد سندده من الواقع حيث لم يثبت ذلك من أوراق الدعوى التى خلت من دليل يثبت تعمد جهة الادارة الامتناع عن إستخراج الشهادات المطلوبة في المدة اللازمة لذلك ، كما أن المدة التى استغرقتها جهة الادارة لاصدار تلك الشهادات مدة معقولة في اطار الجارى عليه العمل في الجهاز الإداري للدولة ، ولا تعد بالتالى مدة تمعدت اطلتها الجهة الادارية ولكن الامر مرجعه الى بطء الجهاز الإداري في ادائه لعمله وبطء الروتين الإداري وكان ذلك فان ملك جهة الادارة لا يتوفر فيه وصف التصرف غير المشروع والسلوك الخاطيء ، وتبعاً لذلك ينتفى ركن الخطأ في جانبها ، وهو ما يؤدى الى عدم تكامل أركان المسؤولية التقصيرية في حقها .

ومن حيث انه على مقتضى ما تقدم يكون طلب التعويض غير قائم على سند صحيح من الواقع والقانون ، الامر الذى يكون معه الحكم المظنون فيه وقد انتهى الى رفض الدعوى موضوعاً قد أصاب في النتيجة التى أنتهى اليها وفقاً لصحيح حكم للقانون مما يتعين منه رفض الطعن المسائل لعدم استناده على أساس صحيح .

( طعن رقم ٣٣٤١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٩٢/١٢/٢٠ )

نفس المعنى : ( طعن رقم ٣٩١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٩٣/١/٣١ )



## الفرع الثاني

### مسئولية الإدارة عن قراراتها الخاطئة مصدرها القانون

#### قاعدة رقم (٢٠)

#### المبدأ :

مسئولية الإدارة عن القرارات المخالفة للقانون تنسب إلى المصدر الخامس من مصادر الالتزام المتضمن عليها في القانون المدني وهو أنقانون - أساس ذلك - أن تلك القرارات تعد من قبيل التصرفات القانونية وليست أفعالا مادية - أثر ذلك : - لا يسرى بشأن تلك المسؤولية التقادم الثلاثي المقرر في دعوى التعويض عن العمل غير المشروع - كما لا يسرى بشأنها التقادم الخمسي يؤدي ذلك : تظل هذه المسؤولية خاضعة للأصل العام وهو التقادم الطويل .

#### الحكمة :

ومن حيث أنه ترتباً على ذلك وأذ كانت المنازعة المطروحة تتمثل في تعويض عن قرار إداري مخالف للقانون ، فإن مسؤولية الجهة الإدارية عن مثل هذه القرارات تنسب إلى المصدر الخامس من مصادر الالتزام المنصوص عليها في القانون المدني وهو القانون ، وذلك بحسب أن تلك القرارات من قبيل انتصرفات القانونية وليست أفعالا مادية مما لا يسرى (ق ٢٨٣) عليها حكم المادة ١٧٢ من القانون المدني التي تتكلم عن التقادم الثلاثي بالنسبة إلى دعوى التعويض عن العمل غير المشروع والتي وردت بخصوص الحقوق التي تنشأ عن المصدر الثالث ، وعلى ذلك تخضع تلك المسؤولية في المنازعات المطروحة في تقادمها للأصل العام المقرر في المادة ٣٧٤ من القانون المدني . حيث أنه ليس صحيحاً في هذا القيام الاستناد إلى نص المادة ٣٧٥ من القانون المدني التي تتناول حالات التقادم الخاصة بالأجور

لان حكمها بصريح النص لا يسرى الا بالنسبة الى الحقوق الدورية المتحددة بالمعنى المتقدم ، كما لا يجوز الارتكان الى نص المادة ٥٠ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات التى تقضى بأن الماهيات التى لم يطالب بها مدة خمس سنوات تصبح حقا مكتسبا للحكومة . لان مدلولها لا يسرى الا على ما ينعت بالماهيات فحسب دون توسع أو قياس ، وغنى عن البيان أن التعويض عن القرار الإدارى المخالف للقانون ليس بمرتب بل هو التزام يعطيه تقديره المحكمة جزافا ليست له بأى حال صفة الدورية والتجدد ويراعى عند تقديره عدة عناصر أخرى غير المرتب كالأضرار المادية والأدبية كما أنه — أى التعويض — ليس فى حكم المرتب إذ فضلا عن التباين الواضح فى طبيعة وجوه كل منهما واختلاف أسس وعناصر تقدير أيهما عن الآخر ، فقد وردت النصوص التشريعية بصدد تقادم الحق فى المطالبة بالمرتب واضحة صريحة مقصورة المدلول ، أما التعويض المنه عنه فيرجع فى شأن تقادم الحق فى المطالبة به الى الأصل العام فى التقادم ومدته خمس عشر سنة .

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه إذ أخذ بهذا النظر قد أصاب الحق فى قضائه ، ويكون الطعن غير قائم على أساس سليم متعينا رفضه .

( طعن رقم ٥٦٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٦/٣/٢٣ )

### قاعدة رقم ( ٢ )

المبدأ :

مسئولية الإدارة عن قراراتها الإدارية المخالفة للقانون تنسب الى القانون بآثارة ، ولا تسقط مسائلة الإدارة عن هذه القرارات الا بالتقادم المخصوص عليه فى المادة ٢٧٤ من القانون المدنى .

## المحكمة :

ومن حيث أنه لا وجه لما يثيره انطاعن في عريضة طعنه من مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون بدعوى سقوط حق المطعون ضده في التعويض بمضى خمس سنوات ، ذلك أن مسؤولية الإدارة عن قراراتها الإدارية المخالفة للقانون ، إنما تنسب إلى القانون مباشرة ولا تسقط مساءلة الإدارة عن هذه القرارات إلا بالتقادم الطويل المنصوص عليه في المادة ٣٧٤ من القانون المدني طبقاً لما انتهى إليه قضاء الدائرة المشكلة طبقاً للمادة ٥٤ مكرراً من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ بتعديل قانون مجلس الدولة وذلك في حكمها الصادر بجلسة ١٩٨٥/١٢/١٥ ومن ثم فإن حق المطعون ضده في التعويض عن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٨١ لسنة ١٩٦٧ الذي قضى بالفائه بموجب حكم المحكمة الإدارية باسقاط المثار إليه آنفاً والذي تأييد استئنافياً في الظعن رقم ١٧٣ لسنة ٦ ق المحكوم فيه بجلسة ١٩٧٦/١٢/٢٩ من الدائرة الاستئنافية الثانية بمحكمة القضاء الإداري - ما انفك قائماً بعد ولم يسقط بالتقادم الطويل الذي مدته خمس عشرة سنة .

( طعن رقم ١٣٦٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٨٦/١٢/١٦ )

### الفرع الثالث

أركان مسئولية جهة الادارة الخطأ والضرر وعلاقة السببية

قاعدة رقم ( ٤ )

المبدأ :

منسبط مسئولية الادارة عن القرارات الصائرة منها هو وجود خطأ من جانبها بأن يكون القرار غير مشروع أى مشنوب بغيب أو أكثر من الغيوب المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة وأن يصيب ذوي الشأن ضرر من القرار. وأن تقوم علاقة سببية بين الخطأ والضرر بحيث يتأكد أنه لو لا الخطأ المنسوب للادارة ما كثر الضرر قد حدث على النحو الذي حدث به .

الحكمة :

ومن حيث ان مبنى الطعن ان قضاء المحكمة الادارية العليا استقر على ان انهاء قرار الجزاء وما يترتب عليه من آثار هو خير تعويض أدبي للموظف المتضرر على الآلام النفسية فضلا عما أشار اليه الحكم في أن معظم ادعاءات المطعون ضده عن الاضرار النفسية التي أصابته هي مجرد مزاعم لا سند لها لامر الذي يجعل الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيقه القانون وتأويله وجاء على خلاف ما استقر عليه قضاء المحكمة الادارية العليا في شأن التعويض الادبي .

وقدم المطعون ضده مذكرة عقب فيها على تقرير الطعن جاء فيها أن موقع الجزائين أجرى الاسقاط على المطعون ضده بعبارات خادشة تناولها الحكم المطعون فيه وانها سببب أضرار نفسية فضلا عما تكبده في مصروفات واجراءات تقاضى لعدة محاكم كما أن هذين الجزائين كانا السبب في امتناع الوزارة عن إعادة المطعون ضده للخدمة عقب استقائه .

ومن حيث ان منط مسئولية الإدارة عن القرارات الادارية الصادرة منها هو وجود خطأ من جانبها بأن يكون القرار غير مشروع أى مشوب بعيب أو أكثر من العيوب المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة وأن يتحقق بأصحاب الشأن ضرر وأن تقوم علاقة سببية بين الخطأ والضرر .

ومن حيث أن الثابت في الاوراق أن قرارى الجراء اللذان وقعتهما جهة الادارة على الطاعن بتاريخ ١١/١٢/١٩٧٦ ، ١٢/١٢/ ١٩٧٦ بخضم يوم من أجره قد صدر حكم المحكمة التأديبية بطنطا بجلسته ١٩٨١/٤/٥ في الدعوى رقم ١٦ لسنة ٨ ق بالغاءهما ومن ثم فقد تحقق الركن الاول من أركان مسئولية الادارة وهو ركن الخطأ .

( طعن رقم ٢٤٣١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١١/٣٠/١٩٨٥ )

### قاعدة رقم ( ٥ )

#### المبدأ :

منط مسئولية الإدارة عن قراراتها الادارية التي تصدرها وهي بصدد تسيير المرافق العامة هو قيام خطأ في جانبها بصدد تسيير المرافق العامة .

#### المحكمة :

ومن حيث ان منط مسئولية الإدارة عن القرارات الادارية التي تصدرها وهي بصدد تسيير المرافق العامة هو قيام خطأ في جانبها بأن يكون القرار الادارى غير مشروع لعيب من العيوب المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة وأن يتحقق بصاحب الشأن ضرر وأن تقوم علاقة السببية بين هذا الضرر وذلك الخطأ .

( طعن رقم ٩٠١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٨/٥/١٩٨٦ )

نفس المعنى ( طعن رقم ٩٠٠ سنة ٢٩ ق — جلسة ٢٥/٥/١٩٨٦ )

## قاعدة رقم ( ٦ )

### المبدأ :

يشترط لقيام مسئولية الإدارة عن القرارات التي تصدرها بالمخالفة لأحكام القانون توافر ثلاثة أركان هي :

١ - ركن الخطأ : ويتمثل في صدور قرار الإدارة بالمخالفة لأحكام القانون .

٢ - ركن الضرر : وهو الأذى المادي أو المعنوي أتذى يلحق صاحب الشأن من صدور القرار .

٣ - علاقة السببية بين الخطأ والضرر - متى ثبت أن صاحب الشأن لم يكن يدركه الدور في الاعارة ضمن النسبة المخصصة للمدرسين فلا مسئولية على الإدارة ولا وجه للمطالبة بالتسوية عن الحرمان من الاعارة - أساسى ذلك : - انتفاء ركن الخطأ المرجب للمسئولية مما يؤدي الى عدم اكتمال اركان المسئولية .

### المحكمة :

ومن حيث أن الطعن يقوم على أن اقرار الوزارى رقم ٢٩١ لسنة ١٩٧٨ لم يتضمن التفرقة التي اقامها الحكم المطعون فيه بين الوكلاء الاسمين والوكلاء المشرفين وانما جاءت أحكامه عامة غير مقيدة بهذا القيد .

ومن حيث أن الثابت من البيان المقدم من مديرية التربية والتعليم بمحافظة الدقهلية أثناء نظر الطعن أن المدعى لم يكن يدركه الدور في عام ١٩٧٩ ضمن النسبة المخصصة للمدرسين . فمن ثم يكون القرار رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٧٩ الصادر باعارة بعض المدرسين للخارج دون المدعى قد صدر صحيحا ومتفقا مع حكم القانون . وتبعا لذلك ينتفى الخطأ في جانب جهة الإدارة وهو ما يؤدي الى عدم تكامل أركان المسئولية التقصيرية في حقها .

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم يكون طلب المدعى الحكم بتعويضه عما يدعيه من أضرار لا أساس له خليقاً بـإلغى . واذ قضى الحكم المطعون فيه بغير هذا النظر ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تأويله وتطبيقه مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه وبإلغى الدعوى وإلزام المدعى بالمصروفات .

( طعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٤ )

### قاعدة رقم ( ٧ )

المبدأ :

مناطق مسؤولية الإدارة عن القرارات الإدارية الصادرة منها انتفاء ركن الخطأ في جانب الجهة الإدارية إذا كان القرار المطعون فيه قد صدر متفقاً وصحيحاً حكم القانون مهما بلغت جسامته الضرر المترتب على هذا القرار .

الحكمة :

ومن حيث أن عن طلب التعويض فإن مناطق مسؤولية الإدارة عن القرارات الإدارية الصادرة منها هو وجود خطأ من جانبها يتمثل في عدم مشروعية القرار الإداري وثبوت وجه من أوجه بطلانه ، وأن يلحق هذا الخطأ ضرراً لصاحب الشأن وأن تقوم علاقة السببية من الخطأ والضرر ولما كان القرار المطعون عليه قد صدر متفقاً وصحيحاً حكم القانون - على النحو السابق - فإن ركن الخطأ ينتفى في جانب الجهة الإدارية وبالتالي تنتفى مسؤوليتها مهما بلغت جسامته الضرر المترتب على القرار المطعون عليه . ولا يكون ثمة وجه وقد سقط ركن الخطأ لبحث عناصر التعويض المدعى به .

ومن حيث أنه بالبناء على ما تقدم فإن الدعوى بشقيها تكون غير

قائمة على سند من القانون خليفة بالرفض . وإذا ذهب الحكم المطعون فيه هذا المذهب يكون قد صادف صحيح حكم القانون ويكون الطعن عليه مرفوضا .

( طعن رقم ٥٧٦ لسنة ٣٤ - جلسة ١٢/٩ / ١٩٩٠ )

### قاعدة رقم ( ٨ )

#### المبدأ :

مسئولية الادارة عن تصرفاتها القانونية رهينة بأن تكون صدرت معيبة - وإن يترتب عليها ضرر وإن تقوم علاقة سببية بين عدم مشروعيتها وبين الضرر الذي أصاب المضرور طالب التعويض - إذا تخلف ركن من هذه الأركان انتفت مسئوليتها .

#### الحكمة :

ومن حيث أن مسؤولية الادارة عن تصرفاتها انقانونية رهينة بأن تكون صدرت معيبة وإن يترتب عليها ضرر وإن تقوم علاقة سببية بين عدم مشروعيتها وبين الضرر الذي أصاب المضرور طالب التعويض فإذا تخلف ركن من هذه الأركان انتفت مسئوليتها .

ومن حيث أنه يبين من العرض السابق للأجراءات التي اتخذتها جامعة المنيا ان الاستاذ الدكتور الن كاترتسكى الذى كان المدعى دازسا فى مدرسته العلمية لمدة سنة فى الفترة من سبتمبر ٨٧ حتى أغسطس ٨٨ هو أحد العلماء البارزين فى مجال الكيمياء العضوية الذى يحظى بالاحترام والتقدير فى كافة الاوساط العلمية فى مصر مما يجعل الشكوى التى تقدم بها ضد المدعى لانفراده بنشر عدد من الابحاث التى شارك فيها خلال وجوده فى المدرسة انبثنية للدكتور الشاكى دون الحصول على موافقته بالمخالفة للاعراف والقيم الجامعية



المقرر في مثل هذه المدارس البحثية يجب أن تلقى هذه الشكوى كل الاهتمام والجدية من كافة الأوساط العلمية المصرية التي تلقت هذه الشكوى وعلى رأسها جامعة المنيا التي يعمل المدعى في كلية العلوم بها وذلك لما يترتب على صحة ما وزد بها أو عدم تحقيقه من مساس بالمكانة العلمية للعلماء المصريين وسمعتهم العلمية ومن ثم فإن ما اتخذته جامعة المنيا من إجراءات على النحو السابق ايفاحه للتحقيق في هذه الشكوى وما سجلته اللجان العلمية التي قامت ببحثها وما انتهت اليه من رأى علمى بشأنها وما اتخذته رئيس الجامعة من إجراءات ضد المدعى هو التصرف القانونى الواجب اتخاذه لإظهار الحقيقة سواء أمام الجامعة أو الهيئات العلمية الخارجية حتى تزيل ما قد يعلق بها من مساس بسمعة علماء مصر وبأبحاثها • ولم تكشف هذه التصرفات جميعها عن شبهة انحراف أو إساءة استعمال السلطة فيما اتخذته الجامعة من إجراءات في هذا الشأن مما ينتفى معه ركن الخطأ من جانب جامعة المنيا وأجهزتها العلمية \*

ومن ثم تكون دعوى المسؤولية التي اقامها المدعى ضد الجامعة فاقدة لأحد أركانها وتكون بالتالى على غير سند صحيح من القانون الأمر الذى يتعين معه الحكم برفضها •

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ذهب إلى غير ذلك فأنظر على غير سند من القانون ومن ثم يكون قد صدر مشوباً بالخطأ فى تطبيق القانون وتأويله حقيقياً بالانفاء كما أنه على ما سلف بيانه من أسباب يتعين نزولاً على الشرعية وسيادة القانون الحكم برفض دعوى الطاعن مع إلزامه بالمصروفات عن الدرجتين تطبيقاً لأحكام المادة (١٨٤) من أرقام •

## قاعدة رقم ( ٩ )

### المبدأ :

يتعين للقضاء بالتعويض عن القرار الإداري أن يتوفر اركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية - بأن يصدر قرار إداري وغير مشروع ويترتب عليه ضرر وإن تقوم رابطة السببية بين الخطأ والضرر - بغير ذلك لا تسأل الإدارة من أي تعويض لنتائج قرارها مهما بلغت جسامتها لانقضاء ركن الخطأ .

### المحكمة :

التعويض المؤقت لجبر ما أصابه من أضرار نجحت كائن مباشر عن رفض تخصيص المطعون ضدها الأرض موضوع النزاع لشركة وتخصيصها للشركة المتدخلة وخلال نظر الدعوى لنا ينطوى عليه ذلك من إساءة استغلال السلطة والانحراف بها .

ومن حيث أنه يتعين وفقاً لما جرى عليه قضاء هذه المحكمة للقضاء بالتعويض عن القرار الإداري أن يتوفر أركان المسؤولية التقصيرية الثلاثة من خطأ وضرر وعلاقة سببية بأن يصدر قرار إداري وغير مشروع ويترتب عليه ضرر بطالب التعويض وإن تقوم رابطة السببية بين الخطأ والضرر . فإذا أبرئ القرار من عيوب عدم المشروعية فلا تسأل الإدارة عن أي تعويض لنتائج قرارها مهما بلغت جسامتها لانقضاء ركن الخطأ .

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم وما دام اثبات من الأوراق أن جهة الإدارة المطعون ضدها لم تصدر أي قرار بتخصيص الأرض موضوع النزاع إلى الطاعن بل كل ما جاءت به الأوراق إنما قام على استكمال الاجراءات المطلوبة قانوناً لتمكن النظر ودراسة امكانية الموافقة على التخصيص . وأن ما أداه الطاعن من مستوفى أو قيام

به من إجراءات انما كانت كلها إجراءات تمهيدية لإصدار قرار بالتخصيص ولا يخل بذلك ما قرره الطاعن من استلامه الأرض موضوع النزاع فالثابت من الأوراق أن ما يرتكن إليه الطاعن في هذا الشأن كن موضوعا للتحقيق أمام النيابة الادارية لما شابه من مخالفات كما أن التسليم الذي يستند اليه لم يتضمن تسليما فعليا للحيازة وقبل إصدار قرار التخصيص بل كان لحراستها من امكانية التعدي عليها وحتى يتم إجراءات التخصيص والتسليم ولم يستكمل هذا الأجراء الخاص بالتسليم لتمهيد الطاعن في المحضر رقم ٨١٠ لسنة ١٩٨٣ اداري قسم العامرية بعدم التعرض للشركة المتدخلة في حيازتها للأرض موضوع انزعاع مما ينفي صحة هذه الاجراءات ويؤكد عدم مصداقيتها .

ومن ثم لا يمكن أن ينسب الى الجهة الادارية أية أخطاء تبرر مسؤوليتها عن تعويض ما يدعيه الطاعن من اضرار وبالبناء على ما تقدم تكون الدعوى في هذا الجانب منها كذلك بلا سند من القانون ويتعين لذلك رفضها .

( طعن رقم ٢٢٨٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٩٢/٥/٣١ )

### قاعدة رقم ( ١٠ )

#### المبدأ :

مسئولية الإدارة عن أعمالها غير التعاقبية التي تقوم على الخطأ تستلزم توافر أركان ثلاثة هي أن يكون هناك خطأ من جانب الإدارة وأن يعيب القرار ضرر نتيجة وقوع هذا الخطأ وأن تقوم علاقة السببية بين الخطأ الواقع والضرر الحادث - يدخل في معنى الخطأ انعمل غير المشروع المخالف للقوانين واللوائح في صوره الأربعة الآتية : عيب الشكل والاختصاص ومخالفة القانون والانحراف واسياعة استعمال السلطة - فهو يتناول العمل الإيجابي والفعل السلبي على حد سواء .

### المحكمة :

ومن حيث انه عن طلب الطاعة تعويضها عما أصابها من أضرار وعدم قبولها التعويض الذي قرره الحكم المطعون فيه عن مدة الاستيلاء على مخازن الشركة المشار إليها .

فان قضاء هذه المحكمة قد استقر على ان مسئولية الادارة عن افعالها غير التعاقدية التي تقوم على الخطأ تستلزم توافر أركان ثلاثة هي ان يكون هناك خطأ من جانب الادارة وان يصيب القرار ضرر نتيجة وقوع هذا الخطأ وان تقوم علاقة السببية بين الخطأ الواقع والضرر الحادث ويدخل في معنى الخطأ العمل غير المشروع المخالف للقوانين واللوائح في صورته الاربعه وهي عيب الشكل والاختصاص ومخالفة انقانون والانحراف واساءة استعمالها فهو يتناول العمل الايجابي والفعل السلبي على حد سواء .

ومن حيث ان الثابت مما تقدم ان القرارين المطعون فيهما قد صدرا مطبقين لاحكام القانون وإجراءاته ومن ثم يكونا قرارين مشروعين ولا تثريب على الجهة الادارية أن يترتب على اجرائها للمشروع ضرر ما للأفراد يترتب حتماً المساس بمصالحه الفردية لتحقيق المشروع ضرر ما للأفراد يترتب حتماً المساس بمصالحه الفردية لتحقيق غايات الصالح العام في الحدود الطبيعية المأثورة وتنفي المسؤولية الادارية التي تبرز التعويض تبعاً لذلك لتخلف أحد عناصرها القانونية وهو الخطأ ولا يكون ثمة محل للحكم لصالح شركة ناسيتا بأى تعويض .

( الطعون أرقام ٣٠٩٠/٣٠ ق ، ٥٧١ ، ٦٣٤ ، ٧٦٧ ، ١٧١٣/٣٣ ق -  
جلسة ١٩٩٢/٧/٥ )

## قاعدة رقم ( ١١ )

### المبدأ :

مسئولية الإدارة عن قراراتها الإدارية تتطلب قيام ركن الخطأ في جانبها - بصدر قرار إداري غير مشروع بأن يشوبه عيب أو أكثر من عيوب القرارات الإدارية ثم قيام الضرر ووجود علاقة السببية بين الخطأ والضرر - انهيار ركن الخطأ لصدر القرار المطلوب التعويض عنه صحيحا - انهارت تبعاً لذلك المسؤولية .

### المحكمة :

ومن حيث أنه متى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى هذه النتيجة وهي صحيحة كما سلف بيانه فإن طلبات الطاعن الأخرى تكون قد تداغت بدورها ، فطلب تقرير معاش نهاية الخدمة على أساس استحقاقه للدرجة المالية لحقيقة مدير النيابة الإدارية لم يعد قائماً على سند من اتقان ، وإزاء ذلك فليس بإمكانه الأمر بالنسبة الى طلب التعويض عن الأضرار التي لحقت بالطاعن من جراء صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٨٦/٣٠٤ المطعون فيه فإنه لا يسند له ذلك ان مسؤولية الإدارة عن قراراتها الإدارية تتطلب قيام ركن الخطأ في جانبها وذلك بصدر قرار إداري غير مشروع بأن يشوبه عيب أو أكثر من عيوب القرارات الإدارية المنصوص عليها في المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ١٩٧٢/٤٧ وهي عيوب عدم الاختصاص والشكل ومخالفة القوانين أو اللوائح والخطأ في تطبيقها أو تأويلها وعيب اساءة استعمال السلطة ، ثم بقيام الضرر ووجود علاقة السببية بين الخطأ والضرر ، وإذ تبين انهيار ركن الخطأ لصدر القرار الإداري المطلوب التعويض عنه صحيحا مبرأ من أي من هذه العيوب فقد انهارت تبعاً لذلك المسؤولية ، وهو ما قضى به الحكم المطعون فيه بحق ، وبناءً على

ما تعدد الطعن المائل قد أقيم على غير سند من الواقع أو القانون حرياً بالرفض .

( طعن رقم ٣١٨٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٩٢/٧/٢٥ )

### قاعدة رقم ( ١٢ )

#### المبدأ :

مسئولية الإدارة عن القرارات الإدارية الصادرة منها هو وجود الخطأ من جانبها - فإن يكون القرار غير مشروع أى يشوبه عيب أو أكثر من التعريب المقصود عليها في قانون مجلس الدولة وإن يحق بصاحب الشأن ضرر وإن تقوم علاقة السببية بين الخطأ والضرر - صدور قرار الجهة الإدارية متخطية المطعون ضده في الترقية الى درجة مدير عام بالمخالفة للقانون - يشكل ركن الخطأ في جانب الجهة الإدارية .

#### المحكمة :

ومن حيث أن مبنى الطعن ان القرار انصاح على أساسه الحكم المطعون فيه قد صدر وفق صحيح حكم القانون ومن ثم لم يثبت أى خطأ في حق جهة الإدارة يترتب عليه ضرر بوجوب التعويض ، ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة جرى على ان أساس مسؤولية الإدارة عن القرارات الإدارية انصاح منها هو وجود الخطأ من جانبها بأن يكون القرار غير مشروع أى يشوبه عيب أو أكثر من العيوب المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة وهي عيوب عدم الاختصاص والشكل ومخالفة القوانين أو اللوائح والخطأ في تطبيقها أو تأويلها وإساءة استعمال السلطة . وإن يحق بصاحب الشأن ضرر وإن تقوم علاقة السببية بين الخطأ والضرر .

وإذ كان الثابت من (أوراق الطعن) أن الهيئة الطاعنة قامت بترقية ..... الى وظيفة مدير عام حسابات الاقاليم وذلك بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٠ لسنة ١٩٩٢ متخفية في ذلك المطعون ضده الذي توافرت في شأنه شروط شغل هذه الوظيفة حسبما يتضح بذلك أوراق الطعن ، فالمطعون ضده جاصل على مؤهل دراسي تجاري عالٍ وقضى مدة بينية مقدارها سنتان في وظيفة الدرجة الاولى التي حصل عليها في ١٩٧٦/١٢/٣١ بينما حصل عليها زميله المرقى بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٣١ أى أنه أقدم منه ، كما حصل المطعون ضده على تقارير سنوية بمرتبة ممتاز في السنوات الثلاث السابقة مباشرة على الترقية ولم تنكر عليه الجهة الادارية كفاءته في العمل أو تخلف أي شرط آخر من شروط الترقية الى الوظيفة الاعلى ومن ثم فانه ما كان يجوز تخفيته في الترقية الى هذه الوظيفة ، إذ القاعدة المستقرة هي عدم جواز تخفي الإقدم الى الاحداث إلا اذا ثبت أن الأخير هو الإصلح أما عند التساوي في درجة الصلاحية فيتميز ترقية الاقدم ، وإذا كان ذلك فإن صدور قرار الجهة الادارية متخفية المطعون ضده في الترقية الى درجة مدير عام حسابات الاقاليم يكون قد جاء مخالفا للقانون وهو بهذه المثابة يشكل ركن الخطأ في جانب الجهة الإدارية وقد يترتب على هذا الخطأ أضرار مادية وأدبية غير خافية لا يكاد يجبرها المبلغ المحكوم به للمطعون ضده ، وإذ انتهى الحكم المطعون فيه الى هذه النتيجة فانه يكون قد أصاب في قضائه ، ويكون الطعن عليه غير قائم على سند من واقع أو قانون جديراً بالرفض ، وهو ما يتعين للقضاء به مع الزام الجهة الادارية المصروفات .

( طعن رقم ٢٠٣٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٩٢/١٢/٢٢ )

## قاعدة رقم ( ١٢ )

### المبدأ :

- ١ - منطاط مسئولية الإدارة عن القرارات الإدارية الصادرة منها - وجود خطأ من جانبها - بأن يكون القرار الإداري غير مشروع ويلحق صاحب الشأن ضرر أو أن تقوم بين الخطأ والضرر علاقة السببية .
- ٢ - الارتفاع المستمر في ثمن الأرض بحكم مرور الزمن في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة ليس تعويضا خاص يحرم صاحب الحق في الأرض نتيجة عدم التسليم لها من البائع في التعويض عن الخطأ في عدم التسليم واختلال الإدارة بالثقة المشروعة في تصرفاتها .

### الحكمة :

ومن حيث أنه عن موضوع الطعن رقم ١٢٩٠ لسنة ٣٥ ق ع فإن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن منطاط مسئولية الإدارة عن القرارات الإدارية الصادرة منها هو وجود خطأ من جانبها ، بأن يكون القرار الإداري غير مشروع ويلحق صاحب الشأن ضرراً وأن تقوم علاقة السببية بين الخطأ والضرر ، وإذ كان الثابت على النحو المتقدم أن تصرف الإدارة بعدم تسليم الأرض الى الطاعن ( ..... ) بعد تمام التعاقد معه وإن كان قد بنى على قرار بازالة تخصيص المدرسة لا يقوم على سند صحيح من الواقع أو الصالح العام إلا أنه يشكل خطأ في جانب الإدارة لأن قرارها في هذا الشأن قد أدى الى تعاقد الطاعن معها بالشراء معتمدة على الثقة المشروعة في سلامة تصرفات الإدارة وقراراتها وإن كان لا يقوم على سبب صحيح قانوني ولا يحقق الصالح العام ، ولما كان قد ترتب على هذا الخطأ ضرر للطاعن المذكور يتمثل في حرمانه من الاستفادة من الأرض التي اشتراها طوال الفترة بين إزالة التخصيص المخالف للقانون وغير المنفذ وتام التنفيذ بعد ذلك وتسليم الأرض مع تعهده بالتبرع والإسهام في بناء مدرسة جديدة على



النحو سالف البيان وهو نتيجة مباشرة لخطأ الإدارة وسوء تصرفها وإحترافها عن الصالح العام فمن ثم تكون شروط مسؤولية الإدارة قد توفرت وبالتالي يكون طلب التعويض قائماً على أساس سليم من القانون .

ومن حيث أن الطاعن ..... قد طلب الحكم بتعويض قدره مائة خمسة وعشرون ألف جنيه ، فإن المحكمة تقدر أن التعويض المناسب للطاعن بمراعاة كل ظروف النزاع وأركان التعويض هو مبلغ عشرة آلاف جنيه بمراعاة ظروف وملابسات هذا النزاع ولعدم مشاركته حسب الثابت من الأوراق في إزالة التخصيم على خلاف الصالح العام ، ومن ثم يكون الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري برفض طلب التعويض إستناداً إلى أن تسليم الأرض للمدعى هو خير تعويض عما لحقه من ضرر بالنظر إلى الارتفاع المستمر في ثمن الأرض ، لا يقوم على أساس سليم من الواقع والقانون إذ أن ارتفاع ثمن الأرض بحكم مرور الزمن في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة ليس تعويضاً خاص يحرم صاحب الحق في الأرض نتيجة عدم التسليم لها من البائع في التعويض عن الخطأ في عدم التسليم وإخلال الإدارة بالثقة المشروعة في تصرفاتها ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه فيما قضى به رفض طلب التعويض للطاعن - قد جانب الصواب ويتعين الحكم بالغاء فيما قضى به من رفض هذا الطلب فضلاً عما سبق من حتمية الغائه فيما تضمنه من الغاء بقرار سلبي بالامتناع عن التسليم لأرض مدرسة قائمة بالخدمة التعليمية بالفعل .

( ظمن رقم ١٢٩٠ ، ١٣٦٦ لسنة ٣٥ ق - جملة ١٤ / ٢ / ١٩٩٣ )

## قاعدة رقم ( ١٤ )

### المبدأ :

منبسط مسؤولية الإدارة عن القرارات الإدارية التي تصدرها هو ثبوت قيام خطأ من جانبها بأن يكون القرار الإداري غير مشروع لمعيب من العيوب المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة وأن يحق بصاحب الشأن ضرر وأن تقوم علاقة السببية بين الخطأ والضرر :

### المحكمة :

ومن حيث أنه عن طلب التعويض ، فإن من الميسر به أن منبسط مسؤولية الإدارة عن القرارات الإدارية التي تصدرها هو ثبوت قيام خطأ من جانبها بأن يكون القرار الإداري غير مشروع لمعيب من العيوب المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة وأن يحق بصاحب الشأن ضرر وأن تقوم علاقة السببية بين الخطأ والضرر فإذا برأت من هذه العيوب كانت سليمة مشروعة مطابقة للقانون لا تسأل الإدارة عن نتائجها ، وأن عدم قبول طلب إلغاء القرار الإداري شكلا نرفعه بعد فوات الميعاد انقانوني لا يحول دون البحث في مشروعيته بمناسبة نظر طلب التعويض عنه وذلك ما لم يسقط دعوى المطالبة بالتعويض بالتقادم باعتبار أن كون القرار معيبا بأحد العيوب المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة يمثل ركن الخطأ في مسؤولية الإدارة عن قراراتها غير المشروعية .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن لجنة تقويم المطج المؤتمر موضوع النزاع لم تخرج عن اختصاصها المخول - لها بمقتضى القانون رقم ( ٣٨ ) لسنة ١٩٦٣ ، ولم يقدم المدعون ما يثبت أن قرار اللجنة المطعون فيه قد شابه عيب من العيوب المشار اليها الامر الذي يتخلف معه ركن الخطأ المستوجب للتعويض ، ومن ثم

يكون طالب التعويض غير قائم على سند صحيح من الواقع أو  
اتفاقين خفيين بالرغم من الأمر الذي يتعين معه الحكم بعدم قبول  
الدعوى شكلا بالنسبة لطالب الائفاء وبرفضه طلب التعويض .

ومن حيث الحكم المطعون فيه قد أخذ بهذا النظر فإنه يكون  
قد أصاب صحيح حكم اتقانين ويتمين من ثم الحكم بقبول الطعن  
المائل شكلا وبرفضه موضوعا ، ولزام المدعين المصروفات عملا  
بحكم المادة ( ١٨٤ ) من قانون المرافعات .

( طعن رقم ٨٩٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٩٣/٤/٤ )

### قاعدة رقم ( ١٥ )

#### المبدأ :

مسئولية الإدارة عن أعمالها والتي تقوم على الخطأ تستلزم توافر  
أركان ثلاثة هي أن يكون هناك خطأ من جانب الإدارة - وأن يصيب الفرد  
ضرر نتيجة وقوع هذا الخطأ وأن تقوم علاقة سببية بين الخطأ والضرر -  
تتحقق مسؤولية الإدارة عن كل ما يترتب على تصرفها الخطيء غير  
المشروع من ضرر توجب التعويض .

#### المحكمة :

ومن حيث أن مقطع النزاع في الطعن المائل هو مقدار التعويض  
المستحق للطاعنين مقدرا على سند من حقيقة ما أصابهم من ضرر  
ولحقهم من خسائر .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن مسؤولية الإدارة  
عن أعمالها والتي تقوم على الخطأ تستلزم توافر أركان ثلاثة هي أن  
يكون هناك خطأ من جانب الإدارة ، وأن يصيب الفرد ضرر نتيجة

وقوع هذا الخطأ وإن تقوم علاقة سببية بين الخطأ والضرر . ويدخل في نهي الخطأ العمل غير المشروع أو المخالف للقوانين واللوائح في صورة الأربعة وهى عيب الشكل والاختصاص ومخالفة القانون والانحراف بالسلطة أو إساءة استعمالها فهو يتناول الفعل الإيجابى والفعل السلبى ويتصرف دلالة أنى الفعل العمد والى مجرد الإهمال والتراخى فى وضع أحكام القوانين واللوائح موضوع التنفيذ أو مجرد الإهمال فى ذلك على حد سواء فثمة انترام يفرض على الكفاية عدم الأضرار بالغير أو التسبب فيه . ومخالفة هذا النهى هى التى ينطوى عليها الخطأ . وإذا كان لكل وجه من وجوه عدم المشروعية فى القرار الإدارى كافي بذاته لتقرير المخالفة . فإنه ليس من المحتم أن يكون مصدراً للمسئولية وسبباً للحكم بالتعويض . إذا ما ترتب على تنفيذ القرار المشوب بهذا العيب ضرر للفرد .

وينبنى على ذلك أن المسئولية عن تعويض الضرر منعقد على جانب الإدارة كآثر لارتكابها خطأ مصلحى أو عقيدى لأن أول واجبات الإدارة هو العمل من أجل تحقيق الصالح العام وكفالة حسن سير وانتظام المرافق العامة فى إطار من المشروعية واحترام القوانين واللوائح التى تقوم على تنفيذها وأخذ النظر بها فإذا هى قامت باتخاذ قرار غير مشروع سلباً أو إيجاباً على النحو السالف بيانه ، فإنها تكون قد خرجت عن رسالتها وسبيلها القنويم فى خدمة الشعب واهدرت أول واجباتها وبالتالي اتت عملاً ضاراً يترتب مسئوليتها عما ترتب عليه من ضرر للأفراد ومن ثم يتحقق مسئوليتها عن كل ما يترتب على تصرفها الخطأ غير المشروع من أضرار توجب التعويض .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق بالنسبة لطلب التعويض موضوع

الطعن المائل ان الحكم المطعون فيه استند في تقدير قيمة التعويض على محاضر اعمال الخبير المودعة ملف الدعوى وان التقرير جاء شاملا ومتكاملا في تحديد مساحة الارض التي اضيفت الى مساحة مستشفى دمنهور العام وتجاوز تلك المنصوص عليها في الشق الاصلى لشراء الارض وانتهى الى تحديد سعر المتر من الارض أربعون جنيها ومساحة اجمالية مقدارها ٣٣٢ر٤٠ متراً مربعاً ومن ثم تكون القيمة الاجمالية للمساحة هي ١٢ر٩٦ جنيها اثني عشر ألفاً وثمانمائة وستة وتسعون جنيها وهو تقدير تطعن المحكمة اليه خاصة وقد قام مستنداً الى صحيح عناصره التي قام عليها خبير متخصص في مجال تقدير قيمة المتر من الارض . ولا ينال من ذلك ما أورده الطاعن من ان قيمة المتر أضحت تربوا على الثلاثة جنية فهذا القول مردود عليه بأن التقدير يجب ان يكون محسباً ومستنداً من العناصر الفنية والواقعية الثابتة التي تنتجها وفقاً لطبيعة المخالفة والاضرار الناتجة عنها والظروف الاقتصادية التي توجب الاضرار. خلافاً فيجب ان يكون قيمة التعويض مستكملة لعناصر التحديد واقفاً وفعلًا . وهو الامر انذى توافر في التقدير الذي أخذ به الحكم المطعون وحدد بمقتضاه قيمة التعويض محل النزاع بمبلغ ١٢ر٩٦ جم اثني عشر ألفاً وثمانمائة ستة وتسعون جنيها وهذا التعويض كما تبنى هذه المحكمة بناء على الاسس التي قدره عليها الحكم المطلوب الغاؤه يعتبر كافياً ويحوز جميع الاضرار التي لحقت بالطاعن ولا مطمئن عليه من حيث الواقع أو القانون أو الاسس اننى استخلصت بمقتضاها وحددت قيمته في الحكم المطعون فيه .

## الفرع الرابع ماهية الخطأ

قاعدة رقم ( ١٦ )

### المبدأ :

مناط مسئولية الإدارة عن القرارات الإدارية الصادرة منها - الخطأ هو واقعة مجردة قائمة بذاتها متى تحققت أوجببت مسئولية مرتكبها عن تعويض الضرر الناشئ عنها .

### الحكمة :

ومن حيث أن مناط مسئولية الإدارة عن القرارات الإدارية الصادرة منها هو وجود خطأ من جانبها بأن يكون القرار الإداري غير مشروع ، ويلحق صاحب انشأن ضرر ، وان تقوم علاقة السببية بين الخطأ والضرر .

ومن حيث أن الخطأ هو واقعة مجردة قائمة بذاتها ، متى تحققت أوجببت مسئولية مرتكبها عن تعويض الضرر الناشئ عنها وذلك بقطع النظر عن الباعث على الوقوع في هذا الخطأ ، إذ لا يتبدل الخطأ بحسب فهم مرتكبه للقاعدة القانونية وأدراكه فجواها لأن الخطأ في فهم الواقع أو القانون عذراً مانعاً من المسئولية الإدارية إذا ما استقامت عناصرها قانوناً .

ومن حيث أنه وقد ثبت الخطأ في جانب جهة الإدارة بإصدارها القرارات الثلاث التي تضمنت تخطي الطاعن في الترقية لدرجة مدير غام سنة ١٩٧٦ ولدرجة وكيل وزارة سنة ١٩٧٩ ولدرجة وكيل أول وزارة سنة ١٩٨٢ إذ قضى بإلغاء تلك القرارات فيما تضمنه من تخطي المدعى فيها وتأيد ذلك القضاء بأحكام المحكمة الإدارية

التعليان في الطعون أرقام ٧١٢ لسنة ٢٤ في بجلسته ١٨٨٠/٥/٢٦  
و ١٨٩٩ لسنة ٢٧ ق بجلسته ١٩٨٥/١٢/٢٩ و ١٥٢٦ لسنة ٣٠ ق  
بجلسته ١٩٨٧/٥/١ فمن ثم يحق للطاعن أن يطالب بالتسويض عن  
الأضرار التي تكون قد حاققت به من جراء هذه القرارات الثلاثة ،  
إذا ما استوى هذا الطلب على صحيح أركانه قانونا .

ومن حيث أن التقاضي وان كان حقا للكافة الا أنه يمثل عبئا  
ماديا على التقاضي لا ينحصر فقط فيما يؤديه من رسوم قضائية  
وانما يمتد الى كل ما يتكبده التقاضي من جهد ونفقات في سبيل  
حرصه على متابعة دعواه حتى يظفر ببيغته وينال حقه عن طريق  
انقضاء ولا مرة في ان موقف الجهة الادارية وما دأبت عليه من  
تكرار تخطيها للطاعن وحجب الترقية عنه ثلاث مرات متتاليات عند  
اجرائها لدرجة مدير عام ثم عند انترفية لدرجة وكيل وزارة ثم  
عند الترقى لدرجة وكيل أول وزارة والدفع به في كل مرة للقضاء  
كي ينال حقه في الترقية عن طريقه برغم رسوخ أقدميته لديها عن  
قامت بترقيتهم وانتفاء ما يهون من كفايته وكفايته وابقائه في  
الوظيفة الادنى في مجال عمله بما يجعله مبعثا لتساؤلات من قبل  
مرؤوسيه مع اختلاق لاسباب لا وجود لها يرجع اليها أمر تخطيه في  
مثل تلك الدرجات العليا الرئاسية الامر الذي ينجم عنه ولا شك  
ايلامه ومماناته نفسيا بالقدر الذي يصعب تحديد مداه ويتعذر  
معه انقول بمحو كافة اثاره أو انتراءه منه حين صدور اجراء  
لاحق يتمثل في الترقية على نحو متأخر بحكم واجب النفاذ من  
القضاء بعد طول أمد .

ومن حيث أنه عن عنصر السببية بين خطأ الجهة الادارية والضرر  
الذي لحق الطاعن فقد نهض قائما في المنازعة المطروحة وذلك باعتبار  
انما حاق بالطاعن من أضرار كان من جراء قرارات التخطي المفضي

بالغائها وما كان الطاعن في حاجة لإقامة الدعوى الثلاث التي  
قضى فيها لصالحه بأحقيته في الترقية لو كانت جهة الادارة قد  
التزمت صحيح حكم القانون وراعت سبق الطاعن في الإقدمية على  
اقرانه وكفايتهم وإياهم وقامت بترقيته عند حلول الاجل ولم تلجئه  
لمقاضتها كل مرة ، الامر الذي يحدو المحكمة لان تقدر مبلغ التعويض  
الجابر للضرر بخمسة آلاف جنيه .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر حيث  
قضى برفض الدعوى ومن ثم حق القضاء بالغائه والحكم بأحقية  
الطاعن لمبلغ التعويض سالف الذكر .

( طعن رقم ٦٧٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٥/٧/١٩٩٠ )



## الفرع الخامس الخطأ لا يفترض وعلى المضرور اثباته

قاعدة رقم ( ١٧ )

المبدأ :

المسئولية التقصيرية تقوم على اركان ثلاثة الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما — الخطأ لا يفترض وعلى المضرور اثباته واستظهار وجه الضرر الذى حاق به من جرائه — غياب الدليل على ثبوت الخطأ — قيام المسئولية .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدونة فاستبان لها بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٠/١٠/١٩٩١ ان المادة ١٩١ من القانون المدنى تنص على أن « كل خطأ سبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض » ، كما تنص المادة ١٧٤ من القانون ذاته على أن يكون المتبوع مسئولا عن الضرر الذى يحدثه تابعة بعمله غير المشروع متى كن واقعا منه حال تأدية وظيفته أو بسببها .

واستظهرت الجمعية من ذلك ان المسئولية التقصيرية تقوم على اركان ثلاثة : الخطأ ، والضرر ، وعلاقته السببية بينهما ، وان الخطأ فى الصيانة المعروضة لا يفترض وانما على المضرور — اثباته واستظهار وجه الضرر الذى حاق به من جرائه ، ومن ناحية أخرى فان مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة غير المشروعة تتحقق متى صدرت هذه الافعال عن التابع أثناء قيامه بأعمال وظيفته أو بسببها .

ولما كان الحكم الغيابي الصادر في شأن الواقعة المعروضة وهو أساس ثبوت خطأ السائق من عدمه انما سقط بمضى المدة ، كما أن أوراق الواقعة ذاتها دثتت حسبما أفادت النيابة العامة ، وأضحى مصيرها غير معلوم فانه ومن ثم ازاء غياب الدليل على ثبوت الخطأ تابع هيئة النقل العام تعين القول بعدم أحقية رئاسة الجمهورية في إستثناء قيمة اصلاح التلفيات التي لحقت سيارتها رقم ٣٤٤ رئاسة ازاء تعذر اثبات وجه الخطأ في جانب سائق هيئة النقل العام .

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم أحقية رئاسة الجمهورية في استثناء مبلغ ١١٢ جنيه و ٤٤ قرشاً قيمة اصلاح التلفيات التي لحقت السيارة رقم ٣٤٤ رئاسة .

( ملف رقم ١٧٩٤/٢/٣٣ - جلسة ١٠/٩/١٩٩١ )

## الفروع السادس

### انتهاء المسؤولية بانتفاء الخطأ

#### قاعدة رقم ( ١٨ )

##### المبدأ :

الخطأ هو ركن من أركان «مسئولية الادارة عن قراراتها» - انتفاء  
الخطأ في جانب الادارة ينفي عنها المسؤولية التقصيرية .

##### الحكمة :

ومن حيث ان الثابت من البيان المتقدم من مديرية التربية والتعليم  
بمحافظة الدقهية أثناء نظر الطعن ان المدعى لم يكن يدركه الدور  
في عام ١٩٧٩ ضمن النسبة المخصصة للمدرسين حيث تمت اعارة ٣٣  
مدرسا مرحلة أولى حسب الاقدمية وترتيب المدعى مع مدرسى المرحلة  
الاولى ٦٥٧ ولما ادركه الدور بعد ذلك اعير الى اليمن الشمالية بالامر  
رقم ( ١٠ ) في ١٩/٩/١٩٨٣ ، فمن ثم يكون القرار رقم ٦٢٦ لسنة  
١٩٧٩ الصادر باعارة بعض المدرسين للخارج دون المدعى قد صدر  
صحيا ومتفقا من حكم القانون . وبما لذلك ينتفى ركن الخطأ في  
جانب جهة الادارة وهو ما يؤدي الى عدم تكامل المسؤولية انتقصيرية  
في حقها . وبالتالي يكون طلبه الحكم بتعويضه عما يدعيه من اضرار  
لا اساس له خليقا بالرفض .

( طعن رقم ٨٩٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٦/١١/٢ )

#### قاعدة رقم ( ١٩ )

##### المبدأ :

القرار الصادر بإنهاء اعارة مدرس لدولة عربية استجابة لرفقة  
الحكومة الأجنبية المستعمرة لا يعد عقبا او تأديبا للمعلم - لا وجه للقول

بمسئولية الادارة عما اصابه من ضرار - أساس ذلك : انتفاء ركن  
الخطأ في جانب الإدارة .

#### المحكمة :

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المطعون ضده أعير الى  
جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بالامر التنفيذي رقم ٩٧١ في  
١٩٧٥/٧/٢٨ واستمر بها الى أن أصدر وزير التعليم انيمنى  
الجنوبى قرار بانهاء الاعارة بعد أن حدثت بينه وبين المطعون ضده  
مشادة بسبب طلب الاخير تغيير جدول الحصص له لكى يحصل على  
يوميين اجازة بدلا من يوم واحد عدا يوم الجمعة وتخلفه بعد ذلك عن  
المدرسة فى اليوم الذى اعترض عليه مما اعتبره الوزير ماسا به حيث أصدر  
قراره المنوه عنه ، وبناء عليه قامت سفارة جمهورية مصر العربية  
باليدن الجنوبى باخطار المطعون ضده بالعودة الى أرض الوطن فى  
١٩٧٧/٣/١٠ ، واثر عودة المطعون ضده لاستلام عمله أجرت الجهة  
الادارية تحقيقا معه انتهت فيه الى اعتبار سلوكه حيال الوزير  
اليمنى ماسا لسمعة مصر والمصريين فى الخارج وأصدرت قرارها  
الطمين بحرمان المطعون ضده من استكمال اعارته وبرحمته كذلك  
من التقدم للاعارة لمدة أربع سنوات اعتباراً من العام الدراسى  
١٩٧٨ / ٧٧ .

ومن حيث أن القرار المطعون فيه فى شقه الخاص بحرمان المطعون  
ضده من استكمال الاعارة هو فى حقيقته استجابة لرغبة الحكومة  
الاجنبية المستعيرة التى قامت بالغاء الاعارة من جانبها بالفعل  
ومن ثم فهو لا يمثل أدنى خطأ فى جانب الادارة كما يعد عقابا  
منها أو تأديبا للمدعى ويكون القرار فى هذا الشق منه قد بنى على  
أسباب صحيحة فى الواقع والقانون .

ومن حيث أنه ترتبنا على ما تقدم فان الحكم المطعون فيه وقد  
أخذ بنظر المتقدم يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وتأويله

الأمر الذي يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي موضوعه بالغاء الحكم المطعون فيه فيما قضى به من الغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من حرمان المدعى من استكمال مدة الاعارة والزام المطعون ضده المصروفات عملاً بالمادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

( طعن رقم ٨٠٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٥ )

### قاعدة رقم ( ٢٠ )

#### المبدأ :

استنتاج محكمة القضاء الإداري من عدم منازعة الجهة الإدارية أن الدور للاعارة كان يدرك المدعى لو ادخل في النسبة المقررة للمدرسين غير سليم .

#### المحكمة :

ومن حيث أن محكمة القضاء الإداري استخلصت من عدم منازعة الجهة الإدارية بأن الدور للاعارة كان يدرك المدعى لو أدخل في النسبة المقررة للمدرسين توافر ركن الخطأ في جنبها في حين أن الثابت من الكتاب المؤرخ ١٧/٥/١٩٨٨ أنه عند ترتيب المطعون ضده ضمن مدرسي المرحلة الأولى عام ١٩٧٩ تبين أنه يكون ٦١٠ وأن عدد من أغير من المرحلة الابتدائية في عام ١٩٧٩ بلغ ١٧٦ معاراً ومن ثم فلم يكن يدركه الدور للاعارة في ذلك العام وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد استخلص النتيجة التي انتهى إليها وهي ثبوت الخطأ في جانب الإدارة من وقائع غير صحيحة .

ومن حيث أن من المقرر أن الإدارة لا تستال عن القرارات التي تصدر عنها إلا في حالة وقوع خطأ من جانبها أي أن تكون القرارات غير مشروعة وأن يلحق بمناجبة الشأن ضرر وأن تقوم

رابطه السببية بين الخطأ والضرر فإذا برأت القرارات من العيب كانت سليمة مشروعة ومطابقة للقانون .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الدور للإعارة لم يكن يدرك المدعى لو أدرج في النسبة المخصصة للمدرسين أو الوكلاء . ومن ثم فإن عدم إدراج المدعى ضمن من شملهم القرار الإداري رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٧٩ المطعون فيه الصادر بإعارة بعض المدرسين للخارج يعد إجراء سليماً ومطابقاً للقانون وبالتالي ينتفى الخطأ الذي تقوم عليه المسؤولية الموجبة لاستحقاق التعويض وتكون الدعوى غير قائمة على سند صحيح من الواقع أو القانون خفيفة بالرفض ويكون الحكم المطعون فيه وقد قضى بغير هذا النظر قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

( طعن رقم ١٨٣٣ لسنة ٢٩ ق — جاسة ٢٠/١١/١٩٨٨ )

### قاعدة رقم ( ٢١ )

#### المبدأ :

مسئولية الإدارة تقوم على خطأ وقع من جانبها بسبب ضرر لأصاحب الشأن — إذا لم يثبت أن الخطأ وقع من جانب الإدارة فلا تقوم المسؤولية على عاتقها .

#### الحكمة :

ومن حيث أن من المقرر أن الإدارة لا تسأل عن القرارات التي تصدر عنها إلا في حالة وقوع خطأ من جانبها أى أن تكون القرارات غير مشروعة وأن يلحق بصاحب الشأن ضرر بأن تقوم رابطة اتسببية بين الخطأ والضرر فإذا برأت القرارات من العيب كانت سليمة مشروعة ومطابقة للقانون .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ان الدور للاغارة لم يكن يدرك  
المدعى لو ادرج في النسبة المخصصة للمدرسين أو الوكلاء ، ومن ثم  
فان عدم ادراج اسم المدعى ضمن من شملهم القرار الادارى رقم ٢٦٦  
لسنة ١٩٧٩ المطمون فيه الصادر باغارة بعض المدرسين للخارج  
يعد إجراء سليماً ومطابقاً للقانون وبالتالي ينتفى الخطأ الذى تقوم  
عليه المسؤولية الموجبة لاستحقاق التعويض .

( طعن رقم ١٨٣٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١/٨/١٩٨٩ )

## الفرع السابع

### انقضاء المسؤولية بانتفاء رابطة السببية

#### قاعدة رقم ( ٢٢ )

##### المبدأ :

انقضاء رابطة السببية بين القرار الإداري والضرر يجعل دعوى التمييز عن هذا القرار منهارة الأسس - إذا كانت نسبة الاعارة الى البلاد العربية ما كانت تدرك المدعى سواء في نسبة وكلاء المدارس أو في نسبة المدرسين ، فلا تثريب على جهة الإدارة أن اعتبرته في عداد المدرسين بينما كان يجب على حد قوله أن يوضع في عداد وكلاء المدارس .

##### المحكمة :

تنص المادة ١٦٣ من القانون المدني بأن كل خطأ رتب ضرراً للغير يلزم فاعله بالتعويض ، وإذا كان خطأ الإدارة في مجال القرارات الإدارية يتمثل كمساعدة عامة في صدور قرار مخالف القانون وفي هذه الحالة تتعقد مسؤولية الإدارة إذا ما رتب هذا خطأ ضرراً للغير وقامت علاقة السببية بين الخطأ والضرر .

ومن حيث أن المطعون ضده نعى على القرار المطعون فيه مخالفته للقانون وذلك فيما تضمنه من تخطيه في الاعارة بدعوى أنه ادخله في النسبة المخصصة لوكلاء المدارس في حين أنه كان يتعين اعتباره مدرسا ، وإذا قررت جهة الإدارة أن ترتبته في الاقدمية تال للمدرسين الذين تم اعارتهم ومن ثم ما كان يجوز اعارته سواء في النسبة المخصصة لوكلاء المدارس أو النسبة المخصصة للمدرسين ولذلك يكون القرار المطعون فيه اياها كانت الاسس التي قام عليها ، لم يرتب بذاته اضراراً للمطعون فيه ، فعلاقة السببية بينه وبين ما لحق



المذكور من أضرار غير قائمة ، ومن ثم تقتضى مسئولية الجهة الادارية المدنية ، ويكون الحكم المطعون فيه وقد قضى بغير ذلك قد خالف القانون متعين الانهاء .

( طعن رقم ٩٨٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٥/٢/١٩٨٧ )

### قاعدة رقم ( ٢٢ )

#### المبدأ :

رابطه السببية ركن من اركان المسئولية المدنية عن القرار الادارى الذى يدعى بمخالفة للقانون — انتفاء هذا الركن تقتضى معه المسئولية المدنية طبقا للمادة ١٦٢ من القانون المدنى .

#### الفتوى :

مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون واخطأ فى تطبيقه وتأويله ذلك لانه اتسام بفرقة لا يستدل لها بين وكلاء المدارس الشرفية ووكلائها بجدول كامل .

ومن حيث أن المادة ١٦٣ من القانون المدنى تقضى بأن كل خطأ رتب ضرراً للغير يلزم فاعله بالتعويض ، وإذا كان خطأ الادارة فى مجال القرارات الادارية يتمثل كقاعدة عامة فى صدور قرار مخالف للقانون وفى هذه الحالة تتحدد مسئولية الادارة إذا ما رتب هذا الخطأ ضرر للغير وقامت رابطة السببية بين الخطأ والضرر .

ومن حيث أن جهة الادارة قد قررت أن ترتب المطعون ضده فى الاقدمية تال للمدرسين الذين تم اعارتهم ومن ثم ما كان يجوز اعارته سواء فى النسبة المخصصة للوكلاء أو المدرسين ولذلك يكون القرار المطعون فيه أيا كانت الاسس التى قام عليها لم يرتب بذاته ضرراً

للمطعون ضده ، فعلاقة السببية من ذلك القرار وما لحقه من ضرر غير قائمة ومن ثم تقتضى مسئولية الادارة •

( طعن رقم ١٧٩٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢ )

### قاعدة رقم ( ٢٤ )

#### المبدأ :

اصدار ترخيص بتشغيل ورشة رغم وجود قرار بإزالتها من على ارض من املاك الدولة لم يكن خطأ مسيياً للضرر الذى لحق بالمطعون ضدها من جراء تنفيذ قرار الازالة — الخطأ الذى اضر بها انما هو خطؤها وحدها بقيامها بإنشاء الورشة على ارض مملوكة للدولة وبغير ترخيص منها مما استوجب ازالتها — المطعون ضدها يدات في طلب الترخيص بتشغيل الورشة بتاريخ ١٩٧٤/٩/٣٠ أى بعد صدور قرار الازالة رقم ١٧ المشار اليه في ١٩٧٤/٩/١١ — كما انها قامت بغير ترخيص بإنشاء على ارض مملوكة للدولة — اذ الترخيص الصادر لها بتشغيل الورشة مقصور على التشغيل ولم يتعداه إلى الترخيص بالبناء •

#### الحكمة :

الثابت من الاطلاع على ملف الترخيص الصادر للمطعون ضدها والوارد بحافظة مستندات هيئة قضايا الدولة المقدمة رقم مذكرة دفاعا — أنه بتاريخ ١٩٧٤/٩/٣٠ تقدمت المطعون ضدها بطلب الى مدير الادارة الهندسية لصى شرق القاهرة لتتخذ ترخيص لها بتشغيل ورشة لحام كهرباء وتشغيل معادن • وبتاريخ ١٩٧٤/١٠/٣٠ تمت معاينة المحل وثبت من تقرير المعاينة الابتدائية أن المحل يقع برقم ٨٢٩ بشارع بورسعيد ، وجانيه من الطوب وسقفه من الاسبستوس وأرضيته من البلاط • وبه مثقاب وماكينة لحام • ولم يسبق الترخيص بإدارته • وليس به مورد للمياه وغير متصل

بالتجاري العامة . ويتاريخ ١٩٧٤/١١/٤ قامت منطقة الإسكان والمرافق بشرق القاهرة باخطار المطعون ضدها بالخطاب رقم ٤٧٤ بالاشتراطات الواجب تنفيذها وأخذت لها مهلة أربعة أشهر لذلك على ألا تقوم بالتشغيل قبل الحصول على الترخيص . ويتاريخ ١٩٧٤/١١/٢٧ تمت معاينة المحل من جديد ورؤي أن الاشتراطات مستوفاة ، وأنه لا مانع من إصدار الترخيص . ويتاريخ ١٩٧٤/١٢/٨ أصدر مدير منطقة الإسكان بشرق القاهرة الترخيص رقم ١٣٥ للمطعون ضدها بتشغيل ورشة لحام كهرباء وتشغيل مخادن . ولما كان الثابت مما تقدم أن جهة الإدارة لم تبحث من قريب أو بعيد ملكية المطعون ضدها للمحل المشار إليه أو للأرض المقام عليها كما أن الترخيص لها بتشغيل الورشة لا يستوجب ذلك وفقا لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ ، في شأن المحال التجارية والصناعية والقوانين المعدلة له ، وفضلا عن ذلك فإن رئيس مجلس حي شرق القاهرة كان قد أصدر انقرار رقم ١٧ في ١٩٧٤/٩/١١ بإزالة مباني المطعون ضدها لكونها مقامة على أرض مملوكة للدولة ، وقد شرع في تنفيذ هذا القرار اعتباراً من ١٩٧٤/١٢/٨ . وقامت المطعون ضدها باللجوء الى محكمة القضاء الإداري بدعواها بالالفه الذكر طالبة وقف تنفيذ هذا القرار وإلغائه ، ثم عدلت طلباتها بعد تنفيذ قرار الإزالة الى التعويض عن الأضرار التي لحقتها بسبب هذا القرار . ويبين مما تقدم أن المطعون ضدها بدأت في طلب الترخيص بتشغيل الورشة بتاريخ ١٩٧٤/٩/٣٠ - أي بعد صدور قرار الإزالة رقم ١٧ المشار اليه في ١٩٧٤/٩/١١ كما أنها قامت بتغير ترخيص بالبناء على أرض مملوكة للدولة - إذ أن الترخيص الصادر لها بتشغيل الورشة مقصور على التشغيل ولم يتمدها الى الترخيص بالبناء ، ومن ثم لا تثريب على جهة الإدارة إذا ما قررت إزالة مباني الورشة لتعدي المطعون ضدها على أرض مملوكة للدولة ونفثي بفرض أن جهة الإدارة أخطأت بإصدار

ترخيص للمطعون ضدها بتشغيل الورشة رغم وجود قرار بإزالتها ، فان هذا الخطأ لم يكن سبباً للضرر الذي لحق بالمطعون ضدها من جراء تنفيذ قرار الإزالة ، بل ان الخطأ الذي أضر بها إنما هو خطأها وحدها بقيامها بإنشاء الورشة على أرض مملوكة للدولة وبغير ترخيص منها مما استوجب إزالتها بإتقرار رقم ١٧ المشار إليه . ولا يغير مما تقدم القول بأن قرار الإزالة صادر عن غير مختص مادام أنه يمكن لجهة الإدارة تصحيح هذا العيب الشكلى . وإذا أقام الحكم المطعون فيه ركن الخطأ الموجب لمسئولية جهة الإدارة على أساس أنها هي التي قامت بالترخيص للمطعون ضدها بإقامة مبنى الورشة على زوائد التنظيم وأنها هي التي أزال المبنى بقرارها سالف الذكر .

( طعن رقم ١٤٧٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٣/٦/١٩٨٧ )

### قاعدة رقم ( ٢٥ )

#### المبدأ :

حدد المشرع القيود الواجب مراعاتها لتسهيل الملاحة الجوية بما ينفع والمصلحة الحربية التي هي من صميم المصلحة العامة — أعطى المشرع المالك حقاً في التعويض عن إزالة ممتلكته التي تتعارض مع الملاحة الجوية — يقدر التعويض بمعرفة لجنة يصدر بتشكيلها قرار من وزير الحربية — يكون للمالك أن يعارض في التقدير أمام المحكمة الابتدائية التي تصدر في هذا الشأن حكماً غير قابل للطعن فيه — صدور قرار من المحافظ بسد عيون أبراج حمام مجاورة للطيار لتمكين القوات الجوية من مباشرة نشاطها هو قرار سليم ولا وجه لطلب التعويض عن الأضرار الناشئة عن توقف النشاط بسبب هذا القرار — استلزم ذلك : انتهاء علاقة السلبية بين الضرر والقرار — الضرر راجع الى عدم صلاحية المكان لممارسة هذا النشاط وليس الى القرار ذاته .

## الحكمة :

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن السيد / .....  
تقدم إلى السيد رئيس نقطة شرطة محلة مرحوم بتاريخ ١٩٦٩/٧/٢١  
بشكوى قيدت تحت رقم ١١٥٩ لسنة ١٩٧٠ إداري مركز طنطا أورد  
بها أنه يمتلك برجين لتربية الحمام بحوض القصار بمحلة مرحوم  
وقد قامت قوة من المطار بتاريخ ١٩٦٩/٧/٢٠ بإزالة أعلى أبرج  
والاستيلاء على بعض الأخشاب دون إخطاره . وتسبب ذلك في  
طيران جميع الحمام الذي كان موجوداً بالأبراج ، وقدره بما لا يقل  
عن ثلاثة آلاف زوج حمام . كما قرر الشاكي بأنه يقدر أنثليات  
بما لا يقل عن ستمائة جنين . وأثبت محضر المعاينة التي تمت في  
ذات التاريخ وجود برج حمام منشأ على قاعدة مسلحة مكونة  
من شمعتين ارتفاعه حوالي خمسة عشر متراً وقاعدة مسطحها ٨٠٤  
متراً ووجود كسر فخار من التوابيس وإزالة الشمعتين الخشب  
ووجود بعض الأخشاب مكسرة ومالقاة على الأرض وعدم وجود  
أخشاب الشمعتين التي ادعى الشاكي فقدانها ، كما أثبت المحضر خلو  
البرج من الحمام وتواجده على الأشجار المحيطة بأعداد لا يمكن  
حصرها . وقامت لجنة الشئون الداخلية بوحدة الاتحاد الاشتراكي  
بمحلة مرحوم ، بناء على شكوى السيد / ..... وأخيه  
السيد / ..... بإجراء معاينة موقع البرجين ( مستند  
رقم ٩ من حافظة مستندات السيد / ..... المقدمة  
بالدعوى رقم ٢٣٥٩ مدني كلى طنطا بجاسة ١٩٧١/١٢/٢ أشار في  
ديباچته إلى كتاب قيادة أنقواب الجوية رقم ٨٠٥٠ بتاريخ  
١٩٦٩/٦/٢٦ وبتاريخ ١٩٦٩/٧/٢٤ صدر قرار محافظة الغربية رقم  
٣٨٥ لسنة ١٩٦٩ ونمى في المادة (١) على أن « تسد عيون أبراج  
الحمام الواقعة بالبلاذ الموضحة بالكشف المرفق » وعلى أن « يتحدد

يوم الاثنين ٢٨/٧/١٩٦٩ لانتقاء من سد عيون الابراج . وفي حالة عدم القيام بالسد أو في حالة فتحها ثانية يتم إزالة الابراج . ( ٢ ) كما نعى في المادة ( ٣ ) على أن « تشكل لجنة بمديرية الزراعة لتقدير التعويضات المستحقة نتيجة تنفيذ هذا القرار » . وقد تحرر معمر تقدير قيمة برجى الحمام الملوكين للسيد / ..... ورد به أنه بناء على الشكوى المقدمة منه لمجلس مدينة طنطا حيث أن التقدير كان قد تم نظريا لعدم تمكن اللجنة من الدخول لغياب صاحب الملك تم تشكيل لجنة معاينة وتقدير مشكلة من ١ - ..... مدير التنظيم بمجلس المدينة ٢ - المهندس ..... عن مجلس مدينة طنطا ٣ - ملازم أول ..... عن القوات الجوية . وقد تمت المعاينة بحضور السيد / ..... وكان انتقد حسب المقاسات الموجودة وقرار اللجنة كما يلي : ١ - القاعدة المبنى بالسقف خرسانة مسلحة تقدير بمبلغ ٢٠٠ جنيه ٢٠ - عدد ٢ شمة ١٠٠ جنيه تقدر بمبلغ ٢٠٠ جنيه ٣٠ - عدد ٢٠٠ قادوس بها ١٨٠٠ زوج حمام ١٢ تقدر بمبلغ ٢١٦ باجمالى ستمائة وستة عشر جنيتها ( المستند رقم ٨ من المستند من حافظة المستندات المقدمة من السيد / ..... المشار إليها ) . وبتاريخ ٢٣/٥/١٩٧٠ تقدم السيد / ..... بمذكرة الى كل من السيدين / وزير الحربية ومحافظ الغربية تضمنت سردا لنواقص وورد بها أنه كان قد بدأ سنة ١٩٦٦ في إنشاء مزرعة ضخمة للحمام بزمَام ناحية محطة مرحوم مركز طنطا بلغت تكاليفها حتى نهاية سنة ١٩٦٦ ما يزيد على ٧٠٠ جنيتها ، في بداية ١٩٦٧ بدأ في وضع اصناف منتقاة من الحمام للوصول الى سلالات ممتازة وبقصد التهجين، مما أدى الى توافر ما يزيد على ٤٠٠٠ زوج في بداية عام ١٩٦٩ فشرع خلال شهر مايو سنة ١٩٦٩ في عمل ثلاث قواعد مبانى بالطوب الاحمر والاسمنت نرارة لثلاثة أبراج جديدة من الحمام تكلفت ١١٠

جنيتها • وقد أخطره سلاح المهندسين بضرورة هدم كامل مبنى البرخ وهو ما تم فعلا يوم ١٩٦٩/٧/٢٠ بواسطة قوة من سلاح المهندسين من مطار الجمهورية رغم أنه في تاريخ لاحق صدر قرار محافظ الغربية بالابقاء على المبنى والاكتفاء بسد الفتحات وانتهت المذكرة الى طلب صرف التعويض المناسب على أساس تكلفة الانشاءات وثمان الحمام وتوقف النشاط بالكامل • (مستند رقم ١١ من الحافظة المشار اليها) • وأقام السيد / ..... الدعوى رقم ٢٣٤٩ لسنة ١٩٧١ مدنى كلى طنطا ضد السيدين / وزير الحربية ومحافظ الغربية طالبا الزامهما بأن يدفعوا له مبلغ ثلاثة آلاف جنيه تعويضا عما لحقه من خسارة وفناته من كسب وبجلسة ١٩٧٢/٢/٢٤ حكمة المحكمة يندب خبير لتقدير قيمة الضرر إذا وجد • وبعد أداء الخبير للمأمورية حكمت المحكمة للمدعى بتعويض قدره ١١٦٢ عن الضرر المادى ومبلغ ٥٠٠ جنيه عن الضرر الادبى وفوات الكسب ألزمت وزير الحربية بادائه للمدعى • وأورد الحكم فى أسبابه أن المحكمة لا تضخ فى اعتبارها أو تدخل فى تقدير التعويض ما عساه مستحقا للمدعى من تعويض عن حرمانه من تشغيل منشأته التزاما بأحكام القرار الادارى الذى حظر عليه وغيره التشغيل والاستغلال وقد تأييد هذا الحكم بالحكم الصادر من محكمة استئناف طنطا بجلسة ١٩٧٦/١٢/٢٣ برفض الاستئنافين المقامين عليه رقمى ١٥٧ لسنة ٢٥ القضائية و ٤٩ لسنة ٢٦ القضائية • وبصحيفة أودعت قلم كتاب محكمة طنطا الابتدائية أقام السيد / ..... الدعوى رقم ٦٣١١ لسنة ٧٧ مدنى كلى طنطا طالبا انزام وزير الحربية ومحافظ الغربية بأن يدفعوا له متضامنين مبلغ عشرة آلاف جنيه تأسيسا على أن محافظ الغربية أفادته بأن قرار منع تشغيل الابراج المطوكة له مازال ساريا لخطورة ذلك على الطيران ومبيناً أن التعويض المطالب به هو عما لحقه من ضرر نتيجة عدم امكان حوالاة النشاط

في مزرعة تربية الحمام الملوكة له عن المدة من ١٩٦٩/٧/٢٠ تاريخ حصول التعدي على المزرعة وحتى نهاية ديسمبر سنة ١٩٧٢ . وبجلسة ١٩٧٩/٢/١٤ حكمت تلك المحكمة بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى واحالتها بحالتها الى محاكم مجلس الدولة المختصة بنظرها . وأحيلت الدعوى الى محكمة القضاء الادارى ( دائرة منازعات العقود الادارية والتعويضات ) حيث قرر الحاضر مع المدعى بجلسة المرافعة أمام تلك المحكمة بتاريخ ١٩٨١/١/٢٥ أنه يعدل طلباته في مواجهة الحاضر عن المدعى عليهما الى طلب الزامهما متضامنين بتعويض نهائى قدره ثلاثة آلاف جنيه سنوياً عن المدة من تاريخ القرار بسبب التعويض حتى تاريخ صدور الحكم النهائى في النزاع مع الفوائد التعويضية بواقع ١٥٪ سنوياً من تاريخ الاستحقاق حتى إستكمال السداد والفوائد التأخيرية بواقع ٤٪ من تاريخ صدور حكم نهائى في النزاع . وقدم المدعى بذات الجلسة المثار اليها حافظة مستندات تضمنت مستنداً واحداً هو كتاب موصى عليه من السيد / مدير عام الشئون الاقتصادية بمحافظة الغربية مؤرخ ١٩٨١/١/٣ يفيد بأنه إيماء الى الشكوى المقدمة بخصوص إعادة استغلال ابراج الحمام الكائنة بزمام محطة مرحوم مركز طنطا فقد أفاد انسيد / قائد مطار محطة مرحوم أن وجود أى طيور في منطقة المطار شيء غير مرغوب فيه ويعوق حركة الطيران ويتسبب في اضرار بالغة الخطورة للطائرات الهابطة والصاعدة بالمطار وعليه فانه لا يوافق على استغلال هذه الابراج . وتضمنت حافظة المستندات المقدمة من انسيد / ..... بجلسة المرافعة أمام هذه المحكمة بتاريخ ١٩٨٧/١٠/١٠ كتابين وردا اليه من السيد / مدير الادارة القانونية بمحافظة الغربية أولهما مؤرخ ١٩٨٤/٣/٢٢ ويتضمن أنه بشأن الاندادة عما إذا كان القرار رقم ٣٨٥ لسنة ١٩٦٩ الصادر من محافظة الغربية مازال سارى المفعول فانه يرجى الرجوع



الى قيادة القوات الجوية في هذا الشأن حيث انها الجهة التي طلبت إصداره ، وثانيهما مؤرخ ١٧/٦/١٩٨٧. ويتضمن أن السيد/ قائد للقاعدة الجوية بمحلة مرحوم أفاد بالكتاب رقم ١٨١٤ المؤرخ ١١/٦/١٩٨٦ بأن قائد التشكيل لم يوافق على فتح واعادة النشاط للابراج انتى تسرى عليها أحكام القرار رقم ٣٨٥ لسنة ١٩٦٩ لتعارض ذلك مع طلعات الطيران .

ومن حيث أنه عن الدفع بعدم قبول الدعوى لسابقة الفصل فيها فالثابت أن الحكم الصادر في الدعوى رقم ٣٣٤١ لسنة ٧١ مدني كلى طنطا أورد في مجال تكيفه موضوع الدعوى وسببها أن « المحكمة فهمها منها للواقع في الدعوى لا ترى أن المدعى بطلبه المعارض قد ابتغى تغيير سبب الدعوى ، ذلك أنه وفي مذكرته التي قدمها رداً على الدفع بعدم الاختصاص الولائي الذي أبداه الحاضر عن المدعى عليها نفى أنه يبنى تعويضاً عن القرار الإداري وأن دعواه تقوم على الخطأ التقصيري الحاصل في ٢١/٧/١٩٦٩ وبالتالي فإن طلب انتعويض عن القرار الصادر من محافظ الغربية رقم ٣٨٥ لسنة ١٩٦٩ يكون مغايراً لسبب الدعوى التي سبق الحكم فيها مما يكون معه الدفع غير قائم على أساس من القانون متعين انرفض .

ومن حيث أن حق الملكية دستورياً وقانونا ليس حقاً مطلقاً من كل قيد فقد نص الدستور الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٩٦٤ في المادة ( ١٦ ) من أن « الملكية الخاصة مصونة وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية . ولا تزال الملكية الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفقاً للقانون » . كما نص دستور سنة ١٩٧١ في المادة ( ٣٢ ) على أن « الملكية انخاصة تتمثل في رأس المال غير المستغل وينظم القانون وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي وفي إطار خطة التنمية دون انحراف أو استغلال . ولا يجوز

أن تتعارض في طرق استخدامها مع الخير العام للشعب » . وقد  
نعى التقنين المدني في شأن القيود التي ترد على حق الملكية في  
المادة ٨٠٦ على أن « على المالك أن يراعى في استعمال حقه ما تقضى  
به القوانين والمراسيم واللوائح المتعلقة بالمصلحة العامة أو بالمصلحة  
الخاصة وعليه أيضا مراعاة الاحكام الآتية » . وجاء بالمذكرة  
الايضاحية للمشروع التمهيدى في خصوص نص المادة المشار اليها  
أنه « تبدأ سلسلة القيود القانونية التي ترد على حق الملكية  
بنص يشير الى انقوائن الخاصة وما يلحق بها من مراسيم ولوائح  
تتعلق بالمصلحة العامة أو بالمصلحة الخاصة ويكون من شأنها  
التقييد من حق الملكية وذلك كقانون نزع الملكية وقوانين  
الآثار وقوانين المحلات المعلقة للراحة ولأثفة  
الترع والجسور » . ومن القيود انقانونية المقررة  
للمصلحة العامة تلك المقررة لتسهيل الملاحة الجوية وللمصلحة  
الحربية . وعلى ذلك فقد صدر القانون رقم ٦٣٩ لسنة ١٩٥٣ بشأن  
إنشاء مناطق اقتراب وانتقال وامان للمطارات والذي تضمن قيودا  
على اقامة مباني أو منشآت في المناطق التي حددها ونص في المواد  
٥ و ٦ و ٧ على وجوب الحصول على ترخيص سابق من وزير  
الحربية لإنشاء أى شئ من ذلك ، كما نص في المادة ( ١٤ ) على  
أنه « يجوز لوزير الحربية أن يأمر بإزالة ما يكون قائما من مباني  
أو منشآت أو أشجار أو غيرها بالقدر الذى يتعارض على تطبيق  
أحكام هذا القانون فيما يتعلق بالمطارات التى يصدر قرار منه بربان  
أحكام هذا القانون عليها . كما تضمنت المادة (١٥) احقية المالك في تعويض  
عن الازالة تقدره لجنة يصدر بتشكيلها قرار من وزير الحربية  
ويكون للمالك أن يعارض في التقدير أمام المحكمة الابتدائية التى  
تصدر في هذا الشأن حكما غير قابل للطعن فيه . فاذا كان ذلك،  
وكان. الثابت من واقعة المنازعة الماثلة ، أن قرار محافظ الغربية

رقم: ٣٨٥ لسنة ١٩٦٩ صدر بناء على كتاب قيادة القوات الجوية.  
 رقم: ٨٠٥٠ المؤرخ ١٩٦٩/٦/٢٦ ، وكان سلاح المهندسين قد قام  
 باخطار السيد / ..... بضرورة هدم كامل مبنى البرج  
 ( على ما أورده بمذكرته المقدمة الى السيدين / وزير الحربية ومحافظ  
 الغربية ) - المستند رقم ١١ من حافظة مستنداته المقدمة للمحكمة  
 المدنية بجلسة ١٩٧١/١٢/٢ - وكان قرار المحافظ رقم ٣٨٥ لسنة  
 ١٩٦٩ قد نص على سد فتحات الحمام الكائنة بزمام البلاد الواردة  
 بالكشف المرفق بالقرار ومنها محطة مرحوم الكائن لها أرض السيد /  
 ..... وهو القرار الذي يطلب التعويض عنه على أساس أنه  
 تضمن حظر ممارسة نشاط تربية الحمام ، وأنه يترتب أضرارا متجددة  
 ناتجة عن استمرار سريانه ، فانه وايا ما كان من مشروعية القرار  
 الصادر من المحافظ في هذا الشأن متوخيا الصالح العام ، وما إذا كان  
 قد صدر بالتنفيذ لقرار سبق صدوره صحيحا ومطابقا لحكم القانون  
 رقم ٦٣٩ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه ، فانه يتعين حتى تقوم المسؤولية  
 عن قرار المحافظ أن تتوافر اركانها بأن يكون قد ترتب عليه ضرر  
 وقامت علاقة سببية بين القرار وانضرر . فالثابت أن السيد /  
 ..... قرر أمام الخبير المنتدب من المحكمة المدنية بجلسة  
 ١٩٧٣/٩/٣ ( ص ٨ من محضر أعمال الخبير ) « انكم تلاحظون  
 الصوت القوي المتيق الذي ينبعث من انطأترات لحظات قيامها  
 وهبوطها الامر الذي يتعذر مع استمرار تربية حمام » . وعلى ذلك  
 فان ما عساه يكون قد لحقه من ضرر نتيجة عدم ممارسة نشاطه في تربية  
 الحمام لا يكون مرده ائى قرار المحافظ بسد عيون ابراج الحمام في  
 المناطق المجاورة للمطار لخطورة ذلك على الطيران بل هو نتيجة  
 عدم صلاحية المكان ذاته لممارسة هذا النشاط وقيام الحالة الواقعية

بتعذر ممارسة النشاط على ما أكده السيد / ..... مما ينفي  
توافر علاقة السببية اللازمة لقيام أركان المسؤولية • وبالنسبة  
على ذلك لا تكون الدعوى المائلة بالتعويض عن قرار محافظ الغربية  
رقم ٣٨٥ لسنة ١٩٦٩ قائمة على أساس من القانون مما يتعين  
معه رفضها واذ انتهى الحكم المطعون فيه الى غير هذا النظر فإنه  
يكون متعين الالفاء •

ومن حيث أن من خسر الدعوى يلزم بمصروفاتها اعمالا لحكم  
المادة ١٨٤ من القانون المدني •

( طعن رقم ١٥١٣ وطعن رقم ١٥٢٥ لسنة ٢٨ ق — بجامة  
١٩٨٧/١٠/٣١ )

## الفرع الثامن خطا الضرر والخطا المشترك

### قاعدة رقم ( ٢٦ )

#### المبدأ :

المادة ٢١٦ من القانون المدني مفادها - للقاضي انقاص مقدار التعويض أو عدم القضاء به - اذا كان طالب التعويض قد اشترك في احداث الضرر أو زاد فيه .

#### المحكمة :

من المقرر وفقاً للمادة ٢١٦ من القانون المدني انه يجوز للقاضي ان ينقص مقدار انتعويض أو الا يحكم بتعويض ما اذا كان الدائن بخلطه قد اشترك في احداث الضرر أو زاد فيه .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن المطعون ضده قد سبق أن انتهت خدمته بالقرار رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٧٣ اعتباراً من ٦ من سبتمبر سنة ١٩٧٣ لانقطاعه عن العمل وقد ألغى هذا القرار بالحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٢٣ ق بجلسة ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٩ وتنفيذاً لهذا الحكم صدر القرار رقم ٢٥٢ ق ١٥ من مايو سنة ١٩٨٠ باعادة المطعون ضده الى العمل وقد أخطر على عنوانه بالقاهرة كما أخطر محاميه الذي افاد انه يقيم بنيجيريا في ٢٤ من يونيو سنة ١٩٨٠ بضرورة الحضور لاستلام العمل تنفيذاً للحكم المنوعة عنه وقد أقر المطعون ضده باستلامه هذا الاخطار في ٣٠ من يوليو سنة ١٩٨٠ الا أنه لم يعد وطلب امهاله الى أوائل نوفمبر سنة ١٩٨٠ ولا شك أن المطعون ضده بموقفه هذا قد أخطأ في عدم الحضور واستلام عمله واذا كان القرار رقم ٤٧٦ المؤرخ ٧ من

سبتمبر سنة ١٩٨٠ بإنهاء خدمة المطلوب التعويض عنه قد صدر دون انذار على الوجه المنصوص عليه في المادة ٦٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الا أن خطأ المطعون ضده يجب خطأ الادارة في الحالة الماثلة فهو منقطع منذ ٦ من سبتمبر سنة ١٩٧٣ وأعيد الى الخدمة بالحكم المثار اليه تم تقاعس عن استلام عمله عند دعوته لاستلامه مطالباً بمهلة مقدارها أربعة أشهر تقريبا الامر الذي تضحى معه مطالبته بالتعويض عن ذلك القرار في غير محلها ودون سند من القانون .

( طعن رقم ٧٣٩ لسنة ٢٨ — بجلسة ١٢/٥/١٩٨٧ )

### قاعدة رقم ( ٢٧ )

#### المبدأ :

المادة ٢١٦ مدني مؤداها — المضرور لا يتقاضى في كل الاحوال تعويضا كاملا بل يتحمل نصيبه من المسؤولية اذا كان هناك ما يدعو لذلك .

#### المحكمة :

ومن حيث أن المادة ٢٢١ من القانون المدني تقضى بأن يقدر القاضي التعويض اذا لم يكن مقدرا في العقد أو بنص في القانون كما أنه يتعين عند تقدير التعويض تقصى وجود انخطأ المشترك وأثره وذلك عملا بالقاعدة الواردة في المادة ٢١٦ من القانون المدني والتي تجرى نصوصها على أن « يجوز للقاضي أن ينقص مقدار التعويض أو لا يحكم بتعويض ما اذا كان الدائن بخطئه قد اشترك في احداث الضرر أو زاد فيه » ومؤدى هذه القاعدة أن المضرور لا يتقاضى في كل الاحوال تعويضا كاملا بل يتحمل نصيبه من المسؤولية اذا كان هناك ما يدعو لذلك .

ومن حيث أن الثابت أن شركة النصر للتصدير والاستيراد قد  
أتمت جميع الاجراءات اللازمة للاستيراد وطبقا  
للقوانين والقرارات المعمول بها في جمهورية  
مصر العربية والتي تخطر الاستيراد بغير الحصول على الموافقة  
الاستيرادية من السلطات المختصة وفتح اعتماد بنكي بالقيمة بناء  
على طلب الجهة المستوردة - وذلك كله فيما عدا ما نسب اليها من خطأ  
اثبتته حكم المحكمة بجلسة ١٩٨٢/٧/٤ السابق الاشارة اليه - وقد  
امتنت الشركة الطاعنة من جانبها عن التوريد في المواعيد المحددة  
بالمقد والموافقة الاستيرادية وطوال فترة سريان فتح الاعتماد  
الحسابي القابل للتحويل وطلبها مد الاجل المدة الاخرى بهدف تعديل  
الاعتماد وجعله بالدولار الحر الى أن سقطت الموافقات الاستيرادية  
واستحال تنفيذ الالتزام بفوات المواعيد المحددة لتنفيذه وذلك بدلا  
من أن تبادر الى التنفيذ وشحن مشمول العقد اظهاراً لجديتها في  
التمسك بالعقد وحسن نيتها في تنفيذه وتكون بذلك قد ساهمت بموقفها  
هذا في استحالة انتفيذ بانتهاء الوقت المحدد لتنفيذه ومن ثم انفساخ  
العقد من تلقاء نفسه .

( ملن رقم ٧٧٤ لسنة ٣٢ ق - بجلسة ١٩٩٢/٥/١٢ )

### قاعدة رقم ( ٢٨ )

المبدأ :

لا يكفي للقضاء بالتعويض ان يثبت خطأ جهة الادارة المتعاقدة بل  
يتعين ان يثبت وجود اضرار ناجمة عن هذا الخطأ - اي يتعين ان  
تتوافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر - المادة ٢٨٦ مدنى - اذا ثبت وجود  
خطأ من جانب الدائن فانه يجوز للقاضي ان ينقص مقدار التعويض  
او الا يحكم بالتعويض .

### المحكمة :

ومن حيث أن المقرر أنه لا يكفي للقضاء بالتعويض أن يثبت خطأ جهة الادارة المتعاقدة بل يتعين أن يثبت وجود أضرار ناجمة عن هذا الخطأ ، بمعنى أنه يتعين أن تتوافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر ، كما أن المقرر أيضا طبقا للاصل المقرر بالمادة ٢٨٦ من القانون المدني أنه إذا ثبت وجود خطأ من جانب الدائن فإنه يجوز للقاضي أن ينقص مقدار التعويض أو الا يحكم بتعويض .

ومن حيث أن الواضح من الاوراق أن المدعى ( اطاعن ) قد طالب أمام محكمة القضاء الادارى بالتعويض عن الاضرار المادية التى تتمثل فى قيمة المشونات وأجور حراسة المعدات وإيجار تلك المعدات عن المدة من ١٦/٨/١٩٨٢ الى ١٦/١/١٩٨٤ وقد حدد المدعى قيمة هذا التعويض بمبلغ ١٣٣٩٨٢١ ج ، ومن ثم فإنه لا يجوز له المطالبة بالتعويض عن الاضرار الادبية الناتجة عن خطأ الجهة الادارية أمام المحكمة الادارية العليا نظرا لان هذا الطلب لم يكن مطروحا أمام محكمة انقضاء الادارى ولم يطالب به المدعى فى صحيفة دعواه أو فى مذكراته الختامية أمام هذه المحكمة ، وذلك باعتبار أن المحكمة الادارية العليا هى محكمة طعن تحاكم الحكم المطعون فيه ومدى صحة ما فصل فيه من طلبات الخصوم .

ومن حيث أنه عن الاضرار المادية التى حددها المدعى ( الطاعن ) فقد نذبت محكمة القضاء الادارى مكتب خبراء وزارة العدل لبيان قيمة الاعمال التى قام الطاعن بتنفيذها وقيمة المبالغ التى صرفت له وتحديد المشونات والمعدات والاضرار الناتجة من جراء تعطيل هذه المعدات .

ومن حيث أنه بمناقشة تقرير الخبير المشار اليه فإنه يتضح



أنه انتهى الى أن قيمة المشونات مقدرة بمبلغ ٤٢٠٠ ج على أساس أن هيئة الآثار بعد إيقاف العمل استولت على أحجار فرعونية قيمتها ٤٠٠٠ ج وأن أجرة نقل المواسير الحديد والاسمنت بمبلغ ٢٠٠ ج وبذلك يكون المستحق للطاعن في هذا الخصوص بمبلغ ٤٢٠٠ ج وقد انتهى الخبير الى ذلك دون بيان الاسانيد لذلك ، وخلت الاوراق من دليل يفيد أن هيئة الآثار قامت بالاستيلاء على هذه الاحجار ، بل أن الطاعن لم يدع بوجود استيلاء على مشونات من جانب هيئة الآثار الى أية مرحلة من مراحل النزاع ، كما أنه لا يوجد دليل على تحمل الطاعن بمبلغ ٢٠٠ ج أجرة ما تبقى من المشونات .

ومن حيث أنه بالنسبة لما انتهى اليه الخبير من أن قيمة الاضرار التي لحقت بالطاعن من جراء تعطيل المعدات بمبلغ ٧٠٣٠ ج على أساس حساب المدة التي تعطلت فيها المعدات من ١٦/٨/١٩٨٢ تاريخ إيقاف العمل حتى تاريخ معاينة الموقع من جانبه ٢٦/٨/١٩٨٦ كما أنه أجرى حساب أجور الخبراء عن ذات المدة وانتهى الى أن العائد من أربعة سنوات للمعدات مقداره ٤١٥٠ ج تضاف اليه أجرة الحراسة بمبلغ ٢٨٨٠ ج ليكون الاجمالي ٧٠٣٠ ج ، في حين أنه بالاطلاع على هذا التقرير يتضح أنه لا توجد أدلة تؤيد أو تساند ما انتهى اليه الخبير في هذا الشأن كما أيده محضر معاينة الخبير للموقع خلا من اثبات وجود خبراء لحراسة التثوينات والمعدات فضلاً عن أنه كان يتعين على الطاعن بعد قرار إيقاف العمل عام ١٩٨٢ أن يبادر الى حب المشونات والمعدات بعد أن تم عمل محضر رسمي بالمعاينة — وبالتالي فإن بقاء هذه المعدات والمشونات بعد هذا التاريخ يكون بخطاء منه لا تسأل عنه جهة الادارة .

ومن حيث أنه. وأن كانت توجد أضرار مادية ناجمة عن تحمل

الطاعن بعض الاعياء المالية من بقاء المعدات والمشونات لبعض الوقت  
 اثار المكاتبات بين المحافظة وهيئة الآثار فان الطاعن قد ساهم بخطئه  
 في وقوع هذه الاضرار ذلك أن الثابت أنه تسلم موقع العملية بتاريخ  
 ١٩٨٢/٣/٣١ وأن مدة التنفيذ أربعة أشهر من تاريخ استلام الموقع  
 أي في مواعيد ثابتة ١٩٨٢/٧/٣١ الا أنه لم يسارع في التنفيذ حتى  
 تقرير إيقاف العمل بتاريخ ١٩٨٢/٨/١٦ ، كما أن الطاعن قد حصل  
 على مبالغ تزيد على قيمة الاعمال المنفذة ومن ثم فإنه لا يوجد للطاعن  
 عذر في المبالغ المطالب بها ، وبالتالي فإن الحكم المظنون فيه واذا  
 قضى برفض الدعويين يكون قد صدر متفقنا مع حكم القانون  
 ويكون الطعن المائل خفيقا بالرفض مع الزام الطاعن بالمصروفات عملا  
 بالمادة ١٨٤ مرافعات .

( طعن رقم ٢٠١٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٩٢/٧/٢١ )

## الفرع التاسع

### الضرر

#### المبحث الأول

#### صور الضرر

#### قاعدة رقم ( ٢٩ )

المبدأ :

الضرر الادبي هو الضرر الذي لا يمس المال ولكنه يصيب مصلحة غير مالية للفرد بأن يصيبه في شعوره أو عاطفته أو كرامته أو شرفه — التعويض غير النقدي مجالته الطبيعي عن الضرر الادبي في الحالات التي يكون فيها هذا التعويض كاف لجبر الضرر — التعويض لابد أن يكون بقدر الضرر حتى لا يثرى المضرور على حساب المسئول .

المحكمة :

يقوم الطعن على أن مصلحة الجمارك التزمت حكم القانون بتنفيذها لحكم الانتفاء الصادر لصالح المدعى وصرفت له كل ما كان يستحقه اسوة بزملائه القائمين بالعمل خلال فترة نقله وهو أبْلَغ دليل على جبر الضرر الادبي خاصة وأن المدعى لم يثبت أن الإدارة قصدت الاساءة الى شخصه بموجب قرار النقل الذي تم إلغاؤه .

ومن حيث أنه في مجال تحديد الضرر الادبي يمكن القول بأنه الضرر الذي لا يمس المال ولكنه يصيب مصلحة غير مالية للفرد بأن يصيبه في شعوره أو عاطفته أو كرامته أو شرفه وإذا كان

التعويض عن الضرر الادبي أمر مقرر بنص القانون فبان التعويض بمعناه الواسع اما ان يكون تعويضاً عينياً أو تعويضاً بمقابل والتعويض بمقابل أما ان يكون نقدياً أو غير نقدي . وهذا هو ما عناه القانون المدنى بقوله « ويقدر التعويض بالنقد على أنه يجوز للقاضى تبعاً للظروف وبناء على طلب المضرور ان يأمر باعادة الحالة الى ما كانت عليه ويحكم باداء أمر معين متصل بأصل غير مشروع وذلك على مسيل التعويض » ومعلوم أن التعويض غير النقدي مجالهُ الطبيعي عن انضر الادبي في الحالات التى يكون فيها هذا التعويض كاف لجبر الضرر .

ومن حيث أنه وقد ثبت من الوقائع أن قرار نقل المدعى من مصلحة الجمارك الى الحكم المحلى ألغى بحكم محكمة القضاء الادارى ونهضت الجهة الادارية الى تنفيذ هذا الحكم تنفيذاً كاملاً بازالة كل ما ترتب على قرار النقل الملقى من آثار . فإن ذلك كاف وحدة لجبر كافة الاضرار الادبية التى تكون قد أصابت المدعى بسبب هذا القرار وتبعاً لذلك فلا يكون للمدعى أصل حق في المطالبة بتعويض نقدي عن مثل هذه الاضرار بعد أن تم جبرها على التفصيل المتقدم لان المقرر قانوناً أن التعويض لأبد. وان يكون بقدر الضرر حتى لا يثرى المضرور على حساب المسئول دون سبب .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قضى بغير هذا النظر فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تأويله وتطبيقه .

( طعن رقم ١٩٤٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٨٦/٢/٢ )

## قاعدة رقم ( ٢٠ )

### المبدأ :

الضرر الادبي هو الذى لا يمس المال ولكنه يصيب مصلحة غير مادية للمضرور كان يصيبه في شعوره أو عاطفته أو كرامته أو شرفه — اذا كان التعويض عن الضرر الادبي مقرا بنص القانون فإن التعويض بمعناه الواسع قد يكون عينيا أو تعريضا بمقابل — التعويض بمقابل قد يكون نقديا أو غير نقدي — التعويض غير النقدي يستند على القاعدة التى قررها القانون المدنى والتي تجيز للقاضى ان يأمر بإعادة الحال الى ما كانت عليه أو يحكم بإداء معين متصل بالعمل غير المشروع — يؤدى ذلك أن التعويض غير النقدي يجد مجاؤه في الضرر الادبي بشرط أن يكون كافيا لجبر هذا الضرر — مثال أنشاء قرار نقل المدعى من مصلحة الجمارك الى الحكم المحلى بحكم من محكمة القضاء الادارى ونهوض الجهة الادارية الى تنفيذ الحكم تنفيذا كاملا بإزالة كل ما يقرب على قرار النقل الملفى من آثار — يعتبر ذلك كف وحده لجبر كافة الأضرار الادبية التى تكون قد أصابت المدعى بسبب هذا القرار — الأثر المترتب على ذلك : لا وجه للمطالبة بتعويض نقدي عن الضرر الذى تم جبره — أساس ذلك : — التعويض لا بد أن يكون بقدر الضرر حتى لا يثرى المضرور على حساب المسئول دون سبب .

### المحكمة :

ومن حيث أن الطعن يتأسس على أن الحكم خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله إذ أن إلغاء قرار النقل بحكم قضائى وتنفيذ الجهة الادارية له بصرف جميع مستحقات المدعين بما فيها المكافآت والامتيازات أسوة بزملائهم ممن لم ينقلوا كف لجبر الضرر الادبي .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه في مجال تحديد الضرر الادبي يمكن القول بأنه الضرر الذى لا يمس المال ولكنه يصيب مصلحة غير مادية للمضرور بأن يصيبه في شعوره أو عاطفته أو

كرامته أو شرفه وإذا كان التعويض عن الضرر الادبى أمراً مقسراً بنص القانون ، فإن التعويض بمعناه الواسع اما أن يكون تعويضاً عينياً أو تعويضاً بمقابل ، والتعويض بمقابل اما أن يكون نقدي أو غير نقدي ، وهذا هو ما قصده القانون المدني بالنص على أن « يقدر التعويض بالنقد على أنه يجوز للقاضي تبعاً للظروف وبناء على طلب المضرور أن يأجر بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه أو يحكم بإداء أمر معين متصل بالعمل غير المشروع. وذلك على سبيل التعويض » .

ومن حيث أن التعويض غير النقدي مجاله الطبيعي التعويض عن الضرر الادبى في الحالات التي يكون فيها هذا التعويض كاف لجبر الضرر .

ومن حيث أنه وقد ثبت من الوقائع أن قرار نقل المدعين من مصلحة الجمارك الى الحكم المطلي أنفى بحكم محكمة القضاء الادارى ونهضت الجهة الادارية الى تنفيذ هذا الحكم تنفيذاً كاملاً بازالة كل ما يترتب على قرار النقل الملتقى من آثار ، فان ذلك كاف وحده لجبر كفاية الاضرار الادبية التي تكون قد أصابت المدعين بسبب هذا القرار ، وتبعاً لذلك فلا يكون للمدعين أصل حق في المطالبة بتعويض نقدي عن مثل هذه الاضرار بعد أن تم جبرها على التوجه المتقدم لان المقرر قانوناً أن التعويض لا بد وأن يكون بقدر الضرر حتى لا يثرى المضرور على حساب المسئول دون سبب .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بغير هذا النظر يكون قد خالف القانون وأخطأ في تأويله وتطبيقه مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلاً وبإلغاء الحكم المطعون فيه وبرفض الدعوى والزام المدعين المصروفات .

( طعن رقم ١٨٢٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٨٧/٥/٢٤ )

## قاعدة رقم (٢١)

### المبدأ :

ينقسم الضرر الى نوعين - ضرر مادي وضرر ادبي - الضرر المادي هو الاخلال بمصلحة للمضرور ذات قيمة مالية - يشترط للتعويض عنه ان يكون محققا - الضرر الادبي يصيب مصلحة غير مالية للمضرور مثل المساس بشعوره او عاطفته او كرامته او شرفه .

### الحكمة :

ومن حيث أنه في خصوص الطعن على الحكم الصادر في الدعوى رقم ١١٧٣ لسنة ٣٤ القضائية فتجدر الاشارة الى أن الضرر باعتباره ركنا من أركان المسؤولية التقصيرية اما أن يكون أدبيا واما أن يكون ماديا . والضرر المادي هو الاخلال بمصلحة للمضرور ذات قيمة مالية بشرط أن يكون الاخلال بهذه المصلحة متحققا . أما الضرر الادبي فهو الذي يصيب مصلحة غير مالية للمضرور بأن يصيبه في شعوره او عاطفته او كرامته او شرفه . وإذا كان التعويض عن الضرر الادبي أمر مقرر بنص القانون ، فان التعويض بمعناه الواسع اما أن يكون تعويضا عينيا أو تعويضا بمقابل والتعويض بمقابل اما أن يكون نقديا أو غير نقدي . وهذا هو ما عناه القانون المدني بقوله ويقدر التعويض بالنقد على أنه يجوز للقاضي تبعا للظروف وبناء على طلب المضرور أن يأمر باعادة الحالة الى ما كانت عليه أو يحكم باداء أمر معين متصل بالعمل غير المشروع وذلك على سبيل التعويض . ومعلوم أن التعويض غير النقدي مجاله الطبيعي عن الضرر الادبي في الحالات التي يكون فيها هذا التعويض كاف لجبر الضرر .

( طعن رقم ٨٩٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٥/٥/١٩٨٨ )

## قاعدة رقم ( ٢٢ )

### المبدأ :

الفرق بين طلب التعويض على أساس من أحكام الإثراء بلا سبب عن طلب التعويض على أساس من مسئولية الإدارة عن قراراتها المخالفة للقانون — الأضرار الاحتمالية لا يعتد بها قانونا في مجال تقدير التعويض — المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعى قضى في المادة ٢٣ المعدلة بالقوانين أرقام ١٧ لسنة ١٩٦٣ و ٥٢ لسنة ١٩٦٦ و ٦٧ لسنة ١٩٧٥ بعدم جواز زيادة قيمة الاجرة السنوية للأرض الزراعية عن سبعة أمثال الضريبة العقارية السارية ، وفي حالة إعادة ربط الضريبة خلال مدة الإيجار عن سبعة أمثال الضريبة الجديدة .

### المسألة :

ومن حيث أنه عن طلب التعويض ، فإن مبناه على ما صوروه المدعون بدعواهم ، خطأ الجهة الادارية بعدم إصدارها القرار برد الأرض المستولى عليهم إليهم بعد انتهاء مدة الاستيلاء ، وهى بحسب تصويرهم لهذا الطلب ثلاث سنوات من تاريخ الاستيلاء الذى تم فى نوفمبر سنة ١٩٥٣ ، ويتتأى مع صريح طلباتهم اعتبار سندهم فى المطالبة بالتعويض أحكام الإثراء بلا سبب على ما تدعى الجهة الادارية فى معرض دفاعها بالظمن المثل فالمدعون فى الدعوى ( المظمن ضدّهم بالظمن المائل ) انما يطالبون بالتعويض على أسس أحكام مسئولية الإدارة عن قراراتها المخالفة للقانون بادعاء توافر أركان هذه المسئولية، فتمتثل مخالفة القانون ، حسب تصويرهم ، فى عدم قيام الجهة الادارية برد الأرض المستولى عليها انيهم بعد فوات الثلاث السنوات التالية للاستيلاء الذى تم فى نوفمبر سنة ١٩٥٣ مما سبب لهم ضرراً يتمثل فيما حاق بهم من خسارة وفساتهم من كسب نتيجة استمرار الاستيلاء بعد انتهاء مدته المقررة قانونا . وعلى ذلك فلا يكون صحيحا ما تدعيه الجهة الادارية فى معرض دفاعها بالظمن من أن المظمن ضدّهم يقيمون



طلبهم التعويض على أساس من أحكام الانسواء بلا سبب وأن طلبهم بالتالى يكون خاضعا لحكم المادة ١٨٠ من القانون المدنى التى تنظم أحكام سقوط الدعوى وتقادم الحق فى التعويض القائم على أساس أحكام الانسواء بلا سبب على التفصيل الوارد بطلبك المادة ١٨٠

ومن حيث ان الثابت أن الجهة الادارية كانت تقوم باداء ما يعادل سبعة أمثال الضريبة المقررة على الاطيان لملك الارض الزراعية المستولى عليها ، على نحو ما سلف البيان ، وكان الثابت أن الارض محل الاستيلاء كانت فى جزء منها مؤجرة فعلا لمزارعين وقت الاستيلاء وفى الجزء الآخر تحت يد مالكيها ، وكان المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى ينص فى المادة ( ٣٣ ) المعلقة بالقوانين أرقام ١٧ لسنة ١٩٦٣ و ٥٢ لسنة ١٩٦٦ و ٦٧ لسنة ١٩٧٥ على أنه لا يجوز أن تزيد قيمة الاجرة السنوية للارض الزراعية على سبعة أمثال الضريبة العقارية المسارية ، وفى حالة إعادة ربط الضريبة خلال مدة الايجار تحدد الاجرة بسبعة أمثال الضريبة الجديدة ، وهو ما تكشف الاوراق عن أن الجهة الادارية كانت تعتد به فيما تصرفه للمالك مقابل الاستيلاء على الارض محل المنازعة وحتى سنة ١٩٨٤ ، فيكون تحديد التعويض فى واقعة المنازعة الماثلة بما يعادل القيمة الاجارية المحددة بحكم القانون لتنظيم العلاقة بين مالكى ومستأجرى الاراضى الزراعية التى مردها فى الاساس جودة الارض وما تنتجه من غلة وقدره من عائد استغلال ، وتماثل ادائه بالفعل لمالكى الارض محل المنازعة فضلا عن الحكم بالفناء القرار بالاستيلاء وما يترتب على ذلك من آثار تتمثل فى رد الارض المستولى عليها إليهم ، كل ذلك يعتبر تعويضا كاملا جابرا لكافة الاضرار . ولا يكون ثمة أساس لما قضى به الحكم المطعون فيه من تعويض المدعين ( المطعون ضدهم بالظعن المبطل ) بالإضافة الى ما سبق أن تقاضوه من مبالغ تعادل سبعة

أمثال الضريبة المقررة على الأرض المستولى عليها سنويا ، بمبلغ ١٧٣٣٥٨٣٣٨ ج عن الفترة من تاريخ الاستيلاء وحتى إقامة اندغوى ثم بمبلغ ٨٠٠٠ ج سنويا عن الفترة من تاريخ إقامة الدعوى وحتى تاريخ تسليم الأرض لهم .

والبادئ أن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه في هذا الشأن على ما أورده الخبير المنتدب بالدعوى أمام القضاء المدني وقبل إحالتها الى مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى للاختصاص من اعتداد في تقدير التعويض بارتفاع قيمة الأرض المستولى عليها نتيجة دخولها بكردون مدينة منوف على أساس الربط بين ارتفاع قيمة الأرض وتقدير التعويض عن كل من السنوات التي استطل إليها الاستيلاء في حين أن الثابت أن الأرض المستولى عليها هي أرض زراعية ولم تتغير طبيعتها هذه ولم يجادل الخصوم في استمرار خضوعها للضريبة المقررة على الاراضي الزراعية ، ومن ثم فكل ما أورده الخبير في تقريره في شأن تقدير التعويض ، وأقام عليه الحكم المطعون فيه قضاءه لا يعدو أن يكون أضرازا احتمالية مما لا يجوز قانونا أن يعتمد به في مجال تقدير التعويض .

لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أدخل في تقدير التعويض المخكوم به حساب أضرار احتمالية فانه يتعين الحكم بالنقض فيما قضى به في هذا الشأن ، وتقدير التعويض عن كامل الأضرار التي لحقت بالمطعون ضدهم ، فضلا عن الحكم بالنقض القرار بالاستيلاء ، بما يعادل سبعة أمثال الضريبة المقررة على الأرض المستولى عليها سنويا . فإذا كان ذلك وكان البنادى من الأوراق أنهم تقاضوا ما يقابل ذلك وحتى سنة ١٩٨٤ ولم يجادلوا في ذلك فان حقهم في التعويض يمحصر في أحقيتهم في تقاضي ما يعادل سبعة أمثال الضريبة المقررة على الاراضي المستولى عليها من سنة ١٩٨٤ وحتى نظام التسليم

يخضع منه ما قد تكون الجهة الادارية قد قامت بسداده من ضبالغ عن هذه الفترة المشار اليها . ومتى كان ذلك فان الدفع بتقديم الحق في التعويض أيا كان سنده يضحى غير ذى موضوع .

( طعن رقم ١٢٥٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٢/٣ / ١٩٨٨ )

### قاعدة رقم ( ٣٣ )

#### المبدأ :

الضرر المادى هو الاخلال بمصلحة ذات قيمة مالية للضرر —  
الضرر الادبى هو الذى يصيب مصلحة غير مالية للضرر على أن يكون بهذا الضرر مترتباً مباشرة عن الخطأ ومحققاً — التعويض عن الضرر يدور وجوداً وعندما مع الضرر ويقرر بمقداره بما يحقق جبر الضرر وبما لا يجاوزه — حتى لا يثرى المضرور على حساب المسئول دون سبب — التعويض غير النقدي الذى يستند الى القاعدة التى قررها القانون المدنى والتى تجيز للقاضى أن يأمر بأحالة الحال الى ما كان عليه أو الحكم بأداء معين متصل بالعمل غير المشروع يجد مجاله فى الضرر الادبى — بشرط أن يكون كافياً لجبر هذا الضرر .

#### المحكمة :

ومن حيث أن الضرر بوصفه ركناً من أركان المسؤولية التقصيرية أما أن يكون مادياً أو أدبياً والضرر المادى هو الاخلال بمصلحة ذات قيمة مالية للضرر ، أما الضرر الادبى فهو الذى يصيب مصلحة غير مالية للضرر على أن يكون هذا الضرر مترتباً مباشرة عن انخطأ ومحققاً . هذا وأن التعويض عن الضرر يدور وجوداً وعندما مع الضرر ويقرر بمقداره بما يحقق جبره وبما لا يجاوزه حتى لا يثرى المضرور على حساب المسئول دون سبب ، والتعويض غير النقدي — الذى يستند الى القاعدة التى قررها القانون المدنى والتى تجيز للقاضى أن يأمر بأعادة الحالة الى ما كانت عليه أو الحكم بأداء معين

متصل بالعمل غير المشروع — يجد مجاله في الضرر الادبي بشرط أن يكون كافيا لجبر هذا الضرر .

ومن حيث أن الطاعن بترقيته ورد أقدميته في أندرجة المرقى اليها يكون قد حصل بذلك على انتعويض المعنى الجابر لما اصابه لا سيما ان المصروفات القضائية تتحملها جهة الادارة . واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فمن ثم يكون حقيقا بالالغاء فيما قضى به من تعويض نقدي — ويكون دعوى المدعى على غير أساس من الواقع والقانون خليقة بالرفض .

( طعن رقم ٤٦٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٤/٣/١٩٩٢ )

## المبحث الثاني

### مناط استحقاق التعويض عن الضرر

#### قاعدة رقم ( ٢٤ )

##### المبدأ :

التعويض عن الضرر يتطلب أن يلحق بصاحب الشأن ضرر ما -  
إذا لم يحق بصاحب الشأن ضرر ما فإنه لا يكون هناك جبر للتعويض .

##### المحكمة :

ومن حيث أنه عن طلب التعويض عما أصاب الطاعن من أضرار مادية وأدبية عن حرمانه من الملاوة التشجيعية وغير ذلك من الأضرار التي ساقها مجلة في عريضة دعواه أمام محكمة القضاء الإداري أو في تقرير الطعن ، ومنها عدم صرف الحوافز له ، ونقله إلى جهات لا تتفق مع سنه وخبرته فإن الطاعن لم يبين وجه الخطأ الذي يستند عليه في طلب التعويض ، حيث لم يثبت منها إلا حرمانه من الملاوة التشجيعية دون سند ، ونظرا لأن التعويض عن الضرر يتطلب أن يلحق الطاعن ضرر ما وهو الأمر الذي يتخلف في حالة الحرمان من الملاوة التشجيعية طالما قررت المحكمة استحقاقه لها ومتى كان ذلك فلا يوجد ثمة ما يعوض عنه من ضرر .

ومن حيث أن الحكم الطعين أخذ بهذا النظر في هذا الشق من الدعوى ، فيكون قد قام على سند صحيح من القانون ، ويتعين رفض الطعن في هذا الشق .

ومن حيث متى كان ذلك فإن الحكم الطعين يكون قد قام على سند صحيح مما يتعين معه قبول الطعن شكلاً ورفضه موضوعاً ، والزام الطاعن المصروفات .

( طعن رقم ٣٢٨٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٩٠/١٢/٣٠ )

### قاعدة رقم ( ٢٥ )

#### المبدأ :

التعويض يدور وجوداً وعدمًا مع الضرر ويقدر بمقداره .

#### المحكمة :

ومن حيث أن التعويض يدور وجوداً وعدمًا مع الضرر ويقدر بمقداره — لذا فإن المحكمة تقدر تعويضاً مناسباً لجبر الضرر الذي أصاب الطاعن في الفترة من ١٩٧٩/٨/٣٠ تاريخ تخطيه حتى تاريخ إحالته للمعاش لبلوغه السن القانونية في ١٩٨٥/١١/١٢ — مبلغ ستة آلاف جنيه مصري .

ومن حيث أن من خسر الدعوى يلزم بمصروفاتها عملاً بأحكام المادة ١٨٤ من قانون المرافعات المدنية .

( طعن رقم ٢٨٤٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٩٢/٢/٨ )

## الفصل الثاني

### الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي أو المصلحي

#### الفروع الأولى

#### التعيز بين الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي أو المصلحي

قاعدة رقم ( ٣٦ )

المبدأ :

يترتب على أعمال نظرية التفرقة بين الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي الزام الملل بما تحمله جهة الإدارة نتيجة خطأه الشخصي دون المرفقي — هذه النظرية نشأت في ظل نظم التوظيف المتعلقة بالعمالين بالحكومة — هذه النظم تشمل الجهاز الإداري للدولة ووحدات الحكم المحلي أي عمال المرافق العامة — ابتدع القضاء الإداري هذه النظرية لصن سحر المرافق العامة بتنظيم واضطرار حتى لا يحجم عمال المرافق العامة عن القيام بواجباتهم الوظيفية جنسية المسؤولية عن كل ما يقع منهم من إخطاء جنسية تسير المرافق العامة — وبمقتضى هذه النظرية ضوابط ومعايير محدبة للخطأ الشخصي الذي يكشف عن نزوات الملل وأهوائه والخطأ المرفقي الذي يقع من ملل معرض للخطأ والصواب يناسبة تسير المرفق العام — أقر المشرع نظرية التفرقة بين الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي بالمادة ( ٥٨ ) من القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٤ ، والمادة ( ٥٥ ) من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ والمادة ( ٧٨ ) من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٨ بصدار قانون نظام الملل المنين بالدولة يدل ذلك دلالة قاطعة على نية المشرع في عدم الأخذ بهذه النظرية في مجال المسائلة التأديبية للمللين بلقطاع العام — أساس ذلك : — يخلو قانون تنظيم الملل والقطيع الملل الصيادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ من نص ملل للتصوص المتعلقة في قوانين الملل المنين بالدولة — يؤدي ذلك : — أعمال الجوامع المقررة في قانون العمل .

### الحكمة :

ومن حيث أنه عن الوجه الثانى من وجهى طعن الشركة وهو ذات السبب الذى قام عليه طعن هيئة مفوضى الدولة ، فانه بمقتضى نظرية التفرقة بين الخطأ الشخصى دون المرفقى فان هذه النظرية قد نشأت فى ظل نظم التوظف المتعلقة بالعاملين بالحكومة التى تشمل الجهاز الادارى للدولة ووحدات الحكم المحلى أى عمال المرافق العامة فقد ابتدع القضاء الادارى هذه النظرية لحسن سير المرافق العامة بانتظام واضطراد حتى لا يحجم عمال المرافق العامة عن القيام بواجباتهم الوظيفية خشية المسؤولية عن كل ما يقع منهم من أخطاء بمناسبة تسيير المرافق العامة ، فقامت هذه النظرية على التمييز بين الخطأ الشخصى والمرفقى بمعاييره وضوابطه المحددة الخطأ المرفقى الذى يقع من عامل معرض للخطأ والصواب وبمناسبة تسيير المرفق العام . وقد قنن المشرع هذه النظرية بالنص فى المادة ٥٨ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والمادة ٣/٥٥ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ والمادة ٧٨ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بأن نص على أن « لا يسأل العامل مدنيا الا عن خطئه الشخصى » وإذ خلت نصوص قوانين العاملين بالقطاع العام المتعاقبة ابتداء من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٤ وانتهاء بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ — من النص على تقنين هذه النظرية بدلالة قاطعة على نية المشرع فى عدم الاخذ بهذه النظرية فى مجال المساءلة التأديبية للعاملين بالقطاع العام .

( طعنان رقم ٥٢٤ و ٥٢٧ لسنة ٣٠ ق — جلينة ١٩٨٦/٤/٢٢ )



## قاعدة رقم ( ٢٧ )

### المبدأ :

يعتبر الخطأ شخصيا إذا كان العمل الضار مصطبغا بطابع شخصي يكشف عن الإنسان بضعفه وشهوراته وعدم تبصره أما إذا كان العمل الضار غير مصطبغ بطابع شخصي وينم عن موظف معرض للخطأ والصواب فإن الخطأ في هذه الحالة يكون مصلحيا — تعبيرة بالقصد الذي ينطوى عليه الموظف وهو يؤدي واجبات وتغيبته فكما قصد التكاليف أو الإضرار أو تفهيس مفعلة الذاتية كان خطؤه شخصيا ويتحمل نتائجه — فيصل الفترقة بين الخطأ الشخصي والخطأ المصلحي يكون بالبحث وراء نية الموظف فلذا كان يهدف من القرار الإداري الذي أصدره إلى تحقيق المصالح العام أو كان قد تصرف لتحقيق أحد الأهداف المنوط بالإدارة تحقيقها والتي تدخل في وظيفتها الإدارية فإن خطاه يندمج في أعمال الوظيفة بحيث لا يمكن فصله عنها ويعتبر من الأخطاء المنسوبة إلى المرفق العام ويكون خطأ الموظف في هذه الحالة خطأ مصلحيا — إذا تبين أن الموظف لم يعمل للمصالح العام أو كان يعمل مدفوعا بعوامل شخصية أو كان خطؤه جسيما دون اشتراط أن يصل ذلك إلى حد ارتكاب جريمة تقع تحت طائلة قانون العقوبات فإن الخطأ في هذه الحالة يعتبر خطأ شخصيا يسأل عنه الموظف في ملأه الخاص ، ذ

### الحكمة :

ومن حيث أن مبنى الطعن المائل أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ حيث اعتبر خطأ المطعون ضده وتراخيه في اتخاذ إجراءات سحب الرسائل وتصدير العربات المشحونة خطأ مصلحيا كما تناقض مع ما أنتهى إليه من أن القرار المطعون فيه فيما تضمنه من مجازاة المطعون ضده يخضع يومين من أجره في مظه وقائم على سببه إذ أن الثابت أن المطعون ضده قد ارتكب ذنباً إداريا يستنوع مجازاته تأديبيا وخطؤه يعد خطأ شخصيا إذ أنه لم يهدف بما قام به

به الى تحقيق الصالح العام بل كان مدفوعا اليه بموامل شخصية وبالتالي يسأل عن هذا الخطأ في ماله الخاص ولذلك فإن الزامه بقيمة ما تسبب بخطئه في تحميله للهيئة الطاعنة يكون قائما علي أساس سليم مطابقا للقانون .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن وقائع الموضوع تتجمل في السيد / ٠٠٠٠٠٠٠٠ مفتش مخازن الأرصفة بالقباري أبلغ بمذكرته المؤرخة ١٩٨٠/٧/٦ أن الرسائل أرقام ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ سلمت افراجاتها الي مخزن التوريدات الخارجية بالقباري يوم ١٩٧٩/٨/١٨ وكيانت ارضياتها بتتهدى في ١٩٧٩/٨/١٩ وأن السيد / ٠٠٠٠٠٠٠٠ ( المطعون ضده ) كلف مقالو الشحن يوم ١٩٧٩/٨/١٨ ليقوم بشحن هذه الرسائل يوم ١٩٧٩/٨/١٩ كما طالب الحركة بتجهيز العربات اللازمة لشحن هذه الرسائل إلا أن الحركة لم تقدم العربات المطلوبة يوم ١٩٧٩/٨/١٩ فقام المطعون ضده بصيفته أمّن مخزن التوريدات الخارجية بتجديد طلب العربات من الحركة يوم ١٩٧٩/٨/٢٠ كما أعيد تكليف المقالو بسحب تلك الرسائل وفي يوم ١٩٧٩/٨/٢٠ قدمت الحركة العربات المطلوبة وحضر مقالو الشحن بمعداته للقيام بعملية سحب الرسائل الا أنه نظرا لعدم حضور المطعون ضده لم يتمكن المقالو من سحب الرسائل نظرا لأن أذونات الافراجات كانت معه كما أنه لم يقم بسداد الارضية الموقفة على الرسائل عن يوم ١٩٧٩/٨/٢٠ ولم يكن من الممكن سحب الرسائل قبل سداد الأرضية ومن ثم قدم المقالو شكوى ضجتها الوقائع سالفة الذكر وذلك بتاريخ ١٩٧٩/٨/٢٠ ويسأل التماسكي عن السبب في توقيف أرضية يوم ١٩٧٩/٨/٢٠ فيقرر أن الحركة هي المسئولة عن أرضية يوم ١٩٧٩/٨/٢٠ نظرا لأنها لم تقم بتقديم العربات يوم ١٩٧٩/٨/١٩ وأن المتسبب عن توقيف أرضيات

عن يوم ٢١ ، ٢٢/٨/١٩٧٩ هو ..... ( المظنون ضيده ) نظيرا لعدم قيامه باتخاذ اجراءات سحب هذه الرسائل يوم ٢٠/٨/١٩٧٩ اذ كان من الواجب عليه القيام بسداد الارضية الواقعة عن يوم ٢٠/٨/١٩٧٩ حتى يمكن سحب الرسائل وأن قيامه بالسداد يوم ٢١/٨/١٩٧٩ ترتب عليه عدم سحب الرسائل يوم ٢٠/٨/١٩٧٩ اذ استمرت حتى يوم ٢١/٨/١٩٧٩ حيث قام في هذا اليوم بسداد الارضية وبسؤاله عن أسباب توقيع ارضية عن يوم ٢٢/٨/١٩٧٩ قرر أنها وقعت على الرسائل ارقام ٣٨١ ، ٣٨٣ ، ٣٨٦ وأن المظنون ضيده لم يكلفه الا بشحن الرسائل ٣٨٢ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ فقط وأنه يسأل عن سبب عدم شحن باقي الرسائل يوم ٢١/٨/١٩٧٩ وأضاف أن العربات التي تم شحنها بالرسائل لم تصدر الى الجهات الخاصة بها الا يوم ١٢/٩/١٩٧٩ وهو ما تسبب في توقيع رسوم ارضية لحساب ادارة النقل .

وبسؤال ..... أمين مخزن انتوريدات الخارجية بالقبارى قرر أن اذونات الافراج عن الرسائل موضوع التحقيق وصلته بتاريخ ١٨/٨/١٩٧٩ من السيد ..... الذي تسلمها من المستخلص وأخذ لها اجراءات طلب اعربات داخل الدائرة الجمركية كما أخطر مقال الشيال يوم ١٨/٨/١٩٧٩ لشحنها صباح يوم ١٩/٨/١٩٧٩ الا أن الحركة لم تقدم العربات يوم ١٩/٨/١٩٧٩ فقام بإعادة نفس الاجراءات يوم ١٩/٨/١٩٧٩ ولم تكن موداته كافية للشحن وقام بسحب الرسالة رقم ٣٨٢ والرسالة رقم ٣٨٤ والرسالة رقم ٣٨٥ وجزء من الرسالة ٣٨١ وجزء من الرسالة ٣٨٣ وجزء من الرسالة رقم ٣٨٦ والإجزاء الباقية سحب يوم ٢٢/٨/١٩٧٩ حيث حضر المتداول بعد انبعاث الجاذية عشرة واستدل على ذلك بأن السيد / ..... جبر مذكورة بقسم

ميناء الاسكندرية الساعة الحادية عشر لاثبات عدم حضور الما قول بالمعدات كما أنه ترك العطل يوم ١٩٧٩/٨/٢٢ بعد أن قام بشحن الرسائل بعربات انقل التي استحضرها من موقع وجود الرسائل ولعدم وجوده في منطقة التفريغ توقف سائقو العربات عن التفريغ حوالى الساعة الحادية عشر بخجة عدم وجود الما قول لتسليمهم مستحقاتهم مما دعاه الى تحرير محضر اثبات حالة الساعة الرابعة واربع مع السائقين والعمال حيث قاموا بتفريغ الرسائل بعربات السكك الحديدية وبسؤاله عن الاجراء الذى اتخذه يوم ٨/٢٠ ، ١٩٧٩/٨/٢١ ومواجهته بأنه لم يقيم بسداد الأرضيات الا يوم ١٩٧٩/٨/٢١ طلب اعطائه فرصة نليوم التالى ليقدم مستنداته الا أنه في اليوم التالى لم يقدم أية مستندات وانصرف ورفض التوقيع على محضر التحقيق .

وبسؤال السيد / ..... قرر أنه هو الذى تسلم افراجات الرسائل موضوع التحقيق من المستخلص ثم قام بتسليمها الى ..... وبسؤاله عما اذا كان الما قول قد حضر يوم ١٩٧٩/٨/٢٠ من عدمه قرر أنه غير متذكر ولكنه يعتقد أنه حضر ولكن ..... لم يكن موجودا. وكانت معه الافراجات الجمركية ومن ثم استحالة سحب الرسائل . ش

وبسؤاله عن أسباب عدم سحب جميع الرسائل يوم ١٩٧٩/٨/٢١ قرر أنه غير متذكر وأن المختص بذلك ..... وبسؤاله عن محضر اثبات الحالة الذى حرره يوم ١٩٧٩/٨/٢٢ قرر أن ..... هو الذى أملاه هذا المحضر وكان القصد منه اثبات توقف عمال انشحن عن تفريغ الرسائل بعربات السكك الحديدية بعد شحنها وبسؤاله عن أسباب عدم تصدير العربات المشحونة بها الرسائل حتى يوم ١٩٧٩/٩/١٢ قرر أن المختص بذلك .....

ومن حيث أن البادى من الأوراق أن المطعون ضده بصفته أمين  
موازن التوريدات بالقبارى والمختص باتخاذ اجراءات سحب الرسائل  
قد تسلم أذونات الافراج عن الرسائل موضوع هذه الدعوى ولم  
يقم بتحديد الأرضية المستحقة عليها يوم ١٩٧٩/٨/٢٠ الا يوم  
١٩٧٩/٨/٢١ ومن ثم يكون مسئولا عن عدم سحب هذه الرسائل  
١٩٧٩/٨/٢٠ اذ كان يستحيل سحبها في هذا اليوم بدون أن يكون  
قد تم تحديد الأرضية المستحقة عليها ومن ثم يكون بطله قد  
تسبب في استحقاق رسوم أرضية عن هذه الرسائل في ١٩٧٩/٨/٢١.  
كما أن الثابت أنه لم يكلف مقال الشحن بسحب جميع هذه الرسائل  
في هذا اليوم بل كلفه بسحب بعضها فقط مما ترتب عليه تأخير المقال  
في سحب الجزء الباقي من الرسائل حتى يوم ١٩٧٩/٨/٢٢ ومن ثم  
يكون بطله قد تسبب في استحقاق رسوم أرضية عن الجزء الذى  
لم يتم سحبه يوم ١٩٧٩/٨/٢٢ حتى يوم  
١٩٧٩/٩/١٢ ومن ثم يكون بتراخيه قد تسبب في استحقاقها رسوم  
أرضية لحساب النقل عن هذه المدة .

ومن حيث أن المادة ٧٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة  
الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ اذ تنص على أنه ( ... لايسأل  
العامل مدنيا الا عن خطئه الشخصى ) .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه يعتبر الخطأ  
شخصيا اذا كان العمل الضار مصطبعا بطابع شخصى يكتسب  
عن الانسان بضعفه وشهواته وعدم تبصره أما اذا كان العمل الضار  
غير مصطبغ بطابع شخصى وينم عن موظف معرض للخطأ والصواب  
فان الخطأ في هذه الحالة يكون مصلحيا فالعبرة بتقصيد الذى ينطوى  
عليه الموظف وهو يؤدي واجبات وظيفته فكلما قصد النكابة أو

الاضرار. أو تنبأ منفعته الذاتية كان خطؤه شخصيا. يتحمل هو نتائجه ، وفيضنل. التفرقة بين انخطأ الشبغصى والخطأ المصلخى يكون بالبحث وراء نية الموظف فإذا كان يهدف من القرار الادارى الذى أصدره الى تحقيق الصالح العام أو كان قد تصرف لتحقيق أحد الاهداف المخطوط بالادارة تحقيقها والتي تدخل فى وظيفتها الادارية فان خطأه يندمج فى اعمال الوظيفة بحيث لا يمكن فصله عنها ويعتبر من الاخطاء المنسوبة الى المرفق العام ويكون خطأ الموظف فى هذه الحالة خطأ مصلحيا ، أما اذا تبين أن لموظف لم يعمل للصالح العام أو كان يعمل مدفوعا بموامل شخصية أو كان خطؤه جسيما دون اشتراط أن يصل ذلك الى حد ارتكاب جريمة تقع تحت طائلة قانون العقوبات فان الخطأ فى هذه الحالة يعتبر خطأ شخصيا يسأل عنه الموظف الذى وقع منه هذا الخطأ فى ماله الخاص .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المظنون ضده قد تراخى فى اتخاذ اجراء سحب الرسائل التى كان قد تسلم أذونات الافراج عنها والتي كان محددا لسحبها يوم ١٩٧٩/٨/٣٠ تمثل هذا انتراخى فى عدم حضوره الى مقر عمله فى هذا اليوم ولوجود أذونات الافراج عن هذه الرسائل معه ولعدم قيامه بسداد الأرضية المستحقة عنها عن هذا اليوم مما استحال معه سحب هذه الرسائل كما أن المظنون ضده أهمل فى تكيف المداول بسحب جميع هذه الرسائل يوم ١٩٧٩/٨/٢٢ مما ترتب عليه تأخر سحب بعضها الى يوم ١٩٧٩/٨/٢٢ وبالتالي استحقاق أرضية عن الرسائل التى تأخر سحبها الى هذا التاريخ كما تراخى فى تصدير العربات المشحونة بها الرسائل حتى يوم ١٩٧٩/٩/١٢ مما تسبب فى توقيع رسوم أرضية لحساب ادارة النقل مما أدى الى تحميل الهيئة الطاعنة بمبلغ ٢٤٧ جنيها تمثل مجموع رسوم الأرضية التى استحققت عن هذه الرسائل .

ومن حيث أن الثابت مما تقدم أن الخطأ في حق المظنون ضده هو خطأ جسيم إذ لم يكشف المذكور عن أسباب تخلفه عن الحضور يوم ١٩٧٩/٨/٢٠ لأداء العمل الموكل به ولم يقدم أعذاراً تبرر هذا التخلف أو تبرر اهماله في تكليف المقاول بسحب جميع الرسائل يوم ١٩٧٩/٨/٢١ واهماله في تصدير العربات المشحونة بها الرسائل وهذا التراخي والاهمال يمثل خطأ يصل الى حد من الجسامة بحيث يعد خطأ شخصياً يسأل عنه المظنون ضده في ماله الخاص إذ أن الخطأ في الظن المائل يصطبغ بطابع شخصي طبقاً لما استقر عليه قضاء هذه المحكمة في التمييز بين الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي .

(ظمن رقم ٦٣٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٩)

## الفرع الثاني مسئولية الموظف عن الخطأ الشخصي

### قاعدة رقم ( ٢٨ )

#### المبدأ :

يشترط ثبوت مسؤولية العامل المدنية في ماله الخاص أن يكون ما ارتكبه من خطأ هو الذي أدى مباشرة إلى الضرر وبطبيعة الحال أن يكون هذا الضرر محصدا بما لا يدع مجالا للاعتقال فيه .

#### الحكمة :

ومن حيث أنه يبين من الأوراق أن لجنة شكلت لفحص حسابات الجمعية التعاونية الزراعية بناحية قرقيشندة - أسفرت عن ثبوت قيد ديون عملاء الجمعية المشار إليها من الخاضعين للحراسة لموازنة حسابات الجمعية بمبلغ ٥٥٨٦ جنيه و ٥٧٣ مليم على خلاف ما تقضى به التعليمات الادارية وأن ..... رئيس حسابات الجمعية اختس بمبلغ ٨٥٨٣ جنيه و ٧٤٨ مليم الاموال المملوكة للبنك وكان وسيلة في ذلك قيامه بتحصيل مبالغ نقدية من العملاء تزويد عن الدين المستحق على هؤلاء العملاء وعدم تزويد هذه المبالغ لخزينة الجمعية رغم قيامه باثبات سداد هذه الديون بفيشات المديونية الخاصة هؤلاء - كما قام بتحصيل مبالغ نقدية أخرى من بعض العملاء وأثباته على خلاف الحقيقة أنها حصلت بمعرفة صيارف الجمعية رغم عدم تحصيلها بمعرفتهم ولم يتم بتوريد هذه المبالغ أيضا لحساب بنك التسليف وأن اجمالي المبالغ التي ثبت للجنيه قيام المذكور بتحصيلها من عملاء الجمعية ولم يتم بتوريدها هو مبلغ ٨٥٨٣ جنيه و ٧٤٨ مليم - وأن المذكور في سبيل اخفاء اختلاس



المبلغ المشار اليه ارتكب تزويرا في موازنة حسابات الجمعية التعاونية لعام ١٩٧٠ ودفاتر فيشيات مديونية عملاء الجمعية من غير الحائزين بأن اثبت على خلاف الحقيقة وجود ديون للجمعية قبل عملاءها من الخاضعين للحراسة رغم أن ديون هؤلاء العملاء لا يتم قيدها بسجلات حسابات الجمعية ووجود ديون للجمعية قبل عملائها من غير الحائزين تريد عن الديون المستحقة على هؤلاء العملاء مثل ايقاف تعامل الجمعية معهم منذ عام ١٩٦٨ . وقد أجرى تحقيق ادارى قرر فيه عملاء الجمعية المبينة اسماؤهم في التحقيقات أنهم قاموا بسداد مبالغ مديونياتهم الثابت سدادهم لها بفيشيات المديونية الخاصة بهم دون توريدها وأن ..... « هو الذى كان يقسم بأعمال التحصيل النقدي لمبالغ تلك المديونيات منهم مباشرة دون تسليمهم ايصالات تفيد تسلمه لتلك المبالغ منهم كما أعدت ادارة التفتيش بالادارة مذكرة خلصت فيها الى أن التحقيقات أسفرت عن التالي : -

١ - أن السيد / ..... قام باجراء قيد سلف وهمية قيمتها ٥٨٨٦ جنيه و ٥٧٣ مليم على حساب اعضاء الجمعية بطريق التكرار وكلف أمين المخزن باجراء قيود وهمية بالزيادة على مديونية بعض العملاء جمعتها ٢٦٩٧ جنيه و ١٧٥ مليم . كما قام باحضار جميع اصول المستندات التى تثبت هذه القيود الوهمية . كما قام باجراء مسودات وهمية لفيشيات الأعضاء بموجب مستندات وهمية .

٢ - أن السيد / ..... كاتب الفيشات خالف اختصاصات وظيفية بضبط اجماليات حسابات المزارع بالجمعيات التعاونية المسلمة اليه من رؤساء حسابات الجمعيات التعاونية واستلام وقيد اجماليات

تسويات المديونيات المتددة وقيد جملة السلف الممنوحة والمديونيات المرحلة على الفيشات الاجمالية وأن انتحقيقات اثبتت قبله : - قيامه بضبط ومطابقة موازين مديونيات الاعضاء متضمنه مديونية الحراسة على الفيشات الاجمالية طرفه ، رغم فصل هذه المديونية على حدة في حساب مستقل مما ترتب عليه تكرار قيد الحراسة الأمر الذي يسر ..... رئيس حسابات الجمعية التلاعب في حسابات المزارع . كما أنه لم يقدم الدليل على أنه قام بتسليم أصول المستندات المتعلقة بالجمعية الى فرع البنك .

٣ - أن السيد / ..... أمين مخازن الجمعية يختص بصرف مستلزمات الانتاج للزراع بموجب أوامر الصرف من رئيس حسابات الجمعية وقيد المنصرف بالسجلات المدة لذلك وحفظ مستندات الصرف وقيد السلف بفيشات الاعضاء والاشتراك في استخراج موازين مديونيات الاعضاء الاجمالية وأن التحقيقات الادارية أسفرت عن أن قيامه باستخراج كشوف مديونيات غير الحائزين وأضاف مبالغ وهمية الى ديون الاعضاء بدون وجه حق وقيامه باجراء قيود سداد وهمية بفيشات بعض الاعضاء لم يقدم ما يثبت أنه قام بتقديم المستندات الدالة على قيامه بتسليم عهده من المستندات والاوراق التي تثبت مديونية العملاء أو حساباتهم .

وبابلاغ النيابة العامة . أجرت التحقيق في الجناية رقم ١٦٢٨٢ سنة ١٩٧٨ طوخ وأنتهت الى احالة ..... الى المحاكمة الجنائية بتهمة اختلاس مبلغ ٨٥٨٣ جنيه و ٧٤٨ طليم الملوكة لبنك التسليف ويجلسة ١٩٨٣/٢/٢٦ قضت محكمة جنابات أمن الدولة العليا ببراءة المتهم مما نسب اليه استنادا الى أنها أنقذت

مكتب خبراء وزارة العدل لبيان ما اذا كان قد حدث عجز أو اختلاس من غده وبيان هذا العجز والمسئول عنه وأن الخير باشر مهمته وقدم تقريره الذي انتهى فيه الى أن البنك لم يقدم كامل مستنداته بحجة عدم وجودها وأنه بالتالى يصعب تحديد قيمة العجز وأن الفحص المسندى للمستندات المحررة أسفر من وجود عجز فى أموال الجمعية عبارة عن سدادات وهبة وأنه لا يمكن الجزم بوجود العجز حيث أن الفحشات بها كسط وتحشير علاوة على عدم تحديد كاتبها ومراجعتها . واضافت المحكمة أن الأوراق أيضا جاء بها أن الاختلاس المدعى به اكتشف عام ١٩٧٤ ولم يبلغ به فى حينه من وقائع حدثت عامى ٦٩ - ١٩٧٠ وأنها لا تطعن الى الاتهام الذى يكتفه الشك وتحيط به الريب .

وقد عاودت الادارة القانونية بالبنك المطعون ضده النظر فى الواقعة بعد صدور الحكم الجنائى وأنتهت الى أن السيد / ..... ارتكب بعض المخالفات المسالية والادارية بأن قام باجراء قيود ملف وهبة قيمتها ٥٨٨٦ ج و ٥٧٣ مليم على حساب أعضاء الجمعية بطريق التكرار . وأخرى قيودا وهبة بالزيادة على هديونية بعض العملاء جملتها ٢٦٩٧ جنيه و ١٧٥ مليم . وأصدر السيد / رئيس مجلس الادارة قراره رقم ( ١١ ) بتاريخ ١٦/٨/١٩٨٣ بتحصيل الموظف المذكور مبلغ ٨٥٨٣ جنيه و ٧٤٨ مليم بالتضامن من كل من السيد / .....

ومن حيث أنه يتعين لثبوت مسؤولية العامل الخفية فى ماله الخاص أن يكون ما ارتكبه من خطأ هو الذى أدى مباشرة الى الضرر وبطبيعة الحال أن يكون هذا الضرر محددا بما لا يدع مجالا للاحتمال فيه ومن حيث أن الحكم الجنائى الذى حاز قوة الامر المقضى فيه

قد أورد في حيثياته أن الخبير المنتدب قدم تقريره وذكر أن البنك لم يقدم المستندات بحجة عدم وجودها وأنه يصعب بالتالي تحديد قيمة العجز وأن الفحص للمستندات المحررة أسفر عن وجود عجز في أموال الجمعية مقداره ٢٠٤١ جنيه و ٣٣١ مليم عبارة عن سدادات وهبة وأنه لا يمكن الجزم بوجود ذلك العجز حيث أن الفيشات بها كسب وتحتير علاوة على عدم تحديد كاتبها ومراجعتها، فإن البنك المطعون ضده لا يلومن الا نفسه بعدم تقديم كامل المستندات والبيانات التي تجلّى للخبير المنتدب من المحكمة ما غمض عليه في سبيل انجاز مهمته مما أدى الى تحميل قيمة العجز فضلا عن عدم الجزم بوقوعه أصلا . هذا فضلا عن أن الوقائع المدعى بها . كما أشار الحكم الجنائي حدثت عامي ٦٩ - ١٩٧٠ واكتشف الاختلاس عام ١٩٧٤ ولم يبلغ به في حينه ، ولا يسوغ بعد ذلك أن تقوم لجنة إدارية من البنك بتقدير العجز استنادا الى مستندات ادعت بعدم وجودها أو مستندات كانت لديها ولم تقدمها لخبير وزارة العدل المنتدب من المحكمة . كل هذا يلقي ظللا كثيفة من الشك لا تترك معها هذه المحكمة في تحميل الطاعن بجزء من الدين المدعى به ولا ترى محيصا من الغاء القرار رقم ( ١١ ) انصاح في ١٦/٨/١٩٨٣ بتحميل الطاعن مبلغ ٨٥٨٣ جنيه و ٧٤٨ مليم .

ومن حيث أنه بالنسبة لطلب التعويض فإن المحكمة ترى النظر الى الظروف التي صاحبت هذه الدعوى أن في الغاء القرار رقم ( ١١ ) سنة ١٩٨٣ تعويض كافى للطاعن .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ذهب الى غير ذلك فإنه يكون جديرا بالانفاء .

( طعن رقم ١٤٧٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/١٩ )

### الفرع الثالث

### الخطأ الشخصى الذى يسال عنه الموظف

### قاعدة رقم ( ٢٩ )

#### المبدأ :

المادة ٧٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ — لا يسال العمال بخنيا الا عن خطئه الشخصى — يعتبر الخطأ شخصيا اذا كان الفعل التقصيرى يكشف عن نزوات مرتكبه او عدم تبصره وتغيبه بمنفعته الخاصة او قصد الاضرار بالغير او كان الخطأ جسيما .

#### الحكمة :

ان مبنى الطعن يتلخص فى أن الحكم المطعون فيه معيب بغيب مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله ذلك ان القاعدة التقليدية فى مجال المسؤولية هى التمييز بين الخطأ المرفقى الذى ينسب عن الاهمال الى المرفق العام والخطأ الشخصى الذى ينسب فيه الاهمال الى الموظف ففى الحالة الاولى تقع المسؤولية على عاتق الادارة فى الحالة الثانية تقع على عاتق الموظف شخصيا ، واذا كان الاهمال والغفلة هما السبب المباشر فيما هو منسوب الى الموظف اعتبر الخطأ شخصيا ، وقد قرر المهندس ..... مدير ادارة الكهرباء والميكانيكا بالجهاز فى التحقيق أن سبب كسر ذراع التوصيل هو السخونة الزائدة بالمحرك وسببها تسير السيارة بدون تبريد كاف ولا توجد أسباب أخرى لهذه السخونة الزائدة وأنه من المفروض على السائق ان يقوم بالكشف الدورى على السيارة للتأكد من الميانه والزيوت قبل السير بها ، كما اقر المطعون ضنده فى التحقيق ان السيارة

المذكورة قيادته وقام بإدارة محركها أثناء توقفها ثم اكتشف وجود زيت يندفع من جسم الموتور على الشكمان ، فان ذلك يثبت مسؤولية المطعون ضده لاهماله الجسم من هذا الشأن ، أما ما ذكرته المهندسة ..... فلا ينفي عن المذكور الخطأ الجسم كما أنها قررت انها لم تكن موجودة وقت وقوع الحادث أما ما ورد بالتحقيق حول العمر الافتراضي للسيارة فليس في الاوراق ما يفيد بان التلف يرجع الى استهلاك الموتور أو انتهاء عمره الافتراضي ومن ثم انتهت هيئة قضايا الدولة الى طلبه الحكم بالناء الحكم المطعون فيه ورفض الدعوى المقامة من المطعون ضده .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق والمستندات وخاصة التحقيق الاداري الذي اجرته الجهة الادارية المطعون ضدها أنه أثناء محاولة المطعون ضده ..... تشغيل السيارة شيفروليه ميكروباس قيادته رقم ٢٨٧٣٢ « حكومة » وقبل القيام بها من امام مقر الجهة الادارية لتوصيل العاملين الى منازلهم بعد انتهاء مواعيد العمل في ٢١/٤/١٩٨١ هجىء بأندفاع الزيت من جسم الموتور ، وقد ارجع قائد السيارة التلف الذي أصاب محرك السيارة الى عيب في الخامات ، ونفى مسؤوليته عن ذلك ، بينما أرجعت اللجنة المشكلة بالجهة الادارية لفحص السيارة برئاسة المهندس ..... هذا التلف الى سخونة بالمحرك ادت الى كسر ذراع التوصيل عند ادارة المحرك كما اشار تقرير اللجنة في صوره الى أنها لم تستطع تحديد سبب التلف في البداية لعدم وجود امكانيات بالجهة الادارية « جهاز مدينة ١٥ مايو » لفك الموتور ولهذا تم ارسال السيارة لشركة جنصور شفروليه لفك الموتور والافادة عن سبب التلف وقامت الشركة باصلاح التلف واعادة الاجزاء التالفة اليها حيث قامت اللجنة بفحصها وانتهت الى ما سلف ذكره وبسؤال رئيس اللجنة قرر ان تلك السخونة الزائدة سببها

اهمال قائد السيارة في تزويدها بالمياه ، بينما قررت المهندسة .....  
 ..... انها لا تعتقد بان السفونة الزائدة هي السبب في هذا الكسر  
 وأما ذلك هو رأى رئيس اللجنة وقد وقعت على تقرير اللجنة حتى  
 لا تدخل في متاهات التفسير الفنى ، وهى لم تكن موجودة أثناء حدوث  
 التلف وانما ترى أن ذلك يرجع الى محاولة تبريد الموتور بالمياه  
 من الخارج أثناء سفونته العادية ، وقد ورد للجهة الادارية بناء على  
 طلبها تقريراً من شركة منصور شيفروليه وهى الشركة التى قامت بفك  
 الموتور واصلاحه بعد التلف الذى اصابه واشترت الشركة في  
 تقريرها الى أنه بناء على الخطاب الوارد اليها في ١٩٨١/٩/٦ وتقرير  
 اللجنة الفنية المرفق مع الخطاب حيث ذكرت اللجنة أنه أثناء الفك  
 وجد ان زيت الموتور ومياه التبريد ودورة التبريد كانت سليمة ،  
 واضلقت الشركة في تقريرها انها وجهت ان سبب كسر ذراع التوصيل  
 لا يمكن ان يكون عيب في القيادة أو عيب في الصيانة .

ومن حيث ان التحقيق الذى اجرته الجهة الادارية الطاعنة قد  
 تطرق الى سؤال المهندس ..... رئيس اللجنة المشار اليها  
 عن العمر الافتراضى لمحرك السيارة فاجابه بأنه لا يزيد عن ٨٠ ألف  
 كيلو متر بالنظر الى طبيعة العمل بجهاز مدينة ١٥ مايو ، وأنه بالنسبة  
 للسيارة موضوع التحقيق فانه يمكن الرجوع الى المهندسة .....  
 ..... التى لديها البيانات المتعلقة بالمسافة التى اشغلتها تلك  
 السيارة ومدى استهلاك محركها وتاريخ اجراء آخر عمرة لها ، الا أن  
 التحقيق الادارى توقف عند هذا الحد ولم يستكمل بالتحقق من  
 مدى استغاذ محرك السيارة موضوع التحقيق لعمره الافتراضى  
 المشار اليه . ثم انتهت الجهة الادارية الى إصدار  
 قرارها المطعون فيه بمجازاة المطعون ضده بخمسة ثلاثة أيام من

راتبه وتحمله بمبلغ ١٠٨١ جنيه و ٨٠٠ مليم قيمة التلفيات بالاضافة الى مبلغ ٢٠٠ جنيه مصنعية التركيب و ١٠٪ مصاريف ادارية .

ومن حيث ان الثابت مما سلف ان تقرير اللجنة الفنية المشكلة برئاسة المهندس ..... انتهى الى أن سبب التلف الذي أصاب محرك السيارة هو حدوث سخونة زائدة به أدى الى كسر ذراع التوصيل ولكن هذا التقرير وقف عند هذا الحد ولم يبين سبب تلك السخونة الزائدة بالمحرك وعما اذا كانت راجعة الى اهمال أو خطأ من قائد السيارة من عدمه وانما جاءت نسبة هذا الخطأ الى قائد السيارة في أقوال رئيس اللجنة بالتحقيق الادارى ، حينما قرر بان السخونة الزائدة راجعة الى اهمال المذكور في تزويد السيارة بالمياه ، الا أنه بسؤال المهندس ..... لم تتفق مع رئيس اللجنة في أن سبب التلف يرجع الى سخونة بالمحرك كما لم تتفق معه في سبب تلك السخونة ، وانما اشارت الى اعتقادها بان سبب الكسر هو محاولة تبريد المحرك من الخارج بالمياه وهو في حالة سخونة عادية ، كما ان اللجنة الفنية المشار اليها طلبت من شركة منصور شيفروليه والمتعمدة باصلاح السيارات شيفروليه ان تقوم بفك الموتور وإبداء الرأى في سبب التلف فافادت هذه الشركة في تقريرها الموقع من المهندس ..... مدير المحطة بان هذا التلف وهو كسر في ذراع التوصيل لا يمكن أن يكون راجعا الى عيب في القيادة أو في الصيانه ، وفضلا عن ذلك فانه رغم ان تحقيق الجهة الادارية ثاز فيه تساؤل حول ما اذا كان العمر الافتراضى لمحرك السيارة .. المذكورة قد انتهى بقطعها للمضافة القصوى المقررة بمراعاة ظروف التشغيل في جهاز مدينة ١٥ مايو ، الا ان الجهة الادارية لم تهتم بايضاح الرد على هذا السؤال رغم ان بياناته متوافرة لديها ورغم اهمية هذا الامر اذ قد يكون التلف راجعا الى الاستهلاك الطبيعى



لمحرك هذه السيارة بانقضاء عمر المحرك الافتراضى ، ومن ثم فان المستخلص من ذلك كله أنه لا يمكن التيقن أو الجزم بان سبب التلف المشار اليه يرجع الى خطأ أو إهمال من قائد السيارة في قيادتها أو صيانتها ذلك ان التقرير الذى أعدته اللجنة المشار اليها لم ينسب خطأ أو إهمالا الى قائد السيارة المطعون ضده ، كما ان المهندسة المذكورة رغم عضويتها في هذه اللجنة لم تتفق حتى فيما ورد بهذا التقرير من أى سبب الكسر مرجعه للسفونة الزائدة ، هذا فضلا عما ذهب اليه تقرير الشركة التى قامت بالفك والاصلاح من أن سبب هذا الكسر لا يمكن ان يكون مرجعه إهمال أو خطأ في القيادة أو الصيانة يضاف الى ذلك مسلك الجهة الادارية المشار اليه في عدم الكشف عن مدى انقضاء العمر الافتراضى لمحرك انسيارة رغم اهمية هذا البيان في الواقعة المروضة ، الامر الذى يكون معه عدم اطمئنان المحكمة التأديبية الى صحة ما انتهت اليه الجهة الادارية من أن سبب هذا الضرر يرجع الى إهمال أو خطأ من المطعون ضده مستمد من اصول سائغة وثابتة في الاوراق .

من حيث أن المادة ٧٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ١٩٧٨/٤٧ تنص على أنه لا يسأل العامل مدينا الا عن خطئه الشخصى ، وكأن من المقرر ان الخطأ يعتبر شخصا اذا كان الفعل التقصيرى كشف عن نزوات مرتكبه أو عدم تبصره وتغيبه منفعة الخاصة أو قصد الاضرار بالغير أو كان الخطأ جسيما ، ولما كان المرجح في الواقعة المروضة أن سبب الضرر لا يرجع الى إهمال أو خطأ من الموظف المطعون ضده بل لاسباب أخرى خارجة عن ارادته ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد اصاب صحيح القانون فيما قضى به من الغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه هذا القرار من مجازاة المذكور بخضم أجر ثلاثة ايام من راتبه ،

مع تحميله بقيمة ما تم إنفاقه لاصلاح التلف المثار اليه ، ومن ثم  
فانه يثمين رفض الطعن المائل موضوعاً لعدم استناده على اساس  
صحيح .

( طعن رقم ٢٣٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩/٣/١٩٨٩ )

### قاعدة رقم ( ٤٠ )

المبدأ :

يسأل العامل مجنياً فقط عن خطئه الشخصي .

التنصيص :

المشرع في المادة ٧٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة  
الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ حصر مسؤولية العامل المدنية  
فيما فرط منه من خطأ شخصي ، وهو لا يعد كذلك الا اذا كان كاشفاً  
عن نزوات مرتكبة وعدم تبصره وتغيبه منفعة الشخصية أو قصد  
النكالية أو الاضرار بالغير أو كان الخطأ جسيماً - العاملون باحدى  
الوحدات المحلية تعد مخالفاتهم التعليمات المالية وقانون تنظيم  
المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٣ مما  
نجم عن ذلك المساس بحق مالى للدولة وما نسب اليهم من أخطاء  
لا تعتبر من قبيل الاخطاء الشخصية التى من شأنها أن تستثير وجه  
المسؤولية المدنية ضدّهم بحسبانها تتم عن موظف معرض للخطأ  
والمصواب اضافة الى أن الاوراق أجديت من دليل لإثبات سوء  
مقصدهم لدى وقوع هذه المخالفات منهم مؤدى ذلك عدم جواز  
تحميلهم بالبالغ التى تحملتها الخزانة العامة من جرائمها .

( ملف رقم ٤٣١/٦/٨٦ - جلسة ١٦/٥/١٩٩٣ )

## الفرع الرابع

رجوع الادارة على الموظف اذا ارتكب خطأ

تكون في حدود ما ارتكبه من خطأ

قاعدة رقم ( ٤١ )

المبدأ :

مسئولية المامل لا تتجاوز حدود ما ارتكبه من خطأ ، وان كل خطأ يتحمل مرتكبه جزء من تعويض الضرر المترتب عليه بنسبة مساهمته فيه .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجنسيتها المنعقدة بتاريخ أول فبراير سنة ١٩٨٩ فتبين لها أن الخطأ المنسوب الى السيدين المذكورين ثابت في حقهما على نحو ما فصله الحكم التأديبي الصادر في هذا الشأن حين قرر مسئوليتهما عن استيراد المعدات وانهما على علم بتفاصيل التعاقد المبرم والتاريخ المحتمل لوصول هذه المعدات ، وان الامر كان يقتضى اعداد مكان مناسب بموقع مصنع الشركة بالقبارى يتم تركيبها فيه ، وأن ذلك أصبح أمرا محتما بعد اخطار الشركة بوصول المعدات الى ميناء الاسكندرية واسناد مهمة التخليص عليها وسحبها من المنطقة الجمركية الى الشركة العامة للصوامع اذ كان انشأته من الاوراق أن المضالين لم يحركا ساكنا ازاء كل هذه الاجور ، ولم يطلبوا من أى مسئول بالشركة المعاونة في تهيئة مكان لتفريغ هذه المعدات ، بل تركت البحاويات بهوق المصنع الى أن علما بمحض الصدفة أن هذه الحاويات

يستحق عليها غرامة تأخير فحينئذ امكن تدبير ارضيات خشبية وضعت عليها المعدات .

واذا كان خطأ السيدين المذكورين ثابتا على النحو المتقدم وترتب عليه ضرر للشركة التي يعملان بها يتمثل في مبلغ التعويض عن عدم تفرغ الحاويات الذي دفع الشركة العامة للصوامع بيد أن ثبوت خطأ السيدين المذكورين لا يتنافى ولا يتعارض مع امكان قيام اخطاء أخرى ساهمت في تحقيق الضرر ، وبالتالي فانه اذا ما تحقق للشركة قيام هذه الاخطاء الاخرى التي قد تكون ساهمت في احداث ما لحقها من اضرار يتعين منطقيا تقسيم الضرر بنسبة مساهمة كل مسئول في هذه الاخطاء وفي تحقيق الضرر المترتب عليها عملا بما تقضى به الاصول القانونية المقررة من أن مسئولية التعامل لا تتجاوز حدود ما ارتكبه من خطأ ، وان كل خطأ يتحمل مرتكبه جزءا من تعويض الضرر المترتب عليه بنسبة مساهمته فيه .

ولما كان ذلك ، وكانت الشركة التي يعمل بها السيدان المذكوران ، لم تعتبر الخطأ انذى وقع منهما هو الخطأ الوحيد الذى سبب الضرر ، ورتبت على ذلك عدم مسئوليتهما المدنية ، فانه يتعين الاخذ في الاعتبار تقديرها هذا بمقتضى القول بالزامهما بتعويض الضرر في الحدود انتى ساهم فيها خطأهما في حدوث الضرر ، واخذا في الاعتبار الاخطاء الاخرى التي ساعدت على حدوثه .

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن مسئولية السيدين ..... مدير ادارة المشتريات بشركة الاسكندرية للثلج والتبريد ، و ..... رئيس انقطاع التجزى بها عن غرامات التأخير التي تحملت بها الشركة تكون بقدر خطئها ونسبة ما احدثه خطأ كل منهما بالاشتراك مع اخطاء الآخرين في الضرر الحاصل للشركة .

( ملف رقم ٣٤٣/٦/٨٦ في ١٩٨٩/٢/١ )

**الفرع الخامس**  
**عدم انطباق نظرية**  
**الخطأ الشخصي والخطأ المرفقى في مجال القطاع العام**  
**قاعدة رقم ( ٢٢ )**

**المبدأ :**

نشأت نظرية الخطأ الشخصي والخطأ المرفقى نشأة قضائية واعتنتها قوانين التوظيف للعاملين المدنيين بالدولة ونظمتها بأن نصت على ألا يسأل العامل إلا عن خطئه الشخصي - لا وجود لهذه النظرية في مجال القطاع العام ولم تتضمنها أى من القوانين المنظمة للعاملين به - مؤدى ذلك : عدم انطباق هذه النظرية في مجال القطاع العام .

**الحكمة :**

ومن حيث أنه عن الوجه الرابع والآخر من الطعن فإن قضاء هذه المحكمة في نظرية الخطأ الشخصي والخطأ المرفقى قد جرى على أن هذه النظرية قد نشأت في ظل قوانين نظم التوظيف والتي قننت بعد ذلك بقوانين العاملين المدنيين بالدولة أى أنها نشأت في نطاق الإدارة الحكومية كنظرية قضائية سرعان ما اعتقتها قوانين التوظيف للعاملين المدنيين بالدولة ونظمتها بأن نصت على ألا يسأل العامل إلا عن خطئه الشخصي أما في مجال القطاع العام فإن هذه النظرية ليس لها وجود قانوني ولم تتضمنها القوانين المنظمة لخدمة العاملين بالقطاع العام وليس لها مجال في تطبيق نطاق قوانين العاملين بالقطاع العام واذ ذهب الحكم المطعون فيه الى أعمال هذه النظرية في نطاق قانون نظام العاملين بالقطاع العام فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين لذلك القضاء بالفائز في هذا الخصوص .

( طعن رقم ١٣١٠ سنة ٣٣ ق - جلسة ١٢/٤/١٩٨٨ )

## قاعدة رقم ( ٤٣ )

### المبدأ :

نظرية التفرقة بين الخطأ الشخصي والخطأ المرفقى تتعلق بالموظف العام — خلا من هذه النظرية نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ — المادة الاولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه تنص بـسريان احكام هذا القانون على العاملين في شركات القطاع العام — تسرى احكام قانون العمل فيها لم يرد به نص في هذا القانون .

### المحكمة :

تتعى الشركة الطاعنة على هذا الحكم مخالفتها للقانون والخطأ في تطبيقه وتأويله والتناقض والفساد في الاستدلال والخطأ في الاسناد تأسيسا على فكرة الخطأ الشخصي والمرفقى أبعد من أن تثار أو تكون مجالا للتطبيق في مجال الاضرار الناشئة عن حالات انعجز أو الفقد أو الائتلاف للعاملين بوحدات القطاع العام وخاصة مع ارباب العهد بالوحدات ذات الطابع التجارى والاقتصادى والتي تقوم مسئوليتهم فيها على فكرة الزام كل من سبب ضررا للغير بتعويض هذا الضرر . وقد وقع الحكم في تنقض بين شقيه فبينما ينتهى الى رفض الطعن في شقه الخاص بمجازاة المطعون ضده ينتهى في انشق الخاص بتحميله الى بطلان ذلك .

وحيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن نظرية التفرقة بين الخطأ الشخصي والخطأ المرفقى — والتي قننتها تشريعات ائمه'لين بالدولة انما تتعلق بالموظف العام — وقد خلى منها نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ سنة ١٩٧٨ والذي يحكم طبيعة علاقاتهم بالشركات والوحدات الاقتصادية لا يعتبرون موظفين وانما بحكم

علاقتهم بتلك الوحدات هذا القانون وقانون العمل فيما لم يرد به نص خاص حيث تنص المادة الاولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام على سريان احكامه على العاملين في شركات القطاع العام وتسرى احكام قانون العمل فيما لم يرد به نص في هذا القانون . هذا وتنص المادة ٦٨ من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون العمل على أنه اذا تسبب العامل في فقد أو اتلاف أو تدمير مهمات أو آلات أو منتجات يملكها صاحب العمل أو كانت في عهده وكان ذلك ناشئاً عن خطأ العامل وجب أن يتحمل المبلغ اللزم نظير ذلك . وصاحب العمل بعد اجراء التحقيق واخطار العامل أن يبدأ بانقطاع المبلغ المذكور من أجر العامل على ألا يزيد ما يقتطع لهذا الغرض على أجر خمسة أيام في كل شهر .

وحيث أن الثابت من الاطلاع على الحكم الطعين أنه قد أستند في قضائه ببطلان تحميل المطعون ضده بقيمة العجز في عهده الى أن ما نسب اليه من أهمال في المحافظة على عهده لا يرقى الى مرتبة الخطأ الشخصي وبذلك فقد أعمل التفرقة بين الخطأ الشخصي والمرفقى في غير مجال اعمالها وطبقها في نطاق يمتنع تطبيقها فيه مما يصم الحكم بسبب مخالفة القانون الموجب لالفائه .

ومن حيث أن العامل يمقتضى أحكام المادة ٦٨ من قانون العمل أنفسه البيان يتحمل المبالغ اللزمة لجبر كل ما تسبب بأعماله في حدوثه من فقد أو اتلاف أو تدمير لمهمات أو آلات أو منتجات يملكها صاحب العمل أو كانت في عهده . واذا كان الثابت من التحقيقات أن المطعون ضده وضع العراقيل أمام اللجنة المشكلة بالقرار رقم ٢ لسنة ١٩٨٥ لجرد مخزنه ومخزن أمين العهد ..... عقب الإبلاغ عن حدوث السرقة مما لم تتمكن معه اللجنة من تحديد

ما تمت سرقة فعلا من عهده وقد فوت بتصرفه على الشركة الطاعة فرصة الحصول على التعويض المستحق من شركة التأمين في حينه . وقد تم اكتشاف العجز بعده عند اجراء الجرد السنوى بتاريخ ١٩٨٥/٦/٣٠ وذلك بمطابقة الجرد الدفترى الثابت لعده ومن ثم قدرت قيمته الدفترية وفقا للقيمة الثابتة والمحاسبية . بينما جردت عده زميله عقب السرقة وأبلغ عن المروقات في حينه وتم ضبطها وبذلك أصبحت عده سليمة وذلك طبقا للثابت بأوراق التحقيق رقم ١٧ لسنة ١٩٨٥ . مما يتعين معه الزام المطعون ضده بقيمة العجز في عده ولا يحتاج في ذلك بوجود سرقة بمخزنه ومخزن زميله طالما لم يتم الدليل على أنها السبب المباشر للعجز الذى اكتشف في عده كما لم يقدم المطعون ضده أى مبرر منطقي للعجز يعفيه من المسؤولية عنه .

ومن حيث أن القانون يوجب تحميل العامل بقيمة ما سببه من تلف أو عجز في عده من المروقات الادارية والفوائد البنكية التى لا يقوم تحميله بها على سند قانونى مبرر مما يتعين معه رفض طلب تحميل المطعون ضده المروقات الادارية والفوائد البنكية .

( طعن رقم ٣٠١٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٩٣/٤/٢٧ )



## الفصل الثالث

مسور من الأخطاء التى يجوز التعويض عنها

### الفرع الأول

عيب الاختصاص أو الشكل

لا يرتب الحق فى التعويض إزاما

قاعدة رقم ( ٤٤ )

المبدأ :

يلزم لتقرير هدم مبان يخشى سقوطها أو سقوط جزء منها مما يعرض الأرواح والأموال للخطر — صدور قرار بذلك من لجنة تشكل بقرار من المحافظ — مؤدى ذاك : عدم اختصاص لجنة معاينة وتقدير خسائر الحرب بهذا الشأن — صدور قرار من لجنتى الحصر والمراجعة المشككتين بقرار من المحافظ لمعاينة وحصر وتقدير الخسائر فى النفس والمال نتيجة للأعمال الحربية تنفيذا للقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ بإزالة العقار — هو قرار صادر من جهة غير مختصة — أساس ذلك : مخالفته لإحكام المادتين ٣١ و ٣٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فى شأن إجبار المالكين وتنظيم العلاقة بين المالك والمستاجر — عيب عدم الاختصاص الذى قد يشوب القرار الإدارى فيؤدى الى عدم مشروعيته لا يصلح حتما وبالضرورة أساسا للتعويض ما لم يكن عيبا مؤثرا فى موضوع القرار — أثير ذلك : أنه إذا كان القرار ساليا فى مضمونه محمولا على أسبابه الجبرية له رغم مخالفته قواعد الاختصاص فلا وجه للحكم على جهة الإدارة بالتعويض لأن القرار كان سيصدر على أية حال بذات المنتمين لو أن قاعدة الاختصاص قد روعيت .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة ( ٣١ ) من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فى



تصدى لجنتي الضرر والمراجعة المشكلتين بقرار خدافظ نور سعيد رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٤ لمعينة وحصر وتقدير الخسائر في النفس والمال بمحافظة بور سعيد نتيجة للأعمال الحربية، وذلك بالاستناد الى القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ بتقرير معونات أو اعانات أو قروض عن الخسائر في النفس والمال نتيجة للأعمال الحربية ، لوضع ذلك العقار وتقديرها ازالته الى مستوى الارض واطهار مالك العقار بذلك مع التصريح له برفع الانقراض وازالة مخلفات التربة ، فيكون غير سليم قانونا بحسبانه قرارا صادرا من غير جهة مختصة وبالمخالفة لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المشار اليها ، وأنه وإن كنن أساس مسؤولية الادارة عن القرارات الصادرة منها هو وجود خطأ من جانبها بأن يكون انقرار غير مشروع لعيب من العيوب المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة ، وأن يلحق بصاحب الشأن ضرر وتقوم علاقة السببية بين الخطأ والضرر ، الا أن قضاء هذه المحكمة جرى على أن عيب عدم الاختصاص انذى قد يشوب القرار الادارى فيؤدى الى عدم مشروعيته لا يصلح حتما وبالضرورة أساسا للتعويض ما لم يكن عيبا مؤثرا في موضوع القرار ، فاذا كان القرار سليما في مضمونه محمولا على أسبابه المبررة رغم مخالفته قاعدة الاختصاص فلا يكون ثمة محل لمسائلة الجهة الادارية عنه والقضاء عليها بالتعويض ، لأن القرار كان سيصدر على أية حال بذات المضمون لو أن تلك القاعدة قد روعيت — والثابت من الاوراق أن العقار الذى كانت تشغله اللوكندة المذكورة اصيب اصابات مباشرة أثناء فترة الحرب ، فقد ورد بتقرير لجنة معاينة وحصر وتقدير الخسائر بمديرية الشئون الاجتماعية ببور سعيد أنه « بالمعينة اتضح ان الاصابة مباشرة في العقار ومهدم ٠٠٠ » وهذه الواقعة غير منكرة من المطعون ضده ، حيث ورد بتظلمه المقدم الى السيد الاستاذ النائب العام بتاريخ ١٣ من اكتوبر سنة ١٩٧٤ أن « العقار تصدعت

نبايئه من جراء القذائف التى القيت كما جاء بمذكرته الى السيد الاستاذ وكيل نيابة بور سعيد المرفقة صورتها بملف الاعانة التعويضية عن خسائر المال نتيجة للاعمال الحربية ( رقم ١١١٤ محلات — ١١١٣ شرق ) « أنه وعند عودة المهجرين الى المدينة لاعادة الحياة الطبيعية بها ورجوعنا الى المدينة وجدنا ان المبنى تصدع نتيجة انعميات الحربية فى حرب اكتوبر المجيدة وأنها لا تصلح للترميم وأتخذ بشأنها قرار ازالة صدر من محافظ بور سعيد وتمت ازالته فالتاب من الاوراق أن حالة المبنى تستدعى ازالة — ولا صحة للقول بأن الاصابة بالمعار لم تكن تقتضى ازالة استنادا الى أن لجنة الخسائر قد قررت لمالك العقار تعويضا قدره ٩٩ جنيهها وذلك عن بعض منقولات وأثاث الفندق ، ذلك أن هذا التقدير يتعلق بالمنشأة الذى كان يديره المطعون ضده وليس بالمعار الذى كان يشغله ذلك الفندق ، وقد تقرر ذلك المبلغ للمطعون ضده وأن نازعه فيه مالك العقار بحسبان ان الايجار قد تم تأجيله للمطعون ضده شاملا للثاث المملوك لمالك المقار ، وعليه فان مبنى اللوكاندة المذكورة كان متعين ازالة رغبا لحالته وللأصابات التى لحقت به ، ولا يكون للمطعون ضده — من ثم — أن يطالب بالتعويض عن قرار ازالة الصادر من جهة غير مختصة ، واذا قضى الحكم المطعون فيه بغير ذلك يكون قد خالف القانون ، مما يتعين معه الغاؤه والقضاء برفض الدعوى .

ومن حيث أن من يخسر دعواه يلزم بمصروفاتها .

( طعن رقم ٣١٨٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١١/٦/١٩٨٨ )

## الفرع الثاني

القضاء بالتعويض ليس من مستلزمات القضاء بالالغاء

قاعدة رقم ( ٤٥ )

الابدا :

القضاء بالتعويض ليس من مستلزمات القضاء بالالغاء - لكل من المتضايقين اساسه الخاص الذي يرتكن عليه - تطبيقا لذلك فبان عيب الشكل او عيب عدم الاختصاص الذي يشوب القرار الادارى فيؤدى به الى الفناء لا يصلح حتما وبالضرورة اساسا للتعويض ما لم يكن العيب مؤثرا في موضوع القرار - اذا كان القرار سليما في موضوعه مجعولا على سهو الجيرة له رغم مخالفته لقاعدة الاختصاص او الشكل فلا يكون له مجال للقضاء بالتعويض عنه اذا ما قضى بالفناء لعيب لاحق بالشكل او لاحق بالاختصاص ما لم يكن هذا العيب مؤثرا في موضوع القرار الذى كان سيصدر على اى حال بذات المضمون .

المحكمة :

من حيث أن ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أحقية المدعى (المطعون ضده) في تعويض عن الأضرار التي أصابته من جراء الأزالة التي نفذت استنادا إلى قرار غير مشروع ، فهو قائم على أساس صحيح ذلك ان قضاء هذه المحكمة جرى على أن القضاء بالتعويض ليس من مستلزمات القضاء بالالغاء وان لكل من القضائين اساسه الخاص الذي يرتكن عليه ، وتطبيقا لذلك فان عيب الشكل أو عيب عدم الاختصاص الذي يشوب القرار الادارى فيؤدى به الى الالغاء ، لا يصلح حتما وبالضرورة اساسا للتعويض ، ما لم يكن العيب مؤثرا في موضوع القرار ، فاذا كان القرار سليما في موضوعه

محمولا على أسبابه المبررة له رغم مخالفته لقاعدة الاختصاص أو الشكل فلا يكون ثمة مجال للقضاء بالتعويض عنه اذا ما قضى بالغائه ليعيب لحق بالشكل أو لحق بالاختصاص ، طالما لم يكن ذلك العيب أو ذلك مؤثرا في موضوع القرار الذى كان سيصدر على أى حال بذات المضمون فاذا كان ما تقدم وكان الثابت من الاوراق ان ثمة تعديا تم من جانب المدعى — وهو ما لم يدحضه — على أرض مملوكة للدولة ، بان اقام عليها منزلا ، ومن ثم فان ازالة التعدى الواقع من المدعى تكون متفقة وصحيح حكم القانون ، فان هى نفذت بقرار تم الغاؤه لصحوره من غير مختص فان ذلك الالغاء لا يستوجب القضاء بالتعويض ، لان جهة الإدارة حين قررت ازالة المنزل الذى اقامه المدعى فان قرارها قلم على سبب صحيح ومبرر قانونا ، لان ما اقامه المدعى يمثل اعتداء على أرض مملوكة للدولة وهو الامر الغير جائز قانونا وأباح القانون ازالته ، فاذا ما جاء القرار محمولا على سبب صحيح ، ولكنه صدر بالمخالفة لقاعدة الاختصاص المقررة لاصداره فلا يكون ثمة موجب للتعويض عنه متى قضى بالغائه للمخالفة المشار اليها ، واذهب الحكم الطعين غير هذا المذهب فانه يكون مستوجبا الالغاء .»

(ظعن رقم ٢٥٥٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٠/١/١٩٩٣)

### قاعدة رقم (٦٠) :

#### المبدأ :

القضاء بالتعويض ليس من مستلزمات القضاء بالالغاء بل لكل من القضائيين أساسه الخاص الذى يقوم عليه — مناط مسئولية جهة الإدارة عن قراراتها الإدارية توافر عناصر ثلاث خطأ وضرر وعلاقة سببية بينهما — الضرر اما ان يكون ماديا أو أدبيا — الضرر المادى هو الاخلال بمصلحة ذات قيمة مالية للمضروب — الضرر الأدبى هو الذى يصيب مصلحة غير

مالية الضرور على أن يكسبون هذا الضرر مقرباً مباشرة عن الخطأ ونحقيقاً  
— التعويض يدور وجوداً أو عدماً مع الضرر • ويقدر بمقداره بما يحقق جبره  
وبما لا يجاوزه حتى لا يثرى المضرور على حساب المسئول دون سبب  
— التعويض عن الضرر قد يكون عينياً أو بمقابل — هذا المقابل قد يكون  
نقدياً أو غير نقدي — التعويض غير النقدي يجد سنده في القاعدة  
القانونية المقررة في القانون المدني التي تجيز للقاضي بأن يأمر بإعادة  
الحال إلى ما كانت عليه أو الحكم بإنشاء معين متصل بالعمل غير  
المشروع — هذا التعويض غير النقدي يجد مجاله في الضرر الأدبي بشرط  
أن يكون كافياً لجبر هذا الضرر •

### المحكمة :

ومن حيث أن بادیء الرأي فانه لا محل للمجادلة في أسباب القرار  
الطعون فيه أو بحث مدى مشروعيته أو مبرراته أو الظروف التي  
أحاطت بالصنذارة بعد أن قضت محكمة القضاء الادارى في حكمها  
الطعون فيه بالعائنه. أخالفته للقانون لفقدانه ركن المحل لصدوره  
متضمناً ندب المدعى لوظيفة غير موجودة بالهيكل الوظيفي للجهة  
الادارية وغير ممولة بالميزانية وهذا هو جانب الخطأ الذى وقعت فيه  
جهة الادارة والذي أقامت عليه المحكمة قضاءها بالعائنه •

ومن حيث أن قضاء المحكمة الادارية العليا جرى على أن القضاء  
بالتعويض ليس من مستلزمات القضاء بالالغاء بل لكل من القضائين  
أساسه الخاص الذى يقوم عليه •

ومن حيث أن مناط مسئولية جهة الادارة عن قراراتها الادارية  
إن تتوفر ثلاث عناصر تمثل في ركن الخطأ والضرر وعلاقة السببية  
بينهما •

ومن حيث أن الضرر بوصفه ركناً من أركان المسئولية اما ان يكون

ماديا أو أدبيا والضرر المادي هو الاخلال بمصلحة ذات قيمة مالية للمضرور أما الضرر الادبي فهو الذي يصيب مصلحة غير مالية للمضرور على أن يكون هذا الضرر مترتبا مباشرة عن الخطأ ومحققا هذا وإن التعويض يدور وجودا أو عدما مع الضرر ويقدر بمقداره بما يحقق جبره وبما لا يجاوزه حتى لا يثرى المضرور على حساب المسئول دون سبب والتعويض عن الضرر قد يكون عينيا أو بمقابل وهذا المقابل قد يكون نقديا أو غير نقدي والتعويض غير النقدي يجد سنده في القاعدة القانونية المقررة في القانون المدني التي تجيز للقاضي أن يأمر بإعادة الحال الى ما كانت عليه أو الحكم بإداء معين متصل بالعمل غير المشروع وهذا التعويض غير النقدي يجد مجاله في الضرر الادبي بشرط أن يكون كافيا لجبر هذا الضرر .

ومن حيث أن الاضرار التي يدعيها الطاعن عن القرار المقضي بالغائه، هي اضرار أدبية محضة ، وليس منها ما يشكل ضررا ماديا ، وليس من شأن شك في أن إلغاء القرار وما يترتب على ذلك من آثار ، بحكم من القضاء، أنما يعنى حتما حصول الطاعن على التعويض العيني الجابر لما يكون قد أصابه من ضرر أدبي مما يعتبر هذا تعويض له عن هذا الضرر ، ذلك أن الحكم بإلغاء القرار يؤدي بذاته الى رد اعتبار الطاعن ويمسح عنه ما لحقه منه من مساس بوضعه الوظيفي في مجتمع عمله ، الأمر الذي لا محل بعده لتعويض مادي غيره لانقضاء مقتضاه . ويكون طلب الطاعن لتعويض نقدي لا أساس له من القانون خليقا بالرغم ، وهو ما جرى به قضاء الحكم المطعون فيه سديدا ومطابقا للقانون .

ومن حيث أنه عما انتهى اليه تقرير الطعن من طلب الحكم « بإلغاء الحكم المطعون فيه فيما لم يرتبه في وضوح من آثار على إلغاء القرار رقم ١٢٨٥ لسنة ١٩٨٥ الصادر في ١١/٨/١٩٨٥ بأحقية الطاعن في



عودته لعمله الذى كان قائما به ندبا كمدبر لوقوف الغربية » فان هذا الطلب فضلا عن أن تقرير الطعن لم يسق أساسا له أو بيانا لوجه المنازعة فيه ، فانه طلب لا شأن لهذه المحكمة به ، لانه لا يعدو وأن يكون أمرا متعلقا بتنفيذ قضاء الغاء قرار النذب المشار اليه ، وهو تنفيذ تلتزم به الادارة بما يترتب على هذا القضاء من آثار ما جاء بمنطوق الحكم المطعون فيه ، وليس مطاوبا من حكم الالغاء أن يفصل الآثار التى يتناولها تنفيذه عندما لا تتطلب ذلك خصومة الدعوى ، على نحو ما هو ماثل فى خصومة الطعن المطروح — ومتى كان ذلك فان الطلب المشار اليه يكون على غير سند من القانون خنيقا بالرفض . »

(.طعن رقم ٢٩٣٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٩٣/١/٣٠ )

### الفرع الثالث

#### عدم أحقية من جند بالمخالفة

#### لاحكام القانون للتعويض لانتفاء ركن الضرر

#### قاعدة رقم ( ٤٧ )

#### المبدأ :

يشترط لقيام المسؤولية الادارية عن اعمال الادارة وقراراتها ان يكون ثمة خطأ من جانبها وضرر لحق بأحد الاشخاص وعلاقة سببية بين الخطأ والضرر — يتحقق الخطأ اذا جند شخص بالمخالفة لاحكام القانون — ينتفى الضرر في مثل هذه الحالات — اساس ذلك : ان القانون يرتب للمجند بالإضافة الى المزايا العينية التى يتمتع بها خلال مدة خدمته مرتبات وعلاوات وبدلات عسكرية كما يقرر له مكافأة نهاية الخدمة — لا وجه للقول بان التجنيد فوت على المجند فرصة اكتسب المبرر لطلب التعويض — يستوى فى ذلك من جند وفقاً للقانون ومن جند بالمخالفة له — اساس ذلك : اتحاد العملة فى الحالتين وهى ان كليهما قد شرف بالخدمة العسكرية وهو شرف لا يدانيه شرف آخر .

#### المحكمة :

ومن حيث أن مبنى الطعن مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون وخطئه فى تطبيقه وتاويله لما جرى به قضاء المحكمة الادارية العليا من أن التجنيد فى حد ذاته لا يعتبر خطأ ولا يفوت على المجند كسبا يبرر له طلب انتعويض ، يستوى فى ذلك أن يكون من جند للخدمة العسكرية لائقاً طبياً أو غير لائق وذلك لاتحاد العملة فى الحالتين : وهى أن كلا منهما قد شرف بالخدمة العسكرية وأدى بعض حق انوطن عليه ونال ما قررره للمجند من مزايا عينية ونقدية خلال مدة التجنيد وبعد انتهائها .

ومن حيث أن الثابت مما تقدم أن المطعون ضده ، جند بالمخالفة  
للحكام المادة ٧ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة  
العسكرية والوطنية ، ألا أنه لم يترتب على تجنيده أى ضرر يبرر  
تعويض المطعون ضده عنه وبذلك ينهار ركن الضرر لمسئولية الادارة  
عن قراراتها غير المشروعة — ذلك لأن الخدمة العسكرية والوطنية  
فرض على كل مصرى متى بلغ السن المقررة قانونا التزاما بما للوطن من  
حقوق فى عنق كل مواطن تقتضى منه بذل الروح والمال فى سبيل وطنه  
وذلك بالانخراط فى سلك الخدمة العسكرية والوطنية لأداء ضريبة  
الدم وتقديم ضريبة من وقته وكده تتعادل مع ما يقدمه الوطن له من  
أمن وخدمات • ولما كانت الخدمة العسكرية والوطنية شرفا لا يدانيه  
شرف وضريبة على المجند نحو وطنه وكان القانون يرتب للمجند بالإضافة  
الى المزايا العينية التى يتمتع بها خلال مدة خدمته — مرتبات  
وعلاوات وبدلات عسكرية كما يقرر له مكافأة نهاية خدمة ، فانه يتأبى  
مع نصوص القانون وروحه القول بان التجنيد فى ذاته يفوت على  
المجند كسبا يبرر طلب التعويض عنه ، يستوى فى ذلك من جند وفقا  
لللقانون أو بالمخالفة له لاتحاد العلة فى الحالتين وهى أن كليهما قد  
شرف بالخدمة العسكرية والوطنية ونال ما قرره القانون من مزايا  
عينية ونقدية خلال مدة الخدمة وبعد انتهائها وبهذه المثابة ينتفى ركن  
الضرر فى دعوى المسئولية طالما كان طلب التعويض قائما على مجرد  
المطالبة بما فات المجند من كسب بسبب تجنيده • ونظرا لأن الحكم  
المطعون قد قام على أن ركن الضرر قد تحقق بما فات على المطعون ضده  
من كسب نتيجة ما كان سيعود عليه من ممارسة مهنة المحاماة عن  
فترة تجنيده بالمخالفة للقانون ، وهو ما يفاير ما تقدم ويخالف ما جرى

به قضاء المحكمة الادارية العليا في حكمها الصادر بجلسته ١٩٧٤/٦/٢٩ في الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٢٢ ق ٠ عليا — وحكمها الصادر بجلسته ١٩٨٥/٦/١١ في الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٢٩ ق ٠ عليا — من عدم توافق ركن الضرر في دعوى المسؤولية عن قرار التجنيد المخالف للقانون طالما كان طالب التعويض قائما على مجرد المطالبة بما فات المجند من كسب بسبب تجنيده — مما يتعين معه الحكم بالغاء الحكم المطعون فيه قيمه — قضى من تعويض للمطعون ضده رغم تظف ركن الضرر الموجب لهذا التعويض ٠

( طعن رقم ١٠٥٨ لسنة ٣١ ق — جلسته ١٩٨٨/٤/٩ )

## الفرع الرابع

لا محل للرجوع على الإدارة بالتعويض عن قراراتها  
التي تصدر بقصد تحقيق الصالح العام

قاعدة رقم ( ٤٨ )

المبدأ :

مسئولية الإدارة الموجبة للتعويض عن قراراتها الإدارية مناطها  
توافر ثلاث شروط الخطأ والضرر وعلاقة السببية - إصدار الإدارة لقرارها  
يقصد تحقيق الصالح العام المتمثل في عدم جواز التمدى على مال عام مشترك  
للدولة - من ثم ينتفى ركن الخطأ الركن الأساسى من أركان قيام المسؤولية -  
أيا كان الضرر الذى أصاب الفرد لا يجوز في هذه الحالة الرجوع  
على جهة الإدارة بالتعويض .

المحكمة :

ومن حيث أنه قد جرى قضاء هذه المحكمة على أن مسؤولية  
الإدارة الموجبة للتعويض عن قراراتها الإدارية التي تصدرها مناطها  
توافر ثلاث شروط ( الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما ) ومن  
حيث أن الثابت من كل ما تقدم أن الجهة الإدارية حينما أصدرت  
قرارها المطعون فيه رقم ٤٨١٠ لسنة ١٩٨٩ ، إنما أصدرته بقصد  
التأكيد على صفة النفع العام للمجرى المائى المتنازع عليه ، وأنه  
لا يجوز التمدى على مال مملوك للدولة أو لأحد الأشخاص الاعتبارية  
العامة ، وينتفى بذلك ركن الخطأ وهو الركن الأساسى من الأركان  
اللازم توافرها لتقرير مسؤولية الدولة عن قراراتها الإدارية ، وبالتالي

فأيا كان الضرر الذي وقع على المظعون ضيده من جراء تنفيذ القرار المظعون فيه فإنه لا يكون له قانونا أى حق فى التعويض قبل الادارة لانتفاء خطئها وأن كان ذلك لا يخل بحق المظعون ضده فى الرجوع على الجهة الادارية التى تعاقد معها من خلال المسؤولية العقدية أن كان ثمة موجب لقيام تلك المسؤولية وتوافرت عناصرها .

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم فان الطعن رقم ٣١٤٦ لسنة ٣٦ حتى يغدو غير قائم على أساس صحيح من الواقع أو سند سليم من القانون ومن المتعين رفضه . »

( طعن رقم ٣٠٩٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٨/٤/١٩٩٣ )

## الفرع الخامس

لا محل للتعويض عن ازالة التعديت التي تقع  
على الاموال العامة المملوكة للدولة أو لأحد الأشخاص الاعتبارية  
قاعدة رقم ( ٤٩ )

### المبدأ :

مسئولية الإدارة بالتعويض تنعقد بتوافر أركان ثلاثة هي الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما - ازالة « البوفيه » الذي اقامه المدعى منذ سنوات على أرض مملوكة للدولة - وصدرت بشأنه التراخيص والموافقات اللازمة من الجهات المختصة - ترتب على خطأ مصدر القرار بإزالة « البوفيه » خرمين مباشر للمدعى من مورد رزقه واسرته وقطع متمجبل لكل سبيل امامه لتصحيح موقفه أو حتى امهاله للقيام بما يلزم من ازالة بأقل قدر من الخسارة المادية - اذا كانت الأرض مملوكة للدولة ملكية عامة فان ازالة المباني التي اقامها المدعى عليها بالطوب الاحمر والمسلح صحيحة . ولا يجوز الترخيص قانونا بلقابة مساكن خاصة عليها - لا محل لتعويض المدعى عن تلك الإزالة التي كانت آتية حتما .

### الحكمة :

أنه عن طلب التعويض فان مسؤولية الإدارة تنعقد بتوافر أركان ثلاثة هي الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما والثابت مما تقدم توافر ركن الخطأ في جانب الإدارة مصدره القرار غير المشروع كما نتج عنه ضرر مباشر للطاعن يمثل في ازالة « البوفيه » الذي اقامه منذ سنوات على أرض مملوكة للدولة وصدر بشأنه ترخيص من الإدارة الهندسية بطنطا برقم ٦١١٧ بتاريخ ١٩٧٧/٨/٨ وذلك بتشغيله محلا لتحضير وبيع المشروعات السخنة وذلك طبقا للاشتراطات المقررة وأنه مربوط بقيمة ايجارية ١ جنيه و ٣١٠ مليم ومؤشر عليه بأنه سبق

للمرخص له الحصول على موافقة من مديرية التعمين برقم ١٣٧٤٩ بتاريخ ١١/١٠/١٩٧١ وذلك بعد موافقة السيد المحافظ بتاريخ ٤/١٠/١٩٧١ وأن ذلك الترخيص دائم طبقاً للقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ وصدر بعد ممانية المحل وتحديد أبعاده وأرتفاعه وما به من فتحات ومن ثم فلم يكن صحيحاً ما ورد بقرار الإزالة من أن محل الإزالة « غرزة مقامة من الطين » كما أنه ورد بتقرير الخبير المتدب من محكمة طنطا الابتدائية والمؤرخ ٢/٢/١٩٨٣ أن هذا البوذية كان عبارة عن كسك خشبي لتحضير المشروبات بطول ٧ متر وعرض ٥ متر وحوله أرض فضاء ، ومن ثم فإن الضرر الذي أصاب الطاعن تمثل في إزالة هذا الكسك الخشبي وما ترتب عليه من الفاء رخصة تشغيله لانعدام المحل وزواله بقرار غير مشروع، كما ترتب على خطأ مصدر القرار حرمان مباشر للطاعن من مورد رزقه وأسرته وقطع متعجل لكل سبيل أمامه لتصحيح موقفه بالحصول على الترخيص اللازم بشغل حرم الطريق العام أو حتى أماله للقيام بما ينزم من إزالة وياقل قدر ممكن من الخسارة المادية ومن ثم تقدر المحكمة تعويضه عن ذلك بمبلغ ألف جنيه .

ومن حيث أنه عن طلب المدعى تعويضه عن المباني التي أقامها كسكن له ولأسرته بالطوب الاحمر والمسلح فإنه لما كانت الأرض المقامة عليها تلك المباني مملوكة للدولة ملكية عامة وتمثل منافع عامة للطريق الرئيسي بين طنطا وكفر انشيوخ فإنه لا يجوز قانوناً الترخيص بإقامة مسكن خاصة عليها ويكون خطأ الطاعن في هذه الحالة قد استغرق خطأ مصدر قرار الإزالة ولا محل لتعويضه عن تلك الإزالة والتي كانت حتماً آتية .



## الفرع السادس

الغاء القرار الصادر بانتهاء خدمة العامل واعادته الى وظيفته  
لا يمنع من تعويضه عن الأضرار الأدبية التي أصابته

قاعدة رقم ( ٥٠ )

### المبدأ :

لا تثريب على المحكمة أن قضت بتعويض المضرور عن الأضرار الأدبية لتطبيب نفسه ويعلم أن الدولة تعاقب نفسها الظلم وتبى أن تجرح شعور ابنائها - التعويض عن الضرر الأدبي يبلغ من المال لا يتعارض مع ما استقر عليه القضاء الإداري من أنه في إعادة العامل الموصول الى عمله خير تعريض له ماديا وأدبيا - أساس ذلك : - أنه للمحكمة أن تقرر أن الغاء القرار الصادر بانتهاء الخدمة وإعادة العامل الى وظيفته ومنحه مرتبه وعلاواته وترقياته المستحقة لا يكفى بذاته لازالة ما علق بنفسه من شعور بالظلم وما عاناه من تشرد وتشتت وضياح بين أفراد المجتمع وفهم من ينظر اليه نظرة الريبة ومنهم من يتساءل عن أسباب فصله من الخدمة ومنهم الثائمتون .

### المحكمة :

ومن حيث أن الوزارة الطاعة تنمى على الحكم المطعون فيه مخالفته لاحكام القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله ، وذلك لان القضاء الإداري مستقر على أن الحكم بالغاء القرار الصادر بانها خدمة العامل وبإعادته الى عمله يعتبر خير تعويض أدبي له فهو كفيل ببرد اعتباره الادبي وازالة ما قد يكون في نفسه من مرارة .....

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه حين قضى بتعويض المطعون ضد بالمبلغ الزهيد المقضى به وهو خمسمائة جنيه فقط قد راعى أن يكون ذلك القضاء اعلانا عن تقرير المحكمة للأضرار التي حاقت المطعون

ضده من الناحية الادبية وجبرها بهذا المبلغ الرمزي حتى تطيب نفس المطعون ضده ويعلم بأن الذلّة تعاف نفسها الظلم وتأبى ان تجرح شعور ابنائها أو تطغى على مستقبل العاملين بها فتظلم وتشردهم بدون مقتضى وعلى خلاف القانون وان هذا الذى ذهب اليه الحكم المطعون فيه لا يتعارض مع المبادئ التى استقر عليها القضاء الادارى من أن فى إعادة العامل الفصول الى عمله خير تعويض له ماديا وادبيا ، ذلك ان الغاء اقرار الصادر بإنهاء الخدمة وإعادة العامل الى وظيفته ومنحه مرتباته وعلاواته وترقيات المستحقة كل ذلك لا يكفى بذاته لازالة ما علق بنفسه من شعور بالظلم وما عاناه من تشرد وتشتت وضياح بين أفراد المجتمع وفيهم من ينظر اليه نظرة الشك والريبة ومنهم من يتسائل عن اسباب فصله من الخدمة وكثير منهم شامتون ، فاذا ما جاء الحكم المطعون فيه وراعى كل هذه الاعتبارات واراد ان يمنح المطعون ضده شهادة من القضاء ممثلة فى هذا الحكم تفيد اعتراف المحكمة بالظلم الذى وقع عليه وان الجهة الطاعة رغم تنفيذها حكم المحكمة الصادر بالغاء قرار الفصل تعتبر ملزمة بتعويضه عن ذلك العمل الخاطيء جبرا للاضرار الادبية التى لحقت به ، فان مسلكها هذا لا تثريب عليه ولا يعتبر هذا القضاء مخالفا للقانون لوجود المقتضى الذى يستوجب هذا التعويض ولا سيما وأن الجهة الادارية قد امتدحت فى نفسها مع المطعون ضده بعد ان افرج عنه بعد اعتقاله بلا سبب حيث منحته اجازة استثنائية طبقا للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ ووصفته بذلك بعدم اللياقة الصحية وذلك تمهيدا لاتخاذها اجراءات ملفقة ومصطنعة ضده انتهت بفصله من الخدمة فضلا بدون مبرر ، ولم تستطيع الجهة الادارية ان تتعفى عن نفسها تهمة التمسف والتغنى التى وضحت فى الدعويين اللتين رفعهما المطعون ضده

والتي قضى في أولاهما بالغاء قرار انهاء خدمته وفي الثانية بتعويضه عن ذلك ، هذا ولا يسوغ ان نقل ان المحكمة في القضاء بالتعويض عن الاضرار الادبية متى استبان لها من واقعة النزاع وظروف الدعوى أن في تعويض المدعى جبراً للخواطر وازاحة للغمّة والمرارة التي استقرت في نفسه من جراء فصله ظلماً ، وتصحيحاً لوضعه بين أفراد مجتمعة وعشيرته سيما اذا كانت المحكمة لم تبالغ في تقدير التعويض وقضي له بمبلغ زهيد على سبيل التقدير الادبي الرمزي .

ومن حيث ان الطعن الراهن يعتبر غير قائم على سند من القانون ومن ثم يتعين الحكم برفضه (١) .

( طعن رقم ١٩٥١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٧/٦/٣٠ )

---

(١) يراجع الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ١٥٧٦ لسنة ٢٨ القضائية والمحكوم فيه بجلسة ١٩٨٦/١٢/٣٠ والذي خلصت فيه الى انه انما الغت المحكمة قرار انهاء الخدمة مع ما يترتب على ذلك من اضرار فان مقتضى تنفيذ الحكم اعادته للعمل وترقيته وصرف مستحقاته وهي عنصر تمثل كل ما لحق الطامن من ضرر ويعتبر ذلك خسر تعويض عن الاضرار الامر الذي يتعين معه رفض طلب التعويض .

## الفرع السابع انتهاء الخدمة قبل بلوغ السن القانونية

### قاعدة رقم ( ٥١ )

#### المبدأ :

يشترط لصحة قرار انتهاء خدمة العامل للانقطاع عن عمله ان يسبقه انذار - يشترط في الانذار ان يكون بعد الانقطاع وان يوضح به الاثر المترتب عليه - يعتبر الانذار ضمانة جوهريه للعامل - اهدار الادارة هذه الضمانة يصم قرارها بعدم المشروعية ويرتب ركن الخطأ الموجب للمسئولية - مؤدى ذلك : استحقاق الضرر للتعويض - ليس من موانع التعويض ان تكون لدى العامل القدرة على الكسب او ان تكون ابواب الرزق قد فُتحت امامه بغير حساب - اساس ذلك : ان التعويض يكون حسب الاضرار التي تحققت وثبتت من القرار غير المشروع بانتهاء الخدمة قبل بلوغ السن القانونية وهرماته من ميزات الوظيفة الادبية والمادية .

#### المسألة :

ومن حيث أنه عن الركن الاول وهو ركن الخطأ فان المادة ٩٨ من قانون نظم العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن +++++ يعتبر العامل مقبدا استقالته في الحالات الآتية :

١ - اذا انقطع عن عمله بغير اذن أكثر من خمسة عشر يوما متتالية ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوما التالية ما يثبت أن انقطاعه كان بعذر مقبول وفي هذه الحالة يجوز للسلطة المختصة أن تقرّر عدم حرمانه من أجره عن عمله مدة الانقطاع اذا كان له رصيد من الاجازات يسمح بذلك والا وجب حرمانه من أجره عن هذه المدة ، فاذا لم يقدم العامل أسبابا تبرر الانقطاع أو تقدم

هذه الاسباب ورفضت اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل .

٢ — اذا انقطع عن عمله بغير اذن تقبله جهة الادارة أكثر من ثلاثين يوما غير متصلة في السنة ، وتعتبر خدمته منتهية في هذه الحالة من اليوم التالي لاكمال هذه المدة وفي الحالتين السابقتين يتعين انذار العامل كتابة بعد انقطاعه لمدة خمسة أيام في الحالة الاولى وعشرة أيام في الحالة الثانية .

ومن حيث أنه طبقا للنص المتقدم يشترط لصحة قرار انتهاء خدمة العامل الخاضع لاحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ أن يسبقه انذار هذا العامل المنقطع بعد انقطاعه في المواعيد المقررة بالنص المذكور ، وأن هذا الانذار يمثل ضمانه جوهرية للعامل ، بحيث اذا لم تراع فان مؤدى ذلك اهدار تلك الضمانة بما يترتب على ذلك من عدم مشروعية القرار الصادر بانهاء الخدمة .

ومن حيث أنه على هدى ما تقدم واذا كان الثابت أن المطعون ضد كان معارفا للمعمل بالسعودية لمدة ظلت تتجدد وانتهت في ١٩٧٨/٨/٣١ وأن الجامعة لم تقدم ما يفيد انذاره بانتهاء خدمته عقب انقطاعه بانتهاء اعارته في التاريخ المشار اليه ومن ثم فان هذا المسلك من جانبها يعد اهدار للضمانة انقضى قرارها الشارع للعامل قبل انتهاء خدمته للانقطاع ، ويكون قرارها المطعون فيه الصادر ببناء على ذلك مخالفا للقانون ومرتبيا بركن الخطأ الموجب للمسئولية .

ومن حيث أنه لا يغير مما تقدم ما هو ثابت من ان الجامعة ارسلت للمطعون ضده الكتاب رقم ١٦١٧ في ١٥/١١/١٩٧٨ . وطُلبت منه العودة فور انتهاء الاعارة وأنه لا يجوز تجديدها بأي حال من

الاحوال ثم عادت وارسلت الكتابين رقمى ٢٢٨ فى ١٣/٥/١٩٧٨ و ٥١٢ فى ١٧/٧/١٩٧٨ تردد فيهما ما جاء بكتابها الاول مع تصحيح تاريخ انتهاء الاعارة ليكون ٣١/٨/١٩٧٨ بدلا من التاريخ الخطأ الوارد فى الكتاب الاول وهو ١٥/١١/١٩٧٨ وقد ارسل الكتاب الاول والثانى على عنوان المطعون ضده بالخزج ( وزارة المعارف — المملكة العربية السعودية — ادارة التعليم بوزارة المعارف بالرياض ) والكتاب الثالث فتم ارساله على عنوان المطعون ضده بالداخل ( شنوان — مركز شبين الكوم — محافظة المنوفية ) لا يغير ذلك من عدم مشروعية قرار انتهاء الخدمة وتحقق ركن الخطأ من جانب الجامعة ذلك ان الكتب الثلاثة السالف بيانها فضلا عن أنها لا تحمل انذار للمطعون ضده بانتهاء خدمته فانها أرسلت قبل بدء الانقطاع والذى لا يتحقق الا بحلول تاريخ انتهاء الاعارة فى ٣١/٨/١٩٧٨ والكتب الثلاثة المذكورة أرسلت قبل ذلك التاريخ وبالتالى لم ترسل فى المواعيد المقررة بالفقرة الاخيرة من المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ السالف الاشارة اليها وهى لا تكون الا بعد الانقطاع لمدة خمسة أيام الامر الذى يتعين معه عدم الاعتداد بها ، وعدم تأثيرها على عدم مشروعية القرار وثبوت خطأ الجامعة على النحو السالف ببيانه .

ومن حيث أنه فضلا عما تقدم فان الثابت من الاوراق أن جامعة حلوان عندما اصدرت قرارها المطعون فيه رقم ١٧ لسنة ١٩٧٩ فى ١/٤/١٩٧٩ بانتهاء خدمة المطعون ضده قد خالفت ايضا قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٦ أغسطس سنة ١٩٧٥ والذى يقضى بمنح العامل المعار مهلة ستة أشهر قبل انتهاء خدمته للانقطاع وبناء على ذلك يكون ركن الخطأ قد توافر فى حق جامعة حلوان مما يرتب مسؤوليتها الادارية عن الاضرار التى حاققت بالمطعون ضده من جراء

القرار الصادر بإنهاء خدمته باعتباره السبب المباشر لتلك الاضرار ، ولا ينال من ذلك ما تثيره الجامعة من أن المطعون ضده لم يلحقه أى ضرر من جراء قرار انتهاء خدمته لانه قد عمل بالخارج رغم علمه بإنهاء خدمته من الجامعة مما يكشف عن نيته في ترك الوظيفة بإرادة حرة مؤثرا وظيفته بالخارج على وظيفته بالداخل وفي ذلك ما يخفيه عن طلب التعويض — فإن ذلك مردود عليه بأنه ليس من موانع التعويض أن تكون لدى العامل القدرة على الكسب أو ان ابواب الرزق قد فتحت امامه بغير حساب ذلك أن التعويض في هذه الحالة انما يكون بحسب الاضرار انتى تحققت ولحقت بالمطعون ضده من جراء إنهاء خدمته قبل بلوغ سن المعاش القانوني والتسرع في ذلك بدون انذار ومنحه المهلة المقررة لامثاله من المعارين قبل اصدار مثل هذا القرار محل الطعن وهذه الاضرار ثابتة بالنسبة للمطعون ضده وتتعلل في حرمانه من الوظيفة وما يرتبط بها من ميزات مادية وأدبية قبل الاوان وبطريق تخالف أحكامه وقد اصاب الحكم المطعون فيه وجسه الحق عندما قرر التعويض المحكوم به ويفدو بالتالى الطعن المقتنام من جامعة حلوان على غير سند من القانون جديرا بالرفض .

( طعن رقم ١٤٥٠ و ٢٢٦٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٨٨/٦/٧ )

## الفرع الثامن

### تسوية معاش المصنوع بغير الطريق التاديبى

### لا ترفع المطالبة بالتعويض

قاعدة رقم ( ٥٢ )

المبدأ :

مسئولية الادارة عن قراراتها منوطة بان يكون القرار معييا ، وان يترتب عليه ضرر ، وان تقوم علاقة سببية بين خطأ الادارة وبين الضرر الذي اصاب الفرد - قرار معنوم لاغتصاب مصدره سلطة ليست مقرر له قانونا يفصل موظف بمقتضاء من الخدمة - يتحقق به ركن الخطأ الموجب لمسئولية الادارة عن قرارها - ترتب على هذا القرار انتهاء خدمة المدعى وحرمانه من مرتباته وميزات وظيفته كضابط شرطة طوال المدة التالية لانتهاء خدمته حتى تاريخ الحكم له - اصابته ايضا باضرار ادبية نتيجة لصدور القرار - علاقة السببية قائمة بين خطأ الادارة والاضرار التى لحقت بالمدعى نتيجة هذا الخطأ - احقية المدعى فى اقتضاء التعويض الذى يجبر هذه الاضرار - لا وجه للقول بان تسوية معاشات المصنوعين بغير الطريق التاديبى فى الفترة السابقة على تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٣ ، طبقا لاحكام المادة ١٧٦ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن التأمين الاجتماعى المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ يعتبر تعويضا عن قرارات فصلهم غير المشروعة يمنع من المطالبة بتعويض آخر ، قياسا على حكم القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن اعادة ضباط الشرطة الذين فصلوا بغير الطريق التاديبى بعد العمل بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٦٣ حتى ١٩٧١/٥/٢٥ - لم تتضمن المادة ١٧٦ من قانون التأمين الاجتماعى نصا مماثلا لنص المادة ٩ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه - المادة ١٧٦ من القانون رقم ٧٩ المعدل بالقانون رقم ١٢٥



لسنة ١٩٧٧ تناول تسوية المعاش فحسب ولا تتعرض للتعويض عن قرار الفصل - تسوية المعاش عند طلبه أمر يختلف عن التعويض ولكل منها القواعد القانونية التي تحكمه - لا نص يمنع من الجمع بينهما عند تحقق موجب التعويض وتسوية المعاش .

### الحكمة :

ان مسؤولية الادارة عن القرارات الادارية منوطه بأن يكون القرار معيبا . وأن يترتب عليه ضرر ، وأن تقوم علاقة سببية بين خطأ الادارة وبين الضرر الذي أصاب الفرد ، ولما كان الثابت أن قرار وزير الداخلية رقم ٩ سنة ١٩٥٤ برفع أسم المدعى من عداد موظفي وزارة الداخلية قد صد عندما لاغتصاب وزير الداخلية في اصداره سلطة ليست له ، لذلك قد تحقق ركن الخطأ الموجب لمسئولية الادارة عن قرارها وقد ترتب على هذا القرار ان انتهت خدمة المدعى وحرم من مرتبه ومميزات وظيفته كضابط شرطة طوال المدة التالية لانهاء خدمته حتى تاريخ صدور الحكم المطعون فيه ، كما أصيب بأضرار أدبية نتيجة لصدور هذا القرار المعجوم وأن علته السببية قائمة بين خطأ الادارة المذكورة والاضرار التي لحقت بالمدعى نتيجة لهذا الخطأ وبالتالي يحق للمدعى اقتضاء التعويض الذي يجبر هذه الاضرار وهذا ما سبق أن قضت للحكمة الادارية العليا بمثله في حكمها بجلسة ١٦/٤/١٩٨٣ في الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٢٥ ق ورقم ١٩٥٦ لسنة ٢٧ ق ولا وجه لما قال به الحكم المطعون فيه تسببا لرفضه طلب المدعى التعويض من أن تسوية معاشات المفصولين يغير الطريق التأديبي في الفترة السابقة على تاريخ العمل بالقانون

رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٣ ، طبقا لاحكام المادة ١٧٦ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن التأمين الاجتماعى المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ يعتبر تعويضاً عن قرارات فصلهم غير المشروعة يمنع من المطالبة بتعويض آخر ، قياساً على حكم القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن اعادة ضباط الشرطة الذين فصلوا بغير الطريق انتاديبى بعد اعمل بالقانون ١٣١ لسنة ١٩٦٣ حتى ٢٥ مايو ١٩٧١ ، اذ لا وجه للقياس ، حيث لم تتضمن المادة ١٧٦ من قانون التأمين الاجتماعى نصاً مماثلاً لنص المادة ٩ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه الذى اعتبرته المحكمة اصلاً للقياس عليه ، ثم أن المادة ١٧٦ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ١٢٥ سنة ١٩٧٧ تعرض لتسوية المعاش فحسب لمن يطلب الافادة منها ولا يتعرض للتعويض عن قرار الفصل ، وتسوية المعاش عند طلبه طبقاً لها أمر يختلف عن التعويض ولكل منهما القواعد القانونية التى تحكمه ولا نص يمنع من الجمع بينهما عند تحقق موجبه وتسوية المعاش طبقاً لتناول وضع العامل عند بلوغه سن التقاعد أو السن التى تقضى قوانين توظيفه بإحالتها الى المعاش عند بلوغهما ولا تتطرق تبعاً بحالة قبلهما وفقاً لحكم يصدر بالغاءه قرار الفصل غير المشروع .

ومن حيث أن المحكمة ترى وهى فى سبيل تقدير مبلغ التعويض المناسب لجبر الاضرار التى لحقت بالمدعى تقدر أن خدمته بوزارة الداخلية قد انتهت وهو فى مستقبل عمره الذى يترطه لاكتساب رزقه بسهولة ويسر ، وأن فى الغاء قرار انتهاء خدمته جبراً لبعض الأضرار التى أصابته منه ومن طول أمد التقاضى وبمراعاة قيمة النقود وبذلك فإن المحكمة ترى أن التعويض

الشامل المناسب لجبر كافة الاضرار التي اصابته المدعى نتيجة  
عدم مشروعية قرار انهاء خدمته ، ومختلف عناصرها هو ستة آلاف جنيه  
ومن حيث أنه لما كان ما تقدم فإنه يتعين تأييد الحكم المطعون فيه  
فيما قضى به من القرار المطعون فيه والغاء فيما قضى به من رفض  
طلب المدعى الحكم له بتعويض عن قرار انهاء خدمته والزام وزارة  
الداخلية بأن تؤدي للمدعى تعويضاً قدره ستة آلاف جنيه مع الزامها  
بمصرفات عن الطعنين •

( طعن رقم ٣٤٥٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٢/٢٧/١٩٨٨ )

## الفرع التاسع

الدولة مسئولة عن تعويض المضرور من قرار الاعتقال

الصادر دون سند صحيح من القانون

قاعدة رقم ( ٥٢ )

المبدأ :

الدولة مسئولة عن التعويض عن الأضرار الناجمة عن قرارات الإدارة العاملة الغير مشروعة والمشبوبة بالمخالفة للقانون — مسؤولية الإدارة بالتعويض عن القرارات الإدارية منوطة بأن يكون القرار غير مشروع وأن يترتب عليه ضرر وأن تقوم علاقة السببية بين عدم مشروعية القرار أى بين خطأ الإدارة وبين الضرر الذى أصاب المضرور .

المحكمة :

ومن حيث أنه تفريعا على مبدأ سيادة القانون وخضوع الدولة لأحكامه أن الدولة مسئولة عن التعويض عن الأضرار الناجمة عن قرارات الإدارة العاملة التى تصدر غير مشروعة ومشبوبة بالمخالفة للقانون وأن مسؤولية الإدارة عن القرارات الإدارية منوطة بأن يكون القرار غير مشروع وأن يترتب عليه ضرر وأن تقوم علاقة السببية بين عدم مشروعية القرار — أى بين خطأ الإدارة — وبين الضرر الذى أصاب المضرور .

ومن حيث أن خطأ جهة الإدارة ثابت بإصدارها قرار اعتقال الطاعن دون سند صحيح من القانون ومما لا شك فيه أن هذا

القرار قد الحق بالطاعن أضرارا أدبية ومادية تتمثل بصفة عامة في فقدته دون سبب مشروع لحريته الشخصية وهى من الحقوق الطبيعية التى حرصت الدساتير المتعاقبة على صيانتها وعدم المساس بها باعتبارها أثمن ما يعتر به الإنسان فضلا عن آلام النفس التى تحمل بها وتحمل بها أسرته وأطفاله الذين لهم حقوق طبيعية فى أن يعيشوا فى كنف أسرة متكاملة الافراد على قمتها رب الأسرة الذين يكونون فى أشد الحاجة الى رعايته هذا فضلا مما الحقه هذا الاعتقال بشخصه من اضرار كما أنه مما لا شك فيه أن أسرته تحملت خلال فترة اعتقاله نفقات ما كانت تتحمل بها اذا لم يكن قد تم اعتقال الطاعن ومن ثم يكون الطاعن محقا فى طلب التعويض عن اعتقاله والذى تقدره المحكمة بمبلغ ثلاثة آلاف وخمسمائة جنيه شاملة التعويض عن جميع الاضرار الادبية والمادية التى لحقت بالطاعن .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه خالف هذا المذهب فى شقه الخاص بالتعويض عن قرار اعتقال الطاعن فيكون قد صدر مخالفا للقانون ويتمين لذلك الغاؤه فى هذا الشق منه مع الحكم بالزام الجهة الادارية بان تؤدى للمدعى ( الطاعن ) مبلغ ثلاثة آلاف وخمسمائة جنيه كتعويض شامل عن قرار اعتقاله مع الزام جهة الادارة بمصروفات هذا الشق فى الدعوى اعمالا لنص المادة ( ١٨٤ ) من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

( طعن رقم ٣٧٣ لسنة ٣٣ ق - بجلطة ٣٠/٣/١٩٩١ )

## الفرع العاشر

فقد ملف الطعن بقلم هيئة مفوضى الدولة  
يشكل بذاته خطأ في حق مجلس الدولة يستوجب التعويض

قاعدة رقم ( ٥٤ )

المبدأ :

فقد ملف الطعن بقلم هيئة مفوضى الدولة — يشكل بذاته خطأ في حق مجلس الدولة — يرتب المسؤولية عن هذا الخطأ لصالح الطاعن اذا توافر مع ذلك الخطأ الركبان الآخران للمسؤولية وهما الضرر ورابطة السببية — يتحمل هذا الضرر فيما اصاب الطاعن كنتيجة مباشرة لفقد ملف الطعن ، سواء كان ضررا ماديا بما تجسّمه الطاعن من مشاق وما تكبده من نفقات سعيها وراء ضالّة نشودة ، او كان ضررا ادبيا بما لازمه من معاناة نفسية قوامها امور منها ازدياد القلق لديه ، واضطراب الرجاء عنده ، وفقدان القرار منه — كل ذلك ضرر اما حال وقع فعلا ، واما مستقبل محقق الوقوع — احقية الطاعن في تعويض تقرره المحكمة — يلتزم مجلس الدولة بهذا التعويض كهيئة قضائية مستقلة طبقا للمادة الاولى من قانون مجلس الدولة .

المحكمة :

ومن حيث ان الطعن قام على أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وتأويله لانه اعتد بقول مرسل من جانب الجهة الادارية في شأن اعداد ملف للطعن المفقود وهو ما لم يتم اعداده ولم يتخذ اجراء فيه ، ولأن الضرر تحقق فعلا بعدم حصوله على ما يستحقه أسوة بزملائه الذين سويت حالاتهم دونه بسبب فقد ملف الطعن .

ومن حيث أنه يبين من الاوراق أن الطاعن استصرخ القضاء  
الادارى برفع دعواه رقم ١٠٩١ لسنة ٢١ القضائية أمام محكمة  
القضاء الادارى ابتداء ثم بالطعن فى حكمها الصادر برفض هذه  
الدعوى بالطعن رقم ١٧٩ لسنة ١٦ القضائية أمام المحكمة الادارية  
العليا بعدئذ وهو الطعن الذى فقد ملفه بقلم كتاب هيئة مفوضى الدولة؛  
وهى هيئة تحتل مكانتها ضمن القسم القضائى بمجلس الدولة  
طبقا للمادة ٣ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧  
لسنة ١٩٧٢ وتضطلع بمهمة تحضير الطعن وتهيئته للمرافعة وايداع  
تقرير مسجوب بالرأى فيه عملا بالمادتين ٢٧ و ٤٨ من ذات القانون ،  
حيث استودع ملف كتابها تمهيدا لاجراء ما تقدم فى شأنه حتى يأخذ  
سبيله الى المحكمة الادارية العليا ، الا أن قلم كتاب هذا لم يصرع  
الوديعة حق رعايتها مما ترتب عليه فقد ملف الطعن . وأيا كان الرأى  
فى تحديد الموظف المسئول عن هذا الفقد أو فى معاقبته عن خطئه  
بحكم تأديبى طعن عليه أو فى مدى اعتبار هذا الخطأ من جانبه  
شخصيا أو مرفقيا فى مجال التحمل بالتعويض المترتب على ذلك ،  
فان القدر المتيقن أن فقد ملف الطعن بقلم كتاب هيئة مفوضى الدولة  
يشكل بذاته خطأ فى حق مجلس الدولة الامر الذى يرتب المسئولية  
عن هذا الخطأ لصالح الطاعن إذا توافر مع ذلك الخطأ الركنان  
الاخران للمسئولية وهما الضرر ورابطة السببية . وهذا الضرر  
يتمثل فيما أصاب الطاعن كنتيجة مباشرة لفقد ملف الطعن ، سواء  
كان ضررا ماديا بما تجشمه الطاعن من مشاق وبما تكبده من نفقات  
سعيها وراء ضالة منشودة ، أو كانت ضررا أدبيا بما لازمه من  
معاناة نفسية قوامها أمور منها ازدياد انقلق لديه واضطراب الرجاء

عنده وفقدان القرار منه وكل ذلك ضرراً اما حال وقع فعلاً وأما قابل محقق الوقوع حتى يتجلى الامر ، الا أنه ولا ريب منبت الصلة بمدى أحقية الطاعن فيما طلبه بدعواه التي أخفق فيها ابتداء بالحكم محل الطعن المفقود ملفه الامر الذى يكشف عنه انتهاء الفصل فى ذات الطعن على أساس مما يكون من ملف بديل ، وهو فصل أن جاء لمصالح الطاعن كلياً أو جزئياً فإنه يقتصر على تقرير ما هو ثابت للطاعن قانوناً ولا ينبسط الى جبر ما لحقه من أضرار ناجمة عن الخطأ المتمثل فى فقد ملف الطعن . وعلى هذا يتوافر كامل اركان المسؤولية الموجبة لتعويض الطاعن مما حاق به من أضرار ، وبالتالي يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى تطبيق القانون اذ قضى برفض الدعوى التى اقامها الطاعن طالبا هذا التعويض ، ومن ثم فإنه يتعين انقضاء بالناء هذا الحكم وبأحقية الطاعن فى تعويض تقدره المحكمة بألف جنيه . وهذا التعويض يلتزم به مجلس الدولة كهيئة قضائية مستقلة طبقاً للمادة الاولى من قانون مجلس الدولة ، مما يوجب الحكم باخراج السيد وزير العدل والسيد وزير الدفاع بصفتهم من اندعوى التى خص موضوعها مجلس الدولة حيث وقع الخطأ وانعقدت المسؤولية فوجب التعويض على نحو ما قدرته المحكمة .

( طعن رقم ١٨٠٥ السنة ٣١ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٧ )



### الفرع الحادى عشر

الغاء القرار وما يترتب عليه من آثار من شأنه  
جبر الاضرار المادية والأدبية الناشئة عنه

قاعدة رقم ( ٥٥ )

المبدأ :

الغاء القرار وما يترتب عليه من آثار من شأنه جبر الاضرار المادية  
والأدبية الناشئة عنه بما لا وجه معه للحكم بالتعويض .

المحكمة :

ومن حيث أنه عن طلب المدعى الزام كل من المحافظة والجهاز  
المركزى للتنظيم والادارة بالتعويض عما لحق به من اضرار مادية وأدبية  
لعدم تنفيذ الجهة الاولى الحكم الصادر لصالحه تنفيذا صريحا  
ورفض الثانية التنفيذ .

ومن حيث أنه لما كانت المحكمة قد قضت بالغاء القرار رقم  
١٩٨٧/٢١٧ معذلا بالقرار رقم ١٩٨٧/٤٠٥ فيما تضمنه فى المادتين  
الثانية والثالثة واعتبار مدة خدمة المدعى متصلة ومنتجة لجميع  
آثارها ومنها اعادته الى نفس وظيفته التى كان يشغلها قبل انتهاء  
خدمته ووضعه بين اخوانه فى الدرجة وما يستتبع ذلك من تبعيته  
لمديرية التنظيم والادارة وما يترتب على ذلك من آثار وقد جرى قضاء  
هذه المحكمة على أن الغاء القرار وما يترتب عليه من آثار من شأنه  
جبر الاضرار المادية والأدبية الناشئة عنه بما لا وجه معه للحكم

بالتعويض مما يتعين معه رفض هذا الطلب واذا اغفل الحكم المطعون فيه الرد عليه فانه يكون قد جانبه الصواب .

ومن حيث أنه بالبناء على ما تقدم يتمين القضاء بالغناء الحكم المطعون فيه وبأحقية المدعى في اعتبار المدة من ١٥/١٢/١٩٨١ حتى تاريخ استلامه العمل بمدة خدمة متصلة وما يترتب على ذلك من آثار على النحو المبين للأسباب السابقة ورفض ما عدا ذلك من طلبات والزامه والجهة الادارية المصروفات مناصفة بينهما .

( طعن رقم ٦٤٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٢/٦/١٩٩٣ )

## الفصل الرابع مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه

### الفرع الاول علاقة التبعية قاعدة رقم ( ٥٦ )

المبدأ :

عدم مسؤولية الجهة الإدارية عن أداء التعويض المطالب به أفراد  
انتفاء تبعية السابق لها وقت وقوع الحادث .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى  
والتشريع بجلستها المنعقدة في ١١/٣/١٩٩١ استبان لها ان المادة  
١٧٤ من القانون المدني تنص على أنه « ١ - يكون المتبوع مسئولاً  
عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعاً  
منه حال تأدية وظيفته أو بسببها » .

٢ - وتقوم رابطة التبعية ولو لم يكن المتبوع حراً في اختيار  
تابعة متى كانت له عليه سلطة فعلية في رقابته وفي توجيهه .

واستظهرت الجمعية من هذا النص - وعلى ما جرى عليه  
افتاؤها - ان المتبوع يسأل مدنياً عن تعويض انضرر الذي يحدثه  
تابعه بعمله غير المشروع متى وقع منه أثناء قيامه بأعمال وظيفته أو  
بسببها ، وان رابطة التبعية مناطها خضوع التابع لسلطة شخص  
آخر يكون له حق رقابته وتوجيهه فيما يقوم به لحسابه من عمل

محدد فتلك السلطة بشقيها هي التي تجعل المتبوع مسئولاً عن خطأ تابعه ويستقيم بها سند الرجوع على المتبوع .

واذ كان ما تقدم وكانت السيارة مرتكبة الحادث في الحالة المعروضة بقيادة الجندي ..... التابع لإدارة مرور القاهرة دون محافظة القاهرة فمن ثم وإزاء انتفاء تبعيته للمحافظة وقت وقوع الحادث يتعين القول بعدم مسئولية محافظة القاهرة أصلاً عن أداء التعويض إلى محافظة البحر الأحمر .

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى عدم مسئولية محافظة القاهرة عن أداء مبلغ ثمانمائة وعشرة جنيهات إلى محافظة البحر الأحمر لانتفاء وجه تبعية الجندي زغلول السيد لها وقت وقوع حادثة السيارة .

( ملف رقم ١٨٦٧/٢/٣٢ — جلسة ١٩٩١/١١/٣ )

## الفرع الثاني

الشروط التي يجب توافرها في خطأ التابع

قاعدة رقم ( ٥٧ )

### المبدأ :

ثبت خطأ السائق التابع أثناء تأدية وظيفته على النحو الواضح من إقراره بمحضر الشرطة مما يترتب عليه الأضرار بسيارة إحدى الجهات الحكومية — قيام علاقة السببية بين هذا الخطأ والضرر الذي نتج عنه — تحقق المسؤولية التقصيرية — توافر مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعة — الزام بالتعويض .

### الفتوى :

إن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمة الفتوى والتشريع بمجلس الدولة بجلستها المنعقدة في ٢٠/١٠/١٩٩١ فاستبان لها أن المادة ١٦٣ من القانون المدني تنص على أن كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض كما تنص المادة ١٧٤ من القانون ذاته على أن « يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعاً منه حال تأدية وظيفته أو بسببها » .

واستظهرت الجمعية من ذلك أن المسؤولية التقصيرية تقوم على أركان ثلاثة الخطأ ، والضرر ، وعلاقة السببية بينهما وأن الخطأ لا يفترض وإنما على الضرر اثباته وبيان وجه الضرر الذي حاق به من جرأته ، ومن ناحية أخرى فإن مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة تتحقق متى صدرت هذه الأفعال عنه أثناء قيامه بأعمال وظيفته أو بسببها .

ولما كان سائق سيارة النقل العام قد أخطأ أثناء تأدية وظيفته ، وثبت ذلك على النحو الواضح من أقواله بمحضر الشرطة رقم ١٣١٢ ح مرور عابدين لسنة ١٩٨١ ، وترتب عليه الاضرار بسيارة رئاسة الجمهورية ، وقامت علاقة السببية بين هذا الخطأ والضرر انذى نتج عنه ، فان المسئولية التقصيرية تكون قد تحققت وبالتالي تتوافر مسئولية هيئة النقل العام باعتبارها مسئولة عن خطأ السائق التابع لها ، ومن ثم ، تلتزم بتعويض رئاسة الجمهورية عن الضرر الذى لحق سيارتها نتيجة لخطئه والذى قدّر بمبلغ ٣٦ ج و ٤٩ ق ٠

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام هيئة النقل العام اداء مبلغ ٣٦ ج و ٤٩ ق لرئاسة الجمهورية تعويضا عن التلفيات التى لحقت بالسيارة رقم ٣٩٤٥٤ ملاكى القاهرة ٠

( ملف رقم ٣٢/٤/١٧٩٣ - جلسة ٢٠/١٠/١٩٩١ )

### قاعدة رقم ( ٥٨ )

#### المبدأ :

مسئولية المتبوع عن افعال تابعة غير المشروعة تتحقق متى صدرت هذه الاعمال أثناء قيامه باعمال وظيفته او بسببها ٠

#### الفتوى :

المسئولية التقصيرية تقوم على اركان ثلاثة الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما والخطأ لا يفترض وانما على المضرور اثباته ونيان وجه الضرر الذى حاق به من جرائم ومسئولية المتبوع عن افعال تبين انبغية غير

المشروعة تتحقق متى صدرت هذه الافعال عنه أثناء قيامه بأعمال  
وظيفته أو بسببها - اصطدام سيارة نقل عام بسيارة رئاسة  
الجمهورية وتحرير محضر بذلك ضد سائق هيئة النقل العام والحكم  
عليه غيابيا بالغرامة - سائق النقل العام اخطأ أثناء  
تأدية وظيفته على النحو الذى استظهره محضر انشطة المحرر فى  
حينه وهو الخطأ الذى لم ينهض المتهم الى دحضه أو تفليح الهيئة  
فى نفيه بدليل مقنع كما افادت النيابة المختصة بأنه قضى فى المحضر  
بتغريم المتهم خمسين جنيا غاييا وترتب على الخطأ الاضرار بسيارة  
رئاسة الجمهورية وقيام علاقة السببية بين هذا الخطأ والضرر الذى  
نتج عنه ، المسئولية تغدو وقد تحققت مما توافر معه مسئولية هيئة  
النقل العام باعتبارها مسئولة عن خطأ السائق التابع لها والتزامها  
بتعويض رئاسة الجمهورية عن الضرر الذى لحق سيارتها نتيجة  
لخطأ السائق دون ما زاد على ذلك كمصروفات ادارية وافتاء  
الجمعية العمومية جرى على انه لا محل للمطالبة بالمصاريف الادارية بين  
الجهات وبعضها البعض إلا حيث يتعلق الوضع بتقديم خدمات فعلية نزولا  
على حكم المادة ٥١٧ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات .

( ملف رقم ١٧٩١/٢/٣٢ - جلسة ١٩٩٢/١٢/٦ )

( ملف رقم ١٧٩٤/٢/٣٢ - جلسة ١٩٩١/١٠/٩ )

**الفرع الثالث**  
**القرار الذي تصدره النيابة العامة بالحفظ**  
**لا يحوز أية حجية قبل المضور**

قاعدة رقم ( ٥٩ )

**المبدأ :**

ثبت خطأ السائق التابع أثناء تادية وظيفته مما ترتب عليه الاضرار بمنشآت إحدى الجهات الادارية - تحقق اركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر ورابطة تربط الخطأ بالضرر وتجعل الاول علة الثاني وسببه - القرار الذي تصدره النيابة العامة بالحفظ لا يحوز أية حجية قبل المضور من شأنه يحول دونه والمطالبة بالتعويض فيما يأنسه حقا له - توافر مسؤولية المتبوع عن اعمال تابعه - الزام بالتعويض .

**الفتوى :**

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٣ من نوفمبر سنة ١٩٩١ فاستبان لها أن سائق البلدوزر التابع للوحدة المحلية تسبب بعدم تبصرة وعدم اتخاذه الاحتياطات اللازمة في قطع الكابل التلفزيوني الذي لم ينقطع الا اثر عطية ازالة البيارة ووجد بين ردم الاتربة المتخلفة عن الازالة وان هذا الخطأ هو الذي أدى الى الضرر الذي أصاب منشآت الهيئة مما يتحقق معه اركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر ورابطة تربط الخطأ بالضرر وتجعل الاول علة الثاني وسببه ، خاصة وان القرار الذي تصدره النيابة العامة بالحفظ لا حجية له قبل المضور من شأنه يحول دونه والمطالبة بالتعويض فيما يأنسه حقا له .



ومن حيث أن المادة ١٧٤ من القانون المدني بما تنص عليه من أن « يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقفاً في حال تأدية وظيفته أو بسببها » قد أقامت هذه المسئولية على خطأ مفترض من جانب المتبوع لا يقبل اثبات العكس فتتحقق مسئوليته متى ثبت أن العمل غير المشروع قام به تابعه في حال تأدية وظيفته أو بسببها وعلى ذلك تلترم الوحدة المحلية لمركز ومدينة ادفو بأداء قيمة اصلاح التلفيات التي أصابت منشآت هيئة المواصلات السلوكية واللاسلكية بخطأ تابعيها ومن ثم يلزم أداء أربعمائة وسبعة وثمانين جنيهاً واثنين وثمانين قرشاً قيمة اصلاح الكابل التليفونى .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية الى الزام الوحدة المحلية لمركز ادفو اداء مبلغ ٤٨٧ر٨٢ جنية ( أربعمائة وسبعة وثمانين جنيهاً واثنين وثمانين قرشاً ) الى الهيئة القومية للاتصالات السلوكية واللاسلكية على سبيل التعويض ، عما أصاب منشآت الهيئة من تلفيات يوم ٢٣ من فبراير سنة ١٩٨٨ .

( ملف رقم ١٠١٥/٢/٣٢ — جلسة ١٩٩١/١١/٢٣ )

## الفرع الرابع رجوع الإدارة على تابعيها

قاعدة رقم ( ٦٠ )

المبدأ :

لا يجوز للإدارة أن ترجع على أى من تابعيها في ماله الخاص لاختصاص ما تحملته من أضرار عن أخطائهم إلا إذا اتسم هذا الخطأ بطابع شخصي — يعتبر أنخطأ شخصيا إذا كشف الفعل عن نزوات مرتكبه وعدم تبصره وتنبيه منفعة الشخصية أو قصد الأضرار بالغير أو كان الخطأ جسيما — القيادة ليلا تفرض على قائد الاتوبيس بذل عناية خاصة حتى لا يعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر خاصة عند تعذر الرؤية بدون استعمال الأنوار الكاشفة — القيادة المسرعة رغم هذه الظروف تمثل خطأ جسيما يسأل عنه قائد السيارة في ماله الخاص — يتعين توزيع عبء المسؤولية إذا ساهم خطأ الغير مع خطأ قائد السيارة .

المحكمة :

ومن حيث أن الثابت من المستندات والأوراق أنه بتاريخ ٢٤/٤/١٩٧٨ في الساعة العاشرة والنصف ليلا بينما كان المظعون ضده يقود السيارة الاتوبيس الملوكة للهيئة العامة للسد العالي وخزان أسوان بطريق السد العالي اصطدم بالجرار المملوك للقوات المسلحة والمحمل عليه دبابية والذي كان يقف على الجانب الايمن من الطريق ويشغل مسافة متر ونصف من عرض الطريق الذى يبلغ ثمانية أمتار ولا توجد به أنوار خلفية أو عواكس للأنوار ، ويسأل السائق المظعون ضده قرر انه كان يتبادل الأنوار مع سيارة « جيب » في الطريق المضاد ، ففوجئ بوجود الجرار واقفا على

يفين الطريق وحاول مفاوضاته الا أنه اصطفم به رغم أن سرعته كانت لا تتجاوز ٤٠ كيلو متراً في الساعة ، وبسؤال قائد الجرار التابع للقوات المسلحة قرر أنه كان نائماً وقت الحادث بعد أن أوقف الجرار على الجانب الايمن من الطريق لتعطله منه ، وأن الجرار التابع للقوات المسلحة به إثارت عاكسة للنور ويعتقد أن سبب الحادث يرجع الى سرعة قائد الأتوبيس الذي كان قادماً من الجزء الاعلى من الطريق للأسفل وقد أثبت السيد الضابط محرر المحضر انتقاله لمكان الحادث ومعينته له على النحو السالف كما تبين له وجود تلفيات شديدة بالسيارة الاتوبيس نتيجة الحادث ولم يتبين آثار فراهل بالطريق لعدم وضوح الرؤية ليلاً ، وقد انتهت النيابة العامة الى حفظ المحضر إدارياً ١٩٧٨/١١/١٠

ومن حيث أنه على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة فإنه لا يجوز للإدارة أن ترجع على أى من تابعيها في مثله الخاص لاقتضاء ما تحمته من أضرار عن أخطائهم الا إذا اتسم هذا الخطأ بطابع شخصي ، وأن الخطأ يعتبر شخصياً إذا كان الفعل التقصيري يكشف عن نزوات مرتكبه وعدم تبصره وتخيه منفعة الشخصية أو الأضرار بالغير أو كان الخطأ جسيماً .

ومن حيث أن المادة ٤٨ من اللائحة التنفيذية لقانون المرور تنص على أن « على قائد المركبة ألا يجاوز بمركبته السرعة التي يظل في حدودها مسيطراً على المركبة وعليه أن يلتزم في سرعته ما تقتضيه حالة المرور بالطريق وإمكان الرؤية به والظروف الجوية القائمة وما يقتضيه حالته ومقدرته الشخصية وحالة كل من المركبة والحافلة والطريق وسائر الظروف المحيطة به ، وعليه أن تكون سرعته بما لا يجاوز القندر الذي يمكنه من وقف المركبة في حدود الجيزة

المركب من الطريق امانى الطرق التى تضيق بحيث يمكن أن يتعرض المرور المقابل للخطر من جراء السرعة فيجب عليه التمهّل بحيث يمكنه الوقوف في حدود نصف الجزء المرئى من الطريق بل وعليه إذا كانت الرؤية غير واضحة تماما التوقف وعدم السير .

ومن حيث أن المحكمة تستخلص من جماع ما توافر في الواقعة المعروضة من أدلة وعناصر أن السائق الماطون ضده قد خالف قواعد المرور المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية لقانون المرور سالف الذكر ، كما خالف ما يقتضيه واجبه الوظيفى من بذل عناية خاصة وهو يقود مركبة الاتوبيس حتى لا يعرض حياة الاشخاص والاموال للخطر ، وترى المحكمة أن ما وقع منه يشكل خطأ جسيما ساهم في وقوع الحادث مع خطأ آخر منسوب الى الجرار الخاص بالقوات المسلحة وذلك أن الظروف التى كان يقود فيها الماطون ضده سيارة الاتوبيس الخاص بالهيئة العامة للسد العالى ليلا في وقت تتمخّذ فيه الرؤية بدون استعمال الانوار الكشفة ، وفي طريق منحدر كالذى كان يسير فيه ، ومطروق من السيارات الاخرى القادمة من الناحية المضادة كل ذلك كان يقتضى من الماطون ضده بذل عناية خاصة والتمهّل في سرعته واتخاذ جانب الحيطة ، الا أن ما أثبتته المعاينة من وجود تهشم شديد بمقدمة السيارة الاتوبيس قيادته وما ثبت من عدم تمكنه مفاداة الحادث واصطدامه بشدة بالجرار الخاص بالقوات المسلحة الذى يقف على الجانب الايمن من الطريق يدل على سيره بسرعة كبيرة ومخالفته للقواعد الاساسية التى كان يتعين عليه مراعاتها في مثل هذه الظروف وانتهى وردت الاشارة اليها في المادة ٤٨ من اللائحة التنفيذية لقانون المرور سالف السرد

والتي تقضى عليه في مثل هذه الظروف بالتمهل في سرعته حتى يتمكن من السيطرة على المركبة وإيقافها عند اللزوم ، الا أن الثابت أن المطعون ضده لم يستطع السيطرة على مركبته واصطدم بشدة بالجرار المشار اليه الامر الذي أدى لحدوث التفتيات الجسيمة بالسيارة قيادته . أما ما أثار اليه المطعون ضده من وجود سيارة مقابلة له يتبادل معها الاشارات الضوئية الكاشفة فذلك ادعى به الى التمثل في سرعته كما لا يمنعه من رؤية الطريق طالما أن الاشارات الضوئية الكاشفة كانت بالتبادل بينه وبين السيارة المواجهة له حسبما يقرر ، كما أن عدم وجود أنوار خلفية أو إشارات عاكسة للضوء بالجرار المطوك للقوات المسلحة الذي يقف على جانب الطريق وان كان يعد في حد ذاته من الاخطاء التي لا ترجع الى المطعون ضده والتي ساهمت بدورها في وقوع الحادث الا أنها لا تنفي عن المطعون ضده وقوعه في خطأ جسيم ساهم أيضا في الحادث لتجاهله القواعد الاساسية التي يتعين عليه مراعاتها لاحكام السيطرة على السيارة قيادته ليلا والتي توجب عليه تخفيض السرعة ليلا في مواجهة السيارات المقابلة وعند تبادل الانوار الكاششفة بما يمكنه من السيطرة على مركبته وإيقافها عند اللزوم . ومن ثم فان ما وقع من المطعون ضده يعتبر من قبيل الخطأ الشخصي الذي يجعله مسئولا في ماله الخاص عن الاضرار التي أصابت الجهة الادارية من جراء الحادث ، إلا أنه وقد ثبت وقوع خطأ آخر من غير المطعون ضده ساهم بدوره في انحادث حسبما سلف ، فان المحكمة تقدر مسؤولية المطعون ضده بنصف مقدار التعويض الذي حطته الجهة الادارية الطاعنة به بحيث يعد قرار الادارة بتحميله صحيحا في حدود

نصف المبلغ الذي حمل به ومخطئا فيما جاوز ذلك ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف الوجه السالف من النظر واعتبر المطعون ضده غير مسئول كلية عن الضرر الذي أصاب الجهة الإدارية رغم ثبوت وقوع خطأ شخصي منه ساهم في وقوع الضرر ، فانه يكون مضائفا للقانون وخليقا بالالغاء مع بقاء الحكم صحيحا في رفض طلب الغاء قرار الجزاء الصنادر بالخصم من المرتب لمدة خمسة أيام وهو ليس محل الطعن المائل .

( طعن رقم ٤٣٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٢/١٢/١٩٨٧ )

## الفرع الخامس سقوط دعوى المسؤولية

### قاعدة رقم ( ٦١ )

#### المبدأ :

تسقط دعوى المسؤولية في حالة ما اذا كانت ناشئة عن فعل لا يعد جريمة باقصر المدتين الآتيتين ثلاث سنوات تتقضى من اليوم الذى علم فيه المضرور بالضرر وبالشخص المسئول عنه او خمسة عشر سنة من وقت وقوع الضرر - تسقط دعوى المسؤولية في حالة ما اذا نشأت دعوى المسؤولية عن جريمة فلا تسقط الا بسقوط الدعوى الجنائية .

#### التفوى :

المسؤولية التقصيرية تقوم على أركان ثلاثة الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما - الخطأ لا يفترض وانما على المضرور اثباته وبيان وجه الضرر الذى حاق به من جرائمه - المشرع ميز بين ما اذا كانت دعوى المسؤولية قامت على خطأ مدنى لا يعتبر جريمة أو كانت من الدعوى ناشئة عن جريمة جنائية ، ففى الحالة الاولى قرر سقوط دعوى المسؤولية باقصر المدتين الآتيتين : ثلاث سنوات تتقضى من اليوم الذى علم فيه المضرور بالضرر وبالشخص المسئول عنه أو خمس عشرة سنة من وقت وقوع الضرر أما اذا نشأت دعوى المسؤولية عن جريمة فلا تسقط الا بسقوط اندعوى الجنائية - ثبوت خطأ سائق السيارة فى الحالة المعروضة بالحكم الجنائى الصادر ضده بمعاقبته بالحبس لمدة شهرين ثم عدل فى الاستئناف الى الغرامة وترتب

على هذا الخطأ ضرر لحق بالسيارة التابعة لمديرية انشئون الاجتماعية بقنا وقامت علاقة السببية بينهما . هذا الخطأ لا يعتبر خطأ شخصيا من شأنه أن يستثير وجه المسؤولية المدنية ضده فضلا عن انه ازاء قعود المديرية عن الرجوع على السائق بقيمة الاضرار الناجمة عن الحادث حتى تمام الفصل في الدعوى التأديبية بالحكم الصادر ضده من المحكمة التأديبية فان حقها في الرجوع عليه بقيمة التلفيات التي لحقت السيارة التابعة لجمعية تنظيم الاسرة بقنا من جراء الحادث يغدو وقد سقط بمضى ثلاث سنوات من يوم علمها بالضرر وبالشخص المسؤول عنه الذي تؤكد بالحكم الجنائي الصادر في هذه الواقعة .

( ملف رقم ٨٦/٦/٤٤٦ — جنسة ١٩٩٣/٥/٢ )



## الفصل الخامس

### مسئولية أمناء المخازن وأرباب العهد

#### الفرع الأول

#### مسئولية أرباب العهد والمخازن مسؤولية مفترضة

#### قاعدة رقم ( ٦٢ )

المبدأ :

تقوم مسؤولية أرباب العهد على أساس خطأ مفترض في جانبهم — استهدف المشرع من ذلك اسباغ أكبر قدر من الحماية على الأموال التي يؤتمن عليها أمناء المخازن وأرباب العهد — لم يكف المشرع بتوافر السبب الأجنبي لأعفاء أمين العهدة من المسؤولية باعتباره نائبا لعلاقة السببية بين الخطأ والضرر — استلزم المشرع للأعفاء أن يكون السبب الأجنبي ناشئا عن ظروف قاهرة لم يكن في وسع الأمين الاحتراز منها أو التحوط لها — هذا الخطأ المفترض ليس قرينة قاطعة غير قابلة لإثبات العكس بل يجوز نفيها بإقامة الدليل على أن تلف الأصناف أو فقدانها كان نتيجة لظروف قاهرة لم يكن في وسع الأمين التحوط لها .

الحكمة :

ومن حيث أن لائحة المخازن والمشتريات المصدق عليها من مجلس الوزراء في ٦ من يونيه سنة ١٩٤٨ تنص في المادة ( ٤٥ ) على أن :

« أمناء المخازن وجميع أرباب العهد مسئولون شخصيا عن الأصناف التي في عهدهم وعن حفظها والاعتناء بها وعن صحة وزنها

وعدها ومقاسها ونوعها وعن نظافتها وصيانتها من كل ما من شأنه أن يعرضها للتلف أو الفقد . ولا تخلى مسؤوليتهم الا اذا ثبت للمصلحة أن ذلك قد نشأ عن اسباب قهرية أو ظروف خارجة عن ارادتهم ولم يكن في الامكان التجوُّط لها .

وتنص المادة ( ٣٤٩ ) على أن :

الاصناف المفقودة أو التالفة لا تخضع قيمتها على جانب الحكومة الا اذا ثبت أن فقدتها أو تلفها نشأ عن سرقة بالاكراه أو بالسطو أو عن حريق أو سقوط مبان أو عوارض أخرى خارجة عن ارادة أو مراقبة صاحب المهددة . أما الاصناف التي تفقد أو تتلف بسبب سرقة أو حريق أو أى حادث آخر كان في الامكان منعه فيسأل عنها متى كانت في عهده تلك الاصناف حين حصول السرقة أو التلف .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن مسؤولية ائناء المخازن وارباب المهدد انما تنظمها لائحة المخازن والمشتريات المصدق عليها من مجلس الوزراء في ٦ من يونيو سنة ١٩٤٨ التي قررت قواعد خاصة في هذا الشأن والمستفاد من نص المادتين ( ٤٥ و ٣٤٩ ) من هذه اللائحة ان المشرع رسم حدود المسؤولية الادارية لائناء المخازن وارباب المهدد فاقام مسؤوليتهم عن كل ما يؤدي الى فقد أو تلف الاصناف التي في عهدهم بحيث يتحمل من كانت في عهده تلك الاصناف من ائناء المخازن وارباب المهدد قيمة هذه الاشياء المفقودة أو التالفة . وتقوم مسؤوليتهم على أساس خطأ مفترض في جانبهم افترضه المشرع رغبة منه في اسباغ أكبر قدر من الحماية على الاموال التي يؤتمن عليها ائناء المخازن وارباب المهدد ، ولذلك لم

يكف المشرع بتوافر السبب الاجنبى لاعفاء الامين من المسئولية باعتبارها نافيا لعلاقة السببية بين الخطأ والضرر - بل استلزم للاعفاء ان يكون السبب الاجنبى ناشئا عن ظروف قاهرة لم يكن في وسع الامين الاحتراز منها أو التحصن لها . على أن هذا الخطأ المفترض ليس قرينة قاطعة غير قابلة لاثبات العكس انما هو كما يبين من النصين المشار اليهما قرينة يجوز نفيها باقامة الدليل على أن تلف الاصناف أو فقدها كان نتيجة لظروف قاهرة لم يكن في وسع الامين الاحتراز منها أو التحصن لها .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن ادارة اميوط التعليمية أرسلت الى النيابة الادارية باسيوط رفق كتابها المؤرخ ١٣/١/١٩٨٣ أوراق التحقيق الادارى الذى أجرى مع بعض العاملين بمدرسة النهضة الابتدائية بالوليدية لاهمالهم الذى ترتب عليه سرقة بعض أدوات النجارة الخاصة بالتعليم الاساسى بالمدرسة مساء يوم الخميس الموافق ٢٣/١٢/١٩٨٢ .

وفي التحقيق الادارى الذى أجرته الجهة الادارية بمعرفة السيد / ..... ناظر مدرسة الخزان بالوليدية سئل السيد / ..... عامل عهدة بمدرستى النهضة والخزان والذى كان مكلفا بالنوبتجية مساء يوم الخميس ٢٣/١٢/١٩٨٢ ، عن المكان الذى كان موجوداً به ليلة ٢٤/١٢/١٩٨٢ ، فأجاب بأنه كان نائماً فى المصلى وأضاف أنه عندما قام من نومه حوالى الساعة ٨ صباحاً يوم ٢٤/١٢/١٩٨٢ ودخل دورة المياه المقابلة لمكتب مدرسة الخزان لاحظ كسر الكالون الخاص بمدرسة الخزان فشك فى الامر وقام بالمرور على باقى المدرسة فوجد باب حجرة الصف الثالث المؤدى الى سقف حجرة التربية الفنية مفتوحاً وزجاج الحجرة

الخاصة بالمجال الصناعي التابعة لمدرسة النهضة مكشوراً ، فقام  
بتبليغ ناظر مدرسة الخزان ووكيلي مدرسة النهضة والمعاون الفني  
لمدرسة النهضة المسئول عن المعهد .

وبسؤال السيد / ..... معاون فنى مدرسة النهضة  
المشتركة بالوليدية عما اذا كان قد أغلق الدواب الموجود به المعهد  
وشباك الحجره عب دروس يوم الاربعاء ١٩٨٢/١٢/٢٢ ، أجاب بأنه  
قام بقفلها . وبسؤاله عما إذا كان للشبك سباليونة لغلقيه وهل  
بها كسر يدل على فتحه بالقوة أجاب بأن الضلفة الزجاج لها سباليونة  
أما انشيش فليس له سباليونة ولكن له شكل مكسور وبمواجهته بأن  
جميع شبابيك المدرسة لها سباليونة وعن سبب عدم وجود سباليونة  
لهذا الشباك قرر أنه حضر ووجد الشباك على وضعه وبسؤاله عن سبب  
عدم قيامه بعمل سباليونة أو ابلاغ المدرسة بعمل سباليونة نظرا  
الى أن الحجره أصبحت حجرته وبها عهده يخشى عليها من السرقة كما  
حدث اجاب بأنه لم يجد سباليونة وعمل لها شكل ومسامير كاجراء  
وقائى مبدئى .

وفى التحقيق الذى أجرته النيابة الادارية سئل السيد / .....  
ناظر مدرسة النهضة الابتدائية المشتركة ، فقرر ان الاصناف المسروقة  
عبارة عن عدد ( ٢٦ ) غارة من الاحجام المختلفة تبلغ قيمتها ٦٧٤ جنيها  
وفقا لما جاء باذن الصرف الخاص بهذه الاصناف .

وبسؤال السيد / ..... قرر أنه مسئول عن عهده المدرسة  
المتثلة فى الكراسى والتخت وغيرها بخلاف العهد الشخصية مثل عهده  
التعليم الاساسى موضوع التحقيق وصاحب هذه العهدة هو السيد /  
..... وكانت تحفظ فى حجرة مخصصة لها بالحوز الثالث

بالمدرسة وهي حجرة معلقة بقفل وورقة ومفتاح القفل الخاص بها طرف صاحب المعهد السيد / ..... و اضاف أن شبك الحجرة ليس له سباليونة ولا شبك حديد اما حجرة الناظر فكانت مقفولة بالورقة فقط وبدون قفل .

والمستفاد مما تقدم أن الطاعن أخل بواجبات وظيفته بأن أهمل في المحافظة على عهده اذ ترك شبك الحجرة الموجود بها المعهد دون تركيب سباليونة له واكتفى بشبكل مكسور الامر الذي يسهل فتحه ويجعل الدخول الى الحجرة امرا ميسورا وذاك على الرغم من أن جميع شبائك المدرسة لها سباليونة ولم يتم كذلك بلإلاغ ادارة المدرسة سواء لتركيب سباليونة أو لتركيب شبك حديد أو لاتخاذ أى اجراء آخر للمحافظة على عهده ومن ثم يكون القرار الصادر بمجازاته وتحميله بنصف قيمة الاصناف المسروقة قد قام على سبب يبرره وجاء مطابقا للمادتين (٤٥) و ( ٣٤٩ ) من لائحة المخازن والمشتريات بعد أن ثبت أن فقد الاصناف عهده لم ينشأ عن سرقة بالاكراه أو بالسطو أو اسباب قهريه أو خارجية عن ارادة الطاعن .

ومن حيث أنه تأسيسا على ما سلف فان الحكم المطعون فيه يكون قد اصاب الحق فيما انتهى اليه ويكون الطعن غير قائم على أساس سليم من القانون ومن ثم يتمين رفضه ولا محل لما اثاره الطاعن في تقرير طعنه من بطلان الحكم المطعون فيه بزعم أن مفوض الدولة الذي نظرت نظم الطاعن من القرار المطعون فيه هو نفسه رئيس المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه لان الثابت من الاطلاع على الاوراق أن الشئون القانونية بإدارة اسبوط التعليمية هي التي قامت بفحص النظم المقدم من الطاعن .

( طعن رقم ٧٣٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٤/٥/١٩٨٨ )

## قاعدة رقم ( ٦٣ )

المبدأ :

المادتين ٤٥ و ٢٤٩ من لائحة المخازن والمستشفيات المصدق عليها من مجلس الوزراء في السالسين من يوليو سنة ١٩٤٨ — حدد المشرع المسؤولية المدنية لإنشاء المخازن وأرباب العهد فاقام مسئوليتهم المدنية على أساس « خطأ مفترض » من جانبهم — خرج المشرع عن نطاق الاعفاء من المسؤولية في هذا الخصوص على القواعد العامة التي تحكم مسؤولية المودع لديه — لم يكتف المشرع بتوافر السبب الأجنبي لاعفاء الأمين من المسؤولية باعتباره نافيا لعلاقة السببية بين الخطأ والضرر — كما هو الشأن بالنسبة للمودع لديه في عقد الوديعة — استلزم المشرع للاعفاء أن يكون السبب الأجنبي ناشئا عن ظروف قاهرة لم يكن في وسع الأمين الاحتراز منها أو التحرز لها — نظم المشرع بصفة عامة القاعدة الأساسية لتنظيم المسؤولية المدنية للعاملين المدنيين بالدولة في المادة ٧٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ — لا يسأل العامل مدنيا إلا عن خطئه الشخصي — حكم هذه المادة يسرى على العاملين المدنيين سواء أكانوا من أرباب العهد أم من غيرهم مادام أنه لم يقرر لهم أحكام خاصة باداة تشريعية مكافئة لنص قانون العاملين — المقصود بالخطأ الشخصي هو أن يكون الخطأ الذي أحدث الضرر في العهدة ثابتا يقينا حدوثه من العامل شخصا أنذى يحمل بالتعويض عن ذلك الضرر — يتعين أن يكون هذا الخطأ جسيما بحيث يتوفر فيه انعدام أو الإهمال الجسيم أو ينطوى على سوء النية والانحراف عما تفرضه واجبات الوظيفة العامة على التعامل من المحافظة على الأموال العامة — بصفة خاصة ما يكون منها من ضياع عهدته الشخصية — يتعين أن يثبت قبل التعامل خطأ لا يمكن اعتباره خطأ مرفقيا ناشئا عن التسبب أو بسوء الإدارة في هذا المرفق أو الإهمال في تسير شئونهم — المادة ٢٢ من الدستور مفادها — كل مواطن واجب عليه حماية ودعم الملكية العامة التي جعل لها المشرع حرمة ترتب هذا الواجب العام — الموظف العام يكون في وضع أشد بالنسبة لهذا الواجب وما يحمله من مسئوليات ولو لم يكن

ضاحب عهد - أمين المخزن أو رب المهد منوط به الحفاظ على لسؤال الدولة التي في حيازته وبذل أقصى الجهد في سبيل وقايتها من خطر الفقد أو التلف - كما يفعل ذلك بالنسبة لملكه تشخصي .

### المحكمة :

ومن حيث أن الثابت من الاوراق والتحقيقات أن فقد الموتوسيل عهد المطعون ضده لم يكن نتيجة سرقة بالاكراه أو بالسطو ، وانما فقد هذا الموتوسيل بعد ان قام المطعون ضده بترك الموتوسيل بين حجرة التليفون وانسور الفاصل بين الادارة الزراعية والادارة البيطرية حيث يتصل هذا المكان بالبوابة الموجودة بسور الادارة البيطرية والمؤدية الى الطريق العام .

ومن حيث أن المطعون ضده قد تسلم الموتوسيل الفاقد من جهة عمله التي كان يشغل بها وظيفة مهندس الارشاد الزراعي بالبنطة . ليكون عهد شخصية في ذمته ومن ثم فقد أضى بذلك من أرباب العهد الذين تنظم أحكام مسؤوليتهم لائحة المخازن والمشتريات المصدق عليها من مجلس الوزراء في السادس من يوليو ١٩٤٨ . تلك اللائحة التي قررت قواعد خاصة في هذا الشأن ، حيث نصت في المادة ( ٤٥ ) منها على أن « أمناء المخازن وجميع أرباب العهد مسئولون شخصيا عن الاصناف التي في عهدهم وعن حفظها والاعتناء بها وعن صحة وزنها وعددها ومقاسها ونوعها ، وعن نظافتها وصيانتها من كل ما من شأنه أن يعرضها للتلف أو الفقد ، ولا تخلى مسؤوليتهم الا إذا ثبت للمصلحة أن ذلك قد نشأ عن أسباب قهرية ، أو ظروف خارجة عن إرادتهم ولم يكن في الامكان التحوط لها » .

ونصت المادة ( ٣٤٩٠ ) من هذه اللائحة على أن « الاصناف المفقودة أو التالفة لا تخضع قيمتها على جانب الحكومة الا إذا ثبت أن

فقدما أو تلفها نشأ عن سرقة بالاكراه أو بالسطو أو عن طريق حريق أو سقوط مبان أو عوارض أخرى خارجة عن ارادة أو مراقبة صاحب المهددة . أما الاصناف التى تفقد أو تتلف بسبب سرقة أو حريق أو أى حادث آخر كن فى الامكان منعه ، فيسأل عنها من كانت فى عهده تلك الاصناف حين حصول السرقة أو التلف » .

ومن حيث أن مفاد هذين النصين أن المشرع حدد المسئولية المدنية لأمناء المخازن وأرباب المهد فاقام مسئوليتهم المدنية على أساس « خطأ مفترض » من جانبهم عن كل تلف أو فقد أو عجز فى عهدهم وقد افترض المشرع هذا الخطأ رغبة فى اسبأغ أكبر قدر من الحماية على الاموال التى يؤتمن عليها أمناء المخازن وأرباب المهد ، ولذلك خرج المشرع عن نطاق الاعفاء من المسئولية فى هذا الخصوص على القواعد العامة التى تحكم مسئولية المودع لديه ، فلم يكف بتوافر انسبب الاجنبى لاعفاء الامين من المسئولية باعتباره نافيا لعلاقة السببية بين الخطأ والضرر كما هو الشأن بالنسبة للمودع لديه فى عقد الوديعة ، بل استلزم للاعفاء أن يكون السبب الاجنبى ناشئاً عن ظروف قاهرة لم يكون فى وسع الامين الاحتراز منها أو التحوط لها .

وحيث ان المشرع قد نظم بصفة عامة القاعدة الاساسية لتنظيم المسئولية المدنية للعاملين المدنيين بالدولة فى نظام العاملين المدنيين المصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والذى تنص المادة ( ٧٨ ) منه صراحة على أنه « لا يسأل العامل مدنيا الا عن خطئه الشخصى » .

ومن حيث ان هذا النص يحكم مسئولية العاملين المدنيين بسواء أكانوا من أرباب المهد أم من غيرهم ما دام انه لم يتقرر لهم أحكام خاصة بأداة تشريعية مكافئة لنص قانون العاملين ، ومن حيث أن الذى عناه المشرع بالخطأ الشخصى ان يكون الخطأ الذى احدث الضرر فى



المعهد - تظا أو فقدأ أو عجزاً لجانب منها - ثابتاً يقينا حدوثه من العامل شخصيا الذي يحمل بالتعويض عن ذلك الضرر كذلك فإنه يتعين أن يكون هذا الخطأ جسيماً بحيث يتوفر فيه العمد أو الإهمال الجسيم ، أو ينطوى على سوء النية والانحراف عما تفرضه واجبات الوظيفة العامة على العامل من المحافظة على الأموال العامة وبصفة خاصة ما يكون منها من ضمن عهده الشخصية أى يتعين أن يثبت قبل العامل خطأ لا يمكن اعتباره خطأ مرفقياً ناشئاً عن التسبب أو سوء الإدارة في هذا المرفق ، أو الإهمال في تسيير شؤونه وقد تبنى المشرع بذلك النص منذ أن أورده في أنظمة العاملين المدنيين بالدولة صراحة المبدأ الأساسى الذى سبق أن استقر عليه القضاء الإدارى من المسؤولية المدنية للعاملين المدنيين من قتل ، ومن حيث أن ما ورد بنص نظام العاملين المدنيين آنف الذكر محدداً أسس المسؤولية المدنية للعامل قد ورد في قانون وهو لذلك بلا شك أعلى مرتبة من لائحة المخازن سالف الذكر الصادرة بأداة تنظيمية من السلطة التنفيذية - كما أن أنظمة العاملين المدنيين التى قررت تلك القاعدة بنص صريح من قانون العاملين المدنيين وحتى النص السارى على الواقعة محل النزاع والوارد بالمادة ( ٧٨ ) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ لاحقة في الصدور على لائحة المخازن والمشتريات الصادرة سنة ١٩٤٨ بقرار من مجلس الوزراء على أنحو سالف الذكر ومن ثم فإنه يتعين بالاحتم والضرورة اعمل احكام القانون الاعلى مرتبة من تلك اللائحة وتطبيق ما ورد بها من أحكام بما لا يتعارض مع علو القانون عليها وصدوره لاحقا لنفاذها .

وحيث انه بناء على ما سبق وبمراعاة ما ورد من أحكام جائزة التطبيق في لائحة المخازن والمشتريات فإنه اذا كان معيار الخطأ الشخصى بالنسبة لغين أمناء المخازن وأرباب المعهد يقتضى ان يثبت أن انخطأ

الذى وقع من العامل جسيما بالمعيار السالف ذكره وذلك فيما يتعلق بالاموال والممتلكات العامة التى أضرت بها أفعاله التأديبية رغم أن تلك الاموال والممتلكات العامة ليست ضمن عهده الشخصية الا أنه بحكم وظيفته العامة التى يشغلها يكون فى مركز قانونى وفعلى خاص يمكن من الاعتداء عليها اهمالا أو عمداً وإذا كان كل مواطن وفقاً لصريح نص المادة ٣٣ من الدستور واجب عليه حماية ودعم للملكية العامة التى جعل لها المشرع حرمة ترتب هذا الواجب انعام فان الموظف العام يكون فى وضع أشد بالنسبة لهذا الواجب وما يحمله من مسؤوليات ولم لم يكن صاحب عهدة .

ومن حيث أن أمناء المخازن وأرباب المهد توجد الاموال والممتلكات العامة فى حيازتهم وتحت سيطرتهم الشخصية الفعلية والقانونية للتصرف بشأنها وفقاً للقوانين واللوائح المالية فى الأغراض المخصصة لها ولذلك فإنه يتحقق مسئوليتهم التأديبية والمدنية بمجرد فقد أو تلف الاشياء المسلمة اليهم مادام لم يثبت أن فقد عهدهم أو تلفها كان قهريا وخارجا عن ارادة أو مراقبة صاحب العهدة رغم تحوطه التحوط الواجب بان يكون قد بذل من جانبه أقصى درجات الوعى واليقظة واتخذ أقصى ما يمكنه من اجراءات الحيلة الممكنة وذلك طبقا للقوانين واللوائح والعرف الادارى السائد وعلى النحو الذى يبيذه فى ماله الشخصى .

ومن ثم فان أمين المخزن أو رب العهدة — وهو متوط به الحفاظ على أموال الدولة التى فى حيازته وصيانتها ورعايتها وبذل أقصى الجهد فى سبيل وقايتها من خطر الفقد أو التلف كما يفعل ذلك بالنسبة لماله الشخصى يعتبر تقصيره فى أداء هذا الواجب على النحو سالف البيان فى حكم الخطأ الجسيم الذى يدخل فى عداد الخطأ

الشخصي في مفهوم نص البند ( ٧٨ ) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المشار إليها .

ومن حيث أنه تطبيقا لما تقدم فانه حيث أن الثابت من الاوراق أن السيد / ..... ( المطمون ضده ) كان رب عهدة في شأن الموتوسيكل المفقود ، وقد كان مسئولاً شخصياً عنه وعن حفظه والاعتناء به عناية بماله بحيث لا تخلى مسؤوليته عن فقده الا اذا ثبت أنه بذل في الحفاظ على هذه العهدة الشخصية الجهد المعتاد في الحفاظ على أمواله الخاصة ورغم ذلك فقد حدث هذا انقعد نتيجة سرقة بالاكراه أو السطو أو عن طريق سقوط مبان أو غوارض أو غير ذلك من الاسباب الخارجة عن ارادته أو مراقبته .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق والتحقيقات وبإقرار المطمون ضده نفسه - أنه ترك الموتوسيكل عهده وبصفته مهندس الارشاد الزراعي بالسنة بين حجرة التليفون والسور الفاصل بين الادارة الزراعية والادارة البيطرية حيث يتصل هذا هذا المكان بابوابة الموجودة بسور الادارة البيطرية والمؤدية الى الطريق العام ، ولم يتركه أمام المدخل الرئيسي وسط الادارة بحيث يكون تحت رقابة وحراسة الخفراء وفي مأمن من السرقة خاصة وأنه يعلم أن القفل الخاص بمنع حركة الموتوسيكل كان مكسورا ، الامر الذي كان يقتضيه مزيدا من التحوط بمراعاة تركه في أكثر المواقع أمنا وهو الموقع المستعمل أساسا كموقف داخلي للموتوسيكلات في جهة العمل التي حدثت بها واقعة الفقد .

ومن حيث أن مؤدى ذلك أن المطمون ضده قد أهمل اتخاذ اجراءات الحيطة الكافية لتحرز ضد احتمال سرقة الموتوسيكل عهده الشخصية ومن ثم فانه يكون قد قصر في واجبه كرب عهده وارتكب خطأ

شخصيا الامر الذى يستوجب مسئوليته عن سداد قيمة عهده الشخصية على نحو ما صدر به قرار جهة الادارة بعد اعتراض الجهاز المركزي للمحاسبات الشعبة الثالثة بالادارة العامة الاولى بالجهاز المركزي للمحاسبات ٠٠ كتابها رقم ٢٠١٥ في ٨٣/١٠/٥ ملف ٨٣/١/٢٢٥ ) على تحميل الخزانة العامة قيمة المتوسكل المفقود تأسيسا على أن المطعون ضده قد ارتكب اهمالا جسيما في الحفاظ على عهده والذى صدر الحكم فيه رغم كل ما سبق مخالفا لحقيقة الواقع وصحيح القانون — قاضيا بالغائه .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد ذهب خلاف هذا المذهب ، فانه يكون قد خالف انقانون ومن ثم يكون واجب الالغاء .

( طعن رقم ٢٢٢٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٨٩/٣/١١ )

## الفرع الثاني

يعد قرار تحميل العامل بقيمة المعجز الذى وجد بعهدته  
بوصفه من ارباب العهد قرارا اداريا

### قاعدة رقم ( ٦٤ )

#### المبدأ :

قرار تحميل العامل بقيمة المعجز الذى وجد بعهدته بوصفه من ارباب  
العهد ليس قرارا تأديبيا بل هو قرار ادارى مما تختص به محكمة القضاء  
الادارى .

#### المحكمة :

من حيث ان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجاس الدولة نص فى  
الفقرة الاخيرة من المادة ١٥ على اختصاص المحاكم التأديبية بما ورد فى  
البندين تاسعا وثالث عشر من المادة ( ١٠ ) واولهما الطلبات التى  
يقدمها الموظفون العموميون بالغاء اقرارات النهائية للسلطات  
التأديبية وثنيتها الطعون فى الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع  
العام فى الحدود المقررة قانونا ونص فى المادة ( ١٩ ) على أن  
توقع المحاكم التأديبية الجزاءات المنصوص عليها فى القوانين  
المنظمة لثبوت من تجرى محاكمتهم ثم حددت الجزاءات التى  
يجوز توقيعها على العاملين بالجمعيات والهيئات الخاصة وحدد  
القانون فى المادة ( ٢١ ) الجزاءات التأديبية التى توقع على من ترك  
الخدمة فان ما يستفاد من ذلك أن المشرع قد اراد بالقرارات ائنهائية  
للسلطات التأديبية تلك القرارات انصادة بالجزاءات مما يجوز  
لتلك السلطات توقيعها طبقا لقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة وهو  
الذى حدد هذه السلطات وما تمك كل سلطة منها توقيعها من جزاءات

وذاً المعنى هو المقصود بالجزاءات التي توقع على العاملين بالقطاع العام في الحدود المقررة قانوناً وهو قانون نظم العاملين بالقطاع العام والذي حدد هو الآخر السلطات التأديبية وما يجوز لكل سلطة منها توقيعه من جزاءات وهو ذات المقصود من المادتين ١٩ ، ٢١ من القانون ومن ثم فإن تعبير الجزاء التأديبي لا يمكن أن يقصد به غير هذا المعنى وقد حدد كل من قانوني العاملين بالحكومة والقطاع العام هذه الجزاءات على سبيل الحصر .

ومن حيث أنه طبقاً لما تقدم وإذا كان اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعون في الجزاءات على نحو ما سلف أيضاً قد انتقل إلى هذه المحاكم استثناء من الولاية العامة للقضاء الإداري بالنسبة للموظفين العموميين واستثناء من الولاية العامة للقضاء العادي ( المحاكم العمالية ) بالنسبة للعاملين بالقطاع العام ، لذلك وإذا كانت القاعدة المسلمة أن الاستثناء لا يقاس عليه ولا يتوسع في تفسيره ومن ثم فإن الطعن في أي قرار آخر ليس جزءاً تأديبياً من الجزاءات التي حددها القانون على سبيل الحصر لا يكون أمام المحاكم التأديبية وإنما ينمقد الاختصاص بنظره للقضاء الإداري صاحب الولاية العامة إذا كان الطاعن من الموظفين العموميين .

ومن حيث أن القرار مطعناً المائل هو قرار يتحمل المدعي بقيمة العجز الذي وجد بمعرفته بوصفه من أرباب المهنة ومن ثم فإنه ليس قراراً تأديبياً بل هو قرار إداري مما تختص به محكمة القضاء الإداري على نحو ما سلف بيانه وإذا ذهب الحكم المطعون فيه على خلاف ذلك فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله متعيناً الإلغاء .

( طعن رقم ٣٠١٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٦/١١/٣٠ )

## الفصل السادس المسئولية العقدية

قاعدة رقم ( ٦٥ )

### المبدأ ٤

الخطأ في المسئولية العقدية يتمثل في عدم قيام المدين بتنفيذ التزاماته الناشئة عن العقد ايا كان السبب - يستوى في ذلك أن يكون عدم التنفيذ ناشئاً عن عمد أو إهمال أو عن فعل دون عمد أو إهمال .

### المحكمة :

ومن حيث أن مبنى الطعن مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون والخطأ في تطبيقه وتأويله على سند من القول ان العقد وقد انعقد بين الطرفين بمجرد اخطار الشركة بقبول عطاءها .

وذلك بتاريخ ١٥/٦/١٩٨٣ ووقعته بتاريخ ٢٣/٦/١٩٨٣ وأن الاوراق تكشف عن أن الشركة لم تقم بأى عمل يدل على جدية التنفيذ ولم ترسل رسومات الشبكة الا في ١١/١٢/١٩٨٣ كما أنها قامت بفتح الاعتماد المستندي في وقت متأخر بما يكون ما أجرته جهة الادارة من تسهيل خطاب الضمان ومصادره مطابقاً للقانون وما تقضى به المادة ١٠٥ من لائحة المناقصات والمزايدات هذا فضلاً عن انتعوض الذى قضت به المحكمة لم يقم على أساس من القانون اذ يستوجب الحكم به ضرورة توافر أركان ثلاثة هى الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما وأن الاوراق لا تكشف عن ثبوت اضرار لحقت بالشركة نتيجة عدم

تنفيذ العملية فضلاً عن عدم توافر ركن الخطأ من جانب الجهة الادارية مما يقتضى القول بأن الحكم قد خالف القانون في هذا الشأن .

ومن حيث أنه طبقاً للقواعد والمبادئ المقررة في قضاء هذه المحكمة فإن الخطأ في المسؤولية العقدية يتمثل في أهم حالاته في عدم قيام المدين بتنفيذ التزاماته الناشئة عن العقد أيا كان السبب يستوى في ذلك أن يكون عدم التنفيذ ناشئاً عن عمد أو إهمال أو عن قعقل دون عمد أو إهمال .

ومن حيث أنه يبين من الأوراق أن الجهة الادارية الطاعنة قد أبرمت عقداً مع أنشركة المطعون ضدها لتوريد وتركيب سنترال تليفونى اليكترونى والشبكة الارضية داخل مبانيها بمبلغ ١٩٤٠٠ ج - وقد وقعت الشركة العقد بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢٣ بينما لم توقعه الجهة الادارية الا في ١٩٨٣/١١/١ بعد اعتماده من مجلس الدولة وقد نصبت المادة الرابعة منه على « يلتزم الطرف الثانى بتوريد وتركيب السنترال والشبكة خلال تسعين يوماً من تاريخ استلامه لامر التوريد والدفعة المقدمة على أن يقوم الطرف الاول بتسليم الموقع خال من الموانع وكذلك رسم الشبكة » .

ومن حيث أنه تأسيساً على ذلك النص فإن التزام الشركة المطعون ضدها بتنفيذ العقد خلال المدة المتفق عليها رهينة بأن تقوم الجهة الادارية من جانبها بتنفيذ أربعة أمور لصالح الشركة المتعاقدة وذلك على النحو التالى :

- ١ - تسليم أمر التوريد للشركة ٢ - صرف الحفعة المقدمة بموجب خطاب ضمان ٣ - تسليم الموقع خالى من الموانع ٤ - تقديم رسوم الشبكة الارضية .



ومن حيث أنه يبين من الاوراق وخاصة المذكرة المرفوعة من الجهة الادارية الطاعنة الى رئيس قطاع الشئون المالية والادارية المشرف العام على المشروعات الامريكية بتاريخ ١٣/٥/١٩٨٤. ان الجهة الادارية لم تقم بتنفيذ التزاماتها في موعد يسوغ اتخاذ اجراءات مصادرة الضمان والتنفيذ على حساب الشركة المطعون ضدها اذ لم تمنح أمر التوريد الا في ٢/١٠/١٩٨٣ - والذي يفيد أساسا لبدء تنفيذ العقد وبمعد طلب من الشركة بخطابها المؤرخ ٢٤/٩/١٩٨٣ بل أنه يبين من هذه المذكرة كذلك ان الجهة الادارية أرسلت العقد الى الشركة بعد توقيعه في ١٣/١١/١٩٨٣ وضمنت خطابها المرفق به العقد ضرورة السرعة في البدء في التنفيذ وقامت من جانبها بعد مرور خمسة عشر يوما باتخاذ اجراءات مصادرة الضمان والتعاقد مع الشركة المخالفة في الاسعار كل ذلك دون أن تراعى مدى تراخيها في تنفيذ التزاماتها في موعد ملائم قبل اتخاذ هذه الاجراءات الامر الذي يتعذر معه بهذه الصورة القول بأن الشركة لم تقم بتنفيذ التزاماتها في الموعد المحدد في العقد ، كما أن الجهة الادارية لم تعر اهتماما لخطاب الشركة المطعون ضدها بأنها قامت بفتح الاعتماد المستندي للعملية وان المعدات ستصل في نهاية شهر ديسمبر سنة ٨٣ وذلك بتاريخ ٢٨/١١/١٩٨٣ وخاصة وأنها قامت باستلام العملية ابتداءيا من الشركة التي قامت بتنفيذ العملية على حساب الشركة المطعون ضدها في ١٤/٤/١٩٨٤ أى بعد أربعة شهور ونصف من التاريخ الذي حددته انشركة المطعون ضدها لوصول المعدات من الخارج .

وحيث أنه متى كان الثابت على النحو المتقدم أنه قد حيل بين المتعاقد والبدء في تنفيذ العملية في الوقت المحدد في العقد بسبب عدم قيام الجهة الادارية بتنفيذ التزاماتها في الوقت الملائم الامر

الذى ما كان يجب معه أن تبادر من قبلها بمصادرة الضمان وما أعقبته من إجراءات أخرى وخاصة وأن الأوراق أجدبت عن قيام الجهة الادارية بتسليم الموقع خالى من الموانع ورسم الشبكة .

ومن حيث أنه متى ثبت ذلك فإن الجهة الادارية يتعين عليها رد قيمة خطاب الضمان الذى صادرتة دون سند من انقانون كما أن بمسلكها الخاطيء هذا يتعين عليها كذلك تعويض الشركة المطعون ضدها عما تكبدته من مصاريف فى هذا الخصوص .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه وقد أخذ بوجهة النظر المتقدمة بشقيها وذلك فيما انتهى اليه من استخلاص عدم تقصير الشركة المطعون ضدها فى تنفيذ التزاماتها وفى نسبة انخراط الى جانب الادارة وما تقضى به من الزام الجهة الادارية بررد قيمة خطاب الضمان وقدره ٢٩٤٠ جنيها وتعويض الشركة عما تكبدته من مصاريف بمبلغ ألف جنيه واذا ذهب الحكم المطعون فيه هذا المذهب فإن يكون قد صادف صحيح حكم القانون ويكون الطعن قد أقيم على غير أساس من القانون مما يتعين معه القضاء برفضه والزام الجهة الادارية المصروفات .  
( طعن رقم ٢٤٥٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٦/٣/١٩٩٣ )

### قاعدة رقم ( ٦٦ )

#### المبدأ :

قيام جهة الادارة بسحب العمل من المتعاقدين معها بغير وجه حق فضلا عن توقيع غرامات تأخير تكون قد ارتكبت خطأ عقديا تسبب فى اضرار للمتعاقدين معها ومن ثم تكون مسئولة عن تعويض هذه الاضرار — للمتعاقدين أن يرجعوا عليها بمستحقاتهم الناتجة عما ننزه من المعتود المسند اليهم من تأميمات نهائية وفروقات مستخلصة أو أية مستحقات أخرى .

### المحكمة :

ومن حيث أن الثابت من الاوراق المودعة في هذه الطعون ومنها تقرير لجنة الخبراء المؤرخ ١٩٨٣/٤/٦ أن مورث الطاعنين في الطعن رقم ٢٠٥٢ لسنة ٣٠ ق و ..... تعاقدوا مع الهيئة العامة للتعمير والمشروعات الزراعية بموجب ثلاثة عقود صدرت عنها أوامر تشغيل أرقام ١٣٦٧ ، ١٣٦٨ ، ١٣٦٩ بتاريخ ١٩٧١/٨/٢٩ وذلك لانشاء مباني في مناطق : البستان ، النهضة ( أ ) ، والنهضة (ب) لاسكان المزارعين شاملة الخدمات والمياه والصرف الصحي على أن تسلم المساكن المحددة للزراعات انشستوى خلال أربعة أشهر والمساكن المحددة للزراعات الصيفى خلال ثمانية أشهر من تاريخ صدور أوامر التشغيل ، وكان من بين شروط التعاقد انتنى ارتضاها الطرفان تحت عنوان الاشتراكات الخاصة أن تصاريح الحديد والاسمنت والمواد التموينية تصرف في مواعيدها ، وبموجب هذا النص التزمت الجهة الادارية المتعاقدة بصرف تصاريح المواد التموينية ومنها الاسمنت ، وقد قررت الهيئة الطاعنة أن كميات الاسمنت اللازمة لاتمام العطيات موضوع العقود الثلاثة تبلغ ٣٢٠٤ طنا ، الا أن الثابت من الاوراق ومنها تقرير خبير الدعوى رقم ٩١ لسنة ١٩٧٣ أبو المطامير المرفوعة من المتعاقدين المذكورين ضد الهيئة المتعاقدة أن جملة ما تسلماه من أسمنت بلغت ٦٠٠ طنا منها ٢٠٠ طنا سلمت في ديسمبر سنة ٧٢ ولم يصرف لهما أية كميات بعد هذا التاريخ وذلك بسبب عدم تجديد التصاريح من الهيئة المتعاقدة ، وبتاريخ ١٩٧٣/٣/٥ كتبت الهيئة المذكورة الى مدير مكتب الاسمنت المصرى بوقف صرف باقى الكمية بسبب توقف العمل في الانشاءات موضوع العقود المشار اليها ، وقد ترتب على تأخير صرف كميات الاسمنت الى المقاولين المتعاقدين ووقف الجزء الاكبر من هذه

للكميات أن تأخر تسليم الاعمال بل أدى الى التوقف شبه التام عن العمل فيها . وقد بلغت نسب ما تم تنفيذه عن العمليات الثلاث ٢١٪ من عملية مباني قرية البستان ، ٤١٪ من أعمال مباني قرية النهضة (أ) ، ٦٠٪ من عملية قرية النهضة « ب » وهي نسب تزيد على نسبتة ما تسلماه المتعاقدان من كمية الاسمنت التي هي عصب غلية البناء والتي لم تزيد على  $\frac{1}{2}$  الكمية المطلوبة للعطيات موضوع التعاقد ، ومن ثم فان التأخير في اتمام هذه العمليات انما يرجع الى الجهة الادارية المتعاقدة ( الطاعة ) وتقع تبعيته عليها ، ويكون ما قامت به الهيئة الطاعة من توقيع غرامات تأخير على المتعاقد في غير محله ، كما أن ما قامت به الهيئة من سحب العمل منها استنادا الى هذا التأخير قد جاء مجافيا لنص المادة ١٠٥ من لائحة المذقصات والزيادات السارية على هذه المنازعة الذي جرى على أن :

للوزارة أو المصلحة أو السلاح في حالة عدم قيام المتعهد بالتوريد في الميعاد المحدد بالمقد أو خلال المهلة الاضافية أن تتخذ أحد الاجراءين التاليين وفقا لما تقتضيه مصلحة العمل : —

( أ ) شراء الاصناف التي لم يقوم المتعهد بتوريدها من غيره ، بحسابه سواء بالممارسة أو بمناقصة محلية أو عامة بنفس الشروط والمواصفات المدان عنها والمتعاقد عليها . . . وقد جرى قضاء هذه المحكمة على حساب المتعاقد المقصر هو وسيلة من وسائل الضغط التي تستخدمها الادارة لارغام المتعقد معها على تنفيذ العقود ، الا أن أعمال هذا الحكم منوط بوجود تقصير من المتعاقد مع الادارة ، فاذا انتهى هذا التقصير وثبت أن السبب في التأخير في التنفيذ راجع الى فعل الادارة المتعاقدة لم يكن ثمة محل لاعمال حكم المادة ١٠٥ المشار اليها .

واذ كان ذلك وكانت الجهة الادارية الطاعنة قد قصرت في التزاماتها في عقود النزاع وألقت بتبعية هذا التقصير على عاتق المتعاقدين وقامت بسحب العمل منها بغير حق فضلا عن توقيع غرامات تأخير فانها تكون قد ارتكبت خطأ عقديا تسبب في اضرار المتعاقدين معها ومن ثم تكون مسئولة عن تعويض هذه الاضرار ، كما يكون للمتعاقدین ان يرجعوا عليها بمستحققاتها الناتجة عما نفذاه عن العقود المسندة انيها من تأمينات نهائية وفروق مستخلصات وأية مستحققات أخرى .

ومن حيث أن قضاء محكمة القضاء الادارى قد قدر مستحققات المتعاقدين مع الهيئة الطاعنة الناتجة عما قاما بتنفيذه من أعمال عقود النزاع بمبلغ ١٤٦٦٨ جنيها و ٧٩٨ مليم ورفض ما عدا ذلك من مطالبات المدعين وقام فضائه على أسباب سائغة تحمله ، فانه يكون قد أصاب في قضائه في هذا الحكم ويكون الطعن عليه في هذا الصدد في غير محله متعين الرفض — الا أن هذا الحكم قد شابه عيب تمثل في توجيه حكمه الى الهيئة العامة للتعمير والمشروعات الزراعية رغم أن الحاضر عن هذه الهيئة قرر أمام المحكمة بأن وزير الري واستصلاح الاراضى أصبح يمثل الهيئة المدعى عليها طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٧٧ كما أن المدعين قاما بتصحيح شكل الدعوى بتوجيه المطالبة الى وزير الري واستصلاح الاراضى وهو ما يتعين معه تعديل هذا الحكم والحكم الآخر الصادر بجلسة ١٩٨٤/٣/٢٥ في ذات الدعوى .

ومن حيث أنه عن طلب التعويض الذى طلبه المتعاقدان مع الادارة لجبر ما أصابهما من اضرار مادية وأدبية ، فان الثابت من الاوراق أن الخبير المنتدب في الدعوى قام بتقدير قيمة الاضرار التى حاققت بالمتعاقدين من جراء قيام الادارة بسحب العمل منهما بمبلغ ١٤٦١٥ جنيها

فنها مبلغ ٨٥٢٦ جنيهها يمثل قيمة الارباح التي غاقت عن جملة قيمة الاعمال التي حرم المدعيان من تنفيذها والتي بلغت ٢٠٩٤٦٩ جنيهها و ٥٤٠ مليم بتقدير نسبة ربح مقدارها ٥٪ ، ويضاف الى ذلك مبلغ ٦٠٨٩ جنيهها يمثل قيمة الاضرار المتمثلة في الفوائد التي استحققت عليهما لبنك مصر فيكون مجموع المبلغين هو ١٤٦١٥ جنيهها ، واذا قام هذا التقدير على أسس سليمة استبقاها مما ورد بتقرير الخبير وبعد ان ناقش اعتراضات المدعين التي ساقاها فان قضاء محكمة القضاء الادارى الصادر في الدعوى رقم ١٤٣٧ لسنة ٣١ ق بجلاسة ١٩٨٤/٣/٢٥ يكون قد حالفه التوفيق .

( الطعون أرقام ١٥٥٢ ، ٢٠٥٢ ، ٢٠٨٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٣/٤/١٩٩٣ )

## الفصل السابع

### المسئولية التأديبية

#### الفرع الأول

#### مناطق قيام المسئولية التأديبية للموظف العام

#### قاعدة رقم ( ٦٧ )

المبدأ :

يجب لقيام المسئولية التأديبية للموظف العام اثبات اختصاص الموظف بالعمل موضوع المخالفة المنسوبة اليه وفقا للقواعد المنظمة للاختصاص والمستندات .

الحكمة :

وحيث أنه بالنسبة الى كل من السبب الثانى والثالث — من التقرير — الذى أعتبر أساسا احتماليا لهلاك قطع الذجاج فانه فى مقام المسئولية التأديبية للموظف العام يجب اثبات اختصاص الموظف بالعمل موضوع المخالفة المنسوبة اليه وفقا للقواعد المنظمة للاختصاص والمستندات ، وليس على التقدير العام النظرى الخالى من التأييد المستندى سواء دفع الموظف بذلك أم لا ، لان الاختصاص بالعمل موضوع المخالفة هو أول عنصر فى المسئولية التأديبية ، فاذا كان الثابت ان سلطة الاتهام قدمت الطاعن للمحاكم التأديبية ، وقضى الحكم المطعون فيه بادانته إستنادا الى أنه المسئول عن الاعمال موضوع المخالفة — بصفته الطبيب البيطرى المشرف على الزرعة ومسئول عن فحص الحبل الذى يتم التحصين به قبل إستخدامه ومسئول عن ذلك ، وبهذه الصفة — عما ورد فى التقرير من احتمال تعرض

القطيع لنزلات برد أو جوع أو عطش أو فساد القرش ، وأنه دفع بعدم اختصاصه بذلك وأن ذلك ليس مهمته وأسندته الى الوحدة المحلية التي تتولى شراء المصل والى المشرف على المزرعة بشأن عدم تعرض القطيع للبرد أو الجوع أو العطش وسلامة الفرائش ، فانه كان يتعين لاثبات مسؤولية الطاعن تحديد اختصاصه في الامور سالفة الذكر والتي نازع في اختصاصه ، وفقا للقواعد المنظمة للاختصاص وتوزيع العمل وتحديد الواجبات الوظيفية لكل من المشرفين على المزرعة وحدودها بينهم لكون ذلك أساسا لتقرير مسؤوليته ، وردا أيضا على دفاع الطاعن الذي يعتبر دفاعا في هذا الخصوص جوهريا يؤثر الفصل فيه على مسؤولية الطاعن من عدمه وإذ لم يفعل الحكم ذلك وقضى بإدانته لمجرد صفته كطبيب ييطرى دون الفصل في مسألة اختصاصه بالوقائع التي قيل أنها من أسباب هلاك القطيع فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب إلغائه والحكم ببراءة الطاعن مما نسب اليه .

( طعن رقم ١٧١٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٩٢/١٠/٢٤ )



## الفرع الثاني

المسئولية سواء كانت جنائية أم تأديبية  
تقوم على القطع واليقين لا على الظن والتخمين  
قاعدة رقم ( ٦٨ )

### المبدأ :

المسئولية سواء كانت جنائية أم تأديبية تقوم على القطع واليقين لا على  
الظن والتخمين .

### المحكمة :

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أنه بتاريخ ١٧/٥/١٩٨٦ ورد  
مشروع تربية الدواجن التابع للوحدة المحلية بالوسطاني دفعة  
دجاج من الشركة العامة للدواجن مقدارها ٦٠٠٠ ككتوت ، بلغ عدد  
النافق منها حتى سن ٢١ يوم ١٥١ ككتوت ، ٢٣٩٢ بعد عمر ٢١ يوم  
— مما أدى الى تحقيق خسائر مقدارها ٣٠٠٠٠٧٥٠ جنيه من جملة  
التكاليف ، وبرزت الوحدة هذه الخسارة باصابة القطيع بمرض  
النيوكاسل الذي لا علاج له بناء على تقرير طبي أفاد بوجود إشتباه  
مرض النيوكاسل وكذلك تقرير طبي عن حالة دفعة الدجاج أعيد  
بمعرفة الدكتور / ..... إخصائية دواجن بمديرية  
الطب البيطري والتي قررت في التحقيق ان الاجراءات الوقائية  
وفقا للقواعد الطبية لمواجهة مرض النيوكاسل نقص بتحصين الككتوت  
وعمره سبعة أيام والجرعة الثانية وهو في عمر من ١٨ الى ٢١ يوم  
أما الجرعة الثالثة ( لاسوتب ) تكون بعد ذلك من ١٠ الى ١٤ يوم  
وأنه تبين أن الوحدة المحلية جصنت الككايت في ١٩٨٦/٦/٢٢ وعمر  
الككتوت ٣٧ يوم أى بعد ٢٠ يوم من الجرعة الاولى التي تبعت في

١٩٨٦/٦/٢ • وهو ما يخالف القواعد الطبية — وأضافت أنها لا تستطيع الجزم بأن سبب النفوق يرجع إلى مرض النيوكاسل وإنما هو مجرد إشتباه ، وأن حالات النفوق لا تخرج عن أحد أسباب ثلاثة هي :

١ — تأخير تحصين بالجرعة الثانية بفاصل زمنى مقداره ٢٠ يوما من الجرعة الاولى •

٢ — أن تكون الامولات أصلا فاسدة أو قوتها المعيارية منخفضة •

٣ — أن يكون القطيع قد تعرض بعد التحصين فى الجرعة الثانية الى أحد العوامل الضاغطة كالتعرض لنزلات برد أو جوع أو عطس أو فساد الفرش ، لذلك أحيل الموضوع للنيابة الادارية للتحقيق وتحديد المسؤولية ، وأسفر التحقيق عن ثبوت مسؤولية الطاعن واحالته للمحاكمة التأديبية التى قضت بمجازاته على النحو السابق بيانه •

وحيث أنه بسؤال الطاعن فى التحقيقات دفع ما نسب اليه بأن سبب نفوق الدجاج يرجع الى أن مصل لاسوتا الثانية كان غير سليم وأن الوحدة المحلية هى المسئولة عن ذلك لشرائه من القطاع الخاص وكان يجب عليها شراءه وطلبه من مديرية الطب البيطرى إلا أن الوحدة تتسهل مصل لاسوتا لسهولة استخدامه وأنه المشرف على إتخاذ اجراءات التحصين مع المسئولين بالوحدة عن المشروع ، وبالنسبة لعدم إختياره الامولات قبل الاستخدام برر ذلك بعدم وجود الاجهزة اللازمة لذلك — وأنه كان يقنع على الوحدة أن تقوم بهذا الاجراء لدى مديرية الطب البيطرى وأضاف أن سبب تأخير تحصين لاسوتا الثانية عن الموعد المقرر يرجع الى إصابة القطيع بنزلة شعبية ولا يمكن تحصينه إلا بعد شفائه •

ومن حيث أنه عن السبب الأول من أسباب الطعن فإن الثابت من الأوراق ، أن الدكتور/ ..... لم تستطع في تقريرها وأقوالها التي إستند إليها الحكم المظنون فيه — أن تحدد سببا معينا لنفوق الدواجن وإنما حددت ثلاثة أسباب ، يمكن أن يكون أحدها هو سبب هلاك بعض قطيع الدجاج . ومن ثم فهي جميعا أسباب إحتمالية وليست قطعية مما يكون معه الحكم قد إستند الى مستندات وأدلة ظنية الدلالة وليست قطعية .

ومن حيث أن المستقر عليه في مجال المسؤولية ، جنائية كانت أم تأديبية ، أنها تقوم على القطع واليقين لا عن الظن والتخمين ، وإذا كان الثابت بالتقرير ، أساس الحكم — أورد أسبابا ووقائع إحتمالية لهلاك قطيع الدجاج فإن هذا التقدير الاحتمالي للهلاك والتي تقوم على الظن لا يصلح بصفة عامة أن يكون أساسا لادانة الطاعن عن هلاك القطيع ذلك أن الدليل إذا تسرب اليه الاحتمال فسد الاعتماد عليه في الاستدلال .

ومن جهة أخرى فإن الطاعن دفع ما نسب اليه من تأخير في تحصين الدجاج بالجرعة الثانية عن الميعاد المقرر ، بمرض الدجاج واصابته بمرض الالتهاب ونزلة شعبية لا يمكن معها تحصينه الا بعد شفائه منها ، وكان يتعين على المحكمة تحقيق هذا الدفع الجوهري حتى بفرض إعتبار التأخير في التطعيم كان سببا في نفوق جزء كبير من الدجاج ، وخاصة أن المشرف ..... قرر في التحقيق أن سبب تأخير تحصين الدجاج بالجرعة الثانية في الموعد المقرر يرجع الى اصابة القطيع بمرض الالتهاب الشعبي ، مؤيدا ما قاله الطاعن في هذا الخصوص بما يفيد أن للتأخير في الجرعة اثنائية كان ما يبرره من الناحية الطبية ولا يقوم به مسئولية .

( طعن رقم ١٧١٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٠/٢٤/١٩٩٢ )

### الفرع الثالث

### في مجال المسئولية التأديبية

لا محل لاعمال نظرية الخطأ الشخصي والخطأ المرفقى

قاعدة رقم ( ٦٩ )

المبدأ :

لا محل في مجال المسئولية التأديبية لاعمال نظرية الخطأ الشخصي والخطأ المرفقى — مجالها مسئولية الادارة عن اعمال موظفيها تجاه الغير ومسئولية العامل عن الأضرار التي يسببها بخطئه لجهة الادارة — الدفع امام النظام التأديبي بفكرة الخطأ الشخصي والخطأ المرفقى يقع في غير مجاله وغير منتج .

المحكمة :

وحيث أنه عن السبب الثاني من أسباب انطعن في الحكم بشأن اصابة الطاعن بمرض عصبي يؤثر في عمله مما يجعل من الخطأ الذي حدث منه غير مقصود منه ومن هنا يجب التفرقة بين الخطأ الشخصي والخطأ المصلحي الموجب للمسئولية فالاول يوجب مسئولية العامل والثاني مسئولية الجهة الادارية وأن ما صدر من الطاعن لم يكن خطأ شخصيا يسأل عنه وإنما هو خطأ مصلحي صادر عن موظف ممرض للصواب والخطأ .

ومن حيث أن هذا السبب مردود عليه بأنه لا محل في مجال المسئولية التأديبية — لاعمال نظرية الخطأ الشخصي والخطأ المرفقى — فهذه النظرية مجالها مسئولية الادارة عن اعمال موظفيها تجاه الغير

ومسئولية العامل عن الاضرار التي يسببها بخطئه لجهة الادارة — أما النظام التأديبي فله إجراءاته وقواعده والجزاءات المحددة التي يمكن توقيعها على الموظف المخلف وضمانات التحقيق والمحاكمة والدفع فيها بفكرة الخطأ أنشخصى والخطأ المرفقى هو دفع في غير مجاله — وغير منتج وإذا كان القصد من هذا السبب ، هو القول بأن نظام العمل في المرفق ساهم في وقوع الخطأ المنسوب للطاعن أو كان هو سببه مما يعنى وجود خلل في نظام العمل ، فهو قول غير سديد ولا دليل عليه من الاوراق — ومن ثم فان هذا السبب في غير محله متعيننا رفضه •

( طعن رقم ٢٥٥ لسنة ٣٦ — جلسة ١٩٩٣/٤/٣ )

## الفصل الثامن

### التعويض

#### الفرع الأول

#### مبـور التعويض

قاعدة رقم ( ٧٠ )

المبدأ :

التعويض اما ان يكون تعويضا عينيا أو تعويضا بمقابل — التعويض بمقابل اما ان يكون نقديا أم غير نقدي — التعويض غير النقدي مجاله الطبيعي هو التعويض عن الضرر الأدبي وذلك في الحالات التي يكون فيها هذا التعويض كاف لجبر الضرر — مجال تحديد الضرر الأدبي هو الضرر الذي لا يمس المال ولكنه يصيب مصلحة غير مادية للمضرور — التعويض لابد وأن يكون بقدر الضرر حتى لا يثرى المضرور على حساب المستول دون سبب .

الحكمة :

ومن حيث أن التعويض بمعناه الواسع اما ان يكون تعويضا عينيا أو تعويضا بمقابل والتعويض بمقابل اما ان يكون نقديا أو غير نقدي والتعويض غير النقدي مجاله الطبيعي التعويض عن الضرر الادبي في الحالات التي يكون فيها هذا التعويض كاف لجبر الضرر وهذا هو ما قصده القانون المدني بالنص في المادة ١٧١ منه على ان ١ — ٠٠٠٠ ٢ — ويقدر التعويض بالنقد على انه يجوز للقاضي تبعا للظروف وبناء على طلب المضرور ان يأمر باعادة الحال الى ما كانت

عليه وأن يأمر بإداء أمر معين يتصل بالعمل غير المشروع وذلك على سبيل التعميـض .

ومن حيث أنه في مجال تحديد الضرر الادبي يمكن القول بأنه الضرر الذى لا يمس المال ولكنه يصيب مصلحة غير مالية للمضرور بأن يصيبه في شعوره أو عاطفته أو كرامته أو شرفه .

ومن حيث ان الثابت من الوقائع ان المدعى رقى الى درجة مدير عام بقرار نائب أول رئيس الوزراء رقم ١٧٤ سنة ١٩٨١ اعتبارا من ١٩٨١/١٠/٢٥ ثم صدر حكم محكمة القضاء الادارى بتاريخ ١٩٨٤/٤/٥ في الدعوى رقم ١٨٨٢ لسنة ٣٤ ق بارجاع أقدمية المدعى في درجة مدير عام الى ١٩٧٩/١٢/٢٢ تاريخ صدور القرار رقم ١١٤٣ سنة ١٩٧٩ المطعون فيه وقد بادرت الجهة الادارية الى تنفيذ هذا الحكم تنفيذاً كاملاً بازالة كل ما ترتب على قرار التخطي الميعب من آثار وصرفت له الفروق المالية المترتبة على ذلك .

ومن حيث ان الثابت مما تقدم ان المدة التى خرج فيها المدعى من شغل منصب مدير عام هي المدة من ١٩٧٩/١٢/٢٢ حتى تاريخ ترقيته لهذه الدرجة في ١٩٨١/١٠/٢٥ وهي لا تجاوز الا سبع سنين كما ذهب الحكم المطعون فيه هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فان الجهة الادارية قامت بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢٥ باستصدار موافقة رئيس الجمهورية على منح المدعى وسام الاستحقاق من الطبقة الثانية تقديرا لحמיד صفاته وللخدمات التى قدمتها الدولة وهو ما ينطوى في ذاته على خير تعويض أدبي للمدعى يرد اليه اعتباره بين الناس ويمسح عنه ما أصاب نفسه من آلام هذا وقد جرى قضاء هذه المحكمة على ان إلغاء قرار التخطي في الترقية مع ما يترتب عليه من آثار من شأنه جبر الاضرار المادية والادبية عن ذلك القرار من الناحيتين

الادبية والمادية وتبعاً لذلك فلا يكون للمدعى أصل حق في المطالبة بتعويضه نقدي عن مثل هذه الأضرار بعد أن تم جبرها عن النصوص المتقدم لان المقرر قانوناً ان التعويض لا بد وأن يكون بقدر الضرر حتى لا يثرى المضرور على حساب المسؤول دون سبب •

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه إذ قضى بغير هذا النظر يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلاً وبإلغاء الحكم المطعون فيه وبرفض الدعوى وإلزام المدعى المصروفات •

( طعن رقم ١٧٣١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٤/٣/١٩٩٢ )



## الفرع الثانى عناصر التعويض

قاعدة رقم ( ٧١ )

### المبدأ :

تتعويض بمقابل اما أن يكون نقديا أو غير نقدي بإعادة الحال  
إذا كانت عليه أو بإداء أجر معين متصل بالعمل غير المتروك — التعويض  
غير النقدي مجاله الطبيعي عن الضرر الأدبى فى الحالات التى يكون فيها  
هذا التعويض كاف لجبر الضرر — لا وجه لادخال الأجر الإضافى والمكافآت  
والهرايز ضمن عناصر التعويض عن قرار النقل — أساس ذلك : أن مناط  
استحقاق العمل لدى هذه الأجر هو تكليفه بالعمل فى غير أوقات العمل  
الرسمية إذا قدرت جهة الإدارة حاجة المرفق لذلك — لا يستطيع العامل  
أن يتمسك قبل الإدارة بنى حق مكتسب فى أن يمارس العمل بعد إنتهاء  
ساعاته الرسمية .

### المحكمة :

ومن حيث أن ما أشار اليه الحكم المطعون فيه تبينا للضرر المادى  
الذى أصاب الدعى لا يكفى لتحقيق ركن الضرر الموجب للتعويض  
لان الأجر الإضافى والمكافآت والحوافز وغيرها لا تستحق له كأثر من  
آثار مركزه القانونى كاملا بالجهة المنقول منها وإنما مناط استحقاقه  
لهذه الأجر والمكافآت هو تكليفه بالعمل فى غير أوقات العمل  
الرسمية أو اسناد نشاط وظيفة معينة اليه من جانب هذه الجهة  
إذا قدرت أن حاجة العمل بالمرفق الذى تقوم على شئونه تتطلب ذلك،  
بحيث لا يستطيع أن يتمسك قبلها بأن له حقا مكتسبا فى أن  
يمارس العمل بعد انتهاء ساعاته الرسمية أو الاستمرار فى ممارسة نشاط  
وظيفة بالذات إذا ما قدرت الجهة الادارية أن حاجة العمل لا تتطلب

شيئا من ذلك وبناء عليه يكون ما يدعيه المدعى من أن قرارى نقله قد الحقا به ضرراً مادياً موجبا للتعويض لا أساس له .

أما عن الضرر الادبى فان مؤدى الحكم بالغاء قرارى نقل المدعى وتنفيذ هذا الحكم من جانب جهة الادارة كاف لجبر هذا الضرر . وتبعاً لذلك فلا يكون للمدعى أصل حق فى المطالبة بتعويض نقدى عن مثل هذه الاضرار بعد أن تم جبرها على انتقصيل المتقدم لان المقرر قانوناً ان التعويض لابد وأن يكون بقدر الضرر حتى لا يثرى المضرور على حساب المسئول دون سبب .

من حيث أن الحكم الصادر فى الدعوى رقم ١١٧٣ لسنة ٣٤ القضائية قضى بغير هذا النظر فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تأويله وتطبيقه متعيناً الغاءه والقضاء برفض الدعوى .

( طعن رقم ٨٨٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٨٨ )

### قاعدة رقم ( ٧٢ )

#### المبدأ :

التعويض عن قرارات الادارة المخالفة للقانون ليس مسنده احكام الإثراء بلا سبب — تقادم دعوى الإثراء بلا سبب بثلاث سنوات — المادة ١٨٠ من القانون المدنى — كيفية تقدير التعويض — تطبيق — استيلاء جهة الادارة لارض بغير وجه حق يكون التعويض عنه بما يعادل القيمة الاجبارية المحددة بحكم القانون لتنظيم العلاقة بين مالكى ومستاجرى الاراضى الزراعية التى مردها جودة الارض وما تنتجه من غلة وقدرة على عائد الاستغلال ، وتماهم ادائه بالفعل لمالكى الارض بحسب المنزعة — فضلا عن الحكم بالغاء القرار بالاستيلاء وما يترتب على ذلك من آثار تتمثل فى رد الارض المستولى عليها .

## المحكمة :

ومن حيث انه عن طلب التعويض ، فان ميناء على ما صوره المدعون بدعواهم ، خطأ الجهة الادارية بعدم إصدارها القرار برد الارض المستولى عليها اليهم بعد انتهاء مدة الاستيلاء ، وهي بحسب تصويرهم لهذا الطلب ثلاث سنوات من تاريخ الاستيلاء الذى تم فى نوفمبر سنة ١٩٥٣ ، ويتتافى مع صريح طلباتهم اعتبار سندهم فى المطالبة بالتعويض أحكام الاثراء بلا سبب على ما تدعى الجهة الادارية فى معرض دفاعها بالطعن المائل فالمدعون فى الدعوى ( المطعون ضدهم بالطعن المائل ) إنما يطالبون بالتعويض على أساس أحكام مسئولية الادارة عن قراراتها المخالفة للقانون بادعاء توافر أركان هذه المسئولية ، ففتحصل مخالفة القانون ، حسب تصويرهم ، فى عدم قيام الجهة الادارية برد الارض المستولى عليها اليهم بعد فوات الثلاث السنوات التالية للاستيلاء الذى تم فى نوفمبر سنة ١٩٥٣ مما سبب لهم ضرراً يتمثل فيما حاق بهم من خسارة وفاتهم من كسب نتيجة استمرار الاستيلاء بعد انتهاء مدته المقررة قانوناً . وعلى ذلك فلا يكون صحيحاً ما تدعيه الجهة الادارية فى معرض دفاعها بالطعن من أن المطعون ضدهم يقيمون طلبهم التعويض على أساس من أحكام الاثراء بلا سبب وأن طلبهم وبالتالي يكون خاضعاً لحكم المادة ١٨٠ من القانون المدنى التى تنظم أحكام سقوط الدعاوى وتقادم الحق فى التعويض القائم على أساس أحكام الاثراء بلا سبب على التفصيل الوارد بتلك المادة .

ومن حيث ن الثابت أن الجهة الادارية كانت تقوم بأداء ما يعادل سبعة أحوال الضريبة المقررة على الاطيان لملاك الارض الزراعية المستولى عليها ، على نحو ما سلف البيان ، وكان الثابت أن الارض محل الاستيلاء كانت فى جزء منها مؤجرة فعلاً لزراعين وقت الاستيلاء

وفي الجزء الآخر تحت يد مالكيها ، وكان المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعى ينص فى المادة ( ٢٣ ) المعدنة بالقوانين أرقام ١٧ لسنة ١٩٦٣ و ٥٢ لسنة ١٩٦٦ و ٦٧ لسنة ١٩٧٥ على أنه لا يجوز أن تزيد قيمة الاجرة السنوية نالرخس الزراعية على سبعة أمثال الضريبة العقارية السارية ، وفى حالة إعادة ربط الضريبة خلال مدة الايجار تحدد الاجرة بسبعة أمثال الضريبة انجديدة ، وهو ما تكشف الاوراق عن أن الجهة الادارية كانت تعتد به فيما تصرفه للملاك مقابل الاستيلاء على الارض محل المنازعة وحتى سنة ١٩٨٤ ، فيكون تحديد التعويض فى واقعة المنازعة المسائلة بما يعادل القيمة الايجارية المحددة بحكم القانون لتنظيم العلاقة بين مالكي ومستأجرى الاراضى الزراعية التى مردها فى الاساس جودة الارض وما تنتجه من غلة وقدره من عائد استغلال ، وتعام أدائه بالنفل لمالكي الارض محل المنازعة فضلا عن الحكم بالغاء القرار بالاستيلاء وما يترتب على ذلك من آثار تتمثل فى رد الارض المستولى عليها اليهم ، كل ذلك يعتبر تعويضا كاملا جبراً لكافة الاضرار . ولا يكون ثمة أساس لما قضى به الحكم المطعون فيه من تعويض المدعين ( المطعون ضدهم بالطعن المائل ) بالاضافة ما سبق أن تقاضوه من مبالغ تعدل سبعة أمثال الضريبة المقررة على الارض المستولى عليها سنوياً ، بمبلغ ١٧٢٣٥٨٣٢٨ جنيه عن الفترة من تاريخ الاستيلاء وحتى اقامة الدعوى ثم بمبلغ ٨٠٠٠ جنيه سنوياً عن انفترة من تاريخ اقامة الدعوى وحتى تاريخ تسليم الارض لهم .

والبإدى أن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه فى هذا الشأن على ما أورده الخير المتدب بالدعوى أمام القضاء المدنى وقبل إحالتها الى مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى للاختصاص من اعتداده فى تقدير التعويض بارتفاع قيمة الارض المستولى عليها نتيجة دخولها بكدون

مدينة منوف على أساس الربط بين ارتفاع قيمة الارض وتقدير التعويض عن كل من السنوات التي استطلّ اليها الاستيلاء في حين أن اثابت أن الارض المستولى عليها هي أرض زراعية ولم تتغير طبيعتها هذه ولم يجادل الخصوم في استمرار خضوعها للضريبة المقررة على الاراضى الزراعية ، ومن ثم فكل جا أوردته الخير في تقريره في شأن تقدير التعويض ، وأقام عليه الحكم المطعون فيه قضاءه لا يعدو أن يكون اضراراً احتمالية مما لا يجوز قانوناً أن يعتد به في مجال تقدير التعويض .

ومن حيث أن كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أدخل في تقدير التعويض المحكوم به حساب اضرار احتمالية فانه يتعين الحكم بالغاء فيما قضى به في هذا الشأن ، وتقدير التعويض عن كامل الاضرار التي لحقت بالمطعون ضدهم ، فضلاً عن الحكم بالغاء القرار بالاستيلاء ، بما يعادل سبعة أمثال الضريبة المقررة على الارض المستولى عليها سنوياً . فاذا كان ذلك وكان البادى من الاوراق أنهم تقاضوا ما يعادل ذلك وحتى سنة ١٩٨٤ ولم يجادلوا في ذلك فان حقهم في التعويض ينحصر في أحقيتهم في تقاضى ما يعادل سبعة أمثال الضريبة المقررة على الاراضى المستولى عليها من سنة ١٩٨٤ وحتى تمام التسليم يخصم منه ما قد تكون الجهة الادارية قد قامت بسداده من مبالغ عن هذه الفترة المشار اليها .

( طعن رقم ١٢٥٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٨٨/١٢/٣ )

### الفرع الثالث

جواز أن يكون التعويض عن الأضرار غير نقدي

قاعدة رقم ( ٧٣ )

المبدأ :

للمحكمة وهي بسبيل نظر دعوى التعويض عن الضرر المترتب على القرار الإداري غير المشروع أن تستبعد من الأضرار ما لا دليل عليه — إذا كان الأصل في التعويض أن يكون نقدياً فإنه يجوز أن يكون التعويض عن الأضرار غير نقدي — الفناء القرار غير المشروع يعد خير تعويض عن الأضرار الأدبية .

المحكمة :

ومن حيث أنه بالنسبة للركن الثاني وهو ركن الضرر بأن ترتب على الخطأ ضرر سواء كان ضرراً مادياً أو أدبياً والمحكمة وهي بسبيل نظر دعوى التعويض عن هذا الضرر أن تستبعد من الأضرار ما لا دليل عليه .

ومن حيث أن الثابت في أوراق الدعوى أن الطاعن لم يقدم دليلاً يثبت به الأضرار المادية التي عددها في دعواه ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذا استبعد هذه الأضرار في مجال التعويض الذي يطالب به الطاعن فإنه يكون قد أصاب وجه الحق فيما انتهى إليه كما أن ما أشار إليه الطاعن في مذكرته المقدمة بالتعقيب على تقرير الطعن من أن قرارى الجزاء كانا سبباً في أمتناع الوزارة عن إعادته إلى الخدمة بعد استقالته فهو أمر لم يقدم الطاعن دليلاً عليه كما أن التعويض عنه بفرض صحة الادعاء به يكون مجاله الطعن الذي يوجهه إلى قرار الوزارة بالامتناع عن إعادته إلى الخدمة .

ومن حيث أنه يبقى للطاعن تعويض الألام النفسية التي سببها له  
قرارى الجزاء غير المشروعين وإذا كان الاصل فى التعويض أن يكون  
نقديا فانه يجوز أن يكون التعويض عن الاضرار غير نقدى .

وبالنسبة للضرر الادبى الذى أصاب الطاعن بسبب صدور قرارى  
الجزاء غير المشروعين فانه وقد تم الغاء هذين القرارين من المحكمة  
التأديبية بطنطا فان هذا الالغاء يعد خير تعويض للطاعن عن الاضرار  
الادبية التى اصابتها ويكون بذلك قد تم جبر هذه الاضرار الادبية  
التى لحقت الطاعن ولم يعد هناك محل للقضاء له بتعويض نقدى عن  
هذه الاضرار .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ذهب غير هذا المذهب فانه  
يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ويتعين بذلك النأؤء والحكم برفض  
دعوى المدعى .

( طعن رقم ٢٤٣١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٥/١١/٣٠ )

### قاعدة رقم ( ٧٤ )

#### المبدأ :

التعويض عن الضرر عند تحققه اما ان يكون تعريضا عينيا او  
بمقابل — التعويض بمقابل قد يكون نقديا او غير نقدي وغالبا ما يكون  
كائما لجبر الضرر الادبى .

#### الحكمة :

ومن حيث ان الضرر باعتباره ركنا من أركان المسؤولية التقصيرية

اما أن يكون ماديا أو أدبيا والضرر المادى هو الاخلال بمصلحة للضرور ذات قيمة مالية بشرط أن يكون الاخلال بهذه المصلحة متحققا أما انضرر الادبى فهو الذى يصيب مصلحة غير مالية للضرور ويشترك كذلك أن يكون متحققا • والتعويض عن انضرر عند تحققه اما ان يكون تعويضا عينيا أو تعويضا بمقابل وهو بدوره اما ان يكون تعويضا نقديا أو تعويضا غير نقدي وهو غالبا ما يكون كافيا لجبر الضرر الادبى •

( طعن رقم ٧٦٥ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٨٦/٢/٢٣ )



## الفرع الرابع

عدم جواز المطالبة بتعويض نقدي

عن الضرر الذي تم جبره

قاعدة رقم ( ٧٥ )

المبدأ :

الضرر الأدبي هو الذي لا يمس المال ولكنه يصيب مصلحة غير مالية للضرور كان يصيبه في شعوره أو عاطفته أو كرامته أو شرفه — إذا كن التعويض عن الضرر الأدبي مقررا بنص القانون فإن التعويض بمناه الواسع قد يكون تعويضا عينيا أو تعويضا بمقابل — التعويض بمقابل قد يكون نقديا أو غير نقدي — التعويض غير النقدي يستند على التاعدة التي قررها القانون المدني والتي تجيز للمقاضى أن ياهر بأعادة الحال الى ما كانت عليه أو يحكم بداء معين متصل بالعمل غير المشروع — مؤدى ذلك أن التعويض غير النقدي يجد مجاله في الضرر الأدبي بشرط أن يكون كافيا لجبر هذا الضرر — مثال الغاء قرار نقل المدعى من مصلحة الجمارك الى الحكم المحلي بحكم من محكمة القضاء الإداري ونهوض الجهة الإدارية الى تنفيذ الحكم تنفيذا كاملا بإزالة كل ما يترتب على قرار النقل الملقى من آثار — يعتبر ذلك كاف وحده لجبر كافة الأضرار الأدبية التي تكون قد أصابت المدعى بسبب هذا القرار — الأثر المترتب على ذلك : لا وجه للمطالبة بتعويض نقدي عن الضرر الذي تم جبره — أساس ذلك : — التعويض لابد أن يكون بقدر الضرر حتى لا يثرى المضرور على حساب المسئول دون سبب .

الحكمة :

ومن حيث أن الطعن يتأسس على أن الحكم خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله إذ أن الغاء قرار النقل بحكم قضائي وتنفيذ الجهة الإدارية له بصرف جميع مستحقات المدعين بما فيها المكافآت والامتيازات اسوة بزملائهم ممن لم ينقلوا كاف لجبر الضرر الادبي .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه في مجال تحديد الضرر الادبي يمكن القول بأنه الضرر الذي لا يمس المال ولكنه يصيب مصلحة غير مالية للمضرور بأن يصيبه في شعوره أو عاطفته أو كرامته أو شرفه وإذا كان التعويض عن الضرر الادبي أمراً مقررأ بنص القانون ، فإن التعويض بمعناه الواسع أما أن يكون تعويضاً عينياً أو تعويضاً بمقابل ، والتعويض بمقابل أما أن يكون نقدياً أو غير نقدي ، وهذا هو ما قصده القانون المدني بالنص على أن « يقدر التعويض بالنقد على أنه يجوز للقاضي تبعاً للظروف وبناء على طلب المضرور أن يأمر بإعادة الحالة الى ما كانت عليه أو يحكم بأداء أمر معين متصل بالعمل غير المشروع وذلك على سبيل التعويض » .

ومن حيث أن التعويض غير النقدي مجاله الطبيعي التعويض عن الضرر الادبي في الحالات التي يكون فيها هذا التعويض كاف لجبر الضرر .

ومن حيث أنه وقد ثبت من الوقائع أن قرار المدعين من مصلحة الجماك الى الحكم المطلي ألغى بحكم محكمة القضاء الاداري ونهضت الجهة الادارية الى تنفيذ هذا الحكم تنفيذاً كاملاً بازالة كل ما يترتب على قرار النقل الملغى من اثار ، فإن ذلك كاف وحده لجبر كافة الاضرار الادبية التي تكون قد أصابت المدعين بسبب هذا القرار ، وتبعاً لذلك فلا يكون للمدعين أصل حق في المطالبة بتعويض نقدي عن مثل هذه الاضرار بعد أن تم جبرها على الوجه المتقدم لان المقرر قانوناً أن التعويض لا بد وأن يكون بقدر الضرر حتى لا يثرى المضرور على حساب المسئول دون سبب .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بغير هذا النظر يكون قد خالف القانون وأخطأ في تأويله وتطبيقه مما يتعين معه الحكم بقبول

الظمن شكلا وبإلغاء الحكم المطعون فيه وبرفض الدعوى والزام المدعين المصروفات .

( ظمن رقم ١٨٢٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٨٧/٥/٢٤ )

### قاعدة رقم ( ٧١ )

#### المبدأ :

المبرة في تقدير مدى مشروعية قرارات الاستيلاء بأحكام القانون الذي صدر القرار المطعون فيه في ظل العمل بإحكامه .

#### المحكمة :

ومن حيث أن قرار وزير المعارف العمومية رقم ١١٥٩٩ لسنة ١٩٥٣ بالاستيلاء على أرض المطعون ضدهم صدر إستناداً الى حكم القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ بتحويل وزير المعارف العمومية سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة للوزارة ومعاهد التعليم الذي نص في المادة ( ١ ) على أنه « يجوز لوزير المعارف العمومية ، بموافقة مجلس الوزراء ، أن يصدر قرارات بالاستيلاء على أى عقار خال يراه لازماً لحاجة الوزارة أو إحدى الجامعات أو غيرها من معاهد التعليم على اختلاف أنواعها . وتتبع في هذا الشأن الأحكام المتصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون الثعنين » ونص في المادة ( ٣ ) على أنه « على وزيرى المعارف العمومية والتجارة والصناعة تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ويسرى مفعوله لمدة سنة ويجوز تجديد العمل به بمرسوم » . وقد صدر في ٢١ من يونيه سنة ١٩٤٨ مرسوم يقضى باستمرار العمل بالقانون المذكور لمدة سنة تبدأ من ٧ من يوليه سنة ١٩٤٨ وظل يتجدد العمل بأحكامه سنوياً منذ سنة ١٩٤٨ الى أن صدر القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ . وعلى ذلك فإن المخاط في تقدير مدى مشروعية القرار

بالاستيلاء على أرض المطعون ضدهم يكون مرده الى أحكام القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ الذى صدر القرار المطعون فيه فى ظل العمل بأحكامه .

ومن حيث ان القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ يشترط لجواز الاستيلاء ، أن يكون العقار خاليا يستوى فى ذلك ان يكون عقاراً مبنياً أو أرضاً زراعية أو غيرها . ومفهوم الخلو فى حكم هذا الشرط، كما سبق أن قضت هذه المحكمة ، هو ألا يكون أحد مالكاً كان أو مستأجراً شاغلاً للعقار عند صدور قرار الاستيلاء عليه حتى لا يترتب على هذا القرار اخراج شاغله جبراً عنه وهو محظور أراد الشارع أن يبيقيه . وإذا كان الشرط قد ورد عاماً فى القانون فإنه يتعين ان يؤخذ به فى عومه ولا يكون ثمة سند لتخصيصه بانصراف حكمه الى العقارات المبنية دون غيرها . ومما يؤكد هذا النظر أن عبارة المادة ( ١ ) من القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ بتحويل وزير التربية والتعليم سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة للوزارة ومعاهد التعليم كانت ، قبل تعديلها بالقانون رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٥٦ ، تجرى بمثل ما جرى به عبارة القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ المشار اليه من اشتراط خلو العقار كشرط لازم لجواز الاستيلاء عليه ، ثم صدر بتاريخ ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٦ قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ الذى نص فى المادة ( ١ ) على أن تنص الى المادة ( ١ ) من القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ فقرة ثالثة يجرى نصها كالآتى « ويجوز له الاستيلاء على الاراضى المنزرعة أو المهية للزراعة اللازمة لمعاهد التعليم على أن يكون لشاغلها الحق فى تعويض يؤدى لهم مقابل ما أنفقوه فى زراعتها أو فى تجهيتها للزراعة ويتبع فى شأن هذا التعويض الاجراءات المنصوص عليها فى المادتين ٤٧ و ٤٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

ويكون تقدير الايجار بالنسبة الى الاراضى الزراعية فى جميع الاحوال طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ • وقد كشفت المذكرة الايضاحية لقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه على أن المقصود بتعبير الخلو فى مفهوم حكم القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ ، وبالتالى فى حكم القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ ، بالنسبة للارض الزراعية محل الاستيلاء ألا تكون مزروعة أو مهيأة للزراعة سواء كانت مؤجرة أو يشغلها مالكها ، فقد أوردت المذكرة الايضاحية المشار اليها أنه صدر القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ بتحويل وزير التربية والتعليم سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة للوزارة ومعاهد التعليم وقد ظهر عند تطبيق نصوص هذا القانون على الاراضى الزراعية صعوبة تتعق باشتراط خلو العقارات لامكان الاستيلاء عليها إذ الارض الزراعية إما أنها مؤجرة أو مشغولة بمالكها الامر الذى يضيق من نطاق الاراضى الزراعية التى يمكن لوزارة أن تستولى عليها ويقتصرها على الاراضى البور • لذلك أعد انتشريع المرافق لعلاج هذه الصعوبة باضافة فقرة ثالثة الى المادة الاولى من انقانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه تجيز للوزارة ••• فاذا كان ذلك ، فإن وزن مشروعية القرار بالاستيلاء على الارض محل المنازعة الماثلة يتعين أن ينصرف ابتداء الى المحل الذى انصب عليه الاستيلاء ببحث مدى توافر الشروط يتعين أن ينصرف ابتداء الى المحل الذى انصب عليه الاستيلاء ببحث مدى توافر الشروط التى يتطلبها القانون ، فى شأنه ، لا مكن انصراف سلطة الاستيلاء اليه ، وهى بعد سلطة وردت على خلاف الاصل العام المقرر دستوريا وقانونا بحماية الملكية الخاصة بالشروط والاوزاع المجددة لحق الملكية بما يتفق ووظيفتها الاجتماعية فى الحدود المقررة قانونا •

ومن حيث ان الثابت ، على ما سبق البيان ، أن الارض محل

الاستيلاء كانت مفترعة فعلا وقت صدور القرار بالاستيلاء عليها ، سواء كان القائم بذلك مستأجراً لها على ما قررتة المذكرة المقدمة من وزير المعارف العمومية لمجلس الوزراء بشأن طلب الموافقة على الاستيلاء أو بعض مالكيها على ما يستفاد من محاضر أعمال اللجنة المشكلة لتنفيذ قرار الاستيلاء مما مفاده على وجه اليقين أنها لم تكن خالية في مفهوم حكم القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ الذي تم الاستيلاء في ظل العمل به وإستناداً الى أحكامه • وبالترتيب على ذلك يكون القرار بالاستيلاء عليها ، رغم أنها لا تستعصى قانوناً على الاستيلاء ، قد شابه ، من تاريخ صدوره عيب مخالفة القانون وهي مخالفة جسيمة تنحى بالقرار لما تمثله من تجاوز صارخ للحدود التي قررها القانون لتنظيم سلطة الاستيلاء على العقارات ، من شأنها أن تصيبه بعوار جسيم ينحدر به الى حد الانعدام لما ينطوي عليه صدوره من اخلال بشرط جوهرى استلزمه القانون في الثعقار حتى يكون من الجائز الاستيلاء عليه إستناداً لحكمه ، وهو شرط الخلو الذي كان المشرع حريصاً على النص عليه ، فاذا كان ذلك واذ وقع الاستيلاء منعدهما في أساسه فلا يكون من شأنه استتالة في حكم الزمن ما يصحح من عواره أو يقيمه من عدم • كما لا يكون من شأن صدور قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه ، باجازه الاستيلاء على الاراضى المزروعة أو المهيأة للزراعة لمعاهد التعليم ..... ما يغير من الامر شيئاً إذ ليس بهذا القانون من اثر في احياء قرار سابق صدر معدوماً من أساسه • ومما يؤكد هذا النظر أن قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه انما يعمل بأحكامه اعتباراً من ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٦ على ما نصت عليه المادة ( ٢ ) منه ، وعلى ذلك فلا ينصرف حكمه الا الى القرارات بالاستيلاء الصادرة اعتباراً من التاريخ المشار اليه ، دون غيرها من القرارات التي قد تكون صدرت قبل هذا التاريخ • ولا يستقيم قانوناً القول بأن من شأن العمل بقرار رئيس الجمهورية

بالقانون المشار اليه تصحيح قرارات بالاستيلاء صدرت معدومه في أساسها في ظل القانون المسارى وقت صدورها ، إذ أنه ولئن كانت القرارات بالاستيلاء مستمرة الاثر الا أن ما يلحقها من عوار ابتداء يظل عالقاً بها وملزماً لها استمراراً . وبالترتيب على ذلك وإذا كان قرار وزير المعارف العمومية رقم ١١٥٩٩ لسنة ١٩٥٣ الصادر بالاستيلاء على أرض المطعون ضده قد لحقه العوار الذى ينحصر به الى درجة الانعدام قانوناً فإنه يكون حرياً بالانلغاء مع ما يترتب على ذلك من آثار ، دون أن يتقيد طلب ذلك بميعاد معين على ما جرى به قضاء هذه المحكمة . وأنه وإن كان المدعون بالدعوى ( المطعون ضدهم بالظن المسائل ) لم يجادلوا في صحة القرار بالاستيلاء ابتداء ، وإنما طلبوا الحكم بتقرير إنعدام القرار وتسليم الأرض المستولى عليها اليهم على سند من القول بأن القرار بالاستيلاء سقط في التطبيق القانونى بفوات ثلاث سنوات من تاريخ صدوره بالتطبيق لحكم القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزاع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين ، فإنه ليس من شأن ذلك ما يقيد هذه المحكمة عند نظرها المنازعة أن تنزل صحيح أحكام القانون على القرار المطعون فيه فترته بميزان المشروعية غير مقيدة في ذلك بما يبيديه الخصوم من أوجه عدم مشروعية . فإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى ، بمسند أن أجرى التكييف القانونى بطلبات المدعين على ما رآه متفقاً مع حقيقة طلباتهم في الدعوى ، بالغاء القرار السنبى بالامتناع عن رد الأرض المستولى عليها اليهم ، فإنه يكون قد خالف صحيح حكم القانون فيما قضى به في هذا الشأن ، إذ أن القرار بالاستيلاء هو على ما سبق البيان القرار محل النعى - فإذا كان قراراً منعماً فإنه يتعين الحكم بالغاءه مع ما يترتب على ذلك من آثار تتمثل في رد الأرض المستولى عليها الى المطعون ضدهم وهو ما يتعين الحكم به .

ومن حيث انه عن طلب التعويض ، فإنه بناء على ما صوره المدعون ، بدعواهم خطأ الجهة الادارية بعدم إصدارها القرار برد الارض المستولى عليها اليهم بعد انتهاء مدة الاستيلاء ، وهى بحسب تصورهم لهذا الطلب ثلاث سنوات من تاريخ الاستيلاء الذى تم فى نوفمبر سنة ١٩٥٣ ، ويتتافى مع صريح طلباتهم اعتبار سندهم فى المطالبة بالتعويض أحكام الاثراء بلا سبب على ما تدعى الجهة الادارية فى معرض دفاعها بالطعن المائل فالمدعون فى الدعوى ( المطعون ضدهم بالطعن المائل ) انما يطالبون بالتعويض على أساس أحكام مسئولية الادارة عن قراراتها المخالفة للقانون باداء توافر أركان هذه المسئولية ، ففتحصل مخالفة القانون ، حسب تصويرهم ، فى عدم قيام الجهة الادارية برد الارض المستولى عليها اليهم بعد فوات الثلاث السنوات التالية للاستيلاء الذى تم فى نوفمبر سنة ١٩٥٣ مما سبب لهم ضرراً يتمثل فيما حاق بهم من خسارة وفاتهم من كسب نتيجة استثمار الاستيلاء بعد انتهاء مدته المقررة قانوناً . وعلى ذلك فلا يكون صحيحاً ما تدعيه الجهة الادارية فى معرض دفاعها بانظن من أن المطعون ضدهم يقيمون طلبهم التعويض على أساس من أحكام الاثراء بلا سبب وأن طلبهم بالتالى يكون خاضعاً لحكم المادة ١٨٠ من القانون المدنى التى تنظم أحكام سقوط ادعوى وتقادم ألحق فى التعويض القائم على أساس أحكام الاثراء بلا سبب على التفصيل الوارد بتلك المادة .

ومن حيث أن الثابت أن الجهة الادارية كانت تقوم بأداء ما يعادل سبعة أمثال الضريبة المقررة على الاطيان لملك الارض الزراعية المستولى عليها ، على نحو ما سلف البيان ، وكذا الثابت أن الارض محل الاستيلاء كانت فى جزء منها مؤجرة فعلاً لزراعين وقت الاستيلاء وفى الجزء الآخر تحت يد مالكيها ، وكذا المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن اصلاح الزراعى ينص فى المادة ( ٣٣ )



المغذلة بالقوانين أرقام ١٧ لسنة ١٩٩٣ و ٥٢ لسنة ١٩٩٩ و ٩٧ لسنة ١٩٧٥ على أنه « لا يجوز أن تزيد قيمة الأجرة السنوية للأرض الزراعية على سبعة أمثال الضريبة العقارية السنوية ، وفي حالة إعادة ربط الضريبة خلال مدة الإيجار تحدد الأجرة بستبعة أمثال الضريبة الجديدة » وهو ما تكشف الأوراق عن أن الجهة الإدارية كانت تعتد به فيما تصرفه للملاك مقابل الاستيلاء على الأرض محل المنازعة وحتى سنة ١٩٨٤ ، فيكون تحديد التعويض في واقعة المنازعة المسائلة بما يعادل القيمة الإيجارية المحددة بحكم أنقنون لتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجرى الأراضي الزراعية التي مردها في الأساس جودة الأرض وما تنتجه من غلة وتدره من عائد استغلال ، وتعام أدائه بالفعل لمالك الأرض محل المنازعة فضلا عن الحكم بانقضاء القرار بالاستيلاء وما يترتب على ذلك من آثار تتمثل في رد الأرض المستولى عليها اليهم ، كل ذلك يعتبر تعويضا كاملا جابرا لكافة الأضرار . ولا يكون ثمة أساس لمسا قضى به الحكم المطعون فيه من تعويض المدعين ( المطعون ضدهم بالطعن المائل ) بالإضافة الى ما سبق أن تقاضوه من مبالغ تعادل سبعة أمثال الضريبة المقررة على الأرض المستولى عليها سنويا ، بمبلغ ٣٢٨ م ر ١٧٣٣٥٨ ج عن الفترة من تاريخ الاستيلاء وحتى اقامة الدعوى ثم بمبلغ ٨٠٠٠ ج سنويا عن الفترة من تاريخ اقامة الدعوى وحتى تاريخ تسليم الأرض لهم . والبادئ أن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه في هذا الشأن على ما أورده الخبير المنتدب بالدعوى أمام القضاء المدني وقبل إحالتها الى مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى للاختصاص من اعتداد في تقدير التعويض بارتفاع قيمة الأرض المستولى نتيجة دخولها بكردون مدينة منوف على أساس الربط بين ارتفاع قيمة الأرض وتقدير للتعويض عن كل من السنوات التي استطلت اليها الاستيلاء في حين أن الثابت أن الأرض المستولى عليها هي أرض زراعية

ولم تتغير طبيعتها هذه ولم يجادل الخصوم في استمرار خضوعها للضريبة المقررة على الاراضى الزراعية ، ومن ثم فكل ما أورده الخبير في تقديره في شأن تقدير التعويض ، وأقام عليه الحكم المطعون فيه قضاءه لا يعدو أن يكون اضراراً احتمالية مما لا يجوز قانوناً أن يعتمد به في مجال تقدير التعويض .

فاذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أدخل في تقدير التعويض المحكوم به حساب اضرار احتمالية فانه يتعين الحكم بالغاء فيما قضى به في هذا الشأن ، وتقدير التعويض عن كامل الاضرار التى لحقت بالمطعون ضدهم ، فضلاً عن الحكم بالغاء القرار بالاستيلاء ، بما يعادل سبعة أمثال الضريبة المقررة على الارض المستولى عليها سنوياً . فاذا كان ذلك وكان البادى من الاوراق أنهم تقاضوا ما يعادل ذلك وحتى سنة ١٩٨٤ ولم يجادلوا في ذلك فان حقهم في التعويض ينحصر في تقاضى ما يعادل سبعة أمثال الضريبة المقررة على الاراضى المستولى عليها من سنة ١٩٨٤ وحتى تمام التسليم يخصم منه ما قد تكون الجهة الادارية قد قامت بسداده من مبالغ عن هذه الفترة المشار اليها . ومتى كان ذلك فان الدفع بتقديم انحق في التعويض أياً كان سنده يضحى غير ذى موضوع .

ومن حيث أن من يخسر الدعوى يلزم مصروفاتها اعمالاً لحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

( طعن رقم ١٢٥٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٨٨/١٢/٣ )

## الفصل التاسع دعوى التعويض

### الفرع الأول ميعاد سقوط دعوى التعويض

#### قاعدة رقم ( ٧ )

المبدأ :

تسقط دعوى التعويض عن القرارات الإدارية المخالفة للقانون بمضى خمس عشرة سنة — تنسب مسئولية جهة الإدارة عن مثل هذه القرارات الى المصدر الخامس من مصادر الالتزام المنصوص عليها في القانون المدني وهو القانون — اساس ذلك : — ان تلك القرارات تعتبر من قبيل التصرفات القانونية وليست أفعالا مادية — مؤدى ذلك : عدم خضوع تلك القرارات لاحكام التقادم الثلاثى المتعلق بدعوى التعويض عن العمل غير المشروع المنصوص عليه في المادة ١٧٢ من القانون المدني — عدم خضوعها كذلك لاحكام التقادم الخمسى المنصوص عليه في المادة ( ٢٧٥ ) من ذات القانون الذى يخص الحقوق الدورية المتجددة كالمهيا والاجور — لا وجه لذلك لاعمال المادة ( ٥٠ ) من اللائحة المالية للميزانية والحسابات التى تقضى بان الماهيات التى لم يطالب بها مدة خمس سنوات تصبح حقا مكتسبا للحكومة لأن التعويض عن القرار المخالف للقانون ليس بمرتب بل هو التزام يبلغ تقدره المحكمة جزافا وليست له بآية حال صفة الدورية والتجدد ويراعى عند تقديره عناصر أخرى غير المرتب كالاضرار الأدبية والمعنوية .

المحكمة :

ومن حيث أن الطعن المائل يقوم على أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ أنه مع التسليم بما انتهى اليه من أن القرار

المطعون فيه جساء مخالفا للقانون إلا أنه لما كان التعويض المترتب على إصدار الحكومة لقرارات مخالفة للقانون هو من طبيعة الحق الناشئ عن هذا القانون لأنه هو المقابل له فتسرى بالنسبة للتعويض مدة التقادم الخمسى التى تسرى بالنسبة للحق الاصلى ، ولما كان التعويض فى الحالة المعروضة هو مقابل حرمان المدعى من مرتب الدرجة التى تخطى فيها وبالتالي فإنه يسقط بمدة التقادم المسبقة للمرتب وهى خمس سنوات .

ومن حيث أنه مما يجدر بيانه بداءة أن قضاء المحكمة الادارية العليا قد اضطرر على أنه وان كانت قواعد القانون المدنى قد وضعت أصلا لتحكم روابط القانون الخاص الا أن القضاء الادارى له أن يطبق من تلك القواعد ما يتلاءم مع هذه الروابط ويتفق مع طبيعتها اللهم الا اذا وجد النص التشريعى الخاص لمسألة معينة فنندفع وجب التزام النص . وقد جاءت قوانين مجلس الدولة المتعاقبة وآخرها القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ خلوا من تحديد مواعيد معينة لرفع الدعاوى فى المنازعات الادارية التى يختص بنظرها هيئة القضاء الادارى إلا ما تعلق منها بطلبات الالغاء ، ومن ثم فإن غيرها من الطلبات يجوز اذى الشأن رفعها متى كان الحق المطالب به لا يسقط بالتقادم طبقا لقواعد القانون المدنى ، وذلك بحسبان ان فكرة التقادم المسقط انذى هو طريق لانقضاء الديون التى لم تنتقض بأى طريق آخر لا تتعارض فى طبيعتها ومفهومها مع روابط القانون العام . إذ أنه اذا كان للتقادم المسقط للمطالبة بالحقوق فى نطاق روابط القانون الخاص حكمته انتشريعة المتعلقة باستقرار الحقوق فان حكمته فى مجال روابط القانون العام تجد تبريرها على نحو ألزم وأوجب لاستقرار الاوضاع الادارية والمراكز القانونية لعمال المرافق العامة استقراراً تمليه المصلحة العامة وحسن سير المرافق .

ومن حيث أنه تأسيساً على ذلك فقد تكفل القانون المدني في المواد من ٣٧٤ الى ٣٨٨ ببيان أنواع مختلفة للتقادم المسقط، وأرسى في المادة ٣٧٤ منه القاعدة العامة وتنص على أنه يتقادم الالتزام بانقضاء خمس عشرة سنة فيما عدا الحالات التي ورد عنها نص خاص في القانون ، وفيما عدا الاستثناءات التالية :

وغنى عن البيان أن حكمة تقرير هذا التقادم العام هي ضرورة استقرار الحق بعد مدة من الزمن فاعتبر المشرع مجرد مضي المدة عن الحق المطالب به سبباً قائماً بذاته لانقضاء الدين بغض النظر عما إذا كان المدين قد وفاه أو كان يفترض أنه وفاه . ثم أورد بعد هذا الاصل العام استثناءات محددة لأنواع مختلفة لحقوق تقادم بمدة آخر أقصر من المدة الاولى منها الاستثناء انذى نصت عليه المادة ٣٧٥ — وهي مدار الطعن المائل من أنه يتقادم خمس سنوات كل حق دوري متجدد ولو أقرب به المدين كأجرة المباني والأراضي الزراعية ومقابل الحكر وكالفوائد والإيرادات المرتبة والمأجور والمأثبات .

وواضح من هذه المادة أنه يشترط لأعمال حكمها أن يكون الحق المطالب بسقوطه بالتقادم حقاً دورياً متجدداً ويقصد بالدورية أن يكون الحق مستحقاً في مواعيد دورية كل شهر أو كل ثلاثة أشهر أو كل سنة أو أقل أو أكثر — كما يقصد بالتجدد أن يكون الحق بطبيعته مستمراً لا ينقطع .

ومن حيث أن مؤدى ما تقدم أن المشرع بعد إذ قرر الاصل العام للتقادم المسقط في المادة ٣٧٤ جاء باستثناءات لحقوق تقادم بمدة معينة بمقتضى نصوص تشريعية خاصة ، ومن ثم وجب تفسير هذه النصوص الخاصة تفسيراً ضيقاً بحيث لا تسرى إلا على الحالات

بالبذات التي تضمنتها وما خرج عن هذه الحالات فإنه يرجع الى أصل القاعدة وتكون مدة التقادم خمس عشرة سنة .

ومن حيث أنه ترتباً على ذلك وإذ كانت المنازعة المطروحة تتمثل في تعويض عن قرار إداري مخالف للقانون فإن مسؤولية الجهة الإدارية عن مثل هذا القرار إنما ينسب الى المصدر الخاص من مصادر الالتزام المنصوص عليها في القانون المدني وهو القانون وذلك بحسبان أن تلك القرارات من قبيل التصرفات القانونية وليست أفعالا مادية مما لا يسرى في شأنها حكم المادة ١٧٣ من القانون المدني التي تتكلم عن التقادم الثلاثي بالنسبة الى دعوى التعويض عن العمل غير المشروع والتي وردت بخصوص الحقوق التي تنشأ عن المصدر الثالث ، وعلى ذلك تخفص تلك المسؤولية في المنازعة المطروحة في تقادمها للأصل العام المقرر في المادة ٣٧٤ من القانون المدني .

ومن حيث أنه ليس صحيحاً في هذا المقام الاستناد الى نص المادة ٣٧٥ من القانون المدني التي تناول حالات التقادم الخمسي كالمهايات والاجور لان حكمها بصريح ان نص لا يصدق الا بالنسبة الى الحقوق الدورية المتجددة بالمعنى المتقدم — كما لا يجوز الارتكان الى نص المادة ٥٠ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات التي تقضى بأن المهايات التي لم يطالب بها مدة خمس سنوات تصبح حقاً مكتسباً للحكومة » . لان مدلولها لا يسرى الا على ما ينعت بالمهايات فحسب دون ما توسع أو قياس — وغنى عن البيان أن التعويض عن القرار الإداري المخالف للقانون ليس بمرتب بل هو الترام بمبلغ تقدره المحكمة جزافاً ليست له بأية حال صفة الدورية والتجدد ويراعى عند تقديره عدة عناصر أخرى غير المرتب كالإضرار الأدبية والمعنوية — كما أنه أى تعويض ليس في حكم المرتب إذ أنه فضلاً عن لتباين الواضح في طبيعة وجوه كل منهما واختلاف أسس وعناصر تقدير أيهما عن

الآخر فقد وردت النصوص التشريعية بمسدد تقادم الحق في المطالبة بالمرتبة واضحة صريحة مقصورة المدلول — أما التعويض المنوئ عنه فيرجع في شأن تقادم الحق في المطالبة به الى الاصل العام في التقادم ومدته خمس عشرة سنة .

( طعن رقم ٥٦٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٥/١٢/١٩٨٥ )

### قاعدة رقم ( ٧٨ )

المبدأ :

دعوى التعويض عن قرار ادارى معيب تسقط بمضى خمسة عشرة عاما — مسؤولية جهة الإدارة عن مثل هذا القرار إنما تنسب الى المصدر الخامس من مصادر الالتزام المنصوص عليها في القانون المدنى — تلك القرارات تعتبر من قبيل التصرفات القانونية وليست أفعالا مادية مما لا يسرى في شأنها حكم المادة ١٧٢ من القانون المدنى التى تتكلم عن التقادم الثلاثى بالنسبة الى دعوى التعويض عن العمل غير المشروع — كما لا يسرى عليها التقادم الخاص المنصوص عليه في المادة ٢٧٤ من القانون المدنى .

الحكمة :

ومن حيث ان قضاء المحكمة الادارية العليا قد استقر بالحكم الصادر من هيئتها العامة بجلسة ١٩٨٩/١٢/٥ الطعن رقم ٥٦٧ لسنة ٢٩ ق على ان دعوى التعويض عن القرارات الادارية المخالفة للقانون تسقط بمضى خمسة عشرة سنة وذلك تأسيسا على ان مسؤولية الجهة الادارية عن هذه القرارات إنما تنسب الى المصدر الخامس من مصادر الالتزام المنصوص عليها في القانون المدنى وهو القانون وذلك بحسبان ان تلك القرارات من قبيل التصرفات القانونية وليست أفعالا مادية مما لا يسرى في شأنها حكم المادة ١٧٢ من القانون المدنى التى

تتكلم عن التقادم الثلاثي بالنسبة الى دعوى التعويض عن العيب  
غير المشروع والتي وردت بخصوص الحقوق التي تنشأ عن المصدر  
الثالث وعلى ذلك تخضع تلك المسؤولية في المنزعات المطروحة في  
تقادمها للاصل العام المقرر في المادة ٣٧٤ من القانون المدني وأنبه  
ليس صحيحا في هذا المقام الاستناد الى نص المادة ٣٧٥ من  
القانون المدني التي تتناول حالات التقادم الخمسى كالمهايا والاجور  
لان حكمها بصريح النص لا يسرى الا بالنسبة الى الحقوق الدورية  
المتجددة ويقصد بالدورية ان يكون مستحقا في مواعيد دورية كل شهر  
أو كل ثلاثة أشهر أو كل سنة أو أقل أو أكثر كما يقصد بالتجديد  
ان يكون الحق بطبيعته مستمرا لا ينقطع كما لا يجوز الارتكان الى  
نص المادة ٥٠ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات التي تقتضى  
بأن الماهيات التي لم يطالب بها مدة خمس سنوات تصبح حقا  
مكتسبا للحكومة لان مدلولها لا يسرى الا على ما يفت الماهيات فحسب  
بدون توسع أو قياس وغنى عن البيان ان التعويض عن القرار الاداري  
المخالف للقانون ليس بمعرتب بل هو التزام بمبلغ تقبضه المحكمة جزءا  
فليست له بأى حال صفة الدورية والتجدد ويراعى عند تقريره عدة  
عناصر أخرى غير المرتب كالاضرار المادية والادبية كما أنه أى  
التعويض ليس في حكم المرتب اذ فضلا عن التباين الواضح في طبيعة  
وجودهما كل منهما واختلاف أسس وعناصر تقدير ايهما عن الآخر فقد  
وردت النصوص التشريعية بصدد تقادم الحق في المطالبة بالمرتب  
واخيصة صريحة مقصورة المدلول لما التعويض المنوه عنه فيرجع في  
شأن تقادم الحق في المطالبة به الى الاصل العام في التقادم ومدته  
خمس عشرة سنة ( حكم الدائرة المشكلة طبقا للمادة ٤٥ مكررا من  
القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ بتعديل قانون مجلس الدولة الصادر  
بجلسة ١٥/١٢/١٩٨٥ في الطعن رقم ٥٦٧ لسنة ٢٩ ق )



ومن حيث أنه على هدى ما تقدم فانه إما كان الحكم قد قضى نهائيا بعدم مشروعية قراراتهما وأصبح بذلك حائزا قوة الشيء المقضى عنوانه الحقيقة ، فان من حقه أن يعوض عنه عما لحقه من جرائه من ضرر بتوافر أركان مسئولية الادارة عنه بالتعويض واذا كان الثابت من الاوراق في الطعن المائل ان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى حق المدعى في التعويض عن القرار الادارى غير المشروع الصادر بفصله لا يسقط الا بمضى خمس عشرة سنة مطبقا للمادة ٣٧٤ من القانون المدني فان هذا القضاء يكون قد صادف صحيح حكم القانون .

( طعن رقم ٢٠١٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٨٩/٦/٢٠ )

## الفرع الثاني

### سلطة المحكمة في تقدير التعويض

قاعدة رقم ( ٧٩ )

المبدأ :

المواد ١٧٠ و ٢٢١ و ٢٢٢ مدنى - القاضى هو الذى يقرر مدى التعويض عن الضرر الذى لحق بالمضرور مراعى في ذلك الظروف والملايسات ويشمل التعويض أولا الضرر المادى وهو الضرر المباشر الذى اصاب المضرور ويشتمل على عنصرين جوهرين هما الخسارة التى لحقت بالمضرور والكسب الذى فاته ، ثانيا الضرر الادبى وهو ما يصيب المضرور من ألم في عاطفته أو شعوره - متى ثبت ان قرار التخطى الصادر من الجهة الادارية مشوب بعيب الانحراف ويمثل ركن الخطأ في المسؤولية التفصيلية فإنه يجب الا يقتصر التعويض المحكوم به في هذه الحالة على فروق المرتب دون توابعه من بدل تمثيل وبندل انتقال وهما من عناصر الضرر المادى الذى اصاب العامل من جراء قرار تخطيه الخطيء في الترقية وكذلك يتعين تعويض المضرور عن الضرر الادبى الذى أصابه من جراء هذا التخطى وما ادى اليه من آلام نفسية أصابته بسبب حرمانه من شغل الوظيفة .

المحكمة :

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى بأن أساس مسئوليته الادارة عن القرارات الصادرة منها هو وجود خطأ من جانبها بأن يكون القرار غير مشروع لعيب من العيوب المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة . وأن يحقق بصحب الشأن ضرر ، وتقوم علاقة السببية بين الخطأ والضرر . أى أن مسئولية الادارة التضمينية عن قراراتها غير المشروعة تحكمها قواعد المسئولية التقصيرية كما وردت بمواد القانون المدنى وطبقا للمادة ١٧٠ من هذا القانون فان انقاض

هو الذى يقدر مدى التعويض عن الضرر الفنى لحق المضرور ، وذلك طبقا لاحكام المادتين ٢٢١ ، ٢٢٢ ، مراعى فى ذلك الظروف الملائسة ، وطبقا لاحكام هاتين المادتين يشمل التعويض الضرر المادى ، وهو الضرر المباشر الذى أصاب المضرور ، ويشتمل على عنصرين جوهرين هما الخسارة التى لحقت المضرور والكسب الذى فاتته ، وهما اللذان يقومهما القاضى بالمال ، كما يشمل انضرر الادبى ، وهو ما يصيب المضرور من ألم فى عاطفته أو شعوره .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد انتهى الى أن القرار الصادر بالتخطئ مشوب بعيب الانحراف ويمثل ركن الخطأ فى المسؤولية التكميلية وقد أضير المدعى بسبب هذا التخطئ ماديا بحرمانه من فروق المرتب التى تنتج من الترقية وذلك خلال الفترة من ١٨/١٠/١٩٧٧ حتى ٦/١١/١٩٨٠ وقدر لذلك تعويضا قدره مائتا جنيه ، وقضى به فى منطوقه ، فان الحكم المطعون فيه إذ قصر التعويض على فروق المرتب دون توابعه من بدل تمثيل وبدل انتقال ، وهما من عناصر الضرر المادى الذى أصاب الطاعن من جراء قرار تخطئه فى الترقية ، كما اقتصر الحكم فيه على تعويض الضرر المادى ، وأغفل الإشارة الى الضرر الادبى الذى أصاب الطاعن من جراء هذا التخطئ وما أدى ليه من آلام نفسية لا ريب فى أنها أصابته بسبب حرمانه من شغل وظيفته وكيـل وزارة الفترة من ١٨/١٠/١٩٧٧ حتى ١٦/١/١٩٨٠ فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وتأويله ، مما يتعين معه القضاء بتعديله وتعويض الطاعن عما أصابه من أضرار مادية وأدبية بتعويض شامل قدره مبلغ ١٠٠٠ (ألف جنيه) .

( طعن رقم ٢١٩١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٣ )

## قاعدة رقم ( ٨٠ )

## المبدأ :

تقدير التعويض متروك للحكمة فلها سلطة تقديرية في تقدير التعويض وذلك حسب ظروف كل حالة على حدة وبمراعاة الظروف والملايسات التي تحيط بالموضوع .

## المحكمة :

ومن حيث أن الاصل وفقا لما استقر عليه قضاء هذه المحكمة أن الاجر مقابل العمل ، وأن المدعى لم يؤد عمل ملحق سياحي بالمكتب السياحية بالخارج ، ومن ثم فلا يلزم أن يكون التعويض في جميع الحالات مساويا للتعويض الذي لم يحصل عليه ، وإنما يتم التقدير حسب ظروف كل حالة على حدة ، وتقدير المحكمة التعويض بمراعاة الظروف والملايسات التي احاطت بالموضوع .

ومن حيث أن الطاعن حدد التعويض الذي يطالب به محسوبا على أساس قضاء أربع سنوات بالخارج مقدرا بالدولار الأمريكي وبعد تحويله الي الجنيه المصري وفقا لاسعار الصرف ، وشمل هذا التقدير الراتب وبدل التمثيل وتذاكر السفر ، وأضاف لذلك تعويضا عن الأضرار النفسية .

ومن حيث أنه بمراعاة أن الطاعن لم يفقد عمله بدخول البلاد وكن يتقاضى راتباً عنه مضافة اليه حليقاته ، وبمراعاة ما يتطلبه العمل بالخارج من مصروفات تتفقد ومستوى الإعياء المعيشية في الخارج ، فإن المحكمة تكفي بتقدير تعويض لجبر ما لحق المدعى من أضرار لتخطيه في التمتع في وظيفة ملحق سياحي بالمكتب السياحية بالخارج ، رغما عن توافر شروط شغلها بحقه ، بمبلغ ومقداره عشرة آلاف جنيه .

( طعن رقم ٤٣٦٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٢٨ )

## قاعدة رقم ( ٨١ )

المبدأ :

مناط مسؤولية الإدارة عن القرارات الإدارية التي تصدرها هو قيام خطأ من جانبها وأن يحقق بصاحب الشأن ضرر وأن تقوم علاقة السببية بين الخطأ والضرر — ركن الخطأ يتمثل في صدور قرار الإدارة بالمخالفة لأحكام القانون — ركن الضرر هو الأذى المادي أو المعنوي الذي يلحق صاحب الشأن من صدور القرار — علاقة السببية بين الخطأ والضرر تؤكد أنه لولا الخطأ المنسوب للإدارة ما تحقق الضرر على النحو الذي حدث به — يشترط لتقصاء التعويض أن يكون الضرر محققاً للفرع في الحال أو الاستتبع — يكون على صاحب الشأن أن يقيم بكافة طرق الإثبات الدليل على ما لحق به من ضرر — المحكمة الموضوع تقدير قيمة التعويض ويجب أن تزن بهيزان القانون ما يقدم لها من أدلة وبيانات على قيام الضرر وهي بصدد تقدير قيمة التعويض — إذا ما صدر حكم المحكمة محيطاً بكافة عناصر الضرر الناتج ، عن خطأ المدعى عليه شاملاً ما لحق المضرر من خسارة وما غلبته من كسب فقد أصابت صحيح حكم القانون فيها انتهت إليه من تقدير لقيمة التعويض بغیر معتب عليها في ذلك طالما كان تنكيرها سابقاً ومستهداً من اصول مادية تنتج — يتعين على المحكمة أن تبين في حكمها العناصر المكونة للضرر قانوناً والتي تدخل في حساب قيمة التعويض والا كئن حسمها معيها — من المقرر قانوناً أنه يتعين تعويض كامل الضرر — العبرة في تحديده هي بمرم صدور الحكم وليس بمرم وقوع الضرر — حتى لا يكون تخلف الفصل في الدعاوى مع تغير الأوضاع الاقتصادية سييلاً لانقاص قيمة التعويض الكنتمة انجابه للضرر .

المحكمة :

ومن حيث ان مناط مسؤولية الإدارة عن القرارات الادارية التي تصدرها هو قيام خطأ من جانبها بأن يكون القرار الإداري غير

مشروع لعيب من عيوب عدم المشروعية المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة ، وأن يحقق بصاحب الشأن ضرر وأن تقوم علاقة السببية بين الخطأ والضرر ، فركن الخطأ يتمثل في صدور قرار الإدارة بالمخالفة لأحكام القانون ، وركن الضرر هو الأذى المادى أو المعنوى الذى يلحق صاحب الشأن من صدور القرار ، وعلاقة السببية بين الخطأ والضرر تؤكد وتفيد أنه لولا الخطأ المنسوب للإدارة ما تحقق الضرر على النحو الذى حدث به ، ويشترط للقضاء بالتعويض أن يكون الضرر محقق الوقوع في الحال أو الاستقبال ، أى وقع بالفعل أو تأكد وقوعه حتماً في المستقبل ، وعلى صاحب الشأن أن يقيم بكافة طرق الإثبات الدليل على ما حاق به من ضرر ، بكافة عناصره وأنواعه ، وللمحكمة الموضوع وهي تقدر قيمة التعويض أن ترن بميزان القانون ما يقدم لها من أدلة وبيانات على قيام الضرر وتعدد عناصره ، فإذا ما صدر حكمها محيطاً بكافة عناصر الضرر الناتج عن خطأ المدعى عليه شاملاً ما لحق المضرور من خسارة وما فاتته من كسب فقد أصابت صحيح القانون فيما انتهت إليه من تقدير لقيمة التعويض ، بغير تعقيب عليها فيما هو متروك لتقديرها ووزنها لمدى الضرر وقيمة التعويض الجابر له طالما كان تقديرها سائفاً ومستمداً من أصول مادية تنتج به ، وأنه ولئن كان تقدير التعويض من إطلاقات محكمة الموضوع على النحو السابق بيانه إلا أنه يتعين عليها أن تبين في حكمها العناصر المكونة للضرر قانوناً والتي تدخل في حساب قيمة التعويض والا كان حكمها معيباً ، وإذا كان المقرر قانوناً أنه يتعين تعويض كامل الضرر فإن العبرة في تحديده هي بيوم صدور الحكم وليس بيوم وقوع الضرر ، حتى لا يكون تأخير الفصل في الدعاوى مع تغير الأوضاع الاقتصادية سبباً لانقاص قيمة التعويض الكاملة الجائرة للضرر .

ومن حيث أن الحكم الطمين وهو في مقام تحديد عناصر الضرر الذى

أصاب الطاعن أغفل ما لحقه من ضرر مادي وأدبى من جزاء عدم تنفيذ الأحكام الصادرة لصالحه وتمسك الجهة الادارية بقرارها المخالف للقانون ، وعدم سحبه على مقتضى صحيح القانون باعلان فوز الطاعن وحده ، دون المرشح الثانى فى قائمة حزب الوفد الجديد ، تنفيذاً لإحكام القضائية الواجبة التنفيذ ، الصادرة بذلك ، والذى لا يكتفى فيه مجرد منح الطاعن شهادة بعضوية المجلس ، مع استمرار غير المستحق لهذه العضوية فى عضوية المجلس سواء فى قائمة الحزب الوطنى أم فى قائمة حزب الوفد الجديد ، وجسر الطاعن الى منازعات أمام محاكم غير مختصة حال أنه تم الفصل فى النزاع من القضاء الادارى ، صاحب الولاية الوحيد ، طبقاً للدستور والقانون ، فى نظره ، باعتباره المختص وحده بنظر المنازعات الادارية ، مما ينأى بها سواء فيما يتعلق بها موضوعاً أم بأشكال التنفيذ فى الأحكام الصادرة فيها ، عن ولاية المحاكم العادية ، كل ذلك للحيلولة دون الطاعن وحقه المشروع فى عضوية مجلس الشعب ، وهو مسلك لا ريب فى خطئه لانطوائه على تحايل فى تنفيذ الأحكام القضائية الواجبة التنفيذ ، من جهة ، وعلى إساءة استعمال حق التقاضى من جهة أخرى ، وهذا وذاك مما لا يجوز مطلقاً للجهات الادارية أن تتردى فيه ، انصياعاً — لا محيص عنه — لبدأ المشروعية وسيادة القانون ، أساس الحكم فى الدولة ، بصريح نص المادة ٦٤ من الدستور ، ومن شأن هذا المسلك الخاطىء — بوجهيه المشار اليهما — أصابة الطاعن بضرر مادي وأدبى . أما عن الضرر المادى فهو محقق ويتمثل فيما تكبده الطاعن من نفقات لمواجهة هذا الحكم من الدعاوى الذى اقامته الجهة الادارية أمام محاكم غير مختصة بنظره ، أو اضطرته هو فى المقابل لاقامته ، بعد اذ كان قد حصل على أحكام لصالحه واجبة التنفيذ ، ولا وجه للتحدى فى صدد هذا العنصر من عناصر الضرر المادى بأن قانون المرافعات تكفل بالزام الخاسر للنزاع بمصاريف التقاضى شاملة

أتماب المحاماة ، ذلك أن مجال هذا التخذى هو الاختوال العادية لاستعمال حق التقاضى ، أما فى حالة اساءة استعماله — كما هو الحال — فلا ريب فى أنه يصيب الطاعن منه ضرر خاص ، لا يكفى مطلقا فى جبره الزام البجهة الادارية بالمصروفات ثسامة أتماب المحاماة ، التى تؤول قانونا الى نقابة المحامين ، طبقا للمادة ١٨١/٣ من قانون المحاماة ، ولا ينال صاحب الشأن منها ، عوضا عما انفقه من ماله حال أنه تكبد الكثير فى غير مقتضى ، لمواجهة دعاوى أقيمت أمام محساكم غير مختصة ، ابتغاء اعاقته عن الوصول الى حقه الدستورى الذى صدرت به أحكام قضائية ، واجبة التنفيذ ، مما يتعين معه أخذ هذا المنصر فى الاعتبار عند تقدير التعويض .

وأما عن الضرر الادبى فهو كل ما يصيب مصلحة غير مالية للمضرور ، بأن يصيبه فى شعوره أو عاطفته أو شرفه أو كرامته ، ويتمثل فى المنازعة الماثلة فى تعميق احساس الطاعن بالظلم والقهر ، وازاء حرمانه من حقه الثابت بالأحكام الصادرة ، الواجبة التنفيذ ، وزعزعة عقيدته فى جدوى الانتصاف الى القضاء ، وجدوى العدالة فى وطنه ، بعد اذ أفرغ حقه الدستورى فى عضوية مجلس الشعب من محتواه ومضمونه وأضحى لغوا لا طائل من ورائه ولا سبيل البتة اليه ، وحرم من شرف تمثيل الامة فى البرلمان الذى فاز بعضويته الو ، أن صدر القرار الجمهورى بحله ، وأهدرت كل قيمة للاحكام القضائية الصادرة لصالحه ، كما أهدرت من قبل ثقة الناخبين فيه انتى أفرزتها نتيجة الانتخابات ، وكل ذلك يمثل ضررا أدبيا حاق بالطاعن لم يتناوله الحكم الطعين عنى نحو يبرزه ويحدد أثره فى مقدار التعويض الجابر للضرر ، بكافة عناصره المادية والادبية ، كما لم يتناول الضرر المادى السابق بيانه ، مما يجعل ما قدره الحكم الطعين من تعويض يقصر عن جبر ما أصاب الطاعن من أضرار فادية وأدبية ،



على نحو ما سبق بيانه ، ومن ثم فينطوى على مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله مما يتعين معه القضاء بتعديله الى القضاء بالتعويض الجابر لهذه الاضرار ، والاضرار الاخرى ، حسبما يأتى بيانه .

ومن حيث أنه بالنسبة الى ما ساقه الطاعن من عناصر للضرر المادى الذى أصابه ومنها حرمانه من راتبه من وظيفته الحكومية وأنه اضطر لانتهاء خدمته ، فلثابت أنه أنهيت خدمته في ١٩٨٧/٦/١ بعد حل مجلس الشعب بالقرار الجمهورى رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٧ في ١٩٨٧/٤/٦ وأنه طلب انتهاء خدمته وهو يعلم يقينا بحل مجلس الشعب وظل يتقاضى راتبه حتى انتهاء خدمته فلا موجب للتعويض قانونا عن هذا العنصر ، أما ما ذهب اليه الطاعن من اصابته بمرض عضوى في بصره ومرض نفسى وانفاقه مصاريف للعلاج واضطراره لحاق عيادته الخاصة وفوات ما تدره عليه من دخل ، وأن القرار الطعين هو السبب الوحيد فيما أصابه من ضرر في هذا الخصوص فهو ما لم يقيم عليه الطاعن دليلا يؤيده ، بل الثابت أن ثمة سببا آخر للمرض ثم كان المرض سببا من أسباب غلق العيادة ولم يثبت من الأوراق أن القرار المطعون فيه كان السبب الوحيد أو السبب المنتج في حدوث تلك الاضرار ، كذلك لا يعتد بما أورده الطاعن من أنه فاتته كسب تمثل في جرمائه من اشتراك السفر في وسائل المواصلات ذلك أن مثل هذا الاشتراك هو لمواجهة الانتقالات التى كان من المفروض أن يقوم بها الطاعن ، والحال أنه لم يقيم بها ، فلا يعتبر ذلك فواتا لكسب يستحق التعويض عنه . كما لا يعتد بما ذكره من أن ثمة مبالغ فاتته كسبها طبقا لنص المادة ٤١١ من لائحة المجلس والخاصة بعلاج الاعضاء والمساعدات واننفقات التى يحددها مكتب المجلس ، اذ لم يقيم عليه الطاعن دليلا من قواعد تقضه . أما ما يطالب به الطاعن من تعويض عن الاضرار المادية التى أصابته من جراء حرمانه من عضوية المجلس خلال الفترة

من مايو سنة ١٩٨٤ حتى ابريل سنة ١٩٨٧ متمثلة فيما فاتته من كسب لقاء ما يصرف لأعضاء المجلس من مكافأة شهرية وبديل تمثيل وبدلات حضور اللجان العامة والنوعية ، وقدره بمبلغ سبعة وعشرين ألفا جنيه ، فانه اذا كان لا ريب في أن قيمة المكافأة الشهرية وبديل التمثيل ( ١٥٠ ج ) تعتبر ضررا محققا أصاب الطاعن ، طوال تلك الفترة ، يتعين تعويضه عنه ، الا أن بدلات حضور اللجان العامة وأنوعية الذى قدره الطاعن بمبلغ ستمائة جنيه في الشهر ، فانه ليس محققا أن الطاعن كان سيواظب حتما على حضور جميع هذه اللجان فلا يتخلف عنها أبدا ، اذ ربما تعرض له كسائر الناس ظروف تضطره الى التخلف عن بعضها ، مما يتمخض هذا العنصر عن مجرد تفويت الفرصة على الطاعن في حضور هذه اللجان والحصول على البدلات المقررة لها ، والمقرر أن تفويت الفرصة هو من نوع الأضرار المادية مستحقة التعويض قانونا ، الا أنه تعويض لا يتساوى بحال مع أصل الحق المدعى به ، فاذا أضيف الى هذا الضرر المادى مستحق التعويض في الحدود المشار اليها ، ما لحق الطاعن من خسارة متمثلة في نفقات الدعاية الانتخابية التى تكبدها في سبيل نجاحه في الانتخابات ، فانه تتحدد بذلك على النحو السابق بيانه جملة الأضرار المادية والأدبية مستحقة التعويض عنها قانونا بتعويض اجمالى وشامل تقدره المحكمة بمبلغ وقدره خمسون ألف جنيه .

( طعن رقم ٤٣٧٨ و ٤٤١٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٩٢/٥/٣١ )

### الفرع الثالث

#### يجوز القضاء بالتعويض المستحق

عن الضرر المادى والضرر الأدبى جملة بغير تخصيص

#### قاعدة رقم ( ٨٢ )

المبدأ :

لا يوجد نص في القانون يلزم المحكمة باتباع معايير معينة في خصوص تقدير مبلغ التعويض - لا تثريب على المحكمة ان هي قضت بتعويض اجمالي عن اضرار متعددة - ما دامت قد ناقشت كل عنصر من عناصر الضرر على حده وبينت وجه احقية طالب التعويض فيه او عدم احقيقته .

المحكمة :

ومن حيث أنه فيما يفهم به الطاعن بأن محكمة أول درجة قد عولت فقط في تقديرها للاضرار انتمى لحقته على ما ورد بالمحضر الادارى رقم ٣٨١ لسنة ١٩٨٢ ادارى دسوق على النحو سالف البيان ، وأنه قصد من تقديمه لصورة هذا المحضر أن يدل على أنه كان قد شرع فعلا في تنفيذ العملية وكان جادا في ذلك ، وأن ما أثبتته معاينة الشرطة في هذا المحضر بوجود تشوينات لمواد البناء انما كان لجزء من التشوينات المطلوبة للعملية حيث أنه كان قد دفع مقدما ثمن جميع التشوينات المطلوبة التي يائسها ، وأنه بذلك يكون قد أصابه ضرر عندما ألغيت العملية ، فان هذا النعى مردود بأنه لا يوجد في القانون نص يلزم المحكمة باتباع معايير معينة في خصوص تقدير مبلغ التعويض ، حتى يثبت عناصر الضرر المستوجب للتعويض ، ومن ثم فانه لا تثريب عليها أن هي قضت بتعويض اجمالي عن اضرار متعددة ما دامت قصد

ناقشت كل عنصر من عناصر الضرر على حدة وبينت وجه أحقية طالب التعويض فيه أو عدم أحقيته ، والثابت أن محكمة أول درجة وأن أثبتت الخسائر التي لحقت بالطاعن من واقع المحضر الإداري المشار اليه فانها لم تكف بذلك وانما راعت الكسب الفائت من جراء النفاء العملية وما أخذته في الاعتبار في تقدير هذا الكسب ، والاصل أن الضرر المباشر المستوجب للتعويض أنما يقوم على عنصرين أساسيين هي الخسارة التي لحقت بالمضرور والكسب الذي فاتته ، ومع ذلك فإن الطاعن لم يقدم في مرحلة انظمن أية مستندات أخرى تثبت أن اضرارا أخرى قد لحقت ، وانما اكتفى بالمستندات التي كان قد قدمها أمام محكمة أول درجة والقاعدة أن الضرر لا يفترض وانما يجب على المضرور أثباته بكافة طرق الاثبات .»

( طعن رقم ٤٩٦ و ٥٢٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٩١/٣/١٩ )

### قاعدة رقم ( ٨٣ )

المبدأ :

المادة ٢٢٢ مئى — التعويض يشمل الضرر الأدبى أيضا — إذا ادمج الحكم الضرر المادى والضرر الأدبى معا فقدر التعويض عنهما جملة بغير تخصيص ل مقدار كل منهما فليس هذا التخصيص لازما قانونا .

المحكمة :

ومن حيث أنه فيما ينعى به الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه لم يعتد بالاضرار الادبية التي لحقت نتيجة لالغاء العمية وما كان سيحققه من مكاسب أدبية بجانب المكاسب المادية تدعم مركزه الادبى في السوق وتضاف الى أعماله السابقة ، فانه باستقراء الحكم المطعون فيه يبين أن محكمة أول درجة قدرزت التعويض الاجمالى الذى

قضت به عن الخسائر التي لحقت بالمدعى ( الطاعن ) دون تحديد للاضرار المادية أو الادبية ، وقد نصت المادة ٢٢٢ من القانون المدنى بأن ( يشمل التعويض الضرر الادبى أيضا ٠٠ ) ، ولا يعيب الحكم أنه ادمج الضرر المادى والضرر الادبى معا فقدر التعويض عنهما جملة بخير تخصيص لمقداره عن كل منهما ، فليس هذا التخصيص يلزم قانونا ، فقد خلصت المحكمة فى مجال تقدير التعويض بأنها تقدر تعويضا شاملا لما لحق بالمدعى من خسارة وما فاتته من كسب بمبلغ عشرة آلاف جنيه ، وتجد هذه المحكمة أن هذا المبلغ كاف لجبر جميع الاضرار المادية والادبية التى تكون قد لحقت بالطاعن ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن فى هذا الشأن على الحكم المطعون فيه يكون غير مستفيد .

( طعن رقم ٤٩٦ و ٥٢٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩/٣/١٩٩١ )

## الفرع الرابع

التعويض المؤقت الذى تقضى به المحكمة

قابل للتقدير النهائى بدعوى مستقلة

تبين فيها الأضرار الحقيقية التى أصابت المضرور

قاعدة رقم ( ٨٤ )

المبدأ :

القاعدة التنظيمية التى قررها مجلس الوزراء فى ١٦/٨/١٩٧٥ هى قاعدة ملازمة للجهات الادارية - المهلة الواردة بها هى حق مقرر للماملين بالدولة - مخالفة هذه المهلة ترتب حقا فى التعويض عن القرار الضاغط بانتهاء الخدمة قبل الأوان - اذا قضت المحكمة بتعويض مؤقت فهذا التعويض قابل للتقدير النهائى بدعوى مستقلة تبين فيها الأضرار الحقيقية التى أصابت المضرور .

المحكمة :

ومن حيث أنه بالنسبة لما قضى به الحكم من تعويض مؤقت للمطعون ضده فانه قد استند الى ما ثبت من الاوراق من أن الجهة الادارية الطاعنة قد قصرت فى حق المطعون ضده حين منحه مهلة مقدارها شهرين فقط من تاريخ انتهاء اعارته فى ١/٩/١٩٧٨ حتى ١/١١/١٩٧٨ ، فى حين أنه كان يستحق ان يمنح مهلة ستة شهور تنتهى فى ١/٣/١٩٧٨ واذا اصدرت الجهة الادارية قرارها بانتهاء خدمة المطعون ضده اعتبارا من ١/١١/١٩٧٨ مخالفة بذلك القاعدة التنظيمية المقررة طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٦/٨/١٩٧٥

فانها تكون قد أخطأت في جق المطعون ضده بانهاء خدمته وقطع مورد رزقه الامر الذى يترتب له حقا في التعويض .

ومن حيث أن هذا الذى انتهى اليه الحكم المطعون فيه يعتبر صحيحا ومطابقا لما استقر عليه قضاء هذه المحكمة من اعتبار القاعدة التنظيمية الصادر بها قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٦/٨/١٩٧٥ . أمرا ملزما للجهات الادارية وتمثل المهلة الواردة به حقا مقرررا للعاملين بالدولة ، ومن ثم يكون حق المطعون ضده في التعويض عن القرار الخاطىء بانهاء خدمته قبل الاوان أمرا ثابتا يتمين القضاء به .

ومن حيث ان المطعون ضده قد طلب في صحيفة الدعوى رقم ٣٨٣٣ لسنة ٣٧ ق . ( موضوع هذا الطعن المقامة أمام محكمة القضاء الادارى ) الحكم له على الجهة الطاعنة بتعويض مؤقت « ١٠١ » جنيه ( مائة وواحد جنيه ) فقط ، ومن ثم فانها حينما قضت بطلبه هذا فان حكمها ينصرف الى أن التعويض المقضى به هو تعويض مؤقت فقط قابل للتقدير النهائي بعد ذلك بدعوى مستقلة بعد بيان غناصره التفصيلية ببيان الاضرار الحقيقية التى أصابت المطعون ضده ، ولا يعتبر ما قضى به بالحكم المشار اليه تعويضا نهائيا بعد :

( طعن رقم ٣٤٢٤ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٥/١٢/١٩٨٧ )

**الفرع الخامس**  
**الجهة التي تتحمل بالتعويض المقضى به**  
**قاعدة رقم ( ٨٥ )**

**المبدأ :**

الخزانة العامة هي التي تتحمل بالتعويض في نهاية الأمر أن قضى به —  
سواء أقيمت الدعوى ضد وزارة الداخلية وحدها أم ضد مجلس الشعب .  
**المحكمة :**

ومن حيث أنه بالنسبة الى السبب الثالث من أسباب الطعن فهو مردود بأن القرار المطعون فيه صدر من وزارة الداخلية ، وأن منحها المطعون ضده شهادة بعضويته بتاريخ ١٩٨٦/٤/٦ دون أن تقوم بسحب هذا القرار على مقتضى صحيح القانون ، وعلى نحو ما سبق بيانه آنفا ، يجعل توجه المطعون ضده اليها بطلب التعويض توجهها ضد المتسبب الاول في احداث الأضرار التي يدعيها ، فضلا عن أن الخزانة العامة هي التي تتحمل بالتعويض في نهاية الامر أن قضى به ، سواء أقيمت الدعوى ضد وزارة الداخلية وحدها أم ضد مجلس الشعب أيضا . أما ما ذكره هذا السبب من أسباب الطعن من أن عناصر تقدير التعويض كما وردت بالحكم الطعين شابتها المغالاة والخطأ في تحصيل حقيقة الواقع فقد استبان آنفا فسادة واستحقاق المطعون ضده لتعويض أكبر ، ومن ثم ينفذو الطعن المقام من وزارة الداخلية غير قائم على أساس من صحيح القانون ، جملة وتفصيلا ، متعينا القضاء برفضه .

ومن حيث ان الجهة الادارية أصابها الضرر في الطعين ومن ثم فتأزم بمصروفاتها عملا بالمادة ١٨٤ مرافعات .

( طعن رقم ٤٤١٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٩٢/٥/٣١ )



## الفرع السادس شروط انتقال المطالبة بالتعويض الأدبي الى الغير

### قاعدة رقم ( ٨٦ )

#### المبدأ :

المادة ٢٢٢ من القانون المدني مفادها — الحق في التعويض الأدبي  
أن يطالب به لا ينتقل الى الغير الا اذا تمت المطالبة به أمام القضاء أو تسم  
الاتفاق عليه — لا يحكم به الا للزواج أو الاقارب الى الدرجة الثانية نتيجة  
لما أصابهم من ألم من جراء موت المصاب .

#### المحكمة :

ومن حيث أنه وعلى أساس ما تقدم فإن الحكم اذ استند الى  
نص المادة ٢٢٢ من القانون المدني للقضاء بعدم أحقية المدعين  
في المطالبة بالتعويض عن الضرر الادبي يكون قد أخطأ في تطبيق  
القانون وتفسيره ذلك أن المادة المذكورة تنص على أنه ( م ١ ) يشمل  
التعويض الضرر الادبي أيضا ، ولكن لا يجوز في هذه الحالة أن ينتقل  
الى الغير الا اذا تحدد بمقتضى اتفاق أو طلب الدائن به أمام  
القضاء ( ٢ ) ومع ذلك لا يجوز الحكم بتعويض الا للزواج والاقارب  
الى الدرجة الثانية عما يصيبهم من ألم من جراء موت المصاب ، ومفاد  
المادة المشار اليها أن الحق في التعويض الادبي لمن يطالب به  
لا ينتقل الى الغير الا اذا تمت المطالبة به أمام القضاء أو تم الاتفاق  
عليه ، وأنه لا يحكم الا للزواج والاقارب الى الدرجة الثانية نتيجة  
لما أصابهم من ألم من جراء موت المصاب ، وهو ما عبر عليه الحال  
المباثل في دعوى المدعين ، التي انصبت في شق منها — على  
المطالبة بتعويض عن الاضرار الادبية التي أصابت المدعين أنفسهم

من جراء اعتقال مورثهم ، بمعنى أنهم لا يطالبون بتعويض عن ضرر أدبى لحق بمورثهم نتيجة اعتقاله حتى يمكن أعمال نص المادة ٢٢٢ من القانون المدنى المشار إليها كما ذهب اتحكم الطعين ، لأن استمسك الطاعنين بالمطالبة بحقهم فى التعويض الادبى هو تمسك بحق لهم هم وليس بحق لمورثهم ومن ثم فلا مجال لتطبيق نص المادة ٢٢٢ من القانون المدنى وانما يتم بحث مدى أحقيتهم فى التعويض الذى يطالبون به فى ضوء ما اذا كان ثمة ضرر وقع عليهم فعلا من جراء القرار الذى تم بموجبه اعتقال مورثهم ومدى هذا الضرر وتوافر رابطة السببية بين هذا الضرر وخطأ الجهة الادارية مصدرة القرار حينما أصدرته .

ومن حيث أن الضرر الادبى هو الضرر الذى يقع على مصلحة غير مالية ، فيصيب الشرف والاعتبار ، أو يؤذى السمعة ويحط من الكرامة أو ينال من العواطف والمشاعر والاحاسيس الانسانية ، فهى كلها أعمال تصيب المضرور ولا شك تدخل الى قلبه الغم والأسى والحزن وتهز من كيانه ووجدانه ، وتحط من قدره بين أقرانه وبالتالي يحق لمن وقع عليه مثل هذا الضرر الأدبى أن يطالب بتعويض عما لحقه من اضرار .

ومن حيث أن الحكم الطعين حينما قضى للمدعين بأحقيتهم فى التعويض عن الاضرار المادية انتى لحقتهم من جراء اعتقال مورثهم قد استند على أن الادارة لم تقدم أية وقائع محددة سابقة على صدور أمر لاعتقال تكون منتجة فى الدلالة على قيام خطورة خاصة فى مورث المدعين تبرر اعتقاله ، كما لم تقدم ما يفيد قيام حالة الاشتباه المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ مما يجعل قرار الاعتقال فاقدًا لمركز السبب المبرر لاضداره ويكون عند

صدر غير مشروع ويحق للمدعين — من ورثته — المطالبة بالتعويض عن الأضرار المادية ولما كان ذلك فإن قرار الاعتقال — قد أصاب المعتقل نفسه بأضرار أدبية — كما أنه حتماً قد أصاب المدعين أيضاً بصفتهم من ذويه — زوجته وأولادها منه — بأضرار أدبية تتمثل في الإساءة إلى سمعتهم وكرامتهم وتدنى وضعهم الاجتماعي بين ذويهم ومعارفهم ، فضلاً عما رتبته اعتقال مورثهم في نفوسهم من قلق ومرارة وحزن وأسى ، وهى كلها أضرار أدبية يتعين تعويضهم عنها تعويضاً رمزياً تقدره المحكمة بألف جنيه مصرى ، واذ قصر الحكم المطعون فيه قضائه على إلزام المدعى عليه الثانى بأن يؤدى للمدعين مبلغاً ألف جنيه تعويضاً عما لحق مورثهم من أضرار مادية فقط فإنه يتعين حينئذ بإلغاء الحكم المطعون فيه فيما تضمن من رفض تعويضهم عما أصابهم من ضرر أدبى عن اعتقال مورثهم والقضاء لهم بما يحقق التعويض عن الضرر الأدبى انذى أصابهم أيضاً اعمالاً لصحيح أحكام القانون •

ومن حيث أن من يخسر الدعوى ينزىم بمصروفاتها طبقاً للمادة ( ١٨٤ ) من قانون المرافعات •

( طعن رقم ١٢٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٩٣/٢/٢٨ )

## الفصل العاشر

### مسائل متنوعة

#### الفرع الأول

#### ماهية الاثراء بلا سبب

#### قاعدة رقم ( ٨٧ )

#### المبدأ :

مقتضى مبدأ الاثراء بلا سبب وفقا للمادة ١٧٩ من القانون المدني أن يلتزم الثرى بتعويض الدائن عما افترقه بقدر ما اثرى .

#### الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المتقدمة في ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٩١ فاستبان لها أن الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى بجلسته ١٦/٥/١٩٨٢ في الدعوى رقم ٥٣٣ لسنة ٣٥ ق قضى بالزام المبعوث وضامنه متضامنين أداء المبلغ المستحق لإدارة البعثات التابعة لوزارة التعليم العالي وقدره ٦٣٠٦ جنيها ( ستة آلاف وثلاثمائة وستة جنيهات ) والفوائد القانونية بواقع ٤ ٪ سنويا من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٠ — وأنه تنفيذاً لهذا الحكم قام المبعوث بأداء مبلغ ٦٨٠٥ ( ستة آلاف وثمانمائة وخمسة جنيهات ) الى جامعة طنطا فاقطعت من هذا المبلغ ما ارتأت أنه — وان لم يقضى به الحكم — يعتبر حقا لها مقابل ما انفقته على المبعوث طوال مدة البعثة .

ومن حيث ان احتفاظ جامعة طنطا بجزء من المبلغ المحكوم به في الدعوى المشار اليها والذي أثرت به على حساب ادارة البعثات يفتقر الى السبب القانوني الصحيح وكان مقتضى مبدأ الاثراء بلا سبب وفقا للمادة ١٧٩ من القانون المدني أن يلتزم المثرى بتمويض الدائن عما افتقر به بقدر ما اثرى فمن ثم تلتزم الجامعة برد كامل المبلغ النقدي الذي اقتطعته بلا سبب من المبالغ المستحقة لادارة البعثات والصادر بها الحكم في الدعوى ٥٣٣ لسنة ٣٥ ق والمسددة في حينه من السيد / .....

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام جامعة طنطا أن تؤدي الى وزارة التعليم العالي باقى المبلغ المحكوم به في الدعوى رقم ٥٣٣ لسنة ٣٥ ق والمسدد من السيد / .....

( ملف رقم ٣٢/٢/٢١٠٧ - جلسة ١٥/٢/١٩٩١ )

## الفرع الثانى مسئولية محصلى الضرائب

قاعدة رقم ( ٨٨ )

المبدأ :

مسئولية محصلى الضرائب والرسوم العقارية عن جباية الضرائب والرسوم من المولين وتوريدها الى الجهات التى يعملون بها هى مسئولية كاملة قررتها القواعد والإحكام المالية المعمول بها فى هذا الشأن — اساس ذلك : اعتبار هؤلاء المحصلين أمناء على هذه الاموال طبقا لقسائم التوريد المهود بها اليهم — لا تدفع المسئولية عن فقد القسائم والاموال الا بثبوت القوة القاهرة .

المحكمة :

ومن حيث ان القواعد والاحكام المالية المعمول بها فى تحصيل الايرادات العامة تحمل المسئولين عن جباية الضرائب والرسوم العقارية المقررة على المولين المسئولية الكاملة فى توريد تلك الضرائب والرسوم فى مواعيدها المقررة الى الجهات التى يعملون بها بصفتهم أمناء على تلك الاموال طبقا لقسائم التوريد المهود بها اليهم . ولا ترفع هذه المسئولية عن كاهل أى منهم الا اذا اثبت ان فقد القسائم أو المبالغ المحصلة قد نشأ عن ظروف القاهرة خارجة عن ارادته لم يكن فى مقدوره الاحتراز منها أو توقيها أو توقعها .

ومن حيث ان المستفاد مما تقدم وجود عجز فى عهدة الطاعن توتب عليه الاضرار بأموال الجهة التى يعمل بها بعدم توريد الضرائب والرسوم المقررة على المولين .

ولم يثبت ان هذا العجز نشأ عن أسباب قهرية أو ظروف خارجة

عن ارادة الطاعن وبالتالي فقد ثبت في حقه إهماله في المحافظة على ما بعدهت مما يستوجب مجازاته عن ذلك وإذ كان ما تقدم فقد توافرت اركان مسئولية المدعى عن العجز في عهده من خطأ وضرر وعلاقة السببية بينهما الامر الذى يتحمل معه بقيمة المبلغ الذى ظهر عجزاً في عهده .

ولا يحول دون ذلك ما ذكره الطاعن في تقرير طعنه من انه ليس من ارباب العهد ولم يسبق له ان تسلم أية عهدة مالية ، إذ لم يقدم الطاعن ما يثبت صحة ما ذهب اليه ويحض به ما ثبت من التحقيقات وتقارير اللجان التى شكلت لبحث حقيقة العجز الذى ظهر في عهدة المحصلين واسبابه ، ومن ثم يكون القرار الصادر بمجازاته بالانذار وتحمله بقيمة العجز قد قام على سبب يبرره ومطابقاً للقانون بما لا مطن عليه ، ويكون الحكم المطعون فيه اذا قضى برفض الدعوى قد صادف صحيح حكم القانون ، ويكون النطق والحالة هذه غير قائم على أساس سليم من القانون ويتعين رفضه .

( طعن رقم ٢١٢٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٨٧/٣/٢٨ )

### الفرع الثالث

#### مسئولية الدولة عن أعمالها الحربية

قاعدة رقم ( ٨٩ )

المبدأ :

قرر المشرع بنصوص خاصة استحقاق اعانات لما قد يحقق بأموال القطاعين الخاص وانعام من خسائر نتيجة للأعمال الحربية — يترتب على ذلك التزام على عاتق الدولة لا يفر منه لفظ « يجوز » الذي استخدمه المشرع في النص المانح للاعانة — مؤدى ذلك أن كل شخص توافرت فيه شروط الاستحقاق يكون في مركز قانوني مقتضاه استحقاق التمويض المقرر قانونا دون تفرقة بين الأشخاص المتساويين في المراكز القانونية — حدد المشرع لاسس صرف المبالغ المذكورة — مؤدى ذلك أن الامر لا يرجع لحض تقدير الإدارة بحيث تغلظ بالنسبة لبعض الأشخاص وتهملها بالنسبة للبعض الآخر — تلتزم الإدارة بتفسير القرارات الصادرة في هذا الشأن تفسير منضبطا بلا توسعة أو تضيق لا تحتله النصوص بمقولة انها استثناء من اصل يقضى بعدم مسئولية الدولة عن الخسائر المترتبة على الاعمال الحربية .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة ( ٣/ب ) من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ بتقرير معاشات أو اعانات أو قروض عن الخسائر في النفس والمال نتيجة للأعمال الحربية معدنة بلقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٤ تنص على أن « يجوز أن تصرف معاشات أو اعانات أو قروض عن الاضرار الناجمة عن العمليات الحربية المشار اليها بالمادة السابقة طبقا للشروط والالوضاع والاجراءات التي يصدر بها قرار نائب ان رئيس



وزير الاوقاف والشئون الاجتماعية ، وذلك في الحالات الآتية  
 ( ب ) بالنسبة الى الخسائر في المال : ( ١ ) تصرف اعانة مالية  
 مساوية لقيمة الخسائر التي تلحق بالمال الخاص وبحد أقصى قدره  
 عشرون ألف جنيه . . . . . » ونصت المادة ( ١٢ ) من هذا القانون  
 على أن « على نائب الرئيس ووزير الاوقاف والشئون الاجتماعية  
 ووزير للخزانة كل فيما يخصه إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ هذا  
 القانون » . وقد صدر قرار نائب الرئيس ووزير الاوقاف والشئون  
 الاجتماعية رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦٧ بشروط وأوضاع واجراءات صرف  
 مساعدات أو قروض عن الخسائر في الاموال نتيجة للاموال الحربية .  
 ثم صدر قرار وزير الشئون الاجتماعية رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٤ بشروط  
 وأوضاع واجراءات صرف اعازت عن الخسائر في الاموال نتيجة للاموال  
 الحربية ، وبإلغاء القرار رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن شروط وأوضاع  
 واجراءات صرف مساعدات أو قروض عن الخسائر في  
 الاموال نتيجة للاموال الحربية . ونصت المادة ( ١ ) من هذا القرار  
 على أن « يعتبر خسارة في الاموال كل ما ينتج عن الاعمال الحربية  
 من هلاك أو تلف لمبنى أو منشأة . . . . . أو هلاك أو تلف لما يحتويه  
 أى منها من معدات وآلات وعدد وأدوات ومهمات وقطع غيار وأثاث  
 وبضائع وخامات ومنتجات ومواشى ودواب وغير ذلك من  
 الاموال الثابتة والمنقولة أو المتداولة ، وتنص المادة ( ٢ ) على أن  
 « تصرف إعانة مالية عن الخسارة في الاموال المشار اليها في  
 المادة السابقة مساوية لقيمة الهلاك أو التلف الفعلي وقت حدوث  
 الضرر وبحد أقصى قدره عشرة آلاف جنيه ( زيد الى عشرين ألف  
 جنيه بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٤ ) للإعانة للفرد أو لشركة أو  
 المنشأة الخاصة عن مجموع ما وقع من الخسائر . . . . . »  
 كما تنص المادة ( ٣ ) على أنه « تتولى الدولة بموافقة المالك ترميم  
 المباني التي تحتاج الى ترميم على نفقتها وتسليمها لاصحابها صالحة

السكنى والامتثال عوضاً عن الاعانة المالية ٠٠٠٠ » وقد صدر قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن تشكيل لجنة أو أكثر في كل محافظة لمعينة وحصر وتقدير الخسائر في النفس والمال ونص في المادة ( ١ ) منه على أن « تشكل في كل محافظة لجنة أو أكثر لمعينة وحصر وتقدير الخسائر في النفس والمال وتختص هذه اللجنة بمعينة وحصر وتقدير الخسائر واستيفاء الملفات والمستندات والتأكد من سلامتها وفقاً للقرارات الوزارية الصادرة في هذا الشأن » وتنص المادة ( ٢ ) على أن « تشكل في كل محافظة من محافظات القناة وسيناء لجنة أو أكثر للمراجعة ٠٠ وتختص هذه اللجنة بما يلي ( ١ ) مراجعة قرارات لجنة المعينة والحصر والتقدير والتأكد من سلامة الاجراءات والمستندات المؤيدة للتقدير وذلك بالنسبة للخسائر في المال فقط ولها أن تؤيد أو تعدل من قرارات لجنة المعينة والحصر والتقدير ٠٠٠٠٠٠ » وتنص المادة ( ٣ ) على أن « تشكل لجنة عامة للتعويضات بالوزارة ٠٠٠٠ وتختص هذه اللجنة بما يلي : ( ١ ) اقرار ما انتهت اليه لجان مراجعة خسائر المال بمحافظة القناة وسيناء ٠ ( ب ) مراجعة قرار لجان معينة وحصر وتقدير خسائر المال في باقي محافظات الجمهورية ٠٠٠٠٠٠ بالتأكيد أو التعديل ٠٠٠٠٠٠ » وتنص المادة ( ٤ ) على أن « تعتمد قرارات اللجنة العامة من وزير الشؤون الاجتماعية ، وتقوم الادارة العامة للتعويضات باعداد القرارات الجمهورية وإستصدار القرارات الوزارية ومتابعة اجراءات تنفيذها » .

ومن حيث أن المشرع قرر بنصوص خاصة استحقاق اعانات لما قد يحق بأموال القطاعين الخاص والعلم من خسائر نتيجة الاعمال الحربية حيث صدر القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه في

اعقاب قيام حرب عام ١٩٦٧ مقررًا الاعانات وما في حكمها التي تصرف للأشخاص والجهات الذين يلحق بهم ضرر من جراء الاعمال الحربية. بمعنى أن القانون قد أنشأ التزامًا على عاتق الدولة في هذا الشأن نصت عليه المادة ( ٣ ) من القانون المذكور حيث قررت أنه « يجوز أن تصرف معاشات أو اعانات أو قروض عن الاضرار الناجمة عن العمليات الحربية المشار اليها بالمادة السابقة طبقًا للشروط والاورضاع والاجراءات التي يصدر بها قرار من نائب الرئيس ووزير الاوقاف والشئون الاجتماعية ٠٠٠٠٠ » وعلى ذلك فان كل شخص تتوافر فيه الشروط والاورضاع انقضى صدر بها قرار الوزير المختص واتبع الاجراءات التي نظمها ذلك القرار يكون في مركز قانوني مقتضاه استحقاق التعويض المقرر في حدود القانون والقرارات المشار اليها ، دون تفرقة بين الاشخاص المتساوين في المراكز القانونية ، أو النزول عن الحدود التي وضعها القانون والقرارات الوزارية لتقدر التعويض ، أو الاعانات أو القروض المشار اليها ، وأن هذا القانون قد قرر استحقاق مثل هذه المبالغ على خلاف الاصل الذي يقضى بعدم مسؤولية الدولة عن الخسائر التي تنتج عن الاعمال الحربية ذلك ان نص المادة ( ٣ ) المشار اليها يفيد أن مسؤولية الدولة عن صرف المعاشات أو الاعانات والقروض في حالة الخسائر المترتبة على الحرب انما تكون في حدود ما تنص عليه قرارات وزير الشئون الاجتماعية التي ناط بها المشرع تحديد الشروط والاورضاع والاجراءات التي تستحق في ضوءها تلك المبالغ . فالقرارات المشار اليها حددت فيها أسس صرف المبالغ المذكورة بحسب تقديرها لاورضاع الدولة الاقتصادية والمالية ، وهي تطبق على وجه التساوي بالنسبة لجميع الاشخاص الذين يوجدون في مراكز قانونية متماثلة ٠٠٠٠ فالامر لا يرجع الى محض تقدير الادارة بحيث تعملها بالنسبة لبعض الاشخاص وتهملها بالنسبة

الى البعض الآخر وان تماثلت أوضاعهم القانونية وانما تلتزم الادارة بما جاء بالقانون والقرارات المنفذة له من أوضاع وحدود التعمير . كما تلتزم بتفسير تلك القرارات عند تطبيقها على الافراد — على وجه منضبط بلا توسعة أو تضيق لا تحتها النصوص إذ ليس من شأن القول بأن هذه المودت قد قرررها القانون لاصحاب الشأن على خلاف اصل يقضى بعدم مسؤولية الدولة عن الخسائر المترتبة على الاعمال الحربية ، أن تنال الادارة من الحقوق التى قرررها انقانون نفسه للاشخاص الذين لحقت بهم الخسائر بحجة وجوب التضيق فى أحكام ذلك القانون .

ومن حيث أن البين من الاوراق أن مورث المطعون ضدهم كان قد تقدم بطلب الى منطقة تعمير السويس لتعمير المبنى موضوع الدعوى . وبتاريخ ١٩٧٦/٩/١٢ كتبت منطقة تعمير السويس بالجهاز التنفيذى لمشروعات التعمير بوزارة الاسكان والتعمير الى وكيل الوزارة للاسكان والتعمير بمحافظة السويس تشير فيه الى شكوى مورث المطعون ضدهم من إيقاف تعمير العقار المذكور وقد تأثر على ذلك الكتاب من المختصين بما يفيد ترميم العقار بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه ، وقد قدم مورث المطعون ضدهم هذه الاوراق الى محكمة السويس الابتدائية لدى نظرها ادعوى المستعجل رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٧ المقامة من مورث المطعون ضدهم وأثبتتها المحكمة فى أسباب حكمها ، الامر الذى يفيد أن ثمة طلبا مقدما من المورث المذكور الى جهة الادارة لاعمال أحكام القرار رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه فى شأن عقاره . كما يبين من كتاب مديرية الاسكان بمحافظة السويس المرفق بمحكمة الجمة الادارية المقدمة بجلسة ١١ من أبريل سنة ١٩٨٢ الى محكمة القضاء الادارى ، ان مكتب الترميم والازالة بالمديرية أفاد أنه بالنسبة لملف العقار موضوع النزاع فان نجان

خسر الخسائر في ذلك الوقت لم تحرر للمقاررات التي تمت معاينتها سوى المقايضة فقط . وأرفقت المديرية بذلك الكتاب صورة معتمدة من المقايضة . وكل ذلك ينبىء عن أن جهة الادارة قد وقفت عند حد تحرير هذه المقايضة دون أن تثبت اللجنة المشكلة وفقا للقرار رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه إنتقالها الى موقع العقار وقيامها بالمعينة في الواقع وموافقة أعضائها أو غالبيتهم على تلك المقايضة . كما لا يبين ما إذا كانت أعمال تلك اللجنة قد عرضت على لجنة المراجعة بالمحافظة ، وإذا كان مورث الطاعنين يذكر أنه تم رفع الاعانة من ٢٥٠٠ جنيه الى ٣٧٥٠ جنيه بناء على تظلمه فلا يبين من الاوراق ما إذا كان ذلك قد تم بمعرفة لجنة المراجعة أو غيرها من الجهات . كما لا يبين من الاوراق كذلك ما إذا كان التقدير المذكور قد عرض على اللجنة العامة للتعويضات بالوزارة ، وما إذا كان قد صدر قرار وزارى باعتماده ولم تقدم جهة الادارة سوى القرار الوزارى رقم ٧١ لسنة ١٩٨٣ بصرف التعويض المحكوم به الى المطعون ضدهما . وكل ذلك مما ينبىء عن أنه وإن كان مورث المطعون ضدهم في مركز قانونى يخوله الحق في أحد أمرين : اما قيام جهة الادارة بتريم عقاره الذى أضير بسبب العمليات الحربية بحيث يعود صالحا للسكنى والاستعمال ، واما أن تقرره اعانة نقدية في الحدود التى نص عليها القانون والقرار الوزارى . ولقد وقفت جهة الادارة عند حد إعداد مقايضة لتريم العقار بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه ، لم يقبلها مورث المطعون ضدهم ، ولم تقم جهة الادارة بتريم العقار سواء في حدود ذلك المبلغ أو غيره ، كما لم تعرض المقايضة المذكورة سواء في صورتها الاولى أو بعد زيادتها — على ما يذكر المورث على لجان المراجعة ، ولم يصدر بها قرار وزارى ، وحتى بعد أن لجأ الى القضاء المستعجل لانتداب خبير لمعينة العقار وتقدير ما يلزم من إصلاحات وأعلن وزيرى الاسكان والتعمير

والشئون الاجتماعية بما صدر من حكم في هذا الشأن فلم تحرك  
الجهة الطاعنة ساكتا . وعليه فقد لجأ الى القضاء للنزاع في عناصر  
التقدير الذى احتوته المقياسة المذكورة والبالغ ٢٥٠٠ جنيه وإذ أخذت  
محكمة القضاء الادارى بتقديرات الخبير المنتدب باعتبارها قد  
قامت على أساس معايير فعلية تمت في مواجهة الحاضرين عن جهة  
الادارة . واسترشد الخبير المنتدب فيما قدره من أسعار بفئات  
بعض شركات القطاع الممام المتخصصة ، فان حكمها في هذا الشأن  
يكون قائما على أساس سليم من انقانون حيث أن مقياسه جهة الادارة  
بالحافطة المقدمة بأوراق الدعوى لا تساندها عناصر تجعلها جديرة  
بالاعتبار عند البت في التعويض المقرر عن تلفيات العقار موضوع  
الدعوى ، على ما سلف البيان ، ولا وجه للطعن على أعمال الخبير  
المنتدب من أن المبلغ الذى قدرته اللجنة قد جاء بمراعاة ما تنص عليه  
المادة الثالثة من القرار الوزارى رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦٧ من أن تقدير  
قيمة الخسائر على أساس نسبة الهلاك أو التلف الذى أصابها  
مقدرة بثمان الشراء أو التكلفة بعد استئزال قيمة الاستهلاك عن  
المدة من تاريخ إقتنائها حتى تاريخ الهلاك أو التلف في حين أن  
الخبير المنتدب لم يراع ذلك في تقريره ، ذلك أن القرار الوزارى  
رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦٧ كان قد تم إلغاؤه عند تقديم مورث المظنون  
ضدهم لطلب ترميم عقاره ، وأحكام القرار رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٤  
الذى حل محل القرار المذكور تفيد أن جهة الادارة أما أن تقوم  
بالترميم مباشرة وتحمل تكاليفه ، وأما أن تؤدى إعانة مالية عن  
الخسارة في الاموال . مساوية لقيمة الهلاك أو التلف الفعلى وقت حدوث  
الضرر . . . . . أى أن تقدير الاعانة يرتكز على أساس قيمة الهلاك  
أو التلف الفعلى وهو ما أخذ به الخبير المنتدب ، وبذلك فان  
الطعن المقام من الجهة الادارية لا يرتكز على أساس سليم من  
القانون ، ويتعين القضاء برفضه والزام جهة الادارة بالمصروفات .  
( طعن رقم ١٥٠٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٧/١٢/٥ )

## الفرع الرابع

### مسئولية المستثمر

#### قاعدة رقم ( ٩٠ )

المبدأ :

تكول الجهة الادارية عن رد ما استثمرته بعد انتهاء الاعارة استنادا الى ان الاصناف التي استثمرتها لم يتم قيدها بالسجلات وان من تسليها قد احيل الى التقاعد او انتقل الى رحمة مولاه ليس من شأنه ان يقدح في مسئوليتها او يعفيها منها بحال من الاحوال — الزاها بإداء قيمة ما لم تقم برده .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٩ من اكتوبر سنة ١٩٩١ ، فاستبان لها أن المادة ٦٤٢ من القانون المدني تفرض على المستثمر متى انتهت العارية بأن يرد الشيء الذي تسلمه بالحالة التي يكون عليها ، فان أخل بهذا الالتزام لزمه التعويض .

ومن حيث أن اثبات من المستندات المقدمة من الهيئة العامة للمساحة أن مديرية أمن الجيزة استعارت الاسرة موضوع النزاع مكتسبة عن ردها بعد انتهاء الاعارة ، مكتفية بالقول بأن هذه الاصناف لم تقيد بسجلات المديرية وان من تسلمها قد احيل الى التقاعد ثم انتقل الى رحمة مولاه الامر الذي ليس من شأنه أن يقدح في مسئوليتها او يعفيها منها بحال من الاحوال ، ومن ثم فلا معدى من الزام وزارة الداخلية أداء قيمة تلك الاسرة التي لم تقم المديرية بردها والتي تبلغ وفق ما قدرته الهيئة العامة للمساحة ١١٧ر٥٠ جنيه .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى إلزام وزارة الداخلية أداء مبلغ ١١٧ر٥٠ جنيه الى الهيئة العامة للمساحة مقابل الاسرة التي استعارتها مديرية أمن الجيزة من الهيئة .  
( ملف رقم ١٩٣٩/٢/٣٢ — جلسة ١٩٩١/١٠/٩ )

## الفرع الخامس مسئولية حارس الأشياء

### قاعدة رقم ( ٩١ )

#### المبدأ :

الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي له مكتة السيطرة على شيء يلتزم بحراسته .

#### الفتوى :

مفاد نص المادة ١٧٨ من القانون المدني أن الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي له مكتة السيطرة على شيء يلتزم بحراسته حتى لا يسبب ضرراً للغير فإذا أخل بهذا الالتزام افترض الخطأ في جانبه والتزم بتعويض الغير عما يلحقه من ضرر بسبب الشيء الخاضع لحراسته — لا يعفيه من هذا الالتزام الا أن يثبت أن الضرر وقع بسبب أجنبي رغم ما بذله من عناية في الحراسة .

( ملف رقم ١١٢٢/٢/٣٢ — جلسة ١٩٩٣/٨/١ )



## مصلحة الضرائب العقارية



## مصلحة الضرائب العقارية

قاعدة رقم ( ٩٢ )

المبدأ :

قرار نائب رئيس الوزراء للتنمية الاجتماعية ووزير شؤون مجلس الوزراء باعتماد جداول وظائف مصلحة الضرائب العقارية ومواصفة جداول وظائفها بتاريخ ١٩٨٠/٧/٢٠ — تغيير مسمى وظيفة وكيل مراقبة الضرائب العقارية الى رئيس قسم الشؤون التنفيذية من الدرجة الثانية بالمجموعة النوعية لوظائف التمويل والمحاسبة — قرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة فى ١٩٨٢/١/٢٠ بإعادة تقييم وظيفة رئيس قسم الشؤون التنفيذية من الدرجة الثانية بعدد من المحافظات ، منها محافظة الغربية ، وذلك برفعها الى « مدير الشؤون التنفيذية » « وكيل الضرائب العقارية » بالدرجة الأولى ، واكتفى فى المحافظات الأخرى بتغيير مسمى هذه الوظيفة الى رئيس قسم الشؤون التنفيذية دون تغيير درجتها المالية — لا يتأتى وضع الطاعن على هذه الوظيفة الا على سبيل الترقية اليها لدى استثناء انشروط المقررة قانونا للترقية — شغل هذه الوظيفة لا يتم بطريقة تلقائية باعتباره من مقتضيات تنفيذ الحكم الصادر لصالحه بحسباته امرا داخلا فى ملول عبارة « وما يترتب على ذلك من آثار » التى اشتمل عليها منطوق الحكم — ليس المقصود بهذه العبارة الحكم بالفناء قرارات الترقية اللاحقة للقرار المقضى بالفائه حتما وبصفة تلقائية — الفغية من تلك العبارة فيما يختص بتلك القرارات افساح المجال امام المحكوم له بالطعن عليها ، وانفتاح ميعاد جديد لهذا الطعن يبدأ من تاريخ صهورة الحكم الصادر لصالحه نهائيا .

المحكمة :

انه نتيجة لصحور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة وقرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة بشأن المعايير اللازمة لترتيب الوظائف للعاملين المدنيين بالدولة والاحكام التى يقتضيها تنفيذه فقد صدر قرار نائب رئيس الوزراء للتنمية الاجتماعية ووزير شؤون مجلس الوزراء باعتماد

جداول وظائف مصلحة الضرائب العقارية ومجموعة جداول وظائفها بتاريخ ١٩٨٠/٧/٢٠ وبمقتضى هذا القرار تغير مسمى وظيفة وكيل مراقبة الضرائب العقارية الى « رئيس قسم الشئون التنفيذية من الدرجة الثانية بالمجموعة النوعية لوظائف التمويل والمحاسبة وبتاريخ ١٩٨٢/١/٢٠ صدر قرار رئيس الجهاز المركزى للتظيم والادارة باعادة تقييم وظيفة الشئون التنفيذية من الدرجة الثانية بعدد من المحافظات منها محافظة الغربية وذلك برفعها الى « مدير الشئون التنفيذية » وكيل الضرائب العقارية بالدرجة الاولى . واكتفى في المحافظات الاخرى بتغيير مسمى هذه الوظيفة الى رئيس قسم الشئون التنفيذية دون تغيير في درجتها المالية ، ومؤدى ذلك فان التنفيذ الصحيح لمقتضى الحكم الصادر لصالح انطاعن في الدعوى رقم ١٤٣٩ لسنة ٣١ ق هو وضعه في وظيفة وكيل مراقبة الضرائب العقارية اعتبارا من ١٩٧٦/٥/٢٧ وبذات الفئة التى كان يشغلها « الفئة الثالثة من فئات القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ » الدرجة الثانية من درجات القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على أن ينقل الى وظيفة رئيس الشئون التنفيذية من الدرجة الثانية بالمجموعة النوعية بوظائف التمويل والمحاسبة وهى المعادلة لوظيفة مراقبة الضرائب العقارية وتمثلها في الدرجة المالية وذلك اعمالا لنص المادة ( ٩ ) من قرار رئيس الجهاز المركزى رقم ١٣٤ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه والتي تنص على ان « ينقل العاملون الى الوظائف الواردة في جداول الوظائف المعتمدة والمعادلة لوظائفهم في تاريخ اعتماد مشروع ترتيب الوظائف ... ويتم النقل وفقا للقواعد الآتية ١ - اذا اتفقت درجة الوظيفة المعادلة طبقا لتقييمها مع درجة شاغل الوظيفة توافرت فيه شروط شغلها نقل اليها .. واذا تم اعادة تقييم وظيفة رئيس الشئون التنفيذية من الدرجة الثانية بقرار رئيس الجهاز والمركزى للتظيم والادارة سنة ١٩٨٢ بتغيير مسمى هذه الوظيفة الى مدير إدارة الشئون

التنفيذية ورفع درجاتها المالية الى ادرجة الاولى بالمجموعة النوعية الى وظائف التمويل والمحاسبة فانه لا يتأتى وضع الطاعن على هذه الوظيفة بعد توافر التمويل لانزاع لها الا عن سبيل الترقية اليها لدى استيفاء الشروط المقررة قانونا للترقية وذلك ان شغل الطاعن لهذه الوظيفة لها يتم بطريقة تلقائية باعتباره من مقتضيات تنفيذ الحكم الصادر لصالحه في الدعوى رقم ١٤٣٩ لسنة ٣١ ق المشار اليها بحسابه أمرا داخلا في مدلول عبارة « وما يترتب على ذلك من آثار » التي اشتمل عليها منطوق الحكم فليس المقصود ابدا من ذلك الحكم بالغاء قرارات الترقية اللاحقة للقرار المقضى بالغائه حتما وبصفه تلقائية وانما الغاية في تلك العبارة فيما يختص بتلك القرارات افساح المجال أمام المحكوم له بالطمع فيها وانفتاح ميعاد جديد لهذا الطمع يبدأ من تاريخ صيرورة الحكم الصادر لصالحه نهائيا وبناء على ذلك فان طلب المدعى اعتباره في وظيفة مدير ادارة الشؤون التنفيذية بالدرجة الاولى بالمجموعة النوعية لوظائف التمويل والمحاسبة اعتبارا من ١٩٧٦/٥/٢٧ باعتبارها الوظيفة البديلة لوظيفة رئيس الشؤون التنفيذية بالدرجة الثانية والتي حلت محل وكيل مراقبة الضرائب انعقارية بالدرجتين الثالثة والرابعة من درجات القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ — غير قائم على سند صحيح من اوقاف أو القانون .

( طعن رقم ٢٣٦٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٨٩/٥/٢١ )



مصنف فنی و ادبی





## مختصا على وأبى

قاعدة رقم ( ٩٣ )

المبدأ :

الاتفاق على التقدم بالفصول المسرحية الى اتحاد الاداعة والتلفزيون مع بيان نص كل فصل واسماء نجومه بحيث اذا وافق الاتحاد على نص الفصل واسماء نجومه يتم الاتفاق بين الطرفين — هذا الاتفاق لا يشكل عقدا بالمعنى القانونى الحقيقى — مؤدى ذلك : — عدم ترتيب اية التزامات على عاتق الطرفين — اساس ذلك : — ان الاتفاق بهذا الشكل لا يعدو ان يكون مجرد تنظيم لدعوة أحد الأشخاص للتقدم بعرض للانتاج المشكوك مع اتحاد الاداعة والتلفزيون لا يترتب عليه اية التزامات على الطرفين — لا حاجة في هذا الصدد بالاجازة الصادرة من الادارة العامة للمراجعة بصلاحيات النصوص المقدمة للانتاج المشكوك طالما ان السلطة المختصة باتحاد الاداعة والتلفزيون لم تفصح نهائيا عن ارادتها بقبول نصوص المسرحيات المشار اليها .

المحكمة :

ومن حيث أنه يبين من مطالعة أوراق الطعن . وبصفة خاصة الاتفاق الذى يستند اليه الطاعن والمبرم بينه وبين اتحاد الاداعة والتلفزيون أن فرقة الكرنك المسرحية ويمثلها الطاعن قد اتفقت مع الاتحاد على انتاج ثلاثة عشر فصلا مسرحيا من المسرحيات ذات الفصل الواحد ، وذلك بعد تقديمها من جانب فرقة الكرنك وموافقة الاتحاد على نصوصها واسماء النجوم الخاصة بها قبل تسجيل كل فصل على حدة ، وذلك مقابل مبلغ اجمالى قدره ٨٥ جنيهها يدفعها الاتحاد مقابل انتاج المسرحية التى يتم الاتصافق عليها اذا كانت محتيا لا تقل عن ٥٠ دقيقة ولا تزيد على ٩٠ دقيقة ويبين من صياغة بنود الاتفاق المشار اليه أنه لا يشكل عقدا بالمعنى القانونى الحقيقى . وانما اقتصر على قيام المدعى وفرقته بالتصميم بالفصول المسرحية المذكورة على الاتحاد مبينا نص كل فصل واسماء

نجومه فاذا ما تمت موافقة الاتحاد على نهج الفصل وأسماء نجومه بحيث لا تقل مدة كل منها على خمسين دقيقة ولا تريد على ستين دقيقة ، ثم يتم الاتفاق بين الطرفين على قيامهما بانتاج الفصل مشتركا بالمقابل المحدد للانتاج ، ومن ثم فان هذا الاتفاق لا ينشئ التزاما على تعاقد الطاعن وفرقته بالتقدم بالنصوص ، ولا التزاما على عاتق المطعون ضده بقيامه بالمشاركة في الانتاج اذا ما تقدم الطاعن بذلك ، ومن ثم فان محل الاتفاق هو اذا ما قام الطاعن بتقديم الفصول محدد لكل نصوصه وأسماء نجومه ، فيدرس المطعون ضده فاذا ما أقره أبرم العقد الخاص بهذا الفصل ثم يتشارك الطرفان بعد ذلك في الانتاج ويحصل الطاعن على المقابل الاجمالي المحدد وهو مقابل الانتاج وليس مقابلا عن تقديم من حيث نصوصه وأسماء نجومه ، فلا يوصف هذا الاتفاق بأنه عقد منشيء للالتزامات على عاتق الطرفين أو أحدهما هو مجرد تنظيم لدعوة من المطعون ضده الى الطاعن ليقدم اليه عرضا للانتاج المشترك ، يتضمن بيان محل الانتاج وهو الفصل المسرحي من حيث نصوصه وأسماء نجومه ومدته ، وهذا المرض يدرسه المطعون ضده فاذا ما انتهى الى اقراره تم التعاقد بين الطرفين على القيام بالتشارك في الانتاج وهنا فقط ينشأ العقد المولد للالتزامات التي تقع على عاتق الطرفين ، وهي مرحلة لم يصل اليها الطرفان بعد لعدم اقرار المطعون ضده للنصوص التي سحبها الطاعن في الفصول المقدمة منه ، أي لعدم قبوله للمرض الذي تقدم به الطاعن واقراره اياه ، فالاتفاق لم يخرج من أن يكون مجرد دعوة من المطعون ضده الى الطاعن ليتقدم اليه بعرض محدد ذي مواصفات محددة يقوم بدراستها المطعون ضده فيقرها أو لا يقرها ، واذا ثبت من الاوراق أن المطعون ضده لم يقر نصوص الفصول التي قدمها الطاعن اليه فليس عليه أي التزام بالتعاقد على هذه الفصول كما لا ينشأ عليه أي التزام للطاعن

بأداء أى مقابل عن مشاركته في انتاج ثم يتم تولى تثبيت الطاعن أى  
تسليف أو انجراف من المطعون بحده خال به دون نشوء العقبة  
بغير مبرر أو بسند ، إذ لم يقدم الطاعن أدنى دليل على رفض المطعون  
ضده للنص لمجرد الاضرار به أو لمجرد الحيلولة دون انعقاد العقد .

ومن حيث أنه لا حجة فيما يدعيه الطاعن من أن الاجازة  
الصادرة من الادارة العامة للمراجعة تنظم الاتحاد فيما تضمنته من  
صلاحية هذه النصوص للانتاج المشترك ، ذلك أنه وإن كان  
صحيحا أن الادارة المذكورة قد أجازت ثمانى مسرحيات بدرجات  
متفاوتة ، الا أن الثابت أن السلطة المختصة بالاتحاد لم تقم  
تأثيا عن إرادتها بقبول نصوص المسرحيات المشار اليها من عدمه  
الا بعد أن وردت اليها مذكرة السيد / على الزرقانى المسئول عن  
النصوص والانتاج المشترك بالادارة المركزية للنصوص والمراجعة  
والذى قرر فيها أن نصوص هذه المسرحيات لم تعد صالحة للانتاج  
المشترك . استنادا الى ما جرى عليه العرف من إعادة النظر في  
نصوص المصنفات الفنية كل ستة أشهر ، وبناء على هذه المذكرة ،  
قررت السلطة المختصة عدم الموافقة على نصوص هذه المسرحيات  
وتم اخطار الطاعن رسميا بعدم موافقة الاتحاد على انتاجها لتليفزيونا  
وذلك بتاريخ ١٧/١٠/١٩٧٧ ، ومن ثم فان مدة الاجازة التى أثار  
اليها الطاعن لا تعدو أن تكون اجراء داخليا يستهدف محاولة السلطة  
المختصة على اصدار قرارها بالقبول أو الرفض دون أن ينشئ  
مركرا قانونيا أو حقا مكتسبا يسوغ للطاعن الاحتجاج به قبل  
الاتحاد الذى يظل صاحب السلطة فى تكوين عقيدته على أساس  
الدراسات المختلفة التى قدمتها له الاجهزة الداخلية دون أن تدخل  
فى تكوين هذه العقيدة أو توجيه هذه الارادة فإذا ما أفصح الاتحاد  
فى النهاية عن عدم قبوله لما قدمه الطاعن من نصوص فانه يكون

قد مارس سلطته التقديرية التي يتركها بها في إبرام العقود دون أن يشكل ذلك في حقه خطأ عقدياً ممنوعاً التوفيق عنه على النحو الذي يطالب به الطاعن ، وأذ انتهى الحكم المظنون فيه الى هذه النتيجة فإنه يكون قد أصاب صريح حكم القانون ويكون الطعن عليه قد قدم على غير أساس سليم من القانون خليفاً بالرفض :

( طعن رقم ٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٨/١/١٩٨٦ )

### قاعدة رقم ( ٩٤ )

المبدأ :

خضوع الإنتاج الفني لشركة صارت القاهرة للصوتيات والمرئيات لأحكام الرقابة على المصنفات الفنية - وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٥ ،

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٦/٥/٢١ فتبين لها أن المشرع في القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم الرقابة على الأشرطة السينمائية ولوحات الفانوس المسحرة والاعاني والمسرحيات والمنولوجات والاسطوانات وأشرطة التسجيل الصوتي بسنط رقابة الدولة على المواد الفنية البصرية والسمعية : فاشترط ضرورة الحصول على ترخيص من وزارة الثقافة قبل تصوير أو تسجيل عرض أو تأدية أو اذاعة أو بيع الأشرطة السينمائية ولوحات الفانوس المسحرة والمسرحيات والاعاني والأشرطة الصوتية والاسطوانات أو ما يماثلها ، واستثنى المشرع هيئة الاذاعة من تطبيق أحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٥ بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن استثناء هيئة الاذاعة من أحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٥ ففضت

ميادته رقم ١ على أن « تبتثني هيئة اذاعية الجمهورية العربية المتحدة من تطبيق أحكام القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه ، وتأثير الهيئة تسببون الرقابة على موادها الإذاعية المختلفة دون التقيد بأحكامه وذلك وفقا لما يقرره مجلس إدارتها من قواعد لتنظيم هذه الرقابة » ونصت المادة ٢ من ذات القانون على أن « يعمل به القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٥ عند مباشرة أى نشاط يتعلق بالمنشآت الخاصة لأحكامه عن غير طريق هيئة الاذاعة » ، فالمرشح جراحيا منه لطبيعة العمل في الاذاعة استثناء من مجال تطبيق القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٥ اكتفاء بقيامها بنفسها بمهمة الرقابة فيخرج من نطاق هذا الاستثناء المواد التي تم أدائها أو تسجيلها أو إذاعتها عن غير طريق الاذاعة فتظل خاضعة للقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٥ في هيئة الاذاعة موافاة من أحكام القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٥ بما يتعلق بموادها الإذاعية بمجموعة أو مرئية . والشركة ليست هي هيئة الاذاعة وان كانت أسهم الشركة مملوكة بالكامل للهيئة . فكل من الشركة والهيئة شخص قانوني مستقل منفصل تمام الانفصال والاستقلال عن الآخر ، فما يسرى على أحدهما لا يسرى على الآخر ، وخاصة فيما يتعلق بالأحكام الاستثنائية الخاصة بأحدهما فنصت عليه ، فلا يسرى بذاتها في حق الآخر وبذلك فان الاستثناء المقرر للهيئة لا يسرى بأى وجه في حق الشركة ، وان كانت أسهم الشركة مملوكة بالكامل للهيئة على أن المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٠ قطعت في ذلك بنفسها على أن الاجازة بإذاعة المواد المستثناة الصادرة من هيئة الاذاعة لا تؤدي الى الاعفاء من الحصول على الترخيص وفقا للقانون المشار اليه خارج حدود هذا الاستثناء . وهو ما دعى المشرع الى النص جراحة في المادة ٢ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٠ على أن يعمل بأحكام القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٥ عند مباشرة أى نشاط يتعلق

بالمصنفات الخاضعة لأحكامه من غير طريق هيئة الإذاعة • وهي بذلك حددت نطاق الاستثناء في المادة (١٠) ومجاله وقصرته على الهيئة وحدها في النطاق المحدد لها بصرح نص فلا يمتد الاستثناء إلى ما وراء ذلك • وأخيرا فإن غرضه إنشاء شركة صوت القاهرة للصوتيات والمرئيات طبقا للمادة ٢٠ من قرار انشائها سالف البيان هو تصنيع الاسطوانات بكافة أنواعها واشربة التسجيل والجراموفونات وقطع الغيار وإنتاج التسجيلات التجارية وتسجيلات الكراما وأنوعها الإذاعية والمرئية بهدف توفير احتياجات اتحاد الإذاعة والتليفزيون من البرامج الإذاعية والتليفزيونية عالية المستوى من الناحيتين الفنية والأدبية وكذلك الاتجار في هذا الإنتاج بأنواعه المختلفة لحساب الشركة الخاص وحساب الغير واستغلال وسائل الإنتاج الملوك لها استغلا اقتصاديا كاملا سواء بإنتاجها الذاتي أو بالمشاركة مع الغير أو بتأجير ما يتوافر لديها فهو إنتاج للغير ولا يقتصر على الهيئة وحدها • وبذلك تخضع إنتاج هذه الشركة من المصنفات للرقابة على المصنفات الفنية طبقا للقانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه ولا تستفيد من الاستثناء المقرر بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٠ لهيئة الإذاعة والتليفزيون وحدها بالنسبة لما تنتجه من مصنفات فنية وإن يؤثر في ذلك ملكية الهيئة بالكامل لأسيهم الشركة لأن الشركة ليست الهيئة ولا جزءا منها أو فرعاً لها بل لكل منها شخصية قانونية مستقلة وتسيطر كل منهما بما اشترعا لها من أحكام خاصة ولا يستفيد أحداها من استثناء بشرطى يقرز للأخرى •

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقبض الفتوى والشرع إلى خضوع الإنتاج الفني لشركة صوت القاهرة للصوتيات والمرئيات

لأحكام الرقابة على المصنفات الفنية وفقا لأحكام القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه .

( علف رقم ٤٧/١/١٠٦ - جلسة لـ ١٩٨٦/٥/٣ )

### قاعدة رقم ( ٩٥ )

#### المبدأ :

عائد اسطوانات واشربة ثلاثة القرآن الكريم بصوت المرحوم الشيخ محمود خليل الحصرى والتي تتحصل بعد وفاته لا تعد من عناصر تركته .

#### الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٥/٤/١٩٨٧ فاستعرضت وصية المرحوم الشيخ محمود خليل الحصرى التي جاء بها « باننى اوصى بمقدار ثلث جميع ما املك من عقارات ومنقولات وأموال مودعة بالبنوك وغيرها وذلك للصرف منها على الواجهه الآتية : ٥٥٥٥٠ كما استعرضت أحكام القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ باصدار قانون حماية حق المؤلف وتبين لها ان المادة ١٥ منه تنص على أنه « بعد وفاة المؤلف يكون لورثته وحدهم الحق فى مباشرة حقوق الاستغلال المالى المنصوص عليها فى المواد ٥ و ٦ و ٧ فاذا كان المصنف عملا مشتركا وفقا لأحكام هذا القانون ومات أحد المؤلفين بلا وارث فان نصيبه يؤرل الى المؤلفين المشتركين أو خلفهم ، ما لم يوجد اتفاق يخالف ذلك .

ومع ذلك يجوز للمؤلف أن يعين اشخاصا بالذات من الورقة

أو غيرهم ليكون لهم حقوق الاستغلال المالى المشيىار اليه فى الحقبة السابقة ولو جاوز المؤلف فى ذلك القدر الذى تجوز فيه الوصية » .

وتبين للجمعية مما تقدم أن المشرع ولئن لم يمن بتعريف الطبيعة القانونية لحق المؤلف الا أنه لم يغفل عن استظهار حق المؤلف الادبى وحقه المادى على مصنفه ، فتبين أن للمؤلف دون سواء الحق فى تقرير نشر مصنفه وفى تحديد طريقة هذا النشر كما بين حق المؤلف المادى أو المالى وهو استغلال مصنفه على أية صورة من صور الاستغلال واجتباؤه بهذا انحقيق طمسوا ميدة حياته ومن بعده لورثته أو لمن يعينهم المؤلف وكل ذلك لمدة مؤقتة ، كما تبين للجمعية أن الحق المالى للمؤلف هو فى حقيقته حق يقع على شىء غير مادى وليس من قبيل الحقوق التى تقع على الاشياء المادية والتي ينظر الشرع الاسلامى اليها وحدها باعتبارها أموالا فى تقرير أحكام الميراث والوصية وذلك باعتبار أن المصنف هو نتاج فكر المؤلف والحق به من أمواله التى تقع على اشياء مادية ، لذلك اعطى له المشرع الحرية فى تعيين من له التصرف فيه بعد وفاته سواء أكان وارثا أم غير وارث وذلك دون التقيد بثلاث التركة وهو القدر الذى تجوز فيه قانونا الوصية الاختيارية كما أنه اذا مات المؤلف دون أن يترك ورثة أو يعين من يملك استغلال حق المؤلف بعد وفاته يؤول المصنف الى الملك العام ولا يؤول الى الدولة باعتبارها مالكة للتركة التى لا وارث لها ، وعلى ذلك فلا يمكن اعتبار هذا الحق المعنوي تركة أو شىء مادى يدخل فى عناصر تركة المؤلف المتوفى ، كل ما هنالك أن المشرع نقل حق الاستغلال المالى المقرر للمؤلف طوال مدة حياته الى ورثته الشرعيين بعد وفاته المدة التى حددها المشرع لحماية المصنف والتى تبدأ من تاريخ وفاة المؤلف كل بمقدار حصته فى الميراث ، وعلى ذلك فمن الذى يؤول الى الورثة نيس



بتركة ولكن حقوق المؤلف المالية لورثهم يباشرونها طوال مسدة الحماية ويستمدون حقهم في ذلك من القانون مباشرة .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على الحالة المعروضة ، واذا يبين من الاطلاع على وصية المرحوم الشيخ محمود خليل الحصرى انها لم تمتد لتشمل حق الاستغلال المالى لاعمال بل اقتصرت على العقارات والمنقولات وأمواله المودعة بالبنوك وغيرها فان عائد هذا الحق الذى لا يعد من عناصر تركته يؤول الى ورثته ولا يكون للورثة حق فيه .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن عائد اسطوانات وأشرطة تلاوة القرآن الكريم بصوت المرحوم الشيخ محمود خليل الحصرى والتي تتحصل بعد وفاته ولا تعد من عناصر تركته :

( ملف رقم ١٠٠/١/٧١ — جلسة ١٥/٤/١٩٨٧ )



معاش



## الفصل الأول — كيفية حساب المعاش

الفرع الأول — تاريخ بدء استحقاق تسوية المعاش

الفرع الثاني — حساب المعاش على أساس متوسط المرتبات خلال  
السنتين الأخيرتين

الفرع الثالث — المكافآت التشجيعية لا تصيب ضمن المرتب الذي  
يسوى على أساسه المعاش

الفرع الرابع — معاد تقديم طلب صرف المعاش أو المكافأة

## الفصل الثاني — المستحقون للمعاش

الفرع الأول — الابنة

الفرع الثاني — الابن

الفرع الثالث — الأرملة

## الفصل الثالث — المعاش المقرر بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧

الفرع الأول — الواقعة المبيرة لصرف المعاش المقرر بالقانون  
رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧

الفرع الثاني — سلطة رئيس الجمهورية في تجاوز الحد الأقصى  
للمعاش الذي يصرف وفقا لأحكام القانون  
رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧

## الفصل الرابع — الإحالة الى المعاش

( تحديد سنن الإحالة الى المعاش )

## الفصل الخامس — مدى جواز الجمع بين المعاش والمرتب

( الجمع بين المعاش ويخصصت وظيفة أمين عام  
مجلس الوزراء )

## الفصل السادس — زيادة المعاشات

### الفصل السابع — معاشات ومكافآت استثنائية

الفرع الأول — سلطة رئيس الجمهورية في اعتماد قرارات لجنة  
المعاشات الاستثنائية أو الموافقة على اقتراح  
الوزير المختص

الفرع الثاني — السلطة المختصة بقرير المعاش الاستثنائي  
ومراحل تقريره

### الفصل الثامن — طوائف خاصة ( القضاة )

### الفصل التاسع — المعاش المتفرع

الفرع الأول — شروط رفع المعاش المتفرع  
الفرع الثاني — تسوية معاش الأجر المتفرع  
الفرع الثالث — الحد الأقصى لمجموع أجر الاشتراك المتفرع  
الفرع الرابع — رفع معاش الأجر المتفرع

### الفصل العاشر — المنازعة في المعاش

الفرع الأول — تقييد المنازعة في المعاش باليعاد الذي حدده  
القانون لذلك

الفرع الثاني — منازعات المعاش وفقا للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥  
يجب ان يبدأ بعرضها على لجنة فحص المنازعات

الفرع الثالث — عدم جواز رفع الدعوى بطلب تعديل الحقوق المقررة  
بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بعد انقضاء سنتين  
يوما من تاريخ الاخطار بربط المعاش

## الفرع الرابع — جواز تصحيح الأخطاء المالية في تسوية المعاش في أى وقت

### الفصل الحادى عشر : مسائل متنوعة

الفرع الأول — إحالة الموظف الى المعاش لا يسقط عنه التزامه بالدين  
الذى شغل ذمته لجهة الادارة

الفرع الثانى — يتمتع على الجهة الادارية الاستمرار فى صرف معاش  
المتوفى متى قام نزاع جدى فى ثبوت الوصف الموجب  
لاستحقاقه

الفرع الثالث — معاش المجند الذى يصاب بسبب الخدمة بجروح  
او عاهات او امراض ينتج عنها عجز كلى او جزئى  
ويتقرر بسببها انتهاء خدمته العسكرية

الفرع الرابع — شروط استحقاق معاش العجز او الوفاة فى غير  
حالات الاصابة

الفرع الخامس — مناط استحقاق المعاش الاضافى المقرر بالمادة  
٧٨ من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ او المادة  
٨٩ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤

الفرع السادس — حدود المعاش المحسوب عن الأجر والمعاش  
المحسوب عن الحوافز





**الفصل الأول**  
**كيفية حساب المعاش**  
**الفرع الأول**  
**تاريخ بدء استحقاق تسوية المعاش**

قاعدة رقم ( ٩٦ )

المبدأ :

الاعتداد بأول يوليو من ذات السنة المحددة بالمستخرج الرسمي لقيد العاملين عند حساب تاريخ إحالتهم الى المعاش اذا اقتصر المستخرج على ذكر سنة الميلاد دون تحديد اليوم والشهر .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى بجلستها المقودة بتاريخ ١٩٩٠/٣/٧ فاستعرضت فتاها السابقة بجلسة ١٩٧٩/٤/١٩ « ملف ٢٠٠/٧/٨٦ » انتي انتهت للاسباب الواردة فيها على الاعتداد بأول يوليو بذات السنة المحددة بالمستخرج الرسمي لقيد ميلاد العاملين المذكورين عند حساب تاريخ إحالتهم الى المعاش وتبينت الجمعية أن الرأي الذي جاء بكتاب الجهاز المركزي للتنظيم والادارة المشار اتيه ، والذي يتجه الى الاعتداد بنهاية شهر ديسمبر بذات السنة المحددة بالمستخرج الرسمي - في الحالة المعروضة لم يصف شيئاً جديداً لم يكن تحت نظر الجمعية العمومية عند بحث هذا الموضوع

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية الى تأييد فتاها السابقة بجلسة ١٩٩٠/٤/٨٩ - ملف رقم ٢٠٠/٢/٨٦ لذات الاسباب .

( ملف رقم ٢٠٠/٢/٨ - جلسة ١٩٩٠/٣/٧ )

## الفرع الثاني

### حساب المعاش على أساس متوسط

### المرتبات خلال السنتين الأخيرتين

### قاعدة رقم ( ٩٧ )

المبدأ :

انتهاء خدمة المقطع عن العمل تكون عند إحالته الى المحاكمة التأديبية عن ذلك من تاريخ الحكم الصادر من المحكمة التأديبية بفصله من الخدمة — تتم تسوية معاشه على أساس المتوسط الشهري لأجره الذى أدت على أساسها الاشتراكات — خلال السنتين الأخيرتين من مدة اشتراكه فى التأمين أى السابقتين على انقطاعه — تسقط مدة الانقطاع من المدة المحسوبة فى المعاش — استحقاق المعاش يكون من أول الشهر الذى فصل فيه .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة فى ١٩٨٦/٤/٢ فتبينت أن المادة ١٠٠ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تقضى بأنه « اذا حكم على العامل بالاحالة الى المعاش أو الفصل انتهت خدمته من تاريخ صدور الحكم ما لم يكن موقوفا عن عمله فتعتبر خدمته منتهية من تاريخ وقفه ..... » .

والمستفاد من صراحة النص أن خدمة العامل تنتهى من تاريخ صدور الحكم التأديبى بفصله من الخدمة ، ما لم يكن موقوفا عن عمله فتعتبر خدمته منتهية من تاريخ وقفه . ولا يغير من ذلك ما ورد فى المادة ٩٨ من ذات القانون والتى تقضى بأن « يعتبر العامل

مقدما استقالته إذا انقطع عن عمله بغير إذن أكثر من خمسة عشر يوما متتالية ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوما التالية ما يثبت أن انقطاعه كان بعذر مقبول ..... فإذا لم يقدم العامل أسبابا تبرر الانقطاع أو قدم هذه الأسباب ورفضت اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل « ذلك أن الحكم الوارد في هذا النص ينصرف الى حالة اعمال جهة الادارة سلطتها التقديرية في انتهاء خدمة العامل المنقطع عن عمله مدة خمسة عشر يوما متصلة دون أن يبدى سببا لانقطاعه عن العمل أو قدم سببا رفضته جهة الادارة فاعتبر المشرع خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل . ومن ثم يكون لكل من المادتين ٩٨ و ١٠٠ المشار اليها نطاق مستقل لاعمالها . ويجوز بذلك اعتبار تاريخ انتهاء خدمة العامل المنقطع عن العمل وفقا لحكم المادة ١٠٠ المشار اليها من تاريخ صدور الحكم التأديبي بفصله من الخدمة .

كما تبينت الجمعية العمومية ان المادة ١٢٥ من قانون التأمين الاجتماعي تقضى بأنه « ..... ولا تؤدي أية اشتراكات عن المدد التي لا يستحق عنها أجراً أو تعويضاً عنه ..... » وإذا كان الاجز مقابل العمل فإن المدة من تاريخ الانقطاع عن العمل وحتى تاريخ صدور حكم المحكمة التأديبية بالفصل من الخدمة لا يستحق عنها أجراً ، فلا يؤدي عنها اشتراكات ، ولا تدخل ضمن مدة الاشتراك في التأمين ، ويتمين اسقاطها منها . ويؤكد ذلك أن المشرع قد تبين في المادة ١٢٦ من ذات القانون المدد التي لا يستحق عنها أجراً ويستحق عنها اشتراكات اسقط من بينها مدة الانقطاع عن العمل وإذا كانت المادة ١٩ من قانون التأمين الاجتماعي تقضى بأنه « يسوى المعاش في غير حالات العجز والوفاة على أساس المتوسط الشهري لأجور المؤمن عليه التي أدت على أساسها الاشتراكات خلال

السنتين الاخيرتين من مدد اشتراكه في التأمين أو خلال مدة اشتراكه في التأمين ان قلت عن ذلك ..... » فان تسوية معاش المنقطع عن العمل بحسبان أن مدة الانقطاع لا يؤدي عنها اشتراكات ، ولا تدخل ضمن مدة الاشتراك في التأمين تتم على أساس المتوسط الشهري لاجر المنقطع التي أدبت على أساسها الاشتراكات خلال السنتين الاخيرتين من مدة إشتراكه في التأمين أى السابقتين على انقطاعه عن العمل . واذ كانت المادة ٢٥ من قانون التأمين الاجتماعي تقضى بأن « يستحق المعاش من أول الشهر الذي نشأ فيه سبب الاستحقاق » وكان سبب استحقاق المعاش في الحالة المطروحة صدور حكم المحكمة التأديبية بالفصل من الخدمة . فان استحقاق المعاش يكون أول الشهر الذي صدر فيه هذا الحكم .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انتهاء خدمة المعروض حالته من تاريخ الحكم الصادر من المحكمة التأديبية بفصله من الخدمة ، وتتم تسوية معاشه على أساس المتوسط الشهري لاجره التي أدبت على أساسها الاشتراكات خلال السنتين الاخيرتين من مدة اشتراكه في التأمين أى السابقتين على انقطاعه ، إسقاط مدة الانقطاع من المدة المحسوبة في المعاش ، استحقاق المعاش من أول الشهر الذي فصل فيه .

( ملف رقم ٨٦/٤/١٠٣٤ — جلسة ١٩٩٠/٤/٢ )

**الفروع الثالث**  
**المكافآت التشجيعية لا تحسب ضمن**  
**المرتب الذى يسوى على أساسه المعاش**

**قاعدة رقم ( ٩٨ )**

**المبدأ :**

المكافآت التشجيعية تدخل في حساب الاجر طبقا للمادة الخامسة  
من قانون التأمين الاجتماعى .

**المحكمة :**

المكافآت التشجيعية لا تدخل في حساب الاجر طبقا لنص المادة  
الخامسة من قانون التأمين الاجتماعى فان دعوى المطعون ضده  
باحساب هذه المكافآت ضمن مرتبه الذى يسوى المعاش على أساسه  
تكون مفتقرة الى السند الصحيح من الواقع والقانون فكان من  
المتعين رفضها واذ قضى الحكم المطعون فيه بغير ذلك فانه يكون  
واجب الالغاء .

( طعن رقم ١٢٧٤ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٥/١١/٢٤ )

**الفَرْع الرابع**  
**ميعاد تقديم طلب صرف**  
**المعاش أو المكافأة**

**قاعدة رقم ( ٩٩ )**

**المبدأ :**

وفقا للمادة ١٤٠ من قانون التأمين الإجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدلة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ اذا قدم طلب صرف المعاش بعد مرور خمس سنوات من تاريخ الاستحقاق يصرف المعاش وحده اعتبارا من اول الشهر الذي قدم فيه الطلب ودون ان يخضع الصرف لاية سلطة تقديرية - وزير التأمينات هو السلطة المختصة بالتجاوز عن تقديم طلب الصرف في الميعاد المحدد .

**الفتوى :**

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٩/٣/١٥ فاستغرقت المادة ١٤٠ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ التي تنص على أنه « مع مراعاة حكم الفقرة الاولى من المادة ( ٢٥ ) يجب تقديم طلب صرف المعاش أو التعويض أو أى مبالغ مستحقة طبقا لاحكام هذا القانون في ميعاد أقصاه خمس سنوات من التاريخ الذى نشأ فيه سبب الاستحقاق والا انقضى الحق في المطالبة بها .

وتعتبر المطالبة بأى من المبالغ المتقدمة شاملة للمطالبة بباقى

المبالغ المستحقة وينقطع سريان الميعاد المشار اليه بالنسبة الى المستحقين جميعا إذا تقدم أحدهم بطلب في الموعد المحدد .

ويجوز لمدير عام الهيئة المختصة أو من ينوبه أن يتجاوز عن الاخلال بالميعاد المشار اليه في الفقرة الاولى إذا كان ذلك ناشئاً عن أسباب تبرره ، وفي هذه الحالة تصرف الحقوق كعامة من تاريخ الاستحقاق .

كما استعرضت المادة الخامسة من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعد أحكام قانون التأمين الاجتماعى التى تنص على أن « يستبدل بنصوص المسود ١٨ فقرة ثانية و ١٨ مكرراً فقرة ثانية ٠٠٠ والمادة ١٤٠ من قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه النصوص الآتية :

مادة ١٤٠ — يجب تقديم طلب صرف المعاش أو التعويض أو أى مبالغ مستحقة طبقاً لاحكام هذا القانون فى ميعاد اقصاه خمس سنوات من التاريخ الذى نشأ فيه سبب الاستحقاق والا انقضى الحق فى المطالبة بها . وتعتبر المطالبة بأى من المبالغ المتقدمة شاملة المطالبة بباقى المبالغ المستحقة .

وينقطع سريان الميعاد المشار اليه بالنسبة الى المستحقين جميعا إذا تقدم أحدهم بطلب فى الموعد المحدد .

وإذا قدم طلب الصرف بعد انتهاء الميعاد المشار اليه يقتصر الصرف على المعاش وحده ويتم الصرف اعتباراً من أول الشهر الذى تقدم فيه الطلب .

ويجوز لوزير التأمينات أن يتجاوز عن عدم تقديم الطلب فى الميعاد المشار اليه إذا قهامت أسباب تبرر ذلك . وفى هذه الحالة تصرف الحقوق كاملة من تاريخ الاستحقاق .

والمادة السابعة عشرة من ذات القانون التى تنص على أن  
« ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من  
١٩٨٧/٧/١ ويعمل بتعديله للنصوص الميينة فيما يأتى اعتباراً من  
١٩٨٤/٤/١ » .

واستظهرت الجمعية مما تقدم أن المشرع فى المادة ١٤٠ من  
قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، ألزم اصحاب الشأن  
بتقديم طلبات لصرف المعاش أو التعويض أو أى مبالغ مستحقة وفقاً  
لاحكام هذا القانون وذلك فى ميعاد أقصاه خمس سنوات من  
التاريخ الذى نشأ فيه سبب الاستحقاق والا سقط حقهم فى  
المطالبة بها . ودخل المشرع مدير عام الهيئة المختصة أو من ينيبه  
« الهيئة العامة للتأمين والمعاشات أو الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية  
بحسب الاحوال » . سلطة التجاوز عن الاخلال بالميعاد المذكور اذا  
كان قائماً على أسباب تبرره . وفى هذه الحالة تصرف الحقوق كاملة من  
تاريخ الاستحقاق . وقد عدلت المادة ١٤٠ المذكورة بمقتضى القانون  
رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ المعمول به بالنسبة لهذه المادة اعتباراً من  
١٩٨٧/٧/١ ، وأضيف اليها فقرة جديدة تنص بأنّه اذا قدم طلب  
الصرف بعد ميعاد الخمس سنوات المشار اليه ، فيصرف المعاش  
— وحده — اعتباراً من أول الشهر الذى قدم فيه الطلب ، ودون أن  
يخضع الصرف لاية سلطة تقديرية . كما أصبح وزير التأمينات — وفقاً  
لنص المعدل — هو السلطة المختصة بالتجاوز عن تقديم طلب الصرف  
فى الميعاد المحدد بمراعاة ذات الضوابط السالف بيانها وذلك بدلا من  
فى الميعاد المحدد بمراعاة ذات الضوابط السالف بينها وذلك بدلا من  
مدير عام الهيئة المختصة . ويتطبيق نص المادة ١٤٠ « المعدلة » على  
حالة من تقدموا بطلبات لصرف مستحققاتهم التأمينية بعد ميعاد الضمن  
سنوات ، ولم تفصله فيها السلطة المختصة قبل ١٩٨٧/٧/١ فانه



يتعين أن يصرف لهم المعاش وحده — بدءاً من التاريخ المذكور ولا وجه لالزامهم بتقديم طلبات جديدة للاستفادة من هذا الحكم لتعارض ذلك مع هدف المشرع من تعديل نص المادة ١٤٥ — وهو عدم حرمان أصحاب الشأن من المعاش أياً ما كان سبب تأخرهم عن تقديم طلب الصرف في موعده ودون خضوع الصرف لاية سلطة تقديرية كما سبق البيان كما لا وجه لتقرير صرف المعاش للمعروضة حالتهم اعتباراً من أول الشهر الذي تقدموا فيه بطلباتهم لان ذلك يتعارض مع سريان تعديل نص المادة ١٤٥ من ١٩٨٧/٧/١ • ومن جهة أخرى فان طلباتهم تعرض على وزير التأمينات للنظر في صرف المعاش وكافة حقوقهم الاخرى من تاريخ استحقاقهم إذ ارتأى أن عدم التزامهم باليعاد المقرر كان له ما يبرره •

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى صرف المعاش وحده — للمعروضة حالتهم اعتباراً من ١٩٨٧/٧/١ ، وذلك طبقاً لحكم الفقرة الثالثة بالمادة ١٤٥ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ ، وعلى النحو السابق ايضاحه •

( ملف رقم ٣٩٣/٦/٨٦ — جلسة ١٥/٣/١٩٨٩ ) .

## الفصل الثاني المستحقون للمعاش

### الفرع الأول الابنة

#### قاعدة رقم ( ١٠٠ )

المبدأ :

الابنة التي لم يربط لها معاش لكونها متروكة وقت وفاة المنتفع يربط لها معاش طبقاً لأحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ إذا طلقت خلال العشر سنوات التالية لوفاة والدها دون اخلال بحقوق باقى المستحقين فى المعاش على أن يخصم ما يكون قد صرف لها من نفقة أو ما يعادلها من المعاش .

المحكمة :

تسرى أحكام المواد ٤٢ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، عدا البند ( ج ) منها ، ٨٠ مكرراً ( ٣ ) ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٨ ، ١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٦ من هذا القانون على المستحقين عن أصحاب المعاشات المعاملين بأحكام القوانين ٥٩ لسنة ١٩٣٥ و ١٥٠ لسنة ١٩٥٧ ، ٤٠ لسنة ١٩٥٨ ، ٢٣٣ لسنة ١٩٥٩ ، ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ ، ٢٣٦ لسنة ١٩٥٩ أما المستحقون عن أصحاب المعاشات المعاملين بالقوانين مسالفة الذكر الذين ينشأ استحقاقهم ابتداء من ٢١/٣/١٩٦٤ فتسرى عليهم — بالاضافة الى المواد السابقة — أحكام المواد ١٤ ، ١٦ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٨ ، ٨١ مكرراً ( ٢ ) ، ٨٠ مكرراً ( ٢ ) ، ٨٠ مكرراً ( ٤ ) ، ٩١ والجدول رقم ( ١ ) المرافق لهذا القانون .

ومن حيث أن المادة ٤٦ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤

المعدلة بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٨ تنص في فقرتها الثانية على أن :

أما الامهات والبنات والاخوات اللاتي لم يسبق ربط معاشهن لكونهن متزوجات وقت وفاة المنتفع أو صاحب المعاش فيمنحن إذا طلقن أو ترمطن خلال عشر سنوات من تاريخ وفاة المنتفع أو صاحب المعاش ما كان يستحق لهن من معاش لو لم يكن متزوجات وذلك دون اخلال بحقوق باقى المستحقين في المعاش .

فاذا كان لاي منهن نفقة خصم من معاشها ما يعادلها ، ولا تكون الاعادة في المعاش الا مرة واحدة .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن المرحوم ..... ولئن كانت خدمته قد انتهت في ظل العمل بالقانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٦٤ وتوفى بتاريخ ٢٧/١/١٩٧٠ وأن الطاعنة كانت متزوجة وقت الوفاة وطلقت بعد وفاته في ٥/٥/١٩٧٠ ومن ثم فانها تصدق أحكام المادة ٤٦ ق من القانون رقم ١١٦ سنة ١٩٦٤ وفقا لنص المادة ٧٧ منه .

ومن حيث أنه لم يربط للطاعنة معاش طبقا للقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ لكونها متزوجة وقت وفاة المنتفع ، وطالما طلقت خلال العشر سنوات التالية لوفاة والدها ، فإنه يربط لها معاش طبقا لاحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ دون اخلال بحقوق باقى المستحقين في المعاش على أن يخصم ما يكون قد صرف لها من نفقة أو ما يعادلها من المعاش .

( طعن رقم ٢١٣ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٨٦/١١/٣٠ )

## الفرع الثاني

### الابن

#### قاعدة رقم ( ١٠١ )

#### المبدأ :

المادتين ١١١ و ١١٢ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ — قطع المعاش المستحق منوط باستمراره في العمل الذى التحق به وعدم بلوغه السن المقررة — اذا انفصلت رابطة التحاقه بهذا العمل قبل بلوغ تلك السن ، عاد اليه استحقاقه في المعاش لان قطع المعاش لا يمنع من العودة الى استحقاقه يتوافر الشروط المقررة قانونا .

#### الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٩/١/٤ فتبين لها ان قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ينص في المادة ١٠٧ منه على أنه « يشترط لاستحقاق الابناء الا يكون الابن قد بلغ سن الحادية والعشرين ويستثنى من هذا الشرط الحالات الآتية : ١ — ..... ٣ — من حصل على مؤهل نهائى لا يجاوز المرحلة المشار اليها باليوند السابق ولم يلتحق بعمل ، او لم يزاول مهنته ، ولم يكن قد بلغ سن السادسة والعشرين بالنسبة للخاضعين على مؤهل الليسانس والبيكالوريوس وتنص المادة ١١١ منه على أن يوقف صرف معاش المستحق في الحالات الآتية : —

١ — الالتحاق بأى عمل والحصول منه على دخل مافى يساوى

قيمة المعاش أو يزيد عليه ... وتنص المادة ١١٣ منه على أن « يقطع معاش المستحق في الحالات الآتية : ٣.٠٠٠.٠٠٠ — بلوغ الابن أو الاخ سن الحادية والعشرين ويستثنى من ذلك الحالات الآتية : ..... ( ج ) الحاصل على مؤهل نهائى حتى تاريخ التحاقه بعمل أو مزاولته مهنة أو تاريخ بلوغه سن السادسة والعشرين بالنسبة للحاصلين على انليسانس أو البكالوريوس » .

والمستفاد من ذلك ان المشرع بعد أن حدد سن الحادية والعشرين كحد ينتهى عنده استحقاق الابناء معاشات مد هذه السن لمن حصل منهم على مؤهل على ولم يلتحق بعمل ولم يزاو مهنة ، وذلك إلى السادسة والعشرين ، فاذا التحق الابن بعمل أو زاول مهنة قبل بلوغه هذه السن ، أو بلغ هذه السن ، انقطع استحقاقه في المعاش .

ومن حيث أنه تبعاً لذلك فإن التحاق الابن الحاصل على مؤهل على أو مزاولته مهنة قبل بلوغه سن السادسة والعشرين يؤدي الى قطع المعاش المستحق له ، وهذه نتيجة لا تتأتى الا اذا كان الالتحاق بالعمل التحاقاً فعلياً استوفى أوضاعه وأركانها المقررة قانوناً على النحو الذى يتحقق معه منقطع المعاش المقرر .

وغنى عن البيان ان قطع معاش المستحق منوط باستمراره في العمل الذى التحق به وعدم بلوغه السن المقررة ، فاذا انقضت رابطة التحاقه بهذا العمل قبل بلوغ تلك السن ، عاد اليه استحقاقه في المعاش لان قطع المعاش لا يمنع من العودة الى استحقاقه بتوافر الشروط المقررة قانوناً .

ومن حيث انه لما كان ما تقدم ، وكان الثابت من الاوراق ان السيد / ..... قد استقال من عمله — كمهندس مدنى —

بالشركة السنعودية المصرية للبناء بعد أيام من التحاقه به ، وقبل ان يبلغ سن السادسة والعشرين ، فانه يتعين اعتباز معاشه مقطوعا في الفترة ما بين التحاقه بالعمل واستقالته منه على ان يعود انيه الاستحقاق في المعاش بانتهاء هذه الفترة وذلك لحين بلوغه سن السادسة والعشرين أو التحاقه بغل آخر ايهما أقرب .

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أحقية السيد / ..... في الاستمرار في صرف المعاش المقرر له على الوجه السابق بيانه .

( ملف رقم ٣٩٠/٦/٨٦ — جلسة ١٩٨٩/١/٤ )

## الفرع الثالث

### الأرملة

#### قاعدة رقم ( ١٠٢ )

##### المبدأ :

مناط استحقاق الأرملة معاشاً عن زوجها المتوفى ان يكون عقد زواجها منه موثقاً أو ثابتاً بحكم قضائى نهائى بناء على دعوى رفعت حال حياة الزوج .

##### الفتوى :

مقتضى نص المادة ١٠٥ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقرنانون رقم ٧٩ سنة ١٩٧٥ أن المشرع اشترط لاستحقاق الارملة معاشاً عن زوجها المتوفى أن يكون عقد زواجها منه موثقاً أو ثابتاً بحكم قضائى بناء على دعوى رفعت حال حياة الزوج كما أجاز المشرع لوزير التأمينات بقرار يصدره تعيين وسائل أخرى تعين على اثبات هذا الزواج فى بعض الحالات التى يتعذر فيها الاثبات بالوسائل سالفه اذكر — عقد زواج عرفى لم يسبق توثيقه أو اثباته بموجب حكم قضائى نهائى بناء على دعوى رفعت حال حياة الزوج — استصدار اعلام وراثه يثبت أن الارملة زوجة لصاحب المعاش وتستحق ثمن تركته فرضاً مع أولاده — استصدار الارملة حكماً من محكمة الاحوال الشخصية ببطلان الاعلام الشرعى بتعيين ورثة صاحب المعاش فى أولاده وحدهم دونها بمسند من أن الورثة أقروا لها بالزوجية والارث وصار هذا الحكم نهائياً وحائزاً لقوة الامر المقضى به — جواز ادراج حالة ثبوت الزوجية بحكم قضائى نهائى بعد وفاة الزوج ضمن الحالات التى

يصدر بها قرار من وزير التأمينات طبقا للفقرة الثانية من المادة ١٠٥ من القانون المشار اليه بما يفضى ذلك الى استحقاق الارملة معاشا عن زوجها المتوفى أخذا بعين الاعتبار أنه ليس في قانون التأمينات ما يأبى ذلك أو يتنافر معه أو يحول دونه وأنه لا وجه للتحدى بأن الرخصة المخولة تشريعيا لوزير التأمينات في شأن تعيين وسائل أخرى لاثبات الزواج والواردة بالفقرة الثانية من المادة ١٠٥ مقيدة بالا تتناقض مع ما عينه المشرع منها في صدر تلك المادة إذ أن ذلك يتعارض وعبارات النص التي وردت مطلقة دونما قيد يقيدها الامر الذي لا معدى معه في الاخذ بدلالة منطوقها ومفهومها وما يفرضه حسن تفسير النص واعمال واضح مقتضاه .

( ملف رقم ٨٦/٤/١٢٦٦ — جلسة ١٩٩٣/٤/٤ )



## الفصل الثالث

المعاش المقرر بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧

### الفرع الأول

الواقعة المبررة لصرف المعاش المقرر

بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧

قاعدة رقم ( ١٠٣ )

المبدأ :

للواقعة المبررة لصرف المعاش المقرر بالمادة ٣ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ بتقرير معاشات أو إعانات أو قروض عن الخسائر في النفس أو المال نتيجة للأعمال الحربية تتوافر بتحقيق حالة الوفاة أو الفقد أو العجز - يتعين صرف المعاش إذا ما تقرر اعتباراً من تاريخ الوفاة أو الفقد أو العجز .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لسمى الفتوى بالتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ أول مارس سنة ١٩٨٩ فتبين لها أن القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ بتقرير معاشات أو إعانات أو قروض عن الخسائر في النفس والمال نتيجة للأعمال الحربية نص في المادة (٣) منه على أنه « يجوز أن تصرف معاشات أو إعانات أو قروض عن الأضرار الناجمة عن العمليات الحربية ... طبقاً للشروط والأوضاع والإجراءات التي يصدر بها قرار من وزير الأوقاف والشئون الاجتماعية وذلك في الحالات الآتية ..... » وتعطل هذا النص بالقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٠ ، وجرى على أنه « يجوز صرف إعانات أو معاشات أو

قروض عن الاضرار الناجمة عن العمليات الحربية : ..... كما يجوز  
صرف اعانة عاجلة بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية لمواجهة تلك  
الاضرار ..... ويصدر وزير الشؤون الاجتماعية قراراً بشروط  
وأوضاع وإجراءات صرف الاعانات أو المعاشات أو القروض في  
الحالات الآتية : ..... كما نصت المادة ١٣ من القانون المذكور قبل  
تعديله بالقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٠ على أن « يسرى العمل بهذا  
القانون لمدة سنة اعتباراً من تاريخ بدء العدوان في ٥ يونيه سنة  
١٩٦٧ » ، وقد ألغى هذا النص بالقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٠ .

والمستفاد من ذلك أن المشرع أجاز بنص المادة ٣ من القانون  
رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه لرئيس الجمهورية بقرار منه ترتيب  
معاشات في حالات الخسائر التي تقع على النفس ( الوفاة — الفقد —  
العجز ) وذلك بناء على اقتراح وزير الشؤون الاجتماعية ومؤدى  
ذلك أن الواقعة المبررة لصرف المعاش تتوافر بتحقيق حالة الوفاة أو  
الفقد أو العجز ومن ثم وبحكم اللزوم يتعين أن يكون صرف المعاش  
إذا ما تقرر اعتباراً من تاريخ الوفاة أو الفقد أو العجز ، فطالما  
أن المعاش يستحق في أى من هذه الحالات كتعويض عن عدم القدرة  
على الكسب أو انقطاع مورد الاعالة ، فإنه يصير من البديهي أن يتم  
استحقاقه من تاريخ حدوث الوفاة أو الفقد أو العجز أيا كان تاريخ  
صدور قرار منحه .

وغنى عن البيان أن هذا المعنى كان ماثلاً في ذهن المشرع حين أصدر  
القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه إذ قضى في المادة ١٣ منه  
بصريانه لمدة سنة اعتباراً من تاريخ بدء العدوان في ٥ يونيه سنة  
١٩٦٧ ، وهو ما يكشف عن رغبته في مواجهة حالات الخسائر التي  
وقعت على النفس نتيجة للعمليات الحربية ، وتعويض الاضرار الناتجة

عن هذه العمليات من تاريخ حدوثها ، ولا يغير من ذلك ما قد يثار من أن ما كانت تنص عليه المادة ٣ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه من أن صرف الاعانات يكون من تاريخ حدوث الوفاة أو العجز قد ألغى بالقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٠ لأن هذا الالفاء لا ينفي أنه يدخل في سلطة رئيس الجمهورية عند تقرير المنح أن يجعل المنح راجعا الى تاريخ وقوع الوفاة أو العجز أو الإصابة ، وتبعاً لذلك فإن ما سارت عليه الوزارة من استصدار القرارات المتضمنة منح معاشات عن الاصابات الناجمة عن العمليات الحربية اعتباراً من تاريخ حدوث الإصابة يتماشى مع حكم القانون ويعتبر تطبيقاً سليماً للنصوص .

ولما كان ما تقدم ، ومتى كانت إصابة السيد / ..... قد وقعت بتاريخ ١٩٦٧/٦/٥ فإن استحقاقه للمعاش بسبب هذه الإصابة يتعين أن يترد الى هذا التاريخ طبقاً للقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه .

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استحقاق السيد / ..... لمعاشه بسبب اصابته في العمليات الحربية اعتباراً من تاريخ الإصابة .

( ملف رقم ٣٩٢/٦/٨٦ — جلسة ١٩٨٩/٣/١ )

## الفرع الثاني

سلطة رئيس الجمهورية في تجاوز الحد الأقصى

للمعاش الذي يصرف وفقا لاحكام

القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧

قاعدة رقم ( ١٠٤ )

المبدأ :

ناط المشرع بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ في شأن تقرير معاشات أو اعانات أو قروض عن الخسائر في النفس أو المال نتيجة للأعمال الحربية بوزير الشؤون الاجتماعية تحديد شريط واطّاع وأجراءات صرف الاعانات والمعاشات التي تصرف للمخاطبين باحكامه - وللوزير سلطة منح الاعانات - أما المعاشات فجعل المشرع ترتيبها بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير الشؤون الاجتماعية - يكون لرئيس الجمهورية لاعتبارات يقرها أن يتجاوز الحد الأقصى المقرر للمعاش الذي يصرف وفقا لاحكام القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه .

المفتوى :

أن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية نقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٨/٣/٣٠ فاستعرضت قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ بتقرير معاشات أو اعانات أو قروض عن الخسائر في النفس والمال نتيجة للأعمال الحربية ، وتبينت أن المادة ٣ من هذا القانون بعد استبدالها بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٧٠ تنص على أنه « يجوز صرف اعانات أو معاشات أو قروض عن الاضرار الناجمة عن العمليات الحربية المشار اليها في المادة السابقة . كما يجوز صرف اعانة عاجلة بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية لمواجهة تلك الاضرار .

ويصدر وزير الشؤون الاجتماعية قراراً بشروط وأوضاع وإجراءات صرف الاعانات أو المعاشات أو القروض في الحالات الآتية :

١ — بالنسبة للى الخسائر فى النفس :

تصرف اعانات فى حالات الخسائر التى تقع على النفس ومع ذلك يجوز فى حالة الوفاء أو انفقد أو العجز منح معاشات بدلاً من الاعانة .

ويكون ترتيب المعاش بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير الشؤون الاجتماعية كما استعرضت الجمعية قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن شروط وأوضاع وإجراءات صرف معاشات واعانات لمن أصيبوا بخسائر فى النفس من المدنيين نتيجة للأعمال الحربية وبإلغاء القرار رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٧ الذى نصت مادته رقم ١ على أنه « يجوز أن يصرف للأسرة التى استشهد من يعولها اعالة كاملة نتيجة للأعمال الحربية معاش شهرى قدره أربعة جنيهات يضاف إليها جنيهان عن كل فرد من أفرادها ، على ألا يزيد مجموع ما يصرف للأسرة وأفرادها من معاش على اثنتى عشر جنيهاً شهرياً ويوزع المعاش المقرر على المستحقين بالتساوى ..... » ونصت المادة ١٨ من ذلك القرار على أن يصدر بمنح المعاشات قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير الشؤون الاجتماعية وتمنح الاعانات بقرار من الوزير ، وذلك طبقاً لأحكام المادة ( ٣ ) من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه .

ومفاد ما تقدم أن المشرع فى القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ ناط بوزير الشؤون الاجتماعية تحديد شروط وأوضاع وإجراءات صرف الاعانات والمعاشات التى تصرف للمخاطبين بأحكامه وناط بهذا الوزير سلطة منح الاعانات ، أما المعاشات فجعل ترتيبها بقرار من رئيس

الجمهورية بناء على اقتراح وزير الشؤون الاجتماعية واذ كانت وزيرة الشؤون الاجتماعية قد ضمنّت قرارها رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٤ حدا أقصى لمقدار المعاش الذي يمنح لأسرة الشهيد وفقا لأحكام القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ بحيث لا يزيد على اثنتى عشر جنيها شهريا ، فان هذا الحد الأقصى لا يقيد من اختصاصه القانون بترتيب المعاش وهو رئيس الجمهورية وانذى يمارس اختصاصه هذا بعد اقتراح وزيرة الشؤون الاجتماعية في كل حالة على حدة ، والقول بغير ذلك يجعل مما تقرره السلطة الأدنى قيّدا على ما تراه السلطة الأعلى المختصة وعلى ذلك يكون لرئيس الجمهورية لاعتبارات يقدرها أن يتجاوز الحد الأقصى المقرر للمعاش الذي يصرف وفقا لأحكام القانون المشار اليه دون حاجة بمخالفة ما ورد في قرار وزيرة الشؤون الاجتماعية سالف البيان من تحديد لحد أقصى لهذا المعاش .

وبالناء على ما تقدم ولما كان ائبين من الاوراق أن رئيس مجلس الوزراء قد أصدر القرارات سالفة البيان وفقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٧٦ بتفويض رئيس مجلس الوزراء في مباشرة بعض اختصاصات رئيس الجمهورية ، فان هذه القرارات الصادرة ممن يملكها قانونا تكون قد صدرت سليمة لا مطعن عليها فيما تضمنته من تجاوز مقدار معاش أسرته الشهداء ..... و ..... الحد الأقصى المنصوص عليه في قرار وزيرة الشؤون الاجتماعية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٤ .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى مشروعية قرارات رئيس مجلس الوزراء سالفة البيان فيما تضمنته من زيادة في مقدار المعاش المقرر لاسرته الشهداء ..... و ..... على الحد الأقصى المنصوص عليه في قرار وزيرة الشؤون الاجتماعية رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٤ .

## الفصل الرابع

### الاحالة الى المعاش

#### ( تحديد سن الاحالة الى المعاش )

قاعدة رقم ( ١٠٥ )

#### المبدأ :

وضع المشرع قاعدة تقضى بأن يكون اثبات سن المؤن عليه بشهادة الميلاد أو مستخرج رسمى من سجلات المواليد أو حكم قضائى أو البطاقة الشخصية أو العائلية أو جواز السفر أو صورة فوتوغرافية من هذه المستندات على أن تطابق الصورة على الأصل وتوقع بما يفيد ذلك من الموثق المختص - يمتد بالنسبة للمهاجرين بتجهيزات الادارى للدولة والهيئات العامة والقطاع انعام بالنسبة الذى اعند به صاحب العمل عند التعيين أو انتهاء الخدمة . لا تثريب على جهة الادارة عندما اعتنت فى اثبات سن العامل منذ اللحظة الأولى بحكم قضائى صادر لصالحه اذا كان الحكم القضائى لم يثبت غير سنة الميلاد ولم يعين اليوم والشهر فلا وجه لما تبديه هيئة انتاهين والمعاشات من اعتباره مولودا فى اول يناير من السنة التى وردت فى الحكم - اساس ذلك : أن هذا التارى هو رأى تحكى لاسند له من القتون - يخضع تحديد اليوم والشهر حسبما تراه المحكمة متفقا مع وقائع وظروف الحال دون قيد عليها طالما أنه لا يوجد نص فى القانون يعطى الهيئة هذا الحق .

#### المحكمة :

ومن حيث أن الثابت من ملف خدمة الطاعن ومن الاطلاع على قرار لجنة فحص المنازعات بالهيئة العامة للتأمين والمعاشات فى المنازعة رقم ٥ لسنة ١٩٨١ بشأن الطاعن - أنه وجد مرفقا بملف

المعاش مستخرج رسمي صادر بتاريخ ٢ من يوليو سنة ١٩٣٣ مقيّد به أن ..... ( الطاعن ) مقيّد بتاريخ ١٦ من مايو سنة ١٩٣٣ وأن هذا القيد بموجب الحكم الصادر من محكمة في القضية رقم ١٢٢٦ لسنة ٣٣ القضائية بقيد المذكور واعتباره من مواليد سنة ١٩١٨ ، وأنه على هذا الاساس ذكر بالاستمارة رقم ١٣٤ ع٠ ح أن تاريخ ميلاده هو ١٦ من مايو سنة ١٩١٨ وأن تاريخ انتهاء خدمته لبلوغه السن القانونية هو ١٦ من مايو سنة ١٩٧٨ . وعلى هذا الاساس صدر قرار مديرية التربية والتعليم بمحافظة الجيزة رقم ١٠١٤ في ٢٢ من اغسطس سنة ١٩٧٨ متضمنا أن تاريخ الميلاد هو ١٦ من مايو سنة ١٩١٨ . وتاريخ انتهاء الخدمة هو ١٦ من مايو سنة ١٩٧٨ . وذلك بناء على خطاب ادارة اوسيم التعليمية في ١٠ أغسطس سنة ١٩٧٨ والذي يفيد رفع اسم السيد المذكور اعتبارا من ١٦ من مايو سنة ١٩٧٨ والذي سقط سموا من الكشوف ولم يبلغ به ، وقد تم تسوية معاشه بصفة مؤقتة بمعرفة المديرية على أساس أن تاريخ انتهاء خدمته هو ١٦ من مايو سنة ١٩٧٨ ثم صدر قرار مديرية التربية والتعليم بمحافظة الجيزة رقم ٣٤٧ في ٢٢ من مارس سنة ١٩٨٠ سحب قرار المديرية رقم ١٠١٤ لسنة ١٩٧٨ بانتهاء خدمة الطاعن لبلوغه السن إنقائونية في ١٦ من مايو سنة ١٩٧٨ واعتباره كأن لم يكن ، واعتبار خدمته منتهية اعتبارا من ٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٨ لبلوغه السن انقائونية للإحالة الى المعاش بناء على صورة قيد الميلاد رقم ٢٣٦٧٢ الصادرة من سجل مدنى ايجابية بتاريخ ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٩ ساقط قيد بقرار لجنة الجيزة رقم ١٩٠٣ في ١٩٧٩ بأنه من مواليد ٦ من ديسمبر سنة ١٩١٨ .

ومن حيث أن النزاع ثار بين هيئة التأمين والمعاشات وبين الطاعن في أمر تحديد سن انتهاء خدمة الطاعن ، فقد ذهبت هيئة التأمين والمعاشات الى أن الرأي قد أستقر بالهيئة في حالة عدم تحديد اليوم



والشهر لتاريخ الميلاد المدون بالمستخرج الرسمى والاكتفاء بتحديد السنة فقط فيعتبر أن تاريخ الميلاد هو أول يناير من السنة المذكورة ، وبناء على وجهة نظر الهيئة في هذا الشأن تعتبر خدمة الطاعن منتعية اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧٨ باعتبار أن ميلاده طبقاً للرأى سالف الذكر هو أول يناير سنة ١٩١٨ بينما ذهب الطاعن الى أن العبرة في تحديد سن انتهاء خدمته هو تاريخ قيد ميلاده الصادر من سجل مدنى أمياية بتاريخ ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٩ وهو ٦ من ديسمبر سنة ١٩١٨ — ساقط بما مفاده أن تاريخ انتهاء خدمته يكون اعتباراً من ٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٨ .

ومن حيث أن المادة ٦ من قرار وزير التأمينات رقم ٢١٤ لسنة ١٩٧٧ في شأن الاحكام التى تتبع فى صرف المزايا التأمينية تقضى بأن يكون اثبات سن المؤمن عليه شهادة الميلاد أو مستخرج رسمى ، مستخرج من سجلات المواليد أو حكم قضائى أو البطاقة الشخصية أو العائلية أو جواز السفر أو بصورة فوتوغرافية من هذه المستندات على أن تطابق هذه الصورة على الاصل والتوقع بما يفيد المطابقة بمعرفة الموظف المختص ، على أنه بالنسبة للعاملين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة والقطاع العام يعتد بالنسبة لهم فى تقرير كافة مستحقاتهم على السن الذى اعتد به صاحب العمل فى التعيين أو انتهاء الخدمة وذلك دون الاخلال بحكم المادة (٥٥) .

ولما كان الدعى قد استصدر حكماً قضائياً — على ما سلف بيانه — قبل التحاقه بمدرسة المعلمين وقبل حصوله على كفاءة لتعليم الاولى الذى حصل عليها سنة ١٩٤٠ — باعتباره من مواليد سنة ١٩١٨ وقد دون فى طلب دخوله امتحان شهادة الكفاءة للتعليم الاولى أن تاريخ ميلاده هو ١٦ من مايو سنة ١٩١٨ وأشار الى أن سنه اثنتان وعشرون سنة وقام المراجع بتصحيح نمر اطاعن فأصبحت

( ٥ أشهر ) و « ٢٢ سنة » وتقدم الطاعن بطلب التحاقه في ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٤٠ وذكر أن سنه ( ٥ أشهر ) و « ٢٢ سنة » وبناء عليه فان جهة الادارة وقد اعتدت منذ اللحظة الاولى باعتبار الطاعن من مواليد ١٦ من مايو سنة ١٩١٨ فانها تكون قد التزمت صحيح البيانات الرسمية التي كانت معروضة عليها والمستفادة من الحكم القضائي وقرار الطاعن في كل من استمارة التحاقه بشهادة كفاءة اتعليم الاولى وطلب التحاقه بالخدمة بما لا مجال معه لزعة هذا الاستقرار الذي بدأ من قبل أن يلتحق الطاعن بالخدمة .

ومن حيث أن المحكمة — ازاء ما تقدم — ترى لزاما عليها أن تأخذ بما ذهبت اليه الجهة الادارية من اعتبار أن تاريخ ميلاد الطاعن هو ١٦ من مايو سنة ١٩١٨ وهو ما يتفق صراحة مع ما نصت عليه المادة ٦ من قرار وزير التأمينات رقم ٢١٤ لسنة ١٩٧٧ سالف الذكر من وجوب الاعتماد على السن الذي اعتد به صاحب العمل في التعيين — ولا حجة فيما ذهب اليه الطاعن من وجوب الاعتداد أيضا بتاريخ انتهاء الخدمة وذلك بمناسبة تعديل تاريخ انتهاء خدمته الى ٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٨ لان هذا التاريخ فضلا عن أنه يتناقض مع ما استقرت عليه الجهة الادارية ملتزمة في ذلك بتاريخ قيد الطاعن وما دون بالاوراق المقدمة اليها من أنه من مواليد ١٦ من مايو سنة ١٩١٨ وأن حالته الوظيفية قد استقرت على هذا استقرارا لا مجال لنقضه أخذا في الحسبان أن تاريخ تعديل قيد الطاعن في دفاتر المواليد على أنه من مواليد ٦ من ديسمبر سنة ١٩١٨ قد تم بعد انتهاء خدمته وبالتالي فلا حجة لاعتراض الطاعن في هذا الشأن ، كما لا حجة لهيئة التأمين والمعاشات فيما ذهبت اليه من اعتبار الطاعن من مواليد أول يناير سنة ١٩١٨ طالما أن الحكم القضائي لم يمين يوم أو شهر الميلاد لا حجة في ذلك — لانه على ما سلف البيان — استقرت أوضاع انطاعن من

قبل التحاقه على اعتبار أنه من مواليد ١٦ من مايو سنة ١٩١٨ واستقر مركزه القانوني على هذا الأساس ، واعتدت الجهة الادارية ( صاحب العمل ) في تعيينه بهذا التاريخ ، والقول بغير ذلك يقتضى مع نص المادة ٦ من قرار وزير التأمينات رقم ٢١٤ لسنة ١٩٧٧ سالف الذكر — ذلك أن القول بأن المعمول عليه في حالة عدم تحديد تاريخ الميلاد باليوم والشهر والاكتفاء بتحديدده بالسنة أن يعتبر تاريخ الميلاد في هذه الحالة هو أول يناير من السنة المحددة للميلاد ، هو رأى تحكمي لا تسند له من القانون ويخضع تحديد اليوم والشهر لما تراه المحكمة متفقاً مع وقائع وظروف الحال دون أى قيد عليها في هذا الشأن طالما أنه لا يوجد نص في القانون يعطى الهيئة هذا الحق .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه ولئن كان قد أصاب الحق حين اعتد بأن تاريخ ميلاد الطاعن هو ١٦ من مايو سنة ١٩١٨ ، وأنه كان يتعين من ثم حساب مستحقاته التقاعدية على هذا الأساس إلا أنه أخطأ بالحكم برفض الدعوى ، إذ كان يتعين على المحكمة القضاء بتسوية حقوق الطاعن التقاعدية على أساس أنه من مواليد ١٦ من مايو سنة ١٩١٨ .

ومن حيث أن لما تقدم يتعين الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي موضوعه بتعديل الحكم المطعون فيه بتسوية حقوق الطاعن التقاعدية على أساس أنه من مواليد ١٦ من مايو سنة ١٩١٨ وإلزام الجهة الادارية المصروفات باعتبار أن الجهة الادارية هي التي جاءت إلى اقامة دعواه حين اعتبرت أن خدمته منتية في ٣١ من ديسمبر .

( طعن رقم ٢٨٢٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٨٨/١/٢٦ )

### قاعدة رقم ( ١٠٦ )

#### المبدأ ..

سسن الإحالة إلى المعاشي هو سسن الستين — في بعض الحالات يكون هذا السسن هو الخامسة والستين — لأن كان الأصل في قوانين المعاشيات وقوانين نظم العاملين بالدولة أن تنتهي خدمة العامل ببلوغه سن الستين — إلا أن القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ استثنى من ذلك من تجيز قوانين توظفهم

لإستبقائهم في الخدمة بعد المدة المذكورة — نص على ذلك في المادة ١٩ منه — هذا ما قرره أيضا القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ — المادة ١٣ منه نصت على إستثناء بعض طوائف العاملين من هذا الأصل بشروط معينة هي أن يكون من موظفي الدولة أو مستخدميها أو عمالها الدائمين المبرمجين في الخدمة في تاريخ العمل بالقانون ، وأن تكون قوانين أو لوائح توظيفهم في ذلك التاريخ بالنسبة اليهم تقضى ببقائهم في الخدمة بعد الستين — وهي بذاتها الشروط التي تطلبها القانونان رقمي ٣٦ و ٣٧ لسنة ١٩٦٠ لهذا الإستثناء مع مراعاة تواريخ العمل بهما بالنسبة الى من يسرى في حقهم طبقا لاحكامهما — أتسأ القانون بذلك لهم مركزا ذاتيا يحق لهم بمنتصاه انبقاء بالخدمة حتى سن الخامسة والستين — قوانين المعاشات وقوانين نظم العاملين المدنيين المتعاقبة التي صدرت لاحقة على قانون التأمين والمعاشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ نصت باستمرار العمل بهذه الميزة — تضمنت تقرير هذا الإستثناء بشروطه تلك المادة ١٧٤ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ — بذلك يكون مناط الإفادة من هذا الإستثناء أن يكن العامل موجودا بالخدمة وقت العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ وأن تقضى لوائح توظيفه بانتهاء خدمته عند بلوغه سن الخامسة والستين — مثل هذا العامل له أن يستصحب هذه الميزة بعد أن توافرت فيه شروطها .

### المحكمة :

تنص المادة ٩٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة على أن تنتهي خدمة العامل ببلوغه سن الستين وذلك بمراعاة أحكام اتقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي والقوانين المعدلة له . . .

وإن كان الأصل في كل من قوانين المعاشات وقوانين نظم العاملين بالدولة ان تنتهي خدمة العامل ببلوغه سن الستين الا أن القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ أستثنى من ذلك من تجوز قوانين توظيفهم استبقائهم في الخدمة بعد المدة المذكورة ، ونص على ذلك في المادة ١٩ منه المشار اليه آنفا وهو ما قرره أيضا القانون رقم ٥٠ لسنة

١٩٦٣ اذ نص صراحة في المادة ١٣ منه على استثناء بعض طوائف العاملين من هذا الاصل بشروط معينة هي أن يكون من موظفي الدولة أو مستخدميه أو عمالها الدائمين الموجودين في الخدمة في تاريخ العمل بالقانون ، وان تكون قوانين أو لوائح توظيفهم في ذلك التاريخ بالتسبة انيهم تقضى ببقائهم في الخدمة بعد الستين ، وهي بذاتها الشروط التي تطلبها القانون رقم ٣٦ و ٣٧ لسنة ١٩٦٠ لهذا الاستثناء مع مراعاة تواريخ انعمل بهما بالنسبة الى من يسرى في حقهم طبقا لاحكامهما .

بذلك أنشأ لهم هذا القانون مركزا قانونيا ذاتيا يحق لهم بمقتضاه البقاء بالخدمة حتى سن الخامسة والستين ، وقد قضى كل من قوانين المعاشات وقوانين نظم العاملين المدنيين المتعاقبة التي صدرت لاحقة على قانون التأمين والمعاشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر باستمرار العمل بهذه الميزة اذ تضمنت تقرير هذا الاستثناء بشروطه تلك المادة ١٧٤ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وبذلك يكون مناط الافادة من هذا الاستثناء هو ، كما سلف ايضا انه أن يكون العامل موجودا بالخدمة وقت العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ وان تقضى لوائح توظيفه ب انتهاء خدمته عند بلوغه سن الخامسة والستين ، اذ له أن يسحب هذه الميزة بعد ان توفرت فيه شروطها .

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم فانه لما كان الثابت من الاطلاع على ماف خدمة الطعن الاول انه قد عين عاملا باليومية ثم طبق عليه قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣. فوضع عر الدرجة التاسعة من درجات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة منذ التحاقه بالخدمة ثم رقى الى الدرجة الثامنة الكتابية اعتبارا من ٢٠/٦/١٩٥٥ وكان الثابت من ملف خدمة الطاعن انثاني أنه قد عين باليومية وسويت حالته بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه

أيضا ففضى قرار مدير عام بلدية القاهرة رقم ١٣٤٥ لسنة ١٩٥٤ الصادر في ١٠/٦/١٩٥٤ بنقله الى الدرجة التاسعة من درجات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ اعتبارا من تاريخ التحاقه بالخدمة . وبذلك أدرك القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ وانقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ من بعده كلا منهما وقد زايلت صفة العامل باليومية في تاريخ سابق على أولهما اذ أصبحا في عداد العاملين المدنيين الدائمين بالدولة ممن لم تتضمن قوانين توظيفهم حكم انتهاء الخدمة عند سن الخامسة والستين كعمال يومية حيث نقل الى مجموعة الوظائف المكتبية عام ١٩٥٤ بتعيينهما على الدرجة التاسعة من درجات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة بحصولهما على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية النوعية ومن ثم لا يكون لها ثمة حق في الافادة من الاستثناء الوارد بالمادة ١٩ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ أو المادة ١٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليهما بالبقاء في الخدمة حتى سن الخامسة والستين ذلك أن تحديد الموظفين أو العمال المنتقنين بالاستثناء محل البحث انما يتم من واقع مراكزهم القانونية الثابتة لهم وقت العمل بهذا الاستثناء ونيس بالنظر الى ما كان لهم من مراكز قانونية في أوقات سابقة كوقت دخولهم الخدمة . وغنى عن البيان أن لا وجه لما أورده تقرير الطعن من أن كليهما لا يتأثر بما قرره القوانين التي خضعا لها بعد تغير وضعهم الوظيفي، لانهم يستصحبون في خصوص تحديد سن انتهاء خدمتهما أحكام القوانين واللوائح التي كانت قائمة عند تعيينهما آنذاك ذلك ان تحديد سن الاحالة الى المعاش هو جزء من نظام التوظيف الذي يخضع له الموظف عند دخوله الخدمة ، وهذا النظام قابل للتعديل في أى وقت حسبما يقضى الصالح العام باعتبار ان علاقة الموظف بالوظيفة هى علاقة تنظيمية تحكمها القوانين وليست علاقة تعاقدية ومن ثم فان الاستثناء الذى أورده المشرع بمد سن الاحالة الى المعاش

حتى سن الخامسة والستين لا ينطبق الا على من عناهم وليسوا منهم ، ولا يجوز التوسع في تفسيره بمده الى من كان وقت دخوله الخدمة لأول مرة خاضعا لاحد الانظمة الوظيفية التي تقضى بانتهاء الخدمة في سن الخامسة والستين ثم تغير وضعه بعد ذلك بخضوعه لنظام يفرجه من الخدمة ببلوغه سن الستين كما هو الحال بالنسبة اليهما .

ومن حيث أنه لما كان ما تقدم واذ كان الحكم المطعون فيه قد أخذ بهذا النظر وانتهى من ذلك الى رفض الدعوى فانه يكون قد صادف صحيح حكم القانون ويغدو الطعن فيه غير قائم على سند من القانون جديرا بالرفض .

( طعن رقم ٢٠١٣ لسنة ٣٢ ق — جلسة ٢٧/١٢/١٩٨٨ )

### قاعدة رقم ( ١٠٧ )

المبدأ :

القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٠ في شأن التأمين والمعاشات لمستخدمي الدولة وعملها المدنيين — من كان في تاريخ العمل به من عداد المستخدمين الدائمين ، وطبق عليه من قبل قانون المعاشات رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٦ وادركه تبعاً القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ الذي حل محله ، وكرر في المادة ١٩ منه استمرار العمل بما قرره القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٠ من استثناء من كانت قواعد توظيفهم عند العمل به تقضى باستمرار خدمتهم الى حين بلوغهم سن الخامسة والستين — وهو ما يستمر سريانه بعد العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ طبقاً لحكم المادة ١٧٤ منه — قرار انتهاء خدمة مثل هذا العامل في سن الستين قرار صحيح — لا يقيم من ذلك أن العامل كان قد سبق ان عين أصلاً في ١٩٤٢/٧/١ بوظيفة من الدرجة الرابعة خدمة سائرة واستمر كذلك الى ان تغير وضعه بعد حصوله على الشهادة الابتدائية وتسوية حالته ومنحه الدرجة التاسعة ثم الثامنة

بوظيفة مستخدم وطبق عليه القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ المنشأ إليه — اعتباراً من تاريخ تسوية حالته على الدرجة التاسعة الشخصية في ١٩٤٦/٨/١ بعد حصوله على شهادة الابتدائية يعتبر من عداد موظفي الدولة المدنيين ، ويخرج بذلك من طائفة المستخدمين أو العمال خارج الهيئة — ويعتبر المركز الوظيفي له قد تفسر بمقتضى هذه التسوية — بحيث يصبح من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه والمعمول به من ١٩٦٠/٢/١ من عداد الموظفين الدائمين — ومن ثم فإنه لا يندرج في الطوائف المستثناة من قاعدة الإحالة إلى المعاش يبلغ سن الستين حتى ولو كانت القواعد التي تم تعيينه ابتداء في ظلها تسمح ببقائه في الخدمة بعد بلوغه هذا السن — إذ أنه خرج قبل العمل بالقانونين الآخرين من عداد المستخدمين وعمال اليومية — العبرة في تحديد سن الإحالة إلى المعاش وفي تعيين انقضاء الواجب التطبيق لتحديد ما هو بالمركز القانوني للعامل أو الموظف في تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ وبالموضع القانوني الذي كان عليه حتى بلوغه السن .

#### المحكمة :

بالنسبة لما يأخذه الطعن على الحكم المطعون فيه من أنه قد أخطأ فيما انتهى إليه من إلغاء القرار رقم ٢٤٠٨ الصادر في ١٩٧٩/٣/٢٤ بإنهاء خدمة المطعون ضده ببلوغه سن الستين فإن النائب من الأوراق أن المطعون ضده قد عين بوزارة الزراعة بوظيفة من الدرجة الرابعة خدمة سائرة وذلك في ١٩٤٢/٧/١ واستمر كذلك إلى أن صدر له حكم من محكمة القضاء الإداري بجلسته ١٩٥٣/١/١٢ في الدعوى رقم ١٢١ لسنة ٦ ق الذي قضى باستحقاقه لمأهية شهرية قدرها خمسة جنيهات من أول الشهر التالي لحصوله على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية وتسوية حالته على هذا الأساس مع ما يترتب على ذلك من آثار وتنفيذاً لهذا الحكم تمت تسوية حالة المطعون ضده وحصل على الدرجة التاسعة من ١٩٤٦/٨/١ ثم الدرجة الثامنة



من ٢٣/٢/١٩٦٠ بوظيفة مستخدم وطبق عليه القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن صندوق التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين .

ومن حيث أن المطعون ضده اعتباراً من تاريخ تسوية حالته على الدرجة التاسعة الشخصية في ١/٨/١٩٤٦ بعد حصوله على شهادة الابتدائية يعتبر من عداد موظفي الدولة المدنيين ويخرج بذلك عن طائفة المستخدمين أو العمال خارج الهيئة ويعتبر المركز الوظيفي له قد تغير بمقتضى هذه التسوية بحيث يصبح من تاريخ العمل بانقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين ( والمعمول به من ١/٣/١٩٦٠ ) من عداد الموظفين الدائمين ومن ثم فإنه لا يندرج في انطوائف الاستثناء من قاعدة الاحالة الى المعاش ببلوغ سن الستين حتى ولو كانت القواعد التي تم تعيينه إبتداء في ظلها تسمح ببقائه في الخدمة بعد بلوغه هذه السن إذ أنه خرج قبل العمل بالقانونين الآخرين من عداد المستخدمين وعمال اليومية والعبرة في تحديد سن الاحالة الى المعاش وفي تعيين القانون الواجب التطبيق لتحديد هـى بالمركز القانونى للعامل أو الموظف في تاريخ العمل بانقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ وبالوضع القانونى الذى كان عليه عندئذ بل وقبله حتى تاريخ بلوغه السن وهو ما قرره القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ الذى انقضى بمقتضاء القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ واحتفظ بمقتضى المادة ٤٩ منه بالمرية التى كانت مقررّة فيما سبق في خصوص تحديد السن وفقاً لقواعد توظيفهم عندئذ وهو ما تضمنه القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ في المادة ١٦٤ منه فمادام النوضع القانونى للمدعى قد تغير بحيث أصبح يشغل إحدى الدرجات المقررة للموظفين اندائمين اعتباراً من ١/٨/١٩٤٦ ويأثر رجعى يرتد الى تاريخ تعيينه فإنه يخضع بالتالى للاحكام المطبقة على هؤلاء الموظفين من حيث تحديد سن احوالتهم الى المعاش ولا عبرة بما كانت تقضى به

لوائح التوظيف عند التعيين ابتداءً لأن العامل الذي تتم تسوية حالته ويصير من عداد الموظفين الدائمين لا يستصحب معه أحكام هذه اللوائح بعد تغير مركزه القانوني بصفة شخصية ولا يصح مثله أن يتبع المزايا التي تلقاها من نظام توظيفه السابق ويستبقها لنفسه في ظل نظام التوظيف الذي أصبح خاضعاً له بحجة أن المشرع قد منحه هذه الميزة استثناءً إذ فصلاً عن أن المشرع في صياغته لهذا الاستثناء لم يقصد من كانت لوائح توظيفهم تقضى ببقائهم في الخدمة حتى سن الخامسة والستين وإنما قصد من تقضى لوائح توظيفهم المعاملين بها عند العمل به ببقائهم حتى بلوغ هذه السن وصاغ هذا الحكم في عبارة واضحة تبين بجلاء أنه يقصد أن يكون النظام الوظيفي للعامل ومركزه القانوني وقت العمل بقانون المعاشات رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ يقضى ببقائه بالخدمة بعد سن الستين ، أما من تسيير وضعهم الوظيفي وقت العمل بالقانون المشار إليه فإن هؤلاء شأنهم شأن زملائهم من الموظفين الدائمين ممن يحضرون إلى المعاش بمجرد بلوغهم سن الستين والقانون المشار إليه لم يجعل للعاملين المنقولين من الخدمة السائرة أو الوظائف المؤقتة مركزاً ذاتياً متميزاً عن عداهم وإنما منح هذه الميزة الاستثنائية فقط لمن ظلوا وقت انضمامهم بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ في مركز قانوني يخولهم انبقاء في الخدمة لما بعد الستين وهم الذين احتفظ لهم القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، ثم القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بهذه الميزة .

ومن حيث أنه وقد صح أن المطعون ضده في تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ في شأن التأمين والمعاشات لمستخدمي الدولة وعمالها المدنيين كان من عداد المستخدمين الدائمين وقد طبق عليه من قبل قانون المعاشات رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ وأدرجه تبعاً القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ الذي حل محلها وكرر في المادة ١٩ منه

استمرار العمل بما قرره القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ من إستثناء من كانت قواعد توظيفهم عند العمل به تقتضى استمرار خدمتهم الى حين بلوغهم سن الخامسة والستين . وهو ما يستمر سريانه بعد العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ طبقا لحكم المادة ١٧٤ منه فانه فمن ثم فان قرار انهاء خدمته في سن الستين الصادر برقم ٢٤٠٨ في ٢٤/٣/١٩٧٩ يعتبر قراراً صحيحاً ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بالغاء حكماً مخالفاً لصحيح حكم القانون خليفاً بالالغاء . ومن ثم تكون الدعوى على غير أساس ويتعين رفضها مع الزام المدعى بالمصروفات طبقاً لحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

( طعن رقم ٢١١٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٧ )

### قاعدة رقم ( ١٠٨ )

#### المبدأ :

العبرة في تحديد سن الاحالة الى المعاش وفي تعيين القانون الواجب التطبيق لتحديد هذه السن هي بالمركز انقائونى للعامل او الموظف في تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ والقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٠ — المادة ١٩ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ — المادة ١٢ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ — المادة ١٦٤ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ مفادهم — ابقاء العاملين في الخدمة لما بعد سن الستين يشترط التمتع بهذه الميزة توافر شرطين : ١ — ان يكون العامل من مستخدمى الدولة وعملها الدائمى الموجودين بالخدمة : ٢ — ان تكون لائحة توظيفهم تقضى ببقائه في الخدمة بعد سن الستين — العاملين غير الشاغلين لدرجات دائمة في تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ولم تكن لوائح توظيفهم في هذا التاريخ تقضى ببقائهم في الخدمة بعد سن الستين لا يتمتعون بهذه الميزة ويجرى عليهم حكم الاحالة الى المعاش في سن

المستين — لا عبء بما كانت تقضى به لوائح التوظيف في بداية التعميم اذا  
تغير المركز القانونى للعامل قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٦ لسنة  
١٩٦٠ — العامل لا يستصحب ميزة ابقائه في الخدمة بعد سن المستين  
الا اذا استمرت خدمته قائمة حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٦ لسنة  
١٩٦٠ .

### المحكمة :

ومن حيث أن الطعن في هذا الحكم يقوم على مخالفته للقانون لانه  
أخطأ في تفسير معنى انربط المسالى الذى تضمنته لائحة العاملين  
بالهيئة العامة للإصلاح الزراعى واعتبرها بمثابة درجات مالية  
حكومية مخلفا بذلك ما هو مستقر فى أحكام المحكمة الادارية العليا  
من تعريف للدرجات المالية وعلى ذلك فلا يمكن انقول بأن نظام  
الروابط المالية المقررة بلائحة العاملين بالهيئة العامة للإصلاح الزراعى  
هو بذاته درجات نظيره أو مقسمة على نحو ما ورد بالقانون رقم ٢١٠  
لسنة ١٩٥١ والا لما كان المشرع بحاجة الى اصدار القرار انجهورى  
رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ بتسوية حالة العاملين بالهيئة والمدرجين على  
روابط مالية بنقلهم الى درجات حكومية وفقا للقانون رقم ٢١٠  
لسنة ١٩٥١ علاوة على أن بعض الروابط المالية الواردة بئك اللائحة  
ليس له نظير فى درجات انقانون المشار اليه وأن نص المادة الثانية  
من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ قد جاء صريحا على  
أن النظام الوظيفى للعاملين بالهيئة يدخل فى اطار المكافآت الشاملة  
مما ينفى معه أى قول بانها درجات مالية مماثلة للدرجات الحكومية .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على ان انعبء فى تحديد  
سن الاحالة الى المعاش وفى تعيين القنون الواجب انتطبيق لتحديد هذه  
السن هى بالمركز انقانونى للعامل أو الموظف فى تاريخ العمل بالقانون  
رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بنظام التأمين والمعاشات لموظفى الدولة المدنيين .

والقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ بنظام التأمين والمعاشات مستخدمى الدولة وعمالها المدنيين وأن العامل يستصحب هذا المركز حتى بلوغه سن المعاش ، وقد احتفظ المشرع فى المادة ١٩ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ وفى المادة ١٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ وفى المادة ١٦٤ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فى شأن التأمين والمعاشات بالميزة المقررة لبعض العاملين بشأن بقائهم فى الخدمة لما بعد الستين وقد اشترط لتمتعهم بهذه الميزة توافر شرطين هما :

١ — أن يكون من مستخدمى الدولة وعمالها الدائمين الموجودين بالخدمة فى ١/٥/١٩٦٠ .

٢ — وأن تكون لائحة توظيفه تقضى ببقائه فى الخدمة بعد سن الستين . وأن العاملين غير الشاغلين لدرجات دائمة فى تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ( ويقابله القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ ) المشار إليهما ولم تكن توظيفهم فى هذا التاريخ تقضى ببقائهم فى الخدمة بعد سن الستين لا يتمتعون بهذه الميزة ويجرى عليهم حكم الاحالة الى المعاش فى سن الستين طبقا للقاعدة العامة المقررة فى قوانين التأمين والمعاشات المتعاقبة ، ولا عبرة بما كانت تقضى به نوائح التوظيف فى بداية التعيين إذا تغير المركز القانونى للعامل قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ وقد أصبح من الخاضعين لنظام التأمين والمعاشات لا يسمح بالبقاء فى الخدمة بعد سن الستين بما مفهومه أن العامل لا يستصحب الميزة المشار إليها الا إذا استمرت حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه فى ١/٥/١٩٦٠ .

ومن حيث أنه فى ضوء ما تقدم وكان الثابت أن الطاعن قد عين بالهيئة العامة للإصلاح الزراعى اعتباراً من ٦/٧/١٩٥٤ بوظيفة مراجع بالإدارة المسالية على الربط المالى ١٥ جنيه — ٢٥ جنيه طبقاً

للائحة العاملين بالهيئة الصادرة بقرار مجلس ادارتها بتاريخ ١٤/٩/١٩٥٤ وتدرج بالترقية حتى وصل الى درجة وكيل لادارة التفتيش المالى بالربط المالى ٣٥ جنية - ٤٥ جنية بالقرار رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٢ ثم طبق عليه قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣. ونقل الى الدرجة الرابعة الادارية من درجات القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ واحتسبت أقدميته فيها من تاريخ حصوله على الربط المالى ٣٥ جنية - ٤٥ جنية .

ومن حيث أنه يبين من أحكام لائحة العاملين بالهيئة العامة للإصلاح الزراعى الصادرة بتاريخ ١٤/٩/١٩٥٤ انها عبارة عن كادر خاص مقسم الى درجات ذات بداية ونهاية لكل درجة منها يقابلها وظيفة معينة وان لكل درجة علاوة دورية بفئات مختلفة تبدأ بفئة جنية واحد لوظيفة مساعد كاتب بالربط المالى ٨ جنية - ١٢ جنية وتنتهى بفئة ٧ جنيات لوظيفة المدير العام ذات الربط المالى ١٠٠ جنية - ١٢٥ جنية وأنه طبقا لهذه اللائحة يتم تسوية قيم الوظائف المماثلة عملا ومسئولية وترتب في كادر خاص بفسح المجال للترقى أمام المجدين منهم ، وعند نقل الموظف من وظيفته الى وظيفة أعلى من الوظائف المحددة بالجدول المرافق يمنح علاوة من علاوات الوظيفة المنقول اليها حسب المبين بهذ الجدول ، ويكون منح العلاوات دوريا كل سنتين ابتداء من تاريخ التعيين أو الاعارة وفى حدود الربط المقرر للوظيفة التى يشغلها الموظف . والواضح الجلى من ذلك أن الكادر الذى عين المطمعون ضده فى ظله كان كادراً مكتملاً موازيا لنظام موظفى الدونة الدنيين ومقسما الى درجات يقابلها وظائف معينة تتفق مع تأهيل الموظف وأقدميته ويتضمن نظاما للترقى الى الدرجات الاعلى ويفتح الموظف فى ظله علاوات دورية محددة ، وهذا النظام بمواصفاته هذه

لا يندرج المعينون في ظلّه ضمن العاملين على بند المكافآت الشاملة للاختلاف البين بين أحكام كل من النظامين .

ومن حيث أن المطعون ضده كان كذلك خاضعا لنظام التأمين والادخار ولم تكن أحكام هذا النظام تسمح ببقائه هو وأمثاله في الخدمة لما بعد سن الستين وأنه وإن كان نظام التأمين المطبق على العاملين بالهيئة العامة للإصلاح الزراعي قد سكت عن النص عن سن الاحالة الى المعاش فإنه لا يجوز أن يفسر هذا السكوت على أنه يكفل لهؤلاء البقاء في الخدمة لما بعد سن الستين حيث أن هذه المزية وردت في قوانين المعاشات كاستثناء بالنسبة لمن تقضى قوانين توظيفهم صراحة ببقائهم في الخدمة بعد سن الستين ، ولا يجوز التوسع في التفسير أو القياس في هذه الحالة ، كذلك لا يجوز اللجوء الى أحكام قانون المعاشات الملكية رقم ٥ لسنة ١٩٥٩ ( المادة ١٢ منه ) لانه لم ترد احالة الى هذا النظام في نصوص لائحة العاملين بالهيئة العامة للإصلاح الزراعي ولو أريد تطبيق هذا النص لوردت الاحالة اليه صراحة . وفضلا عن ذلك فإن الثابت عملا من أوراق الطعن أن الهيئة قد درجت على الاخذ بالتفسير الضيق الذي انتهينا اليه حيث كان يتم احالة العاملين في ظل العمل بهذه اللائحة في سن الستين .

ومن حيث أنه لما تقدم فإن شرطى التمتع بميزة البقاء في الخدمة حتى سن الخامسة والستين يكونان غير متوافرين في شأن الطاعن حيث أنه في تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٥ كان معينا على لنظام مالى مواز لنظام العاملين بالحكومة وعلى درجات ذات ربط مالى متحرك بين بداية ونهاية ، وخاضعا لنظام تأميني لا ينص صراحة على بقاءه في الخدمة لما بعد سن الستين وظل كذلك الى أن طبق

عليه نظام موظفي الدولة فيما يتعلق بالمرتب والمعاش اعتباراً من ١٩٦٣/١/٦ وبالتالي فإنه لا يندرج ضمن الوظائف المستثناة طبقاً للمادة ١٩ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ والمواد المقابلة لها بقوانين المعاشات التالية ويكون القرار الصادر بإحالتها الى المعاش في سن الستين قد صدر مستنداً الى صحيح حكم القانون ، وإذ ذهب الحكم المطعون فيه الى هذا المذهب وقضى برفض طلب الغاء القرار المشار اليه فإنه يكون قد أصاب وجه الحق في قضائه ويكون الطعن عليه في غير محله متعين الرفض .

ومن حيث أنه عن المصروفات فقد نصت المادة ١٣٧ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على أن ( تعفى من الرسوم القضائية في جميع درجات التقاضي الدعاوى التي ترفعها الهيئة المختصة أو المؤمن عليهم أو المستحقين طبقاً لاحكام هذا القانون .

( طعن رقم ١٣٦٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٩٠/٧/٣١ )



## الفصل الخامس

مدى جواز الجمع بين المعاش والمرتب

( الجمع بين المعاش ومخصصات

وظيفة أمين عام مجلس الوزراء )

قاعدة رقم ( ١٠٩ )

المبدأ :

يجوز الجمع بين المعاش المستحق وبين مخصصات وظيفة أمين

عام مجلس الوزراء .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٦/٦/١٩٩٠ فتبينت ان المادة ٨٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على ان « يجوز ندب أعضاء مجلس الدولة كل الوقت أو في غير أوقات العمل الرسمية أو اعارتهم للقيام بأعمال قضائية أو قانونية لوزارات الحكومة ومصالحها أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة وذلك بقرار من رئيس مجلس الدولة بعد موافقة المجلس الخاص للشئون الادارية على ان يتولى المجلس المذكورة وحده تحديد المكافأة التي يستحقها العضو المنتدب أو المعار عن هذه الاعمال ..... » وتنص المادة ١٢٣ من ذات القانون المستبدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ على انه « استثناء من أحكام قوانين المعاشات لا يجوز أن يبقى أو يمين

عضوا بمجلس الدولة من جاوز عمره ستين سنة ميلادية ومع ذلك اذا كان بلوغ العضو سن التقاعد في الفترة من أول أكتوبر الى أول يوليو فانه يبقى في الخدمة حتى هذا التاريخ دون ان تحتسب هذه المدة في تقدير المعاش أو المكافأة • وتنص المادة ١٣ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية على ان « تطبق أحكام الجدول المرفق بكل من قانون السلطة القضائية وقانون مجلس الدولة المشار اليهما على الباقين في الخدمة ممن بلغوا سن التقاعد اعتباراً من أول أكتوبر ١٩٧٥ وتسوى معاشاتهم على أساس المرتبات الواردة بهذين الجدولين » •

ومفاد ما تقدم ان قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه قد اجاز في المادة ٨٨ منه نذب واعرة السادة أعضاء المجلس للقيام بأعمال قضائية أو قانونية لوزارات الحكومة ومصالحها وغيرها من الجهات الاخرى المنصوص عليه وذلك بعد موافقة المجلس الخاص للشئون الادارية الذى له وحده حق تحديد المكافأة المستحقة للعضو المنتدب أو المعار هذا وقد حدد القانون المشار اليه أيضا الاحالة الى المعاش لسن الستين غير انه مراعاة لحسن سير وانتظام العمل قضى باستبقاء من تنتهى خدمته من السادة أعضاء المجلس ببلوغه السن المقررة لترك الخدمة خلال العام القضائى حتى نهايته شريطة الا تحسب المدة من انتهاء الخدمة وحتى نهاية العام القضائى في تقدير المعاش أو المكافأة المستحق له •

ومن حيث ان عضو مجلس الدولة شأنه شأن سائر العاملين المدنيين بالدولة المخاطبين بأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنتهى خدمته ببلوغه سن الستين غير ان المشرع مراعاة منه لحسن سير وانتظام العمل خلال العام القضائى وحتى يتلافى ما قد يترتب على

تطبيق الحكم المتقدم على أعضاء مجلس الدولة من إخلال وإضطراب نظام العمل قرر في المادة ١٢٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه استبقاء من تنتهي خدمته ببلوغه السن المقررة لانتهاء الخدمة ( سن الستين ) خلال العام القضائي حتى نهايته بحيث يعتبر خلال هذه الفترة مستبقيا في الخدمة لصالح العمل وقد جاء حكم المادة ١٢٣ المشار اليها عاما دون تقييد ومطلق دون تحديد ، ومن ثم فانه يسرى على جميع أعضاء مجلس الدولة متى تحققت دواعي اعماله وبغير حاجة للبحث عن الحكمة أو الغاية من تقريره بالقول بعدم انطباقه الا على من يستمر بالعمل في المجلس خلال تلك الفترة دون من يعمل طوال الوقت خارج المجلس لان ائبث عن الحكمة من التشريع لا تكون الا في حالة غموض النص وهو أمر غير متحقق بالنسبة لحكم المادة ١٢٣ وبالتالي فان كل من يبلغ من أعضاء المجلس سن الاحالة الى المعاش خلال العام القضائي يستبقى حتى نهايته ولو كان يعمل خارج المجلس مادام ان عمله هذا روعى انه وثيق الصلة بعمله في المجلس وفقا لما قدرته الجهة المسؤولة عن الشؤون الادارية لاعضاء المجلس وهي المجلس الخاص ويظل تبعا لذلك خلال فترة استبقائه منتما للمجلس متمتع بالحقوق الوظيفية المقررة لاعضائه بالتقدير الذي يتفق ووضعه القانوني الجديد ، ويكون للمجلس عليه من السلطات والاختصاصات بما يتفق مع هذا الوضع .

على انه من ناحية أخرى فانه يرد على الحظر المتقدم ان العضو خلال هذه الفترة وان كان شاغلا لوظيفته في المجلس الا انه لا يعتبر شاغلا لدرجة مالية ، ومن ثم فهو يحصل بالاضافة الى المعاش على مكافأة توازي الفرق بين المعاش وبين المرتب والبدايات المقررة على ما انتهى اليه الافتاء السابق للجمعية كما لا تجوز ترقية او منحه علاوة خلال تلك الفترة التي ترايله فيها الدرجة ، واما من يعمل خارج

المجلس طوال الوقت خلال فترة إستبقائه فهو بطبيعة الحال لا يستحق تلك المكافأة لتخلف مناط استحقاقها بالنسبة له .

اما بالنسبة لتجاوز إعارة العضو خارج المجلس اعارة داخلية فترة الاستبقاء فانه أيا كان الرأي في مشروعية هذه الاعارة أى سواء كان الرأي فأنه يجب أن يشترط فيها ما يشترط في التعيين كأداة لشغل الوظائف العامة طبقا لقانون العاملين المدنيين بالدولة باعتباره انشريعة العامة في هذا الشأن وان القانون المذكور لا يجيز التعيين لمن جاوز سن الستين أو كان الرأي بجواز الاعارة باعتبار ان ذلك من ان حقوق الوظيفية لاعضاء المجلس المترتبة على النص الصريح لقانون المجلس باستبقائهم بعد سن الستين لحين انتهاء العام انقضائى - أيا كان الرأي في هذا الشأن فان القدر المتيقن في قرار اعارة الاستاذ المستشار ..... أميناً عاما لمجلس انوزراء حتى نهاية العام القضائى انه تصريح أو ترخيص له بالعمل بمجلس الوزراء في عمل قانونى يتفق تماما مع طبيعة العمل في الاسرة انقضائية التى يظل منتظما اليها بل هو وثيق الصلة بأعمال مجلس الدولة ، وهو أمر على أية حال تملكه وتستقل بتقديره السلطة المختصة بالمجلس الخاص باعتبارها القوامة على رعاية شؤون الاعضاء وحسن سير وانتظام العمل بالمجلس .

وبالنسبة لكيفية معاملة الاستاذ المستشار ..... نائب رئيس مجلس الدولة في فترة إستبقائه مع الترخيص له بالعمل في خارج المجلس فان سيادته يستحق المعاش المقرر له وفقا لاحكام قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والقوانين المعدلة له من تاريخ بلوغه سن الاحالة الى المعاش في ٢٦/١٠/١٩٨٩ وليس ثمة أساس من القانون لوقف أو قطع هذا المعاش بعد بلوغه السن المذكورة وتسوية معاشه .

أما بالنسبة لمعاملته المالية عن عطه في رئاسة مجلس الوزراء فإنه ما دام أن انعضو في حالة استبقائه بالخدمة بعد الستين في مجالس الدولة يجمع بين المعاش والمكافأة التي تتحدد بالفرق بين المرتب والبدايات والحوافز وبين المعاش فإن البديل عن المكافأة في الجهة التي رخص له بالعمل فيها خارج المجلس هو ما تقدره هذه الجهة في شأن معاملته المالية باعتبار أنه من المسلم أن الجهة التي يعمل بها العضو خارج المجلس هي التي تستقل بتقدير ما يمنح له من مخصصات مالية بوجه أو بآخر مع الرجوع للمجلس الخاص لمجلس الدولة إذا رأت هذه الجهة ذلك طبقاً لأحكام قانون مجلس الدولة ومتى كان رئيس الجمهورية قد أصدر القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٩٠ بتعيين سيادته أميناً عاماً لمجلس الوزراء بدرجة وزير لمدة تبدأ من اليوم التالي لانتهاء مدة إعارته الحالية وتنتهي في ١٩٩٠/٦/٣٠ فإن هذا القرار يتضمن بالضرورة تحديد معاملته المالية بمجلس الوزراء بمنحه مخصصات درجة وزير - أيما كان الرأي في شغله الدرجة المالية لهذه الوظيفة بمد الستين - وذلك باعتبار هذه المخصصات هي المقبل المائي الذي يستحقه مقابل قيامه بأعمال هذه الوظيفة واضطلاعاً بأعبائها والتي تحدده الجهة التي رخص له بالعمل فيها وفقاً لتقديرها .

ولا يغير مما تقدم أن قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته قد نص في المادة ٤٠ منه على أنه « إذا عاد صاحب المعاش إلى عمل يخضعه لأحكام هذا القانون ... يوقف صرفه معاشه اعتباراً من أول أشهر التالي وذلك حتى تاريخ انتهاء خدمته بجهات المشار إليها أو بلوغه السن المنصوص عليها بلبند ( ١ ) من المادة ١٨ أيهما أسبق ..... » .

ولا تسرى أحكام هذا التأمين في شأن المؤمن عليه إذا تجاوزت

سنة الستين وذلك فيما عدا من تمد خدمته بقرار من السلطة المختصة  
..... ذلك أن الفقرة الاولى من المادة المذكورة تفترض انتهاء خدمة  
العامل ثم عودته الى الخدمة مرة أخرى قبل بلوغه سن الاحالة الى  
المعاش على هذه الحالة بوقف صرف معاشه الى حين انتهاء خدمته  
أو بلوغه السن المقررة لترك الخدمة أيهما أسبق أى انها تقضى بعدم  
جواز الجمع بين المعاش والمرتب لمن هم دون سن الاحالة الى المعاش  
الذين يعودون للخدمة مرة أخرى كما ان الفقرة الاخيرة تفترض  
صدور قرار من السلطة المختصة بمد خدمة من جاوز سن الستين  
وكلا النرضين اللذين تحكمهما الفقرتان المشار اليهما غير متحققين  
في حالة المستشار ..... فسيادته قد بلغ سن الاحالة الى  
المعاش في ٢٦/١٠/١٩٨٩ ولم تمد خدمته بقرار من السلطة المختصة  
بعد الستين أنما استبقى بالخدمة بقوة القانون مباشرة وهو الامر اندى  
يتعين معه إستبعاد تطبيق حكم المادة ٤٠ بفقرتيها المشار اليهما في  
حالته .

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع الى  
أحقية السيد الاستاذ المستشار / ..... فى الحصول على المخصصات  
المقررة لوظيفة أمين عام مجلس الوزراء التى يضطلع باعبائها بالإضافة  
الى المعاش المقرر له فى الحدود المقررة قانونا على الوجه سالف  
البيان .

( ملف رقم ٨٦/٣/٨١١ - جلسة ١٩٩٠/٦/٦ )

## الفصل السادس

### زيادة المعاشات

قاعدة رقم ( ١١٠ )

المبدأ :

المادة الرابعة من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ - المشرع اوجب زيادة المعاشات المستحقة وفقا لأحكام القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بنسبة محددة وبحد أدنى او أقصى أيما كان ناتج حساب النسبة المذكورة - هذه الزيادة تنسب الى المعاش المستحق قانونا بمعنوية عن الإجر الأساسى والمتغير - اعتبرها المشرع جزءا من الحد الأقصى المنصوص عليه فى المادة ٢٠ من قانون التأمين الإجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - صاحب المعاش يستحق هذه الزيادة بشرط الا يتجاوز بها مجموع الحد الأقصى - من تقرر تسوية معاشه طبقا للمادة ٣١ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه فانه يستفيد من أحكام هذه الزيادة على المعاشات المستحقة لهم قانونا بالإضافة الى الحد الأقصى للمعاش المقرر فى المادة ٢٠ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه - وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بهذه الزيادة فى ١/٧/١٩٨١ .

المحكمة :

أما عن طلب الطاعن - الخاص بحساب نسبة الزيادة المئوية على معاش الاجر الأساسى من المعاش المستحق له قانونا وليس على أساس الحد الأقصى المنصوص عليه فى المادة ٢٠ فقرة أخيرة من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، فان المادة الرابعة من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ تنص على أنه « مع عدم الإخلال بأحكام اعنة غلاء المعيشة المقررة وفقا لقرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ١٩/٢/١٩٥٠ ،

١٩٥٣/٦/٣٠ تراد المعاشات التي تستحق لنموذج عليه أو المستحق عنه اعتباراً من ١/٧/١٩٨١ وفق لأحكام القوانين أرقام ٧٩ لسنة ١٩٧٥ و ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ و ٥٠ لسنة ١٩٧٨ المشار إليها بالزيادات الآتية :

١٠. / بدون حد أقصى أو أدنى .

١٠. / بحد أقصى مقداره ٦ جنهات شهريا ويحد أدنى ثلاثة جنيهات شهريا .

وتسرى في شأن هذه الزيادات الأحكام الآتية :

١ — تحسب الزيادة على أساس معاش المؤمن عليه .

٢. — \*\*\*\*\*

٣ — تعتبر الزيادة جزءاً من الحد الأقصى المنصوص عليه بالفقرة الأخيرة من المادة ٢٠ من قانون التأمين الاجتماعي انصافاً بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ويستثنى من هذا الحكم المعاشات التي تسوى وفقاً لحكم المادة ٣١ من القانون المذكور .

ومن حيث أن مفاد هذا النص أن المشرع أوجب زيادة المعاشات المستحقة وفقاً لأحكام القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بنسبة محددة وهي ١٠٪ من المعاش القانوني المستحق للمؤمن عليه ، وبدون حد أدنى أو أقصى أيضاً كان نتائج حساب النسبة المذكورة . وأن هذه الزيادة بطبيعة الحال تنسب إلى المعاش المستحق قانوناً بغيره عن الإجر الأساسي والتفصيلي ، وقد اعتبرها المشرع جزءاً من الحد الأقصى المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٠ من قانون التأمين الاجتماعي سالف الذكر ، ومقتضى ذلك ولزماً أن صاحب المعاش يستحق هذه الزيادة بشرط ألا يتجاوز بها مجموع الحد الأقصى طاملاً



أنه أدخلها كجزء من هذا الحد . وقد أخرج المشرع من هذا الحكم  
— الخاص بعد تجاوز المعاش للحد الأقصى بعد منح الزيادة المقررة —  
أصحاب المعاشات المستحقة وفقاً لحكم المادة ٣١ من القانون رقم  
٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، وعليه فإن من تقرر تسوية معاشه طبقاً لآى بند  
من بنود المادة ٣١ المشار إليها ومنهم الوزراء أو من يأخذون حكمهم  
في تسوية المعاش فانهم يفيدون من أحكام هذه الزيادة على المعاشات  
المستحقة لهم قانوناً بالاضافة الى الحد الأقصى للمعاش المقرر بالفقرة  
الآخيرة من المادة ٢٠ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وذلك اعتباراً  
من تاريخ للعمل بهذه الزيادة في ١/٧/١٩٨١ .

ومن حيث أنه — كما سبق — وقد انتهت المحكمة الى أحقية الطاعن  
في تسوية معاشه المستحق عن الأجرين الأساسى والمتغير اعتباراً من  
تاريخ بلوغه سن الاحالة الى المعاش على أساس المعاملة المقررة  
للوزير وفقاً لحكم المادة ٣١ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فإن  
نسبة الزيادة المستحقة له وفقاً لأحكام القانون ٦١ لسنة ١٩٨١  
تكون ١٠ ٪ من المعاش المستحق قانوناً دون التقيد بالحد الأقصى  
المنصوص عليه في الفقرة الآخيرة من المادة ٢٠ من القانون رقم ٧٩  
لسنة ١٩٧٥ .

( طعن رقم ٧٩٥ سنة ٣٤ ق — جلسة ١٠/٣/١٩٩١ )

### قاعدة رقم ( ١١١ )

#### المبدأ :

الزيادة التي قررتها النصوص تحسب على أساس معاش المؤمن عليه  
عن الأجر الأساسى — المقصود بهذا المعاش هو المعاش المقرر له وفق ما انتهت  
إليه تسويته بعد اكتمال تطبيق أحكام القانون المتعلقة به

### المحكمة :

ومن حيث أنه فيما يتعلق بكيفية حساب الزيادات في المعاش المقرر للطاعن عن الاجر الاساسى ، والمنصوص عليها في القوانين التي قررت هذه الزيادات ، فان المستفاد من المواد الرابعة من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ ، والاولى من القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ ، والحادية عشرة من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ ، والاولى من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٨ ، والاولى من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٩ ، والاولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٩٠ ، والاولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٩١ ، ان الزيادة التي قررتها هذه النصوص تحسب على أساس « معاش المؤمن عليه عن الاجر الاساسى » والمقصود بهذا المعاش هو المعاش المقرر له قانونا وفق ما انتهت اليه تسويته بعد اكتمال تطبيق احكام القانون المطبقة به ، أى أنه مقصود به ، في الحلة المروضة معاش الاجر الاساسى المقرر للوزير ومن يعامل معاملته وفق ما تنتهى اليه تسوية هذا المعاش بعد اكتمال تطبيق كامل الاحكام القانونية المتعلقة به ويشمل ذلك حكم الحد الاقصى للمعاش المنصوص في المادة ( ٢٠ ) من قانون التأمين الاجتماعى على سرانه في جميع الاحوال فتحسب الزيادة المئوية منسوبة اليه ، ولا يسوغ القول بوجوب أن تنسب هذه الزيادة الى المعاش اثناء اثناء مراحل حسابه قبل أن تتم تسويته النهائية في حدود الحد الاقصى المشار اليه ، ذلك لان العبرة هي بما ينتهى اليه تطبيق احكام القانون مجمعة في تسوية هذا المعاش أما قبل ذلك فلا تعتبر التسوية وهي في مراحلها غير النهائية معبرة عن المعاش المقرر أو المستحق قانونا ، ومن ثم فانه يتعين رفض طلب الطاعن في أن تحسب له الزيادة في المعاش على أساس قيمة المعاش قبل تسويته النهائية بتطبيق الحد الاقصى المشار اليه والذي يتحدد به المعاش المقرر قانونا .

( طعن رقم ٣٥٤٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٩٣ )

## الفصل السابع

### معاشات ومكافآت استثنائية

#### الفرع الأول

#### سلطة رئيس الجمهورية في اعتماد

#### قرارات لجنة المعاشات الاستثنائية

#### أو الموافقة على اقتراح الوزير المختص

قاعدة رقم ( ١١٢ )

#### المبدأ :

الواد ١ و ٢ و ٢ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ في شأن منح معاشات ومكافآت استثنائية - رئيس الجمهورية يعتمد قرارات لجنة المعاشات الاستثنائية أو الموافقة على اقتراح الوزير المختص بحسب الأحوال يمنح معاشات أو مكافآت استثنائية لمن عدهم النص على سنيل الحصر - سلطة رئيس الجمهورية المخولة له في هذا الشأن يستخدمها في حالات فردية - لا يمكن أن ترقى هذه السلطة الى حد تقرير قواعد عامة مجردة .

#### الحكمة :

ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ ، في شأن منح معاشات ومكافآت استثنائية ، تنص على أن « يجوز منح معاشات ومكافآت استثنائية أو زيادات في المعاشات لموظفين أو المستخدمين والعمال المدنيين والعسكريين الذين انتهت خدمتهم في الحكومة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو لاسر من يتوفى

منهم ، كما يجوز منحها أيضا لغيرهم ممن يؤدون خدمات جلية للبلاد أو لاسر من يتوفى منهم وكذلك لاسر من يتوفى في حادث يعتبر من قبيل الكوارث العامة وتنص المادة الثانية على أن « يفتص بالنظر في المعاشات والمكافآت الاستثنائية لجنة تشكل برئاسة وزير الخزانة وعضوية رئيس مجلس الدولة ورئيس ديوان الموظفين ولا تكون قرارات اللجنة نافذة إلا بعد اعتمادها من رئيس الجمهورية ، ويستثنى من ذلك الموظفون والمستخدمون والعمال الذين يتقرر إنهاء خدمتهم قبل بلوغ السن القانونية فيجوز منحهم معاشات إستثنائية بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح الوزير المختص » وتنص المادة الثالثة على أن تسرى على المعاشات والمكافآت الاستثنائية المقررة بمقتضى هذا القانون باقى أحكام قوانين المعاشات المعامل بها من منحت له أو لاسرته هذه المعاشات أو المكافآت أما المعاشات والمكافآت الاستثنائية الأخرى المقررة لأشخاص غير معاملين بأحد قوانين المعاشات الحكومية أو قانون التأمينات الاجتماعية أو لاسرهم فتسرى عليها باقى أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه وكل ذلك مع عدم الإخلال بما يتضمنه القرار الصادر بمنح المعاش أو المكافأة الاستثنائية في بعض الأحوال من أحكام خاصة .

ومن حيث أن الواضح من هذه النصوص أنها خولت رئيس الجمهورية أن يعتمد قرارات لجنة المعاشات الاستثنائية أو الموافقة على اقتراح الوزير المختص بحسب الأحوال ، بمنح معاشات أو مكافآت إستثنائية ، لمن عددهم النص على سبيل الحصر ، ومنهم الذين يؤدون خدمات جلية للبلاد أو لاسر من يتوفى منهم . وسلطة رئيس الجمهورية المخولة له في هذا الشأن يستخدمها في حالات فرتية ولا يمكن أن ترقى هذه السلطة الى حد تقرير قواعد عامة مجردة ، فالحق في الحصول على معاش إستثنائي إنما يستمد بتقرير هذا المعاش ،

لان الحق فيه لا ينشأ رأساً من نص قانونى معين يقرره • ويقرر شروط معينة لاستحقاقه ، بحيث يكون لكل ذي شأن تتوافر فيه هذه الشروط أن يطالب به بالاستناد الى هذا النص مباشرة وانما الامر فى منح تلك المعاشات الاستثنائية موكول الى تقدير الجهة المختصة حسبما تراه فى كل حالة ، ووفقا للاسباب الخاصة التى يترك لها تقديرها •

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم ولما كان أثبات أن رئيس الجمهورية أصدر ، إستناداً الى القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ ، بشأن منح مناشات وكفالات إستثنائية القرار رقم ١٣٨٧ لسنة ١٩٧٢ بمنح الضباط الاحرار المحددين بالكف المرفق بالقرار معاشا شهريا قدره مائة جنيه ، وفى حالة استحقاق أحدهم معاشا عن مدته تريد على ذلك فيمنح المعاش الاكبر ، وعلى أن يعمل بهذا القرار من تاريخ مرور عشرين سنة على ثورة ٢٣ يوليو ، أى اعتباراً من ٢٣ من يوليو سنة ١٩٧٢ ، وهذا القرار لا يمسدو وأن يكون قراراً تنفيذياً برغم تعدد من تقرر لهم به معاش إستثنائى ، فمن ثم فانه لا يجوز للمدعى الطاعن أن يستند اليه للمطالبة بمنحه معاشا إستثنائيا أسوة بهؤلاء ، إذ أن الرد فى منح المعاش الاستثنائى موكول الى تقدير الجهة المختصة حسبما تراه فى كل حالة وفقاً للاسباب الخاصة التى يترك لها تقديرها ، وبناء على ذلك فان دعوى المدعى ( الطاعن ) تكون غير قائمة على سند من القانون حرية بالرفض ، وإذ أخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر فانه يكون قد صادف صحيح حكم القانون ، الأمر الذى يتعين معه الحكم برفض الطعن ، والزام الطاعن المصروفات عملاً بالمادة ١٨٤ من قانون المرافعات •

## الفرع الثاني السلطة المختصة بتقرير المعاش الاستثنائي ومراحل تقريره قاعدة رقم ( ١١٣ )

المبدأ :

تقرير المعاش الاستثنائي يصدر بقرار من رئيس مجلس الوزراء - تمر مراحل تقرير المعاش الاستثنائي عن طريق لجنة مشكلة لهذا الغرض - تعرض على هذه اللجنة الحالات المطلوب تقرير معاش استثنائي بشأنها - يجب ان تكون القرارات الصادرة بناء على توصيات هذه اللجنة قائمة على اسباب محددة كانت محل تقدير اللجنة وقت تقرير المعاش الاستثنائي وتحديد مقداره - هذه القرارات تتحدد بالاسباب التي قامت عليها - يكون بحث مشروعيتها ومدى صلاحيتها مرتبطة اساسا بالاصول الثابتة في الأوراق وقت صدور القرارات ومدى مطابقتها للنتيجة التي انتهت اليها - بحث ذلك يدخل في صميم اختصاص المحكمة للتحقق من موافقة القرارات لمبادئ المشروعية .

المسألة :

ومن حيث أنه ولئن كان ذلك هو الأمر المستقر بالنسبة لالغاء وسيج القرارات الإدارية إلا أن تقرير المعاش الاستثنائي ، والذي تمر مراحل عن طريق لجنة مشكلة لهذا الغرض تعرض عليها الحالات المطلوب تقرير معاش استثنائي بشأنها والاسباب الداعية الي ذلك والمستندات والابحاث المؤيدة أو النافية لهذه الاسباب ، وعلى ضوء توافر هذه الاسباب من حيث الواقع ، وتحديد قدر الآثار التي ترتبها بشأن المعروض حائته على اللجنة ، توصي اللجنة بتقرير المعاش الاستثنائي ومقداره ، ويصدر بتقرير هذا المعاش قرار من رئيس

مجلس الوزراء . ومقتضى ذلك ولازمة أن تكون القرارات المشيخرة بناء على توصيات هذه اللجنة قائمة على أسباب محددة كانت محل تقدير اللجنة وقت تقرير المعاش الاستثنائي وتحديد مقداره ، وأن هذه القرارات تتحدد بالأسباب التي قامت عليها ، ويكون بحث مشروعيتها ومدى سلامتها مرتبطا أساسا بالاصول الثابتة في الأوراق وقت صدور القرار ومدى مطابقتها للنتيجة التي انتهت إليها وبحث ذلك يدخل في صميم اختصاص المحكمة للتحقق من موافقة القرارات لمبادئ المشروعية .

ومن حيث أنه بتطبيق ذلك على الطعن المائل فإنه يبين من الأوراق والمستندات أن الطاعن أحيل الى المعاش بتاريخ ١٩٨٥/١/١٥ وأنه تقدم بطلب الى لجنة المعاشات الاستثنائية لفئة معاشا استثنائيا نظرا لظروفه الصحية التي تستلزم نفقات علاج باهظة لاصابته أثناء الخدمة وبسببها بجلطة في المخ نتج عنها شلل نصفي أيسر . وقد أعفى من البحث الاجتماعي ومن الكشف الطبي اكفاء بالشهادات الطبية المرفقة بطلبه . وفي اجتماع لجنة المعاشات والمكافآت الاستثنائية بجلستها الثالثة لعام ١٩٨٥ عرضت حالته وأوصت اللجنة بزيادة معاشه بمقدار خمسين جنيها شهريا بصفة استثنائية وصدر بناء على ذلك قرار لرئيس مجلس الوزراء رقم ٦٥٥ لسنة ١٩٨٥ بمنح الطاعن المعاش الاستثنائي بالقدر المحدد به قد صدر ضميحا قائما على السبب المبرر له والمحتفظ فيه بصفة أساسية لاصابته بمرض معين أثناء الخدمة وبسببها تيقنت اللجنة من وجوده وإن المعاش الاستثنائي قرر لمواجهة نفقات هذا المرض من فحوصات وتجاليل وعلاجات وعليه فإن هذا القرار لا يؤد عليه منسوب خيعة يظل منتجا لإثاره ويكون ذا ورد عليه من سبب بتقرير رئيس

مجلس الوزراء رقم ١٣٥٥ لسنة ١٩٨٩ غير مشروع حيث لا يجوز اصدار ما تم من آثار بالنسبة للمضى طالما ثبت صحة القرار المقرر للمعاش الاستثنائي وقيامه على السبب الصحيح الموجب له وهو اصابة الطاعن بمرض وتغطية تكاليف هذا المرض .

ومن حيث أن الامر الثابت والذي استقر في يقين المحكمة من واقع الاوراق والمستندات أن الحالة المرضية التي يعاني منها الطاعن تستلزم العرض بصفة دائمة على أطباء متخصصين واجراء فحوص طبية وتحاليل منتظمة بصفة دورية لمتابمة الحالة وهو ما أكدته المستندات المقدمة من الطاعن ، وهو الامر الذي تتصاعد تكاليفه بصفة مطردة ولا يمكن بأى حال من الاحوال تصور انخفاض هذه التكاليف ومن ثم فان الاسباب الجبررة لقرار رئيس مجلس الوزراء بمنح الطاعن معاشا استثنائيا بمقداره خمسين جنيها شهريا بصفة استثنائية تكون ولا زالت قائمة ولا يغير من ذلك ثبوت زيادة المعاش المقرر للطاعن عن المعاش المقرر له وقت تقرير المعاش الاستثنائي له ، حيث أن المعول عليه أساسا في تقرير المعاش الاستثنائي الحالة المرضية وتغطية نفقاتها وليس مقدار المعاش الاصلى وان كان أحد انعوامل التي دخلت في تقدير اللجنة المختصة الا أنه ليس العامل الاساسى .

ومن حيث أن لجنة المعاشات الاستثنائية عند معاودة فحص حالة الطاعن أوصت بسحب القرار المتضمن منحه معاشا استثنائيا ، وعولت في توصيتها على صدور حكم من المحكمة الادارية العليا عن الطعن رقم ٣٨٨٦ لسنة ٣١ القضائية بأحقية الطاعن في المعاشة المقررة لنائب الوزير بزيادة المعاش المقرر له ومن ثم تكون قد عالجت السبب الاساسى في منحه هذا المعاش وهو اصابته بمرض معين وتغطية تكاليف هذا المرض التي تتصاعد بصفة دائمة



ومتزايد ولا تتناقص وأن أى قدر من المعاش يتقرر للطاعن ليتضامن أمام الاعباء المترتبة على الاصابة بهذا المرض . ومن ثم يكون القرار رقم ١٣٥٥ لسنة ١٩٨٩ بسحب القرار رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٨٥ قد صدر فاقدر الركن السبب الصحيح مخالفا للقانون . مما يتعين معه الحكم بالحالة واعتباره كأن لم يكن ، وما يترتب على ذلك من آثار أهمها استمرار العمل بالقرار المسحوب من تاريخ صدوره وبالنسبة للمستقبل .

ومن حيث أن الطلب الثانى للطاعن وهو الحكم بالزام كل من المطعون ضدهم بأن يؤدوا اليه من مالهم الخاص تعويضاً قدره بالنسبة لكل منهم عشرة آلاف جنيه يصرف لجهتين أخيرتين حددتهما فى عريضة طعنه فان الثابت أن المطعون ضدهم فى اشتراكهم فى مراحل اصدار القرار رقم ١٣٥٥ لسنة ١٩٨٩ - والذى ثبت عدم مشروعية - كانوا يمارسون أعمالاً وظيفية متصلة اتصالاً مباشراً بوظائفهم وسلطتهم المقررة قانوناً ، ولم يثبت من أوراق الطعن ثمة دليل على أنهم كانوا مدفوعين بعوامل شخصية بقصد النكائية أو الانتقام من الطاعن وما قدمه الطاعن للتدليل على ذلك لا يعدو أن تكون أقوالاً مرسلة لم تكشف عن نية التعمد للضرار به ، ولا يعتبر خطأهم فى الاشتراك فى القرار المطعون عليه من قبل الخطأ الشخصى الذى يبرر الزامهم بالتعويض فى مالهم الخاص ، مما يتعين معه القضاء برفض هذا الطلب .

ومن حيث أنه عن الطلب الاحتياطى وهو الحكم بالتعويض بالصفة الوظيفية فان الناء قرار سحب المعاش الاستثنائى

رقم ١٣٥٥ لسنة ١٩٨٩ وتقدير أحقية الطاعن في هذا المعاش عن تاريخ صدور القرار له وما يترتب على ذلك من آثار وفروق مالية والاستمرار في صرف هذا المعاش هو خير تعويض له عن الإضرار المادية التي لحقت به من جراء صدور القرار المطعون عليه أما عن جبر الإضرار الأدبية ، فإن صدور هذا الحكم بالناء القرار المطعون عليه هو في ذاته اعلاء لمبدأ المشروعية الذي استهدفه الطاعن وهو خير تعويض أدبي في مثل هذا المقام .

( طعن رقم ١٦٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٢١ )

## الفصل الثامن

### طوائف خاصة

#### الفرع الأول

#### التقاعدية

قاعدة رقم (٦١٤)

#### المبدأ :

معاملة نائب رئيس المجلس معاملة من هو في حكم درجاته في المجلس - الوضع لم يتغير في ظل العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بالتأمين الاجتماعي حيث أقرت المادة ٢١ منه نظماً للمعاملة التقاعدية للوزير ونائب الوزير دون من يتلقى مرتباً يعادل مرتبه - يبد أن المادة الرابعة من قانون إصدار ذات القانون نصت على أن يستمر العمل بالمزايا المقررة في القوانين والأنظمة والوظيفية للعاملين بكادرات خاصة - الأمر الذي لا يعدى معه من التسليم ببقاء واستمرار المزية التي كانت مقورة لنائب رئيس مجلس الدولة من حيث معاملة معاملة نواب الوزير في حقوقه التقاعدية - التماثل والتعادل مع الرتب المالي لنائب الوزير كما يتحقق لنائب رئيس مجلس الدولة الشاغل لهذا المنصب ، فإنه يتحقق أيضاً لوكيل مجلس الدولة عندما يبلغ مرتبه نهاية مربوط هذه الوظيفة حيث يستحق عندئذ المعاملة المالية لنائب رئيس مجلس الدولة

#### المحكمة :

ومن حيث أن البند أولاً وثانيه من المادة ٣١ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والقوانين المعدلة له ينصان

على أن أولا : يستحق الوزير معاشا شهريا مقداره ١٥٠ جنيها  
ونائب الوزير معاشا مقداره ١٢٠ جنيها شهريا في الحالات  
الآتية : —

١ — اذا بلغت مدة اشتراكه في تاريخ انتهاء خدمته كوزير  
أو نائب وزير عشرين سنة وكان قد قضى سنة متصلة على الأقل  
في أحد المنصبين أو فيهما معا .

٢ — اذا بلغت مدة اشتراكه في تاريخ انتهاء خدمته كوزير  
أو نائب وزير عشر سنوات وكان قد قضى سنتين متصلتين على الأقل  
في أحد المنصبين أو فيهما معا .

ومن حيث أن قضاء المحكمة الادارية العليا — الدائرة المشكلة  
وفقا للمادة ٥٤ مكررا من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون  
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ معدلا بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ —  
الصادر بجلسة الاول من ابريل ١٩٨٩ في الطعن رقم ٦٨٦ لسنة  
٣٣ ق عليا ، انتهى الى أنه يبين من نص القوانين المعاشات أن  
قانون التأمين والمعاشات رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ كان يضع في مادته  
السادسة حدا أقصى لكل من معاش الوزراء ومن يتقاضون  
مرتبات مماثلة ، ونواب الوزراء ومن يتقاضون مرتبات مماثلة ومن  
يتقاضون ١٨٠٠ جنيها شهريا وباقي العاطلين ، وقد ردد ذات الحكم  
قانونا المعاشات التاليان رقما ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ، ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ،  
وبالمقابلة لذلك وأبان نفاذ تلك القوانين كان قانون مجلس الدولة  
رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ينص في جدول المرتبات المرفق به على  
معاملة كل من نواب رئيس مجلس الدولة معاملة من هو في حكم  
درجته في المعاش ، وتضمن قانون السلطة القضائية رقم ٥٦  
لسنة ١٩٥٩ حكما معاشيا بالنسبة الى نواب رئيس محكمة النقض

ورؤساء محاكم الاستئناف وفي قانون السلطة القضائية انلاحق رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ردد المشرع ذات الحكم مقررًا ذات الميزة ، ليسرى ذلك على أعضاء مجلس الدولة عملاً بالأحالة التي تضمنها القواعد الملحقه بجدول مرتبات قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ .

ومن حيث أن هذا المنهج من المشرع فيما نص عليه قانون مجلس الدولة من معاملة كل من نواب رئيس مجلس الدولة معاملة من هو في حكم درجته في المعاش ، في الوقت الذي كان قانون المعاشات النافذ يساوى في الحد الأقصى للمعاش بين الوزراء وبين من يتقاضون مرتبات معاشة لمرتباتهم ، وبين نواب الوزراء وعن يتقاضون ما يماثل مرتباتهم ، الأمر الذي كان يسمح وحده ، ودون ترديد حكم به في قانون مجلس الدولة بأن يتساوى في المقام معاش نائب رئيس مجلس الدولة مع معاش نائب الوزير . حيث كان مرتب الاول — خلال نفاذ قوانين المعاشات السالف بيانها يماثل مرتب الثانى ، هذا المنهج يكشف عن أن المشرع اراد أن يحدد المعاملة التقاعدية لنائب رئيس مجلس الدولة بذات ما يعامل به من في حكم درجته وهو نائب الوزير ، وذلك في متن قانون مجلس الدولة استقلا عن قانون المعاشات القائم في حينه ، تأكيداً لتلك المعاملة وتكريماً لها لتكون معاملة خاصة بنائب رئيس مجلس الدولة ، يستعدها كجزية له في القانون المعامل به ، وليس تطبيقاً للقاعدة العامة التي يقرها قانون المعاشات .

ومن حيث أنه حتى كان ذلك فإنه عندما يأتى القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧١ ليرفع الحد الأقصى للمعاش الوزير ونائب الوزير دون أن يقرن أيهما بمن يتقاضى مرتباً مماثلاً لمرتبه لتقتصر هذه المعاملة عنه ،

الا أنها تبقى قائمة لنائب رئيس مجلس الدولة بالنسبة الى نائب الوزير. عملاً بحكم الفقرة الاولى من المادة الرابعة من مواءم اصدار ذلك القانون عندما نصت على أن يستمر العمل بالمزايا المقررة في القوانين والأنظمة الوظيفية للعاملين بكادرات خاصة فهذا النص يحفظ فيما يتناوله — لنائب رئيس مجلس الدولة الميزة التي له والتي استمدها — على ما سلف بيانه — من قانون مستقل عن قوانين المعاشات ، وبذلك يبلغ المنهج التمييزي ، السابق ايضاحه ، أثره ويوصل الى مقتضاه ، بقصد أن تبقى لنائب رئيس مجلس الدولة المعاملة التقاعدية لنائب الوزير ، رغم اسقاط قانون المعاشات للحكم الذي كان يقرن نائب الوزير بمن يتقاضى مرتباً يماثل مرتبه ، إذ يفيد هذا الاسقاط بأن معاملة نائب رئيس مجلس الدولة مفاصلة نائب الوزير ليست مستمدة من قانون معاشات وانما من قانون مجلس الدولة ولأن قانون المعاشات التي اسقطها نص على الاحتفاظ للعامل بكادر خاص بما له وما كان له من مزية في قانونه .

ومن حيث أن الوضع لم يتغير في ظل العمل بقانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ القائم حيث أفردت المادة ٣١ منه تنظيمًا للمعاملة التقاعدية للوزير ونائب الوزير دون من يتقاضى مرتباً يماثل مرتبه ، بيد أن المادة الرابعة من قانون اصدار ذات القانون نصت على أن يستمر العمل بالمزايا المقررة في القوانين والأنظمة الوظيفية للعاملين بكادرات خاصة ، الامر الذي لا يعدى معه من التسليم ببقاء واستمرار المزية التي كانت مقررة لنائب رئيس مجلس الدولة من حيث معاملته معاملة نائب الوزير في حقوقه التقاعدية .

ومن حيث أن هذا المعنى بذات الفهم هو ما وثقته مضبطة مجلس الشعب الخاصة بجلسته المنعقدة في ١٩ يوليو ١٩٧٩ بصدد مناقشة

مشروع قانون المحكمة الدستورية العليا عجلة أشارت إلى الربط بين رئيس مجلس الدولة ورئيس محكمة النقض وبين نائب الوزير من حيث المعاملة في المعاش .

ومن حيث أن المناط والمرد في معاملة نائب رئيس مجلس الدولة معاملة نائب الوزير بالنسبة إلى حقوق معاش التقاعد ، هو بتماثل مرتبيهما وتعاادل المستوى المالى لربط المنصبين لأن الزية التقاعدية التى تصحب نائب مجلس الدولة هى معاملته معاملة من فى حكم درجته ، وهو نائب الوزير ، لقيام التماثل بينهما فى الربط المالى ، فالعبرة فى وحدة المعاملة لهما بتعاادل المرتب .

ومن حيث أن المحكمة الادارية العليا — الدائرة المشكلة وفقا للمادة ٥٤ مكررا من قانون مجلس الدولة قضت فى ذات الطعن المشار اليه بأن القاعدة المضافة بالمادة ١١ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ لتواعد جدول المرتبات الملحق بقانون كل هيئة من الهيئات القضائية — ومنها قانون مجلس الدولة تقرر أن العضو الذى يبلغ مرتبه نهاية مربوط الوظيفة التى يشغلها يستحق العلاوة والبدلات المقررة للوظيفة الاعلى بشرط الا يجاوز مرتبه نهاية مربوطها .

ومن حيث أنه لا مؤدى لهذه القاعدة الا أن عضو مجلس الدولة الذى يبلغ مرتبه نهاية مربوط وظيفته ينتقل بمرتبه وعلاواته وبدلاته إلى الدرجة المالية المقررة للوظيفة الاعلى الامر الذى يشكل نوعا من الفصل بين المستوى الوظيفى وبين المستوى المالى ، فبالرغم من بقاء المستوى الوظيفى دون انتقال بالترقية الى ما يطوه فان شأغله ينتقل الى المستوى المالى العالى ويعامل معاملة شأغله من كل الوجوه ، وفى ذلك فان وكيل مجلس الدولة عندما يبلغ مرتبه نهاية ربط هذا المنصب الوظيفى يستحق المعاملة المالية لنائب رئيس مجلس

الدولة دون لقبها الوظيفي ويتحدد مركزه القانوني من الناحية المالية باعتباره صاحباً للربط المالي بالمعاطة المالية المقدمة لنائب رئيس مجلس الدولة .

ومن حيث أن الربط المالي السنوي لنائب الوزير بدأ بمبلغ ٢٠٠٠ جنيها سنوياً بالقانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٣ زيد إلى ٢٢٥٠ جنيهاً من ١٩٧٨/٧/١ بالقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨٠ ثم إلى ٢٥٥٨ جنيهاً من ١٩٨١/٧/١ بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨١ ، وإلى ٢٦١٨ جنيهاً من ١٩٨٣/٧/١ بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٣ ، ٢٦٧٨ جنيهاً من ١٩٨٤/٧/١ بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ وكان الربط المالي لنائب رئيس مجلس الدولة المقابل لذلك وبالتالي ٢٢٠٠/٢٥٠٠ ، ٢٢٠٠/٢٦١٨ ، ٢٢٦٠/٢٨٠٨ ، ٢٣٢٠/٢٨٦٨ ، ٢٣٨٠ ، ٢٨٦٨ جنيهاً سنوياً ومن ثم فإنه لا شك في قيام التماثل والتعادل بين الربط المالي لكل من نائب رئيس مجلس الدولة ونائب الوزير .

ومن حيث أن التماثل والتعادل مع الربط المالي لنائب الوزير كما يتحقق لنائب رئيس مجلس الدولة الشاغل لهذا المنصب فإنه يتحقق أيضاً لوكيل مجلس الدولة عندما يبلغ مرتبه نهاية مربوط هذه الوظيفة حيث يستحق عندئذ المعاملة المالية لنائب رئيس مجلس الدولة ويصبح في المستوى المالي في مركز يعادل نائب الوزير ويعادله لأنه باستحقاقه معاملة نائب رئيس مجلس الدولة يفدو صاحباً لربطه في المرتب وشاغلاً لوضع قانوني يفوله معاملة نائب رئيس المجلس ويستحق فيه مخصصاته المالية كاملة ، بالغاء المستوى المالي لنائب الوزير ومعادلاً له . وبالتالي ومنذ استحقاقه المعاملة المالية لنائب رئيس مجلس الدولة يملوغة نهاية ربط وكيل المجلس ، يصير أهلاً لمعاملة نائب الوزير من حيث المعاش ويستأهل في القانون



هذه المعاملة وذلك على النحو ووفقا للشروط والضوابط والمحدد المنصوص عليها في القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

ومن حيث أن الثابت أن الطاعن في الطعن المائل رقى الى وظيفة وكيل مجلس الدولة بتاريخ ١٩/١١/١٩٨٠ ومنذ ١/٧/١٩٨١ كان يعامل ماليا معاملة نواب رئيس مجلس الدولة إذ بلغ نهاية مربوط وظيفة وكيل مجلس الدولة إعتباراً من ١/٢/١٩٨١ الى أن أحيل الى المعاش في ٧/٦/١٩٨٣ الامر الذي يحقق له التماثل والتعادل مع الربط المائى لنائب الوزير كما توافرت في حقه كذلك المدد التي تشترطها المادة ٣١ من قانون التأمين الاجتماعى إذ بلغت مدة خدمته المحسوبة في المعاش ٣٥ سنة و ١١ شهر و ٢٨ يوم نك يعامل عاليا معاملة نائب رئيس مجلس الدولة لمدة تزيد عن سنة مما يتعين معاملته من حيث المعاش التقاعدى ذات المعاملة المقررة لنائب الوزير منذ احاقته الى المعاش .

ومن حيث أن المادة ١٣٧ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه تقضى بأن يعفى من الرسوم القضائية في جميع درجات التقاضى الدعاوى التي ترفعها الهيئة أو المؤمن عليهم أو المستحقون طبقا لاحكام ذلك القانون ، ولما كان من المقرر أن أتعاب المحاماه تأخذ حكم الرسوم القضائية في الاعفاء بما لا وجهه لالزام الهيئة العامة للتأمين والمعاشات التي خسرت الدعوى بالمصروفات وأتعاب المحاماه .

ومن حيث أنه متى كان الامر كما تقدم وأن الهيئة العامة للتأمين والمعاشات قد ربطت معاش المستشار ..... وكيل مجلس الدولة سابقا على نحو مغاير لحكم القانون وصحيح تفسيره إذ رفضت معاملته في المعاش التقاعدى معاملة نائب الوزير فقد تمين الحكم

باستحقاقه المقرر لنائب الوزير بمراعاة الحد الأقصى المقرر قانوناً  
إعتباراً من تاريخ إحالته الى المعاش وما يترتب على ذلك من آثار  
وصرف الفروق المالية المستحقة تبعا لذلك .

( طعن رقم ٣٠٥٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٨٩/٥/٢٨ )

### قاعدة رقم ( ١١٥ )

#### المبدأ :

خدمة عضو الهيئة القضائية تنتهى ببلوغه سن الستين وتصلو  
درجته اى كانت الوظيفة التى يشغلها فى كادر الهيئة القضائية فى هذا  
التاريخ ولا تمتد الخدمة بعد ، ولا تحسب مدة الاستبقاء فى الخدمة  
اثناء العام القضائى حتى يونيو ضمن مدد الاشتراك فى المعاش أو  
المكافأة ولا يؤدى عنها اى اشتراك للتأمين الاجتماعى .

#### الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى  
والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٦/٥/١٩٩٠ فاستعرضت أحكام  
قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢  
الذى نصت مادته رقم ( ٦٩ ) على أنه إستثناء من أحكام قوانين  
المعاشات ، لا يجوز أن يبقى فى وظيفة القضاء أو يعين فيها من جاوز  
عمره الستين سنة ميلادية وقد استبدل بهذه المادة نص المادة الحالية  
بمقتضى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ حيث أضاف المشرع الفقرة  
الثانية من المادة ( ٦٩ ) بهذا التعديل والتى تنص على أنه ، ومع  
ذلك إذا كان بلوغ القاضى سن التقاعد فى الفترة من أول أكتوبر  
الى أول يوليو فانه يبقى فى الخدمة حتى هذا التاريخ دون أن  
تحتسب هذه المدة فى تقرير المعاش أو المكافأة ، كما استعرضت

الجمعية نص البند ( ثانيا ) من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية التى تنص على أن « يعامل رئيس محكمة النقض معاملة الوزير من حيث المعاش » ونصت الفقرة الأخيرة من ذات القواعد المضافة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية على أنه يستحق العضو الذى يبلغ مرتبه نهاية مربوط الوظيفة التى يشغلها ، انعلاوة المقررة للوظيفة الاعلى مباشرة ولو لم يرق اليها بشرط الا يجاوز مرتبه نهاية مربوط الوظيفة الاعلى وفى هذه الحالة يستحق البدلات بالفتات المقررة لهذه الوظيفة كما استعرضت الجمعية المادة ( ١٢٢ ) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ التى نصت على أنه إستثناء من أحكام قوانين المعاشات لا يجوز أن يبقى عضوا بمجلس الدولة من جاوز عمره ستين سنة ميلادية وأصبحت تنص بعد استبدالها بمقتضى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ بالاضافة الى الاحكام السابقة على أنه « ومع ذلك اذا كان بلوغ العضو سن التقاعد فى الفترة من أول أكتوبر الى أول يوليو فانه يبقى فى الخدمة حتى هذا التاريخ دون أن تحتسب هذه المدة فى تقدير المعاش أو المكافأة » ونص البند ثانيا من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ على أن يعامل رئيس مجلس الدولة معاملة الوزير من حيث المعاش واستعرضت الجمعية أحكام قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته الذى نصت مادته رقم ( ٢١ ) على أن « يسوى معاش المؤمن عليه انذى شغل منصب وزير على أساس آخر أجر تقاضاه ..... » ونصت مادته رقم ( ٤٠ ) المستبدلة إعتباراً من ١/٧/١٩٨٧ بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ على أنه اذا عاد صاحب المعاش الى عمل يخضعه لاحكام هذا التأمين أو لاحدى الجهات التى خرجت من مجال تطبيق هذا القانون لوجود نظام

بديل مقرر وفقا لقانون يوقف صرف معنائه اعتباراً من أول الشهر التالى وذلك حتى تاريخ انتهاء خدمته بالجهات المشار اليها أو بلوغه السن المنصوص عليها بالبند ( ١ ) من المادة ( ١٨ ) أيهما أسبق .

ولا تسرى أحكام هذا التأمين في شأن المؤمن عليه اذا تجاوزت سنه الستين وذلك فيما عدا من تمد خدمته بقرار من السلطة المختصة من المؤمن عايهم المشار اليهم في ائبند ( ١ ) من المادة ( ١ ) وكذلك الحالات المنصوص عليها في المواد ٣١ و ١٦٣ و ١٦٤ ويصرف المعاش في هذه الحالة من أول أشهر الذى تنتهى فيه الخدمة .

كما استعرضت الجمعية قرار المحكمة الدستورية العليا في طلب انتفسير رقم ٣ لسنة ٨ ق الذى قضى — للأسباب الواردة فيه بأنه في تطبيق أحكام المادة ( ٢١ ) من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٥ يعتبر نائب رئيس محكمة النقض ومن في درجته من أعضاء الهيئات القضائية في حكم درجة الوزير ويعمل معاملنه من حيث المعاش المستحق عن الاجر الاساسى والمعاش المستحق عن الاجر المتغير وذلك منذ بلوغه المرتب المقرر لرئيس محكمة النقض كما يعتبر نائب رئيس محكمة الاستئناف ومن في درجته من أعضاء الهيئات القضائية في حكم درجة نائب الوزير ويعامل معاملته من حيث المعاش المستحق عن الاجر الاساسى والمعاش المستحق عن الاجر المتغير وذلك منذ بلوغه المرتب المقرر لنائب الوزير ولو كان بلوغ العضو المرتب المائل في ائحالتي اعمالا لنص الفقرة الاخيرة عن قواعد تطبيق جداول المرتبات المضافة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية .

وقد انتهت انجمنية الى أن مفاد ما تقدم أن المشرع قد استبقى بمقتضى التعديل الذى أدخله على أحكام المادة ٦١ من قانون السلطة

القضائية بمقتضى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ والتعديل الذى أدخله على أحكام المادة ١٣٢ من قانون مجلس الدولة بمقتضى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ كما سلف البيان بالخدمة عضو الهيئة القضائية الذى يبلغ سن الستين خلال العام القضائى حتى انتهاء هذا العام مستهدفا وفقا للثابت من الاعمال التحضيرية لقانونى السلطة القضائية ومجلس الدولة تحقيق حسن سير العمل خلال السنة القضائية بالمحاكم وبغيرها من مجالات العمل فى الهيئات القضائية المختلفة وعدم اضطرابه خلال السنة القضائية نتيجة لانتفاء خدمة بعض أعضائها ببلوغ سن الستين خلالها وبناء على صريح عبارة النصوص والحكمة التى نفاها المشرع من استبقاء الاعضاء بالهيئات القضائية الذين يبلغون سن الستين خلالها فان هذا الاستبقاء — حسبما استقر عليه افتاء الجمعية وقضاء المحكمة الادارية العليا — لا يعد سن الستين فالمركز التقاعدى يتحدد — فى هذه الحالة — حتما وبقوة القانون فور بلوغ سن الستين ولا يغير من ذلك أن يبقى العضو فى الخدمة بعد بلوغه هذه السن لحين انتهاء السنة القضائية ومن ثم فهذه الفترة لا تحسب فى المعاش ولا تدخل بالتالى ضمن مدد الاشتراك فى التأمين وذلك وفقا لصريح عبارات نصوص قوانين الهيئات القضائية التى قضت بعدم حساب تلك المدة فى تقدير المعاش أو المكافأة .

ولما كان قانون التأمين الاجتماعى فى أول صدوره عام ١٩٧٥ يتفق وحكم المادة ( ٦١ ) من قانون السلطة القضائية والمادة ( ١٢٢ ) من قانون مجلس الدولة حيث كانت الفقرة الأخيرة من نص المادة ( ٤٠ ) منه تقرر إيقاف الانتفاع بتأمين الشيخوخة وانعجز الوفاة ببلوغ المؤمن عليه سن الستين وقد ورد هذا الحكم عاما لجميع المؤمن عليهم فيما عدا أفراد الفئات المستثناة اللذين ليس منهم أعضاء

الهيئات القضائية ولا الوزراء أو من هم في درجتهم أو من يعاملون معاملتهم .

وحيث أنه قد صدر القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعى وقرار إضافة بعض الفئات الى الفئات المستثناة من حكم الفقرة الأخيرة من المدة ( ٤٠ ) سالفه البيان والذي تشمل المعاملين بالمادة ( ٢١ ) من ذات القانون أى الوزراء ونواب الوزراء الذين شغلوا منصب الوزير أو نائب الوزير وبالتالي فقد أصبح يحق لهؤلاء الاستمرار فى الانتفاع بتأمين الشيخوخة والعجز والوفاء رغم تجاوزهم سن الستين ومن حيث أن هذا التعديل لا يغير من سلامة ما سبق أن استقرت عليه فتاوى الجمعية العمومية وأحكام المحكمة الادارية العليا على النحو السالف البيان وذلك لورود هذا الحكم الجديد فى قانون التأمين الاجتماعى الذى يعتبر فى مجانه قانونا عاما ولا تبترى احكامه على أعضاء الهيئات القضائية الا فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى القوانين المنظمة لشؤونهم يؤكد ذلك ما نصت عليه المادة الرابعة من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعى من أنه يستمر العمل بالمزايا المقررة فى القوانين والانظمة الوظيفية للمعاملين بكادرات خاصة ، وبالتالي فإنه حيث لا يوجد ثمة شك فى قوانين الهيئات القضائية تعتبر قوانين خاصة فيما تضمنته من أحكام بالنسبة لمن تسرى عليهم من أعضاء هذه الهيئات . وحيث أن ما ورد فى الفقرة الأخيرة من نص المادة (٤٠) من قانون التأمين الاجتماعى سالفه البيان من استمرار انتفاع المؤمن عليه الذى يشغل منصب الوزير أو نائب الوزير بتأمين الشيخوخة والعجز والوفاء بعد بلوغه سن الستين واستمراره — بالتالى فى سداد الاشتراكات المقررة لحين انتهاء خدمته — مقتضاه أن هذه الاحكام تسرى على من يشغل أحد هذين المنصبين من الوزراء ونواب

الوزراء الاعضاء بمجلس الوزراء لحكمه أساسها أنه طبقا للطبيعة السياسية لهذه الوظائف فإن المواد (١٥٣) الى (١٦٥) من الدستور فإنه لا يشترط في الوزير أو نائيب الوزير ألا أن يكون سنه فوق الحد الأدنى عند تعيينه وهو ٣٥ سنة ميلادية وهو لا يحال الى التقاعد بناء على ذلك ولا يحظر تعيينه بعد بلوغ سن الستين بنص خاص ولكن هذه الاحكام سواء بنصها أو بمقتضى الحكمة التى دعت الى تقريرها أو لتعارضها مع النص الصريح الوارد فى القوانين الخاصة بهم لا تسرى على أعضاء الهيئات القضائية الذين قضت المحكمة الدستورية العليا فى قرارها سالف البيان بمعاملتهم معاملة الوزراء ونواب الوزراء من حيث المعاش ، وعليه يتعين القول بتسوية معاشاتهم وتحديد مركزهم التقاعدى ببلوغ سن الستين .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان خدمة عضو الهيئة القضائية تنتهى ببلوغه سن الستين وتصلو درجته أيا كانت الوظيفة التى يشغلها فى كادر الهيئة القضائية فى هذا التاريخ ولا تمتد الخدمة بعد ، ولا تحسب مدة الاستبقاء فى الخدمة أثناء العام القضائى حتى ٣٠ يونيو ضمن مدد الاشتراك فى المعاش أو المكافأة ولا يؤدى عنها أى اشتراك للتأمين الاجتماعى

( ملف رقم ٨٦/٦/٤١٤ — جلسة ١٦/٥/١٩٩٠ )

قاعدة رقم ( ١١٦ )

المبدأ :

قرار التفسير الصادر من المحكمة الدستورية العليا فى ٣/٢/١٩٩٠ .  
انتهت المحكمة الدستورية العليا فيه الى انه فى تطبيق احكام المادة (٣١)  
من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ — يعتبر نائب رئيس

محكمة النقض ومن في درجته من أعضاء الهيئات القضائية في حكم درجة الوزير ويعامل بمعاملة من حيث المعاش المستحق عن الأجر الأساسي والمعاش المستحق عن الأجر المتغير وذلك منذ بلوغه المرتب المقرر لرئيس محكمة النقض — يعتبر نائب رئيس محكمة الاستئناف ومن في درجته من أعضاء الهيئات القضائية في حكم درجة نائب الوزير ويعامل بمعاملة من حيث المعاش المستحق عن الأجر الأساسي والمعاش المستحق عن الأجر المتغير — منذ بلوغه المرتب المقرر لنائب الوزير — المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا مفادها — أحكام المحكمة الدستورية العليا وقراراتها بالتفسي مزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة — تنزل قرارات المحكمة الدستورية بالتفسي مقام التشريع وتصبح شأن مواده واجبة التطبيق .

#### المحكمة :

ومن حيث أنه عن طلب الطاعن تسوية معاشه عن الأجر المتغير مراعى فيه رفعه الى ٥٠٪ من متوسط أجر تسوية المعاش ، فإنه وقد ترك الطاعن الخصومة في هذا الطعن ، فيتعين القضاء باثبات ترك خصومته في هذا الطعن .

وحيث أن قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ نص في المادة ( ٣١ ) على أن يسوى معاش المؤمن عليه الذى شغل منصب وزير أو نائب وزير على أساس آخر أجر تقاضاه وفقا للاتى : ( أولا ) يستحق الوزير معاشا مقداره ( ١٥٠ ) جم شهريا ونائب الوزير معاشا مقداره ( ١٢٠ ) جم شهريا في الحالات الآتية ( ١ ) اذا بلغت مدة اشتراكه في تاريخ انتهاء خدمته كوزير أو نائب وزير عشرين سنة وكان قد قضى سنة متصلة على الأقل في أحد المنصبين أو فيهما معا ( ٢ ) اذا بلغت مدة اشتراكه في تاريخ انتهاء خدمته كوزير أو نائب وزير عشر سنوات كان قد قضى سنتين متتاليتين على الأقل في أحد المنصبين أو فيهما معا ( ٣ ) اذا بلغت مدة اشتراكه



في تاريخ انتهاء خدمته كوزير أو نائب وزير خمس سنوات وكان قد قضى أربع سنوات متصلة على الأقل في أحد المنصبين أو فيهما معا .

ويستحق من لا تتوافر فيه المدد السابقة وكان قد قضى في أحد المنصبين أو فيهما معا مدة ثلاث سنوات متصلة ثلث المعاش المذكور .

ويراعى في حساب المدد المنصوص عليها في هذا القيد جبر كسر الشهور اشهرًا .

( ثانيا ) يسوى له المعاش عن مدة اشتراكه في التأمين التي تريد على المدد المنصوص عليها في البند ( أولا ) .

ويضاف الى المعاش المستحق وفقا للبند المذكور على الا يتجاوز مجموع المعاشين الحد الاقصى المنصوص عليهما في الفقرة الاخيرة من المادة ( ٢٠ ) .

( ثالثا ) اذا لم تبلغ مدة الخدمة التي قضاهما في هذين المنصبين أو احدهما القدر المشار اليه بالبند ( أولا ) استحق معاشا يحسب وفقا لمدة الاشتراك في التأمين وعلى أساس آخر أجر تقاضاه فاذا قل المعاش عن ٢٥ جنيها شهريا خير بين المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة .  
وتتحمل الخزانة العامة بالفرق بين المعاش المحسوب وفقا لهذه المادة والمعاش المحسوب وفقا للنصوص الاخرى .

واستثناء من المادتين ( ٢٣ ، ٢٧ ) تصرف المعاشات المستحقة وفقا لهذا النص دون تخفيض ويستحق صرف تعويض الدفعة الواحدة فور انتهاء الخدمة في حالة اختياره .

ونص القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة في

المادة ( ١٢٢ ) على أن تحدد مرتبات أعضاء مجلس الدولة بجميع درجاتهم وفقا للجدول الملحق بهذا القانون ..... وتسرى فيما يتعلق بهذه المرتبات والبدلات والمزايا الاخرى وكذلك بالمعاشات وبنظامها جميع الاحكام التى تقرر فى شأن الوظائف المماثلة بقانون السلطة القضائية وتنص المادة ( ١٢٤ ) من ذلك القانون على أن ..... وفى جميع حالات انتهاء الخدمة يسوى معاش العضو ومكافآته على أساس آخر مربوط الوظيفة التى كان يشغلها أو آخر مرتب كان يتقاضاه أيهما أصلح له وفقا للقواعد المقررة بالنسبة للموظفين الذين تنهى خدمتهم بسبب الغاء الوظيفة أو الوفرة وتنص المادة ( ١١ ) من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ على أن « يضاف الى قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بكل من قانون السلطة القضائية وقانون مجلس الدولة والقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٧٣ والقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٣ أنفى الذكر فقرة أخيرة نصها الآتى يستحق العضو الذى يبلغ مرتبه نهاية مربوط الوظيفة التى يشغلها للعلاوة المقررة للوظيفة الاعلى مباشرة ولو لم يرق اليها بشرط الا يجاوز مرتبه نهاية مربوط الوظيفة الاعلى وفى هذه الحالة يستحق البدلات بالقياسات المقررة لهذه الوظيفة

ومن حيث أن المحكمة الدستورية العليا أصدرت بجلسة ٣ من مارس سنة ١٩٩٠ قرارا تفسيريا فى الطلب رقم ٣ لسنة ٨ انقضائية ( تفسير ) انتهت فيه الى أنه فى تطبيق أحكام المادة ( ٣١ ) من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ يعتبر نائب رئيس محكمة النقض ومن فى درجته من أعضاء الهيئات القضائية فى حكم درجة الوزير ويعامل معاملة من حيث المعاش المستحق عن الاجر المتغير وذلك منذ بلوغه المرتب المقرر لرئيس محكمة النقض كما يعتبر نائب رئيس محكمة الاستئناف ومن فى درجته من أعضاء الهيئات

القضائية في حكم درجة نائب الوزير ويعامل معاملة من حيث المعاش المستحق عن الاجر الاساسى والمعاش المستحق عن الاجر المتغير وذلك منذ بلوغه المرتب المقرر لنائب الوزير وقبده ٢٦٧٨ جنيهًا سنويًا ولو كان بلوغ العضو المرتب المماثل في الحالتين اعمالًا لنص الفقرة الأخيرة من قواعد تطبيق جداول المرتبات المضافة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية •

ومن حيث أنه طبقاً لنص المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا فإن أحكامها في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة وبهذه المثابة فإن قرارات المحكمة الدستورية بالتفسير تنزل التشريع وتضحي شأن مواده واجبة التطبيق •

ومن حيث أن قرار التفسير سالف البيان جاء واضحاً وقاطعاً وبما لا يدع مجالاً لاجتهاد ومن مؤداه أن نائب رئيس مجلس الدولة يعتبر في حكم درجة الوزير ويعامل معاملة من حيث المعاش المستحق عن الاجر الاساسى والمعاش المستحق عن الاجر المتغير وذلك منذ بلوغه المرتب المقرر لرئيس مجلس الدولة ولو كان بلوغه هذا المرتب اعمالًا لنص الفقرة الأخيرة من قواعد تطبيق جداول المرتبات المضافة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام قانون الهيئات القضائية •

ومن حيث أنه على مقتضى ذلك التفسير الملزم ، فلما كان الطاعن قد شغل منصب نائب رئيس مجلس الدولة اعتباراً من ١٩٨٦/٨/٣٠ ، وفقاً لما جاء بعريضة ومستندات تحديد راتبه الصادرة عن مجلس الدولة ، ولم تجده جهة الادارة ، وأنه استحق الراتب المقرر

لرئيس مجلس الدولة وقدره ٢٤٩ جنيتها اعتبارا من ١٩٨٦/٨/٣٠ ،  
فانه يتعين القضاء بأحقية في أن يعامل المعاملة المقررة للوزير من حيث  
المعاش المستحق عن الاجر الاساسي والمعاش المستحق عن الاجر  
المتغير وفقا لاحكام قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥  
اعتبارا من تاريخ بلوغه السن المقرر لترك الخدمة ، وما يترتب  
على ذلك من آثار .

( طعن ٤٧٦٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٩١/٤/٢٨ )

نفس المعنى : ( طعن رقم ١٤٣٤ ، ٤٦١٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة

( ١٩٩١/٢/١٠ )

**الفصل التاسع**  
**المعاش المتغير**  
**الفرع الأول**  
**شروط رفع المعاش المتغير**  
**قاعدة رقم ( ١١٧ )**

**المبدأ :**

المادة الأولى من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ قد اشترطت لرفع المعاش المتغير الى ٥٠٪ من متوسط أجر تسوية هذا المعاش اذا قل من هذا القدر توافر ثلاث شروط هي : ١ - أن تكون خدمة العامل قد أنتهت لبلوغه سن التقاعد المنصوص عليه بنظام التوظيف المعامل به أو لبلوغه سن الستين ٢٠ - أن يكون مشتركاً عن الأجر المتغير في ١/٤/١٩٨٤ ومستمراً في الاشتراك حتى تاريخ انتهاء خدمته ٣٠ - أن يكون المؤمن عليه من تاريخ توافر واقعة استحقاق المعاش له مدة اشتراك فعلية عن الأجر الأساسي مقدارها ٢٤٠ شهراً على الأقل .

**الحكمة :**

ان المادة الأولى من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ قد اشترطت لرفع المعاش المتغير الى ٥٠٪ من متوسط أجر تسوية هذا المعاش اذا قل عن هذا القدر توافر ثلاثة شروط :

١ - أن تكون خدمة العامل قد أنتهت في الحالة المنصوص عليها في البند ( ١ ) من المادة ١٨ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وهي انتهاء

الخدمة لبلوغ سن التقاعد المنصوص عليه بنظام التوظيف المعامل به أو لبلوغه سن الستين .

٢ — أن يكون مشتركاً عن الاجر المتغير في ١/٤/١٩٨٤ ومستمرًا في الاشتراك حتى تاريخ انتهاء خدمته .

٣ — أن يكون للمؤمن عليه في تاريخ توافر واقعة استحقاق المعاش مدة اشتراك فعلية عن الاجر الاساس مقدارها ٢٤٠ شهراً على الأقل .

ومن حيث أنه متى كان ذلك فان من تتوافر فيه هذه الشروط الثلاثة مجتمعة يكون من المخاطبين بحكم هذا النص ويغيد من رفع المعاش المتغير المستحق له ليصل الى ٥٠٪ من متوسط أجر تسوية هذا المعاش، ولا يعتبر ذلك مخالفة لنص المادة السابعة عشر من القانون ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ الذي ورد نصها على العمل به اعتباراً من ١/٧/١٩٨٧ باعتبار أن ذلك يعتبر أعمالاً للأثر الفوري للقانون ولا يتضمن أعمالاً له بأثر رجعي حيث لا تتحقق الآثار المترتبة على هذا التطبيق في تاريخ سابق على ١/٧/١٩٨٧ وإنما يترتب فقط اعتباراً من هذا التاريخ ، وتحقق شروط المركز وتكامله في تاريخ سابق على العمل بالقانون لا يعتبر أعمالاً لهذا القانون بأثر رجعي وهذا هو النهج الذي جرى عليه المشرع التأميني في قوانين عديدة حيث قرر بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ بزيادة المعاشات بزيادة المعاشات بنسبه ٢٠٪ اعتباراً من ١/٧/١٩٨٧ وذلك بالنسبة للمعاشات المستحقة قبل هذا التاريخ ، وكذلك ورد نص القانون ١٥٠ لسنة ١٩٨٨ بزيادة المعاشات ١٥٪ اعتباراً من ١/٧/١٩٨٨ على المعاشات المستحقة قبل هذا التاريخ .

فضلاً عما تقدم فان اشتراط أن يكون المنتفع بحكم المادة

الاولى من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ قد أحيل الى المعاش اعتباراً من ١٩٨٧/٧/١ تاريخ العمل بهذا العمل بهذا القانون يعتبر اضافة شرط لشروط تطبيق هذا النص لم يرد النص عليه ، بل أن صياغة النص تتفق تطلب هذا الشرط حيث اشترط المشرع للافادة من هذا الحكم أن يكون المؤمن عليه مشتركاً عن الاجر المتغير من ١٩٨٤/٤/١ ومستمر في الاشتراك عن هذا الاجر حتى تاريخ انتهاء خدمته ولم يحدد المشرع تاريخاً معيناً لانتهاء الخدمة ، والتفسير الصحيح للنص يقتضى القول بأن هذا التاريخ يمكن أن يقع قبل تاريخ العمل بهذا القانون باعتبار أن اكتمال هذا الشرط قد يتحقق في تاريخ سابق على تاريخ العمل بالقانون فضلاً عن أن صراحة النص تؤكد ذلك ولا تنفيه حيث قرر المشرع أنه اذا قل معاش المؤمن عليه عن ٥٠٪ عن أجر اشتراكه المتغير رفع الى هذا القدر وهو ما يفيد أن المشرع يخطب من ربط له معاش عن الاجر في تاريخ سابق على العمل بهذا انقانون وكان معاشه عن هذا الاجر يقل عن ٥٠٪ من متوسط أجر تسوية هذا المعاش وهذا لا يتأتى بالضرورة وبحكم اللزوم الا اذا كان المخاطب بهذا النص قد أحيل الى المعاش قبل ١٩٨٧/٧/١ تاريخ العمل بالمادة الاولى من القانون المذكور .

كما لا ينبغي من ذلك القول بأن عبارة المؤمن تعنى الموجود بالخدمة في هذا التاريخ وأن من أحيل الى المعاش في تاريخ سابق لا يدخل في المدلول القانوني لهذه العبارة ، وذلك أن هذه العبارة تردت في نصوص القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتارة يقصد بها المستحق للمعاش وتارة أخرى يقصد بها العامل الموجود بالخدمة والمخاطب بهذا القانون ، وسياق النص الذي وردت فيه هذه العبارة هو الذى يحدد المعنى الذى قصده المشرع منها . وقد وردت هذه العبارة في نص المادة الاولى من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ ويراد بها صاحب

المعاش ذلك أن النص ربط رفع المعاش المتغير الى ٥٠٪ من متوسط أجر تسوية هذا المعاش بالنسبة للمؤمن عليه الذي يقل معاشه عن هذا القدر وهو ما يؤكد أن المؤمن عليه المقصود بهذا النص هو صاحب المعاش ، ويؤكد ذلك المغايرة في صياغة نص المادة الاولى واثنائية حيث عندما أراد المشرع بالمؤمن عليه الموجود بالخدمة ذكر ذلك صراحة بالنص ، وكذلك لم يربط المشرع من الافادة من زيادة المعاش عن الاجر المتغير ورفعته الى ٥٠٪ من متوسط أجر تسوية هذا المعاش ومن مدة الاشتراك حيث أوضحت المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ أن المعاش سوى بمعدل جزء من ٤٥ جزء من الاجر عن كل سنة من سنوات مدة الاشتراك ، وأن مقتضى هذه الميزة افتراض أن لكل مؤمن عليه مدة أدت عنها الاشتراكات عن هذا الاجر مقدارها ٢٢ر٥ سنة على الأقل ، وإذا ما أخذ في الاعتبار أن نظام الاجور المتغيرة قد عمل به اعتبارا من ١/٤/١٩٨٤ فان الميزة المقترحة تعنى اضافة مدة تجاوز ١٥ سنة لمدة الاشتراك عن هذا الاجر ، ومنعنا من استغلال النظام والبلابة للحصول على هذه الميزة اشترط المشرع للحصول عليها أن يكون المؤمن عليه مشتركاً عن الاجر المتغير في ١/٤/١٩٨٤ ومستمرا في الاشتراك عن هذا الاجر حتى تاريخ انتهاء خدمته ، وأن تكون للمؤمن عليه في تاريخ توافر واقعة استحقاق المعاش مدة اشتراك فعلية عن الاجر الاساسي مقدارها ٢٤٠ شهرا على الأقل ، وهو ما يؤكد عدم الربط بين مدة الاشتراك عن الاجر المتغير واستحقاق ميزة رفع المعاش المتغير ليصل الى ٥٠٪ من متوسط أجر تسوية المعاش .

ومتي كان الثابت أن الطاعن انتهت خدمته طبقا لحكم البند (١) من المادة ١٨ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، وأنه مشترك عن الاجر المتغير من ١/٤/١٩٨٤ أو حتى تاريخ احواله لنمعاش في



٣١/٥/١٩٨٤ ، وله مدة اشتراك فعلية عن الاجر الاساسى قدرها ٢٤٠ شهرا ، فان شروط افادته من المادة الاولى من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ تكون قد تحققت حتى ولو وقع تاريخ انتهاء خدمته قبل ١/٧/١٩٨٧ تاريخ العمل بالقانون المذكور ، وبانتالى يستحق رفع المعاش المستحق له عن الاجر المتغير الى ٥٠٪ من متوسط أجر تسوية هذا المعاش اعتبارا من ١/٧/١٩٨٧ وما يترتب على ذلك من آثار وفروق مالية اعتبارا من التاريخ المذكور .

( طعن رقم ٣٦٠٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٢/٢/١٩٩٠ )

### قاعدة رقم ( ١١٨ )

#### المبدأ :

المادة الاولى من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ اشترطت لرفع المعاش المتغير الى ٥٠٪ من متوسط أجر تسوية هذا المعاش إذا قبل عن هذا القدر توافر ثلاثة شروط - من تتوافر فيه هذه الشروط مجتمعة يكون من المخاطبين بحكم هذا النص ويستفيد من رفع المعاش المتغير المستحق له ايصل الى ٥٠٪ من متوسط أجر تسوية هذا المعاش - لا يعد ذلك مخالفا لنص المادة ١٧ من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ الذى ورد نصها على العمل به إعتبارا من ١/٧/١٩٨٧ - بإعتبار ان ذلك يعتبر إعمالا للأثر الفورى للقانون ولا تتضمن أعمالا له بآثر رجعى - لا تتحقق الآثار المترتبة على هذا التعديل في تاريخ سابق على العمل بالقانون [ ١/٧/١٩٨٧ ] وإنما يترتب فقط اعتبارا من هذا التاريخ .

تحقق شروط المركز وتكامله في تاريخ سابق على العمل بالقانون لا يعتبر إعمالا لهذا القانون بآثر رجعى - وقد سار المشرع التامنى على هذا النهج في قوانين عديدة - قد قرر بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ زيادة المعاشات بنسبة ٢٠٪ إعتبارا من ١/٧/١٩٨٧ . وذلك بالنسبة

للمعاشات المستحقة قبل هذا التاريخ - وكذلك نص القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٨ بزيادة المعاشات بنسبة ١٥٪ إعتباراً من ١/٧/١٩٨٨ على المعاشات المستحقة قبل هذا التاريخ - استهدف المشرع بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ إضافة ميزة دون أن يربطها بمدة الاشتراك - اكتفى المشرع أن يكون المؤمن عليه قد إشتراك عن الأجر المتغير في ١/٤/١٩٨٤ واستمر اشتراكه حتى تاريخ انتهاء الخدمة وأن تكون له مدة إشتراك فعلية عن الأجر الاساسي مقدارها ٢٤٠ شهراً على الأقل .

#### المحكمة :

ومن حيث أنه اعمالاً لما تقدم ، فإن المادة الاولى من انقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ قد اشترطت لرفع المعاش المتغير الى ٥٠٪ من متوسط أجر تسوية هذا المعاش اذا قل عن هذا القدر توافر ثلاثة شروط : -

١ - أن تكون خدمة العامل قد انتهت في الحالة المنصوص عليها في البند ( ١ ) من المادة ١٨ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وهي انتهاء الخدمة لبلوغ سن التقاعد المنصوص عليه بنظام التوظيف المعامل به أو لبلوغه سن الستين .

٢ - أن يكون مشتركاً عن الأجر المتغير في ١/٤/١٩٨٤ ومستمراً في الاشتراك حتى تاريخ انتهاء خدمته .

٣ - أن يكون للمؤمن عليه في تاريخ توافر استحقاق المعاش مدة اشتراك فعلية عن الأجر الاساسي مقدارها ٢٤٠ شهراً على الأقل .

ومن حيث أنه متى كان ذلك ، فإن من توافر فيه الشروط الثلاثة مجتمعة ، يكون من المخاطبين بحكم هذا النص ، ويفيد من رفع

المعاش المتغير المستحق له ليصل الى ٥٠٪ من متوسط أجر تسوية هذا المعاش ، ولا يعتبر ذلك مخالفة لنص المادة السابعة عشرة من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ الذى ورد نصها على العمل به اعتبارا من ١/٧/١٩٨٧ باعتبار أن ذلك يعتبر امعالا للآثر الفورى لقانون ، ولا تتضمن امعالا له بأثر رجعى ، حيث لا تتحقق الآثار المترتبة على هذا ائتعديل فى تاريخ سابق على ١/٧/١٩٨٧ ، وانما يترتب فقط اعتبارا من هذا التاريخ ، وتحقق شروط المركز وتكامله فى تاريخ سابق على العمل بالقانون لا يعتبر امعالا لهذا القانون بأثر رجعى ، وهذا النهج سار عليه المشرع التأمينى فى قوانين عديدة ، حيث قرر بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ زيادة المعاشات بنسبة ٢٠٪ اعتبارا من ١/٧/١٩٨٧ ، وذلك بالنسبة للمعاشات المستحقة قبل هذا التاريخ ، وكذلك ورد نص القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٨ بزيادة المعاشات بنسبة ١٥٪ اعتبارا من ١/٧/١٩٨٨ على المعاشات المستحقة قبل هذا التاريخ .

ومن حيث أنه فضلا عما تقدم ، فان اشتراط أن يكون المنتفع بحكم المادة الاولى من ائقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ قد أحيل الى المعاش اعتبارا من ١/٧/١٩٨٧ ، يعتبر اضافة لشرط لم يرد به النص ، بل أن صياغة النص تنفى وجوب هذا الشرط ، حيث لم يرد تاريخ معين لانتهاء الخدمة ضمن شروط تطبيق انص ، بل أن تعبير النص بأنه اذا قل المعاش عن ٥٠٪ عن أجر اشتراكه المتغير رفع الى هذا القدر ، يعنى أنه يخاطب من ربط له معاش سابق على العمل وكان معاشه اقل من ٥٠٪ من متوسط أجر تسوية أجر هذا المعاش .

ومن حيث أن القول بأن عبارة المؤمن عليه تعنى الوجود بالخدمة

في هذا التاريخ ، وأن من أحيل الى المعاش من تاريخ سابق لا يدخل في مدلوله ، ينبغي أن هذه العبارة تكررت في نصوص القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، وقصد بها تارة المستحق للمعاش وتارة أخرى العامل الموجود بالخدمة والمخاطب بهذا القانون ، وسياق النص هو الذي يحدد مدلول العبارة ، كما حدث في المادة الثانية من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ المشار اليه .

ومن حيث انه بالاضافة الى ما تقدم ، فان المشرع استهدف بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ « المادة الاولى » اضافة ميزة ، دون أن يربطها بمدة الاشتراك واكتفى ان يكون المؤمن عليه قد اشترك عن الاجر المتغير في ١/٤/١٩٨٤ واستمر اشتراكه هذا حتى تاريخ انتهاء الخدمة ، وان تكون له مدة اشتراك فعلية عن الاجر الاساسي مقدارها ٢٤٠ شهرا على الاقل .

ومتى كان الثابت أن المدعى انتهت خدمته بتاريخ ٢٦/٤/١٩٨٦ وأنه مشترك عن الاجر المتغير من ١/٤/١٩٨٤ وحتى تاريخ احواله الى المعاش ، وله مدة اشتراك فعلية عن الاجر الاساسي قدرها ٢٤٠ شهرا ، فان شروط افادته من المادة الاولى من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ تكون قد تحققت حتى ولو وقع تاريخ انتهاء خدمته قبل ١/٧/١٩٨٧ تاريخ العمل بالقانون المشار اليه ، وبالتالي يستحق رفع المعاش المستحق عن الاجر المتغير الى ٥٠٪ من متوسط أجر تسوية هذا المعاش اعتبارا من ١/٧/١٩٨٧ وما يترتب على ذلك من آثار وفروق مالية اعتبارا من التاريخ المشار اليه .

( طعن رقم ٣٦١٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٩١/١/٦ )

## الفرع الثاني تسوية معاش الاجر المتغير

قاعدة رقم ( ١١٩ )

### المبدأ :

— تسوية معاش الاجر المتغير على اساس المتوسط الشهري للاجور التي اديت على اساسها الاشتراكات خلال مدة الاشتراك عن هذا الاجر معاش المؤمن عليه الذي شغل منصب وزير أو نائب وزير يسرى على اساس آخر اجر تقاضاه بما لا يزيد على الحد الأقصى لاجر الاشتراك — حساب المعاش عن كل من الاجرين الاساسي والمتغير معا .

— حساب المعاش المستحق عن الاجر المتغير للمعاملين بحكم المادة ٧١ من قانون التأمين الاجتماعي ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وفقا لهذه المادة أو وفقا للقواعد العامة ايهما افضل .  
الحكمة :

ومن حيث أنه عن الشق الثاني من الطعن المتعلق بحساب المعاش عن الاجر المتغير فان المادة (١٩٠) من قانون التأمين الاجتماعي ، المشار اليه ، والمعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ ، تنص على أن « يسوى معاش الاجر المتغير على أساس المتوسط الشهري للاجور التي اديت على أساسها الاشتراكات خلال مدة الاشتراك عن هذا الاجر ٠٠ » وتنص المادة ( ٣١ ) من ذات القانون ، معدلة بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ على أن « يسوى معاش المؤمن عليه الذي شغل منصب وزير أو نائب وزير على أساس آخر أجر تقاضاه بما لا يزيد على الحد الأقصى لاجر الاشتراك وذلك وفقا للاتى :

أولا : يستحق الوزير معاشا مقداره ١٥٠ جنيها شهريا ونائب

الوزير معاشاً مقداره ١٢٠ جنيها شهرياً في الحالات الآتية : —

١ — اذا بلغت مدة اشتراكه في تاريخ انتهاء خدمته كوزير أو نائب وزير عشرين سنة وكان قد قضى سنة متصلة على الأقل في أحد المنصبين أو فيهما معاً .

٢ — اذا بلغت مدة اشتراكه في تاريخ انتهاء خدمته كوزير أو نائب وزير عشر سنوات وكان قد قضى سنتين متصلتين على الأقل في أحد المنصبين أو فيهما معاً .

٣ — اذا بلغت مدة اشتراكه في تاريخ انتهاء خدمته كوزير أو نائب وزير خمس سنوات متصلة على الأقل في أحد المنصبين أو فيهما معاً »

.....

ثانياً : — يسوى له معاش عن مدة اشتراكه في التأمين التي تريد على المدة المنصوص عليها في البند أولاً ويضاف الى المعاش المستحق وفقاً للبند المذكور ، على الا يتجاوز مجموع المعاشين الحد الاقصى المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة (٢٠) .  
وتنص المادة ( ١٧ ) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ ، بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي ، والمعدلة بالمادة ( ١٠ ) من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ ، على أن « تحسب الحقوق المقررة بقانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ عن كل من الاجر الاساسي والاجر المتغير قائمة بذاتها وذلك مع مراعاة الآتي :

١' — يكون الحد الاقصى للمعاش المستحق عن الاجر المتغير ٨٠٪ ولا تسرى في شأن هذا المعاش أحكام الحد الاقصى المنصوص عليها في المادة ( ٢٠ ) من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه .

٢ - ٣٠٠ - ٤٠٠ - ٥٠٠ - ٦٠٠ - ٧٠٠ ( ٧ ) لا تسرى الاحكام المنصوص عليها في قوانين خاصة في شأن الحقوق المستحقة عن الاجر المتغير وذلك باستثناء ما جاء في هذه القوانين من معاملة بعض فئاتها بالمادة ( ٣١ ) من قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه كما لا تسرى الاحكام المشار اليها في شأن قواعد حساب المكافأة .

وفي تطبيق المادة المشار اليها يراعى ما يأتى : -

( ١ ) يحسب المعاش عن كل من الاجرين الاساسى والمتغير معا وفقا للمادة المشار اليها أو وفقا للقواعد العامة أيهما أفضل .

( ب ) يستحق المعاش عن الاجر المتغير بالقدر المنصوص عليه في البند أولا من المادة المشار اليها طالما توافرت شروط تطبيق هذا البند في شأن معاش الاجر الاساسى وذلك أيا كانت مدة اشتراك المؤمن عليه عن الاجر المتغير .

( ج ) لا تحسب المدة التى تحسب وفقا للفقرة الثانية من المادة ( ٣٤ ) من قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه ضمن المدة المستحق عنها المعاش المنصوص عليه في البند أولا من المادة المشار اليها .

٨ ٠٠٠٠ ٩ ٠٠٠٠ ١٠ ٠٠٠٠ ( ١١ ) تتحدد قواعد حساب معاش أجر الاشتراك المتغير على أساس تاريخ انتهاء مدة الاشتراك عن هذا الاجر وتاريخ تحقيق الواقعة المنشئة للاستحقاق » .

ومن حيث أن المستفاد من هذه النصوص أن المعاش المستحق عن الاجر المتغير للعاملين بحكم المادة ( ٧١ ) من قانون التأمين

الاجتماعى المشار اليه ، يحسب وفقا لحكم هذه المادة أو وفقا للقواعد العامة أيهما أفضل ، وأنه إذا توافرت شروط تطبيق البند أولا من المادة ( ٣١ ) المذكورة في شأن معاش الاجر الاساسى ، فإن المؤمن عليه يستحق المعاش عن الاجر المتغير بالقدر المنصوص عليه من هذا البند ، وذلك ايا كانت مدة اشتراكه عن الاجر المتغير ، أما الحكم الوارد في البند ( ثانيا ) من المادة ( ٣١ ) فإنه خاص بالمعاش عن الاجر الاساسى ، ولا يسرى على معاش الاجر المتغير ، آية ذلك ما ورد في عجز هذا البند من أنه لا يجوز أن يتجاوز مجموع المعاشين الحد الاقصى المنصوص عليه في الفقرة الاخيرة من المادة ( ٢٠ ) من القانون ، إذ أن هذا الحد الاقصى خاص بالمعاش المستحق عن الاجر الاساسى لا يتعلق بالمعاش المستحق عن الاجر المتغير .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم ولما كان الحكم الصادر في الطعن رقم ٧٩٥ لسنة ٣٤ قضائية ، بجلسة ١٠/٣/١٩٩١ يقضى بأحقية الطاعن في أن يعامل المعاملة المقررة للوزير من حيث المعاش المستحق عن الاجر الاساسى والمعاش المستحق عن الاجر المتغير ، اعتبارا من تاريخ احالته الى المعاش في ١٠/٣/١٩٨٥ ، طبقا لبند المادة ( ٣١ ) من قانون التأمين الاجتماعى ، آنفة الذكر . وقامت الهيئة الطعون ضدها بتسوية معاشه عن الاجر المتغير طبقا للبند ( أولا ) من هذه المادة ، على أساس ١٥٠ جنيها شهريا ، فإنها تكون قد أعطت بشأنه صحيح حكم القانون ، ويعتدو طلبه بحساب معاش الاجر المتغير عن مدة اشتراكه عن الاجر المتغير وفقا للبند ثانيا ، وأضافته الى مبلغ الـ ١٥٠ جنيها المستحق وفقا للبند أولا ، غير قائم على سند من القانون جريا بالرفض .

( طعن رقم ٣٥٤٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٥/٥/١٩٩٣ )



## الفرع الثالث

### الحد الأقصى لمجموع أجر الاشتراك المتغير

قاعدة رقم ( ١٢٠ )

المبدأ :

الحد الأقصى لأجر الاشتراك المتغير لمن يشغل وظيفة وزير أو من يعامل معاملته — الحد الأقصى لمجموع أجر الاشتراك المتغير تسعة آلاف جنيه سنوياً بالنسبة للمؤمن عليهم الذين يشغلون منصب وزير ومن يعاملون معاملة هذا المنصب من حيث المرتب والمعيش — أساس ذلك : قرار وزيرة التأمينات الاجتماعية رقم ١١ لسنة ١٩٨٨ — لا يطبق على من انتهت خدمته قبل ١٩٨٨/٢/١ تاريخ العمل بأحكام هذا القرار خاصة مع ما ينص عليه البند ( ١ ) من المادة ( ١٢ ) من القانون ٤٧ لسنة ١٩٨٤ والمضافة بالمادة العاشرة من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ أنني تحدد قواعد حساب معاش أجر الاشتراك المتغير على أساس تاريخ انتهاء مدة الاشتراك عن هذا الأجر وتاريخ تحقق الواقعة المشيئة للاستحقاق .

المحكمة :

ومن حيث أنه بالنسبة للشق الثاني من الطلب وهو تحديد المعاش المستحق له عن الأجر المتغير ، فإن تحديد الحد الأقصى لأجر الاشتراك المتغير لمن يشغل وظيفة وزير أو من يعامل معاملته من حيث المعاش ، مر بمراحل منها ، المرحلة التالية لصدور قرار وزير التأمينات رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٧ بشأن أجر الاشتراك المتغير ، والذي نص في المادة الثانية منه على أن « يستبدل بنص الفقرة الأخيرة من المادة ١١ من القرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٤ المشار إليه ، النص الآتي » ويكون الحد الأقصى لمجموع أجر الاشتراك المتغير ٤٥٠٠ جنيه

سنويا والمرحلة التالية لصحور قرار وزارة التأمينات رقم ١١ لسنة ١٩٨٨ بشأن الحد الاقصى لاجر الاشتراك المتغير لمن يشغل منصب وزير، والذي نص في المادة الاولى على أن يكون الحد الاقصى لمجموع أجر الاشتراك المتغير تسعة آلاف جنيه سنويا وذلك بالنسبة للمؤمن عليهم الذين يشغلون منصب وزير ومن يعادلون معاملة هذا المنصب من حيث المرتب والمعاش ونص في المادة الثانية على أن يعمل به اعتباراً من أول مارس ١٩٨٨ .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن قرار وزيرة التأمينات الاجتماعية رقم ١١ لسنة ١٩٨٨ المشار اليه لا يطبق على من انتهت خدمته قبل ١٩٨٨/٣/١ تاريخ العمل بأحكام هذا القرار خاصة مع ما ينص عليه البند ( ١١ ) من المادة ( ١٢ ) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ والمضاف بالمادة العاشرة من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ ، من أن تحدد قواعد حساب معاش أجر الاشتراك المتغير على أساس تاريخ انتهاء مدة الاشتراك عن هذا الاجر وتاريخ تحقق الواقعة المنشئة للاستحقاق ، وعلى هذه المقتضى فإنه لا محل لأعمال قواعد حساب المعاش التي بدأ سريانها بعد تحقق الواقعة المنشئة للاستحقاق بانتهاء خدمة الطالب بتاريخ ١٩٨٧/١٠/٦ .

ومن حيث أن تحديد معاش الاجر المتغير اعمال للبند (٧) من المادة ( ١٢ ) آتفة الذكر بتطبيق القدر المنصوص عليه في البند أولا من المادة ٣١ من قانون انتماء الاجتماعى وهو مبلغ ١٥٠ جنيه يسفر عن معاش للاجر المتغير يقل عن المعاش الذى ربط للطلاب وفقا للقواعد العامة التى تعد هى الافضل له فى هذه الحالة والتى أسفرت عن ربط معاش عن هذا الاجر مقداره ١٨٧٥٠٠ جنيه .

ومن حيث أن الطالب لم يجحد ما ذهبت اليه الهيئة من انها ربطت

له معاشا عن الاجر المتغير مقدار ١٨٧٥٠٠ جنيه بحسبان انه يمثل  
الوضع الافضل له في ظل الاحكام التشريعية المطبقة على حالته ، كما  
انه لا يقل عن ٥٠٪ من اجر الاشتراك المتغير اعمالا للمادة الاولى  
من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ ، وانها منحت الزيادات التي تقررت  
لهذا المعاش ، بالقوانين أرقام ١٥٠ لسنة ١٩٨٨ ، ١٢٤ لسنة ١٩٨٩ ،  
١٤ لسنة ١٩٩٠ ، ١٤ لسنة ١٩٩١ فمن ثم فانها تكون قد عملت صحيح  
حكم القانون ، وتغذو ، بذلك ، منازعة الطلب غير مستندة لاساس من  
القانون جديرة بالرفض .

( طعن رقم ٣٨٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٩٣/٤/٢٤ )

## الفرع الرابع رفع معاش الاجر المتغير

قاعدة رقم ( ١٢١ )

المبدأ :

رفع معاش الاجر المتغير لمن اشترك في هذا الاجر منذ ١/٤/١٩٨٤ واستمر في هذا الاشتراك حتى انتهاء خدمته — بشرط ان يكون المؤمن عليه خدمة فعلية عن الاجر الاساسي مقدارها ٢٤٠ شهرا على الأقل وان يكون مستحقا للمعاش بانتهاء خدمته ببلوغ سن التقاعد المعامل به الى ٥٥٪ من متوسط اجر تسوية هذا المعاش — المشرع اوجد حكما خاصا بالنسبة الى اعضاء مجلس الدولة بشأن معاشاتهم فنص في المادة ١٢٤ من قانون مجلس الدولة على انه — استثناء من احكام قوانين المعاشات لا يترتب على استقالة عضو المجلس سقوط حقه في المعاش أو المكافاة أو خفضها — في جميع حالات انتهاء الخدمة يسوى معاش العضو أو مكافأته على اساس آخر مرتبط الوظيفة التي كان يشغلها أو آخر مرتب كان يتقاضاه أيهما اصالح له وفقا للتواعد المقررة بالنسبة للموظفين الذين تنتهي خدمتهم بسبب الفناء الوظيفة أو الوفاة — حرص القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على تأكيد هذا النص — وذلك بالنص في المادة الرابعة من هذا القانون على ان يستمر العمل بالازايا المقررة في القوانين والانظمة الوظيفية للمعاملين بالكادرات الخاصة — مقتضى ذلك ولازمة هو استمرار العمل بالاحكام التي نصت عليها المادة ١٢٤ اشارة اليها تطبيق في شأن معاشات اعضاء مجلس الدولة القواعد المقررة في هذا الشأن بالنسبة الى الموظفين الذين تنتهي خدمتهم بسبب الفناء الوظيفة أو الوفاة — وذلك في جميع حالات إنتهاء الخدمة وأنه لا يترتب على استقالة العضو سقوط حقه في المعاش أو المكافاة أو خفضهما — مقتضى ذلك ايضا ان التعديل الذي اتى به القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ بوصفه حكما عاما لا يمس حكم المادة ١٢٤ من قانون مجلس الدولة .

## المحكمة :

ومن حيث ان المادة ١٩ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر  
بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تنص على ان :

يسوى معاش الاجر .....

ويسوى معاش الاجر المتغير على أساس المتوسط الشهري للاجور  
التي أدبت على أساسها اشتراكات خلال مدة الاشتراك عن هذا  
الاجر ..... »

وتنص المادة الاولى من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ بتعديل  
بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي على انه :

اذا قل معاش المؤمن عليه من اجر اشتراكه المتغير المستحق في  
الحالة المنصوص عليها في البند ( ١ ) من المادة ١٨ من قانون التأمين  
الاجتماعي انصاحا بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ عن ٥٠٪ من متوسط  
اجر تسوية هذا المعاش رفع الى هذا القدر متى توافرت الشروط  
الآتية :

( أ ) ان يكون المؤمن عليه مشتركا عن الاجر المتغير في ١/٤/١٩٨٤  
ومستمرأ في الاشتراك عن هذا الاجر حتى تاريخ انتهاء خدمته .

( ب ) ان يكون المؤمن عليه في تاريخ توافر واقعة استحقاقه المعاش  
مدة اشتراك فعلية عن الاجر الاساسي مقدارها ٢٤٠ شهرا على الاقل .

وفي تطبيق حكم هذه المادة يحسب معاش عن المدة المحسوبة عن  
مدة الاشتراك عن الاجر المتغير وفقا للمادة ٢٤ من قانون التأمين

الاجتماعى المشار اليه ، ويضاف الى المعاش المنصوص عليه فى الفقرة السابقة .....

وبتاريخ ٢٥/٢/١٩٨٨ أصدرت وزيرة التأمينات الاجتماعية القرار رقم ١١ لسنة ١٩٨٨ بزيادة الحد الاقصى لمجموع أجر الاشتراك المتغير ليكون ٩٠٠٠ جنيها سنويا لمن يشغل منصب وزير أو من يعامل معاملته من حيث المعاش والمرتب وذلك اعتباراً من أول مارس سنة ١٩٨٨ .

ومؤدى هذه النصوص رفع معاش الاجر المتغير لمن اشترك فى هذا الاجر منذ ١/٤/١٩٨٤ واستمر فى هذا الاشتراك حتى انتهاء خدمته بشرط ان يكون للمؤمن عليه خدمة فعلية عن الاجر الاساسى مقدارها ٢٤٠ شهراً على الاقل وأن يكون مستحقاً للمعاش لانتهاء خدمته ببلوغ سن التقاعد المعامل به الى ٥٠٪ من متوسط أجر تسوية هذا المعاش .

ومن حيث انه ولئن كان ذلك الا أن المشرع أوجد حكماً خاصاً بالنسبة الى أعضاء مجلس الدولة بشأن معاشاتهم فنص فى المادة ٣٢٤/١٢٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على انه :

إستثناء من أحكام قوانين المعاشات لا يترتب على استقالة عضو المجلس سقوط حقه فى المعاش أو المكافأة أو خفضهما .

وفى جميع حالات انتهاء الخدمة يسوي معاش العضو أو مكافأته على أساس آخر مربوط الوظيفة التى كان يشغلها أو آخر مرتب كان يتقاضاه ايهما أصح له ووفقاً للقواعد المقررة بالنسبة للموظفين الذين تنتهى خدمتهم بسبب الغاء للوظيفة أو الوفر .

وبالرغم من خصوصية حكم هذا النص فقد حرص القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي على تكسيده بالنص في الفقرة الاولى من مادته الرابعة على أن :

يستمر العمل بالمرأيا المقررة في القوانين والانظمة الوظيفية للعاملين بكادرات خاصة ولا ريب في ان من مقتضى ذلك ولازمه هو استمرار العمل بالاحكام التي نصت عليها الفقرتان الثانية والثالثة من المادة ١٢٤ من قانون مجلس الدولة المشار اليها وذلك في ظل العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه وتعديلاته ومؤدى ذلك أن تطبق في شأن معاشات أعضاء مجلس الدولة القواعد المقررة في هذا الشأن بالنسبة الى الموظفين الذين تنتهي خدمتهم بسبب الغاء الوظيفة أو الوفر وذلك في جميع حالات انتهاء الخدمة وأنه لا يترتب على استقالة العضو سقوط حقه في المعاش أو المكافأة أو خفضهما ، ومقتضى ذلك أيضا أن التعديل انذى اتى به القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ بوصفه حكما عاما لا يمس حكم المادة ١٢٤ من قانون مجلس الدولة إذ من المقرر أن الخاص بقيد العام ولا عكس .

ومن حيث انه متى كان ذلك وكان الطاعن قد شغل وظيفة نائب رئيس مجلس الدولة إعتباراً من يوليو سنة ١٩٨٧ واستمر شاغلا لها حتى تاريخ انتهاء خدمته بقبول إستقالته في ١٥/٤/١٩٩٠ وكان مشتركا عن الاجر المتغير في ١/٤/١٩٨٤ واستمر مشتركا عن هذا الاجر حتى تاريخ لفتاء خدمته ، وله مدة اشتراك فعلية عن الاجر الاساسي تزيد على ٢٤٠ شهراً فقد بلغت مدة خدمته المستتزل عنها ٣٣ سنة و ٦ أشهر و ٢٢ يوم حسبما جاء بصورة لخطار ربط معاشه الصادر من الهيئة المطعون ضدها الى الطاعن والمودع حافظة مستنداته ، ومن ثم فإن الطاعن يفيد من حكم المادة الاولى من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧

سالفة الذكر ويكون مستحقا المعاش عن الاجر المتغير بنسبة ٥٠٪ من متوسط الحد الاقصى لاجر الاشتراك المتغير المحدد بقرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ١١ لسنة ١٩٨٨ ومقدره ٩٠٠٠ جنيها سنويا باعتباره من المعاملين معاملة الوزير من حيث المرتب والمعاش ، أى أنه يستحق معاشا عن الاجر المتغير مقداره ٣٧٥ جنيها شهريا واذ كانت الهيئة المطعون ضدها قامت بربط معاش انطاعن عن الاجر المتغير بـ ١٥٠ جنيها شهريا فانها تكون قد خالفت القانون الامر الذى يتعين معه اجابة الطاعن الى طئبه والقضاء بأحقية فى تسوية معاشه عن الاجر المتغير ليكون ٣٧٥ جنيها شهريا بنسبة ٥٠٪ من متوسط أجر تسوية هذا المعاش وذلك اعتبارا من تاريخ انتهاء خدمته فى ١٥/٤/١٩٩٠

ومن حيث أن هذه الخصومة معفاة من الرسوم القضائية عملا بحكم المادة ١٣٧ من قانون انثأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فلا تقضى المحكمة بتحميل أى من الطرفين مصروفات .

( طعن رقم ٣٧٨٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٨/٧/١٩٩٢ )



## الفصل العاشر

### المنازعة في المعاش

#### الفرع الأول

تقيد المنازعة في المعاش بالميعاد الذي حدده القانون لذلك

#### قاعدة رقم ( ١٢٢ )

##### المبدأ :

أراد المشرع أن يمنع أية منازعة في قيمة المعاش بعد مضي سنتين من تاريخ الإخطار بربط المعاش بصفة نهائية ولم يستثن من ذلك سوى حالتين هما إعادة التسوية بالزيادة نتيجة حكم قضائي نهائي والاختفاء المادية في الحساب - . و أدى ذلك ولأزمة أن كل دعوى يراد بها تعديل مقدار المعاش الذي تم ربطه ينبغي أن تقام خلال هاتين السنتين . نتيجة ذلك : لا يجوز قبول الدعوى بعد مضي الميعاد المذكور . أسس ذلك : هدف المشرع من هذا النص هو كبح المنازعة في المعاش لاعتبارات تنظيمية تتعلق بالمصلحة العامة واستقرار الأوضاع المالية والإدارية سواء بالنسبة للموظف أو الخزنة العامة .

##### المحكمة :

ومن حيث أن مقطع النزاع يكمن في تكيف طلبات المدعى في ضوء الهدف الذي يقصد تحقيقه من وراء هذه الطلّبات .

ومن حيث أن المادة ٤٦ من قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين الصادر بقرار بقانون رقم

٥٠ لسنة ١٩٦٣ قد نصت على أنه « لا يجوز لكل من الهيئة العامة للتأمين والمعاشات وصاحب الشأن المنازعة في قيمة مبلغ التأمين أو المعاش أو المكافأة بعد مضي سنتين من تاريخ الاخطار بربط المعاش أو المكافأة بالزيادة نتيجة حكم قضائي نهائي وكذلك الاخطاء المادية التي تقع في الحساب عند ائقسوية ٠٠٠ » .

ومن حيث ان الواضح من هذا النص ان المشرع أراد أن يمنع أية منازعة في قيمة المعاش بعد مضي سنتين من تاريخ الاخطار بربط المعاش بصفة نهائية ولم يستثن من ذلك سوى حالتين هما اعادة التسوية بالزيادة نتيجة حكم قضائي نهائي للاخطاء المادية في الحساب ومؤدى ذلك ولازمة فان كل دعوى يراد بها أو بواسطتها تعديل مقدار المعاش الذى تم ربطه ينبغى أن يقام خلال هاتين السنتين وبالتالي لا يجوز قبولها بعد مضي الميعاد المذكور وهو ما يحقق هدف المشرع من هذا الحكم وهو كف المنازعات في المعاش لاعتبارات تنظيمية تتعلق بالمصلحة العامة واستقرار الاوضاع المالية والادارية سواء بالنسبة للموظف أو الخزانة العامة .

ومن حيث أنه تطبيقاً لما تقدم واذا كان المدعى لا يهدف من دعواه الا الى تعديل قيمة معاشه على أساس اعتباره مرقى الى الدرجة الخامسة الشخصية اعتباراً من ٢٦/٣/١٩٦٠ وحاصلاً على الملاوة الاستثنائية المقررة بالقرار الجمهورى رقم ٦٠٢ لسنة ١٩٦٤ فان دعواه تعتبر منازعة في مقدار معاشه الذى تم ربطه بصفة نهائية واخطر به فعلاً ، ومن ثم كان يتعين عليه أن يقيم دعواه خلال الاجل القانونى المقرر في المادة ٤٦ من قانون المعاشات المشار اليه ، واذا كان الثابت من الاوراق ان المدعى قد اخطر فعلاً بربط معاشه في ٢٥/٢/١٩٦٨ ولم يقيم دعواه الا في

١٣/٤/١٩٧٠ فإنه يكون قد أقامها بعد فوات الميعاد المنصوص عليه  
في المادة ٤٦ سالفه الذكر ومقداره سنتان من تاريخ الاخطار  
بربط المعاش .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى تأييد حكم المحكمة  
الادارية اذى قضى بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد القانونى  
فانه يكون قد صدر صحيحا ومطابقا للقانون ، ومن ثم يكون انطعن  
على غير أساس من القانون جقيقا بالرفض .

( طعن رقم ٩٥٥ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٠/١١/١٩٨٥ )

## الفرع الثانى

منازعات المعاش وفقاً للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥

يجب ان يبدأ بعرضها على لجنة فحص المنازعات

قاعدة رقم ( ١٢٣ )

المبدأ :

رسم المشرع امام ذوى الشأن طريق الطعن فى تسوية المعاش بواسطة اللجنة المختصة بذلك - استهدف المشرع بذلك سرعة الفصل فى هذه المسائل بعيدا عن ساحة القضاء - لجوء صاحب الشأن للمحكمة مباشرة دون اتباع الطريق الذى رسمه المشرع وصدر حكم من المحكمة فى طلب تسوية المعاش يخالف احكام قانون تنظيم الاجتماعى .

المحكمة :

ومن حيث أنه بالرجوع الى نص هذه المادة يبين أنه يجرى كالاتى :  
« مع عدم الاخلال بالاحكام القضائية النهائية الصادرة قبل ١١/٣/١٩٦٣ ، يكون لاصحاب المعاشات الذين فصلوا بغير الطريق التأديبى قبل هذا التاريخ والمستحقين عنهم طاب اعادة تسوية المعاش استنادا الى عدم صحة قرارات فصلهم ، ويقدم الطلب الى الوزير المختص خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول وتحال هذه الطلبات ومرفقاتها وملف خدمة الطلب وجميع المستندات المتعلقة بموضوع الطلب الى اللجنة خلال اسبوعين على الأكثر من تاريخ تقديمه .

وتشكل لجنة أو أكثر فى كل وزارة للنظر فى الطلبات المشار اليها بالفقرة السابقة على النحو التالى . . . . . وتصدر قرارات اللجنة مسببة وتكون نهائية وناقذة وتبلغ قرارات اللجنة الى الوزير المختص

لتبليغها خلال أسبوع على الأكثر الى الجهة المختصة بتسوية المعاش والى الطالب بكتب موصى عليه بعلم الوصول .

ويجوز الطعن أمام محكمة انقضاء الادارى فى قرارات اللجنة المشار اليها وذلك خلال ستين يوما من تاريخ اخطار ذوى الشأن بها . . . والمستفاد من احكام هذا ان نص أن المشرع قدر رسم للمخاطبين بأحكامه الراغبين فى الافادة منها طريقا يضمن غيهم ولوجه عند تقديم الطلب لتسوية معاشاتهم وفقا لأحكامه بغية حسم الامر بعيدا عن القضاء أن أمكن وعدم طرحه عليه قبل أن يتم تحفيزه ونظرة والفصل فيه بمعرفة اللجان المشكلة لهذا الغرض بعدما يحيل اليها الوزير المختص الطلب المقدم اليه فى هذا الخصوص من ذوى الشأن .

ولما كان ذلك فان انتجاء المدعى الى المحكمة مباشرة بطلب تسوية معاشه وفقا لأحكام هذا القانون يكون قد رفع بغير الطريق المرسوم قانونا لذلك ويكون نظر المحكمة له منطويا على تفويت للهدف الذى تخياه المشرع وبالتالي يقع مخالفا لأحكام قانون ائتمان الاجتماعى المشار اليه ومن ثم فانه يضمن ، والحال كذلك ، الحكم بعدم قبوله .

وبالابتداء على ذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى تطبيق القانون وتأويله عندما ذهب غير هذا المذهب مما يضمن الحكم بالنقض

ومن حيث أنه متى كان ما تقدم جميعه فانه تأسيسا عليه يضمن القضاء بتعديل الحكم المطعون فيه بالنسبة للقرار المطعون عليه ليكون بالغاء قرار وزير الداخلية الصادر بتاريخ ١٦/١٠/١٩٥٤ بفصله من الخدمة مع ما يترتب على ذلك من آثار والغاء الحكم

المطعون فيه فيما قضى به بالنسبة لطلب التعويض وطلب تسوية  
معاش المدعى .

( طعن رقم ١٥٩٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٥/١١/٢٣ )

### قاعدة رقم ( ١٢٤ )

#### المبدأ :

المادة ( ١٧٦ ) من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون  
رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - مع عدم الإخلال بالأحكام القضائية النهائية الصادرة  
قبل ١١ من مارس سنة ١٩٦٣ يكون لأصحاب المعاشات الذين فصلوا بغير  
الطريق التاديبى قبل هذا التاريخ والمستحقين عنهم طلب إعادة تسوية  
المعاش استناد الى عدم صحة قرارات فصلهم - اختصاص اللجان  
المشكلة وفقاً لنص المادة ( ١٧٦ ) من قانون التأمين الاجتماعى بنظر هذه  
المنازعات - اختصاص هذه اللجان بمقصود على بيان ما إذا كانت  
القرارات الصادرة بفصل هؤلاء العاملين بغير الطريق التاديبى قد قامت  
على اسباب تتفق مع أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ بشأن الفصل  
بغير الطريق التاديبى من عدمه - إذا تبين لهذه اللجان ان تلك القرارات  
صدرت غير سليمة فإنه يتعين على الجهة المختصة بتسوية المعاش ان  
تعيد التسوية طبقاً لأحكام قوانين المعاشات - اثر ذلك : - لا يكون  
للجهة العامة للتأمين والمعاشات أو الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية أى  
سلطة تقديرية فى هذا الشأن .

#### الحكمة :

ومن حيث أن المادة ١٧٦ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر  
بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تقضى بأنه مع عدم الإخلال بالأحكام  
القضائية النهائية الصادرة قبل ١١ من مارس سنة ١٩٦٣ .

يكون لأصحاب المعاشات الذين فصوا بغير الطريق التأديبي قبل هذا التاريخ والمستحقين عنهم طاب إعادة تسوية المعاش استنادا الى عدم صحة قرارات فصلهم ، ويقدم الطلب الى الوزير المختص خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون وتحال هذه الطلبات الى اللجنة المختصة خلال أسبوعين على الأكثر من تاريخ تقديمه .

وتشكل لجنة أو أكثر في كل وزارة للنظر في الطلبات المشار اليها بالفقرة السابقة على النحو التالي :

١ - مستشار من محاكم الاستئناف أو مجلس الدولة .

٢ - رئيس محكمة أو مستشار مساعد بمجلس الدولة .

٣ - أحد شاغلي وظائف الادارة العليا بالوزارة باحدى الجهات التابعة له يندبه الوزير المختص واللجنة سماع أقوال الطالب أو الجهة التي كان يعمل بها عند انتهاء خدمته أو غيرها من الجهات ، وتكون قرارات اللجنة مسببة وتكون نهائية ونافذة ، وتعتبر أسباب الفصل غير صحيحة اذا أثبت أنه لم يكن قد قام بصاحب المعاش عند انتهاء خدمته بسبب في حالة من الحالات المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ بشأن الفصل بغير الطسريق التأديبي ، ويجوز الطعن أمام محكمة القضاء الادارى في قرارات اللجنة المشار اليها وذلك خلال ستين يوما من تاريخ اخطار ذوى الشأن بها .

كما تقضى المادة ١٧٦ المشار اليها بأن تلتزم الجهة المختصة بتسوية المعاش في حالة قبول اللجنة لطلب صاحب الشأن وفقا لقواعد أوردها تفصيلا .

ومن حيث أنه يبين من ذلك أن المشرع ناظ باللجان المشككة طبقا

للمادة ١٧٦ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه الفصل في الطلبات التي يقدمها أصحاب المعاشات الذين فصلوا بغير الطريق التأديبي والمستحقين عنهم استنادا الى عدم صحة القرارات الصادرة بنقلهم ، ومن ثم فاختصاص هذه اللجان قاصر على بيان ما اذا كانت القرارات الصادرة بفصل هؤلاء بغير الطريق التأديبي قد قامت على أسباب تتفق مع أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٣ بشأن الفصل بغير الطريق التأديبي من عدمه ، فاذا استبان نهذه اللجان أن تلك القرارات صدرت غير سليمة كان على الجهة المختصة بتسوية المعاش اعادة تسوية المعاش وفقا لقواعد معينة وطبقا لأحكام قوانين المعاشات ، والا تكون للجهة المختصة بإعادة تسوية المعاشات وهي الهيئة العامة للتأمين والمعاشات أو الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بحسب الاحوال أو أية جهة أخرى أية سلطة تقديرية في شأن القواعد التي تحكم اعادة تسوية المعاش المستحق لصاحب الشأن ، اذ تضمنت قوانين المعاشات تحديد تلك القواعد بما لا يجوز الخروج على أحكامها .

ومن حيث أنه متى كان الثابت من الاوراق أنه لا خلاف بين الطاعن والهيئة المطعون ضدها على ما انتهت اليه اللجنة المشكلة بوزارة الخارجية في ١٤ من مارس سنة ١٩٧٨ من عدم صحة القرار الصادر بفصل الطاعن بغير الطريق التأديبي ، وانما ينحصر الخلاف بما قرره تلك اللجنة من احتساب المدة التي ضمت مدة خدمته على أساس ٤٥/١ بدلا من ٧٥/١ اذ كانت اللجنة في هذا الشق من القرار قد خرجت على الاختصاص الذي حدده لها المشرع واغتصبت سلطة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات التي ناطبها المشرع اعادة احتساب المعاش على أساس قواعد قانونية هي في الحالة المعروضة أحكام



قانون المعاشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ والتي تقضى بحساب المدة المضمونة في المعاش على أساس ٧٥/١ إذا لم تكن قد سددت عنها اشتراكات ، وبذلك يكون هذا الشق من القرار قد صدر مشويا بعيب غصب السلطة مما يجعله معدوما ولا يكسب الطاعن أى مركز قانوني ، وتكون هيئة التأمين والمعاشات قد التفتت عن تطبيق هذا الشق وطبقت القانون تطبيقا سليما في حق الطاعن ، وقد أصابت الحق فيما انتهت إليه .

ومن حيث أنه لما تقدم يكون الحكم المطعون فيه قد صدر سليما ومتفقا مع أحكام القانون ومن ثم يتعين قبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا والزام الطاعن والمصروفات .

( طعن رقم ٤٣٣ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٦/٣/١٦ )

### قاعدة رقم ( ١٢٥ )

#### المبدأ :

تكون الدعوى غير مقبولة إذا تم اقليتها قبل اللجوء الى لجان فحص المنازعات — الدفع بعدم القبول في هذه الحالة يتعلق بالنظام العام — المحكمة تقضى به من تلقاء نفسها — وذلك طبقا لنص المادة ١٥٧ من قانون التأمين الإجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

#### المحكمة :

ومن حيث أنه حتى كان ذلك وكانت الطلبات المقام بها الطعن المائل لا تدخل في عداد الطلبات المنصوص عليها في المادتين ١٩٢ و ١٩٣ من قانون المرافعات على ما سبق بيانه وانما هي بحسب التكيف القانوني الصحيح لها منازعة في سلامة التسوية

التي أجرتها جهة الادارة لمعاش الطاعن تنفيذاً للحكم الصادر لصالحه في الطعن رقم ١٣٦٦ لسنة ٣٣ ق عليا وهي بهذه المثابة تدخل في عداد المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام التأمين الاجتماعي ويتمين عرضها على لجان فحص المنازعات بالهيئة والمعاشات قبل رفع الدعوى الى القضاء طبقا لما تنص المادة ١٥٧ من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه ، مما يترتب عليه حسبما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تكون الدعوى غير مقبولة اذا تم اقامتها رأسا قبل اللجوء الى لجان فحص المنازعات والدفوع بعدم القبول في هذه الحالة يتعق بالنظام العام والمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أنه تم اقامة الطعن المائل دون أن يسبقه تظلم من الطاعن الى لجنة فحص المنازعات طبقا للمادة ١٥٧ من قانون التأمين فإنه يتعين الحكم بعدم قبوله .

( طعن رقم ٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٩ )

### قاعدة رقم ( ١٣٦ )

#### المبدأ :

الهيئة العامة للتأمين والمعاشات لا تترخص في عرض امر النزاع الذي ينشأ بينها وبين احد من الغفل المتصورين عليها بالمادة ١٥٧ من قانون التأمين والمعاشات وبينهم المستحقون لزايا تأمينية .

#### المحكمة :

ومن حيث أن الهيئة الطاعنة لم تبد ما يبرر امتناعها عن عرض طلب المطعون ضده على لجنة فحص المنازعات المنصوص عليها بالمادة ١٥٧ من قانون التأمين والمعاشات الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ،

ولا يغير من ذلك مجادلتها في مراحل الدعوى والطعن بأن المطعون ضده لم يتقدم بطلب الى اللجنة المشار اليها ، اذ الثابت ، على ما سبق البيان ، أن المطعون ضده كان قد تقدم فعلا بطلب عرض المنازعة القائمة بينه وبين الهيئة العامة للتأمين والمعاشيات على اللجنة المشار اليها ، ولما كانت الهيئة لا تترخص في عرض أمر النزاع الذي ينشأ بينها وبين أحد من الفئات المنصوص عليها بالمادة ١٥٧ من قانون التأمين والمعاشيات وبينهم المستحقون لزايا تأمينية ، على ما هو حال المطعون ضده على لجنة فحص المنازعات بل أن عرض أمر النزاع على هذه اللجنة هو الترام يقع عليها حتى طلب صاحب الشأن ذلك ، فمن ثم يكون امتناع الهيئة عن عرض النزاع على لجنة فحص المنازعات في الحالة الماثلة مخالفا للقانون مما يتعين معه الحكم بالقبائه .

( طعن رقم ٢٤٠٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٣٠ )

### قاعدة رقم ( ١٢٧ )

#### المبدأ :

المادتان ١٤٢ ، ١٥٧ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ مفادها - يشترط لرفع دعوى الطعن على قرار ربط المعاش التظلم من قرار الربط أمام لجنة فحص المنازعات قبل رفع الدعوى - يجب ان ترفع الدعوى في خلال سنتين من تاريخ الاخطار بقرار الربط - يستثنى من ميعاد السنتين حالات طلب إعادة تسوية هذه الحقوق بالزيادة نتيجة تسوية تمت بناء على قانون أو حكم قضائي نهائي .

#### الحكمة :

ومن حيث أن المادة ١٤٢ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تنص في فقرتها الاولى على أنه : -

« من عدم الاخلال بأحكام المادتين ٥٦ و ٥٩ لا يجوز رفع الدعوى بطلب تعديل الحقوق المقررة بهذا القانون بعد انقضاء سنتين من تاريخ الاخطار بربط المعاش بصفة نهائية أو من تاريخ الصرف بالنسبة لباقي الحقوق ، وذلك فيما عدا حالات طلب اعادة تسوية هذه الحقوق بالزيادة نتيجة تسوية تمت بناء على قانون أو حكم قضائي نهائي ، وكذلك الاخطاء المادية التي تقع في الحساب عند التسوية .

ومن حيث أن الفقرة الثانية من المادة ١٥٧ من قانون التأمين الاجتماعي تنص على أنه : —

« وعلى أصحاب الاعمال والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات والمستحقين وغيرهم من المستفيدين ، قبل اللجوء الى القضاء لتقديم طلب الى الهيئة المختصة لمرض النزاع على اللجان المشار اليها لتسويته بالطرق الودية ، ومع عدم الاخلال بأحكام المادة ١٢٨ لا يجوز رفع الدعوى قبل مضي سنتين يوما من تاريخ تقديم الطلب المشار اليه .

ومن حيث أن مفاد نص المادتين ١٤٢ ، ١٥٧ من قانون التأمين الاجتماعي أنه خص رفع الدعوى طعنا على قرار ربط المعاش بإجراء هو التظلم من قرار الربط أمام لجنة فض المنازعات قبل رفع الدعوى وحدد لرفعها سنتين من تاريخ الاخطار بقرار الربط ، واستثنى من ميعاد السنتين حالات طلب اعادة تسوية هذه الحقوق بالزيادة نتيجة تسوية تمت بناء على قانون أو حكم قضائي نهائي .

ومن حيث أنه وقد استثنيت تسويات المعاش بالزيادة بناء على قانون من ميعاد السنتين ، فيعني ذلك ترك هذه التسويات للقواعد العامة التي تقضى بمعاملة التسويات ومنازعات الرواتب والمكافآت على

أساس عدم تقيدها بمبدأ لرفع الدعوى ، ويقتصر القيد في حالات المنازعات في المعاشات ، على وجوب التظلم الى لجنة قض المنازعات بالهيئة وهو الامر الثابت أن الطاعن قد التزم به ، حيث قدم تظلماً الى اللجنة المشار اليها بتاريخ ١٩٨٥/٦/٢٦ مظلماً من عدم صحة الزيادة المقررة بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٨٣ والقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ ، وقررت اللجنة عدم استحقاقه للزيادات المقررة بالقانونين وأخطر بذلك بتاريخ ١٩٨٦/٩/٢٩ فأقام طعنه المائل فيكون مقبول شكلاً .

( طعن رقم ١٥٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩١/٢/٢٤ )

### قاعدة رقم ( ١٢٨ )

#### المبدأ :

المادة ١٥٧ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ مفادها - أوجب المشرع على أصحاب الأعمال والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات والمستحقين وغيرهم من المستفيدين ان يطلبوا عرض النزاع - الذي ينشأ بينهم وبين الهيئة العامة للتأمين والمعاشات عن تطبيق أحكام قانون التأمين الاجتماعي على اللجنة المختصة قبل النجوع الى القضاء لتسويته - حظر المشرع عليهم رفع الدعوى قبل مضي ستين يوماً من تاريخ تقديم الطلب المشار اليه - الدعوى التي رفعت ذيل تاريخ العمل بالقانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ لا يسرى بشأنها حكم المادة ١٥٧ من القانون .

#### المحكمة :

ومن حيث أن المادة ١٥٧ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، تنص على أن « تنشأ بالهيئة المختصة لجان اخص المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون يصدر بتشكيلها واجراءات عملها ومكافأة أعضائها قرار من الوزير المختص » .

وعلى أصحاب الأعمال والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات والمستحقين وغيرهم من المستفيدين ، قبل النجوء الى القضاء تقديم طلب الى الهيئة المختصة لمعرض النزاع على اللجان المشار اليها لتسويته بالطرق الودية .

ومع عدم الاخلال بأحكام المادة ١٢٨ لايجوز رفع الدعوى قبل مضي ستين يوما من تاريخ تقديم الطلب المشار اليه .

ومن حيث أن مؤدى النص المتقدم أن المشرع أوجب على أصحاب الأعمال والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات والمستحقين وغيرهم من المستفيدين أن يطلبوا عرض النزاع الذى ينشأ بينهم وبين الهيئة العامة للتأمين والمعاشات عن تطبيق أحكام قانون التأمين الاجتماعى على اللجنة المختصة قبل النجوء الى القضاء لتسويته بالطرق الودية ، وحظر عليهم رفع الدعوى قبل مضي ستين يوما من تاريخ تقديم الطلب المشار اليه وانص على هذا الوجه ينظم شروط وإجراءات رفع الدعوى للمطالبة بالحقوق الناشئة عن قانون التأمين الاجتماعى .

ومن حيث أن نص المادة الاولى من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ ، تنص على أن « تسرى قوانين المرافعات على ما لم يكن فصل فيه من ادعاوى أو ما لم يكن تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل بها » . . . . . وتنص المادة الثانية من ذات القانون على أن « كل إجراء من إجراءات المرافعات تم صحيحا فى ظل قانون معمول به يبقى صحيحا ما لم ينص على غير ذلك » . . . . . ومؤدى ذلك أن قوانين المرافعات الجديدة تسرى كقاعدة عامة على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل بها ، وأنه يستثنى فقط من هذه القاعدة الحالات التى حددها المشرع ، فقانون المرافعات الجديد

لا يسرى على الاجراءات التي تمت قبله ، فكل إجراء من إجراءات المرافعات تم صحيحا في ظل قانون معمول به يبقى صحيحا ، ونتيجة لهذا فان الدعوى التي رفعت صحيحة في ظل قانون معين تبقى كذلك ولو صدر قانون جديد ينظم إجراءات أخرى لرفعها وبناء على ذلك فانه لما كانت الدعوى الماثلة الصادرة فيها الحكم المطعون فيه قد رفعت بتاريخ ٢٨/٦/١٩٧٥ أى قبل تبايخ العمل بقانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فمن ثم فانه لا يسرى بشأنها حكم المادة ١٥٧ من هذا القانون ويغدو الدفع بعدم قبول الدعوى لعدم مراعاة حكم هذه المادة غير قائم على سند من القانون حريا بالرفض ، وإذ ذهب الحكم المطعون فيه هذا المذهب فانه يكون قد صادف صحيح حكم القانون ويكون النعى عليه بمخافة القانون في هذا الخصوص ، مستقداً على غير أساس من القانون ، مما يتعين معه الالتفات عنه .

( طعن رقم ٣٤٣١ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١١/٩/١٩٩٣ )

### الفرع الثالث

عدم جواز رفع الدعوى بطلب تعديل الحقوق المقررة

بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بعد انقضاء

سنتين من تاريخ الاخطار بربط المعاش

قاعدة رقم ( ١٢٩ )

المبدأ :

المادة ١٤٢ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - مفادها عدم اجازة رفع الدعوى بطلب تعديل الحقوق المقررة بهذا القانون بعد انقضاء سنتين يوما من تاريخ الاخطار بربط المعاش بصفة نهائية - استثناء من ذلك طلب اعادة تسوية هذه الحقوق بالزيادة نتيجة تسوية تمت بناء على قانون أو حكم قضائى نهائى - استثناء - طلب تسوية هذه الحقوق بالزيادة نتيجة تسوية تمت بناء على قانون أو حكم قضائى نهائى .

المحكمة :

قضت المادة ١٤٢ من قانون التأمين الاجتماعى بأنه لا يجوز رفع الدعوى بطلب تعديل الحقوق المقررة بهذا القانون بعد انقضاء سنتين من تاريخ الاخطار بربط المعاش بصفة نهائية الا أنها استثنت من هذا الحظر طلب اعادة تسوية هذه الحقوق بالزيادة نتيجة تسوية تمت بناء على قانون أو حكم قضائى نهائى ، وعنى ذلك فانه وفقا للحجية المطلقة للتفسير الذى تصدره المحكمة ائدستورية العنيا بطبيعته الكاشفة العامة والمجردة وكونه ينزل منزله التشريع فان طلب الطاعن باعادة تسوية معاشه وفقا للقرار التفسيرى المشار اليه لا يتقيد بميماد السنتين المشار اليها فى المادة ١٤٢ من هذا القانون بل أنه طبقا لنص هذه المادة يستثنى هذا الطلب من



الحظر الذي أوردته مما يكون معه الدفع الذي اثارته الهيئة القومية للتأمين والمعاشات بعدم قبول الطعن شكلا ارفعه بعد الميعاد المذكور غير مستند لاساس صحيح من القانون وخليقا بالرفض .

ومن حيث ان الطاعن يستحق المعاملة التقاعدية المقررة لنائب الوزير من حيث المعاش على مقتضى القرار التفسيري الصادر من المحكمة الدستورية العليا المشار اليه ، وتتوافر بشأنه الشروط التي نصت عليها المادة ٣١ من قانون التأمين الاجتماعي وبلغت مدة اشتراكه اكثر من اقصى مدة مشار اليها في هذه المادة أى أكثر من عشرين سنة ، كما استمر يتقاضى المرتب المعادل لمرتب نائب الوزير المقرر في هذا الوقت قبل إحالته الى المعاش لمدة تزيد على سنة متصلة وفق ما اشترطته هذه المادة فانه يتعين القضاء باستحقاقه معاش نائب الوزير المطالب به مع الفروق المالية المجمدة لمدة خمس سنوات فقط سابقة على تاريخ تنظلمه الى لجنة فحص المنازعات المقدم في ١١/١١/١٩٩٠ وذلك لسقوط الفروق المالية السابقة على الخمس سنوات المشار اليها بالتقادم الخمسى المسقط للمهايا والاجور وما في حكمها والذي استقرت احكام هذه المحكمة على انقضاء به طالما توافرت شرائطه .

( طعن رقم ٢٧٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٢٨/٧/١٩٩١ )

## الفرع الرابع جواز تصحيح الاخطاء المادية في تسوية المعاش في اى وقت

قاعدة رقم ( ١٢٠ )

### المبدأ :

الاططاء المادية في تسوية المعاش يجوز تصحيحها في اى وقت دون  
التقيد بمعاد السنتين المنصوص عليه في المادة ١٤٢ من القانون رقم ٧٩  
لسنة ١٩٧٥ في شأن التأمين الاجتماعى .

### الحكمة :

تقضى المادة ١٤٢ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار  
قانون التأمين الاجتماعى بأنه مع عدم الاخلال باحكام المادتين  
٥٦ ، ٥٩ لا يجوز رفع الدعوى بطلب تعديل الحقوق المقررة بهذا  
القانون بعد إنقضاء سنتين من تاريخ الاخطار بربط المعاش بصفة  
نهائية أو من تاريخ الصرف بالنسبة لباقى الحقوق وذلك فيما عدا  
حالات طلب اعادة تسوية هذه الحقوق بالزيادة نتيجة تسوية تمت  
بناء على قانون أو حكم قضائى نهائى وكذلك الاخطاء المادية التى  
تقع فى الحسابات عند التسوية . كما لا يجوز للهيئة المختصة  
المنازعة فى قيمة الحقوق المشار اليها بالفقرة السابقة فى حالة صدور  
قرارات ادارية أو تسويات لاحقة لتاريخ ترك الخدمة بالنسبة للعاملين  
المشار اليهم بالبند ( أ ) من المادة ( ٢ ) يترتب عليها خفض  
الاجور أو المدد التى اتخذت أساسا لتقدير قيمة تلك الحقوق .

ومن حيث أن مفاد هذا النص المقابلة له فى قوانين المعاشات

المتلاحقة هو أنها تهدف الى كف المنازعات من حيث الاحقية أو المقدار لاعتبارات تنظيمية تتعلق بالمصلحة العامة استقرارا للاوضاع المالية والادارية للدولة وظاهرة هذه النصوص وباطنها انها جاءت من الاطلاق والشمول بحيث يدخل في مجال تطبيقها أى منازعة فى المعاش أصلا ومقداراً حقاً أم قدراً لكى يستقر الوضع بالنسبة لكل موظف والخزانة على السواء • ولقد استثنى المشرع من هذه القاعدة حالتين الاولى : صدور قانون أو حكم قضائى يترتب عليه إعادة تسوية المعاش بالزيادة أو وقوع خطأ مادى فى تسوية المعاش باعتبار ان الاخطاء المادية ليست وليدة فهم معين لاحكام القانون ومن ثم لا تكسب حقاً أو تنتقص منه حق وانما هى زلات لسان أو هفوات قلم •

ومن حيث أنه يبين من الاوراق ان المدعى لمعاش قدره ٩٢ر٧٧٠ ج كان بسبب وقوع خطأ مادى فى حساب المعاش المستحق له ، وان صحة ما يستحقه طبقا لقانون المعاشات وتعديلاته هو مبلغ ٧٠ر٥٠٠ ج واذا لم يقدم الطاعن من دليل يفيد انه يستحق مبلغ ٩٢ر٧٧٠ ج كمعاش طبقاً لاحكام قوانين المعاشات وان الجهة الادارية قامت بتخفيض هذا المبلغ كنتيجة لاعادة تفسيرها لاحكام هذه القوانين أو اعادة حساب المعاش على نحو مغاير لما قامت به عند ربط المعاش ، ومن ثم يكون ما قررت به الجهة الادارية ان ثمة خطأ مادى شاب عملية الصرف لا مطنع عليه وله سنده من الاوراق ويكون منح الطاعن المعاش القانونى الذى يستحقه وهو ليس محل منازعة كما سلف القول ، يتفق مع أحكام القانون •

( طعن رقم ٤١٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٦/٤/٢٧ )

## الفصل الحادى عشر

### مسائل متنوعة

#### الفرع الاول

احالة الموظف الى المعاش لا يسقط عنه التزامه  
بالدين الذى تسفل ذمته لجهة الادارة

قاعدة رقم ( ١٢١ )

المبدأ :

احالة الموظف الى المعاش لا يسقط عنه التزامه بالدين الذى تسفل  
ذمته لجهة الادارة حال كونه موظفا عاما طالما ظل هذا الدين قائما ولم  
ينقضى باى طريق من طرق انقضاء الالتزامات المالية المقررة قانونا .

الحكمة :

ومن حيث ان احالة الموظف الى المعاش لا يسقط عنه التزامه  
بالدين الذى تسفل ذمته لجهة الادارة حال كونه موظفا عاما طالما ظل  
قائما لم ينقضى بأن طريق من طرق انقضاء الالتزامات المالية المقررة  
قانونا .

ومن حيل ان اصل الدين المستحق طرف المطعون ضده ثابت وذلك  
بمقتضى القرار الادارى الصادر بتحميله قيمة العجز الثابت فى عهده  
وتقرير استيفائه — عن طريق الخصم من راتبه فى حدود ربع المرتب  
الشهرى رقم ٢١١ لسنة ١٩٧٣ وكذلك بموجب الحكم الصادر فى  
الدعوى رقم ١٨٤١ لسنة ٣٣ قضائية آنفة البيان حيث اثبت كل منهما  
قيمة العجز بمبلغ ٢٨٠٠ جنيه . ومن حيث ان جهة الادارة

أخذت في الخصم من مرتب المطعون ضده — في حدود ربع مرتبه — وذلك اعتباراً من ١٩٧٣/٧/١ ورغم إحالته الى المعاش في ١٨/٢/١٩٧٩ لم تتعاض عن مطالبته بمقتضى المبلغ وقدره ٢٥١٢ر٥٩٠ جنية وذلك حسبما يبين من صور مطالبتها والمؤرخة ١٩٨٧/٤/٧ ، ١٩٨٨/١/٢٨ ، ١٩٩١/٢/٦ ، ١٩٩٠/١/١ ، ١٩٧٩/١/١٢ .

ومن حيث ان مطالبة الجهة الادارية بحقها بالطرق الادارية تقطع التقادم ومن ثم فلا مطل للمسك بالتقادم المستط لحق الجهة الطاعنة والذي يجد سنده في المواد ٤٥ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ من لائحة المخازن . والتي مؤداها مسئولية اثناء المخازن وأرباب العهد عما في عهدتهم مسئولية شخصية ولا تخلى مسئوليتهم الا اذا ثبت للمصلحة ان التلف أو الفقد كان لاسباب قهرية وخارجة عن إرادتهم ولا سبيل لهم في دفعها أو منعها تخصم قيمتها من راتبهم ولا يحول دون ذلك الا إذا ثبت ان التلف أو الفقد كان نتيجة لسرقسة بالاكراه أو السطو أو الحريق أو سقوط مبان أو أى حادث خارج عن إرادة أمين المخزن .

ومن حيث انه متى كان ذلك فانه يتمين الزام المطعون ضده بالمبلغ المتبقى في ذمته والمطالب منه وقدره ٢٥١٢ر٥٩٠ جنية ويكون الحكم المطعون فيه وقد جاء على خلاف هذا النظر مخالفا للقانون خليفاً بالأداء .

( طعن رقم ١٣٨٨ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٩٢/٢/١٨ )

## الفرع الثاني

يتمتع على الجهة الادارية الاستمرار في صرف

معاش المتوفى حتى قلم نزاع جدى في

ثبوت الوصف الموجب لاستحقاقه

قاعدة رقم ( ١٣٢ )

المبدأ :

يتمتع على الجهة الادارية الاستمرار في صرف معاش المتوفى متى قام

نزاع جدى في ثبوت الوصف الموجب لاستحقاقه .

الحكمة :

لا يمكن للجهة الادارية أن تستمر في الصرف الذى قد يكشف القضاء عن تمامه لغير مستحق قانوناً مع وجود النزاع الجدى والشك الحقيقى في الصفة الموجبة للاستحقاق ولا شك أن الفصل في هذه المنازعة وتقرير من توافرت فيه الصفة الموجبة للاستحقاق انما هو فصل في مسألة أولية لازمة حتماً للفصل في المنازعة المطروحة . ومن ثم كان قرار الجهة الادارية بالتوقف عن صرف المعاش لاي من المتنازعتين الا بعد الفصل قضائياً في ذلك مطابقاً للقانون ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ ذهب الى غير ذلك قد خالف صحيح القانون فأضحى متعين الالغاء مع الزام المدعية المصروفات .

( طعن رقم ١٠٥٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٦/٣/٢٢ )

## قاعدة رقم ( ١٣٣ )

### المبدأ :

إذا كانت الجهة الادارية امام حالة يتعذر فيها أن تحسم أمر إستحقاق المعاش بسبب الزوجة وثبت النسب — لا يحسم هذا الأمر الا بضدور حكم قضائى من المحكمة المختصة — يمتنع على جهة الادارة الاستمرار فى صرف المعاش .

### المحكمة :

ومن حيث أنه عن قضاء الحكم المطعون فيه فى الطلب « المستعجل فان الظاهر من الاوراق أن الجهة الادارية المختصة سبق أن قررت معاشا عن وفاة المرحوم رقيب أول ..... وكان المعاش يصرف للمدعية ولاولادها بناء على المستندات التى قدمتها على أنها كانت زوجة للمتوفى منذ ١٩٧١/٤/٢٥ وأنجبت منه أبناء . ولما استبان للجهة الادارية أن سيدة أخرى تدعى ..... لديها مستندات على أنها هى الاخرى زوجة للمتوفى للذكور منذ ١٩٥٠/١١/١٢ ، فقد قررت هذه الجهة وقف صرف المعاش الذى كان يصرف للمدعية . وورد لها كتاب بطيريركية الاقباط الارثوذكس بالقاهرة — قلم وكيل عام البطيريركية — المؤرخ ١٩٨٢/١٠/٢٣ الذى جاء فيه « أنه فى هذه الحالة يعتبر الزواج الثانى باطلا لقيام الزواج الاول والذى ينفصل عن طريق المحكمة ( طلاق ) ، ويمكن للزوجة الاولى أن ترغم قضية بالمحكمة تطلب بطلان الزواج الثانى » .

وبذلك كانت الجهة الادارية امام حالة يتعذر فيها أن تحسم أمر: استحقاق المعاش بسبب الزوجة وثبت البينة : فكل الزوجتين تدعى الزوجية وثبت النسب الشرعى لاولادها من المتوفى ، وهو لا يحسم

الا بصدور حكم قضائي من المحكمة المختصة وهي محكمة الاحوال الشخصية ، حاسما بقضائه أمر الزوجة الصحيحة وثبوت نسب الاولاد بسبب الزوجية . وبذلك يتمتع على الجهة الادارية الاستمرار في صرف معاش المتوفى وقد قام نزاع جدى في ثبوت الوصف الموجب لاستحقاقه وتعدد مدعو هذا الوصف ومن ثم الاستحقاق بناء عليه . وهو ما لا يمكن لجهة الادارة أن تستظهره من ظاهر الاوراق ولا ينحسم الا بالقضاء .

( طعن رقم ١٠٥٠ لسنة ٣٠ ق — جاسة ١٩٨٦/٣/٢٢ )



### الفرع الثالث

معاش المجند الذى يصاب بسبب الخدمة بجروح

أو عاهات أو أمراض ينتج عنها عجز كلي أو

جزئى ويتقرر بسببها انتهاء خدمته العسكرية

قاعدة رقم ( ١٣٤ )

#### المبدأ :

المادة ٥٨ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ مفادها — من يصاب بسبب الخدمة من المجندين المحتفظ لهم بوظائفهم المدنية بجروح أو عاهات أو أمراض ينتج عنها عجز كلي أو جزئى ويتقرر بسببها إنهاء خدمته العسكرية يمنح معاشا شهريا يعادل أربعة أخماس راتبه المدنى ويضاف الى هذا المعاش جنيهاً إذا كان العجز كلياً — من تنتهى خدمته منهم لصابته بسبب العمليات الحربية أو فى إحدى الحالات المتصوص عليها بالماد ٣١ بعجز كلى يمنح معاش شهري يعادل مرتبه المدنى مضافا اليه جنيهاً — إذا كان العجز جزئياً يمنح معاشاً شهرياً يعادل أربع أخماس راتبه المدنى مضافاً اليه جنيهاً واحداً — المادة ١٠١ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ مفادها — يحق للمصابين بسبب الخدمة أو العمليات الحربية أو فى إحدى الحالات المتصوص عليها بالمادة ٣١ العلاج مجاناً بالمستشفيات العسكرية أو الحكومية مدى الحياة .

#### المحكمة :

ومن حيث أنه متى كان ذلك فإن المدعى وقد لحقت به الإصابات التى تضمنتها الشهادات الطبية المقدمة منه ، وهى فقدان بعض الأعضاء ليعنه اليمنى وشفته العليا وفقد الإبهام والسبابة والوسطى ونصف البنصر بما فيها راحه اليد ، ومقدم الفك العلوى بما عليه من أسنان وحدثت إصابات وتشوهات بالأنف والفم والوجه

والقدمين والساقين ، وهى بهذا الوصف تأخذ حكم العجز الكلى قياسا على نسب العجز الواردة بالجدول رقم ( ٢ ) المرفق بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الخاص بتقدير درجات العجز فى حالات الفقد العضوى ، وذلك لخلو القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه من جدول مماثل .

ومن حيث أنه طبقا للفقرة الثانية من المادة ٥٨ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ فإن من يصاب بسبب الخدمة من المجندين المحتفظ لهم بوظائفهم المدنية بجروح أو عاهات أو أمراض ينتج عنها عجز كلى أو جزئى ، ويتقرر بسببها انتهاء خدمته العسكرية بمنح معاشا شهريا يعادل أربع أخماس راتبه المدنى ، ويضاف الى هذا المعاش جنيهاً إذا كان المعجز كلياً ، أما من تنتهى خدمته منهم لاصابته بسبب العمليات الحربية أو فى احدى الحالات المنصوص عليها بالمادة ٣١ بمعجز كلى فيمنح معاشاً شهرياً يعادل راتبه المدنى مضافاً اليه جنيهاً ، أما إذا كان العجز جزئياً فيمنح معاشاً شهرياً يعادل أربع أخماس راتبه المدنى مضافاً اليه جنيهاً واحداً .

ومن حيث أن المادة ٣١ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ حددت الحالات التى تستحق فيها معاشا يعادل الراتب المدنى مضافاً اليه جنيهاً أو جنيه حسيماً كان عجزاً كلياً أو جزئياً ، ومنها الانفجارات التى تحدث من الالغام والمفرقات ، وهو ما ينطبق على الحالة الماثلة .

ومن حيث أن المادة ١٠١ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه تنص على أنه يحق للمصابين بسبب الخدمة أو العمليات الحربية أو فى احدى الحالات المنصوص عنها بالمادة ٣١ العلاج مجاناً بالمستشفيات العسكرية أو الحكومية مدى الحياة .

ومن حيث أن الحكم الطعين أخذ بهما تقدم وطبق المادة ٥٧ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ بدلا من المادة ٥٨ التي تطبق على حالة المدعى باعتباره من المجندين المحتفظ لهم بوظائفهم المدنية الذي أصيب بمعجز كلي في احدى الحالات المنصوص عليها بالمادة ٣١ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ ، ومن ثم يستحق معاشا شهريا يعادل راتبه المدني مضافا اليه جنيها شهريا من تاريخ إصابته في ١٢/٥/١٩٧٥ ، مع حقه في العلاج المجاني مدى الحياة بالمستشفيات العسكرية أو الحكومية .

( طعن رقم ٢٩٦٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٣ )

## الفرع الرابع

### شروط استحقاق المعز أو الوفاة

### في غير حالات الاصابة

قاعدة رقم ( ١٢٥ )

المبدأ :

المادة ١٨ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ معدلا بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ — تشترط لاستحقاق معاش المعز أو الوفاة في غير حالات الاصابة عن المؤمن عليهم من المخططين باحكام هذا القانون ان تكون للمؤمن عليه مدة اشتراك في التأمين لا تقل عن ثلاثة اشهر متصلة أو ستة اشهر متقطعة .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٦ ، فاستعرضت المادة ( ١ ) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ معدلا بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ والتي تنص على أن يشمل نظام التأمين الاجتماعي التأمينات الآتية :

- ١ — تأمين الشيخوخة والمعز والوفاة ٢٠ — تأمين اصابة العمل .
- ٣ — تأمين المرضى ٤ — تأمين البطالة ٥ — تأمين الرعاية الاجتماعية لاصحاب المعاشات . وتنص المادة ( ٢ ) من هذا القانون على أن تسري أحكام هذا القانون على العاملين من الفئات الآتية :

( ١ ) العاملون المدنيون بالجهاز الإداري للدولة ....

( ب ) العاملون الخاضعون لاحكام قانون العمل الذين تتوافر فيهم الشروط الآتية :

١ — أن يكون سن المؤمن عليه ١٨ سنة فأكثر

..... وتنص المادة ( ٣ ) على أنه استثناء من أحكام المادة (٢) تسرى أحكام هذا القانون على العاملين الذين سبق التأمين عليهم وفقا لقوانين التأمينات الاجتماعية والتأمين والمعاشات المشار اليها بالمادة الثانية من قانون الاصدار •

تسرى أحكام تأمين اصابات العمل على العاملين الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة ..... وتنص المادة ( ١٨ ) من ذات القانون على أن يستحق المعاش في الحالات الآتية : .....

٣ — انتهاء خدمة المؤمن عليه للوفاة أو العجز الكامل أو العجز الجزئي المستديم متى ثبت عدم وجود عمل آخر له لدى صاحب العمل وذلك أيا كانت مدة اشتراكه في التأمين .....

ويشترط لاستحقاق المعاش في الحالتين ( ٣ و ٤ ) أن تكون للمؤمن عليه مدة اشتراك في التأمين لا تقل عن ثلاثة أشهر متصلة أو ستة أشهر متقطعة ولا يسرى هذا الشرط في شأن المؤمن عليهم الخاضعين في تحديد أجورهم وترقياتهم لنظام توظيف صادر بها قانون أو قرار من رئيس الجمهورية ..... كذلك لا يسرى هذا الشرط في شأن حالات العجز والوفاة نتيجة اصابة عمل .....

ومن حيث أن ماذ ما تقدم أن قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه قد شمل طبقا للمادة ( ١ ) منه عدداً من التأمينات يختص كل نوع منها بأحكام خاصة وردت في باب مستقل في هذا القانون ، فجعل الباب

الثالث للاحكام الخاصة بتأمين الشيخوخة والعجز والوفاء ومنها المادة ( ١٨ ) سالفه الذكر التي تشترط لاستحقاق معاش المعجز أو الوفاة في غير حالات الاصابة عن المؤمن عليهم من المخاطبين بأحكام هذا القانون أن تكون للمؤمن عليه مدة إشترك في التأمين لا تقل عن ثلاثة أشهر متصلة أو ستة أشهر متقطعة

ومن حيث أنه طبقا للمادة ( ٢ ) سالفه الذكر من القانون المشار اليه تسرى أحكام هذا القانون على العاملين الخاضعين لاحكام قانون العمل بشرط أن تكون سن المؤمن عليه ١٨ سنة فأكثر ، وبالنسبة لمن هم أقل من هذا السن تسرى عليهم أحكام تأمين اصابات العمل فقط .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على الحالة المعروضة ، فإنه لما كان المؤمن عله المذكور لا تسرى عليه أحكام تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء اعتباراً من تاريخ بلوغه سن ١٨ سنة ، وكان قد بلغ هذه السن في ١٤/١٢/١٩٨٥ وتوفي في ١٧/١٢/١٩٨٥ وبذا تكون مدة اشتراكه في التأمين ثلاثة أيام فقط وليست ثلاثة أشهر متصلة أو ستة أشهر متقطعة مما تعطيه الحق في معاش الوفاة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم استحقاق معاش الوفاة عن المؤمن عليه المرحوم / .....

( حلف رقم ٨٦/٤/١٠٦٥ — جلسة ١٧/١٢/١٩٨٦ )

## الفرع الخامس

### منظ استحقاق المعاش الاضافي المقرر بالمادة

٧٨ من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١

والمادة ٨٩ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤

### قاعدة رقم ( ١٣٦ )

#### المبدأ :

المعاش الذي يتقرر بصفة شخصية للعامل واحد بالذات لا يجتد به ولا يعتبر نظاما في حكم المادة ٧٨ من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ والمادة ٨٩ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الاجتماعية .

#### الفتوى :

أن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ٤ من مارس سنة ١٩٨٧ ، فاستقرضت القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦١ بتعديل القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن التأمينات الاجتماعية تنص المادة ٧٠ من القانون على أن « المعاشات والتعويضات المقررة وفقا لاحكام الفصل السابق لا تقبل من التزامات صاحب العمل في تأمين الشيخوخة الا ما يبادل مكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على أساس المادة ٧٣ من قانون العمل واحكام الفقرة الثانية من المادة ٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

ويلتزم صاحب العمل المرتبط مع عماله بنظام مكافآت أو ادخار أفضل بدفع الزيادة كاملة الى المؤمن عليه أو المستحق عنه مباشرة .

... كما نصت المادة ٧٨ من ذات القانون على أنه « استثناء من حكم المادة ١٨ يجوز بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي

اعفاء أصحاب الاعمال المرتبطين مع عمالهم بأنظمة معاشات أفضل من الاشتراك في تأمين انشيوخة والعجز والوفاة على أن يتقدمو بطلب ذلك خلال شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون ..... ونصت المادة ٨٩ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على أن « المعاشات والتعويضات المقررة وفقا لاحكام هذا الباب لا تقابل من انتراعات صاحب العمل في تأمين الشيوخة والعجز والوفاة الا ما يعادل مكفاة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على أساس المادة ٧٣ من قانون العمل واحكام الفقرة الثانية من المادة ٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ »

ويلتزم أصحاب الاعمال الذين كانوا يرتبطون حتى يوليو سنة ١٩٦١ بنظام معاشات أو مكافأة أو إدخار أفضل بقيمة الزيادة بين ما كانوا يتحملونه في تلك الانظمة ومكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على الاساس المشار اليه في الفقرة السابقة وتحسب هذه الزيادة عن كامل مدة العمل سواء في ذلك مدد الخدمة السابقة أو اللاحقة للاشتراك في الهيئة وتؤدي عند انتهاء خدمة كل عادل الى الهيئة كاملة دون اجراء أى تخفيض •

..... كما استعرضت الجمعية العمومية المادة ٨٥ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ التي تنص على أن « لا يمنع من الوفاء بجميع الالتزامات حل المنشأة أو تصفيتها أو إغلاقها أو افلاسها أو ادماجها في غيرها أو انتقالها بالارث أو الوصية أو الهبة أو البيع أو غير ذلك من التصرفات • وفيما عدا حالات التصفية والافلاس والاغلاق النهائى المرخص فيه يبقى عقد استخدام عمال المنشأة قائما ويكون الخلف مسئولا بالتضامن مع أصحاب الاعمال السابقين عن تنفيذ جميع الالتزامات السابقة • واستعرضت الجمعية العمومية كذلك قرار رئيس



الجمهورية بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت حيث تنص المادة ١ منه على أنه يجب أن تتخذ كل من الشركات والمنشآت المبينة في الجدول المرفق لهذا القانون شكل شركة مساهمة غربية وأن تساهم فيها إحدى المؤسسات العامة التي يصدر بتحديددها قرار من رئيس الجمهورية بحصة لا تقل عن ٥٠ ٪ من رأسمالها .

وقد ورد بهذا الجدول : شركة فيليبس أورينت وتنص المادة ٩ من ذات القانون على أن ينشر هذا القرار بقانون ويعمل به في اقليمي الجمهورية من تاريخ نشره وقد نشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية في ٢٠ / ٧ / ١٩٦١ واستعرضت الجمعية العمومية أيضا المادة ( ١٤٠ ) من القانون المدني التي تنص على ان يسقط الحق في إبطال العقد اذا لم يتمسك به صاحبه خلال ثلاث سنوات .

..... وفي كل حال لا يجوز التمسك بحق الإبطال لغلط أو تدليس أو إكراه اذا انقضت خمس عشرة سنة من وقت تمام العقد .

ومن حيث أن مفاد نصوص القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه — باعتباره قانون التأمينات الاجتماعية الواجب التطبيق على الحالة المعروضة — أن حق العاملين في الشركات بما في ذلك شركات القطاع العام في المعاشات والمكافآت تحكمها قوانين التأمينات الاجتماعية باعتبارها الواجبة التطبيق لأنها حلت محل أنظمة المعاشات والمكافآت التي كانت تطبقها هذه الشركات . وأن حق هؤلاء العاملين في الاحتفاظ بالمعاش الأفضل الوارد بتلك الأنظمة الخاصة شرط فقط بتوافر الشروط التي وضعها قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه — ومن قبله قانون التأمينات الاجتماعية رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦١ — للانتفاع بهذه الميزة ومن بينها أن تكون الشركة تطبق نظاما خاصا واردا في لائحة

عمة تسرى على جميع انعامين بها أو على عدد منهم غير محدد بالذات ،  
ومن ثم فإن المعاش الذي يتقرر بصفة شخصية لمعامل واحد بالذات  
لا يعتد به ولا يعتبر نظاما في حكم المادة ٧٨ من القانون رقم ١٤٣  
لسنة ١٩٦١ والمادة ٨٩ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن انتافينات  
الاجتماعية المشار إليها ، ولما كان الثابت أن المعاش الذي نص عليه  
في ملحق عقد العمل المحرر بين السيد المعروضة حالته وشركة فيليبين  
أورينت لم يرد في أنظمة العمل التي كانت تطبقها الشركة المذكورة  
ولذلك تقرر له بصفة خاصة بمقتضى ملحق عقد العمل المشار  
إليه ، ومن ثم لا يعد معاشا أضافيا في مفهوم المادتين ٧٨ ، ٨٩  
سالفى الذكر وإنما هو في حقيقته ميزة عقدية تقررت للسيد  
المعروضة حالته بموجب ملحق العقد ولما كان السيد المذكور  
لم يكمل مدة الـ ٢٥ سنة الموجبة لاستحقاق هذه الميزة طبقا  
لنصوص ملحق عقد العمل الا في ١٥/٥/١٩٦٦ في وقت كانت فيه  
الشركة المذكورة قد تم تأميمها وأصبحت تسمى شركة النصر  
للأجهزة الكهربائية والالكترونية ولما كان ملحق عقد العمل المذكور  
قد علق استحقاق هذه الميزة على عدم تغيير ملكية الشركة والإشراف  
على إدارتها وقت الاستحقاق ما لم يوافق الملاك الجدد للشركة  
والإدارة المعنية بمعرفتهم على هذه الميزة ، ومن ثم لا يمكن القول  
بالتزام شركة النصر للأجهزة الكهربائية والالكترونية بتلك الميزة  
أعمالا لنظرية الاستخلاف القانوني باعتبارها خلف لشركة فيليبين أورينت  
ذلك أنه أيا كان ما يمكن أن يقال حول انطباق المادة ٨٥ من قانون  
العمل بالنسبة لحالة التأميم النصفى والقرار بقانون رقم ١١٨ لسنة  
١٩٦١ فإن ملحق عقد العمل الذى تضمن هذه الميزة ورد فيها  
صراحة ما مؤاده أن هذه الميزة لا تنفذ في حالة تغيير ملكية الشركة  
إلا اذا وافق عليها الملاك الجدد والإدارة المعنية بمعرفتهم •

ومن حيث أنه في ضوء ما تقدم ، فيان ما قرره مجلس ادارة شركة النصر للاجهزة الكهربائية والالكترونية للسيد المذكور في ١٩٧٠/٧/٢٩ لا يعد تنفيذا لما سبق أن تعهدت به شركة فيليبس أورينت أنما هو ميزة عقدية ترتد في أساس منحها واستحقاقها الى العلاقة العقدية التي تربط السيد المذكور بشركة النصر للاجهزة الكهربائية والالكترونية ، لما هو مسلم به من أن علاقة العاملين بالقطاع العام بالشركات التي يعملون بها هي علاقة عقدية تحكمها مباشرة أنظمة التوظيف للعاملين بالقطاع العام تكملة بأحكام قانون العمل والقانون المدني فيما لم يرد به نص في هذه الأنظمة . ولما كانت هذه الميزة قد تقررت للسيد المذكور في ١٩٧٠/٧/٢٩ فانها تخضع — من حيث قانونية تقريرها — لاحكام قرار رئيس الجمهورية ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ باعتبارها نظام التوظيف للعاملين بالقطاع العام آنذاك ، اذ كان نظام التوظيف هذا لم يكن يسمح بتقرير هذه الميزة ، فانها تكون قد تقررت خطأ — بالمخالفة لاحكام القانون غير أنه وقد أنقضى على تقرير هذه الميزة ما يربو على الخمسة عشر عاما فانه لا يجوز لشركة النصر للاجهزة الكهربائية والالكترونية التمسك بحق ابطال العقد للغلط تطبيقا للمادة ١٤٠ من انقانون المدني قالفة الذكر .

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استحقاق السيد ..... للميزة التي وافق عليها مجلس ادارة شركة النصر للاجهزة الكهربائية والالكترونية .

( جلف رقم ١٦٨٦/٤/٦٣٥ — جلسة ١٩٨٧/٣/٤ )

## الفرع السادس

### حدود المعاش المحسوب عن الأجر

### والمعاش المحسوب عن الحوافز

قاعدة رقم ( ١٣٧ )

المبدأ :

المادتان ٣٠ ، ٣٤ من قانون التأمين الإجتماعى رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠  
مغادتهما — توسع المشرع في مفهوم أجر الاشتراك — تحديد اطار هذا  
التوسع بحيث جمل لكل من المعاش المحسوب عن الأجر حدودا  
والمعاش المحسوب عن الحوافز حدودا أخرى — حدد المشرع لكليهما  
إطار هو عدم مجاوزة الحد الأقصى للمعاش المحدد بنص المادة ٢٠ من  
القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ — مدة الاشتراك المحسوبة عن حوافز  
الإنجاز ينمين ألا تجاوز مدة تطبيق نظام الحوافز بالجهة التى يعمل بها  
او مدة إشتراكه في التأمين أيهما اقل .

الحكمة :

ومن حيث أن الطعن يتأسس على أن الحكم خالف القانون وأخطأ  
في تطبيقه ، نظرا لان نظام الحوافز لم تعرفه الاجهزة الادارية  
للدولة الا سنة ١٩٧٥ ، وأن مصلحة الضرائب أيضا لا تعرفه الا من  
التاريخ المشار اليه ولو كن موجوداً قبل هذا التاريخ ما احتاج  
الإصر الى نص اشراء مدة عشر سنوات سابقة ، ولما سويت  
مؤسسات من تركوا الخدمة سنة ١٩٧٥ دون اشتراك عن الحوافز  
لحما كانت غير موجودة .

ومن حيث أن المشرع التأميني وسع من مفهوم أجر الاشتراك

بحيث أجاز حساب المدة التي يؤدي عنها اشتراكا محسوباً بالانتاج أو العمولة ، وفي مقام تنظيم ذلك أضاف الى قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ نص المادة ٣٠ مكرراً ( بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ ) الذي يقضى بأن :

« يحسب المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة المؤمن عليهم من غير الخاضعين للبند (٣) من المادة « ١٩ » الذين يتقاضون أجورهم بالمدة وبالانتاج أو بالعمولة أو الوهبة وفقاً للآتي :

( أ ) يحسب المعاش أو التعويض على أساس مدة الاشتراك في التأمين التي أدى عنها الاشتراك عن الأجر محسوباً بالمدة قائماً بذاته .

( ب ) يحسب المعاش أو التعويض على أساس مدة الاشتراك في التأمين التي أدى عنها الاشتراك عن الأجر محسوباً بالانتاج أو بالعمولة أو الوهبة قائماً بذاته .

( ج ) يربط للمؤمن عليه معاش أو تعويض بحسب الأحوال بمجموع المعاش أو التعويض المشار إليهما في البندين السابقين وذلك مع مراعاة الفقرة الأخيرة من المادة ( ٢٥ ) ( الجيد الأقصى للمعاش ) .

ونصت الفقرة الثانية من المادة ٣٤ على أنه :

« يجوز للمؤمن عليه الذي يتقاضى أجراً بالمدة وبحوافز الانتاج أن يطلب زيادة مدة اشتراكه في التأمين الخصوية عن حوافز الانتاج بمدة لا تتجاوز مدة تطبيق نظام الحوافز بالجهة التي يعمل بها أو مدة اشتراكه في التأمين أيهما أقل ... » .

والذين من النصين المشار إليهما أن المشرع وقد وسع من مفهوم أجر الاشتراك. قد حدد اطار هذا التوسع بحيث جعل لكل من المعاش المحسوب عن الأجر حدودا والمعاش المحسوب عن الحوافز حدودا أخرى ، ثم حدد لكليهما اطارا هو عدم مجاوزة الحد الأقصى للمعاش المحدد بنص المادة ٢٠ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

ومن حيث أنه متى كان ذلك فإن مدة الاشتراك المحسوبة عن حوافز الانتاج يتعين الا تجاوز مدة تطبيق نظام الحوافز بالجهة التي يعمل بها أو مدة اشتراكه في التأمين أيهما أقل ، وبالنظر الى أن الطاعين وقد ثبت أنهما نقلا الى مصفحة الضرائب سنة ١٩٧٥ ، ولم يكن لهما مدة عمل سابقة على مدة عملهم بمصلحة الضرائب بجهات تطبيق نظام حوافز الانتاج ، ومن ثم لا يحق لهما المطالبة بزيادة مدة الاشتراك المحسوبة عن حوافز الانتاج بمدة تجاوز المدة التالية لنقلهم الى مصلحة الضرائب .

ومن حيث أن الحكم الطعين أخذ بهذا النظر ، فإنه يكون قد صيادف صحيح بحكم القانون ، مما يتعين معه قبول الطعن شكلا وورفضه مضمونا .

ومن حيث أنه وفقا للمادة ١٣٧ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ يعفى من الرسوم القضائية في جميع درجات التقاضي الدعاوى التي ترفعها الهيئة المختصة أو المؤمن عليهم أو المستحقون طبقا لأحكام هذا القانون .

( طعن رقم ٩٨٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٢/٥/١٩٩١ )







## قاعدة رقم ( ١٢٨ )

### المبدأ :

يتمتع بتقديم اعداد التخليف عن اداء الامتحانات الى المعهد لبحثه بواسطة  
اجهزته المختلفة - لا تثريب على المعهد ان استطلع الوزارة في ذلك قبل  
البت برأى يقول عليه الطالب في تحديد موقعه - الفصل في ذلك للأمانة  
المعاهد التابعة لوزارة التعليم العالي وليس لقانون تنظيم الجامعات  
ولابنته التنفيذية .

### الحكمة :

ومن حيث أنه عن معاد رفع الدعوى ، فإن الثابت من الأوراق  
وضور المستندات أنه على أثر إعلان نتيجة المدعى في السنة  
النهائية ( ١٩٨٦/٨٥ ) بالمعهد الفني التجاري بالروضة بدرجة مقبول  
بأمر بالتظلم الى رئيس الادارة المركزية لشئون التعليم الفني بوزارة  
التعليم العالي وذلك لرفع تقديره في امتحان الدبلوم الى جيد جداً  
وبيخت حالته تبين أنه سحب أوراقه من المعهد بتاريخ ١٩٨٤/٩/٢  
وتمت الموافقة على إعادة قيده في العام ١٩٨٦/٨٥ مع احتساب  
العام ٨٤ / ١٩٨٥ عام رسوب وذلك عن طريق الادارة العامة  
لشئون الطلاب والامتحانات بتاريخ ١٩٨٥/٨/٢٠ وأفاد المعهد  
بتاريخ ١٩٨٧/٩/٢ بأن الطالب ..... لم يتقدم بمغذر عن  
العام ٨٤/١٩٨٥ ولا حق له في قبول عذره لعدم وجوده بالمعهد  
ولسحب أوراقه كما سبق لمدير المعهد أن بحث بكتابه بتاريخ  
١٩٨٥/٨/١٧ الى مدير عام الادارة العامة للخدمات الطبية بوزارة  
التعليم العالي جاء فيه أن المعهد يوافق على إعادة قيد الطالب المذكور  
بالفرقة الثانية في العام الدراسي ١٩٨٦/٨٥ بعد دفع الرسوم  
المقررة اذا وافقت الادارة على ذلك فردت الوزارة بتاريخ ١٩٨٥/٨/٢٤

بالموافقة على إعادة القيد عن العام ١٩٨٦/٨٥ مع احتساب العام ١٩٨٥/٨٤ عام رسوب وذلك بعد سداد رسم إعادة القيد ، فواضح من ذلك أنه ثمة قرارات إداريين إيجابيين صادرا من وزارة التعليم العالي الأول بتاريخ ١٩٨٥/٨/٢٠ برفض عذر الطالب المذكور واحتساب عام ١٩٨٥/٨٤ عام رسوب والثاني صدر بإعلان نتيجته النهائية معتمدة من وزير التعليم العالي بتقدير مقبول عن دور مايو سنة ١٩٨٦ وقد تظلم من القرارين بتاريخ ١٩٨٦/٦/٧ ثم رفع دعواه بالغاثهما في ١٩٨٦/٩/٣٠ ، فإنه لم يثبت من الأوراق أن المدعى علم بقرار الوزارة الصادر في ١٩٨٥/٨/٢٠ قبل إعلان نتيجته النهائية فإن الدعوى تكون مقامة في اليعاد المنصوص عليه في المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، وأذ ذهب الحكم المطعون فيه في تكيف الدعوى بأنها تتعلق بقرارات نسبية فإنه يكون قد أخطأ في فهم الواقع ويتمين من ثم تصحيحه في هذا الخصوص .

ومن حيث أنه طبقا للمادة ٦٥ من لائحة المعاهد التابعة لوزارة التعليم العالي الصادرة بقرار وزير التعليم العالي رقم ٨٠٢ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٣٠ فإنه إذا تخلف طالب عن دخول الامتحان بعذر قهرى يقبله مجلس إدارة المعهد فلا يصيب غيابه رسوبا ( يطابق ذلك حكم المادة ٤٥ من اللائحة الصادرة بانقراز رقم ٧٨٨ بتاريخ ١٩٨٦/٨/٢٨ ) تضمنت أن لمجلس إدارة المعهد أن يحزم الطالب من التقدم للامتحان إذا رأى مواظبته غير مرضية وفي هذه الحالة يعتبر الطالب راسبا في المقررات التي حرم من التقدم للامتحان فيها ( م ٤٥ ) وأنه إذا تخلف الطالب عن دخول الامتحان أو أكثر بغر قهرى يقبله مجلس إدارة المعهد يخص له في عدد مماثل من الامتحانات، ومفاد ذلك أن المنذر يتمين تقديمه إلى المعهد وعليه بحثه بواسطة أجهزته المختلفة ولا تشريب عليه في أن يستطلع الوزارة في شأنه وقبل

البيت فيه برأى يعنول عليه الطالب في تحديد موقفه ، واذا كان الثابت أن الطالب ..... قد سحب أوراقه من المعهد بتاريخ ١٩٨٤/٩/٢ وظل كذلك الى أن تقدم بطلب لمعيد المعهد إشرافه الى أنه يمر بطروفت عائلية قهرية وأن مدير المعهد أشر على انطلب بتاريخ ١٩٨٥/٦/١٠ بأنه يوافق ولا تتسبب سنة رسوب ، ومن ثم فإن الطالب المذكور لم يكن من عداد طلاب المعهد خلال السنة الدراسية ١٩٨٥/٨٤ وان إعادة قيده مما يترخص فيه المعهد تحت اشراف الوزارة وأنه لا مراء في أن إعادة قيده انما كانت تعنى العام الدراسي ١٩٨٦/٨٥ وهو زمن التكليف بالحضور والمواظبة ومتابعة الدروس والانضباط وغير ذلك مما يلتزم به الطلاب المقيدون رهن الدراسة بالمعهد ومن ثم فلا صحة لما ذهبت اليه الوزارة بقرارها في ١٩٨٥/٨/٢٠ من اعتبار العام ١٩٨٥/٨٤ عام رسوب ، واذا كان هذا القرار هو يكون ركن السبب في قرار الوزارة اللاحق باعلان نتيجة الطالب المذكور في الدبلوم دور مايو سنة ١٩٨٦ بتقدير مقبول فان هذا القرار الاخير يكون قد فقد ركن السبب واقعا وقانونا بالغاء القرار الاول حسبا هو ظاهر من الاوراق ، وهو ما يكفي للقول بتوافر ركن الجدية في طلب وقف التنفيذ ، واذا أقام الحكم المطعون فيه قضاءه في بحث مشروعية القرار على ما تضمنته المادة ٨٣ من اللائحة التنفيذية بقانون تنظيم الجامعات فانه يكون قد أخطأ في تحديد القاعدة القانونية الواجبة التطبيق على النزاع مما يتعين معه تصحيحه في هذا الخصرص .

ومن حيث أنه عن ركن الاستعجال في طلب وقف تنفيذ القرارين المطعون فيهما فانه ولئن كان المدعى ..... قد اكتفى بالقول بأنه قد اصابه ضرر من جراء تنفيذ هذين القرارين وانهما حالا دون مواصلة دراسته بالجامعة ، فانه لا تترتب على الحكم المطعون

فيه ان هو تفصيل هذا القول المجمل ونسب ايفاده وجوانبه وبما لا يخرج عن الهدف الذي تنياه المدعى من دعواه ، الامر الذي يؤكد ما اودعه بعد ذلك من حافظة مستندات تفيد قبوله بالسنة الثانية بكلية التجارة بجامعة عين شمس عن سنة ١٩٨٨/٨٧ .

ومن حيث أنه ولئن كان الحكم المطعون فيه قد اصاب الحق في النتيجة التي انتهت اليها الا أنه يتعين تعديله على النحو الوارد في سبابه المتقدمة .

ومن حيث أن وزارة التعليم العالي والمعهد الفني التجارى بالروضة خسر الدعوى في الشق المستعجل - فليزمان بالمصروفات عملاً بالمادة ١٨٤ من أفعال ١٩٨٤ .

( طعن رقم ١٦٨١ و ١٩٨٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/١ )

## مكاتب ومراكز ثقافية في الخارج



## مكاتب ومراكز ثقافية في الخارج

قاعدة رقم ( ١٢٩ )

### المبدأ :

نشاط المشرع بالجهة الادارية المختصة إختصاص النذب للعمل بالمكاتب والمراكز الثقافية في الخارج - يتعين الالتزام بحالات انتهاء النذب التي حددتها لائحة التمثيل الثقافي بالخارج - تدور هذه الحالات حول أسباب ترجع لإرادة العامل وتصرفاته أو لمصلحة العمل أو أمن الدولة - إذا صدر قرار بالفناء نذب العامل في الخارج وجب إحاطته به قبل انتهاء النذب بثلاثة اشهر على الاقل - علة ذلك : ان هذا النذب وإن كان داخل جهاز الوزارة إلا أنه للعمل في اقليم دولة أجنبية وله طبيعة خاصة لما يصاحبه من مزايا مادية ومعنوية بالنسبة للعامل ومنعا لمفاجأة المنتدب بالفناء انتدابه وما يترتب على ذلك من مساس مفاجيء بأوضاع مستقرة بالخارج - يستحق المنتدب مرتب الثلاثة اشهر عند الفناء النذب فجأة لتحقق ذات العلة المقررة في القرار الجمهوري رقم ٩١٣ لسنة ١٩٧٠ بالنسبة للنقل المفاجيء من الخارج .

### الحكمة :

ومن حيث أن الطعن المائل يقوم على سند من القول بان الحكم المطعون فيه قد صدر مجحفاً بحقوق الطاعن وعلى غير أساس صحيح من الواقع والتفسير السليم لنصوص انقانون ، ذلك أن المرض الذي داهم الطاعن فجأة أثناء أجازته الاعتيادية بأرض الوطن هو ظرف استثنائي مفاجيء لا يد للطاعن فيه وأن وظيفته في الخارج ظلت شاغرة طيلة ثلاثة شهور بعد قرار انهاء نذبه ، وأن التفسير اللفظي الضيق لنص القرار الجمهوري رقم ٩١٣ لسنة ١٩٧٠ لا يتفق مع هدف المشرع والحكمة من ايراد هذا التشريع فمبدأ التعويض لأعضاء البعثات الدبلوماسية يوجد مسنده في حالة اضطرارهم للعودة للوطن جبراً عن إرادتهم مما يصيبهم بأضرار نتيجة هذه

العودة المفاجئة . كما أن الحالات التي وردت بانقرار الجمهورى رقم ٩١٣ لسنة ١٩٧٠ لم تكن على سبيل الحصر بل هى حالات عامة وظاهرة فى مجال العمل والالغاء المفاجئ للنائب كالتنقل المفاجئ من حيث الاضرار التى تترتب على كل منهما وبالتالى فانه يستحق مرتب الثلاثة شهور بفئة الخارج .

ومن حيث أنه بجلسة ٢ من يناير سنة ١٩٨٩ :أودعت جهة الادارة حافظة مستندات تضمنت صورة من لائحة التمثيل الثقافى بالخارج والمعتمدة من السيد وزير التعليم العالى والبحث العلمى بتاريخ ١٦/١٠/١٩٧٦ وتضمنت الشروط الواجب توافرها فى المنتخبين للعمل فى المكاتب والمراكز الثقافية بالخارج وتنص المادة ٧ من اللائحة على النائب والغاء النائب : ١ - انندب للعمل فى وظائف التمثيل الثقافى يكون لمدة اقصاها اربع سنوات ومع ذلك يجوز لوزير التعليم العالى لاعتبارات تقتضيها المصلحة العامة مد هذا النائب ٢ - يجوز انتهاء نذب أى عامل باحدى وظائف التمثيل الثقافى اذا ثبت قصوره أو فشله فى عمله أو لأسباب تتعلق بخلقه أو شخصيته أو لمصلحة العمل أو أمن الدولة أو غير ذلك من الاسباب ويصدر بذلك قرار من وزير التعليم العالى ٣ - تصدر قرارات الالغاء أو تجديد النائب وتبلغ للجهات المعنية ويحط بها الاشخاص المعنيون قبل انتهاء النائب بثلاثة أشهر على الأقل ٤ - لا تتجاوز مدة النائب أو الاعارة فى الخارج عشر سنوات طوال مدة الخدمة الا اذا اقتضت المصلحة العامة ذلك . ومفاد ذلك أنه طبقا للقواعد القانونية العامة التى تضمنتها هذه اللائحة ومنها نص المادة السابعة المذكورة فان النائب للعمل بالمكاتب والمراكز القانونية فى الخارج وان كان منوطا بارادة الجهة الادارية المختصة الا أن اللائحة حددت الحالات التى يجوز فيها انتهاء النائب للعمل فى الخارج وتحدور



كلها حول أسباب ترجع لارادة العامل وتصرفاته أو لمصلحة العمل أو أمن الدولة وأنه اذا صدر قرار بالغاء نذب العامل في الخارج وجب لحاظته به قبل انتهاء النذب بثلاثة أشهر على الاقل ، وحق ذلك النص — كما يتضح من اللائحة — ان هذا النذب وان كان داخل جهماز الوزارة الا أنه للعمل في اقليم دولة اجنبية وله طبيعة خاصة لما يصاحبه من مزايا مادية ومعنوية بالنسبة للعامل ، فانه منمسا لمفاجأة المنتدب بالغاء نذبه وما يترتب عليه من مساس مفاجيء بأوضاعه المستقرة في الخارج وجب اخطاره بالغاء الانتداب قبل تنفيذه بثلاثة أشهر على الاقل ، ومن ثم كان في الغاء هذا النذب فجأة ذات العلة المقررة في القرار الجمهوري رقم ٩١٣ لسنة ١٩٧٠ عند النقل المفاجيء من الخارج مما يترتب عليه استحقاقه مرتب الثلاثة أشهر عند الغاء النذب فجأة وبمراعاة ما تنص عليه المادة (٩) من اللائحة سالفه الذكر من تطبيق اللوائح المالية للعمل في السلك السياسي والقنصلي على موظفي التمثيل الثقافي .

ومن حيث أن جهة الادارة لا تتازع الطاعن في أنه كان منتدبا للعمل بالمكتب الثقافي لمصر بلندن من ١/٨/١٩٧٩ وأنه الم به المرض أثناء وجوده في أرض الوطن واعتبر في اجازات قانونية — اعتيادية ومرضية — حتى صدر قرار الغاء نذبه في ٢٤/٦/١٩٨٠ الا أنها لم تقدم طوال سنوات النزاع — أي دليل على أنه تم اخطار المذكور بانتهاء نذبه للعمل بالخارج قبل ٢٤/٦/١٩٨٠ بثلاثة أشهر مما يعتبر اخلالا منها بالتزام جوهرى ترتب عليه الاضرار بمصالح الطاعن في الخارج وباعتبار أن ما حصل عليه من اجازات كان خلال مدة نذبه للعمل بالخارج ولا يترتب عليه بذاته انتهاء النذب أو فسخ علاقته الوظيفية بالمكتب في لندن وكان من الميسور على جهة الادارة احاطته علما بفرضها على إنهاء نذبه منذ عودته

لأرض الوطن في أواخر مارس سنة ١٩٨٠ بدلا من تركه معلقا بأمل الاستمرار في النذب لأقصى ما تسمح به اللائحة ثم مفاجاته بانتهاء نذبه — غير محدد المدة — في ١٩٨٠/٦/٢٤ مما يؤجل له الحق في تقاضي مقدار مرتبه في الثلاثة أشهر بفئة الخارج ، وهو ما يماثل ما قرره القرار الجمهوري رقم ٩١٣ لسنة ١٩٧٠ من منح أعضاء البعثات الدبلوماسية والمكاتب الفنية مرتب ثلاثة أشهر بفئة الخارج في حالات محددة حصرا منها النقل المفاجيء قبل قضاء المدة المقررة ، لما يحمله ذلك القرار المفاجيء للعامل من آثار ضارة بأحواله المستقرة بالخارج .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ذهب الى غير ذلك فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون وتأويله ويتعين الحكم بالغاء والقضاء بأحقية الطاعن لبلغ يعادل مرتب ثلاثة أشهر بفئة الخارج لإلغاء نذبه فجأة في ١٩٨٠/٦/٢٤ وبدون سبق اخطاره بذلك مما يخالف حكم المادة السابعة من اللائحة سالف الذكر :

ومن حيث أن وزارة التعليم العالي خسرت الدعوى والطعن فتلزم بالمصروفات عملا بالمادة ١٨٤ مرافعات .

( طعن رقم ٢٤١٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٩/٥/٢٠ )

## مكافأة

الفرع الأول – المكافأة التشجيعية

الفرع الثاني – مكافأة الأستاذ المفترغ

الفرع الثالث – مكافأة بحث

الفرع الرابع – المكافأة السنوية للنتاج



## الفرع الأول

### المكافأة التشجيعية

قاعدة رقم ( ١٤٠ )

المادة :

المادة ٦٦ مكررة من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والمضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ مفادها — الأجر الكامل وفقا لهذه المادة لا تدرج تحته مكافآت الجهود غير العادية والحوافز والمكافآت التشجيعية — المكافآت والحوافز التشجيعية هي نوع من التعويض مما يبذله العاملون من جهود غير عادية أو يقدمونه من خدمات ممتازة أو مقابل زيادة الإنتاج — ليست حقا مكتسبا يستحق بمجرد شغل الوظائف المقرر لها هذه المبالغ [ المكافآت والحوافز التشجيعية ] — تتمتع جهة الإدارة في منحها بسلطة تقديرية طبقا لما تراه من أداء فعلى يقتضى الصرف — المادة ٧٨ من قانون التأمين الاجتماعى — مفادها — يستحق المريض تعويضا يعادل أجره المتغير الذى يشمل الحوافز والتعويض عن الجهود غير العادية والمكافآت الجماعية — مناط إعمال حكم هذه المادة هو أن يصدر قرار من وزير الصحة — القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض احكام قانون التأمين الاجتماعى مفاد نص المادة السادسة منه — يعتد في تحديد تعويض الأجر الكلى الذى يمنح للعامل الحاصل على اجازة مرضية إستثنائية بفهوم الأجر الذى يشمل الأجر الاساسى والأجر المتغير ويشمل الأجر المتغير الحوافز والتعويض عن الجهود غير العادية والمكافآت والتمج الجماعية دون المكافآت التشجيعية .

الحكمة :

ومن حيث أنه بالنسبة لأحقية المدعى صرف الحوافز والجهود غير العادية والمكافآت التشجيعية أثناء قيامه بالاجازة المرضية الاستثنائية فان المادة ٦٦ مكررا من قانون نظام العاملين المدنيين

بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والمضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ تنص على أنه « استثناء من أحكام الاجازات المرضية يمنح العامل المريض بأحد الامراض المزمنة التي يصدر بتحديدھا قرار من وزير الصحة بناء على موافقة الادارة العامة للمجاسس الطبية اجازة استثنائية بأجر كامل الى أن يشفى أو تستقر حالته استقرارا يمكنه من العودة الى العمل أو تبين عجزه عجزا كاملا وفي هذه الحالة الاخيرة يظل العامل في اجازة مرضية حتى بلوغه سن المعاش » والأجر الكامل وفقا لحكم هذه المادة لا تدرج تحته مكافأة الجهود غير العادية والحوافز والمكافآت التشجيعية لأن هذه المبالغ جميعها هي نوع من التعويض عما يبذله العاملون من جهود غير عادية أو يقدمونه من خدمات ممتازة أو مقابل زيادة الانتاج عن المعدل المقرر له خلال الفترة الزمنية التي يتقاضى عنها العاملون أجورهم فهي رهينة بتأدية هذه الاعمال فعلا وليست حقا مكتسبا يستحق بمجرد شغل الوظائف المقررة لها هذه المبالغ اذ تتمتع جهة الادارة في منحها بسلطة تقديرية طبقا لما تراه من اداء فعلى يقتضى الصرف وبناء على ذلك فإن المدعى وقد منح اجازة مرضية استثنائية بأجر كامل حتى بلوغ سن المعاش لا يستحق صرف مكافآت الجهود غير العادية أو المكافآت التشجيعية أو حوافز الانتاج ولا يحتاج في هذا الشأن بما تقتضى به المادة ٧٨ من قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه من استحقاق المريض في هذه الحالة تعويضا يعادل أجره كاملا وأن الاجر في مفهوم هذه المادة حددته الفقرة ( ط ) من المادة ( هـ ) من ذلك القانون شاملا الاجر الاساسى المنصوص عليه في الجداول المرفقة بتنظيم التوظيف والاجر المتغير والذي يشمل فيما يشمل الحوافز والتعويض عن الجهود غير العادية والمكافآت

الجماعية لأن منطاب أعماله حكم المادة (٧٨) المشار إليها  
أن يصدر قرار من وزير الصحة بمرين أحكام الباب الخامس من  
قانون التأمين الإجتماعى على الجهة التى يعمل بها المدعى عمالا لحكم  
المادة ٧٣ من هذا القانون وهو الأمر الذى لم يكن قد صدر بعد  
إذ لم يصدر مثل هذا القرار إلا فى ١٧/٥/١٩٨٩ وهو القرار رقم ١٣٠  
لسنة ١٩٨٩ أى بعد انتهاء خدمة المدعى اعتبارا من ١٥/٣/١٩٨٩ .

ومن حيث أنه ولئن كان ما تقدم وكان قد صدر القانون ١٠٧  
سنة ١٩٨٧ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعى ونص فى  
المادة السادسة منه على إضافة فقرة أخيرة الى المادة ٧٨  
السالف ذكرها وتنص على أنه « وعلى وحدات الجهاز الإدارى  
للدولة والهيئات العامة ووحدات القطاع العام تنفيذ هذا النص  
دون حاجة الى صدور قرار وزير الصحة المشار اليه فى المادة  
٧٣ » وكان مؤدى هذا التعديل أن يعتد فى تحديد تعويض الاجر الكامل  
الذى يمنح للعامل الحاصل على اجازة مرضية استثنائية  
بمفهوم الاجر طبقا للمادة الخامسة بند ( ط ) من قانون التأمين  
الاجتماعى وهو يشمل الاجر الاساسى المنصوص عليه  
فى الجداول المرفقة بنظم التوظيف إضافة الى الاجر المتغير ويدخل  
فى هذا الأخير الحوافز والتعويض عن الجهود غير العادية والمكافآت  
والمناح الجماعية دون المكافآت التشجيعية التى تصرف طبقا  
للمادة ٥١ من قانون نظام العاملين المدنيين المشار اليه للعامل الذى  
يقدم خدمات ممتازة أو أعمال أو بحوث أو مقترحات تساعد على  
تحسين طرق العمل أو رفع كفاءة الاداء أو توفير النفقات فلا  
تصرف اليه ومن ثم فإنه اعتبارا من ١/٧/١٩٨٧ وبخسبان أن حكم  
المادة ( ٧٨ ) من قانون التأمين الاجتماعى هو الواجب اعماله  
فى هذا الشأن باعتباره الافضل للمدعى « الطاعن » فإنه يستحق

بالإضافة الى أجره الاساسى أو علاوة على أجره الأساسى  
الحوافز ومكافآت الجهود غير العادية والمكافآت والمنح الجماعية  
دون المكافآت التشجيعية ومن حيث أنه ترتيباً على ما تقدم واذ  
قضى الحكم المظنون فيه فى هذا الشق من الدعوى بغير النظر  
المتقدم فانه يضمن الحكم بقبول الطعن شكلاً وفى موضوعه : أولاً —  
بعدم قبول الدعوى شكلاً بالنسبة لطلب اعتبار اصابة المدعى  
أصابة عمل ثانياً : باحقية المدعى فى صرف الحوافز ومقابل  
الجهود غير العادية والمكافآت والمنح الجماعية دون المكافآت  
التشجيعية وذلك اعتباراً من ١٩٨٧/٧/١ وحتى تاريخ انتهاء خدمته  
ورفض ما عدا ذلك من طلبات والزام كل من المدعى والجهة الادارية  
مصروفات هذا الطلب مناصفة بينهما •

( طعن رقم ٥٠٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٩٠/٦/٣ )



## الفرع الثاني مكافأة الأستاذ المتفرغ

### قاعدة رقم ( ١٤١ )

المبدأ :

مكافأة الأستاذ المتفرغ تزيد بزيادة البدلات المقررة للوظيفة وتنقش بمقدار الزيادة في المعاش تأكيدا للاقتضاء السابق للجمعية - لم يطرأ من الأسباب ما يقتضى له العدول عنه .

الفنوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية نقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٢٣/٢/١٩٩٢ فتبين لها ان المادة ١١٢ من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن « سن انتهاء الخدمة بالنسبة الى أعضاء هيئة التدريس ستون سنة ميلادية . ومع ذلك إذا بلغ عضو هيئة التدريس هذه السن خلال العام الجامعي فيبقى الى نهايته مع احتفاظه بكافة حقوقه ومناصبه الادارية ٠٠٠٠ » وان المادة ١٢١ من القانون ذاته تنص على انه « مع مراعاة حكم المادة ١١٣ يعين بصفة شخصية في ذات الكلية أو المعهد جميع من يبلغوا سن انتهاء الخدمة ، ويصبحوا أساتذة متفرغين حتى بلوغ سن الخامسة والستين وذلك ما لم يطلبوا عدم الاستمرار في العمل ، ولا تحسب هذه المدة في المعاش ويتقاضون مكافأة مالية توازي انفرق بين المرتب مضافا اليه الرواتب والبدلات الأخرى المقررة وبين المعاش مع الجمع بين المكافأة والمعاش ٠٠٠ »

كما تبين للجمعية ان المادة ٥٦ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات ، المشار اليه الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم

٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ تنص علي أنه : « مع مراعاة أحكام قانون تنظيم الجامعات يكون للاستاذ المتفرغ ذات الحقوق المقررة للاستاذ وعليه واجباته ، وذلك فيما عدا تقلد المراكز الادارية ..... » .

واستظهرت الجمعية مما تقدم ان المشرع أوجب انهاء خدمة عضو هيئة التدريس وتسوية معاشه عند بلوغه سن الستين ، وأجاز له الاستمرار في الخدمة بعد بلوغه هذه السن كأستاذ متفرغ حتى بلوغ سن الخامسة والستين ، وعين له مكافأة مالية في مقابل هذا العمل تساوي الفرق بين المرتب مضافا اليه الرواتب والبدلات الأخرى وبين المعاش مع الجمع بين المكافأة والمعاش وأكد المشرع في اللائحة التنفيذية المساواة بين الاستاذ المتفرغ وباقي الاعضاء في الحقوق والواجبات وذلك فيما عدا المناصب الادارية التي لا يجوز له تقلدها ، وبذلك يكون المشرع قد أفصح عن قصده في الا يقل مجموع ما يتقاضاه العضو من معاش ومكافأة بعد سن الستين عما يتقاضاه زميله الذي لم يصل الى تلك السن .

واستعرضت الجمعية ما استقر عليه إفتاؤها وآخر فتاوها الصادرة بجلسته ١٥/٢/١٩٨٩ من أن المشرع انما اعتد في حساب المكافأة بالمرتب والبدلات المقررة بجدول المؤتمرات المقررة للوظيفة وليس بتلك التي كان يتقاضاها العضو بالفعل عند بلوغه سن التقاعد وهو ما يقتضي القول بزيادة هذه المكافأة كلما زاد المرتب والبدلات المقررة للوظيفة بينما تقل كلما زاد المعاش إذ لا يسوغ الاعتداد بما يطرأ علي المعاش من زيادة وإغفال هذه الزيادة إذا ما طرأت علي مرتب وبدلات الوظيفة لما ينطوي عليه ذلك من الانتقاص من الحقوق المالية للاستاذ المتفرغ عما هو مقرر لاعضاء هيئة التدريس الاحداث منه مما يتنافى مع ما أوجبه المشرع من التسوية بينهم في جميع الحقوق عدا

تقلد المناصب الادارية كما لا يجوز القول بتجميد المكافأة عند القدر الذى تحددت به فى تاريخ بلوغ العضو سن الستين لان فى ذلك إهدار للنص الذى يوجب حساب المكافأة على أساس الفرق بين المعاش المقرر للعضو وبين المرتب والبدلات المقررة للوظيفة .

وخلصت الجمعية من ذلك ان مكافأة الاستاذ المتفرغ تزيد بزيادة البدلات المقررة للوظيفة وتنقص بمقدار الزيادة فى المعاش تأكيداً للافتاء السابق للجمعية فى هذا الشأن والذي لم يطرأ من الاسباب ما يقتضى له العدول عنه .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن مكافأة الأستاذ المتفرغ تزيد بزيادة البدلات المقررة للوظيفة وتنقص بمقدار الزيادة فى المعاش تأكيداً للافتاء السابق للجمعية والذي لم يطرأ من الاسباب ما يقتضى له انعكاسه .

( ملف رقم ٨٦/٤/٨٦٧ — جلسة ١٩٩٢/٢/٢٣ )

## القرع الثالث

### مكافأة بحث

قاعدة رقم ( ١٤٢ )

المبدأ :

سوف المكافأة عن بحث علمي مطلوب لا يتم عن بحث يؤدي فقط وإنما عن بحث يؤدي ويكون صالحا للانتفاع به من قبل الجهة التي طلبته — لذلك فإن الأبحاث يمكن أن تؤدي في وقت ما ولا تصرف المكافأة المستحقة عنها إلا في وقت لاحق — إذا كانت المكافآت تصرف عن أبحاث تؤدي ويمكن الانتفاع بها فإن هذه المكافآت تصرف لمن يستحقها عن الشهر الذي تعتبر فيه هذه الأبحاث قد أنجزت تماما وصارت صالحة للاستعمال والاستخدام والانتفاع بها .

المحكمة :

ومن حيث أن سوف المكافأة عن بحث علمي مطلوب لا يتم عن بحث يؤدي فقط ، وإنما عن بحث يؤدي ويكون صالحا للانتفاع به من قبل الجهة التي طلبته ، لذا فإن الأبحاث يمكن أن تؤدي في وقت ما ولا تصرف المكافأة المستحقة عنها إلا في وقت لاحق ، فقد تؤدي الأبحاث في شهر يناير مثلا ، ويتم صرف المكافأة عن هذه الأبحاث في شهر مارس مثلا ، لأن هذه الأبحاث لا تكون جاهزة لتسليمها إلى الجهات التي طلبتها إلا في شهر مارس بسبب النسخ والمراجعة ، وإذا كانت المكافآت تصرف عن أبحاث تؤدي ويمكن الانتفاع بها ، فإن هذه المكافآت تصرف لمن يستحقها عن الشهر الذي تعتبر فيه هذه الأبحاث قد أنجزت تماما وصارت صالحة لاستخدامها أو الانتفاع بها .

ومن حيث أن الحال الأول قد أنجز أبحاثا سلّمت إلى المركز في شهر

أغسطس سنة ١٩٨٣ قبل سفره الى الخارج في اجازة في شهر سبتمبر سنة ١٩٨٣ ، وسلمت هذه الابحاث الى الجهات التي طلبتها بحيث أصبحت صالحة للانتفاع بها خلال الشهر الاخير ، فانها تعتبر منجزة في ذلك الشهر ، ومن ثم فان المكافأة المستحقة عن تلك الابحاث تدخل ضمن المكافآت التي يصرفها المركز عن شهر سبتمبر سنة ١٩٨٣ ، وإذا كان الامر كذلك فان المخالفة الثانية المنسوبة للمطعون ضده تكون غير ثابتة في حقه ، ولا تجوز مساعلته تأديبيا عنها .

ومن حيث انه لما تقدم فان المخالفتين المنسوبتين للمطعون ضده تكونان غير ثابتتين في حقه الامر الذي يضمن معه القضاء ببراءته منهما . وإذا انتهى الحكم المطعون فيه الى هذه النتيجة فانه يكون سليما ويكون الظعن عليه غير قائم على سند قانوني صحيح ، جديراً بالرفض .

( طعن رقم ١٣٠٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٢٩ )

### قاعدة رقم ( ١٤٣ )

المبدأ :

منح المشرع للعامل المريض بمرض مزمن اجازة إستثنائية باجر كامل الى ان يشفى - في حالة عجزه عجز كلي يظل العامل في اجازة مرضية باجر كامل حتى بلوغه سن الاحالة الى المعاش - يمنع على الجهة الادارية إسقاط أى حق في الاجر او توابعه مما كان يتقاضاه العامل المريض بمرض مزمن بعد ثبوت عجزه عجزا كاملا .

القوى :

المشرع في قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة

١٩٧٨ أولى رعاية خاصة للعامل المريض بمرض مزمن إذ قرر منحـه  
اجازة إستثنائية بأجر كامل الى أن يشفى أو تستقر حالته إستقراراً  
يمكنه من العودة الى العمل أو يتبين عجزه عجزاً كاملاً وفي هذه الحالة  
يظل العامل في اجازة مرضية بأجر كامل حتى ينوبه سن الاحالة الى  
المعاش — يتمتع على الجهة الادارية إسقاط أى حق في الاجر أو متابعه  
مما كان يتقاضاه العامل المريض بمرض مزمن بعد ثبوت عجزه عجزاً  
كاملاً إذ لا يسوغ ان تتدنى حقوق العامل ومستحقاته المالية بعد  
أن يستبين عجزه الكامل وتتجلى حاجته الملحة الى الاستراة من  
صنوف الرعاية التى كان يدركها بذى قبل خاصة وأن نص المادة ٦٦  
مكرراً من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة لا يستوى مانعاً حائلاً  
دون إدراك هذه النغاية وما تمليه الدوافع الانسانية خلوصاً اليها  
بما من مفاده استمرار استحقاق العامل في هذه الحالة كامل الاجور  
التي كان يستأديها قبل ثبوت هذا العجز — تطبيق : أحقية أخذ  
العاملين بجامعة الاسكندرية والذي ثبت عجزه بالكامل في مصرف  
مكافأة الامتحانات وحوافز البحوث الشهرية والتي كان يتقاضاها  
بجامعة الاسكندرية الى تاريخ بلوغه سن الاحالة الى المعاش .

( ملف رقم ١٢٦٢/٤/٨٦ — جلسة ١٢/٦/١٩٩٢ )

## الفرع الرابع المكافأة السنوية للانتاج

قاعدة رقم ( ١٤٤ )

المبدأ :

عدم احقية اعضاء مجلس إدارة هيئة القطاع العام للسياسة من قوى الخبرة والكفاءة وممثل النقابة العامة للسياسة والفنادق في صرف المكافأة السنوية للانتاج .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٠/٩/١٩٩١ واستبان لها من استعراض نصوص قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠ لسنة ١٩٨٥ ان المشرع نص في المادة ٥ من هذا القانون على تشكيل مجلس ادارة هيئة القطاع العام على النحو الوارد بها في حين تضمن نص المادة ٢٦ من اللائحة التنفيذية المشار اليها ادراج الاعتمادات اللازمة لصرف المكافأة السنوية للانتاج في الشركات التي تشرف عليها الهيئة ، وتحديد نسبة هذا الاعتماد ، وعدم جواز الجمع بين حوافز الانتاج وهذه المكافأة واستحقاق أى المبلغين اكبر ، كما نصت المادة ٢٧ من هذه اللائحة على استحقاق رئيس مجلس ادارة الهيئة في نهاية العام المالى المكافأة السنوية للانتاج في حدود نسبة معينة وذلك خصما من الاعتمادات المدرجة بموازنة الهيئة لهذا الغرض ، ونصت المادة ٢٨ على استحقاق العاملين بهيئة القطاع العام المكافأة السنوية للانتاج بنسبة مرتباتهم الاساسية خصما من الاعتماد

المصوص عليه في المادة السابقة بعد صرف مكافأة رئيس مجلس إدارة الهيئة على أن يدرج ما يبقى من هذه الاعتمادات في حساب خاص بالهيئة لصرف المكافأة السنوية للانتاج المستحقة لرؤساء وأعضاء مجلس الادارة وللعاملين في الشركات التي لم تحقق أرباحا في ذات العام نتيجة لتثبيت الاسعار ، وإذ خلا كل من قانون هيئات القطاع العام وشركاته ولائحته التنفيذية من نص على استحقاق أعضاء مجلس إدارة هيئات القطاع العام المكافأة السنوية للانتاج ، وكان افتاء الجمعية العمومية السابق بجلستها المنعقدة في ١٩٨٩/٦/٢١ .

قد انصب على أحقية أعضاء مجلس إدارة شركات انقطاع العام في صرف هذه المكافأة في ضوء ما أورده المادة ٧٠ من لائحة التنفيذية من نص صريح في هذا الشأن فإنه لا وجه للاستناد الى ما أنتهت اليه هذه الفتوى لصرف هذه المكافأة الى أعضاء مجلس إدارة هيئة القطاع العام للسياحة من ذوي الخبرة والكفاية وممثل النقابة العامة للعاملين في مجال السياحة والفنادق ، وغنى عن البيان في هذا الصدد ان المشرع لو شاء منحهم هذه المكافأة ما أعوزه النص على ذلك ، وأن منح المكافأة في هذه الحالة مما ينبغي ان يظاھر نص صريح ، ولا مقنع بالاستهداء بنص ورد في شأن رئيس مجلس الادارة وانصب عليه دون غيره ممن شطهم طلب الرأي .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم أحقية أعضاء مجلس إدارة هيئة القطاع العام للسياحة من ذوي الخبرة والكفاية وممثل النقابة العامة للسياحة والفنادق في صرف المكافأة السنوية للانتاج .

( ملف رقم ٢٢٠٦/٤/٨٦ - جلسة ١٩٩١/١٠/٩ )



## ملاحصة

الفصل الأول - السفينة

الفرع الأول - شروط رفع العلم المصرى على سفن الركاب

الفرع الثانى - تجهيز السفينة

الفرع الثالث - السفن غير الخاضعة لتنظيم السفريات الدورية

الفرع الرابع - طاقم السفينة

الفرع الخامس - النظام التأديبى لطاقم السفينة

الفصل الثانى - الوكالة البحرية

الفصل الثالث - هيئة النقل البحرى



## الفصل الأول

### المسئولية

#### الفرع الأول

#### شروط رفع العلم المصرى على سفن الركاب

قاعدة رقم ( ١٤٥ )

المبدأ :

عدم جواز رفع العلم المصرى على سفينة الركاب المسجلة بدولة أجنبية في حالة زيادة غيرها على خمسة عشر عاما وان وقع شراؤها داخل البلاد بطريق المزاد العلنى — أساس ذلك : نص المادة الرابعة من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٨٩ في شأن سلامة السفن وما افترضه المشرع المصرى من ان سفن الركاب المسجلة بالدول الاجنبية لا تكون جديرة برفع العلم المصرى عليها اذا كان غيرها يزيد على خمسة عشر عاما وهو شرط عنى به التأكد من صلاحية السفينة وكفاتها فلا يتأثر او يتبدل تبعاً لاختلاف طرق شراء السفينة اذ هو واجب الاعمال في كل حال بحسب ان انه ينصب على اعتبارات الصلاحية والسلامة ولا يسوء اغفالها ولا يقدح فيها تبين اسلوب الشراء .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٣ من مايو سنة ١٩٩٢ فاستبان لها المادة الرابعة من القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٨٩ في شأن سلامة السفن تنص على أنه : « يشترط لرفع العلم المصرى على أية سفينة أو وحدة بحرية حديثة الانشاء أن تعتمد رسوماتها

ومواصفاتها من الجهة المختصة وأن يتم بناؤها تحت اشرافها أو اشراف من يعهد اليه بذلك . وإذا كانت السفينة أو الوحدة البحرية مسجلة بدولة أجنبية فيشترط لرفع العلم المصرى عليها ألا يزيد عمرها على عشرين عاما عدا سفن الركاب فيشترط ألا يزيد عمرها على خمسة عشر عاما .

مع مراعاة المدين المنصوص عليهما في الفقرة السابقة يجب قبل شراء السفينة أو الوحدة البحرية بغرض تسجيلها في مصر تقديم الرسومات والمستندات الخاصة بها الى الجهة المختصة لفحصها ومعاينتها على نفقة صاحب الشأن في أى مكان يختاره لتقدير مدى صلاحيتها للغرض المستراه من اجله .

وهذا النص يستلزم بصريح العبارة لرفع العلم المصرى على السفينة أن تعتمد رسوماتها ومواصفاتها من الجهة المختصة وأن يتم بناؤها تحت اشراف هذه الجهة أو من تعهد اليه بهذا الاشراف . فاذا كانت السفينة مسجلة بدولة أجنبية فلا يرفع عليها العلم المصرى اذا كانت مخصصة لنقل الركاب ويزيد عمرها على خمسة عشر عاما . وقد قصد المشرع بهذه الاحكام ضمان سلامة كل من يوجد على ظهر السفن البحرية فعنى بأن تكون السفن صالحة للملاحة مكفولة السلامة ، ونظم كل ما يتعلق ببنيانها والاشراف عليها ، وأجكم الرقابة على السفن المسجلة في الدول الأجنبية واتى يراد رفع العلم المصرى عليها واستبعاد منها السفن antiquated التى لا توفر لركابها السلامة اعمالا لما التزمت به الدولة بموجب المعاهدات الدولية التى انضمت اليها — وأخصها أحكام الاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح في البحار واتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار — من اتخاذ التدابير اللازمة بالنسبة الى السفن التى ترفع علمها لتأمين سلامتها في

البهار ، ومن ذلك ما يتعلق بالاشراف على بناء السفن ومعداتهما وتقدير صلاحيتها للإبحار . وانطلاقا من هذا الالتزام افترض المشرع المصرى أن سفن الركاب المسجلة بالدول الاجنبية لا تكون جديدة برفع العلم المصرى عليها اذا كان عمرها يزيد على خمسة عشر عاما وهو شرط عنى به التاكيد من صلاحية السفينة وكفاءتها فلا يتأثر أو يتبدل تبعا لاختلاف شراء السفينة اذ هو واجب الاعمال فى كل حال ، بحسبان أنه ينصب على اعتبارات الصلاحية والسلامة التى لا يسوغ اغفالها ولا يقدر فيها تباين أسلوب الشراء .

ومن حيث انه لما كان ما تقدم وكانت السفينة بلقىس ( ١ ) من سفن الركاب التى يزيد عمرها على خمسة عشر عاما فلا يجوز من ثم رفع العلم المصرى عليها وان وقع شراؤها داخل البلاد بطريق المزداد العلنى .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه لا يجوز رفع العلم المصرى على العبارة بنقىس ( ١ ) المسجلة بدولة أجنبية لزيادة عمرها على خمسة عشر عاما وان وقع شراؤها داخل البلاد بطريق المزداد العلنى .

( حلف رقم ١٠٠/٣/١٠ — جلسة ١٩٩٢/٥/٣ )

## الفرع الثانى

### تجهيز السفينة

### قاعدة رقم ( ١٤٦ )

#### المبدأ :

بالنسبة لتقديم الخدمات البحرية المتعلقة بتجهيز السفن على السطح او الرصيف ، فإن الحظر المتصوص عليه بالمادة ( ٧ ) من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى ينصرف الى المجهز ، محترف ولا يسرى على مالك السفينة اذا قام بنفسه بهذه الخدمات باعتبارها — طبقا للقواعد العامة — من الحقوق المقررة له يجريها بمعرفته وحسب احتياجاته الخاصة ونوعى العمل وظروفه .

#### الفتوى :

أن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٥/٢/١٩٨٩ فاستعرضت المادة (٣) من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى التى تنص على أن « أغراض المؤسسة هي :

( أ ) تنمية الاقتصاد القومى عن طريق النشاط الملاهى البحرى التجارى فى داخل انبلاذ وخارجها .

( ب ) دعم النقل البحرى طبقا للائحة خاصة تصدر بقرار رئيس الجمهورية .. »

والمادة (٧) من ذات القانون التى تنص على أنه « لا تجوز مزاوله أعمال النقل البحرى والشحن والتفريغ والوكالة البحرية وتموين

للسفن واصلاحها وصيانتها والتوريدات البحرية وغيرها من الاعمال المرتبطة بالنقل البحرى والتي يصدر بتحديددها قرار من وزير المواصلات الا لمن يقيد في سجل يعد لذلك بالمؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى .

ويجوز لوزير المواصلات عند الاقتضاء وبالاتفاق مع الوزير المختص تقرير الاستثناء من هذه الاحكام ولا يجوز أن يقيد في السجل المشار اليه الا المؤسسات العامة أو الشركات التى لا تقل حصة الدولة في رأسمالها عن ٢٥٪ « .

كما استعرضت المادة ( ١ ) من قانون استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ التى تنص على أن « يقصد بالمشروع في تطبيق أحكام هذا القانون كل نشاط يدخل في أى من المجالات المقررة فيه ويوافق عليه مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار العربى والاجنبى والمناطق الحرة » . والمادة ( ٤٣ ) من القانون المذكور التى تنص على أن « تحفى مشروعات النقل البحرى التى تنشأ طبقا لاحكام هذا القانون في المناطق انحره من الشروط الخاصة بجنسية مالك السفينة والعاملين عليها المنصوص عليها في قانون التجارة البحرى وفي القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٤٩ بشأن تسجيل السفن التجارية » . كما تستثنى من أحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى .

واستظهرت الجمعية مما تقدم أن المشرع في المادة ( ٧ ) من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر ، حظر مزاوله أعمال النقل وتقديم الخدمات البحرية وبعض الاعمال الاخرى المرتبطة بالنقل البحرى الا من خلال المؤسسات « الهيئات » العامة والشركات التى لا تقل حصة الدولة في رأس مالها عن ٢٥٪ ، المقيدة في السجل المعد

إذلك . وقد ناط المشرع « بوزير المواصلات » وبالاتفاق مع الوزير المختص تقرير الاستثناء من هذه الاحكام عند الاقتضاء وغنى عن البيان أنه بالنسبة لتقديم الخدمات البحرية المتعلقة بتجهيز السفن على السطح أو الرصيف ، فإن الحظر المثار اليه ينصرف الى ألمجهز المحترف ولا يسرى على مالك السفينة اذا قام بنفسه بهذه الخدمات باعتبارها — طبقا للقواعد العامة — من الحقوق المقررة له يجريهما بمعرفته وحسب احتياجاته الخاصة ودواعى العمل وظروفه .

ولا يجوز تفسير نص المادة ( ٧ ) المذكورة — عند انقوص — بأنها تهدف الى اجبار صاحب السفينة على الاستعانة بمجهز محترف من بين المرخص لهم بمزاولة هذا العمل ليجهز له السفينة ، لان ذلك يؤدى الى التحكم فى أصحاب السفن بصورة تعرقل أعمالهم ويخالف الاغراض الموضحة بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ التى تستهدف تنمية الاقتصاد القومى عن طريق النشاط الملاهى البحرى التجارى ، ودعم النقل البحرى والنهوض به .

ولما كانت الشركتان المروضة حالتما تقومان بتجهيز السفن الملوكة لها على السطح والرصيف ، فانهما لا تخضعان أصلا للحظر الوارد فى المادة ( ٧ ) من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بالنسبة لهذا النشاط ، وبالتالي فلا يسرى عليهما — فى هذه الحالة — قرار وزير النقل والمواصلات والنقل البحرى رقم ٩٨ لسنة ١٩٨٦ ومنشور هيئة القطاع العام رقم ١ لسنة ١٩٨٨ بشأن تقرير بعض الاستثناءات من حكم المادة ( ٧ ) . ومادام الامر كذلك فلا محل لبحث مدى توافر الشروط التى تطلبها قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ لاستثناء مشروعات النقل البحرى من أحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ كنبوت الشخصية الاعتبارية للمشروع وصحة الترخيص بالمنطقة



الحررة الخاصة .. فهذا البحث يثور إذا كانت الشركتان المذكورتان تقومان بمقاومات تجهيز السفن للغير ، إلا أن الأمر المروض ينحصر على أحقيتهما في تجهيز السفن الملوكة لهما . وهذا النشاط ليس غرضاً مستقلاً في حنء ذاته وإنما هو أمر لازم لتتمكن الشركتان من تشفيل واستغلال هذه السفن .

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أحقية الشركة المصرية الاسبانية للملاحة وشركة ديم لاين ايجبت في تجهيز السفن الملوكة لهما على السطح أو الرصيف .

( ملف رقم ٣٨٢/٢/٢٧ — جلسة ١٩٨٩/٢/١٥ )

### الفرع الثالث

## السفن غير الخاضعة لنظام السفريات الدورية

### قاعدة رقم ( ١٤٧ )

#### المبدأ :

تفسر عبارة السفن غير الخاضعة لتنظيم السفريات الدورية يتسع ليشمل السفن التي ترد للبلاد مرة واحدة أو أكثر خلال موسم سياحي في رحلات سياحية مادامت لا تعمل في خطوط منتظمة وخلال مواعيد محددة سلفا وبالتالي تتمتع بالتخفيض الوارد بالمادة ١٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٢ .

#### الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة في ١٩٨٦/٢/٥ فتيينت نص المادة ١٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٣ سالف الذكر والتي تقضى بأن تمنح السفن التي ترد الى أحد موانئ الجمهورية في رحلة سياحية تخفيضا مقداره ٧٥٪ من رسم الميناء المنصوص عليه في المادة ٥ بشرط أن تكون هذه السفن غير خاضعة لنظام السفريات الدورية وأن يخاطر مصلحة الموانئ والمناظر والهيئات العامة للموانئ المختصة بمعامدة وخط سيرها وآلا تقوم بتفريغ بضائع أو شحنها وأن تقدم شهادة من وزارة السياحة تثبت أنها قادمة في رحلة سياحية ، ولا يحول دون التمتع بهذا التخفيض انزال سواح في الميناء أو أخذهم منه ولو مع أمتعتهم وسياراتهم الخاصة .

ومفاد ما تقدم أن المشرع رعاية وتشجيعا منه لحركة السياحة وجلب الانواع السياحية قرر منح السفن التي ترد الى أحد

موانئ الجمهورية في رحلة سياحية تخفيضاً مقداره ٧٥٪ من رسم الميناء المخصوص عليه في المادة ٥ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه بشرط أن تكون هذه السفن غير خاضعة لنظام السفريات الدورية ، أى التى لا تعمل على خط منتظم وفي مواعيد محددة ، وأن تخطر مصلحة الموانئ والمناظر والهيئة العامة للموانئ المختصة بميعادها وخط سيرها . ولا تقوم بتفريغ بضائع أو شحنها فيها عدا انزال السواح في الميناء أو أخذهم منه ولو مع أمتعتهم وسياراتهم الخاصة ، وأن تقدم شهادة من وزارة السياحة تثبت أنها قادمة في رحلة سياحية . فلا عبرة في ذلك بموقف السفينة بكونها سياحية أو غير ذلك ، وإنما العبرة في دورها للبلاد في رحلة سياحية وآلا تكون خاضعة لنظام السفريات الدورية . وعلى ذلك فإن تفسير عبارة السفن غير الخاضعة لنظام السفريات الدورية يتسع ليشمل السفن التى ترد للبلاد لمرة واحدة أو أكثر خلال موسم سياحى في رحلات سياحية ما دامت تعمل في خطوط منتظمة وخلال مواعيد محددة سلفاً وبالتالى تتمتع بالتخفيض الوارد بالمادة ١٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٣ .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن السفن غير الخاضعة لنظام السفريات الدورية هي تلك التى ليس لها خط منتظم بين موانئ مصر والموانئ بلا معيشة ولو تكررت رحلاتها السياحية .

( ملف رقم ٣١٨/٢/٣٧ — جلسة ١٩٨٦/٢/٥ )

## الفرع الرابع طاقم السفينة

### قاعدة رقم ( ١٤٨ )

#### المبدأ :

إخضاع عمال البحر لأحكام قانون العمل رقم ١٢٧ سنة ١٩٨١ وكذا إخضاع من كان منهم تابعاً لأحدى الشركات الملاحية المملوكة للقطاع العام لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ فيما لم يرد بشأنه نص خاص في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٩ بشأن عقد العمل البحري .

#### المحكمة :

ومن حيث أن هذا الدفع مردود بأنه على الرغم من وجود نص الفقرة ( ج ) من المادة ٨٨ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والتي تنص بأن « يستثنى من تطبيق أحكام هذا الفصل ( الفصل الثاني - في عقد العمل الفردي ) ضباط السفن البحرية ومهندسيها وملاحوها وغيرهم ممن يسرى عليهم قانون التجارة البحرية » فإن المحكمة الإدارية العليا قد استقر قضاؤها على أن شركات الملاحة التابعة للقطاع العام تخضع في نظم علاقات العاملين فيها لأطار انظمائهم الخاصين للعاملين بالقطاع العام وعمال البحر ، وفي ظل المهنية العامة للقانون العام للعمل ، حيث لا توجد أحكام خاصة . والحال أن نظام التأديب الوارد بنظام العاملين بالقطاع العام لم يتضمن قانون عقد العمل البحري تنظيمياً يعارضه أو أحكاماً تتجانبه ، فضلاً عن أن المادة ١٦ من قانون عقد العمل البحري التي قضت ببطالان كل شرط في عقد العمل يخالف أحكام هذا القانون ، قد استثنت من البطلان الشرط الأكثر فائدة للملاح بما يقيد إقراراً تشريعياً باحترام هذا القانون أي شرط أو نظام يكون أكثر فائدة للعامل ولا شك أن أحكام

التأديب الواردة بنظام العاملين بالقطاع العام تحقق من الضمانات للعامل ما تقوم به صلاحيتها المطلقة المأذون بها في المادة ١٦ من قانون عقد العمل البحرى ، وبما يقوم معه التناسق بين أحكام القانون دون ظهور شبهة للتعارض بينهما في هذا الشأن وأن خضوع عمال البحر في شركات القطاع العام لنظام العاملين بالقطاع العام لا يتعارض مع الرئبان من ساطت فورىة منحها له انقانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٦٠ على جميع الموجودين بالسفن سواء مسافرين أو بعض أفراد طاقمها وذلك في نطاق المخالفات المحددة بهذا القانون نوعا ومكانا .

ومن حيث أنه علاوة على ما تقدم فانه باستعراض أحكام قانون العمل الحالى الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ الصادر في ظله القرار المطعون فيه ، والذي حل محل القانون السابق رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ اعتبارا من ١٤/٨/١٩٨١ تاريخ اليوم التالى لنشره بالجريدة الرسمية ( العدد ٣٣ تابع ) وتبين أن انقانون المذكور لم يتضمن بين أحكامه ثمة نص مماثل لنص الفقرة ( ج ) من المادة ٨٨ من قانون العمل السابق رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الامر الذى يكشف بكل وضوح وجلاء نية المشرع الصريحة والقاطعة في اخضاع عمال البحر لاحكام قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ وكذا اخضاع من كن منهم تابعا لاحدى الشركات الملاحية الملوكة للقطاع انعام لاحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ فيه لا يرد بشأنه نص خاص في انقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٩ بشأن عقد العمل البحرى . وبناء على ما تقدم فان اندفع المثار من الشركة الطاعة بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٢٩ ق المقام من المطعون ضده يكون قنما على غير أساس من القانون خليقا بالرفض .

( طعن رقم ١٥٦٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٩٠/٢/٢٠ )

## الفرع الخامس النظام التأديبي لطاقم السفينة

قاعدة رقم ( ١٤٩ )

### المبدأ :

المشرع اختص العلاقات الناشئة على ظهر السفن البحرية التجارية ومنها نظام التأديب بأحكام متميزة تنأى بها عن الشريعة العامة التى تحكم علاقات العمل العادية سواء فى الشركات الخاصة أو القطاع العام قدرا لما يتميز به العمل على ظهر السفينة من طبيعة خاصة لا تسعف قواعد الشريعة العامة التى وضعت لتحكم علاقات العمل العادية فى علاجها — فصل الرابطة واطقم السفن فى حال ارتكابهم مخالفات تأديبية تحكمه نصوص قانون التجارة البحرى الصادر بالأمر العالى المؤرخ فى ١٢ نوفمبر ١٨٨٢ — المشرع استثنى للمخالفات التأديبية التى تقع على ظهر السفن نظاما خاصا يثب مع طبيعتها وطبيعة الرحلة البحرية حيث تجوب السفن البحار والمحيطات وترسو فى الموانئ الأجنبية بمنأى عن الاشراف المباشر لملكها مستهدفا بهذا النظام تحقيق الانضباط على ظهر السفينة على وجه يؤمن سلامة الرحلة البحرية الأمر الذى لا منووحة معه ومن ثم من أعمال هذه القواعد على السفن سواء كانت مملوكة لشركات القطاع الخاص أو الأفراد أو شركات القطاع العام نزولا عن طبيعتها المتميزة التى لا تفرق بين هذه السفن تبعا لملكيتها وبحسبانها نظاما خاصة للتأديب تقيد ما ورد فى الشريعة العامة للعاملين بالقطاع العام من نظم تأديبية اعمالا للقاعدة الاصولية فى ان الخاص يقيد العام .

### الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية نقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٢ من فبراير سنة ١٩٩٢ فاستبان لها أن

المشرع اختص العلاقات الناشئة عن العمل على ظهر السفن البحرية التجارية — ومنها نظام التأديب — بأحكام متميزة تنأى بها عن الشريعة العامة التي تحكم علاقات العمل العادية سواء في الشركات الخاصة أو القطاع العام قدرأ لما يتعز به العمل على ظهر السفينة من طبيعة خاصة لا تلتصق قواعد الشريعة العامة التي وضعت لتحكم علاقات العمل العادية في علاجها • ومن نصت المادة الاولى من القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن عقد العمل البحرى الذى يتق الحالالة المعروضة في إطار النطاق الزمنى لسريانه على أن : تسرى أحكام هذا القانون على كل عقد يلتزم شخص بمقتضاه أن يعمل — لقاء — أجر تحت ادارة أو اشراف ريان سفينة تجارية بحرية من سفن جمهورية مصر العربية •

وكذلك تسرى على كل عقد يلتزم ريان بمقتضاه بأن يعمل في سفينة مما تقدم كما تنص المادة الثالثة من القانون ذاته على أنه : في تطبيق أحكام هذا القانون يعتبر المستلزم بالعمل ملاحا ويعتبر المتعاقد معه رب عمل •

غير انه في الحالة الميئة في الفقرة الاخيرة من المادة الاولى يعتبر الريان ملاحا في العلاقة بينه وبين مالك السفينة أو مستئجها أو مستأجرها أو مجهزها • ونصت المادة السادسة من القانون المشار اليه على أن « تسرى على الملاحين كافة الأحكام الواردة في القانون المحنى وقانون التجارة البحرى والقوانين الملحقة به وكافة التشريعات الخاصة التي تنطق بالعمل وبالتأمينات الاجتماعية وذلك بالقدر الذى لا تتعارض فيه صراحة أو ضمنا مع أحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له » • وبمقتضى هذه الاحالة وعلى موجب منها ، فإن فصل الرىانية وأطقم السفن في حال ارتكابهم مخالفات تأديبية تحكمه نصوص

قانون التجارة البحرى الصادر بالامر. العالى المؤرخ فى ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣. — الذى يصرى فى الحالة المعروضة —. والذى تنص المادة ( ٣٢ ) منه على أنه : « يجوز لمالك السفينة فى كل الاحوال أن يعزل قبودانها ولو شرط على نفسه عدم جواز ذلك، ولا حق للقبودان المزعول فى أخذ تعويض عن عزله الا اذا وجد شرط بالكتابة يقضى بما يخالف ذلك » ٠٠٠ كما تنص المادة ( ٨٦ ) من القانون ذاته على الاسباب المعتبرة قانونا لرفع الملاحين أى عزلهم وهى ( أولا ) عدم الاهلية للخدمة ( ثانيا ) عدم الطاعة ( ثالثا ) الاعتياد على السكر ( رابعا ) التعدى على من فى السفينة بضرب أو نحوه أو غير ذلك من الاخلاق المعيبة الموجبة لاجتلال النظام فى السفينة ( خامسا ) ترك السفينة بدون اذن ( سادسا ) ابطال السفر قهرا أو اختيارا على حسب الاحوال المبينة فى القانون بشأن ذلك . أما المخالفات الفنية التى يترتب عليها وقوع حادث بحرى والتى لا تصل فيها العقوبة الى حد الفصل فقد تضمنتها نص المادة السادسة من اتقانون رقم ١٦٧ فى شأن الامن والنظم والتأديب فى السفن .

وبالادى مما تقدم جميعا ان المشرع استثن للمخالفات التأديبية التى تقع على ظهر السفن نظاما خاصا يتفق مع طبيعتها وطبيعة الرحلة البحرية حيث تجوب السفن البحار والمحيطات وترسو فى الموانى الاجنبية بمنأى عن الاشراف المباشر لمالكها ، مستهدفا بهذا النظام تحقيق الانضباط على ظهر السفينة على وجه يؤمن سلامة الرحلة البحرية ، الامر الذى لا مندوحة معه ومن ثم من أعمال هذه القواعد على السفن سواء كانت مطوكة لشركات القطاع الخاص أو الافراد أو شركات انقطاع العام نزولا عند طبيعتها المتميزة التى لا تفرق بين هذه السفن تبعا لمليكتها وبحسبها نظاما خاصة للتأديب تقيد ما ورد فى الشريعة العامة للمعاملين بالقطاع انعم من نظم تأديبية اعمالا للقاعدة الاصولية فى أن « الخاص يقيد العام » .



هذا ولا يفوت الجمعية العمومية أن تشير في هذا الصدد ، وفي مناسبة وضع لوائح العاملين لشركات قطاع الاعمال الى وجوب أن ترعى هذه اللوائح النظم التأديبية الخاصة بربابة وأطقم السفن وتعالجها فيها بنصوص صريحة في ضوء أحكام قانون التجارة البحرية الجديد الصادر بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٠ على نحو تؤيد معه ذرائع مثل هذا الخلف مستقبلا .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم خضوع ربابة السفن واطقمها — تبعا لمعطهم المتميز والنصوص الحاكمة له — لنظم التأديب المعمول بها في شأن العاملين بالقطاع العام .  
( ملف رقم ١٤٧/١/١٤١ — جلسة ١٩٩٢/٢/٢ )

## الفصل الثانى

### الوكالة البحرية

#### قاعدة رقم ( ١٥٠ )

#### المبدأ :

اعمال الوكالة البحرية قد نيّطت بالقطاع العام — خول وزير النقل البحرى سلطة اصدار القرارات المنظمة والمنفذة لاحكام المادة ( ٢ ) من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ والمادة ٧ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ — الاستثناء فى حدود معينة من تطبيق احكامهما .

#### الحكمة :

ومن حيث انه تنفيذاً لنص المادة ٢ من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ والمادة ٧ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ سالفى الذكر صدرت القرارات الوزاريان رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٤ ورقم ١٨ لسنة ١٩٧٨. للذان أجازا لشركات القطاع الخاص والافراد مزاولة الوكالة البحرية عن السفن التى لا تريد أقصى حمولة لها على ٤٠٠ طن . ومفاد ما تقدم من نصوص وأحكام ان اعمال الوكالة البحرية قد نيّطت بالقطاع العام وخول وزير النقل البحرى سلطة إصدار القرارات المنظمة والمنفذة لاحكام المادتين المشار انيهما ، والاستثناء فى حدود معينة من تطبيق احكامهما وهو الامر انشأت والمستقر فى مجال العمل بالنقل البحرى منذ صدور القانونين المذكورين . فاذا ما طلب الطاعنون التصريح لهم بممارسة أعمال الوكالة البحرية وخدمات السفن أيا كانت حمولتها ومناقسة شركات القطاع العام ، وامتنع الوزير عن اصدار قرار بذلك فان امتناعه لا ينطوى على مخالفة لاحكام القانون ، ويكون

الطنن في هذا الاعتناع باعتباره قراراً سلبياً على غير سند من القانون فاذا ما صدر الحكم المطعون فيه برفض طلب وقف تنفيذ القرار المذكور فإنه يكون متفقاً وحكم القانون ، ويكون الطعن فيه على غير سند من القانون ومن ثم يتمين الحكم برفضه مع الزام الطاعنين بالمصروفات ويدخل فيها مقابل أتعاب المحاماة عملاً بحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

( طعن رقم ٨٦٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٩٠/١/٦ )

### قاعدة رقم ( ١٥١ )

#### المبدأ :

عدم خضوع السفن الأجنبية الحربية والسفن المساعدة لها التي تعبر قناة السويس أو تترور الموانئ المصرية لأعمال الوكالة البحرية .

#### التقوى :

عدم خضوع السفن الأجنبية الحربية والسفن المساعدة لها التي تعبر قناة السويس أو تترور الموانئ المصرية لأعمال الوكالة البحرية — أساس ذلك هو أن المشرع نص صراحة على عدم سريان أحكام قانون التجارة البحري رقم ٨ لسنة ١٩٩٠ على السفن الحربية كما جرت عبارة نص المادة ٢ من لائحة الملاحة والمرور الصادرة من هيئة قناة السويس على عدم التزام السفن الحربية بأن يكون لها وكيل ملاحي معتمد ، ونصت المادة ٧ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري على عدم جواز مزاوله أعمال النقل البحري والشحن والتفريغ والوكالة البحرية وتموين السفن وإصلاحها وصيانتها والتوريدات البحرية وغيرها من الأنشطة المرتبطة

بالنقل البحري والتي يصدر قرار من وزير المواصلات الا لمن يقيد في سجل يعد لذلك ولا تنهض شبهة شك في انحصار تطبيق حكم المادة ٧ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه عن الحالة الماثلة أخذاً بعين الاعتبار أن حكم المادة سالفة الذكر انما ينصرف إلى المجهز المحترف ولا يسرى على مالك السفينة إذا قام بنفسه بهذه الخدمات باعتبارها طبقاً للقواعد العامة من الحقوق المقررة له يجريها بمعرفته حسب إحتياجاته ودواعي العمل وظروفه على نحو ما انتهى اليه الافتاء السابق للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ١٥/٢/١٩٨٩ .

( ملف رقم ٢١١٨/٢/٣٢ — جلسة ١٩٩٣/٤/٤ )

## الفصل الثالث

### هيئة النقل البحري

قاعدة رقم ( ١٥٢ )

#### المبدأ :

عدم جواز التصرف من قبل لجان الخدمات واسكان العاملين بالشركات التابعة لهيئة النقل المشكلة بقرارات وزير النقل البحري بالتصرف في حصيلة المبالغ المخصصة من ارباحها لهذا الغرض الا بعد صدور قرار رئيس مجلس الوزراء بشأن قواعد هذا التصرف .

#### الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلسها المنعقدة في ١٦ من يناير سنة ١٩٩١ فرأت مايتى :

١ - ان قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ ينص في المادة ٤٢ منه على ان يكون للعاملين بالشركة نصيب في الارباح التي يتقرر توزيعها وتحدد نسب وقواعد توزيعه واستخدامه بقرار من رئيس مجلس الوزراء ولا تقل هذه النسبة عن خمسة وعشرين في المائة من الارباح الصافية التي يتقرر توزيعها على المساهمين بعد تجنب الاحتياجات وانسبة المخصصة لثراء السندات الحكومية ومع مراعاة حكم الفقرة السابقة يخصم نصيب للعاملين للاغراض الآتية :

١ - ١٠٪ لاغرض التوزيع النقدي على العاملين .

٢ - ١٠٪ تخصص لاسكان العاملين بكل شركة أو مجموعة من

الشركات المتجاورة ويؤول ما يفيض عن حاجة هؤلاء العاملين الى صندوق تمويل الاسكان الاقتصادى بالمحافظة .

٣ - ٥٪/ تودع بحسابات بنك الاستثمار القومى وتخصص للخدمات الاجتماعية العاملين بالقطاع العام .

كما تبين للجمعية ان قرار رئيس الجمهورية رقم ١١١١ لسنة ١٩٧٤ بتحديد نسبة وقواعد توزيع واستخدام نصيب العاملين بشركات القطاع العام فى الارباح نص فى المادة ٢ على أن «يخصص نصيب العاملين فى الارباح للاغراض الآتية :

١ - خمسة فى المائة للخدمات الاجتماعية وخدمات الاسكان .

٢ - عشرة فى المائة للخدمات المركزية للعاملين .

٣ - عشرة فى المائة لاغراض التوزيع النقدى للعاملين .

ونصت المادة ٣ منه على أن تودع حصة نسبة الخمسة فى المائة المخصصة للخدمات الاجتماعية خدمات الاسكان وحصة نسبة العشرة فى المائة المخصصة للخدمات الاجتماعية المركزية للعاملين بالنسبة لجميع شركات القطاع العام فى حساب خاص ويكون التصرف فيه طبقا لما يقرره رئيس الجمهورية .

كما صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٨٤ باستمرار العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١١١١ لسنة ١٩٧٤ ناصا فى المادة ١ منه على أن يستمر العمل باحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١١١١ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه وذلك فيما لا يتعارض مع أحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨١ المشار اليه .

٢ - والمستفاد من ذلك ان المشرع فى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣.

المشار اليه قرر للعاملين بشركة التتاع العام نصيبا من الارباح التي يتقرر توزيعها لا يقل عن ٢٥٪ من الارباح الصافية التي يتقرر توزيعها على المساهمين بعد تجنيب الاحتياطات والنسبة المخصصة لشراء سندات حكومية ، وعهد الى رئيس مجلس الوزراء بقرار يصدره تحديد نسبة وقواعد واستخدام هذا النصيب من الارباح .

وتنفيذاً لذلك أصدر رئيس مجلس الوزراء قراره رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٨٤ المشار إليه الذي احال في هذا الخصوص الى القواعد التي تضمنها قرار رئيس الجمهورية رقم ١١١١ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه فيما لا يتعارض مع أحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ سالف البيان .

٣ - لما كان ذلك ، وكان الثابت من استعراض أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١١١١ لسنة ١٩٧٤ ان ثمة تناقض بينها وبين أحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨١ المشار اليه فيما يتعلق بقواعد توزيع نسبة الارباح واستخدامها والتصرف فيها . حيث ان القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ نص في المادة ٤٢ على تخصيص ١٠٪ من نصيب العاملين في الارباح التي يتقرر توزيعها لاسكان العاملين بكل شركة أو مجموعة من الشركات المتجاورة ويؤول ما يفيض من حاجة هؤلاء العاملين الى صندوق تمويل الاسكان الاقتصادي بالمحافظة و٥٪ تودع بحسابات بنك الاستثمار القومي وتخصص للخدمات الاجتماعية للعاملين بينما نص القرار الجمهوري رقم ١١١١ لسنة ١٩٧٤ على تخصيص ٥٪ للخدمات وخدمات الاسكان مما و ١٠٪ للخدمات الاجتماعية المركزية للعاملين ، وكذلك نص القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه على تحديد نسبة وقواعد توزيع واستخدام نصيب العاملين في الارباح بقرار من رئيس الوزراء بينما نص القرار الجمهوري رقم ١١١١ لسنة

١٩٧٤ على أيداع نسبة الـ ٥٪ و ١٠٪ في حساب خاص بالبنك المركزي المصري ويكون التصرف فيها طبقا لما يقرره رئيس الجمهورية، فانه تبعا لذلك يتعين التمويل على أحكام انقانون وحدها درءا للتعارض القائم بينهما وبين القرار الجمهوري وباعتبار ان أحكام القانون صادرة من سلطة أعلى في مدارج السلم التشريعي .

ومتى كان قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٨٤ الصادر طبقا للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه قد قضى على ما سبق أليان باستمرار العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١١١١ لسنة ١٩٧٤ وذلك فيما لا يتعارض مع القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٢ وقد بان هذا التعارض فيما تقدم فان مؤدى ذلك أنه يتعين الرجوع لرئيس مجلس الوزراء ليصدر تنظيما جديدا في هذا الشأن لا يكون متعارضا مع انقانون رقم ٩٧ سنة ١٩٨٣ المشار اليه وطبقا للسلطة المخولة له في هذا القانون والى أن يصدر هذا التنظيم يتعين الرجوع اليه في كل حالة على حدة لتحديد قواعد التصرف في نسبة الـ ١٠٪ .

٤ — ذلك ما سبق أن استظهرته الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بجلستها في ١١ / ٤ / ١٩٨٩ ( الفتوى رقم ١٢٢/٢/٧ تاريخ ١٩٨٩/٨/٥ ) الموجهة الى هيئة النقل البحري ذاتها وهو صحيح لاسبابه المتقدم بيانها ، وفيه فصلت انجعية العمومية في المسألة الاساسية محل طلب الهيئة العامة للنقل البحري بكتابها الاخير ومن مقتضاه في الخصوص أنه لا يجوز للجان الخدمات التي شكلت في الشركات التابعة لها بموجب قرارات وزير النقل البحري المشار اليها في الوقائع التصرف فيما يخص في نسبة الـ ١٠٪ المخصصة من أرباحها طبقا للمادة ٤٢ من قانون هيئآت القطاع العام وشركائه ونسبة الـ ٥٪ المخصصة منها لخدماتهم الاجتماعية يتم بعد الرجوع الى رئيس مجلس الوزراء في كل حالة على حدة



وذلك الى أن يصدر منه قرارا ليس جديدا طبقا لاحكام قانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ وغير متعارض معه . وكل ما اوردته الهيئة العامة للنقل البحرى ، لتبرير قولها بان الاخذ بهذا الرأى من شأنه أن يعطل حكم القانون فى هذا الشأن لا أساس له اذ أن هذا الحكم — على ما اشترطه القانون — يجب لامكان تطبيقه صدور ذلك القرار الذى يحدد قواعد التصرف فى هذه المبالغ من الارباح ، حيث نص صراحة على ان يكون التصرف فيه بقرار من رئيس الجمهورية ، وهو ما فوض به رئيس مجلس الوزراء ، وما قرره رئيس مجلس الوزراء من استمرار العمل بالقواعد السابقة ما لم تتعارض مع القانون — لا يجيز تطبيقها لقيام ذلك التعارض على الوجه السالف ايضاحه .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز التصرف من قبل لجان الخدمات واسكان العاملين بالشركات التابعة لهيئة النقل البحرى المشار اليها فى الوقائع بالتصرف فى حصيلة المبالغ المخصصة من ارباحها لهذا الغرض الا بعد صدور قرار رئيس مجلس الوزراء بشأن قواعد هذا التصرف ، على الوجه ، وللاسباب المبينة فى الوقائع .

( ملف رقم ٤٧/٢/٣٨٠ فى ١٦/١/١٩٩٧ )



ملف خدمة



## ملف خدمة

قاعدة رقم ( ١٥٣ )

المبدأ :

ملف خدمة العامل هو الوعاء الذى يشتمل على كل ما يتعلق بحياته الوظيفية بدءا من قرار التعيين الذى تفتح به العلاقة الوظيفية وانتهاء بقرار انتهاء العلاقة الوظيفية لأى سبب من الأسباب — بين البدء والانتهاء كل ما يتعلق بتطور المركز الوظيفى للعامل وما يتصل به يجد تسجيلا بهذا الملف — مقتضى ذلك أن كل ما يثور بالنسبة لتحديد المركز الوظيفى للعامل لا بد أن يجدها مؤيدة فى أوراق ملف خدمته — لا يقوم مقام ذلك مجرد ادعاء العامل بعناصر مركز وظيفى معين — العبرة فى ذلك بالاعتداد بما يدعيه العامل هو بالتأيت بملف خدمته .

المحكمة :

ومن حيث أن مقطع النزاع المائل يتحدد فيما اذا كان ادعاء المطعون عليه بأن أقدميته فى الدرجة الرابعة قد ردت الى ٣١/١٢/١٩٧٣ بدلا من ٣١/١٢/١٩٧٤ اعمالا للمادة ١٢ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يعول عليه كأساس لتسوية حالته رغم خلو ملف الخدمة من أوراق تفيد ذلك لجرد صمت الادارة عن الرد على هذا الادعاء ، أم أن العبرة بما هو ثابت بملف خدمته .

ومن حيث أن ملف خدمة العامل هو الوعاء الذى يشتمل على كل ما يتعلق بحياته الوظيفية بدءا من قرار التعيين الذى تفتح به العلاقة الوظيفية ، وانتهاء بقرار انتهاء العلاقة الوظيفية لأى سبب من أسباب الانتهاء وما بين البدء والانتهاء كل ما يتعلق بتطور المركز الوظيفى للعامل وما يتصل به يجد تسجيلا له بهذا الملف ، ومقتضى ذلك ولازمة فان ما يثور بالنسبة لتحديد المركز الوظيفى للعامل لا بد أن يجدها مؤيدة فى أوراق ملف خدمته ولا يقوم مقام ذلك مجرد ادعاء العامل بعناصر

مركز وظيفي معين وسكوت الادارة عن مناقشة ما ادعاه ، ذلك أن العبرة في الاعتداد بما يدعيه العامل هو بالثابت بملف خدمته .

( طعن رقم ٢٦٩٣ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٨/١١/١٩٩٠ )

### قاعدة رقم ( ١٥٤ )

#### المبدأ :

من المبادئ العامة لحسن الادارة مبدأ التنظيم والترتيب والحفظ لجميع الأوراق والتي تتعلق بشئونهم منذ دخولهم الخدمة وحتى انتهائها — هذا المبدأ يمثل أساساً للظلم الإداري لشئون الأفراد تنص عليه القوانين واللوائح المنظمة للخدمة .

#### المحكمة :

ومن حيث أنه ولئن كانت الجهة الادارية قد ابدت بتقرير الطعن ان الحكم المطعون فيه لم يتحقق من صحة ادعاءات المدعى ( المطعون ضده ) بما ادعاه من اصابة لحقت به أثناء وبسبب الخدمة ترتب عليها عجز كلي ، فان الجهة الادارية ورغم تداول النزاع منذ عام ١٩٧٨ أمام المحكمة الابتدائية بالاسكندرية ثم بمحكمة القضاء الإداري بالاسكندرية وحتى في مرحلة نظر الطعن المائل الذي ظل متداولاً بالجلسات أمام دائرة فحص الطعون ثم أمام هذه المحكمة لمدة جاوزت السنتين لم تقدم في أى من هذه المراحل الملف الطبى الخاص بالمطعون ضده ولا ما يفيد تصديق شعبة التنظيم والادارة على قرار المجلس الطبى العسكري الذى قدمت صورة ضوئية منه أمام هذه المحكمة بجلسته ١٦/١/١٩٨٩ الامر الذى اضطرت معه هذه المحكمة الى أن تصدر بتاريخ ١٧/٢/١٩٩٠ حكمها بوقف الدعوى لمدة ستة أشهر ،

ولقد تم تسجيل الطعن وتأجل نظره لعدة جلسات على النحو سالف  
البيان وذلك لتقدم جهة الادارة المستندات التى فى حيزتها على الرغم  
من توقيع الغرامة عليها الا أنه قد اكتفت جهة الادارة طوال هذه  
السنوات بابداء بعض الدفعوع الشكلىة والتزام القول بان المطعون  
ضده كان مصابا بضيق تحت الصمام الرئوى قبل الخدمة العسكرية  
وان اصابته لم تكن بسبب الخدمة .

ومن حيث أنه لا شك ان من بين المبادئ العامة لحسن الادارة مبدأ  
التنظيم والترتيب والحفظ لجميع الاوراق والمستندات والوثائق  
الخاصة بالافراد التى تتعلق بشئون خدمتهم منذ دخولهم الخدمة  
وحتى انتهائها وهذا المبدأ الذى يمثل أساسا للنظام العام الادارى  
لشئون الافراد تنص عليه القوانين واللوائح المنظمة للخدمة العسكرية  
كما تنص عليه قوانين ولوائح الخدمة المدنية ومن ثم فان هذه الاوراق  
والمستندات والوثائق الرسمية فى حوزة الجهة الادارية وبينها الملف  
الطبى الوعاء الاساسى الرسمى الذى يكشف عن حقيقة الاصابة التى  
لحققت بالمطعون ضده ، والذى يثبت من مستندات ما اذا كانت قد  
نتجت هذه الاصابة أثناء وبسبب الخدمة من عدمه ، وأيضا نسبة  
العجز الناتج من تلك الاصابة ومن حيث أنه قد نكلت الجهة الادارية  
عن تقديم الملف المشار اليه ، ولا ما يفيد تصديق شعبة التنظيم والادارة  
على قرار المجلس الطبى العسكرى وذلك رغم تكرار طلب السلطة  
القضائية ممثلة فى المحاكم التى نظرت النزاع على مدى سنوات تداول  
المنازعة حتى الآن ، وهى مدة قد جاوزت اثنى عشر عاما ، واذا كانت  
الجهة الادارية هى التى تحوز وحدها قانونا الاوراق المنتجة فى الطعن ،  
فان جهة الادارة بمسلكتها المستمر بعدم تقديم هذه المستندات للقضاء  
تكون قد جردت المطعون ضده من أدلة الاثبات وحرمته من التسهيل  
الطبيعى لاثبات حقوقه قبلها الامر الذى يقيم قرينة لصالحه بصحة

ما يقول به ، خاصة وان التحاق المذكور بالخدمة الالزامية طبقا للقوانين واللوائح المنظمة للخدمة العسكرية لا يمكن ان يكون قد وقع الا بعد اجراء الكشف الطبى عليه والتحقق من سلامته من الناحية الطبية والصحية وثبوت قدرته على القيام بأعباء الخدمة العسكرية ولياقته صحيا لذلك ، وقد استمر فى الخدمة زهاء سنة وسبعة شهور ، ونم تنته خدمته الا بسبب هذه الاصابة •

( طعن رقم ٧١٧ سنة ٣١ ق — جلسة ١٩٩١/٣/٢٣ )



مكة



الفرع الأول — الملكية الخاصة مصونة

الفرع الثاني — الملكية على الشتيوع

الفرع الثالث — عناصر الملكية

الفرع الرابع — جواز وضع قيود على حق الملكية الخاصة

الفرع الخامس — مناهة السلطة الاستثنائية لجهة الإدارة في إزالة التعدي  
على أملاك الدولة العامة والخاصة بالطريق الإداري .

الفرع السادس — تمتع المسال الخاص المملوك للدولة بذات الحماية  
المقررة للمال العام وذلك في خصوص عدم جواز وضع  
اليد أو اكتساب ملكية أو حق عيني عليه بالتقادم .

الفرع السابع — الفصل في منازعات الملكية

الفرع الثامن — التقادم المكتسب للملكية

الفرع التاسع — الأموال العامة والخاصة المملوكة للدولة أو للأشخاص  
الاعتبارية العامة لا يجوز تملكها أو كسب حق عيني  
عليها بالتقادم .

الفرع العاشر — شهر التصرفات النافذة للملكية

الفرع الحادي عشر — يجب تخصيص الاستيلاء بالفرض الذي صدر  
من أجله .

## ملكية ( حق الملكية )

### الفرع الأول الملكية الخاصة مصونة

#### قاعدة رقم ( ١٥٥ )

المبدأ :

المادتان ٣٢ ، ٣٤ من الدستور الصادر في ١١/٩/١٩٧١ مفادهما  
— تنظيم الحقوق هو من سلطة المشرع التقديرية — يتعين على المشرع عند  
تنظيمه لحق الملكية الالتزام بالقواعد الأصولية التي أرساها الدستور  
أساساً ، كما يوضح من تنظيم تشريعي — المشرع الدستوري لم يقصد أن  
يجعل من حق الملكية حقاً يتمتع على التنظيم التشريعي الذي يقضيه  
الصالح العام — يكون للمشرع الحق في تنظيم الملكية الخاصة على النحو  
الذي يراه محققاً للصالح العام .

الملحكة :

ومن حيث أن المادة ( ٣٢ ) من الدستور الصادر في ١١ من  
سبتمبر سنة ١٩٧١ تنص على أن « الملكية الخاصة تتمثل في رأس  
المال غير المستغل وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية في خدمة  
الاقتصاد القومي وفي إطار خطة التنمية دون انحراف أو استغلال  
ولا يجوز أن تتعارض في طرق استخدامها مع الخير العام للشعب كما  
تنص المادة ( ٣٤ ) من الدستور على أن الملكية الخاصة مصونة  
ولا يجوز فرض انحراسه عليها الا في الأحوال المبينة في القانون وبحكم  
قضائي ولا تنزع الملكية الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقاً

للقانون: • وحق الإرث فيها مكفول كما تنص المادة ( ٨٠٢ ) من القانون المدني على أن لمالك انشاء وحده في حدود القانون ، حق استعماله واستغلاله والتصرف فيه • وفناد ما تقدم من أحكام ، على ما ذهبت المحكمة الدستورية العليا ، أنه وثقن كان تنظيم الحقوق من سلطة المشرع التقديرية الا أنه في تنظيمه لحق الملكية ، في اطار وظيفتها الاجتماعية ، ينبغي ألا يعصف بهذا الحق أو يثّر على بقاءه وانما يتعين على المشرع الالتزام ، في هذا الشأن ، بالقواعد الاصولية التي أرساها الدستور أساسا لما يوضع من تنظيم تشريعي ( الحكم الصادر بجلسة ٢ من فبراير سنة ١٩٨٠ في الدعوى رقم ٩١ لسنة ٤ قضائية دستورية ) • كما ذهبت تلك المحكمة انى ان المشرع الدستوري لم يقصد أن يجعل من حق الملكية حقا عمليا يتمتع على التنظيم التشريعي الذي يقتضيه الصالح العام استنادا الى حكم المادة ( ٣٢ ) المشار اليها من الدستور التي تؤكد طبيعة الوظيفة الاجتماعية للملكية الخاصة ودورها في خدمة المجتمع ، وبالتالي يكون للمشرع الحق في تنظيمها على النحو الذي يراه محققا للصالح العام • ( احكم الصادر بجلسة ٢١ من يونيه سنة ١٩٨٦ في الدعويين رقمي ١٣٩ و ١٤٠ لسنة ٥ القضائية دستورية ) •

( طعن رقم ٢٤٣٢ و ٢٦٤٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ٢/٦/١٩٩٠ )

### قاعدة رقم ( ١٥٦ )

#### المبدأ :

الملكية الخاصة مصنونة — لا يجوز فرض الحراسة عليها الا في الاحوال المبينة في القانون — وبحكم قضائي — لا تنزع الملكية الا للنفعة العامة ومقابل اداء تعويض عاجل وفقا للقانون ، للمالك حرية في ادارة ملكه والانتفاع به واستغلاله والتصرف فيه للفرد في اطار التشريعية — في حدود

الدستور والقانون — لا يجوز للادارة عندما يخولها القانون سلطة التنفيذ المباشر لأعمال واجراءات ادارية تتعلق بالترخيص بالازالة أو المنع لامتثال معينة من المالك الا تحقيقا للاهداف والغايات التى يقتضيتها الصالح العام — لا تجاوز حد المشروعية فى استخدام ما خوله المشرع لها من سلطات بصدد حسن تسيير وإدارة المرافق العامة .

#### الحكمة :

ومن حيث أنه قد عني الدستور فى المادة ( ٣٢ ) على النص على ان الملكية الخاصة تتمثل فى رأس المال غير المستغل ، وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية فى خدمة الاقتصاد القومى وفى اطار خطة التنمية دون انحراف أو استغلال ولا يجوز أن تتعارض طرق استخدامها مع الخير العام للشعب ، كما نصت المادة ( ٣٤ ) على ان الملكية الخاصة مضمونة ولا يجوز فرض الحراسة عليها الا فى الأحوال المبينة فى القانون وبحكم قضائى ولا تنزع الملكية الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون . . الخ .

ومن حيث انه وان كان بناء على هذه النصوص التى أوردها دستور البلاد يجوز لمشروع أن يضع قيودا على حق الملكية الخاصة لصالح المجتمع تكفل حماية الاقتصاد القومى والخير العام للشعب . دون ان يمس الحصنة التى كفلها الدستور للمالك فى ملكه ، فانه لا يجوز للادارة العامة عندما يخولها القانون سلطة التنفيذ الادارى المباشر لأعمال أو اجراءات ادارية تتعلق بالترخيص بالازالة ، أو المنع لأعمال أو تصرفات معينة من المالك تحقيقا للاهداف والغايات التى يقتضيها الصالح العام القومى ان تجاوز حد المشروعية فى استخدام ما خوله المشرع لها من سلطات لتحقيق حسن سير وانتظام المرافق العامة وللصالح العام القومى وحماية النظام العام ، وذلك باعتبار ان الاصل الدستورى المقرر هو حصانة الملكية الخاصة وحرية

المالك في ادارة ملكه والانتفاع به واستغلاله والتصرف فيه للخير في اطار الشرعية التي حددها الدستور والقانون بما يكفل أداء الملكية لوظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي بالاسهام في توفير الانتاج والخدمات العامة للمواطنين فالاستثناء هو تقييد تلك الحقوق التي قررها الدستور والقانون للمالك .

وحيث ان الاصل انعام الدستوري الذي تقوم عليه اركان الدولة هو مبدأ سيادة الدستور والقانون الذي تخضع له الدولة وفقا لصريح أحكام المادتين ( ٦٥ ) ، ( ٦٦ ) من الدستور ويتعين وفقا لهذا المبدأ ان تلجأ الادارة الى السلطة القضائية لحسم أى نزاع جدى نشأ بينها وبين الافراد ويتعلق باداء المالك لالتزاماته التي حددها القانون أفعالا للمادتين ( ١٦٥ ) ، ( ١٦٦ ) من الدستور فضلا عن المواد الدستورية سالفة الذكر .

بيد ان المشرع تمكينا للادارة من تحقيق حسن سير المرفق العام وانتظام الانتاج والخدمات في الدولة وحماية النظام العام والصالح العام القومي بفتح الادارة انعاما حق التنفيذ المباشر للاجراءات أو القرارات اللازمة لدفع الاعتداء الفردي على الشرعية وسيادة القانون أو الوظيفة الاجتماعية للملكية ، وتحقيقها للخير العام للشعب . وهذه السلطة الادارية للتنفيذ المباشرة التي نظمها المشرع استثناء تدعو اليه ضرورات كفاءة حسن سير وانتظام المرافق العامة وحماية للصوائح العامة المختلفة للشعب ، في اطار الشرعية الواجبة ، دستوريا ومن ثم يتعين ان تقوم الادارة باستخدامها في حدود التنظيم التشريعي المخول لها القيام بهذا الاجراء وفي نطاقه دون تقريط وأيضا دون تجاوز ، تحقيقا للغايات التي استهدفها المشرع وحماية للمصلحة العامة .

( طعن رقم ٣٦١٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٠/١/١٩٩٣ )

## قاعدة رقم ( ١٥٧ )

### المبدأ :

**الملكية الخاصة مصونة دستوريا - لا يجوز للسلطة التشريعية - أو التنفيذية المساس بها - سواء بالتقييد في استخدام حق الملكية أو في الانتفاع بالملكية أو استغلالها أو في التصرف فيها إلا وفقا لأحكام القانون من جهة - وبما يحقق كفاءة أداء وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي - وتحقيق الخير العام للشعب - لا يجوز تقييدها أيضا من السلطة التنفيذية بفرض الحراسة عليها - لا يتم ذلك إلا وفقا للقانون وبحكم من القضاء - لا يجوز نزعها إلا طبقا للقانون ومقابل تعويض - لا يميز التأميم لها إلا بقانون ولا اعتبارات الصالح العام ويتميز شال - يتعين تفسير وتطبيق أحكام القوانين التي قرروا نزعها على مدى الملكية بما يتفق مع صيغة الدستور لها ، والتزام الدولة برعايتها تعديتها الصالح العام .**

### المحكمة :

ومن حيث أن المادة ( ٣٩ ) من الدستور قد جعلت الملكية خاصة لرقابة الشعب وهي محل حماية الدولة ورعايتها سواء أكانت الملكية عامة أو الملكية تعاونية أو الملكية الخاصة ، وقد حدد المشرع أنواع الملكية الثلاث في المواد ( ٣١ ) ، ( ٣٢ ) منه ( ٣٣ ) منه ، وأوضح أن الملكية الخاصة تتمثل في رأس المال غير المستغل والتي ينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي في إطار خطة التنمية ودون انحراف أو استغلال ودون أن تتعارض في طرق استخدامها مع الخير العام للشعب ، والملكية الخاصة بهذه الصورة وفي إطار هذا التعريف والغاية المبررة لوجودها وحمايتها دستوريا مصونة ولا يجوز فرض الحراسة عليها إلا في الأحوال المبينة في القانون وبحكم قضائي ، ولا تنزع هذه الملكية إلا للمنفعة العامة وفي الأحوال



التي حددها القانون ووفقا للشروط والاجراءات التي يحددها ومقابل  
تعويض •

ومن حيث أنه كما جرى قضاء هذه المحكمة فإن الملكية الخاصة  
مصونة دستوريا ولا يجوز سواء للسلطة التشريعية ، أو للسلطة  
التنفيذية المساس بها سواء بالتقييد في استخدام حق الملكية أو في  
الانتفاع بالملكية أو استغلالها أو في التصرف فيها الا وفقا لاحكام  
القانون من جهة وبما يحقق كفاءة أداء وظيفتها الاجتماعية في خدمة  
الاقتصاد القومي وفي اطار خطة التنمية دون انحراف أو استغلال  
وبحيث لا تتعارض في طرق استخدامها مع الخير العام للشعب ولا يجوز  
تقييدها أيضا من السلطة التنفيذية بفرض الحراسة عليها ولا يتم ذلك  
الا وفقا للقانون وبحكم من القضاء كما لا يجوز نزعها من مالكيها  
الا طبقا للقانون ومقابل تعويض ، ولا يجوز التأميم كذلك للملكية  
الخاصة الا بقانون ولا اعتبارات الصالح العام وتعويض عادل •

ومن حيث أنه بناء على ذلك فإنه يتعين تفسير وتطبيق أحكام  
القوانين التي تورد قيودا على حق الملكية بما يتفق مع صيانة الدستور  
لها والتزام الدولة برعايتها وحمايتها تحقيقا للامان والاستقرار ،  
ورعاية للدوافع الطبيعية للإنسان ، وتنشيطا لبذل جهود المواطنين  
لتنمية موارد الدولة بما يحقق الكفاية والعدل دون إستغلال ويؤدي  
الى تقريب الفوارق بين دخول المصريين مع حماية الكسب المشروع  
وكفالة عدالة توزيع الاعباء والتكاليف العامة وفقا لما نصت عليه  
المادة ( ٤ ) من الدستور •

( طعن رقم ١٣٣٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٩٣/٢/٢١ )

## الفرع الثانى الملكية على الشيوع

قاعدة رقم ( ١٥٨ )

المبدأ :

الملكية الشائعة تنقضى باتفاق الشركاء صراحة على انتهاء حالة الشيوع بينهم فينقسم المال الشائع الى حصص مفرزة تعادل نصيب كل منهم — تنقضى أيضا بقسمة المهايأة التى تستمر لمدة خمس عشرة سنة وهى تنشأ ابتداء كقسمة منفعة لا قسمة ملك يتفق بمقتضاها الشركاء على أن يستقل كل منهم بمنفعة جزء مفرز يوارى حصته فى المال الشائع — بحيث ينتهيا لكل منهم أن يحوز مالا مفرزا يشتغل بادارته واستغلاله والانتفاع به على وجه الأفراد دون تدخل أو محاسبية دين سائر الشركاء — إذا دامت هذه القسمة مدة خمس عشرة سنة انقلبت الى نهائية — ما لم يتفق الشركاء على غير ذلك — يعتبر بمنابة المهايأة المكانية أيضا حالة حيازة أحد الشركاء بالفعل لجزء مفرز من المال الشائع لمدة خمسة عشر سنة — إذ أنه يفترض فى هذه الحالة أن حيازته تستند الى قسمة مهايأة تنقلب بمضى المدة الى قسمة نهائية — لا يشترط فى المهايأة المكانية التى تنقلب الى قسمة نهائية أن يضع الشريك على الشيوع يده على الجزء المقرز بنيسة أنه ملكه بموجب قسمة نهائية بل يكفى أن يضع يده كشريك مسئل فى مهايأة مكانية وهذه المهايأة التى تنقلب بمضى المدة المقرزة الى قسمة نهائية ليست بقسمة اتفاقية فلا يجوز نقصها كما تنقضى القسمة الاتفاقية وهى فى ذات الوقت ليست بقسمة قضائية — وذلك لأنها لم تقع بمقتضى اتفاق أو حكم نهائى وانماهى قسمة فعلية وقعت بحكم القانون فلا يلزم فيها التسجيل اذا كان المال الشائع عقارا .

الفنوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى انفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٢٣/١٢/١٩٨٧ فتبينت أن المادة ٨٤٦

من التقنين المدنى تنص على أنه : ( ١ ) فى قسمة المهايأة يتفق الشركاء على أن يختص كل منهم بمنفعة جزء مفروز يوازى حصته فى المال الشائع ، محتازلا لشركائه فى مقابل ذلك عن الانتفاع بباقى الاجزاء ولا يصح هذا الاتفاق لمدة تزيد على خمس سنين فاذا لم يشترط لها مدة أو انتهت المدة المتفق عليها ولم يحصل اتفاق جديد كانت مدتها سنة واحدة تتجدد اذا لم يعلن الشريك الى شركائه قبل انتهاء السنة الجارية بثلاثة أشهر أنه لا يرغب فى التجديد ( ٢ ) واذا دامت القسمة خمس عشرة سنة ، انقلبت قسمة نهائته ما لم يتفق الشركاء على غير ذلك . واذا حاز الشريك على الشيوع جزءا مفروزا من المال الشائع مدة خمس عشرة سنة ، افترض أن حيازته لهذا الجزء تستند الى قسمة مهايأة . . . .

ومفاد ما تقدم أن الملكية الشائعة كما تنقضى باتفاق الشركاء صراحة على انتهاء حالة الشيوع بينهم فينقسم المال الشائع الى حصص مفروزة تعادل نصيب كل منهم فانها قد تنتهى أيضا بقسمة المهايأة التى تستمر لمدة خمس عشرة سنة وهى تنشأ ابتداء كقسمة منفعة لا قسمة ملك يتفق بمقتضاها الشركاء على ان يستقل كل منهم بمنفعة جزء مفروز يوازى حصته فى المال الشائع بحيث يتبع لكل منهم أن يحوز مالا مفروزا يستقل بإدارته واستغلاله والانتفاع به على وجهه الافراد دون تدخل أو محاسبة من سائر الشركاء ، فاذا دامت هذه القسمة مدة خمس عشرة سنة انقلبت الى نهائية وذلك ما لم يتفق الشركاء على غير ذلك ، كما يعتبر بمثابة المهايأة المكنية حالة حيازة أحد الشركاء بالفعل لجزء مفروز من المال الشائع لمدة خمس عشرة سنة اذ يفترض فى هذه الحالة ان حيازته تستند الى قسمة مهايأة تنقلب بمضى هذه المدة الى قسمة نهائية .

ومن المسلم به وفقا لما استقرت عليه أحكام القضاء انه لا يشترط

في المهايأة المكانية التي تنقلب الى قسمة نهائية أن يضع اشريك على الشيوخ يده على الجزء المفرز بنية أنه ملكه بموجب قسمة نهائية بل يكفى أن يضع يده كشریک مسئول في مهايأة مكانية وهذه المهايأة انتمى تنقلب بمضى المدة المقررة الى قسمة نهائية ليست بقسمة اتفاقية فلا يجوز نقضها كما تنتقض القسمة الاتفاقية وهي في ذات الوقت ليست بقسمة قضائية وذلك لانها لم تقع بمقتضى اتفاق أو حكم انما هي قسمة فعلية وقعت بحكم انقانون فلا يازم فيها التسجيل اذا كان الشائع عقرا .

وترتيا على ما تقدم ولما كان الثابت في الحالة المروضة ان السيد / ..... قد اشترى مساحة ٣ ط ١ ف من الاهلى مشاعة في حوض الجزيرة رقم ١ بمرجب ثلاثة عقود مسجلة عام ١٩٣٩ وانه وضع يده عليها منذ ذلك الحين كما اشترى أيضا مساحة ٢٠ فداناً وضع يده منذ ١٩٤٨/٦/٢٢ بالممارسة من الادارة العامة لمصلحة الاملاك الاميرية مشاعة في ذات الحوض بموجب العقد المشرع عام ١٩٥٤ وأن حيازته لجملة هاتين المساحتين التي تبلغ ٣ ط ٢١ ف وحيازة خلفائه من بعده قد استمرت أكثر من خمس عشرة سنة سابقة عن تصرف خلفائه في مساحة ١٧ فداناً منها مفرزة الى شركة ..... بموجب العقدين الابتدائيين المؤرخين ٢/٤ ، ٣/١٨ لسنة ١٩٧٤ دون منازعة من أحد ومن ثم تعتبر هذه الحيازة المفرزة للمساحتين المشار اليهما لكل من المشتري وخلفائه بمثابة مهايأة مكانية تنقلب بمضى المدة المقررة الى قسمة نهائية وتعتبر منذ انقضاء هذه المدة ملوكة له ولخلفائه من بعده ملكية مفرزة واستناداً الى هذه القسمة النهائية وافقت الهيئة العامة للإصلاح الزراعي - الادارة العامة لاملاك الدولة الخاصة - على تسجيل بعض التصرفات الصادرة من خلفاء المرحوم / ..... بيع مساحات مفرزة ضمن المساحة المكلفة باسم السيد المذكور بحوض

الجزيرة / ١ جزاير فصل ثان الى جمعية العاشر من رمضان والى الجمعية التعاونية لبناء المساكن للعاملين بالمساحة .

وتأسيسا على ما تقدم فانه بالنسبة للعقدين انصاردين من خلفاء المرحوم ..... سنة ١٩٧٤ انى شركة يوسف ..... بيع مساحة ١٧ فداناً مفرزة وللذين صدر بشأن كل منهما حكم بصحته ونفاذه فإن من حقها تسجيل هذين الحكمين وعلى الادارة العامة لاملاك الدولة الموافقة على التسجيل بالنسبة لهذه المساحة وذلك بشرط ان تثبت من ان هذه المساحة فى حدود المساحة التى لا تزال فى ملكيته البائعين من ضمن تكليف المرحوم ..... ، وانها داخلة فى الارض محل وضع يده وخلفائه من بعده منذ تسجيل عقده مع مصلحة الاملاك سنة ١٩٥٤ والبالغ مساحتها ٢٠ فداناً مضافا اليها الارض التى اشتراها من الاهالى سنة ١٩٣٩ ومساحتها ١ فدان و ٣ قيراط وانها لا تتضمن أية مساحة متعدى عليها من اراضى ائدولة الشائعة التى تبلغ مساحتها ٤١ فدان و ١٩ قيراط و ٧ أسهم .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انه يحق لشركة ..... تسجيل حكمى صحة ونفاذ العقدين الصادرين لها سنة ١٩٧٤ من خلفاء المرحوم ..... ببيع ١٧ فداناً مفرزة بشرط ان يثبت أن هذه المساحة هى فى حدود المساحة التى لا تزال فى ملكية البائعين من تكليف المرحوم ..... وانها داخلة فى الارض محل وضع يده وخلفائه من بعده منذ تسجيل عقده مع مصلحة الاملاك سنة ١٩٥٤ مضافا اليها الأرض التى اشتراها من الاهالى سنة ١٩٣٩ وانها لا تتضمن أية مساحة متعدى عليها من اراضى ائدولة وذلك على النحو السالف ايضاحه .

## الفرع الثاني

### عناصر الملكية

#### قاعدة رقم ( ١٥٩ )

##### المبدأ :

صدور قرار من أحد المحافظين بتخصيص قطعة أرض لطرابنية الاقباط الارثوذكس لاقامة كنيسة عليها . وذلك بايجار اسمى لمدة تسع سنوات قابلة للتجديد — عناصر حق الملكية هي الاستعمال والاستغلال والتصرف وفقا لما تقتضى به المادة ٨٠٢ من القانون المدنى وهو حق دائم يبقى مابقى الشيء الذى يرد عليه ولا يزول بعدم استعماله ولا يجوز ان يقترن بأجل — مقتضى ذلك ومفاده ان التخصيص لا يضمن بذاته على الأرض وصف الملكية ولا يعتد به كسند فى ملكيتها على أى وجه — الإيجار لا يفنى عن اشتراط الملكية ولا يقوم بديلا عنها اخذا بعين الاعتبار ان امكن العبادة لها من اسباب الخسيسة والاعتبار مما بناى بها عن ان تكون دورا مؤقتة تنحسر عنها قسيتها بنواتر الزمن او مضى المدة .

##### الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٢/٢/١٩٩٢ فاستظهرت من الأوراق أن قطعة الأرض الصادر بتخصيصها قرار من محافظ بورسعيد لطرابنية الاقباط الارثوذكس لاقامة كنيسة عليها انما مؤجرة لها لمدة تسع سنوات قابلة للتجديد .

ومن حيث أن عناصر حق الملكية هي الاستعمال والاستغلال والتصرف وفقا لما تقتضى به المادة ٨٠٢ من القانون المدنى ، وهو حق دائم يبقى مابقى الشيء الذى يرد عليه ولا يزول بعدم استعماله ولا يجوز ان يقترن بأجل . فنان مقتضى ذلك ومفاده أن التخصيص

آنف البيان لا يضاف بذاته على الارض وصف الملكية ولا يعتد به كسند في ملكيتها على أى وجه • وفى هذا الصدد بالذات فان الايجار لا يعنى عن اشتراط الملكية ولا يقوم بديلا عنها أخذاً بعين الاعتبار ان أماكن العبادة لها من أسباب القدسية والاعتبار ما ينأى بها عن ان تكون دوراً مؤقتة تنحسر عن قدسيتهما بتواير الزمن أو مضى المدة •

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن قرار محافظ بورسعيد رقم ١٩ لسنة ١٩٨٨ الصادر بتفصيل قطعة أرض لبناء كنيسة ليس من شأنه أن يضاف على هذا التفصيل وصف للملكية فلا يعتد به كسنداً للملكية الارض •

( ملف رقم ١٥٥/٢/٧ — جاسة ١٩٩٢/٢/٢ )

## الفرع الرابع

### جواز وضع قيود على حق الملكية الخاصة

قاعدة رقم ( ١٦٠ )

#### المبدأ :

وان كان يجوز للشرع ان يضع قيودا على حق الملكية الخاصة لصالح المجتمع تكفل حماية الاقتصاد القومى والخير العام للشعب — دون ان يمس الحصانة التى كفلها المشرع للمالك فى ملكه — فانه لا يجوز للإدارة العاملة عندما يخلوها القانون سلطة التنفيذ المباشر لأعمال وإجراءات إدارية تتعلق بالترخيص أو الإزالة — أو المنع لتصرفات أو أفعال معينة من المالك تحقيقا للأهداف والغايات التى يقتضيها الصالح العام القومى — ان تجاوز حد المشروعية بالتفو فى استخدام ما ضوله المشرع لها من سلطات لتحقيق الصالح العام القومى وحماية النظام العام — ذلك باعتبار أن الأصل هو حماية الملكية الخاصة وحرية المالك فى الانتفاع والاستغلال والتصرف فى ملكه فى إطار التشريعية التى يحددها القانون — الاستثناء من ذلك هو تقييد تلك الحقوق التى قررها الدستور وأنقانون للمالك — الأصل العام أيضا هو ان تلجأ الإدارة الى السلطة القضائية لحسم أى نزاع على إداء المالك لالتزاماته التى حددها القانون — المشرع تمكينا للإدارة من حماية النظام العام والصالح العام أنقرضى قد منح الإدارة العاملة حق التنفيذ المباشر للإجراءات أو القرارات اللازمة لدفع الاعتداء الفردى على الشرعية وسيادة القانون — هذه السلطة الإدارية التنفيذية المباشرة هى استثناء يدعو اليه ضرورة حماية الصالح العام للشعب — يتعين أن تستخدمها الإدارة فى حدود التنظيم التشريعى لها وتحقيق أغايات التى استهدفها المشرع من تقريرها — القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بشأن إصلاح الزراعى قد حظر تبيير الأرض الزراعية وتجريفها وحرم البناء عليها إلا بترخيص وفى أحوال وشروط خاصة لحماية للرقعة الزراعية ولصالح الاقتصاد القومى — الترخيص بالبناء على الأراضى الزراعية اذا ما صدر طبقا للشروط والأرضاع التى نص عليها قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل



بالتقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ فانه يصدر مشروعاً وحصينا من  
الانفاء — لا يجوز سحبه او الفائه من الجهة الادارية التي اصدرته — لما  
يرتبه لأصحاب أنشأن من مراكز قانونية مشروعة لا يجوز المساس بها — مناط  
ذلك أن يلتزم طالب الترخيص شروط الترخيص الصادرة له والا يتجاوز  
المساحة المرخص له ببناء عليها — اذا خالف المرخص له شروط الترخيص  
فانه يجوز للجهة الادارية ان تتخذ من الاجراءات ما يضمن اعادة الحال الى  
ما كانت عليه بازالة المخالفة — لا يسوغ للجهة الادارية المختصة ان تتخذ  
من الاجراءات الادارية الضرورية الضابطة الا ما كان منها لازماً لحماية  
النظام العام الزراعى والصالح القومى وفى الحدود التى تقتضيها هذه  
الحماية — لا يجوز لجهة الادارة ان تمس حقوق اصحاب الشأن الا بالقدر  
اللازم لاستقامة هذا النظام .

#### المحكمة :

من حيث انه قد عنى الدستور فى المادة ( ٣٢ ) على ان نص على أن  
الملكية الخاصة تتمثل فى رأس المال غير المستغل وينظم القانون اداء  
وظيفتها الاجتماعية فى خدمة الاقتصاد القومى ، وفى اطار خطة التنمية  
دون انحراف أو استغلال ولا يجوز أن تتعارض فى طرق استخدامها مع  
الخير العام للشعب ، كما نصت المادة ( ٣٤ ) على ان الملكية الخاصة  
مصونة ولا يجوز فرض الحراسة عليها الا فى الاحوال الميئة فى القانون  
وبحكم قضائى ولا تنزع الملكية الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض  
وفقاً للقانون .... الخ .

ومن حيث أنه وان كان يجوز للمشرع أن يضع قيوداً على حق  
الملكية الخاصة لصالح المجتمع تكفل حماية الاقتصاد القومى وأخير  
العام للشعب ، دون أن يمس ائحصانة التى كفلها المشرع الدستورى  
للمالك فى ملكه ، فانه لا يجوز للادارة العاملة عندما يخولها القانون سلطة  
التفويض المباشر لاعمال أو اجراءات إدارية تتعلق بالترخيص أو الاذانة،  
أو المنع لاعمال أو تصرفات معينة من المالك تحقيقاً للاهداف والغايات

التي يقتضيها الصالح العام القومي — ان تجاوز حد المشروعية بالظن في استخدام ما خوله المشرع لها من سلطات لتحقيق الصالح العام القومي وحماية النظام العام وذلك باعتبار أن الاصل هو حماية الملكية الخاصة وحرية المالك في الانتفاع والاستغلال والتصرف في ملكه في إطار الشرعية التي يحددها القانون بما يكفل أداء الملكية لوظيفتها الاجتماعية وخدمة الاقتصاد القومي والاستثناء هو تقييد تلك الحقوق التي قررها الدستور والقانون للمالك ، ولأن الاصل العمم كذلك وفقا لمبدأ سيادة الدستور والقانون الذي تخضع له الدولة وفقا لاحكام المواد ( ٦٥ ) ، ( ٦٦ ) من الدستور أن تلجأ الادارة الى السلطة القضائية لحسم أى نزاع على أداء المالك لالتزاماته انتمى حدها القانون اعمالا للمادتين ( ١٦٥ ) ، ( ١٦٦ ) من الدستور فضلا عن المواد سالفة الذكر ولكن المشرع تمكينا للادارة من حماية النظام العام والصالح العام القومي يمنح الادارة العاملة حق التنفيذ المباشر للاجراءات أو القرارات اللازمة لدفع الاعتداء الفردي على الشرعية وسيادة القانون أو الوظيفة الاجتماعية للملكية وتحقيقها للخير انعام للشعب وهذه السلطة الادارية التنفيذية المباشرة تعد استثناء تدعو اليه ضرورة حماية الصالح العامة المختلفة للشعب بالشرعية الواجبة ويتعين ان تستخدمها الادارة في حدود التنظيم التشريعي لها ولتحقيق الغايات التي استهدفها المشرع من تقديرها •

ومن حيث أن المشرع قد حظر في القانون رقم ( ٥٣ ) لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ٨٣ بشأن الزراعة بتبوير الارض الزراعية وتجريفها وحرم البناء عليها الا بترخيص وفي أحوال وشروط خاصة حماية للرقعة الزراعية ولصالح الاقتصاد القومي ومن ثم فان الترخيص بالبناء على الاراضي الزراعية اذا ما صدر طبقا للشروط والاونساع التي نص عليها قانون الزرعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون

رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ فإنه يصدر مشروعا حصينا من الالغاء ، فلا يجوز سحبه أو الغاؤه بارادة الجهة الادارية التى اصدرته لما يرتبه لاصحاب الشأن من مراكز قانونية مشروعه لا يجوز المساس بها ، الا أن مناط ذلك أن يلتزم طالب الترخيص شروط الترخيص الصادر له ، والا يتجاوز المساحة المرخص له بالبناء عليها ، والا يتغول على أى جزء آخر من الاراضى الزراعية ولو كانت مملوكة له بالمخالفة لشروط الترخيص ، وبالمخالفة لقانون الذى حظر البناء على الاراضى الزراعية الا فى حالات معينة حددها على سجيل الحصر ، فاذا ما خالف المرخص له شروط الترخيص على الوجه الذى يؤدى الى الاضرار بالغايات التى هدف المشرع الى حمايتها فيما يتعلق برقعة الاراضى الزراعية فإنه يجوز للجهة الادارية أن تتخذ من الاجراءات ما يضمن اعادة الحال الى ما كانت عليه بازالة المخالفة ، ولا يعد الاجراء فى هذه الحالة سحبا للترخيص فى غير المواعيد المقررة له قانونا ، بل يعد اجراء من الاجراءات الادارية التى يجوز للجهة الادارية القوامة على حماية الارض الزراعية أن تتخذها لضمان عدم المساس بالرقعة انزراعية وحمايتها من أى اعتداء يقع عليها اعمالا للشرعية واعلاء لسيادة القانون ولو أدى ذلك الى المساس بحقوق أصحاب الشأن التى اكتسبوها بصدر انترخيص ، ومقتضى ذلك أنه لا يسوغ للجهة الادارية المختصة أن تتخذ من الاجراءات الادارية الضرورية الضابطة الا ما كان منها لازما لحماية النظام العام الزراعى والصالح القومى وفى الحدود التى تقتضيها هذه الحماية فلا يجوز أن تمس حقوق أصحاب الشأن الا بالقدر اللازم لاستقامة هذا النظام .

فاذا كان البادى من ظاهى الاوراق أن الطاعن قد أقام مبانى محطة البنزين على المساحة المرخص له بها من الارض الزراعية المملوكة له وأنه راعى الاجراءات والشروط المقررة للبناء على ما يبين من الحكم

المصادر في القضية رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٨٦ جنح بركة السبع ، وحكم محكمة بركة السبع الجزئية والمتضمن أن الطاعن قد التزم في إنشاء محطة خدمة السيارات المملوكة له بشروط التصريح الصادر له من مديرية الزراعة بالمنوفية بتاريخ ١٠/١٠/١٩٨٤ ومقدار الارتداد المقرر له بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٩ ، الا انه رغم التزامه بشروط الترخيص الخاص بإقامة المحطة فان الثابت انه قد اقام سورا حول حدود أرضه الزراعية المحيطة بالمحطة وقدرها ١٨ قيراط ، وحيث ان بناء السور على قاعدة خرسانية يعتبر في صحيح تفسير لاحكام القانون وعلى خلاف ما انتهى اليه حكم محكمة الجنح المشار اليه — بناء على أرض زراعية في غير الحالات المرخص بها ، مما يعد معه الطاعن متجاوزا لشروط الترخيص بالبناء على أرض زراعية حيث يكون الثابت قبله بالبناء لهذا السور خارج نطاق الترخيص .

ومن حيث ان هذه الحالة الواقعية الناجمة عن مخالفة انقانون ينبغي أن تواجه بالقدر اللازم لازالة هذه المخالفة ودون أن تجاوز ذلك الى المساس — بغير مقتضى — بالمراكز القانونية التي يكون قد اكتسبها ذوى الشأن ، وذلك مادامت اعادة الحال الى ما كانت عليه قد أضحت أمرا ممكنا دون اللجوء الى سحب الترخيص أو إلغائه اذ يكفي لتحقيق هذه الغاية أن تستعمل الجهة المختصة سلطتها في التنفيذ المباشر لازالة السور المخالف للقانون دون أن تجاوز ذلك الى سحب الترخيص وازالة البناء الذى تم طبقا لشروط الترخيص الخاصة بمحطة انبزين وأن تتغول على الحقوق التي اكتسبها صاحب الشأن من قرار ترخيص الذى صدر مشروعا حمينا من الانشاء ، وإذا كان الاجراء الخاص بازالة التبعدي على الارض الزراعية بازالة السور على حساب المخالف أمرا محققا لازالة المخالفة وكل أثر لها ، ومن ثم فان سحب الترخيص وما يصاحبه من ازالة مباني المحطة يعد اعتداء صارخا وغير مبرر على

حقوق الطاعن انتهى اكتسبها بصدور الترخيص التي عول عليها في أن تكون مورد رزقه ، وهو حق مشروع لا يسوغ للإدارة المساس به الا اذا كان ذلك ضروريا لاستقرار النظام العام الزراعى وحماية الرقعة الزراعية المصرية التي تمثل مورد رزق وحياة الاغلبية العظمى للشعب وأحد الاركان الاساسية للاقتصاد القومى فاذا ما تمكنت الجهة المختصة بوسائلها المتاحة لها قانونا من تحقيق هذا الهدف دون حاجة لسحب الترخيص أو ازالة المحطة المرخص ببناؤها ، أضفى السحب لهذا التراخيص أمراً مضافاً للقانون خليقا بالالغاء ، واذا انتهت الجهة الادارية بقرارها المطعون فيه اننى سحب الترخيص الممنوح للطاعن وإزالة التعدي المترتب على اعتبار الترخيص ملغيا ومن بينها مبانى المحطة المرخص بها وتجهيزاتها ومعداتهما ، فانها في هذا الشأن تكون قد أقامت قرارها — بحسب الظاهر من الاوراق على غير أساس سليم من القانون .

ومن حيث انه فضلا عن ذلك فان الثابت من أوراق الطعن توافر ركن الاستعجال في سرعة حسم النزاع في مشروعية استمرار تنفيذ المباشر للقرار الادارى بازالة المحطة انتهى سبق الترخيص له باقامتهما والتي أضحت مورد رزقه . وإذ انتهج الحكم غير هذا النهج وقضى برفض طلب وقف التنفيذ إستناداً الى أن بناء السور يعد سعيًا مجرماً — لالغاء الترخيص برمته فانه يكون قد أخطأ في تأويل القانون وتطبيقه وأضفى خليقا بالالغاء والقضاء بوقف تنفيذ اقرار المطعون فيه فيما تضمنه من سحب الترخيص الممنوح للطاعن على نفقته لتوافر ركضى النجدة والاستعجال في حقه .

( طعن رقم ٣٥٨٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٩٢/٥/٣١ )

نفس المعنى ( طعن رقم ١٤٩٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٩٣/٤/٤ )

## قاعدة رقم ( ١٦١ )

### المبدأ :

يجوز المشرع أن يضع قيوداً على حق الملكية الخاصة لصالح المجتمع دون مساس بالحصانة التي لأعمش أو إجراءات تتعلق بالتزخيم أو إزالة التمدى — يخرج عن هذا الأصل استثناء — متعلق بإنشاء المساجد باعتبارها دور للعبادة — تخرج بصفتها هذه من الملكية العامة أو الخاصة وتضحي على ملك الله التي لا يجوز المساس بها — تحقيقاً لاداء المساجد لرسالتها أورد المشرع في أنقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٠ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الأوقاف النص على أن تتولى وزارة الأوقاف إدارة المساجد — سواء صدر بوقفها أشهر أم لم يصدر — على أن يتم تسليم هذه المساجد خلال مدة اقصاها عشر سنوات تبدأ من تاريخ العمل بهذا القانون — لا مجال للاجتهاد في تفسير هذا النص — المشرع ناط بوزارة الأوقاف القيام بالإشراف على المساجد — المساجد برصمها المشار اليه تفحص وتستقل عن أية ملحقات أخرى تخرج عن نطاق العقار بالتخصيص وتندى يعد كذلك إذا كان يكون جزءاً لا ينفصل عن المسجد ورحم لخدمة اغراضه في إقامة الشعائر وغيرها كالحمامات ودور العبادة — يخرج ما عدا ذلك من ملحقات عن نطاق إشراف وزارة الأوقاف .

### المحكمة :

ومن حيث انه بناء على ذلك فان مقطع انفصل في هذا الطعن هو مدى الاختصاص المنوط بوزارة الاوقاف بالنسبة لضم المساجد لإشرافها ومدى تعاق هذا الاختصاص بما يعتبر من ملحقات هذه المساجد .

ومن حيث انه قد عني الدستور في المادة ( ٣٢ ) النص عني ان الملكية الخاصة تتمثل في رأس المال غير المستقل ، وينظم القانون آداء وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي وفي اطار خطة التنمية دون انحراف أو استغلال . كما أشدّرت المادة ( ٣٤ ) منه على

أن الملكية الخاصة مصونة ولا يجوز فرض الحراسة عليها إلا في  
الاحوال المبينة في القانون وبحكم قضائي .

ومن حيث انه وان كان بناء على أحكام الدستور فانه يجوز للمشرع  
أن يضع قيوداً على حق الملكية الخاصة لصالح المجتمع ودون أن يمس  
الحصانة التي لاعمال أو اجراءات تتعلق بالترخيص أو ازالة  
التعدى اذا وقع الفعل مخالفا للقانون أو شروط الترخيص أو مثل تعدياً  
أو اغتصاب لاملاك الدولة الخاصة أو العامة تحقيقاً للاهداف والغايات  
التي يقتضيها المصالح العام على ان لا يتجاوز حد المشروعية بالخروج  
عن استخدام ما خوله المشرع له من سلطات لتحقيق المصالح العام ،  
باعتبار ان الاصل الدستوري هو حماية الملكية الخاصة البعيدة عن  
الغضب أو التعدى أو الاستيلاء على أموال أو ممتلكات الدولة أو  
الغير . ويخرج عن هذا الاصل العام ما يتصل بإنشاء المساجد باعتبارها  
دور للعبادة وهي بيوت الله من الارض ومن ثم تخرج بصفتها هذه من  
الملكية العامة أو الخاصة وتضحي على ملك الله التي لا يجوز المساس  
بها أو تغيير طبيعتها أو صفتها لتبقى دور للعبادة واقامة الشعائر  
على النحو المطلوب لادائها وفق أحكام الشريعة وأصولها . . وتحقيقاً  
لاداء المساجد لرسالتها أورد المشرع في القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٠  
بتمديد بعض أحكام القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة  
الاوقاف تنص على ان تتولى وزارة الاوقاف إدارة المساجد سواء صخر  
بوقفها إظهار أو لم يصدر ، على ان يتم تسليم هذه المساجد خلال  
مدة أقصاها عشر سنوات تبدأ من تاريخ العمل بهذا القانون .

ومن حيث أن المقرر انه لا مجال للاجتهاد في تفسير النص القانوني  
إذا كان واضحاً وصريحاً خاصة اذا تعلّق الامر بالاشراف على دور  
العبادة لتقوم على رسالتها في آداء اشعائر على النحو المطلوب منها  
وأن تؤدي رسالتها في مجال الدين والدعوة الى الدين الحقيقي واقامة

تُسمَّاهُ ومُناسكهُ على الوجه المُنطوب وأنسَاط بوزارَةُ الأوقاف القِيام على هذا الإشراف وتلك الإدارة كجزء من وظائفها الأساسية .

ومن حيث أن المساجد بوصفها المشار اليه تفصل وتستقل عن أية ملحقات أخرى تخرج عن نطاق العقار بالتخصيص والذي يعد كذلك إذا كان يكون جزءا لا ينفصل عن المسجد ورصد لخدمة أغراضه في إقامة الشعائر وغيرها كالحمامات ودورات المياه ، ومن ثم يخرج ما عدا ذلك من ملحقات عن نطاق إشراف وزارة الأوقاف على المساجد وفقا للنص المشار اليه حيث أن صياغة النص تقطع بذلك وتقضى به .

ومن حيث أن القرار المطعون فيه رقم ١٩٢ لسنة ١٩٨٩ واتصادر من وزارة الأوقاف بضم المسجد موضوع الدعوى إلى الوزارة وعلى أن تضع مديرية الأوقاف يدها على ما يكون موقوفا على المسجد المذكور من أعيان وملحقات وخلافه ، فإن هذا انضم لا يشمل الملحقات غير الموقوفة على خدمة المسجد والوقف هو التخصيص انصادر من مالكة لخدمة المسجد وأغراضه وهذا الوقف لا يسرى على المرافق أيضاً ما كان نوعها ما دامت خرجت عن خطة انوقف للمسجد .

ومن حيث أن القرار الطعين قد جاء واضحا الجوانب بقصره على المسجد وما أوقف عليه من ملحقات وخلافه وكان الثابت من محضر استلام الوزارة للمسجد والمحضر من اللجنة المختصة بتاريخ ١٩/١/١٩٨٩ اثبت أن ما قامت على استلامه هو منشآت المسجد غير المستكملة مع بعض المشونات من المواد والمعدات الخاصة باستكمال أعمال المسجد فقط ولم يتطرق المحضر إلى إستلام أية منشآت أو ملحقات أو مساكن أخرى فإن القرار المطعون فيه والحال هذه يكون قد قام مستنداً إلى صحيح حكم القانون حرياً والحال هذه بالابقاء عليه ورفض الطعن عليه بالالغاء .



ومن حيث ان الحكم الطمى قد ذهب الى ذلك المذهب فانه يكون متققا وضحى حكم القانون فى هذا الشق من الطمى .

ومن حيث ان الطاعن يعنى على اقرار الطمى انه تضمن الاستيلاء على كل من المبنى المختص للصيدلية العامة فضلا عن مبنى النادى الثقافى والعيادة .... الخ .

فان الثابت من الاوراق ان ما ادعى اقامته من هبائى انما بدأ فى انشائها على اراضى طرح النهر ومسطحات النيل بجوار نادى التجديف جامعة عين شمس الامر الذى ادى الى تحرير محضر المخالفة رقم ٤١٩ لسنة ١٩٨٤ فى ١٨/١١/١٩٨٤ له ، والذى اتبع بالقرار رقم ٨ لسنة ١٩٨٥ من مدير عام الرى والصرف بالجيزة لمخالفة الطاعن لقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ ، رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ بشأن حماية النيل من التلوث ... وكانت هذه التعديلات سجالا للمنازعات القضائية .

ومن حيث ان البين من المستندات انها كلها جاءت خلوا من أى دليل قطعى الدلالة يفيد بوجود المنشآت المدعى بها أو استكمانها على النحو الذى يحدد ماهيتها والمالك لها كما ولم يقدم الطاعن ما يفيد ادعائه بوجود هذه المنشآت فضلا عن أن تقرير انخير المودع فى الدعوى رقم ١١٩ لسنة ١٩٩٠ جنح قصر النيل المستأنف برقم ٣٦٢ لسنة ١٩٩١ س/ وسط . والمقدمة من النيابة العامة ضد الطاعن . اذ لم يرد به أى مما يقطع بوجود المنشآت الملحقة بالمسجد والمدعى بها . فضلا عن أن اثبات من الاوراق هو ان كل المعائنات والمقايسات والاتفاق انما تدور كلها حول استكمال منشآت ومرافق المسجد موضوع القرار .

( طمى رقم ٤١٢٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٩٣/٦/٢٧ )

## الفرع الخامس

مناط السلطة الاستثنائية لجهة الادارة في ازالة التعدي على

املاك الدولة العامة والخاصة بالطريق الادارى

قاعدة رقم ( ١٦٢ )

المبدأ :

مناط السلطة الاستثنائية لجهة الادارة — عملا بأحكام المادة ٩٧٠ مدنى — ان يكون ثمة عدوان مادى غير مستند الى اى رابطة شرعية — مجرد من اى اساس قانونى — انحسار سلطة الادارة الاستثنائية . اذا كان ثمة ادعاء بحق وجحدت الادارة هذا الحق وانكرته على مدعيه عليها الانتجاء الى الطريق الطبيعى — رفع الأمر الى القضاء المختص لحسم ما دار بينها وبين اصحاب الشأن لوجود تحقق أو نفيه .

المحكمة :

من حيث ان قضاء المحكمة الادارية العليا قد جرى على أن مناط السلطة الاستثنائية لجهة الادارة عملا بأحكام المادة ٩٧٠ من القانون المدنى منذ تعديلها في ازالة التعدي على املاك الدولة العامة والخاصة بالطريق الادارى أى بطريق انتتفيذ المباشر وخروجها عن الاصل الذى يوجب عليها الانتجاء الى القضاء المختص وفقا للقواعد والاجراءات المقررة قانونا ان يكون ثمة عدوان مادى غير مستند الى اى رابطة شرعية ومجرد من أى اساس قانونى يظاهره اما اذا كان ثمة ادعاء بحق على مل من اموال وجحدت الادارة هذا الحق وانكرته على مدعيه فانه والحالة هذه ترتد الامور الى حالتها الطبيعية ونكون أمام نزاع قانونى بين الادارة واصحاب الشأن حول حق من الحقوق وتتحسر عن الادارة سلطتها الاستثنائية في ازالة التعدي بالطريق الادارى ويتعين عليها الانتجاء الى الطريق الطبيعى وهو رفع الامر الى القضاء المختص

ليحسم ما دار بينها وبين أصحاب الشأن من خلاف حول وجود الحق على مال الدولة أو نفى وجوده .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان المطعون ضدهم نفوا تعديهم على أرض النزاع وأدعو أنهم يستأجرون هذه الأرض من جمعية . . . . . للصالح الزراعى التابعة لها الأرض وقدّموا دليلا على ذلك كشوف حسابات هذه الأرض عن عام ١٩٨٤ الصادرة عن الجمعية والتي ذكر فيها انهم مستأجرون لهذه الأرض من الجمعية وانهم أدوا الأجرة المقررة عن هذا العام كما قدّموا كذلك صورة من الحكم الاستثنائي الصادر من محكمة دمنهور الكلية فى قضية النيابة العمومية رقم ٤٠٧٨ لسنة ١٩٨٥ الذى قضى ببراءتهم من تهمة التعدى على الأرض محل النزاع ومن ثم يكون انحكم المطعون فيه قد أصاب الحق فى قضائه إذ خلى من كل هذه الشواهد الى ان ادعاء الطاعنين بوجود حق لهم على الأرض محل النزاع له ما يظاّهره من الاسباب والاسانيد القانونية مما يخضع عن جهة الادارة سلطتها الاستثنائية فى الالتجاء الى الطريق الادارى لازالة التعدى المزعوم ويكون قرارها بازالته قرار غير مشروع واجب الالفاء .

ومن ثم يكون الطعن المسائل على غير سند من الواقع والقانون خليقا بالرفض .

ومن حث ان من خسر الدعوى يلزم بمصروفاتها عملا بأحكام المادة ١٨٤ من قانون المرافعات المدنية .

( طعن رقم ٧١٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٩٣/٣/٩ )

## الفرع السادس

تمتع المال الخاص المملوك للدولة بذات الحماية المقررة للمال العام ونك في خصوص عدم جواز وضع اليد أو اكتساب ملكية أو حق عيني عليه بالتقادم

قاعدة رقم ( ١٦٣ )

المبدأ :

يتمتع المال الخاص المملوك للدولة بذات الحماية المقررة للمال العام وذلك في خصوص عدم جواز وضع اليد أو اكتساب ملكية أو حق عيني عليه بالتقادم — قرار ازالة انتعدي هو وسيلة استثنائية تتضمن خروجاً على الأصل المقرر باعتبار ملكية الدولة المال الخاص هو حق ملكية مدنية لا يلجا الى هذا الطريق الا اذا كانت ملكية الدولة قائمة على سند جدى له اصل ثابت في الأوراق .

المحكمة :

ومن حيث أنه ولئن كانت المادة ٩٧٠ من القانون المدنى • بعد تعديلها بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٠ تنص على أنه ..... ولا يجوز تملك الاموال الخاصة المملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية انعاماً ، وكذلك أموال الوحدات الاقتصادية التابعة للؤسسات العامة أو الهيئات العامة أو شركات القطاع العام التابعة لايهما والاقواف الخيرية أو كسبه حق عيني على هذه الاموال بالتقادم ولا يجوز التعدى على الاموال المشار اليها بالفقرة السابقة وفي حالة حصول التعدى يكون للوزير المختص حق ازالته ادارياً • الامر الذى من شأنه ان أصبح المال الخاص المملوك للدولة أو أى من تلك الاشخاص التى أوردها النص يتمتع بذات الحماية المقررة للمال العام

وذلك في خصوص عدم جواز وضع اليد أو اكتساب ملكيته أو حق عيني عليه بالتقادم وإزالة التعمد عليه بالطريق الإداري وفقاً لهذا النص والمادة ٢٦ من قانون نظام الحكم المحلي رقم ٤٣ سنة ١٩٧٩ ، إلا أن قرار إزالة التعمد بالطريق الإداري — يعتبر وسيلة استثنائية تتضمن خروجاً على الأصل المقرر الذي يقضى بأن حق الدولة وغيرها من أشخاص القانون العام في أموالها هو حق ملكية مدنية شأنها في ذلك شأن الأفراد قد تلجأ تلك الأشخاص في إدارته أو التعامل فيه إلى أسلوب القانون الخاص وتظهر فيه كأحد أشخاص هذا القانون . ومن ثم فلا يلجأ إلى هذا الطرق إلا إذا كانت ملكية الدولة قائمة على سند جدي له أصل ثابت من الأوراق وأن يتوافر الاعتداء أو النصب الظاهر المبرر لاستخدام الطريق الإداري لازاته . وبالبناء على ذلك فلا يجوز للدولة أو لشخص من تلك الأشخاص التي أوردتها النص استخدام هذه الوسيلة للتدخل من رابطة قانونية من روابط القانون الخاص تكون فيها طرفاً كشخص من أشخاص هذا القانون — بل عليها أن تلجأ إلى القضاء العادي الذي يختص بحسم النزاع المتوعد عنها والبت في إثبات وجودها أو نفيها وقيامها أو انحلالها ويكون البت في ذلك مسألة أولية عند بحث مشروعية قرار إزالة التعمد وحتى كان ذلك فإذا كان سند واضح اليد بقصد التملك أو بصفة عارضة يستند إلى رابطة قانونية من تلك الروابط تؤيده ، كانت انحالة الظاهرة تدل على جدية ما ينسب إليه وضع اليد إلى نفسه من مركز قانوني بالنسبة للعقار فلا يكون ثمة غصب أو اعتداء يبرر إصدار إزالة التعمد بالطريق الإداري ويغدو هذا القرار بحسب الظاهر في هذه الحالة مخالفاً للقانون فاقداً لسببه المبرر له والمؤدى إليه مرجحاً الفؤء ومن باب أولى وقف تنفيذه حتى تحقق كذا ركن الاستعجال .

ومن حيث أن سلطة محكمة القضاء الإداري عند ما تبسط رقابتها

على مشروعية قرار إزالة التعدي بالطريق الإداري تجد حدها الطبيعي في التحقق من أن سند انجهة الادارية في اتخاذ القرار سند له شواهد المبررة لاصدار هذا القرار دون التغل في فحص المستندات المقدمة من الخصوم ودون أن تفصل في النزاع المتعلق بتوافر الرابطة القانونية أو عدمها وآثارها إذ تضطلع بذلك جهة انقضاء المدني بحسبانها مسألة أولية على النحو آنف الذكر .

ومن حيث أن البين من ظاهرة الاوراق أن ثمة عقد إيجار مبرم بين الطاعن والهيئة العامة للإصلاح الزراعي — بمقتضاه استأجر قطعة أرض زراعية لزراعتها بمقدر مساحتها ومحددة الحدود ومقابل الإيجار السنوي لها في الدعوى المدنية ٤٢ سنة ١٩٨٥ مدني دمنهور ومن ثم يكون وضع يد الطاعن عليها بصفته مستأجراً لها وبالبناء على هذه الرابطة القانونية التي تولد على طرفيها التزامات متبادلة ينتفى معها وجود الغصب والتعدي المبرر لصدور قرار بازالته بالطريق الإداري ولا يغير من ذلك ما استندت اليه محكمة القضاء الإداري في حكمها المطعون فيه والذي استندت فيه على تفسيرها لشروط عقد الإيجار بين الطاعن والهيئة العامة للإصلاح الزراعي ومن ثم خلصت إلى انتهاء مدة العقد بانتهاء الزرعة الواحدة محل العقد ومن ثم تكون يد الطاعن على تلك المساحة يد غاصب ذلك لأن الحكم المطعون فيه لم يقف عند تكشف العلاقة الإيجارية أنتى تفصح عنها الاوراق والمستندات وانما تناول في بحثه الذي اقام عليه قضائه — تفسير شروط انتماقد ومؤداها وبذلك يكون قد فصل في مسألة أولية تخرج عن اختصاصه الولائي ما كان له أن يبحثها بل ان هذه العلاقة وامتدادها كانت منظورة أمام القضاء المدني الذي خلص إلى وجودها وامتدادها بحسبانها علاقة دائمة ومستمرة

على خلاف ما خلص اليه الحكم من تفسير لها . ومن ثم فلا يكون وضع يد الطاعن — وهو يستند على تلك الرابطة القانونية على الارض محل عقد الايجار — بحسب الظاهر من الاوراق يد غاصب أو ان يكون هناك تعد بالمعنى الذي استهدفه المشرع المبرر للحماية التي أضفاها نص المادة ٩٧٠ من القانون المدنى .

( طعن رقم ٣٧٤٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٩٣/١/٥ )

## الفرع السابع الفصل في منازعات الملكية

قاعدة رقم ( ١٦٤ )

### المبدأ :

القضاء المدني هو صاحب الولاية الطبيعية والاصلية للفصل في منازعات الملكية — الا ان المشرع قد عهد الى لجان ادارية ذات اختصاص قضائي بولاية الفصل في هذه المنازعات — القانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ والقانون ١٥ لسنة ١٩٦٣ — الاحكام التي تصدرها المحاكم المدنية في تلك المنازعات بالمخالفة للتشريعات الخاصة التي سلبتها ولاية نظرها — لا يمكن اهدار حجيتها واقرار انعدام اثرها امام توجه التي عهد اليها بالفصل في منازعات الملكية وخاصة اذا ما اصبحت تلك الاحكام باته .

### المحكمة :

ومن حيث انه لا جدال فيه ان القضاء المدني هو صاحب الولاية الطبيعية والاصلية لفصل في منازعات الملكية ايا ما كان محل المنازعة أو سببها واذا كن المشرع قد اجترأ أنواعا محددة من منازعات الملكية كمثل الناشئة عن تطبيق اتقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه من ولاية القضاء المدني قاضي الملكية الطبيعي وعهد بها لاعتبارات خاصة الى لجان ادارية ذات اختصاص قضائي فانه يتعين احترام إرادة المشرع في هذا اتصدد والقول بانه ازاء ذلك الموقف من جانب المشرع لم يعد للقاضي المدني الحق في النظر في تلك المنازعات الا ان كون تلك التشريعات الخاصة تحمل إستثناء من الاصل انعام في الولاية الطبيعية للقاضي المدني بمنازعات الملكية يعكس اثره على الاحكام التي قد تصدرها المحاكم المدنية في تلك



المنازعات بالمخالفة للتشريعات الخاصة التي سلبتها ولاية نظرها ، فاذا كان الاصل ان الاحكام التي تصدرها احدى جهات القضاء خروجاً على ولايتها وعدواناً على ولاية جهة أخرى ، هذه الاحكام على ما استقرت عليه مبادئ القضاء لا تحوز حجية في مواجهة جهة القضاء التي اعتدى على ولايتها وتعتبر في حكم العدم ولا تحول بينها وبين نظر المنازعة من جديد دون ان تدخل في اعتبارها ما قضت به تلك الاحكام إلا ان هذا الاتجاه لا يمكن تطبيقه على أحكام القضاء المدني في منازعات الملكية والتي حيل بينه وبين نظرها بنصوص خاصة وعهد بها الى جهة أخرى خروجاً على الولاية العامة للقضاء المدني فعلى ما تحمله تلك الاحكام من مخالفة لقواعد الولاية التي أوردتها النصوص الخاصة الا أنه لا يمكن اهدار حجيتها واقرار انعدام أثرها أمام الجهة التي عهد اليها بالفصل في منازعات الملكية وخاصة اذا ما أصبحت تلك الاحكام باتة وغير قابلة للطعن عليها بأى وجه من أوجه الطعن ، فخرجها على قواعد توزيع الاختصاص وان كان يلحق بها البطلان الا أنها اذا ما أصبحت باتة فانه يتعين تغليب حجيتها واعمال اثارها في مواجهة جميع جهات القضاء لما هو مقرر من ان الاعتبارات التي تقوم عليها حجية الامر المقضى تعلو على اعتبارات النظام العام ذاتها •

ومن حيث انه تأسيساً على ما سبق جميعه يتعين القول بأن حجية الاحكام الصادرة من القضاء المدني ابتداءً واستثناءً والاثار الكاشف لهذه الاحكام تقتضى الاعتراف والاقرار بملكية الطاعن للاعتبارات الزراعية محل النزاع في مواجهة الاصلاح الزراعى وعدم جواز المساس بتلك الملكية استناداً الى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ والذي اشارت اليه صراحة الاحكام المدنية وقضت بملكية الطاعن لارض النزاع دون اثر للقانون المذكور •

ومن حيث يخلص من ذلك انه يتعين القضاء بالغاء قرار اللجنة

القضائية المطعون فيه فيما قضى من سلامة إستيلاء الاصلاح الزراعى على مساحة التسعة قراريط وثمانية أسهم من الاراضى الزراعية ورفض اعتراض الطاعن على هذا الاستيلاء .

ومن حيث أنه عما اثبتته انقرار المطعون فيه من عدم إنطباق أحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ على مساحة ٢٥٠ ذراعا أرض بناء بناحية بطره ومساحة ١١٠ ذراعا مبان بناحية بندر المنصورة أول وذلك تأسيسا على ما أوضحه الخبير في تقريره من ان العقارات هى من أراضى البناء التى تتحصر عنها أحكام الاستيلاء فقد كانت رقابة اللجنة لسلامة قرار الاستيلاء تقتضى ان تبحث فى مشروعية هذا القرار من كل الواجه سواء تلك التى اثارها الطاعنين أو التى تكتشفها هى بحسبان ان قرارات الاستيلاء إنما تمس أغز ما يملكه الفرد وهو الملكية العقارية مما ينبغى ان تكون رقابة مشروعيتها شاملة لكل عناصرها ويعد وزنها بميزان من كل جوانبها .

ومن حيث انه تأسيسا على ذلك فما كان اللجنة ان تقضى برفض الاعتراض بالنسبة لارض البناء مع ما انتهت من عدم مشروعية الاستيلاء عليها بدعوى انها لا تملك تعديل السبب القانونى للدعوى بحسبانها منازعة مدنية بل كان عليها ان تقضى بعدم مشروعية قرار الاستيلاء على أرض البناء وان تقضى للمعترضين بملكيتهما واذا انتهت اللجنة الى ذلك خلافاً لذلك بالنسبة لهذا الشق من قضائها فانه يكون واجب الالغاء أيضا ، ويتمتع الزام الهيئة المطعون ضدها المصروفات طبقا للمادة ١٨٤ مرافعات .

( طعن رقم ٤١٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٨/٥/١٩٩٣ )

## الفرع الثامن

### التقديم المكسب للملكية

#### قاعدة رقم ( ١٦٥ )

#### المبدأ :

لكي يعتد بالتقديم الخاص كسبب لكسب الملكية فلا بد من توافر عدة شروط هي : —

- ١ — أن يكون التصرف القانوني سند الملكية صادرا من غير مالك العقار .
- ٢ — أن يكون الحائز حسن النية لا يعلم بأن من تصرف إليه غير مالك للعقار المتصرف فيه .
- ٣ — أن يكون حسن النية متوافرا لدى الحائز وقت تلقى الحق المتصرف فيه ( وقت تسجيل التصرف ) .
- ٤ — أن تكون الحيازة ظاهرة هائلة واضحة مستمرة .
- ٥ — توافر نية التملك لدى الحائز .

#### الحكمة :

ومن حيث أنه فيما يتعلق بالوجه الاول من أوجه الطعن والخاص بتاريخ إبرام التصرف المطلوب الاعتداد به ، فإن المادة الثالثة من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الاصلاح الزراعي تنص على أن تستولى الحكومة في خلال الخمس سنوات التالية لتاريخ العمل بهذا القانون على ملكية ما يجاوز مائتي الفدان التي يستبقها المالك لنفسه ..... ولا يعتد في تطبيق هذا القانون ( ١ ) بتصرفات المالك ولا بالزهن التي لم يثبت تاريخها قبل ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ . ( ٢ ) بتصرفات المالك الى فروعه وزوجه وأزواج فروعه ولا بتصرفات هؤلاء الى فروعهم وأزواجهم وأزواج فروعهم وان نزلوا حتى كانت تلك التصرفات غير ثابتة التاريخ قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ وذلك دون

أضرار بحقوق الغير التي تلقوها من المذكورين بتصرفات ثابتة بالتاريخ  
قبل ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ •

وتنص المادة الرابعة من هذا القانون على أنه لا يجوز مع ذلك  
للمالك خلال خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون أن يتصرف  
بنقل ملكية ما لم يستولى عليه من أطيانه الزراعية انزائدة على مائتى  
الفدان ( وذلك بالنسبة الى الفئات المشار إليها في هذه المادة وبالشروط  
الواردة فيها .... ) •

ومن حيث ان التصرف محل النزاع هو عبارة عن عقد مسجل  
صادر الى المطعون ضدها من السيد / ..... ( ابن الخاضع )  
عن المساحة محل الاعتراض ومسجل في تاريخ ١٥/١/١٩٧٧ برقم ٢٧١  
شرقية ، وأن هذه الارض اشتراها البائع من والده بمقتضى عقد مسجل  
برقم ٣٤٣٦ بتاريخ ١٥/١٠/١٩٦٨ ، وأن كلا العقدين المشار إليهما لم  
يثبت تاريخ أى منهما قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢  
في ٢٣/٧/١٩٥٢ ، كما أنه بالنسبة للعقد الاصلى الصادر من الخاضع  
الى ولده ( البائع ) للارض محل الاعتراض لكي يعتد به يجب أن يكون  
ثابت التاريخ قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ وهذا ما لم يثبت من الاوراق ،  
وبناء عليه لا يعتد به ولا بالمقد الذى تلاه والصادر الى المعترضة  
والمسجل برقم ٢٧١ في ١٥/١/١٩٧٧ حيث لم يثبت تاريخها قبل  
٢٣/٧/١٩٥٢ •

ومن حيث أنه بالنسبة لما أقام عليه القرار المطعون فيه قضاءه  
من أن المعترض قد اكتملت في حقه مدة التقادم الخمسى المكسبة لملكية  
وأنه استوفى شروط اكتساب الملكية طبقا لنص المادة ٩٦٩ من القانون  
المدنى من وضع يد هادى وظاهر ومستمر ، وسند صحيح وختم نية ،  
فإن هذا الذى استند اليه القرار المطعون فيه يعتبر غير صحيح ، ذلك

أنه يشترط طبقا لما استقر عليه الفقه والقضاء لكي يعتد بالتقادم الخمسى كسبب لكسب الملكية أن يكون التصرف القانونى سند الملكية صادرا من غير مالك العقار ، وأن يكون الحائز حسن النية بمعنى أنه لا يعلم بأن من تصرف اليه غير مالك للعقار المتصرف فيه ، وأن يكون حسن النية متوافرا لديه عند تلقى الحق المتصرف فيه ، أى أن يكون ذلك متوافرا وقت تسجيل التصرف ، فضلا عن الحيازة الظاهرة الهادئة المستمرة أو نية التملك .

( طعن رقم ١٤٥٦ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٦/٢/٢٥ )

### قاعدة رقم ( ١٦٦ )

#### المبدأ :

يتحقق التقادم القصير المدة المكسب الملكية بحيازة العقار حيازة قانونية مقترنة بحسن النية وبسبب صحيح مدة خمس سنوات — يجب استيفاء شروط الحيازة وخلوها من العيوب وأن تكون مقترنة بحسن النية — يتحقق حسن النية بأن يكون الحائز اعتقد وقت تلقى الملكية ( وهو وقت التسجيل ) أنه تلقاها من مالك — أما السبب الصحيح فهو تصرف صادر من غير مالك ونقل للملكية وسجل قانونا — يجب أن تستمر الحيازة على هذا النحو مدة خمس سنوات بصرف النظر عن حيازة المتصرف للحائز أو نيته أو سنده — لا ينطبق هذا التقادم اذا كان التصرف صادرا من المالك أو كان باطلا بطلانا مطلقا على نحو يعدم وجوده انقائونى أو كان غير مسجل وفقا للقانون .

#### الحكمة :

ومن حيث أن القانون المدنى بعد أن تناول في المادة ٩٦٨ التقادم المكسب الطويل بالحيازة مدة خمس عشرة سنة ، تعرض في المادة ٩٦٩ للتقادم المكسب القصير في العقار بالحيازة مدة خمس سنوات ، رعاية لمن حاز يحسن نية وبسبب صحيح مسجل في ذات الوقت ،

إذ نصت هذه المادة على أنه ١ — اذا وقعت الحيازة على عقار أو على حق عيني عقارى وكانت مقترنة بحسن النية ومستتدة فى الوقت ذاته الى سبب صحيح فان مدة التقادم المكسب تكون خمس سنوات •

٢ — ولا يشترط توافر حسن النية الا وقت تلقى الحق ٣٠ — والسبب الصحيح سند يصدر من شخص لا يكون مالكا للشيء أو صاحباً للحق الذى يراد كسبه بالتقادم ، ويجب أن يكون مسجلاً طبقاً للقانون « ومفاد هذا أن التقادم المكسب القصير فى العقار يتحقق بحيازته حيازة قانونية مقترنة بحسن النية ويسبب صحيح مدة خمس سنوات ، فيجب أن تكون الحيازة مستوفية للشرائط وخالية من العيوب ، وأن تقترب بحسن النية بأن يكون الحائز قد اعتقد وقت تلقى الملكية أو الحق العيني وهو وقت التسجيل أنه تلقاه من مالك ، وأن تشفع بالسبب الصحيح وهو تصرف صادر من غير مالك وناقل للملكية أو الحق العيني ومسجل قانوناً ، وأن تستمر على هذا النحو خمس سنوات من تاريخ اجتماع هذه الامور فيها ، وذلك بصرف النظر عن حيازة المتصرف للحائز أو نيته أو سنده • وبذا لا يصدق هذا التقادم اذا كان التصرف صادر من المالك أو كان باطلاً بطلاناً مطلقاً على نحو يعدم وجوده القانونى أو كان غير مسجل وفقاً للقانون •

ومن حيث أن القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ المعمول به وفقاً للمادة الثانية منه إعتباراً من تاريخ نشره فى ١٣ من يونيه سنة ١٩٥٧ قضى فى المادة الاولى منه بتعديل المادة ٩٧٠ من القانون المدنى على نحو حظر تملك الاموال الخاصة المملوكة للدولة بالتقادم رغبة فى اسباغ الحماية عليها حتى تكون فى مأمن من تملكها بالتقادم حسبما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية لقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ ، ومن ثم فان الاملاك الخاصة المملوكة للدولة اذا حازها الافراد ولم يكتسبوا ملكيتها بالتقادم لعدم اكتمال مدته عند نفاذ هذا القانون فى ١٣ من يوليه سنة ١٩٧٥

يتمتع اكتسابهم ملكيتها بالتقادم ، وذلك صدعا بالاثـر المباشر لذلك القانون .

ومن حيث أن القانون المدني أجاز في الفقرة الثانية من المادة ٩٠٠ خلف الخاص أن يضم الى حيازته حيازة سلفه في كل ما يرثبه القانون على الحيازة من أثر ، وبذلك يحق للمشتري أن يقتصر على حيازته الخاصة بصفاتـها الذاتية ، كما يحق له حسب مصلحته أن يضم حيازة البائع كما لو توافرت للاخير الحيازة المستوفية المقترنة بحسن النية والمشفوعة بالسبب الصحيح مدة معينة تكمل للمشتري من بعده مدة الخمس سنوات اللازمة لاكتسابه الملكية بالتقادم القصير المكسب ، وواضح أنه يشترط في هذه الحالة أن يستوى في الحيازتين مناط الاعتداد بهما في مجال هذا التقادم وخاصة اقترانهما بحسن النية وبالسبب الصحيح . وبانزال هذه الاحكام على النزاع يتضح أن المطعون ضده الثالث السيد / ..... تلقى الارض من ادولة المالكة لها بمقتضى قرار معدوم قانونا ، فهو قد حصل عليها من المالك بسند منعدم وليس من غير المالك بسبب صحيح فلا تستوى بحال حيازته في مفهوم التقادم المكسب القصير ، حتى يكون للطاعنين بوصفهم هم أو مورثيهم من بعدهم خلفا خاصا له ، أن يضموا حيازته السابقة الى حيازتهم اللاحقة في حساب مدة هذا التقادم . كما أن حيازتهم ذاتها ان سلم بأنها شفعت بحسن النية واقترنت بالسبب انصحيح وهو عقود البيع الصادرة اليهم من السيد / ..... الذي لا يطك قانونا الارض المباعـة وذلك اعتباراً من تاريخ تسجيل هذه العقود في ١٦ و ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ فلم تكمل باقى الحيازة مدة التقادم القصير فلم تبلغ خمس سنوات عند نفاذ القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ . في ١٣ من يوليـه سنة ١٩٥٧ . وذلك قبل حظر تملكها بالتقادم من التاريخ المذكور . ومن ثم فلم يكتسبوا ملكيتها بالتقادم قبلئذ ، وبذلك يسكون

الحكم المطعون فيه قد أصاب الحق إذ قضى برفض دعواهم فيتعين الحكم بقبول الطعن شكلاً وبرفضه موضوعاً مع إلزام انطاعين بالمصروفات .

( طعن رقم ١٠٧٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٧/١٠/١٩٨٧ )

### قاعدة رقم ( ١٦٧ )

#### المبدأ :

المادة ٩٦٨ من القانون المدني — يشترط لاكتساب ملكية العقار بالتقادم الطويل أن تستمر الحيازة دون انقطاع خمسة عشر سنة — وذلك بتوافر شرائط الحيازة من هدوء واستمرار ونية التملك .

#### المحكمة :

ومن حيث أنه عن وضع يد الطاعنين على أرض النزاع ، فإن نص المادة ٩٦٨ من القانون المدني يتطلب لاكتساب ملكية العقار بالتقادم الطويل أنه تستمر حيازته لها دون انقطاع خمس عشرة سنة بشرائطها المعروفة من هدوء واستمرار ونية التملك حيث نص على أنه ( من حاز ٥٥ عقاراً دون أن يكون مالكا له ٥٥٥ كان له أن يكسب ملكية الشيء ٥٥٥ إذا استمرت حيازته دون انقطاع خمس عشرة سنة ) .

ولا تأخذ هذه المحكمة بما انتهى اليه الخبير في تقريره — المودع ملف الاعتراض بأن المعارضين ومورثهم من قبلهم يضعون يدهم مدة تزيد على خمس عشرة سنة وأن شهودهم أجمعوا على أن وضع يدهم كان بصفتهم ملاكاً للأرض ، ذلك أن الخبير المذكور قد اقتصر في تقريره على سؤال شاهدين أحدهما ويدعى ٥٥٥٥٥٥٥٥٥٥ ولا يعول على شهادته حيث قرر أن عمر ٢٩ عاماً أى أن عمره كان لا يزيد على عشرة سنوات وقت العمل بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ الخاضع له مالك الأرض وأما



الشاهد الثاني ويدعى ..... فقرر أنه يعلم أن الأرض قد تلقاها ..... أحد الطاعنين بالمراث عن والده المرحوم / ..... وأن هذا الأخير قد تلقاها بالمراث أيضا عن والده ، ولم يحدد هذا الشاهد تاريخ بداية وضع يد أى من هؤلاء جميعا مما لا يمكن معه الجزم بأن الطاعنين قد وضعوا يدهم على الأرض محل النزاع المدة الطويلة المكسبة للملكية .

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم ، يكون القرار المطعون فيه فيما قضى به برفض الاعتراض موضوعا قد صدر متفقاً وصحيح حكم القانون ، مما يتعين معه الحكم برفض الطعن المائل والزام الطاعنين المصروفات عملاً بالمادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

( طعن رقم ٣١٦١ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١١/١٢/١٩٩٠ )

## الفرع التاسع

الأموال العامة والخاصة المملوكة للدولة أو للأشخاص

الاعتبارية العامة لا يجوز تملكها أو كسب حق عيني عليها بالتقادم

قاعدة رقم ( ١٦٨ )

المبدأ :

المادة ٨٧ من القانون المدني — المقارنات التي للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة والتي تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم تعتبر أموالاً عامة ولا يجوز التصرف فيها أو الحجز عليها أو تملكها بالتقادم — تخصيص قطعة أرض لأقامة مكتب بريد عليها — تهدم المبنى الذى كان مقاما عليها لا يستقيم سبباً لانتهاء تخصيص الأرض فيها خصصت له أصلاً بدلالة أنه سيشرع فيها ومن جديد فى اقامة مبنى البريد بعد تهدمه — وجبة المنفعة العامة الذى أضفى عليها لا يتمحض فى ذاته ملكية خاصة للهيئة القومية للبريد تجيز لها ان تنشئ تصرفاً بالبيع فى جزء منها — اقتطاع جزء منها لغرض آخر لا يأتى الا بتعديل قرار تخصيصها ذات الاداة القانونية التى صدر بها .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٩ من اكتوبر سنة ١٩٩١ واستظهرت من غناصره أن الارض فى الحالة الماثلة ما انفكت مخصصة للمنفعة العامة لاغراض اقامة مكتب بريد عليها ولم ينحصر عنها هذا التخصيص بسند قانونى يعتد به . وبدلالته سيشرع فيها ومن جديد فى اقامة مبنى البريد بعد تهدمه وهو الامر الذى لا يتأتى معه التصرف فيها بمقتضى حكم المادة ٨٧ من القانون المدني التى تنص على أن « يعتبر أموالاً عامة المقارنات والمنقولات التى للدولة أو للأشخاص الاعتبارية

العامة والتي تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفنل أو بـمقتضى قانون أو مرسوم ، وهذه الاموال لا يجوز التصرف فيها أو الحجز عليها أو تملكها بالتقادم . وإذ يبنى على ذلك أن الأرض وقد اكتسبت صفة المال العام وإن وجبة المنفعة العامة الذى أضفى عليها لا يتمحض فى ذاته ملكية خاصة للهيئة تجيز لها أن تتشد تصرفا بالتبيع فى جزء منها على أى وجه ، مما يعد خروجا على تخصيص الأرض ومجازاة له ، إذ ليس فى تعدم المبنى الذى كان مقاما عليها ما يستقيم سببا لانتهاء تخصص الأرض فيما خصصت له أصلا ، ومن ثم فإن اقتطاع جزء منها لغرض آخر لا يتأتى الا بتعديل قرار تخصيصها بذات الاداة القانونية التى صدر بها والتى لا يقوم مقامها فى هذا الصدد استصدار قرار من وزير النقل والمواصلات بانتهاء التخصيص باعتبار أن الأرض لم يتم ابتداء بقرار منه .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز انتهاء تخصيص قطعة الأرض البالغ مساحتها سبعمائة وخمسون متراً مربعا فى الحلة المعروضة « بموقع بريد القرشية » للمنفعة العامة ، بقرار يصدر من وزير النقل ووجوب أن يكون انتهاء هذا التخصيص بذات الاداة القانونية التى تم بها ابتداء .

( مف رقم ٧٦/١/٧ - جلسة ١٠/٩/١٩٩١ )

### قاعدة رقم ( ١٦٩ )

#### المادة :

المشرع فى المادة ٩٧٠ من القانون المنى بسط الحماية على الاموال الخاصة المملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة - وذلك سواء بحظره تملكها أو كسب حق عيني عليها بالتقادم أو بتجريمه التعدى عليها أو بتحويله

الجهة الإدارية المعنية سلطة إزالة هذا التمدى إدارياً — وذلك دون حاجة إلى اللجوء إلى القضاء من جانبها أو انتظار حكمه في الفعلوى التى يقيمها الغير .

### المحكمة :

ومن حيث أنه عن طلب المطعون ضده وقف تنفيذ والغاء القرار رقم ٥ لسنة ١٩٨٣ فالثابت من الاوراق أن القرار المطعون فيه قد صدر من رئيس مركز ومدينة أشمون بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢٠ إستناداً على القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ولائحته التنفيذية وقرارات التفويض ، وعلى مذكرة الادارة الهندسية بالمجلس رقم ٢ تعديت ، وعلى موافقة محافظ المتوفية قرر إزالة التعديت الواقعة على أملاك الدولة بناحية سبك الاحد من جانب المواطنين على القطم والمساحات قرين أسمائهم وهم ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٩ — ٠٠ ٠٠ ٠٠ قطعة رقم ٢٠٢ حوض داير الناحية / ١٥ .

ومن حيث ان المادة ( ٩٧٠ ) من القانون المدنى المعدلة بالقوانين أرقام ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ ، ٣٩ لسنة ١٩٥٩ ، ٥٥ لسنة ١٩٧٠ تنص على أن « لا يجوز تملك الاموال الخاصة المملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة وكذلك أموال الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة أو للهيئات العامة وشركات القطاع العام التابعة لايهما والاقواف الخيرية ، أو كسب أى حق عينى على هذه الاموال بالتقادم ، ولا يجوز التمدى على الاموال المشار اليها بالفقرة السابقة وفى حالة حصول التمدى يكون للوزير المختص حق إزالته إدارياً .

وتنص المادة ٢٦ من قانون نظام الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٩ والمعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ على أنه ٠٠٠٠٠٠ وللمحافظ

ان يتخذ جميع الاجراءات الكفيلة بعملية اهلاك العولة العامة والخاصة  
وإزالة ما يقع عليها من تعديات بالطريق الادارى » .

وتنص المادة ١٣١ من ذات القانون على ان « للمحافظ أن يفوض  
بعض سلطاته وإختصاصاته الى مساعديه أو الى سكرتير عام المحافظة  
أو السكرتير العام المساعد أو الى رؤساء المصالح أو الى رؤساء  
الوحدات المحلية الاخرى » .

ومن حيث انه يبين من هذه النصوص أن المشرع في المادة ( ٩٧٠ )  
من القانون المدنى قد بسط الحماية على الاموال الخاصة المطوكة للدولة  
أو للأشخاص الاعتبارية العامة ، سواء بحظره تملكها أو كسب حق عيني  
عليها بالتقادم ، أو بتجريمه التعدى عليها ، أو بتخويله الجهة الادارية  
المنية سلطة إزالة هذا التعدى اداريا ، دون حاجة الى اللجوء الى  
القضاء من جانبها أو انتظار حكمه فى الدعاوى التى يقيمها الغير ، فلا  
يعوق سلطتها فى ازالة التعدى مجرد منازعة واضح اليد أو ادعائه حقبا  
لنفسه ، أو حتى اقامته دعوى بذلك أمام القضاء المدنى . طالما أن ندى  
الجهة الادارية أدلة جادة تقيد حقها وهو ما يخضع لرقابة القضاء  
الادارى عند بحثه مشروعية القرار الصادر بإزالة التعدى ، وهو لا يفصل  
فى موضوع الملكية أو الحق المتنازع عليه وانما يقف اختصاصه عند  
التحقق من صحة هذا القرار وخاصة قيامه على سببه المبرر له قانونا  
المستمد من شواهد ودلائل جديّة .

ومن حيث انه باستظهار الاوراق يبين من الاطلاع على الخريطة  
المساحية المقدمة من الجهة الادارية عن سبك الاحد وحصتها وكفر  
التعويضات وكفر المرازقة « ان القطعة رقم ٢٠٢/٩٤ مستفغ ومساحتها  
٤ أفدنة و ٩ قيراط و ٢٥ سهم تقع بحوض دابر الناحية / ١٥ بقرية  
سبك الاعد مركز أشمون بحوض دابر الناحية ، وموضح بالخريطة

موقع تعدى المطعون ضده الذى تم ازالته اداريا ضمن ١٩ مواطنًا ثم إزالة التعدى الواقع من بعضهم وتمت الموافقة على البيع لبقية المتعدين الذين أقامو منازل سكنية طبقا لكتاب نائب رئيس الوزراء للخدمات والحكم المحلى ( حافظة مستندات الجهة الادارية فى ١٤/٥/١٩٨٧ ) فاذا كان ذلك وكان البادى من المستندات المقدمة من المطعون ضدها وهى عبارة عن صورة عقد قسمة ، وصورة عقد بيع ثابت التاريخ فى ٥/٩/١٩٢٠ ، ان هذه المستندات فضلا عن انها صور ضوئية فانها لا تشير بذاتها انى أن المطعون ضده أو مورثه — حسبما يزعم بذلك — له حق من حقوق الملكية على ذات القطعة رقم ٩٤/٢٠٢ بحوض داير الناحية رقم / ١٥ ، يؤكد ذلك ان الحوض المذكور ( داير الناحية ) وعلى ما هو ظاهر بالخريطة المساحية لا يشمل فقط القطعة رقم ( ٢٠٢ ) ولكن يشمل ما هو اكبر منها بكثير .

ومن حيث أن المحكمة لا تطمئن الى العقد العرفى المبرم بين المدعى وشقيقاته والخاص بما تم بيعه وشراؤه من الطرفين لارض مساحتها ١٦ سهم آلت اليهن عن والدهن المتوفى سنة ١٩٢٥ إذ لم يقدم المطعون ضده أية دلائل جادة تفيد هذه ملكية مورثة لهذه المساحة وشرعية الايلولة منه لشقيقاته ، خاصة وانه أحد الورثة مثلن للمساحة المذكورة .

ومن حيث ان المستندات التى قدمها المطعون ضده غير كافية للدلالة على ظاهر ملكيته ومثله لشقيقاته للارض محل النزاع ، وأن منازعته للجهة الادارية فى الملكية أمر لم تقم عليه دلائل جادة قوية وأن الدعوى المقامة منه أمام القضاء الأدنى فى هذا الشأن غير واضحة أساسيدها وأسساها أمام هذه المحكمة ومن ثم فان الثابت بحسب الظاهر من الاوراق صحة قرار الجهة الادارية وتعرضها بالازالة فيما لا سند جدى له من حق التملك للمدعى على الارض التى يبين من

الخريطة المساحية المقدمة من الجهة الادارية — وإلى كشف تحديد  
المساحات الصادر من مديرية المساحة بشبين الكوم ، ومن ثم فانه  
والحال كذلك يكون للجهة الادارية — بل ويجب عليها إصدار قرار ازالة  
التمدى الواقع من المطعون ضده إداريا على النحو الذى صدر به  
القرار المطعون فيه وفقا لما جرى عليه قضاء هذه المحكمة تطبيقا  
لاحكام المادة ٩٧٠ من القانون المدنى سالفه الذكر ، ويكون انحكم  
المطعون فيه قد جانب الصواب حينما قضي بوقف تنفيذ هذا القرار  
مما يتعين معه القضاء بالغاء هذا الحكم وبرفض طلب وقف التنفيذ  
مع الزام المطعون ضده المصروفات عملا بحكم المادة ١٨٤ من قانون  
المرافعات المدنية والتجارية .

( طعن رقم ١١٩٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٣/٦/١٩٩٣ )

## الفرع المباشر شهر التصرفات الناقلة للملكية

قاعدة رقم ( ١٧٠ )

المبدأ :

في ظل العمل بالقانون المدني القديم وقبل صدور قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ . كانت ملكية العقار تنتقل من البائع الى المشتري بمجرد التعاقد دون حاجة الى التسجيل — عدم سريان احكام آتقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ والمعمول به اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٢٤ على المحررات آتتت ثبت تاريخها ثبوتا رسميا قبل تاريخ العمل به — اساس ذلك : المادة ١٤ من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ .

المحكمة :

ومن حيث أن الثبوت كما تقدم أن الارض محل المنازعة قد انتقلت ملكيتها من الاجنبى المذكور بالتصرف الصادر منه آتى ..... وذلك بموجب العقد العرفى المؤرخ ١٩١٣/١/١ والثابت التاريخ أمام محكمة ابو تيج الجزئية برقم ٦٨٧ فى ١٨/٣/١٩٢٣ ذلك أنه من المقرر فى ظل العمل بالقانون المدني القديم وقبل صدور قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ أن الملكية فى العقار تنتقل الى المشتري بمجرد التعاقد دون حاجة الى التسجيل وقد قضت المادة ١٤ من قانون التسجيل المشار اليه الصادر فى ٢٣/٦/١٩٢٣ والمعمول به من أول يناير سنة ١٩٢٤ بعدم سريانه على المحررات التى ثبت تاريخها ثبوتا رسميا قبل تاريخ العمل به من أول يناير سنة ١٩٢٤ بل تظل هذه المحررات خاضعة من حيث الاثار التى تترتب عليها لاحكام القوانين التى كانت سارية عليها ومن ثم فانه ومن تاريخ العقد المؤرخ ١٩١٣/١/١ — الثابت التاريخ ثبوتا رسميا فى ١٨/٣/١٩٢٣ تضحى



الأرض موضوع المنازعة مملوكة تلمشتري المذكور المصرى الجنسية — ولما كُن الأمر كذلك وكانت المادة الثانية من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الأجانب الأراضي الزراعية وما فى حكمها قد نصت على أنه « تؤول الى اندولة ملكية الاراضى الزراعية وما فى حكمها من الاراضى القابلة للزراعة والبور والصحراوية المملوكة للأجانب وقت العمل بهذا انقانون بما عليها من المنشآت والآلات ..... ولا يعتد فى تطبيق أحكام هذا القانون بتصرفات الملاك الخاضعين لأحكامه ما لم تكن صادرة الى أحد المتمتعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة وثابتة التاريخ قبل يوم ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٦١ ومن ثم وقد وضح ما تقدم أن الأرض موضوع المنازعة مملوكة لمصرى ولم تكن مملوكة لأجنبى وقت العمل بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ ثم لا تنطبق على أرض النزاع أحكام هذا القانون ويكون الاستيلاء الموقع عليها مخالفا للقانون دون ثمة حاجة بعد ذلك لبحث تصرف المالك المصرى ائى المطعون ضدهم أو مدى ثبوت تاريخ هذا التصرف ومن ثم يضحى القرار المطعون فيه الصادر من اللجنة القضائية محمولا على الأسباب المتقدمة متفقا وأحكام القانون ويكون لذلك انطعن عليه دون سند من القانون جديراً لذلك بالرفض •

( طعن رقم ٩٩٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٧/٣/٣١ )

## الفرع الحادى عشر

يجب تخصيص الاستيلاء بالغرض الذى صدر من أجله

قاعدة رقم: ( ١٧١ )

المبدأ :

حق الملكية — لم يقصد المشرع الدستورى جعله حقا عصبيا على التنظيم التشريعى الذى يقتضيه الصالح العام فى اطار الوظيفة الاجتماعية لحق الملكية — المادة ٣٢ من الدستور — مشروعية تنظيم سلطة الاستيلاء على العقارات لصالح جهات التعليم — لا يجوز التوسع فى تفسير احكامها بما مؤده طغيان سلطة الاستيلاء على حق الملكية بما يحق هذا الحق — اخص ما تعيد به سلطة الاستيلاء ن يتم ذلك لمواجهة احتياج قسائم بالفعل تعجز الجهة القائمة على شئون التعليم عن مواجهته عن غير طريق الاستيلاء — مؤدى ذلك بحكم اللزوم القانونى تخصيص الاستيلاء بالغرض الذى صدر من أجله — الاستيلاء على عقار لشغله بمعهد اللسن وعند اخلائه يحصل محلها فيه المعهد العالى للعلاج الطبيعى يكون مخالفا للقانون — يتعارض ذلك مع تخصيص الاستيلاء بالغرض الذى استهدفه أساسا .

الحكمة :

من حيث أنه ولئن كان المشرع الدستورى لم يقصد أن يجعل من حق الملكية حقا عصبيا على التنظيم التشريعى الذى يقتضيه الصالح العام فى اطار الوظيفة الاجتماعية لحق الملكية استناداً الى ما ورد بالمادة ( ٣٢ ) من الدستور عن أن « الملكية الخاصة تتمثل فى رأس المال غير المستغل وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية فى خدمة الاقتصاد القومى وفى إطار خطة التنمية ٠٠٠٠ » مما يكون معه مشروعاً تنظيم سلطة الاستيلاء

عليها للمصالح العام على نحو ما كانت تتضمنه أحكام التشريعات التي تعاقبت على تنظيم سلطة الاستيلاء على العقارات لصالح جهات التعليم ابتداء بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٥ بتحويل وزير المعارف العمومية سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة للوزارة ومعاهد التعليم ومروراً بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ وانتهاء بالقانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ بتحويل وزير التربية والتعليم سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة للوزارة ومعاهد التعليم الا أنه وفي ضوء الاصل العام المقرر دستوريا بالمادة ( ٣٤ ) من أن « الملكية الخاصة مصونة ولا يجوز فرض الحراسة عليها الا في الاحوال المبينة في القانون وبحكم قضائي ولا تنزع الملكية الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقاً للقانون وقانونا بالمادة ( ٨٠٢ ) من القانون المدني التي تجرى عبارتها بأن « لمالك الشيء وحده ، في حدود القانون ، حق استعماله واستغلاله والتصرف فيه » فان التشريعات التي تضع قيوداً على حق الملكية ، ومنها التشريعات المشار اليها التي تجيز الاستيلاء على العقارات اللازمة لوزارة التعليم ومعاهد التعليم ، لا يجوز التوسع في تفسير أحكامها بما مؤداه طغيان سلطة الاستيلاء على حق الملكية بما يحق هذا الحق . ويكون أخص ما تقيد به سلطة الاستيلاء ، أن يتم ذلك لمواجهة احتياج معين قائم بالفعل تعجز الجهة القائمة على شؤون التعليم عن مواجهته عن غير طريق الاستيلاء ، وأن يدور القرار بالاستيلاء في قيامه صحيحاً واستمراره حقاً مع قيام واستمرار هذا الاحتياج . ومؤدى ذلك بحكم اللزوم القانوني أن يخصص الاستيلاء بالغرض الذي صدر من أجله ...

ومن حيث ان القرار رقم ١٢١٧٩ لسنة ١٩٥٤ وان كان قد أشار الى أن الاستيلاء على عقار المطعون ضدهم كان لثقله معهد للتعليم ، الا أن محضر تسليم العقار ، بما ورد به من أن العقار جرى تسليمه

لدير مدرسة اللسن لشغله بهذه المدرسة ، يكشف من أن القراو بالاستيلاء كان مستهدفا به تلبية احتياج مدرسة اللسن للعقار المشر اليه . فإذا انتهت هذه الحاجة زالت غلة استثمار القرار بالاستيلاء فيصبح هذا الاستثمار دون سند من القانون . فإذا كان الثابت في واقعة المنازعة الماثلة أنه قد زال احتياج مدرسة اللسن لعقار المستولى عليه ، فإنه ما كان يجوز قانونا أن تستر الجهة الادارية وراء القرار بالاستيلاء لتجرى تسليم العقار أو تقوم بتخصيصه للمعهد العالي للعلاج الطبيعى ، بنقض النظر عن تبعية هذا المعهد سواء كانت لوزارة الصحة أو لاحدى الجامعات ، إذ يتعارض هذا القرار الاخير مع تخصيص الاستيلاء بالغرض الذى استهدفه أساسا . وعلى ذلك فإن القرار الصادر بانتقال عن العقار للمعهد العالي للعلاج الطبيعى يكون خليقا بالالغاء . ولا يغير من ذلك ما أبدته الجهة الادارية ، أمم هذه المحكمة ، من صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٨٤ لسنة ١٩٨٧ ، وبعد صدور الحكم المطعون فيه باعتبار اقامة المعهد العالي للعلاج الطبيعى على العقار رقم ١٣ شارع هارون من أعمال المنفعة العامة والاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على انعقاد المشار اليه ، ذلك ان هذا الاستيلاء الاخير ، الذى يجد سنده فى قرار رئيس مجلس الوزراء ، لا يقوم قانونا الا اعتباراً من تاريخ العمل به ، فلا يؤثر ذلك على قيام مصحة المدعين فى الغاء القرار السابق وخلال مدة العمل به ..

( طعن رقم ٣٢٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٨٩/٤/٢٩ )

## منافع و مزایا



الفرع الأول — المبادئ التي تخضع لها المناقصة العامة

الفرع الثاني — جواز الاعتراض على ما يخالف لائحة المناقصات والمزايدات

الفرع الثالث — لجنة البت

أولا — تشكيل لجان البت

ثانيا — اختصاصات لجنة البت

ثالثا — التزامات لجنة البت

رابعا — لا يجوز للجنة البت تحويل المناقصة العامة الى ممارسة

الفرع الرابع — العطاء

أولا — شرط أولوية العطاء

ثانيا — كيفية ترتيب أولوية العطاءات

ثالثا — سلطة جهة الإدارة في استبعاد العطاء من المناقصة أو  
الممارسة .

الفرع الخامس — التأمين

أولا — عدم جواز تحويل العطاء غير المصحوب بالتأمين المؤقت كاملا

ثانيا — عدم جواز إعفاء الشركات المقبوضة من التأمين المؤقت  
والنهائي

الفرع السادس — خطاب الضمان

الفرع السابع — غرامة التأخير

أولا — مناط استحقاق غرامة التأخير

ثانيا — كيفية حساب قيمة الغرامة

ثالثا — توقيت غرامة التأخير لا تستلزم أثبات الضرر

رابعا — الإعفاء من توقيع غرامة التأخير

الفرع الثامن — سلطة جهة الإدارة في اسناد أعمال اضافية الى  
المعقد معها

الفرع التاسع — شروط جواز الانابة بين الجهات الادارية في مباشرة  
اجراءات التعاقد

الفرع العاشر — عدم سرعان قانون المنقصات والزيادات على بيع  
المقارنات

الفرع الحادى عشر — مسائل متنوعة

اولا — تحمل الجهة المتعاقدة بقيمة الفرق في حالة زيادة الضرائب  
والرسوم انجزية عما كانت عليه خلال الفترة الواقعة بين  
تقديم العطاء وآخر موعد للتوريد .

ثانيا — المقادير والأوزان الواردة بجداول المتايسة او الرسومات هى  
مقادير وأوزان تقريبية تقبل العجز والزيادة تباعا لطبيعة  
العملية



## الفرع الأول

### المبادئ التي تخضع لها المناقصة العامة

قاعدة رقم ( ١٧٢ )

المبدأ :

خضوع المناقصة العامة لمبادئ العلانية والمساواة وحرية المنافسة .

الفتوى :

مقتضى نص المادة ٢ من قانون المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ أن تخضع المناقصة العامة لمبادئ العلانية والمساواة وحرية المنافسة — هذه المبادئ هي التي تظل المناقصات جميعها وتحيطها بسياج من الضمانات يمنع انعيب في اجراءاتها والتلاعب في نتائجها — قيام الجهة الادارية بطرح المناقصات العامة مع وضع كميات وفتات لكل بند من بنود الاعمال المطروحة للاسترشاد بها لا ينطوي على إخلال بالمبادئ التي تحكم المناقصة إذ يبقى المتنافسين مطلق الحرية في تحديد أسعارها بالزيادة عما هو مقدر أو بالخفض — لا تثريب على الجهة الادارية في وضع كميات وفتات لكل بند من بنود الاعمال المطروحة للاسترشاد بها إذ لا يفرض على المتناقص الالتزام بها وتظل المنافسة بين المتنافسين قائمة على هديها — الغرض من اتباع هذا السبيل هو حث المتناقص على تقديم عطاء متوازن في بنوده فلا يبالغ في زيادة أسعار بعض هذه البنود التي يستشعر زيادة كمياتها عند التنفيذ وينزل بأسعار البنود الاخرى نزولا يئأى بها عن حقيقتها وصولا الى التعاقد مع جهة الادارة باعتبار أن العطاء في جملته أقل العطاءات المقدمة سعرا ثم يستبين عند التنفيذ انها محض أولوية خادعة — وضع أسعار استرشادية ابتغاء أن يقدم المتناقص في العطاء صورة صادقة لاسعاره لا مخالفة فيه لقانون المناقصات والمزايدات إذ لا يحرمه من حق أو يفقده ضمانه قررها هذا القانون .

( ملف رقم ٢٩٣/١/٥٤ — جلسة ١٩٩٣/٥/٢ )

## الفرع الثاني جواز الاتفاق على ما يخالف لائحة المنقصات والمزايدات

قاعدة رقم ( ١٧٣ )

المبدأ :

ما يتفق عليه المتعاقدان هو شريعتهما - الأحكام التي تضمنتها لائحة المنقصات والمزايدات الصادر بها قرار وزير المالية والاقتصاد رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ في هذا الشأن هي من الأحكام التكميلية لإرادة الطرفين ويجوز الاتفاق على ما يخالفها .

المحكمة :

ومن حيث ان العقد المشار اليه يخضع لتنفيذه للشروط والاولضاع الواردة في المواصفات القياسية لاعمال إنشاء الطرق والكبارى الصادرة عام ١٩٥٦ التى تضمنت جميع انشروط العامة للمتعاقدين والتى تم التعاقد على أساسها لذلك فهى الواجبة التطبيق على النزاع المائل دون النظر الى أحكام لائحة المنقصات أو غيرها إذ الاصل فى العقد الادارى شأنه فى ذلك شأن سائر العقود التى تخضع لاحكام القانون الخاص انه يتم بتوافق اراحتين تتجهان الى احداث اثر قانونى معين هو إنشاء التزام أو تعديله ومن ثم فاذا ما توقع المتعاقدان فى العقد الادارى اخطاء معينة ووضعوا لها جزاءات بعينها فانه يتمين التقيد بما جاء فى العقد فى هذا الصدد دون الرجوع الى احكام لائحة المنقصات والمزايدات الصادر بها قرار وزير المالية والاقتصاد رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ باعتبار ان ما اتفق عليه المتعاقدان هو شريعتهما وان الاحكام التى تضمنتها اللائحة المذكورة فى هذا الشأن هي من الاحكام التكميلية لإرادة الطرفين والتى يجوز الاتفاق على ما يخالفها .

( طعن رقم ٦٣١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٩٣/٢/٢ )

## الفرع الثالث

### لجنة البت

#### أولا - تشكيل لجان البت

قاعدة رقم ( ١٧٤ )

#### المبدأ :

يجب أن يتم البت في المناقصات بأنواعها عن طريق لجنتين تقوم احدهما بفض مظاريف العطاءات المقدمة في المناقصة وتقوم الأخرى بالبت فيها - يكرن فض المظاريف وأثبت في العطاءات المقدمة التي تقل قيمتها عن خمسة آلاف جنيه عن طريق لجنة واحدة .

#### الفتوى :

المشرع وفقا لحكم المادة ١٢ من قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ والمادة ٢٧ من اللائحة التنفيذية للقانون المشار اليه أوجب أن يتم البت في المناقصات بأنواعها عن طريق لجنتين تقوم احدهما بفض مظاريف العطاءات المقدمة في المناقصة وتقوم الاخرى بالبت فيها واستثناء من ذلك يكون فض المظاريف والبت في العطاءات المقدمة في المناقصة التي تقل قيمتها عن خمسة آلاف جنيه عن طريق لجنة واحدة والمشرع ناط بالسلطة المختصة تشكيل هذه اللجان من عناصر فنية ومالية وقانونية ويراعى في اختيارها أهمية وقيمة التعاقد على أن تمثل وزارة المالية في لجان البت اذا تجاوزت القيمة التقديرية للمناقصة خمسين ألف جنيه وأن يشارك في عضويتها عضو عن ادارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة اذا زادت قيمتها التقديرية على ثلاثمائة ألف جنيه ولا يكون انعقاد اللجنة صحيحا دون حضور مندوب وزارة المالية أو عضو ادارة الفتوى المختصة

حسب الاحوال والمشرع عول بنص صريح في تحديد النصاب الذى تبلغه قيمة المناقصة ويوجب حضور مندوب وزارة المالية أو عضو ادارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة على القيمة التقديرية للمناقصة لا القيمة الفعلية بحسبان أن القيمة التقديرية التى يتم بسند منها تقدير الارتباط المالى وتحديد مصرفه اما القيمة الفعلية للمناقصة فهى لا تتحدد الا لدى الترسية على العطاء المناسب وهى قد لا تتكشف الا فى مرحلة لاحقة على بدء اللجان عملها — مناقصة بلغت قيمتها التقديرية ٢٩٥ ألف جنيه — تشكيل لجنتين احدهما لفض المظاريف والاخرى للبت فيها دون أن تضم فى عضويتها عضو عن ادارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة هذا الامر لا ينال من صحة تشكيلها ولو تجاوزت قيمة المناقصة الفعلية لدى الترسية على انعطاء المناسب ثلاثمائة ألف جنيه — جواز مراجعة جهة الفتوى للعقد الجارى ابرامه عن الاعمال موضوع المناقصة .

( ملف رقم ٣١١/١/٥٤ — جلسة ١٦/٥/١٩٩٣ )

## ثانياً — اختصاصات لجنة البت

### قاعدة رقم ( ١٧٥ )

#### المبدأ :

لجنة البت حدد اختصاصها القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٢ بشأن المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية وهو البت في جميع العطاءات وترسية العطاء على من يتقدم بأقل الأسعار واتسب الشروط وأفضلها للعملية — دورها لاحق لعمل لجنة فض المظاريف الذي ينحصر دورها في اثبات حالة العطاءات دون أى تدخل — يتعين على لجنة البت عدم تعديل العطاءات لأن ذلك غير جائز ما دام أنه قد تم بعد فتح المظاريف — لا يجوز في هذا الشأن الاستناد لحكم المادة ١٦ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٢ المسار إليه الذى أجاز للجنة البت مفاوضة مقدم العطاء الأقل المقسرن بتخلف أو تحفظات للفرزول عن كل تحفظاته أو بعضها بما يجعل عطاؤه متفقا مع شروط المناقصة بقدر الإمكان — إذ أن تلك شروط بأن يكون العطاء أصلا متفقا مع الشروط والمواصفات الفنية للمناقصة وأن يكون العطاء قد قدم من الأصل مشتملا على التحفظ .

#### المحكمة :

ومن حيث أنه لا خلاف على أن الشروط الفنية للمناقصة المشار إليها نصت على أنه يجب أن تكون المجموعة ( الماكينة ائديزل والطللمبة مركبة على قاعدة حديد مشتركة والماكينة متصلة بالطللمبة بواسطة وصلة مرنة ..... ويجب أن تكون القاعدة والمجموعة غربية والطللمبة صناعة ألمانيا الغربية ماركة الوايـر ) وأن القاول ..... تقدم بتاريخ ١٩٨٣/١١/٥ بخطاب موجه الى رئيس لجنة فض المظاريف يبين فيه أن عطاءه مقدم لمحركات الديزل صناعة حلوان وفي حالة توريده محركات صناعة انجليزية فيزداد سعر الماكينة ٦٠٠٠ جنيه وان هذا الخطاب عرض على لجنة البت بجلستها المؤرخة ١٩٨٣/١١/١٥

برئاسة الطاعن الاول وعضوية الطاعن الثانى واخرين حيث وافقت على العرض الوارد بالخطاب المذكور .

ومن حيث أنه لما كان المورد المذكور قد تقدم بعطائه بعد اطلاعه على شروط المناقصة والتي حددت بلد الصنع بالنسبة لماكينات الديزل ومن ثم فانه يتعين عليه الالتزام بذلك وبالسعر الذى حددده الوارد بعطائه لا يجوز بعد تقديم العطاء وفتح المظاريف وكشف الاسعار أن يقوم بتغيير السعر المقدم منه ويمتنع على لجنة البت قبول أى تعديل فى الاسعار ما لم تكن لصالح جهة الادارة ، وإذ قامت لجنة البت بالتوصية بالموافقة على زيادة سعر الماكينة ٦٠٠٠ جنيه مقابل توريد ماكينة صناعة غربية بعد فتح المظاريف وعلان الاسعار فان ذلك يعد مخالفاً لاحكام قانون المناقصات ولائحته التنفيذية ويتعين مجازاة المتسبب فى ذلك تأديباً ، وإذ قضى بمجازاة انطاعنين بخمسة عشرة أيام من اجر كل منهما فانه يكون قد أصاب صحيح حكم القانون ويكون الطعن والحالة هذه على غير أساس سليم من القانون جديراً بالرفض ، ولا يغير من ذلك ما جاء بأسباب الطعن من أن الخطاب الوارد من المقاول المذكور كان موجهاً الى رئيس لجنة فض المظاريف وليس لرئيس لجنة البت وأن الاسعار فى النهاية مناسبة وأن ما قامت به لجنة البت يعد إستكمالاً وليس تعديلاً لشروط المناقصة وأن الطاعنين لم يشتركا فى عضوية لجنة فض المظاريف أو أن المبلغ الزائد لم يحصل عليه المقاول المذكور فان ذلك كله محدود عليه بأن لجنة البت لها دور محدد طبقاً للقانون رقم ١٩٨٣/٩ الخاص بالمناقصات ولائحته التنفيذية وهو البت فى جميع العطاءات وترسية العطاء على من يتقدم بأقل الاسعار وأنسب الشروط وأفضلها للعملية ودورها لاحق لعمل لجنة فض المظاريف الذى ينحصر دورها فى اثبات حالة العطاءات دون أى تدخل ، ومن ثم فانه كان يتعين على لجنة البت عدم النظر فى الخطاب الوارد من المقاول

المذكور لرئيس لجنة فض المظاريف باعتباره تمديلا في العطاء غير جائز ما دائم أنه قدم بعد فتح المظاريف . ولا محل للاستناد لحكم المادة ١٦ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ الذي أجاز للجنة البت مفاوضة مقدم العطاء الأقل المقترن بتحفظ أو تحفظات للنزول عن كل تحفظاته أو بعضها بما يجعل عطاءه متققا مع شروط المناقصة بقدر الامكان اذ أن ذلك مشروط بأن يكون العطاء أصلا متققا مع الشروط والمواصفات الفنية للمناقصة وأن يكون العطاء قد قدم من الاصل مشتملا على التحفظ، كما انه لا يجدى الطاعنين ويدفع عنهم مسئوليتهم القول بأن رئيس الوحدة المحلية قد وافق على المفاوضة مع مقدم العطاء المذكور اذ ان ذلك لا يدرك مسئولية الطاعنين عما شاب عملية البت في مخائفات باعتبارهما أعضاء في هذه اللجنة م

(طعن رقم ٣٩٩٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١١/٢١/١٩٩٢)

## ثالثا - التزامات لجنة البت

### قاعدة رقم ( ١٧٦ )

المبدأ :

المادة ٢٩ من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ - مفادها : أن المشرع وضع التزاما على لجنة البت عند البت في إعطاءات المقمة في المناقصة مؤداة الاسترشاد بالاثبات الأخيرة السابق التعامل بها ويجب بيان هذه الاسعار بكتشف وتقدير مع ذكر تاريخ التعامل ، مع الاسترشاد ايضا باسعار السوق التي تتولاها ادارة المشتريات ، فإذا لم تلتزم لجنة البت بهذا الاجراء فمن ذلك ينطوى على مخالفة لنص المادة ٢٩ سالفه الذكر تستوجب المسائلة التأديبية - وفقا لنص المادة ٧/٢٠ من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات أوجبت على رئيس لجنة فتح المظاريف التوقيع منه ومن أعضاء اللجنة على الاعطاء ومظروفه وكل ورقة من اوراقه وأن يثبت هذه البيانات في السجل المعد لذلك - مؤدى نص المادة ٥/٦ من قانون المناقصات أن يتم التعاقد بطريق الممارسة في المناقصات انتمى لم تقدم عنها اية عطاءات أو قدمت عنها عطاءات تزيد على اسعار السوق وكانت الجهة في حاجة عاجلة لا تسمح بإعادة طرحها في المناقصة .

الحكمة :

ومن حيث أن عن السبب الاول من أسباب الطعن والذي قال فيه الطاعن ، أن اعروض المقدمة من رئيس مكتب الامن وهمية وليست الا كلمات مرسله ولم تقدم بالطريقة القانونية وبعد دفع التأمين اللازم، وهذا السبب مرتبط بالسبب الخامس والسادس من أسباب الطعن على النحو المبين في هذا الحكم بشأن عدم عرض الاسعار السابقة وأسعار السوق وأن ذلك مسئولية إدارة المشتريات وليس رئيسها ، كما أن معظم البنود المشتراة في الصفقة لم يكن قد سبق شراؤها من قبل أو لم يتم شراؤها من فترة قريبة كما ان الصفقة كانت تشمل ٧٤٠ بندا مختلفا



وأن الاسعار تختلف من تاجر لآخر وسريعة التغير ، فإن المادة ٢٩ من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات للقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ ، أنه يجب عند البت في العطاءات أن تسترشد اللجنة بالاثمان الاخيرة السابق التعامل بها ويجب بيان هذه الاثمان بكشف التفريغ مع ذكر تاريخ التعامل كما يجب الاسترشاد أيضا بأسعار السوق ويقع على عاتق إدارة المشتريات مسؤولية الحصول على هذه الاسعار . ومن ثم فإن المشرع وضع التراما على لجنة البت عند البت في العطاءات المقدمة في المناقصة مؤداه الاسترشاد بالاثمان الاخيرة السابق التعامل بها ويجب بيان هذه الاسعار بكشف التفريغ مع ذكر تاريخ التعامل مع الاسترشاد أيضا بأسعار السوق التي تتولاها إدارة المشتريات ، فإذا لم تلتزم لجنة البت بهذا الاجراء فان ذلك ينطوى على مخالفة لنص المادة ٢٩ سالفه الذكر تستوجب المساءة التأديبية فالمشرع اذ نص في قانون المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية على وجوب إتباع اجراءات معينة في اجراءات المناقصة أو الممارسة ، فانه ، بلا شك يكون قد قصد بها حماية المال العام وضرورة الحصول على أفضل الشروط والاسعار لصالح الجهة الادارية ومن ثم يتعين على القائمين على تطبيق الاحكام وتنفيذها الالتزام الدقيق بتلك الاجراءات التي ولا بد أن يكون المشرع وهو يقررها رآها تحقق هدفا معينا يقصده ، ومن ثم لا تصح الخروج على تلك الاجراءات أو عدم الالتزام بها تحت أى عذر أو أى مبرر . لا يسمح به القانون لان في ذلك أهمال للنصوص التي وضعها المشرع وقصد بها تحقيق الصالح العام ، وإذا لم يستند الطاعن في أسباب طعنه الى أن اللجنة قامت بهذين الاجراءين بالنسبة لاثبات الاسعار السابقة بكشف التفريغ أو الاسترشاد بالاسعار السابقة كما خلت الأوراق مما يفيد ذلك فان المخالفة تكون ثابتة في حقهم ولا يغير من ذلك ما ورد في انص من اختصاص ادارة المشتريات الحصول على أسعار السوق — فهذا التكليف مجرد عمل مادي أما الالتزام القانوني —

فانه يقع على اللجنة بحكم عملها بأن تستوثق من هذين الاجراءين كالترام قانونى عليها قبل البت فى المناقصة وتطالب به ادارة المشتريات اذا لم تقدمه واذا لم تفعل ... اللجنة ذلك فانها تكون قد اخطأت فى اداء عملها بما يوجب مسئولية اعضائها ومن ثم يكون هذا السبب من اسباب الطعن فى غير مطه متعينا رفضه . ولا يغير من ذلك ما ورد بالطعن من أن هناك بنود لم يسبق شراؤها من قبل أو لم يتم شراؤها منذ فترة قريبة مما يتعذر معه الحصول على الاسعار السابقة لذات النوع ، فلو كان ذلك صحيحا لوجب إدراج هذه المعلومة فى كشف التفرغ أو اثباته فى محضر الجلسة ومناقشته واثبات ان هناك مواد لم يسبق شراؤها من قبل أو من فترة قريبة كسبب مبرر لعدم وجود أسعار سابقة واذا لم تفعل اللجنة ذلك فان الخطأ يكون ثابتا .

وحيث أنه عما اثاره الطاعنين بشأن التوقيع على العطاءات ومظاريفها وانها مجرد مسألة تنظيمية وتعد مخالفة تافهة ، وان الانسان لا يؤاخذ على المسائل اليسيرة فان الواضح مما تقدم ان الطاعنين لم ينكروا هذه المخالفة — وهى إلزام يقع على عاتق رئيس لجنة فتح المظاريف وفقا لنص المادة ٧/٢٠ من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات التى أوجبت على رئيس اللجنة التوقيع منه ومن أعضاء اللجنة على العطاء ومظروفه وكل ورقة من أوراقه وأن يثبت هذه البيانات فى السجل المعد لذلك وعلى ذلك يكون هذا السبب من أسباب الطعن على غير أساس متعينا رفضه .

وحيث أنه عما اثاره الطاعن من أنه ليس صحيحا أنه لم يوجه الدعوى الى ..... عضو اللجنة . فقد ثبت من التحقيق أن المذكور ربما يكون قد أخطر بالميعاد ومكان الاجتماع لجنة الممارسة وأنه هو الذى نسي الميعاد ولم يحضر ، ومن ثم فان هذه المخالفة

غير ثابتة بيقين في جق الطاعن الاول الامر الذي يتعين تبرئته من هذه المخالفة .

ومن حيث أنه عما اثاره الطاعن في أسباب طعنه من أن تقدير وجود الحاجة العاجلة هو سلطة تقديرية لأعضاء اللجان وأن الرئاسة الادارية العليا هي التي تعتمد أعمال اللجان ردا على الاتهام بأن أعضاء لجنة البت أعادت طرح بعض الاصناف في ممارسة رغم عدم وجود حاجة عاجلة بالمخالفة لنص المادة ٦/٥ من قانون المناقصات ، فان مؤدى نص المادة ٦/٥ المشار اليها أن يتم التعاقد بطريق الممارسة في المناقصات التي لم تقدم عنها أية عطاءات أو قدمت عنها عطاءات تزيد على أسعار السوق وكانت التجهة في حاجة عاجلة لا تسمح باعادة طرحها في المناقصة .

( طعن رقم ٢٠٤٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٢/٢٦ / ١٩٩٢ )

## رابعاً — لا يجوز للجنة البت تحويل المناقصة العامة الى ممارسة

قاعدة رقم ( ١٧ )

المبدأ :

لا يجوز للجنة البت ولا للسلطة المختصة بالاعتماد أن تحول المناقصة العامة الى ممارسة — اذا تبين أن الاستمرار في المناقصة يتعارض مع الصالح العام يجوز للسلطة المختصة أن تُلغى المناقصة بعد التثبت من قيام احدى الدواعى المبررة للإلغاء ثم تعيد طرح العملية في ممارسة اذا توافرت الشروط التى يتطلبها القانون .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع بجنستها المنعقدة بتاريخ ٢١ من مارس سنة ١٩٩٠ فاستعرضت ما نص عليه القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ باصدار قانون تنظيم المناقصات والمزايدات فى المادة الأونى من أن « تسرى أحكام القانون المرافق على جميع الوزارات والمصالح ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة ، وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى القوانين أو القرارات الخاصة بانشائها » . وما ورد فى النص عليه فى قانون المناقصات والمزايدات فى المادة ( ١ ) من أن « يكون التعاقد على شراء المنقولات وتقديم الخدمات ومنقولات الاعمال ومنقولات النقل عن طريق مناقصات عامة يعلن عنها ... ويجوز استثناء بقرار مسبب من السلطة المختصة بالتعاقد باحدى الطرق الآتية : ( أ ) المناقصة المحدودة . ( ب ) المناقصة الحدية . ( ج ) الممارسة . ( د ) الاتفاق المباشر ..... وذلك فى الحدود

ووفقا للشروط والاورضاع المبينة بهذا القانون والقرارات المنفذة له . وفى المادة ( ٢ ) من أن تخضع المناقصة العامة لمبادئ العلانية والمساواة وحرية المنافسة ... وفى المادة ( ٥ ) من أن يكون التعاقد عن طريق الممارسة فى الاحوال الآتية : ٦ ..... — التوريدات ومقاولات الاعمال ومقاولات النقل وتقديم الخدمات التى تتصف بالاستعجال ..... التى لم تقدم عنها أية عطاءات فى المناقصات أو قدمت عنها عطاءات بأسعار تزيد على أسعار السوق وكانت الجهة الطالبة فى حاجة عاجلة لا تسمح باعادة طرحها فى المناقصة .. وفى المادة ١٦ من أنه « لا يجوز بعد فتح المظاريف الدخول فى مفاوضة مع أحد مقدمى العطاءات فى شأن تعديل عطاءه ومع ذلك يجوز للجنة البت مفاوضة مقدم العطاء الاقل المقترن بتحفظ أو تحفظات للنزول عن كل تحفظاته أو بعضها بما يجعل عطاءه متققا مع شروط المناقصة بقدر الامكان ، كما يجوز للجنة مفاوضة صاحب العطاء الاقل غير المقترن بتحفظات للنزول بسمعه الى مستوى أسعار السوق .... وتجرى المفاوضة فى الحالتين المشار اليهما بقرار من السلطة المختصة » . وفى المادة ١٧ من أن « تلغى المناقصة بعد النشر عنها أو الدعوة اليها وقبل البت فيها بقرار من السلطة المختصة اذا أستغنى عنها نهائيا أو اذا اقتضت المصلحة العامة ذلك كما يجوز الغاء المناقصة فى الحالات الآتية : ( أ ) اذا تقدم عطاء وحيد أو لم يبق بعد العطاءات المستبعدة الا عطاء واحد . ( ب ) اذا اقترنت العطاءات كلها أو بعضها بتحفظات . ( ج ) اذا كانت قيمة العطاء الاقل تزيد على القيمة السوقية ... ويكون الالغاء فى هذه الحالات بقرار من السلطة المختصة بناء على توصية لجنة البت ويجب فى جميع الحالات أن يكون قرار الغاء المناقصة مسببا . وفى المادة (١٨) من أنه « يجب ارساء المناقصة على صاحب العطاء الافضل شروطا والاقل سعرا » ... كما أستعرضت الجمعية العمومية ما تضمنته اللائحة

التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٣ ، في المادة ٤٦ منها من أن « يكون التعاقد بطريق الممارسة في انحلالات النصوص عنها بقانون تنظيم المناقصات والمزايدات بقرار من سلطة الاعتماد المختصة ... » .

وكذلك ، فقد استعرضت الجمعية العمومية حكم المادة ٢٦ من لائحة العقود والمشتريات الخاصة ببيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٦٤ لسنة ١١٧٨ والتي نصت على أنه « اذا أسفر فحص وتحليل العطاءات عن تساوى أسعار أكثر من عطاء وكانت هذه العطاءات أقل العطاءات سعرا لسلطة الشراء في هذه الحالة أن تقرر ممارسة مقدمى هذه العطاءات للوصول الى أصحابها كما يجوز تجزئة المهام والاعمال فيما بينهم متى كان ذلك مقبولا من الناحية الفنية والمالية وبما لا يتعارض مع صالح العمل » .

وتبين للجمعية العمومية من ذلك ان المادة ٢٦ من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤١٤ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه ، وقد أجازت لسلطة الشراء ممارسة مقدمى العطاءات في المناقصة ، فقد شرطت ذلك بأن تكون هذه العطاءات متساوية في الاسعار ، وهو أمر غير متحقق في الحالة المعروضة التي تباينت فيها الاسعار ، ومن ثم ، يكون هذا الحكم غير منطبق عليها فتخضع للاحكام العامة الواردة في قانون تنظيم المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية اعمالا للحالة العامة الواردة بنص المادة الاولى من قانون اصدار هذا القانون .

ومن حيث أن الاستفادة من أحكام قانون تنظيم المناقصات والمزايدات أن المشرع حدد حصرا أساليب التعاقد وهى المناقصة العامة والمناقصة المحدودة والمناقصة المحلية والممارسة والامر المباشر ، ورسم لكل أسلوب منها حدوده وبين حالاته والاجراءات التي يقتضيها الاخذ به ومن

خلاله ، ومن ثم يكون لكل من هذه الاساليب مجال أعماله الذى لا يجوز أن تحتل بغيره من الاساليب »

ومن حيث أنه متى كانت القاعدة فى المناقصة العامة هى قيامها على أساس من مبادئ العلانية والمساواة وحرية المنافسة ، فإنه مما يتعارض مع هذه المبادئ اجبار المتنافسين على الدخول فى الممارسة بعد أن تطلعت حقوقهم بالمناقصة التى يجب أن تكون الأساس فى اختيار العطاء الأفضل شروطا والاقل سعرا .

ومن حيث أنه لما كان ذلك ، وكان البادى من أحكام قانون المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية انه وثمن كانت للممارسة حالاتها وليس من بينها تحويل المناقصة العامة الى ممارسة وانه بفتح المظاريف المقدمة فى المناقصة العامة يحظر الدخول فى مفاوضات مع أحد مقدمى العطاءات فى شأن تعديل عطاءه الا فى الحدود المقررة للجنة البت والتى لا تتجاوز مناقشة مقدم العطاء الاقل المقترن بتحفظ أو تحفظات للنزول عنها كلها أو بعضها ومفاوضة صاحب العطاء الاقل غير المقترن بتحفظات للوصول الى مستوى أسعار السوق . وان الغاء المناقصة له حالاته الثلاث الواردة بنص المادة ١٢ من هذا القانون ويتم هذا الغاء بقرار مسبب من السلطة المختصة بناء على توصية لجنة البت ، وأن طرح العملية فى ممارسة يتم بقرار من سلطة الاعتماد المختصة ..... لما كان ذلك فإنه لا يجوز للجنة البت ولا للسلطة المختصة بالاعتماد أن تحول المناقصة انعماء الى ممارسة وكل ما يمكن اتباعه اذا ما تبين أن الاستمرار فى المناقصة يتعارض مع الصالح العام أن توصى لجنة البت بالغاء المناقصة بعد التثبت من قيام احدى ادواعى المبررة للغاء ، ويعقب ذلك صدور قرار مسبب من السلطة المختصة . فاذا ما حدث ذلك ، أمكن للسلطة المختصة طرح العملية فى ممارسة متى تحققت احدى

الحالات التي يجوز اجراء الممارسة فيها طبقا لنص المادة ( ٥ ) من قانون تنظيم المناقصات والمزايدات .

ومن حيث انه تبعا لما تقدم ، فانه يكون للجنة البت بهيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء أن توصي بالغاء المناقصة العامة رقم ١٠ لسنة ١٩٨٩/٨٨ المشار اليها اذا تحققت احدى الحالات التي استلزمها القانون لاجراء الالغاء ، ويكون للسلطة المختصة اعتماد ذلك واصدار قرار مسبب بالالغاء ، ولها اعادة طرح العملية في ممارسة بعد التحقق من توافر شروطها .

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يأتى :

أولا — عدم جواز تحويل المناقصة العامة الى ممارسة في الحالة المعروضة .

ثانيا — يجوز للسلطة المختصة في هذه الحالة أن تلغى المناقصة ثم تعيد طرح العملية في ممارسة اذا توافرت الشروط التي يتطلبها القانون .

( ملف رقم ٢٨٠/١/٥٤ — جلسة ١٩٩٠/٣/٢١ )



## الفرع الرابع

### العطاء

#### أولا - شروط أولوية العطاء

#### قاعدة رقم ( ١٧٨ )

#### المبدأ :

أعمال شرط أولوية العطاء طبقا لنص المادتين ٧٦ مكررا و ٨٠ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات رقم ٩ لسنة ١٩٨٢ الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٢ بعد انتهاء المداول من تنفيذ الأعمال التي كلف بها - أساس ذلك : أن المشرع حرص أن تصاحب هذه الأولوية العقد في مسيرته حتى نهاية تنفيذه فلا تنتفى بإرساء المناقصة وإبرام العقد وإنما تظل شاهدة على مرضوعية الاختيار مانعة من الغش والتلاعب بعد انتهاء مرحلة الاختيار والبدء في تنفيذ التعاقد - أعمال شرط الأولوية عني به أن يقدم المتناقص في عطائه صورة صادقة لأسعاره وأن ترتب جهة الإدارة العطاءات على هدى من ذلك دون مغالاة من صاحب العطاء في أسعار الأعمال أو الفئات التي ينتظر زيادة حجمها أو كمياتها عند التنفيذ وانقاص في أسعار الأعمال والفئات الأخرى نقصانا ينافي بها عن حقيقتها وصولا إلى التعاقد مع جهة الإدارة باعتبار أن العطاء في جبلته اقل العطاءات المقدمة سعرا ثم يستبين عند التنفيذ أنها محض أولوية خادعة استغفلت أغراضها لا تصالف الحقيقة .

#### الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقمى الفتوى وانتشرع بجلستها المنعقدة في ٣ من مايو سنة ١٩٩٢ فاستبان لها ان المادة ١٨ من قانون المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ وضعت الاسس الموضوعية لإرساء المناقصة والتي تكفل الحيدة والمساواة بين المتناقصين فنصت على انه : « يجب إرساء

المنافسة على صاحب العطاء الافضل شروطا والاقل سعرا • وحسب  
الفاصلة بين المتنافسين ترتب أولوية العطاءات طبقا لهذا المعيار  
الموضوعي ويتم التعاقد مع صاحب أفضل عطاء طبقا لهذا الترتيب •  
وقد حرص المشرع ان تصاحب هذه الاولوية العقد في مسيرته حتى نؤاىة  
تنفيذه فلا تنتفى بارساء المنافسة وإبرام العقد وانما تظل شاهدة على  
موضوعية الاختيار ، مانعة من النقص والتلاعب بعد انتهاء مرحلة الاختيار  
والبدء في تنفيذ التعاقد فنصت اللائحة التنفيذية للقانون المشار اليه  
في المادة ٧٦ مكرراً على حق الجهات الإدارية في تعديل حجم عقودها  
بالزيادة أو النقص في حدود معينة بذات الشروط والاسعار المتعاقد  
عليها دون أن يكون للمتعاقد مع هذه الجهات الحق في المطالبة بأى تعويض  
عن ذلك • كما يجوز مجاوزة الحدود المنصوص عاها في حالات الضرورة  
الطارئة بشرط الا يؤثر ذلك على أولوية التعاقد في ترتيب عطائه ، وفي  
المادة ٨٠ على أن « المقادير والاوزان الواردة بجدول الفئات هى  
مقادير وأوزان تقريبية قابلة للزيادة والعجز تبعا لطبيعة العملى والغرض  
منها هو بيان مقدار العمل بصفة عامة والاثمان التى تدفع للمقاول تكون  
على أساس الكميات التى تنفذ فعلا سواء أكانت تلك الكميات أقل  
أكثر من الوارد بالمقايسة الابتدائية أو الرسومات وسواء نشأت الزيادة  
أو العجز عن خطأ فى حساب المقايسة الابتدائية أو عن تغيرات أدخلت  
فى العمل طبقا لاحكام العقد وبمراعاة ألا يؤثر ذلك على أووية المقاول  
فى ترتيب عطائه » •

ومن مفاد ذلك ان اعمال شرط الاولوية فى هذين النصين عنى به ان  
يقدم المتنافس فى عطائه صورة صادقة لاسعاره وأن ترتب جهة الادارة  
العطاءات على هدى من ذلك دون مغالاة من صاحب العطاء فى أسعار  
الاعمال أو انقثات التى ينتظر زيادة حجمها أو كمياتها عند التنفيذ  
وانقاص فى أسعار الاعمال وانقثات الاخرى نقصانا ينأى بها عن حقيقتها

وضولا الى التعاقد مع جهة الادارة باعتبار ان العطاء في جهاته أقل العطاءات المقدمة سعراً ثم يستبين عند التنفيذ أنها محل أولوية خادعة استنفدت أغراضها لا تصادف الحقيقة ، وهو ما فطنت اليه اللائحة وعنت بأن ترد على مثل هذا المتناقض قصده بالنص على ان تظل الاولوية التي رتبته العطاءات وأرسيت المناقصة على أساسها صالحة للعقد حتى تمام التنفيذ ويراعى هذا الشرط لدى حساب ختامى انعمالية بحيث يبقى العطاء الذى ارسيت عليه المناقصة دائماً هو أقل العطاءات سعراً وفى ذلك اعلاء للمساواة بين المتناقصين وتحقيق لمصلحة الادارة فى تنفيذ تعاقداتها بأقل الاسعار •

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أعمال شرط أولوية العطاء طبقاً لنص المادتين ٧٦ مكرراً و ٨٠ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٣ بعد انتهاء المداول من تنفيذ الاعمال التى كلف بها •

( م/ف رقم ٢٨٩/١/٥٤ — جلسة ١٩٩٢/٥/٣ )

### قاعدة رقم ( ١٧٩ )

المبدأ :

أعمال شرط أولوية العطاء طبقاً لنص المادتين ٧٦ مكرراً و ٨٠ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ الصادر بقرار وزير المالية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٣ بعد انتهاء المداول من تنفيذ الاعمال التى كلف بها — على لجهة الادارية الالتزام بتطبيق صائب حكم القانون فيما انتهت اليه الجمعية العمومية فى هذا الشأن فى تعاقداتها نادا غم عليها تطبيق هذا المبدأ على بعض الحالات أو ثمار انشك في وجه تعاليقه من عدمه على حالات أخرى فى ضوء الاسباب التى أدت الى زيادة ختامى العملية

عما كان مقررا لها حين ارساء المناقصة فلها ان تنشد الراى من ادارة الفتوى المختصة لفتح لها الطريق فيما غم فهمه وتهديها الى سراء السبيل .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى الاول من نوفمبر سنة ١٩٩٢ فاستبان لها أن المادة ٤٠ من قانون تنظيم المناقصات والمزايدات انصاح بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ توجب النص فى شروط العطاءات على أن تعتبر أحكام اللائحة التنفيذية لهذا القانون جزءاً مكملًا لهذه الشروط يخضع لها العقد . ومن بين أحكام هذه اللائحة التى تتدمج فى العقد وتطبق كسائر شروطه ما تضمنته المادة ٧٦ مكرراً من أنه « يحق للجهات الادارية التى تسرى عليها أحكام هذه اللائحة تعديل كميات أو حجم عقودها بالزيادة أو النقص فى حدود ١٥٪ فى عقود التوريد و ٣٠٪ فى عقود توريد الاغذية و ٢٥٪ فى عقود الاعمال بذات الشروط والاسعار دون أن يكون للمتعاقد مع هذه الجهات الحق فى المطالبة بأى تعويض عن ذلك .

ويجوز بقرار من السلطة المختصة وبموافقة المتعاقد تجاوز الحدود الواردة بالفقرة السابقة فى حالات الضرورة الطارئة بشرط الا يؤثر ذلك على أولوية المتعاقد فى ترتيب عطاءه ووجود الاعتماد المالى اللازم . وما نصت عليه المادة ٨٠ من أن « المقادير والاوزان الواردة بجدول الفئات هى مقادير وأوزان تقريبية قابلة للزيادة والعجز تبعاً لطبيعة العملية والغرض منها هو بيان مقدار العمل بصفة علمة والاثمان التى تدفع للمقاول تكون على أساس الكميات التى تنفذ فعلاً سواء أكانت تلك الكميات أقل أم أكثر من الوارد بالمقايضة أو الرسومات وسواء نشأت الزيادة أو العجز عن خطأ فى حساب المقايضة الابتدائية أو عن تغييرات أدخلت فى العمل طبقاً لأحكام العقد وبمراعاة الا يؤثر ذلك على أولوية

المقاول في ترتيب عطاءه » . . . وقد سبق للجمعية العمومية بجلستها  
المنعقدة في ٣ من مايو سنة ١٩٩٢ ان عرضت لشرط الاولوية الذي  
يقضيه النصفان وانتهت في فتواها الى اعمال هذا الشرط عند محاسبة  
المقاول على الاعمال التي كلف بها وقالت في ذلك : « ان المشرع حرص  
أن تصاحب هذه الاولوية العقد في مسيرته حتى نهاية تنفيذه فلا تنتفى  
بارساء المناقصة وابرام العقد وانما تظل شاهدة على موضوعية الاختيار،  
مانعة من الغش والتلاعب بعد انتهاء مرحلة الاختيار والبدء في تنفيذ  
التعاقد. ولذا نصت المادة ٧٦ مكرراً من اللائحة التنفيذية لقانون  
المناقصات والمزايدات على مراعاة شروط الاولوية عند تعديل حجم العقد  
كما نصت المادة ٨٠ من اللائحة ذاتها على ضرورة مراعاة هذا الشرط  
عند المحاسبة على المقادير والاوزان الواردة بجدول الفئات . وقد قصد  
المشرع من ذلك أن يقدم المتناقص في عطاءه صورة صادقة لاسعاره  
وان ترتب جهة الادارة العطاءات على هدي من ذلك دون مغالة من  
صاحب العطاء في أسعار الاعمال أو الفئات التي ينتظر زيادة حجمها أو  
كمياتها عند التنفيذ وانقاص أسعار الاعمال والفئات الاخرى نقصاناً  
ينأى بها عن حقيقتها وصولاً الى التعاقد مع جهة الادارة باعتبار أن  
العطاء في جملته أقل العطاءات المقدمة سعراً ثم يستبين عند التنفيذ أنها  
محض أولوية خادعة استغفدت أغراضها لا تصادف الحقيقة ، وهو  
ما فطنت اليه اللائحة وعينت بأن ترد على مثل هذا المتناقص قصده  
بالنص على أن تظل الاولوية التي رتب العطاءات وارسيت المناقصة  
على أساسها مصاحبة للعقد حتى تمام التنفيذ ويراعى هذا الشرط لدى  
حساب ختامى العمالية بحيث يبقى العطاء الذي أرسيت عليه المناقصة  
دائماً هو أقل العطاءات سعراً وفي ذلك اعلاء للمساواة بين المتناقصين  
وتحقيق لمصلحة الادارة في تنفيذ تعاقداتها بأقل الاسعار » . وهذا  
الذي انتهت اليه الجمعية العمومية في فتواها السابقة هو صائب حكم

القانون الذى تلترزم الجهات الادارية بتطبيقه فى تعاقداتها فان غم عليها تطبيق هذا المبدأ على بعض الحالات أو ثار الشك فى وجه تطبيقه من عدمه على حالات أخرى فلها أن تتشد الرأى من ادارة الفتوى المختصة فيما غمض فهمه وفيما يعترض تطبيق هذا المبدأ فى بعض الحالات من صعوبات فتتير لها انطريق وتهدىها الى سواء السبيل .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اعمال شرط أولوية العطاء طبقا للمادتين ٧٦ مكرراً و ٨٠ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٣ بعد انتهاء المداول من تنفيذ الاعمال التى كلف بها .

( ملف رقم ١٥٨/٢/٤٧ — جلسة ١١/١/١٩٩٢ ) .

ذات المبدأ : ( ملف رقم ٣٠٣/١/٥٤ — جلسة ٨/٩/١٩٩٢ )

( و ملف رقم ١١٣٦/٤/٨٦ — جلسة ٤/٢٦/١٩٩٢ )

## ثانياً — كيفية ترتيب أولوية العطاءات

### قاعدة رقم ( ١٨٠ )

المبدأ :

التحفظات التي لها قيمة مالية تدخل في الاعتبار عند تحديد أولويات العطاءات للوصول إلى العطاء الأقل .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ٩/١٢/١٩٨٧ فاستعرضت أحكام قانون المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ ، وتبين لها أن المادة ٣ منه تنص على أن « تخضع المناقصة العامة لمبادئ العلانية والمساواة وحرية المنافسة » . ونصت المادة ١٤ على أنه « يجوز للجان البت أن تعهد إلى لجان فرعية تشكلها من بين أعضائها بدراسة النواحي المالية والفنية في العطاءات المقدمة ومدى مطابقتها للشروط الملغاة ، كما يجوز أن يعهد إلى تلك اللجان التحقق من توافر شروط الكفالية المالية والقدرة الفنية وحسن السمعة » . كما نصت المادة ١٦ من القانون المذكور على أنه « لا يجوز بعد فتح المظاريف الدخول في مفاوضات مع أحد مقدمي العطاءات في شأن تعديل عطاءه ، ومع ذلك يجوز للجنة البت مفاوضة مقدم العطاء الأقل المقترن بتحفظ أو تحفظات للنزول عن كل تحفظاته أو بعضها بما يجعل عطاءه متقفا مع شروط المناقصة بقدر الامكان ، كما يجوز للجنة مفاوضة صاحب العطاء الأقل غير المقترن بتحفظات للنزول بسعره إلى مستوى أسعار السوق » .

وتجرى المفاوضة في الحالتين المشار إليهما بقرار من السلطة المختصة ، ونصت المادة ١٨ من ذات القانون على أنه « يجب إرساء المناقصة على صاحب العطاء الأقل شروطا والأقل سعرا » .

ومفاد ما تقدم أن المشرع تحقيقا لكفالة المنافسة والمساواة بين المتقدمين ناط بـ لجنة البت في المناقصات اتخاذ الاجراءات اللازمة للوصول الى تعيين أفضل المتقدمين ومنحها في سبيل ذلك أن تعهد ائى لجان فرعية تشكلها من بين أعضائها بدراسة النواحي المالية والفنية في العطاءات المقدمة ، ولما كان من الاسس التى يقوم عليها تعاقـد الادارة عن طريق اسلوب المناقصات أن يخضع هذا انتعاقد لاعتبارات تتعلق بمصلحة المرقق المالية التى تتمثل فى إرساء المناقصة على صاحب العطاء الأفضل شروطا والأقل سعرا ، اذلك أجاز المشرع للجنة البت — بعد فتح المظاريف — مفاوضة صاحب العطاء الأقل اذا كان مقترنا بتحفظ أو تحفظات للزول عن كل تحفظاته أو بعضها بما يجعل عطاءه متفقا مع شروط المناقصة بقدر الامكان .

واذا كان تحديد صاحب العطاء الأقل له هذه الاهمية لذك يتعين أن تجرى المفاضلة والمقارنة بين المتقدمين لتعيينه على أساس موضوعى بما يحقق المساواة بين المتقدمين للوصول ائى صاحب أقل العطاءات وترتيب أولويته بين العطاءات تبعاً لذلك ، وقد يكون هذا الاساس هو القيمة الرقمية لبـنود العطاءات حينما تـخلوا جميع العطاءات من أى تحفظات أو اشتراطات يمكن تقييمها مالياً ، بيد أن هذا الاساس لا يكفى وحده فى حالة وجود تحفظات أو اشتراطات مالية مقترنة بكل العطاءات أو ببعضها دون البعض الآخر ، ففى هذه الحالة لا يكفى بالقيمة الرقمية للعطاء لتحديد أولويته الحقيقية وما يترتب عليها من آثار ، بل يتعين اضافة قيمة التحفظات والشروط الخاصة التى يمكن تقييمها



ماليا أو ذات الاثر المالى الى قيمة العطاء الرقمية للوصول الى القيمة الحقيقية والفنية للعطاء مما يؤدى في النهاية الى تحديد صاحب العطاء الاقل سعرا ، الذى أجاز المشرع مفاوضته للنزول عن كل أو بعض تحفظاته وهى مرحلة تالية لتحديد أولوية العطاءات للوصول الى صاحب أقل العطاءات سعرا وأفضلها شروطا ، يؤكد ذلك ان المشرع فى المادة ٦٢ من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات المشار اليه الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٣ قضى بأن تكون العطاءات المقترنة بتسهيلات ائتمانية محل اعتبار عند البت فى أولوية العطاءات ، كما أوجب فى المادة ٦٧ من ذات اللائحة عند المفاضلة والمقارنة بين العطاءات ، اضافة فائدة تعادل سعر الفائدة المعلن من البنك المركزى وقت البت فى المناقصة اى قيمة العطاءات المقترنة بالدفع المقدم وذلك عن المبالغ المطلوب دفعها مقدما من تاريخ أداء هذه المبالغ حتى تاريخ استحقاقها الفعلى الامر الذى يؤدى الى اعادة ترتيب أولوية العطاءات على ضوء ما يسفر عنه تقييم التسهيلات الائتمانية المقترنة بالعطاء أو اضافة قيمة الفائدة الى القيمة الرقمية للعطاءات المقترنة بشرط الدفع المقدم وذلك للوصول الى صاحب العطاء الاقل سعرا وهذا المسلك من المشرع يؤكد ضرورة عدم الاكتفاء بالقيمة الرقمية للعطاء بل يضاف اليها قيمة التحفظات المالية توصلا لتحديد صاحب العطاء الاقل .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان التحفظات التى لها قيمة مالية تدخل فى التقدير عند تحديد أولويات العطاءات للوصول الى العطاء الاقل .

## قاعدة رقم ( ١٨١ )

### المبدأ :

يعتمد بالتحفظات والشروط الخاصة المقترنة بالعطاءات والتي يمكن تقييمها مالياً في مجال المقارنة بغية تحديد صاحب العطاء الأقل .

### التقوى :

الاعتداد بالتحفظات والشروط الخاصة المقترنة بالعطاءات والتي يمكن تقييمها مالياً في مجال المقارنة بغية تحديد صاحب العطاء الأقل تأكيداً للافتاء السابق للجمعية العمومية في هذا الشأن الصادر بجلسة ١٩٨٧/١٢/٩ وما انتهت اليه الجمعية العمومية هو صحيح الرأي وصائب الافتاء ومن شأنه اعلاء المساواة بين المتناقصين والمفاضلة بينهم على أسس موضوعية فلا تكون الاولوية التي يجرى ترتيب العطاءات على أساسها محض أولوية خادعة تستند الى قيمة رقمية لا تعبر عن حقيقة الحقوق المالية المطلوبة للتعاقد وانما يبتغى كل متناقص من ورائها أن يظفر بمزية التفاوض من جهة الادارة بأعتباره صاحب العطاء الأقل سعراً من حيث القيمة الرقمية ثم ينزل بعد ذلك عن تحفظاته ذات القيمة المالية أثناء التفاوض أو يتمسك بها تبعا لما يتكشف له من موقف بقية المتناقصين والمشرع فطن الى ذلك فأورد في اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات بعض التحفظات ذات القيمة المالية التي تؤخذ في الاعتبار عند تحديد أولوية العطاءات ولم يكن يمكنه أن يحيط بجميع هذه التحفظات ويوردها في تشريعاته فاختار أن يذكر التحفظات ذات القيمة المالية التي كشف العمل عن شيوعها وأوجب الاعتداد بها عند ترتيب أولوية العطاءات وأفصح بذلك عن القاعدة التي تتبع في هذا الشأن سواء بالنسبة الى التحفظات ذات القيمة المالية التي ذكرها أو غيرها .

( ملف رقم ٢٦٠/١/٥٤ — جلسة ١٩٩٣/٣/٢٨ )

### ثالثاً — سلطة جهة الإدارة في استبعاد العطاء

#### العطاء من المناقصة أو الممارسة

قاعدة رقم ( ١٨٢ )

#### المبدأ :

لجهة الإدارة أن تستبعد من المناقصة أو الممارسة التي تجريها العطاء الذي يثبت لديها أن صاحبه لا يتمتع بحسن السمعة — رتب المشرع على الحالات المبينة بنص المادة ٢٧ من قانون المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٢ نوعين من أنجزات الأول : فسح العقد ومصادرة التأمين النهائي في الحازت الثلاث الواردة في النص ، والثاني : وهو الشطب من سجل المتعهدين أو المقاولين في الحالتين الأولى والثانية — إذا كان الجزء الأول المتعلق بالنسخ ومصادرة التأمين لا يرد بالضرورة إلا على عقد قائم ، فإن الجزء الثاني لا يتطلب حتما وجود مثل هذا العقد ، وإنما يمكن توقيعه سواء في ظل عقد قائم أو في أى مرحلة من مراحل تكوين العقد ، لأن العقد الإداري يتكون من عملية قانونية مركبة يصح في إحدى مراحلها توقيع ذلك الجزء إذا تحقق موجبه بوقوع إحدى الحالتين ١ ، ٢ من الحالات المنصوص عليها في المادة ٢٧ دون حاجة إلى أن يكون العقد قد تم إبرامه والتوقيع عليه .

#### الفتوى :

أن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المقودة بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٩ فتبينت من استعراض نص المادة ٣ من قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ أنه يجوز لجهة الإدارة في حالات التعاقد التي تتطلب بحسب طبيعتها قصر الاشتراك فيها على موردين أو مقاولين معينين سواء في داخل مصر أو في خارجها ، أن تلجأ إلى أسلوب المناقصة المحدودة بشرط أن تثبت كفايتهم في النواحي الفنية والمالية وأن تتوافر بشأنهم حسن

السمعة ، كما أجاز المشرع في المادة ١٤ من ذات القانون للجان البت  
انتحقق من توافر شروط الكفاية المالية والمقدرة الفنية وحسن السمعة  
لدى مقدمى العطاءات والزم المشرع في المادة ١٥ من القانون المذكور  
الجهات الادارية بمسك سجلات لتقيد أسماء الموردين والمقاولين سواء  
كانوا أشخاصا طبيعيين أو اعتباريين والبيانات انكفية عنهم وأيضا  
سجلا لتقيد أسماء المعنوعين من التعامل سواء بنص قانونى أو بالقرارات  
الادارية التى تتولى نشرها وزارة المالية فى الحالات المنصوص  
عليها فى المادة ٢٧ من القانون المذكور ، وحظر المشرع التعامل مع  
المقيدين فى هذا السجل ، كما أجاز المشرع فى المادة ١٧ انهاء المناقصة  
بعد النشر عنها وقبل البت فيها بقرار مسبب من السلطة المختصة اذا  
استغنى عنها نهائيا أو اذا اقتضت المصلحة العامة ذلك . كما استعرضت  
الجمعية العمومية المادة ٢٧ من القانون المذكور التى نصت على أن  
يفسخ العقد ويصادر التأمين النهائى فى الحالات الآتية :

١ — اذا استعمل المتعاقد الغش أو التلاعب فى معاملته مع الجهة  
المتعاقدة .

٢ — اذا ثبت أن المتعاقد قد شرع بنفسه أو بواسطة غيره بطريق  
مباشر أو غير مباشر فى رشوة أحد موظفى الجهات الخاضعة لاحكام  
هذا القانون .

٣ — اذا أفلس المتعاقد أو أعسر .

ويشطب اسم المتعاقد فى الجالتين ( ١ و ٢ ) من سجل المتعهدين أو  
المقاولين وتخطر وزارة المالية بذلك لنشر قرار انشطب بطريق النشربات  
المصلحية .

ويجوز بناء على طلب صاحب الشأن إعادة قيد المتعهد أو المقاول

المشطوب اسمه في سجل المتعهدين أو المقاولين اذا انتفى السبب الذي ترتب عليه شطب الاسم وذلك بصدور حكم نهائى ببراءة التعاقد مما نسب اليه أو صدور قرار من النيابة العامة بالألا وجه لاقامة الدعوى ضده أو بحفظها اداريا .

وتبين للجمعية ان المادة ٤٩ من اللائحة التنفيذية القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٣ قضت بأن يخضع التعاقد بطريق الممارسة للشروط العامة للمناقصات العامة فيما لم يرد فيه نص خاص بهذه اللائحة .

واستظهرت الجمعية من كل ما تقدم ان المشرع اشترط دائما فيمن يتقدم للتعاقد مع احدى الجهات الخاضعة لاحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه أن يكون متمتعا بحسن السمعة ، وهذا القيد المقرر لمصلحة المرفق اكدته النصوص السالفة البيان ، فلا يكفى في التعاقد مع الادارة توافر المقدرة الفنية والمادية بل يجب ان تتوفر الى جانب ذلك حسن السمعة ، والادارة في هذا الشأن الحق في استبعاد من ترى استبعادهم من قائمة عملائها ممن لا يتمتعون بحسن السمعة ولها سلطة تقديرية في مباشرة هذا الحق لا يحدها الا عيب اساءة استعمال السلطة . وفي ضوء ذلك يكون من حق جهة الادارة أن تستبعد من المناقصة أو الممارسة التي تجربها العطاء الذى يثبت لديها أن صاحبه لا يتمتع بحسن السمعة ، والقول بغير ذلك من شأنه أن يؤدى الى احتمال التعاقد مع صاحب هذا العطاء رغم عدم توفر حسن السمعة لديه ، الامر الذى لا يتفق مع أحكام القانون على النحو السابق استظهاره .

كما تبين للجمعية من استعراضها لنص المادة ٢٧ سالفة البيان ان المشرع رتب على الحالات المبينة فيه نوعين من الجزاءات الاولى : فسخ العقد ومصادرة التأمين النهائى في الحالات الثلاث الواردة في النص ،

والثاني وهو الشطب من سجل المتعهدين أو المقاولين في الحالتين الاولى والثانية ، واذا كان الجزء الاول المتعلق بالفسخ ومصادرة التأمين لا يرد بالضرورة الا على عقد قائم ، فان الجزء الثانى المتمثل فى الشطب لا يتطلب حتما وجود مثل هذا العقد ، وانما يمكن توقيعه سواء فى ظل عقد قائم أو فى أى مرحلة من مراحل تكوين العقد ، لان العقد الادارى يتكون من عملية قانونية مركبة يصح فى احدى مراحلها توقيع ذلك انجزاء اذا تحقق موجبة بوقوع احدى الحالتين ١ و ٢ من الحالات المنصوص عليها فى المادة ٢٧ دون حاجة الى أن يكون العقد قد تم إبرامه التوقيع عليه ، لذلك أنه اذا كان لا يجوز المضى فى تنفيذ عقد قائم لحدوث احدى هاتين الحالتين مع توقيع جزء الشطب فانه لا يصح أيضا عند حدوث احدى هاتين الحالتين المضى فى اجراءات ابرام العقد مع توقيع جزء الشطب أيضا •

وبتطبيق ما تقدم على الحالة المعروضة ، ولما كان قد ثبت من حكم محكمة أمن الدولة العليا المشار اليه أن ممثلى اتحاد الشركات الالمانية ( ايشرفيش وكراوس مافاي ) ووكيله فى مصر قد اشتركوا فى اتفاق جنائى الغرض منه ارتكاب جنائيات عرض رشاوى لبعض أعضاء لجنة الدراسة والبت لمشروع قوص ، كما ارتكبوا جنابة تقديم رشوة لاحد اعضاء لجنة البت •

ولما كان المحكوم بادانتهم فى الحكم المشار انيه يمثلون الاتحاد الالمانى سالف البيان ويجسدون ارادته ومن ثم فان الآثار التى رتبها قانون المناقصات والمزايدات على ارتكاب هؤلاء الاشخاص الطبيعيين لجريمتى عرض وتقديم الرشوة انما تقع على الاتحاد انذى يمثلونه • ويكون للسلطة المختصة وفقا لقانون المناقصات المشار اليه وقد تحققت قبل البت فى الممارسة من قيام احدى الحالات المنصوص عليها فى المادة

٢٧ في حق ممثلي الاتحاد المذكور أن تقرير استبعاد العطاء المقدم من هذا الاتحاد فضلا عن شطبه من سجل المتعهدين والمقاولين .

أما عن إلغاء الممارسة الخاصة بالمشروع كنتيجة لذلك فإن الامر يدخل في اختصاص سلطة الاعتماد وفقا لقانون المناقصات والمزايدات ثبت فيه بقرار مسبب بناء على توصية لجنة البت وفقا لنص المادة ١٧ من القانون المذكور والمادة ٣٣ من اللائحة التنفيذية للقانون والمادة ٤٩ من ذات اللائحة التي تسرت على الممارسة ما يسرى على المناقصة ، خاصة وأنه ليس في قانون المناقصات أو لائحته التنفيذية ما يحجب إلغاء الممارسة أو المناقصة كإثر حتمي يترتب على استبعاد أحد المتمارسين أو المتناقصين أو شطبه اللهم الا اذا اقتضت المصلحة العامة ذلك وهو أمر تقدره السلطة المختصة وفقا لقانون المناقصات بما لها من سلطة تقديرية في هذا الشأن .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى :

١ — استبعاد العطاء المقدم من اتحاد الشركات الالمانية من الممارسة الخاصة بمصنع قوص .

٢ — شطب الاتحاد المذكور من سجل المتعهدين ( المقاولين ) .

٣ — ان استبعاد اتحاد الشركات المذكورة من الممارسة لا يستلزم بالضرورة إلغاء هذه الممارسة الا اذا اقتضت المصلحة العامة ذلك وهو أمر تقدره السلطة المختصة .

( ملف رقم ٤٧/١/١٢٠ — جلسة ٩/١٢/١٩٨٧ )

## الفرع الخامس

### التأمين

أولا - عدم جواز قبول العطاء غير المصحوب بالتأمين المؤقت كاملا

قاعدة رقم ( ١٨٣ )

المبدأ :

عدم جواز قبول العطاء غير المصحوب بالتأمين المؤقت كاملا .

الفتوى :

أن هذا الموضوع عرض على انجمنية العمومية لقسمى الختوى والتشريع بجلستها المعقودة في ١٩٨٦/٢/٥ فتبينت أن المادة ١٩ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم المناقصات والمزايدات تنص بأن « يجب أن يقدم مع كل عطاء تأمين لا يقل عن ١٪ من قيمة العطاء في مقاولات الاعمال ولا يقل عن ٢٪ من قيمة العطاء فيما عدا ذلك » .

ومفاد ما تقدم أن المشرع لاعتبارات قدرها أهمها كفاية المساواة بين المتنافسين ، وضمان جديتهم ، وحفاظا على حقوق جهة الادارة اذا ما أخل المتناقص بالتزاماته أوجب على كل مقدم عطاء ان يرفق مع عطائه تأمين مؤقت لا يقل عن ١٪ من قيمة العطاء في مقاولات الاعمال ، ولا يقل عن ٢٪ من قيمة العطاء فيما عدا ذلك . وحيث أن مفاد عبارة « يجب أن يقدم مع كل عطاء تأمين » الواردة في هذا النص أخذا بطريقة النص التي تستند على وجوب تقديم التأمين المؤقت كاملا في ذات الوقت الذي يقدم فيه العطاء . مع جواز تراخي ذلك الى الميعد المسموح فيه للمتناقص بالتعديل في عطائه الى ما قبل فتح المظاريف والا وجب الانتفاة عنه . وهو الفهم الذي يتفق مع اعمال المادة ٥٨ من اللائحة التنفيذية



للقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ سالف الذكر والصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٣ والتي قررت لجهة الادارة حقوق يتوقف اعمالها على أداء التأمين المؤقت كاملا كحقها في اعتبار هذا التأمين حقا لها دون حاجة اني انذار أو الالتجاء الى انقضاء وذلك اذا سحب مقدم العطاء قبل الميعاد المعين لفتح المظاريف ، وكذلك حقها في اعتبار صاحب العطاء قابلا استمرار الارتباط بعطائه عند انقضاء مدة سريانه وذلك الى أن يصل لجهة الادارة اخطار منه بسحب التأمين المؤقت وعدوله عن عطائه .

فاذا لم يكن قد قدم هذا التأمين المؤقت فانه يضيع على الجهة الادارية هذا الحق . ويؤكد هذا المعنى أن المادة ٦١ من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات الملغى والصادرة بقرار وزير الخزانة رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ كانت تقضى بجواز تأخير صاحب العطاء في تكملة التأمين الى ما بعد فسخ المظاريف بشرط ان يكون العطاء في صالح الخزانة . في حين خلا القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ ولائحته التنفيذية سالف الذكر من نص يماثل هذا النص ، الامر الذي يفهم منه عدول المشرع عن هذا الاتجاه ، ووجوب تقديم التأمين المؤقت مصحوبا مع العطاء . ولا يغير من ذلك كله أن المشرع لم يقرر صراحة جزاء على مخالفة حكم المادة ١٩ المشار اليها فان القواعد العامة تقرر انبطلان لاغفال اجراء جوهرى اوجب القانون مراعاته في شأن المناقصات والمزايدات ومن بينها اغفال تقديم التأمين المؤقت كاملا مصحوبا بالعطاء الامر الذي يتعين معه الالتفات عن هذا العطاء عند تقديمه .

لذلك ، انتهت انجمنية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز قبول العطاء غير المصحوب بالتأمين المؤقت كاملا .

( ملف رقم ٢٥٦/١/٥٤ — جلسة ١٩٨٦/٢/٥ )

## قاعدة رقم ( ١٨٤ )

المبدأ :

يتعين الالتفات عن العطاء غير المقرون بالتأمين الابتدائي كاملا .  
الخطا المادى الذى يتجه فى ذلات القلم والاختفاء الحسابية هو خطأ  
غير مقصود فيتعين تصحيحه واعمال ما يترتب على هذا التصحيح من آثار .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى انفتوى  
والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ٤ أكتوبر سنة ١٩٨٩ فتبين لها أن  
قانون تنظيم المذاتصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣  
ينص فى المادة ٢ منه على أن « تخضع المناقصة العامة لمبادئ العلانية  
والمساواة وحرية المنافسة » . وفى المادة ١٩ على أنه « يجب أن يقدم  
مع كل عطاء تأمين مؤقت لا يقل عن ١٪ من مجموع قيمة العطاء فى  
مقاولات الاعمال ولا يقل عن ٢٪ من قيمة العطاء فيما عدا ذلك » . وان  
اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ الصادر بقرار وزير المالية  
رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٣ تنص فى المادة ٢٤ منها على أن « يكلف موظف  
مسئول أو أكثر بمراجعة العطاءات قبل تفريغها مراجعة حسابية تفصيلية  
والتوقيع عليها بما يفيد هذه المراجعة ، واذا وجد اختلاف بين اجمالى  
سعر الوحدات يعول على سعر الوحدة ويؤخذ بالسعر المبين بالتفقيط فى  
حالة وجود اختلافات بينه وبين السعر المبين بالارقام ..... وتكون  
نتيجة هذه المراجعة هى الاساس الذى يعول عليه فى تحديد قيمة  
العطاء وترتيبه » . وفى المادة ٢٥ على أنه « اذا شك مقدم انطاء من  
حصول خطأ مادى فى عطائه فيكون الفصل فى الشكوى من اختصاص  
لجنة البت والوزير المختص بعد استطلاع رأى الجهة المختصة فى مجلس  
الدولة اذا اقتضى الامر ذلك » وفى المادة ٦٢ على أنه « يكون لجهة

الادارة الحق في مراجعة الاسعار المقدمة سواء من حيث مفرداتها أو مجموعها وإجراء التصحيحات اذا اقتضى الامر ذلك » .

والمستفاد من ذلك أنه تقديرأ من المشرع لاهمية التعاقدات التي تجريها الجهات الحكومية الخاضعة لاحكام قانون تنظيم المناقصات والمزايدات وأتصالها بالصالح العام ، فقد افرد لها بقواعد خاصة وبأحكام متميزة تكفل تحقيق المبادئ التي تحكم هذه التعاقدات وفي مقدمتها مبادئ العلانية والمساواة وحرية المنافسة .

وبما انه من القواعد الاساسية التي تحكم التعاقد بطريق المناقصة وفقا لنص المادة ١٩ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه تقديم التأمين الابتدائي ذلك ان المشرع حرصا منه على كفالة المساواة بين المتنافسين وضمان جديتهم ، وحفاظا على حقوق جهة الادارة اذا ما أدخل المتناقص بالتزاماته أوجب على مقدم العطاء أن يرفق مع عطائه تأميना مؤقتا لا يقل عن ١٪ من قيمة العطاء في مقاولات الاعمال ولا يقل عن ٢٪ من قيمة العطاء فيما عدا ذلك . وقد سبق للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٥/٢/١٩٨٦ ملف رقم ٢٥٦/١/٥٤ ان استلزمت بتقديم التأمين الابتدائي كاملا مع العطاء والا وجب الالتفات عنه ذلك أن العديد من حقوق جهة لادارة يتوقف ممارستها على أداء هذا التأمين كاملا كحقها في اعتبار التأمين المؤقت ذاته حقا لها دون حاجة الى انذار أو الالتجاء الى القضاء اذا سحب مقدم العطاء عطائه قبل ميعاد فتح المظاريف ، وحقها في اعتبار صاحب العطاء قابلا للاستمرار في الارتباط بعطائه عند انقضاء مدة سريانه الى ان يصل لجهة الادارة اخطار منه بسبب التأمين المؤقت وعدوله عن عطائه . وانه وان كن المشرع لم يقرر صراحة في نص المادة ١٩ سالف الاشارة جزاء على مخالفتها فإن القواعد العامة تقرر البطلان لاغفال إجراء

جوهرى أوجب القانون مراعاته في شأن المناقصات والمزايدات ، ومن ذلك إغفال تقديم التأمين المؤقت كاملا مصحوبا بالعطاء ومن ثم يتعين الاتفاقات من العطاء غير المقترن بالتأمين الابتدائي كاملا .

وبما انه متى كان من المقرر وفقا لما تقدم ان العطاء يجب ان يكون مصحوبا عند تقديمه بالتأمين المؤقت كاملا ضمانا لسلامته وحرصا على تحقيق المساواة بين المتناقصين وضمانا لجديتهم ، على أن يؤخذ في الاعتبار أن الخطأ المادى الذى يتجه في زلات القلم والاطغاء الحسابية هو خطأ غير مقصود فيتعين تصحيحه واعمال ما يترتب على هذا التصحيح من آثار .

وبما أنه تطبيقا للقاعدتين المتقدمتين في الواقعة المعروضة وكان الثابت ان الخطأ الوارد بالعطاء يتحصل في أن مقدم العطاء وضع اجمالى البند بقيمة ٢٢٥٠ جنيه في حين أن السعر الذى وضعه للوحدة هو ١٠٠ جنيه في عدد ٢٥٠ جنيه أى أن الاجمالى الواجب حسابه هو ٢٥٠٠٠ جنيه ( خمسة وعشرون ألف جنيه ) مما لا يعد معه الخطأ هنا مجرد خطأ مادى ناتج عن العمليات الحسابية العادية التى يقترن بها احتمالات الخطأ والصواب ، وقد أثر وضع قيمة البند على هذا الأساس على قيمة التأمين الابتدائى المقدم مع العطاء ، فجاءت أقل من النسبة المقررة قانونا والتى تصب على أساس الاجمالى الصحيح لقيمة العطاء ولما كانت قيمة التأمين في الحالة المعروضة تقل كثيرا عن القيمة المطلوبة قانونا وهذا أمر يكشف عن عدم جدية المتنافس ومن ثم ، لا يسوغ صحة النظر في تكتمتها الى القيمة المطلوبة لما في ذلك من إخلال بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين المتناقصين . وتبعاً لذلك ، فانه لا يجوز السماح للمتناقص بتكملة التأمين المؤقت في انحالة المعروضة .

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز تكملة التأمين المؤقت في الحالة المعروضة .

( ملف رقم ٢٦٧/١/٥٤ — ١٠/٤/١٩٨٩ )

## ثانيا - عدم جواز الغاء الشركات القابضة من التأمين المؤقت والنهائي

قاعدة رقم ( ١٨٥ )

المبدأ :

عدم تمتع الشركات القابضة والتابعة الخاضعة لقانون شركات الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بالاعفاء من التأمين المؤقت والنهائي المتخصص عليه في المادة ٢١ من قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٢ .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في الاول من نوفمبر سنة ١٩٩٢ فاستبان لها أن من المبادئ الأساسية التي عني بها قانون المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ فسمما بها ورفع من منزلتها ما تضمنته المادة ( ٢ ) من هذا القانون من خضوع المناقصة انعاما لمبادئ العلانية والمساواة وحرية المنافسة ، فتلك أصول تحكم التعاقدات الخاضعة لاحكام قانون المناقصات والمزايدات جميعها لا يباح الخروج عليها أو الاستثناء منها الا بنص صريح يعين أحوال هذا الاستثناء ومذاه والمستفيدين منه على مثل ما نصت المادة ٢١ من القانون المشار انيه من أنه : « تعفى من التأمين المؤقت والنهائي الهيئات العامة وشركات القطاع العام والجمعيات ذات النفع العام والجمعيات التعاونية المشهرة وفقا للقانون ، وذلك عن العروض الداخلة في نشاطها وبشرط تنفيذها للعملية بنفسها » فقد خص المشرع بهذا الاعفاء الهيئات العامة والجمعيات ذات النفع العام والجمعيات التعاونية وهي أشخاص معنوية يجمعها انها لا تهدف أساسا الى تحقيق الربح وأضاف اليها شركات القطاع العام التي لا يستوى الربح هما الاكبر بحكم ما تقوم عليه من فلسفة اقتصادية واجتماعية . وهذا الاستثناء مقصور على أصحابه ولا يمتد الى غيرهم ممن قد يشبه بهم ولا يستجمع صفاتهم فلا تفيد

منه من ثم الشركات القابضة واثتابة الخاضعة لقانون شركات قطاع الاعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ إذ ان هذه الشركات وان ملكت الدولة أموالها الا أنها ليست من شركات انقطاع العام ولا تسرى عليها طبقا للمادة الاولى من هذا القانون أحكام قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٨٣ • ولا تنقيد بالفلسفة الاقتصادية والاجتماعية التي قامت على أساسها شركات القطاع العام ولكن تسعى بكل طاقاتها الى تحقيق الربح المادى والمضاربة فى الاسواق وهى فى ذلك تسعى لا تختلف عن الشركات المملوكة للأفراد والأشخاص المعنوية الخاصة وتتبع ذات الأساس الاقتصادية التى تسير عليها تلك الشركات ، وعلى ذلك فان هذه الشركات القابضة والتابعة التى تتأسس وفقا لأحكام قانون قطاع الاعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ لتقوم بهذا الدور ليست يبين من شركات انقطاع العام ولا تندرج فى مفهوم الشركات المساهمة الخاصة تماما إذ لا تنبسط عليها كل أحكامها انما هى نوع خاص من الشركات عوان بين ذلك فلا تتمتع من ثم بالاعفاء من التأمين الابتدائى والنهائى حين تتقدم فى المناقصات التى تطرحها الجهات الادارية إذ تغل هذه الميزة مقصورة بصريح النص على شركات القطاع العام التى لم ينف قانون قطاع الاعمال العام وجودها فبقيت بعض الشركات على هذه الصفة تتمتع وحدها بالحقوق المتاحة لها ومن ثم فلا سبيل الى أن ينسب الاعفاء على الشركات القابضة والتابعة الخاضعة لقانون شركات قطاع الاعمال العام •

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لمسمى الفتوى والتشريع الى عدم تمتع الشركات القابضة والتابعة الخاضعة لقانون شركات قطاع الاعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بالاعفاء من التأمين المؤقت والنهائى المنصوص عليه فى المادة ٢١ من قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ •  
( ملف رقم ١٦٥/١/٤٧ - فى ١١/١/١٩٩٢ )

## الفرع السادس

### خطاب الضمان

قاعدة رقم ( ١٨٦ )

#### المبدأ :

لا يجوز للشركات القابضة إصدار خطابات ضمان للشركات التابعة لصالح الجهات التي يسرى في شأنها قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ .

#### الفتوى :

لا يجوز للشركات القابضة إصدار خطابات ضمان للشركات التابعة لصالح الجهات التي يسرى في شأنها قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ واستمرار ضمان الشركات القابضة للشركات التابعة لها الى حين انتهاء تنفيذ العقود التي صدر في شأنها هذا الضمان وأساس ذلك : أن نصوص اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات موجه الى الجهات الادارية التي تخضع لاحكام هذا القانون أو يمتد اليها سلطانه فيلزمها الا تقبل من المتعاقدين معها سواء عند أدائهم لقيمة التأمين الابتدائي والنهائي عن طريق الكفالة أو حين حصولهم على مبالغ مقدما من قيمة الاصناف أو مقاولات الاعمال أو مقاولات النقل أو الخدمات المتعاقد عليها إلا خطابات الضمان المصرفية وإذا كان ذلك هو الاصل فقد اباحت اللائحة المشار اليها لهذه الجهات الادارية استثناء قبول خطابات ضمان من هيئة القطاع العام المختصة بموافقة مجلس إدارتها عن الدفعات المقدمة التي تحصل عليها الشركات التابعة للهيئة ولم يرد النص بعد ذلك على مثل هذا الاستثناء في الاحكام الخاصة بأداء انتأمين المؤقت والنهائي بحسبان ان شركات

القطاع العام كانت معفاة بحكم القانون من أداء هذه التأمينات وهذا الاستثناء مقصور على حالته لا يتوسع في تفسيره ولا يقاس عليه فلا تفيد منه إلا هيئات القطاع العام وشركاته والتي بقيت بعد صدور قانون قطاع الاعمال العام على هذه الصفة أما الشركات القابضة وانتابعة التي تخضع لهذا انقانون الاخير فلا تفيد منه ولا تنعم به إذ ان هذه الشركات وان ملكت الدوثة أموالها الا انها ليست من هيئات القطاع العام وشركاته ولا يتأتى ان تندرج ضمن هذه الهيئات والشركات في جميع القوانين باطلاقه، والجهات الادارية انتى تخضع لاحكام قانون المناقصات والمزايدات لا يحق لها ان تطلب من شركات القطاع العام التي قدمت اليها فيما سبق بمناسبة تنفيذ تعاقدتها خطابات ضمان صادرة عن هيئة القطاع العام التي تتبعها إبدال هذه انكفالة التي لا تعتبر من خطابات الضمان بالمعنى الفنى الدقيق وتقديم كفالة مصرفية بعد إذ تحولت الهيئة التي كانت تتبعها الى شركة من شركات قطاع الاعمال العام ذلك ان انجهة الادارية قد ارتضت هذه الصورة من صور المكفالة في ظل نظام قانونى كان يسمح لها بقبولها ومن ثم يبقى قائما ما ارتضته إرادة اطراف العقد في هذا الخصوص طوال مدة تنفيذه خاصة ان التزام هيئة القطاع العام بضمان هذه الشركات ينتقل الى الشركة القابضة إعمالا للمادة الثالثة من قانون قطاع الاعمال رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ .

( ملف رقم ٤٧/١/١٦٧ - جلسة ١٣/٦/١٩٩٢ )



## الفرع السابع

### غرامة التأخير

أولا — مناط استحقاق غرامة التأخير

قاعدة رقم ( ١٨٧ )

المبدأ :

المواد ٢٥ و ٢٦ من قانون تنظيم المناقصات والمزايدات رقم ٩ لسنة ١٩٨٢ — المادتان ٦٧ و ٩١ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه مفادها — أولا : — بالنسبة الى غرامة التأخير ان هذه الغرامة تستحق بمجرد التأخير في التوريد حتى ولو رخصت الجهة الادارية للمتعاقذ في مهلة اضافية — وذلك دون حاجة الى اثبات الضرر من التأخير او أى اجراء آخر — ثانيا : — بالنسبة الى صرف دفعات مقدمة على حساب التوريد — الاصل ان يكون صرف قيمة الكميات الموردة من قبل المتعاقد الى الادارة في خلال خمسة عشر يوم من تاريخ اليوم التالى لاتمام اجراءات التظليل الكمياتى او الفحص ائتمنى — استثناء من ذلك اجل القانون واللائحة التنفيذية له ان تصرف نسبة من قيمة الاصناف مقدما — اذا اقتضت الضرورة ذلك وكان منصوبا على الدفع المقدم في شروط التعاقد لغاية ٥٠ ٪ بموافقة رئيس الادارة المركزية المختص ولغاية ١٠٠ ٪ بموافقة الوزير المختص — ذلك كله بشرط ان يقدم المتعاقد خطاب ضمان بنكى معتمد بذات القيمة وسارى المفعول حتى تاريخ انتهاء تنفيذ العقد .

المسألة :

ومن حيث ان المادة ٢٥ من قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ تنص على أنه يجوز بموافقة السلطة المختصة صرف دفعات مقدمة تحت الحساب مقابل خطاب ضمان معتمد ، وذلك وفقا للشروط والنسب والحدود والاوزاع التى تبينها اللائحة التنفيذية .

وتنص المادة ٢٦ من القانون المذكور أيضا على أنه :

إذا تأخر المتعاقد في تنفيذ العقد عن الميعاد المحدد له جاز للسلطة المختصة إذا اقتضت المصلحة إعطاء المتعاقد مهلة إضافية لاتمام التنفيذ على أن توقع عليه غرامة عن مدة التأخير بالنسب وطبقا للاسس وفي الحدود التي يبينتها اللائحة التنفيذية وينص عليها في العقد بحيث لا يجاوز مجموع الغرامة ١٥٪ بالنسبة لعقود المقاولات و ٤٪ بالنسبة لعقود التوريد ، وتوقع الغرامة بمجرد حصول التأخير دون حاجة إلى تنبيه أو إنذار أو اتخاذ أى إجراءات إدارية أو قضائية أخرى .

وتنص المادة ٢٧ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بقرار وزير المالية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٣ على أنه :

يجوز عند الضرورة الترخيص بدفع مبالغ مقدما من قيمة الاصناف أو مقاولات أعمال أو مقاولات النقل أو الخدمات المتعاقد عليها إذا كان الدفع المقدم مشروطا في التعاقد وذلك في الحدود الآتية :

لغاية ٥٠ ٪ من قيمة التعاقد بموافقة رئيس الادارة المركزية المختص .

لغاية ١٠٠٪ من قيمة التعاقد بموافقة الوزير المختص .

ويكون الدفع المقدم مقابل خطاب ضمان بنكي معتمد بنفس القيمة والعملة وغير معتمد بأى شرط وسارى المفعول حتى تاريخ انتهاء تنفيذ العقد ..

وتنص المادة ٩١ من اللائحة المذكورة على أن :

يُصرف ثمن الاصناف الموردة في خلال خمسة عشر يوما عمل على الأكثر تحتسب من تاريخ اليوم التالي لاتهم إجراءات التحليل الكيميائي أو الفحص الفني .

ومن حيث أن مفاد هذه النصوص بالنسبة الى غرامة التأخير ووفق ما أستقر عليه قضاء هذه المحكمة فإن هذه الغرامة تستحق بمجرد التأخير في التوريد حتى ولو رخصت الجهة الادارية للمتعاقد في مهلة اضافية وذلك دون حاجة الى اثبات الضرر من التأخير أو أى إجراء آخر ، وثقأ ذلك فإنه إذ كان الثابت من الاوراق أن مديرية التربية والتسليم بمحافظة الغربية أبرمت مع الطاعن عقد توريد بدل زى التربية العسكرية ومقدارها ٣٢٠٠٠ بدلة كاملة حسب المواصفات المبينة بقوائم المناقصة وحدد امر التوريد للمتعاقد بتاريخ ١٩٨٥/٨/١٩ ونص على أن مدة التوريد للكمية جميعها ستة أشهر تبدأ من ١٩٨٥/٨/٢١ وتنتهى في ١٩٨٦/٢/٢٠ ويتم التوريد على دفعات كل دفعة خمسة آلاف طقم زى كل شهر من اليوم انتالى لامر التوريد والدفعة الاخيرة سبعة آلاف طقم زى ، وقد قسام الطاعن بتوريد الكمية المطلوبة على دفعتين الاولى في ١٩٨٦/٢/٢ والثانية في ١٩٨٦/٣/٣١ ومن ثم واذ ثبت تأخير المتعاقد في التوريد فقد أوقعت الجهة الادارية المتعاقدة عليه غرامة تأخير بلغت ٥٣٦٤٢٠٠ جنيها حق لها ذلك ويكون الحكم المطعون فيه وقد عمى برفض طلب المدعى صرف قيمة هذه الغرامة قد أصاب في قضائه ويكون الطعن بالنسبة الى هذا الشق من الطعن غير قائما على اساس من الواقع أو القانون .

ومن حيث ان مفاد النصوص المتقدمة خاصا بصرف دفعات مقدمة على حساب التوريد أن الاصل ان يكون صرف قيمة الكميات الموردة من قبل المتعاقد الى الادارة في خلال خمسة عشر يوما عمل على الأكثر من

تاريخ اليوم التالى لاتمام اجراءات التحليل للكميائى أو الفحص الفنى، واستثناء من هذا الاصل أجاز القانون والملاحه أن تصرف نسبة من قيمة الاصناف عندما اذا اقتضت الضرورة ذلك وكان مخصوصا على الدفع المقدم فى شروط التعاقد لغاية ٥٠٪ بموافقة رئيس الادارة المركزية المختص ، ولغاية ١٠٠٪ بموافقة الوزير المختص وذلك كله بشرط ان يقدم التعاقد خطاب ضمان بنكى معتمد بذات القيمة وسأرى المفعول حتى تاريخ انتهاء تنفيذ العقد .

وإذا كان الثابت ٥٥ من أمر التوريد الصاخر من الادارة الى التعاقد معها ( الطاعن ) أنه أورد بالبنء ( ٣ ) منه نصا يقضى بأن يدفع ٨٥٪ فوز الاستلام وان قبول النظرى لكل دفعة والباقى وقطرة ٢٠٪ يدفع بعد وزود نتيجة المختل الكيمياءى والقبول النهائى ، مما يثير الجحش حول مدى اعمال هذا النص بالمخالفة لنص المادة ٦٧ من اللائحة التنفيذية كلفة انورود .

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة جرى على أن القوانين واللوائح التى يتم التطرق فى ظلها انما تخاطب الكفة وغمهم بمحتوياتها مفروض، فإن أقبلوا — حال قيامها — على التعاقد مع الادارة فلفروض انهم قد ارتضوا كل ما ورد بها من أحكام وحينئذ تندرج فى شروط عقودهم وقصير جزء لا يتجزأ منها حيث لا فكاك من الالتزام بها لما لم يفضن المتقدم صراحة على استبعاد أحكامها كلها أو بعضها عدا ما تعلق بينهما بالنظام العام ، ولما كان قانون تنظيم المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية قد نظما صرف دفعات مقدمة تحت الحساب وذلك بموافقة سلطات ادارية معينة وزدت بخص المادة ٦٧ من اللائحة وبشرط تقديم خطاب ضمان بنكى كل ذلك بصيغة أمره مما يعنى تياقها بالنظام العام ومن ثم فانه طبقا لما تقدم لا يجوز الاتفاق على مخالفتها فى اشتباك

خاص أو عقد منفصل، وتلقاء ذلك فإنه في الطعن المائل يتعين أعمال النسبة التي نصت عليها المادة ٦٧ من اللائحة التنفيذية للصرف المقدم وهي نسبة ٥٠٪ من قيمة الأصناف بموافقة رئيس الإدارة المركزية المختص ونسبة ١٠٠٪ بموافقة الوزير المختص، ولا اعتداد بالنسبة التي وردت بأمر التوريد وهي ٨٠٪ من قيمة الكميات المتعاقد عليها، وإذ أعمت الجهة الإدارية المتعاقدة حكم المادة ٦٧ من اللائحة التنفيذية، فإنها تكون قد طبقت القواعد القانونية تطبيقاً صحيحاً وبذلك ينتفى وصف الخطأ العقدي على تصرفها وبالتالي ينهار طُلب التعويض الذي يطالب به الطاعن، وإذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة فإنه يكون قد خالفه الصواب ويكون الطعن عليه غير قائم على أساس من الواقع أو القانون حقيقاً بالرفض .

( طعن رقم ١٢٩٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٩٣/٦/٢٩ )

## ثانياً — كيفية حساب قيمة الفرامة

### قاعدة رقم ( ١٨٨ )

المبدأ :

المادة ٩٣ من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ م، فادها — غرامة التأخير توقع بنسب محددة عن مدد محددة — تختلف نسبة الفرامة باختلاف مدة التأخير — وذلك دون تداخل بين المدد والنسب عن طريق التجميع .

المحكمة :

ومن حيث أن الثابت من مطالعة أوراق المناقصة العامة التى أعلنت عنها جامعة أسيوط بتاريخ ١٩٧٨/٢/١١ لإنشاء ثلاث وحدات سكنية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة نموذج ( ح ) أنه تمت الترسية على المقاول ..... لتنفيذ عملية إنشاء عمارتين سكنيتين بمبلغ ٥٣٨٨٢٣٣٦٠ جنيها بعد الخصم وباشتراطات تخلص فى أن أى ارتفاع فى أسعار حديد التسليح والاسمنت البورتلاندى وانكرك و خشب نجارة الابواب والشبابيك والارضيات تسحب له الزيادة وتضاف لها علاوة . وان تصاريح المواد تسلم له على الشركات بالقاهرة وتاريخ بدء العمل بعد شهر من اصدار التصاريح وعلى أن توزع الكمية على الستة شهور الاولى ابدء العمل وأى تخلف فى اصدار التصاريح يخصم من مدة العملية ، كما تعطى له تصاريح الادوات الصحية وأخشاب الزان والابلكاش فى خلال ثلاثة شهور من بدء العمل ، وأن أسعار انحر للبيد ( ١ ) من الاعمال الاعتيادية على أساس عمق ٢ متر وفى حالة الزيادة فتكون علاوته ٥٠٠ مليون للمتر المكعب .

وقد صدر أمر التشغيل للمقاول فى ١٩٧٨/٧/٢٩ ومدة تنفيذ العملية ثمانية عشر شهراً ، أى أن الميعاد المحدد للتسليم يكون ١٩٨٠/١/٢٨ — وقد ثبت من تقرير الخبير المودع فى الدعوى أن ثمة صعوبات مادية

خارجة عن إرادة المفاوض صادفته أثناء التنفيذ العملية أدت الى توقف العمل مدداً بلغت في مجملها ١٨ يوم ، شهر ، ٢ سنة منها ٩ يوم ١١ شهر مدة توقف نتيجة تأخر الجامعة في تسليم المفاوض تصاريح خواد البناء المتمثلة في الحديد والاسمنت فقط . و ١٩ يوم ٧ شهر نتيجة تأخر استلام الادوات الصحية ومدة ٢٠ يوم ٥ شهر نتيجة تأخر الجامعة في صرف الدفعة رقم ( ٧ ) والدفعة رقم ( ٨ ) ، وأنه لم يثبت من الاوراق وجود مدد توقف أخرى كما لم يقدم المفاوض دليلاً كافياً في هذا الصدد وعليه يتعين الالتفات في هذا الصدد عن المدد الاخرى التي ذكرها الخبير في تقريره والمدد المدعى بها من جانب المفاوض .

وترتباً على ما تقدم فانه باضافة مدة التوقف التي تعدت بها المحكمة والتي تعتبرها ناتجة عن ظروف خارجة عن إرادة المفاوض وهي ١٨ يوم ، شهر ، ٢ سنة الى المدة المحددة لانتهاء الاعمال والمحددة ١/٢٨/١٩٨٠ ، فانه مدة الانهاء القانونية تمتد الى ١٦/٢/١٩٨٢ .

ومن حيث أن المفاوض سلم العمارة الاولى إستلاماً ابتدائياً في ١٣/٥/١٩٨٢ والثانية في ١٤/١٠/١٩٨٢ فان مجموع مدد التأخير تصل في العمارة الاولى ثلاثة أشهر وسبعة أيام وفي الثانية سبعة أشهر وثمانية وعشرون يوماً وهي المدة الموجبة لتوقيع غرامة التأخير طبقاً لحكم المادة ٩٣ من لائحة المناقصات والمزايدات الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ وهي مدة تجاوز أربع أسابيع .

ومن حيث أن المادة ٩٣ من المذكرة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات تنص على أنه ( على المفاوض أن ينهي جميع الاعمال الموكلة اليه تنفيذها بما في ذلك أية زيادات أو تغيرات تصدر بها أوامر من الوزارة أو المصلحة أو السلاح بمقتضى ما يكون مخولاً لها من حقوق في العقد — بحيث تكون كاملة وصالحة من جميع الوجوه للتسليم المؤقت في المواعيد المحددة ) .

فاذا تأخر عن إتمام العمل وتسليمه كاملا فى المواعيد المحددة ، فتوقع غرامة عن المدة التى يتأخر فيها انتهاء العمل بعد الميعاد المحدد للتسليم الى أن يتم التسليم المؤقت ، ولا يدخل فى حساب مدة التأخير مدد التوقف التى يثبت للوزارة أو المصلحة أو السلاح نشوءها عن أسباب قهرية ويكون توقيع الغرامة بالنسب والاضاع التالية •

- ر ١ . / عن الاسبوع الاول أو أى جزء منه •
- ر ١ . / عن الاسبوع الثانى أو أى جزء منه •
- ر ٢ . / عن الاسبوع الثالث أو أى جزء منه •
- ر ٢ . / عن الاسبوع الرابع أو أى جزء منه •
- ر ٣ . / عن أى مدة تزيد على الاربعة أسابيع •

ويجوز بموافقة الوزير المختص تعديل نسب غرامة التأخير فيمايزيد على الاربعة أسابيع على الجه الآتى :

- ٣ . / عن الاسبوع الخامس أو جزء منه •
- ٥ . / عن كل شهر بعد ذلك •

وتحسب الغرامة من قيمة ختامى العملية جميعها اذا رأت الوزارة أو المصلحة أو السلاح أن الجزء المتأخر يمنع الانتفاع بما تم من العمل بطريق مباشر أو غير مباشر على الوجه الاكمل فى المواعيد المحددة ، أما اذا رأت الوزارة أو المصلحة أو السلاح أن الجزء المتأخر لا يسبب شيئا من ذلك ، فيكون حساب الغرامة بالنسب والاضاع السابقة من قيمة الاعمال المتأخرة فقط •

وتوقع الغرامة بمجرد حصول التأخير ، ولو لم يترتب عليه أى ضرر دون حاجة الى أى تنبيه أو انذار أو اتخاذ أية اجراءات قضائية أخرى •



ومن حيث أن مفاد هذا النص أن غرامة التأخير توقع بنسب محددة عن مدد محددة وتختلف نسبة الغرامة باختلاف مدة التأخير وذلك دون تداخل بين المدد والنسب عن طريق التجميع ، ذلك أنه إذا ما ثبت أن الما قول قد تأخر في تنفيذ الاعمال عن الميعاد المحدد مدة أسبوع أو جزء منه تكون نسبة الغرامة التي توقع عليه ١ ٪ ، وإذا كان التأخير قد امتد الى الأسبوع الثاني أو جزء منه فإن نسبة الغرامة تتحرك لكي تكون ١٫٥ ٪ ، ولا يفهم من صياغة النص أنه إذا امتدت مدة التأخير لتدخل في الأسبوع الثاني تجمع نسب الغرامة لتكون ٢ ٪ ، والا نص المشرع على ذلك صراحة . وعلى ذلك فإن التأخير إذا امتد الى الأسبوع الثالث أو جزء منه كانت النسبة ٢ ٪ وإلى الأسبوع الرابع أو جزء منه كانت النسبة ٢٫٥ ٪ وان أى مدة تزيد على الأربع أسابيع تكون نسبة الغرامة ٣ ٪ مهما استطلت هذه المدة ، وتخصب الغرامة بهذه النسبة من قيمة ختامى العملية جميعها أو من قيمة الاعمال المتأخرة فقط إذا ما رأت الادارة أن الجزء المتأخر لا يمنع الانتفاع بما تم من العمل بطريق مباشر أو غير مباشر على الوجه الاكمل فى المواعيد المحددة ، أما النص على أن تكون نسبة الغرامة بواقع ٣ ٪ عن الأسبوع الخامس أو جزء منه ، ونسبة ٥ ٪ عن كل شهر بعد ذلك فهي مسألة جوازية للوزير المختص يتعين صدور قرار بها يفيد استخدام هذه السلطة ، وما لم يثبت صدور هذا القرار تظل أعلى نسبة للغرامة على الوجه المتقدم ٣ ٪ ، وأنه لا وجه لما ذهب اليه الحكم المطعون من تجميع نسب الغرامات تكون بعد أقصى ١٠ ٪ لعدم اتفاق ذلك مع التفسير الصحيح لنص المادة ٩٣ سالف الذكر .

ومن حيث أنه مما يؤكد هذا الفهم لنص المادة ٩٣ النص المقابل له فى اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ بإصدار قانون المناقصات والمزايدات وهو نص المادة ٨١ حيث عدت هذه المادة نسب غرامة التأخير متعرجة من ١ ٪ الى ٤ ٪ مع مدد التأخير ، وورد

النص على أن نسبة ٤٪ تكون عن كل شهر أو جزء منه بعد ذلك بمعنى تكرارية هذه النسبة عن كل شهر مهما استطلت مدة التأخير وخشية من المشرع في أن يصل قدر الغرامة نتيجة هذه التكرارية الى قدر كبير أورد قيداً مؤداه الا تجاوز مجموع الغرامة في هذه الحالة ١٥ ٪ في حين أن صياغة نص المادة ٩٣ حددت نسبة الغرامة عن أى مدة تزيد على الأربعة أسابيع بنسبة ٣٪ دون تكرارية هذه النسبة وجعلها نسبة موحدة الامر الذى لم يكن معه ثمة مبرر لكى يضع المشرع حداً أقصى لمجموع الغرامة في هذه الحالة .

ومن حيث أن تقرير الخبير والحكم قد قاما على حساب غرامة التأخير بنسبة ١٠٪ من ختامى العملية ، فإنه يتمين اعادة حساب الغرامة على أساس نسبة ٣٪ من ختامى العملية على النحو الذى استظهرته المحكمة من التفسير الصحيح لنص المادة ٩٣ من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات سالف الاشارة اليها .

ومن حيث أنه عن مطالبة المقاول للجامعة بمبلغ ٢٤٣٥١ جنيها قيمة المتبقى في ذمتها من العملية موضوع الطعن فإن الاستفادة من الشروط العامة لهذه العملية إذ أنه لم يبرم عقد بين الجامعة والمقاول المذكور أنها نصت صراحة على أنه يجوز للجامعة أن تعهد اى المقاول باعمال إضافية أو أعمال جديدة مختلفة عن الاعمال موضوع العقد ويسرى على هذه الاعمال أحكام العقد حتى او زادت عن نسبة ٢٥ ٪ من حجم الاعمال المسندة اليه وحددت كيفية المحاسبة عن هذه الاعمال .

والثابت من الاوراق ومن تقرير الخبير الذى تنفع به المحكمة في هذه انخضوصية ان الجامعة أصدرت أوامر شفاعية للمقاول باعمال اضافية وقبلها ولم يتم الاتفاق بينهما على أسعار هذه الاعمال وقام المقاول بتنفيذها فعلا وقبل بالاسعار التى حددتها الجامعة ، وأن الخبير المنتدب في الدعوى قد قام بمراجعة المستخلصات الخاصة بهذه

العملية من رقم ١ حتى رقم ١٧ وان الجامعة تأملت بعمل ملحق ختامي للعملية تمت فيه تصفية الخلاف المالى فى المحاسبة بين الطرفين وذلك بعد عمل حصر للاعمال على الطبيعة طبقا لتعليمات أمين الجامعة المساعد والمدير الهندسى وقد أقرت بذلك المهندسة المنفذة والمهندس مدير الاعمال وبلغت قيمة الاعمال التى نفذها المقاول حسب الوارد بملحقه الختامى ٢٤٣٥١ جنيها ، ولا يغير من صحة هذه النتيجة ما ذكرته الجامعة فى تقرير طعنها من أن المذكورين قد اتخذت ضدهما الاجراءات التأديبية عن هذا الاقرار ، باعتبار أن ذلك لا يشكك فى سلامة النتيجة التى انتهى اليها الخبر ، وعليه فان الجامعة تكون ملتزمة فى مواجهة المقاول بسداد مبلغ ٢٤٣٥١ جنيها .

ومن حيث أنه متى كان ذلك فان المحكمة تحدد الالتزامات المتقابلة فى المنازعة موضوع الطعن بين انجامة والمقاول على النحو التالى :

١ - التزام المقاول بغرامة تأخير عن العملية تحسب على أساس نسبة ٣٪ من قيمة ختامى الاعمال على النحو السابق بيانه تطبيقا للتفسير السليم لنص المادة ٩٣ من لائحة المناقصات والمزايدات السارية على النزاع ويكون ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من حساب نسبة غرامة التأخير على أساس ١٠ ٪ من قيمة ختامى الاعمال ليس صحيحا من الناحية القانونية .

٢ - التزام الجامعة بأن تؤدي الى المقاول مبلغ ٢٤٣٥١ جنيها قيمة ختامى الاعمال الاضافية التى كلف بها المقاول .

٣ - اجراء مقاصة بين قيمة غرامة التأخير محسوبة على النحو السابق وبين المستحق للمقاول فى ذمة الجامعة ، والزامه بالفرق بين القيمتين مع الفوائد القانونية المستحقة عن هذا المبلغ بواقع ٤ ٪ من تاريخ اقامة دعوى الجامعة حتى تاريخ تمام السداد اعمالا لحكم

المادة ٢٢٦ من التقنين المدني حيث ان عدم تحديد المبلغ المطالب به عند رفع الدعوى والمنازعة في شأنه لا يمنع من اعتباره مبلغا معلوما تستحق عنه الفوائد القانونية بعد أن تكشف للمحكمة عن قدره الحقيقي ، كما أن اجراء المقاصة لتحديد المبلغ المستحق لا يحول دون الزام الما قول بهذه الفوائد .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد ذهب الى غير ذلك فانه يتمتع بالقضاء بالغائه والقضاء بما تقدم .

( طعن رقم ١٣٦٤ ، ١٤٧٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٣/٧/١٩٩٣ )

### ثالثاً - توقيع غرامة التأخير لا يستلزم اثبات الضرر

قاعدة رقم ( ١٨٩ )

#### المبدأ :

مقتضى نص المادة ٢٦ من قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ والمادة ٦٢ من اللائحة التنفيذية للقانون الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٣ - أن غرامة التأخير لا تعدو أن تكون تعريضاً للإدارة عما أصاب المرفق العام من ضرر. مرده اخلال التعاقد معها بحسن سيره وهو ضرر مفترض يجيز لها جبره بفرض الغرامة فور تحقق الاخلال من جانب المتعاقد دون أن تلزم الإدارة باثبات حصول الضرر كما لا يقبل من المتعاقد معها اثبات عدم حصوله - جهة الإدارة في تحديدها مواعيد معينة لتنفيذ العقد يفترض فيها أنها قدرت أن حاجة المرفق تستوجب التنفيذ في هذه المواعيد دون أي تأخر - اقتضاء الغرامة بنوط بتعديدها باعتبارها الضمانة على حسن سير المرفق العامة وذلك دون حاجة الى تنبيه أو إنذار أو اتخاذ أي اجراءات قضائية أخرى - عقد توريد - تقاعس المتعاقد عن التوريد في الميعاد المحدد له - عدم الاعفاء من غرامة التأخير .

#### الفتوى :

أن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لجمعية الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٢/١/١٩٩١ فاستبان لها أن المادة (٣٨) من قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ تنص على أنه إذا تأخر المتعاقد في تنفيذ العقد عن الميعاد المحدد له جاز للسلطة المختصة إذا اقتضت المصلحة العامة اعطاء المتعاقد مهلة إضافية لاتمام التنفيذ على أن توقع عليه غرامة عن مدة التأخير بالنسب وطبقاً للأسس وفي الحدود التي تبينها اللائحة التنفيذية وينص عليها في العقد بحيث لا يتجاوز مجموع الغرامة ١٥٪ بالنسبة لمعقود المقاولات

و ٤ ٪ بالنسبة لمعقود التوريد . وتوقع الغرامة بمجرد حصول التأخير دون حاجة الى تنبيه أو إنذار أو اتخاذ إجراءات إدارية أو قضائية أخرى . ولا يخل توقيع الغرامة بحق جهة الإدارة في مطالبة المتعاقد بتعويض كامل عما أصابها من أضرار نتجت عن تأخير في الوفاء بالتزاماته . وتتص المادة ( ٩٢ ) من قرار وزير المالية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٣ الصادر باللائحة التنفيذية للقانون سالف البيان على أنه إذا تأخر المتعهد في توريد كل الكميات المطلوبة أو جزء منها في الميعاد المحدد بالعقد ، ويدخل في ذلك الاصناف المرفوضة فيجوز للسلطة المختصة بالاعتماد اذا اقتضت المصلحة العامة إعطاء مهلة إضافية للتوريد على أن توقع عليه غرامة قدرها ١٪ عن كل أسبوع تأخير أو جزء من اسبوع من قيمة الكمية التي يكون المتعهد قد تأخر في توريدها بعد أقصى ٤ ٪ من قيمة الاصناف المذكورة .

واستظهرت الجمعية من النصين المشار إليهما ان غرامة التأخير لا تعدو أن تكون تعويضاً للإدارة عما أصاب المرفق العام من ضرر مرده اخلال التعاقد معها بجسـن سيره ، وهو ضرر مفترض يجيز لها جبره بفرض الغرامة فور تحقق الاخلال من جانب المتعاقد دون أن تلتزم الإدارة بإثبات حصول الضرر ، كما لا يقبل من المتعاقد معها اثبات عدم حصوله . إذ أن جهة الإدارة في تحديدها مواعيد معينة لتنفيذ العقد يفترض فيها أنها قدرت أن حاجة المرفق تستوجب التنفيذ في هذه المواعيد دون أى تأخير ، واقتضاء الغرامة منسوبة بتقديرها باعتبارها القوامة على حسن سير المرافق العامة وذلك دون حاجة الى تنبيه أو إنذار أو اتخاذ أية إجراءات قضائية أخرى .

ومن حيث ان كراسة شروط المناقصة العامة اتى أعلنت عنها وزارة الزراعة لتوريد آلة حصاد وفرز بصيـلات اشترطت أن تكون البضاعة حاضرة والتوريد فوراً وحدد أمر التوريد الصادر من الوزارة لشركة

الامل للتجارة والتوكيلات موعداً أقصاه ١٩٨٨/١/٣١ لتوريد وتركيب وتشغيل الآلة المشار اليها بيد أن الشركة لم تقم بالتوريد الا في ١٩٨٨/١٠/٢٨ ، فمن ثم تكون الشركة قد تقاعست عن التوريد في الميعاد المحدد لها على نحو لا يباح معه اعفاؤها من غرامة التأخير التي تبلغ ٤٥٣٣ جنيهها .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم اعفاء شركة الامل للتجارة والتوكيلات ( ..... ) من غرامة التأخير وقدرها أربعة آلاف وخمسمائة وأثنان وثلاثون جنيهاً عن تأخير توريد آلة حصاد وفربز طوال المدة من ٣١ من يناير سنة ١٩٨٨ حتى ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٨٨ .

( ملف رقم ٢٨٣/١/٥٤ — جلسة ١٩٩١/١٢/١ )

## رابعاً - الاعفاء من توقيع غرامة التأخير

### قاعدة رقم ( ١٩٠ )

#### المبدأ :

قانون المناقصات والمزايدات رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ ولائحته التنفيذية -  
يجوز للقوات المسلحة اعفاء الشركة العربية الأمريكية للسيارات من  
غرامة التأخير في توريد السيارات المتعاقد عليها في العقود أرقام ٥ و ٦ و ٧  
لسنة ١٩٨٢ الموقعة في الثاني من سبتمبر سنة ١٩٨٢ بين الحكومة المصرية  
وزيارة الدفاع والشركة العربية الأمريكية للسيارات لتوريد سيارات  
للقوات المسلحة . إذا ما قررت لذلك محلاً باعتبارها القرامة على حسن سير  
المرقى والقائمة تبعاً لذلك على تنفيذ شروط عقودها .

#### الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى  
والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ٢١/١/١٩٨٧ فاستعرضت نصوص  
العقود أرقام ٥ و ٦ و ٧ لسنة ١٩٨٢ الموقعة في الثاني من سبتمبر  
سنة ١٩٨٢ بين الحكومة المصرية ووزارة اندفاع والشركة العربية  
الامريكية للسيارات لتوريد سيارات للقوات المسلحة بقيمة إجمالية  
قدرها ٥٥٢٣٤٠٠٠ دولار امريكى وتبين لها أن البند رقم ٧ من العقد  
رقم ٥ والبند رقم ٨ في كل من العقد رقم ٦ و ٧ قد تناولت التنظيم  
بموضوع التأخير في توريد السيارات المتعاقد عليها والاجراءات المترتبة  
على ذلك والغرامات الجائز توقيعها وحالات الاعفاء منها فقد قضت البنود  
المذكورة بأنه في حالة تأخير المورد في تسليم الكميات المتعاقد عليها  
يكون للحكومة الحق في توقيع غرامة تأخير بواقع ١٪ من قيمة الكميات  
المتأخرة عن كل اسبوع أو جزء منه وبشرط الا تزيد هذه الغرامة على  
٤ ٪ وإذا جاوز التأخير مدة شهرين كان للحكومة أن تنعى الصفقة



دون حاجة الى تنبيه أو انذار أو اتخاذ أي اجراء قضائي وإذا اثبت  
المورد أن التأخير يرجع لى ظروف خارجة عن ارادته ( قوة القاهرة ) لم  
يستطيع توقعها وقت التعاقد يكون للحكومة أن تعفيه من كل أو بعض  
العرامات المستحقة ، ومن ثم يكون هذا النص التعاقدى الذى ارتضاه  
المتعاقدان هو الواجب الاعمال فى حالة حدوث تأخير فى التوريد لان  
الخاص بقيد العام وهو هنا قانون المناقصات والمزايدات رقم ٢٣٦ لسنة  
١٩٥٤ ولائحته التنفيذية المعمول بهما وقت توقيع العقد والذى يعتبر  
مكملا له فيما لم يرد به نص خاص ، اذ اقتصر العقد على تحديد  
الحالات التى يجوز فيهما توقيع غرامة التأخير وحالات الاعفاء منها  
وسكت عن بيان السلطة المختصة بالاعفاء منها أو رفعها بعد توقيعها  
فانه يتمين الرجوع الى لائحة المناقصات والمزايدات السارية وقت توقيع  
العقد فى الثانى من سبتمبر سنة ١٩٨٢ الصادرة بقرار وزير المالية  
رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ باعتبارها مكملة للعقد الذى وقع ابان سريانها  
دون اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم المناقصات  
والمزايدات التى لم تكن قد صدرت بعد عند توقيع العقود المشار اليها  
حتى يمكن القول بأنها تعتبر مكملة لهذه العقود .

وبالبناء على ما تقدم يكون للقوات المسلحة اذا ما تحققت من  
جدية الاسباب التى ابدتها الشركة لتبرير تأخيرها فى التوريد أن تعفيها  
من توقيع غرامات التأخير المنصوص عليها فى العقود الثلاثة كلها أو  
بعضها إذ هى قدرت لذلك محلا باعتبارها القوامة على حسن سير المرفق  
والقائمة تبعا لذلك على تنفيذ شروط عقودها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى  
انه يجوز للقوات المسلحة اعفاء الشركة العربية الامريكية للسيارات من  
غرامة التأخير فى توريد السيارات المتعاقد عليها فى العقود المشار اليها  
طبقا لما تقدم ليضاحه .

## قاعدة رقم ( ١٩١ )

### المبدأ :

المادة ٨١ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٢ بشأن تنظيم المناقصات والمزايدات مفادها - إذا تأخر المقاول في تنفيذ الأعمال التي ارتبط بها أوقعت الجهة الإدارية عليه الغرامة بمجرد حصول هذا التأخير ولا يدخل في حساب مدة التأخير المدد التي ثبت فيها لجهة الإدارة توقف العمل لأسباب لا دخل لارادة المقاول فيها - إذا قدرت هذه الجهة وهي القوامة على حسن سير المرفق والقائمة على تنفيذ شروط العقد بعد ذلك أن التعاقد لم يتسبب بخطأ فيها حدث من تأخير كان لها أن تمنيه من غرامات التأخير - ذلك أن هذه الغرامة في تكييفها القانوني الصحيح صورة من صور التمييز الاتفاقي فيلزم لتوقيعها تواصر الركن الاصيل للمسئولية المرجح للتعمييض وهو ركن الخطأ واعفاؤه منها في هذه الحالة لا يقتضي باتخاذ الاجراءات للتنازل عن أموال الدولة - وذلك طبقا للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ - إذ لم يكن ثمة محل لتوقيع غرامة التأخير .

### الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٥ يونيو سنة ١٩٩١ فتبين لها ان المادة ٨١ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم المناقصات والمزايدات تنص على انه يلترزم المقاول بانتهاء الاعمال موضوع التعاقد بحيث تكون صالحة تماما للتسليم المؤقت في المواعيد المحددة .

فاذا تأخر، جاز لسلطة الاعتماد اذا اقتضت المصلحة العامة إعطائه مهلة اضافية لاتمام التنفيذ على ان توقع عليه غرامة عن المدة التي يتأخر فيها انتهاء العمل بعد الميعاد المحدد إلى ان يتم التسليم المؤقت ولا يدخل

في حساب مدة التأخير مدة التوقف التي تثبت لجهة الادارة نشوئها  
عن أسباب قهرية .

ومفاد ما تقدم انه اذا تأخر المقاول في تنفيذ الاعمال انثى ارتبط  
بها أوقعت الجهة الادارية عليه الغرامة بمجرد حصول هذا التأخير  
ولا يدخل في حساب مدة التأخير المدة التي تثبت فيها لجهة الادارة توقف  
العمل لاسباب لا دخل لارادة المقاول فيها فاذا قدرت هذه الجهة وهي  
للقوامة على حسن سير المرفق والقائمة على تنفيذ شروط العقد بعد  
ذلك ، ان المتعاقد لم يتسبب بخطاه فيما حدث من تأخير كان لها ان  
تعفيه من غرامات التأخير ذلك ان هذه الغرامة في تكليفها القانوني  
الصحيح صورة من صور التعويض الاتفاقي فيأزم لتوقيعها توافر  
الركن الاصيل للمسئولية الموجبة للتعويض وهو ركن انخطا واعفاؤه عنها  
في هذه الحالة لا يقضى باتخاذ الاجراءات انتازل أموال الدولة طبقا  
للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ إذ لم يكن ثمة محل لتوقيع غرامة  
التأخير .

ومتى كان ما تقدم وكان البين في الحالة المعروضة في التقرير الفنى  
عن أسباب تأخير الشركتين المذكورتين في إتمام الاعمال التي اسندت  
اليهما ان هذا التأخير يرجع الى ظروف لا دخل لارادتها فيها وان الجهة  
الادارية قررت بناء على ذلك اعفاءها من غرامة التأخير لما قدرته من  
عدم مسئوليتها في هذا الشأن ومن ثم يجوز اعفاء الشركتين من هذه  
الغرامة ولا يقضى هذا إتخاذ اجراءات التنازل عن أموال الدولة طبقا  
للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى  
جواز إعفاء كل من شركة المشروعات الهندسية وشركة كيماويات البناء  
الحديث من غرامة التأخير التي وقعت على الشركتين المذكورتين دون

اتخاذ اجراءات التنازل عن أموال الدولة المنقولة طبقا للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ .

( ملف رقم ٣٧/٢/٤١٩ — جلسة ١٩٩١/٦/٥ )

### قاعدة رقم ( ١٩٢ )

#### المبدأ :

لا يرفع عن عائق التعاقد مع الجهة الإدارية تبعة التأخير في تنفيذ التزاماته ونتائج الاعرقله التسليم او الامتناع عنه أو التراخي فيه من جانب الجهة الادارية حال مطالبتها بالاستلام وتسجيل ذلك عليها في حينه .

#### الفتوى :

النصوص الواردة بقانون المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ ولائحته التنفيذية قضت بتوقيع غرامة تأخير لبدى توفر شروط استحقاقها باخلال التعاقد مع الجهة الادارية بشرط تعاقدده وقعوده عنها وتراخيه في تنفيذ التزاماته في الموعد المضروب له ، واجازت لها ان تستنزل قيمة هذه الغرامة من المبالغ التى عساها تكون مستحقة له بموجب العقد ولا يشفع للمتعاقد مع الجهة الادارية في تأخير تسليم العمل في الموعد المقرر له أو يرفع عن عاتقه تبعة هذا التأخير ونتائجه الا عرقله التسليم أو الامتناع عنه أو التراخي فيه من جانب الجهة الادارية حال مطالبتها بالاستلام وتسجيل ذلك عليها في حينه .

( ملف رقم ٤٧/١/١٣٨ — جلسة ١٩٩١/١٠/٢٠ )

### قاعدة رقم ( ١٩٣ )

#### المبدأ :

عقد اداري — غرامة تأخير — تنفيذ العقد بما يوجب حسن اذية .

## الفنوى :

مقتضى المادة ٣٦ من قانون تنظيم المخصصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٣ والمادة ٣٥ من اللائحة التنفيذية للقانون المشار اليه الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٣ ان المشرع اوجب على الما قول تنفيذ الاعمال موضوع التعاقد فى ميعاد معين وأجاز لجهة الادارة اذا تراخى الما قول فى التنفيذ إعطائه مهلة اضافية لاتمام التنفيذ متى اقتضت المصلحة العامة ذلك على ان توقع عليه غرامة عن مدة التأخير غينت حدودها اللائحة التنفيذية فى المادة ٨١ شريطة ألا يجاوز مجموعها ١٥ ٪ فى عقود المقاولات - انترام جهة الادارة بتحرير عقد توريد أو تنفيذ أعمال أو غيرها مما نص عليه فى المادة ٣٥ من اللائحة التنفيذية للقانون المشار اليه مقصور على الحالات التى يعلن عنها بمناقصات عامة والتى تريد قيمتها على ألفى جنيه اما فى غير هذه الحالات فقد قنع المشرع فى شأنها بأخذ إقرار مكتوب على المتعاقد شاملا جميع الضمانات اللازمة لتنفيذ العقود - من المبادئ المسلمة فى العقود عامة انها تخضع لاصل من اصول القانون يظلها جميعا يقضى بأن يكون تنفيذها بطريقة تتفق مع ما يوجب حسن النية وأن هذا الاصل وعلى ما جرى به افتاء وقضاء مجلس الدولة لا مندوحة من التقيد به فى العقود الادارية شأن العقود المدنية بل ان التقيد به فى العقود الادارية أولى وأوجب لارتباطها بوجه المصلحة العامة الذى تتطبع به هذه العقود ولا تشفك عنها - مقتضى ذلك ولازمة ان المتعاقدين وان لم يفصحا عن ميعاد معين لتنفيذ الالتزام فليس معنى ذلك أن يكون التنفيذ بمأى من كل قيد زمنى وانما يتعين أن يتم فى مدد معقولة وفقا للمجرى العادى للامور وطبيعة التعاقد ذاته والهدف الذى يرمو اليه .

( ملف رقم ٣١٥/١/٥٤ - جلسة ١١/١/١٩٩٢ )

## قاعدة رقم ( ١٩٤ )

### المبدأ :

المادة ٧٣ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٢ مفادها — المشرع حدد كأصل عام مدة بدء تنفيذ عقد مقابلة الأعمال بتاريخ التسليم الفعلي للموقع — إذا لم يحضر المقاول أو مندوبه هذا التسليم في الموعد الذى حددته له جهة الإدارة اعتبر عدم حضوره بمثابة تسليم حكى للموقع واعتبر بدءا لتنفيذ العمل — الأسباب التى تؤدى الى امتداد مدة التنفيذ ولا تدخل ضمن مدد التأخير التى يتم حساب غرامة التأخير عنها هى الأسباب التى ترجع الى جهة الإدارة ذاتها أو تلك التى لا يمكن للمتعاقد مع الإدارة توقعها .

### الحكمة :

ومن حيث أنه عن المسألة الاولى فإن المادة ٧٣ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٣ فى ١٧/٧/١٩٨٣ والتى تحكم المنازعة محل الطعن تنص على أن ( ..... وتبدأ المدة المحددة لتنفيذ عقود الاعمال من التاريخ الذى يسلم فيه الموقع ) ويكون التسليم بموجب محضر يوقع من الطرفين ومحرر من نسختين تسلم احدهما للمقاول وتحفظ جهة الإدارة بالنسخة الأخرى وإذا لم يحضر المقاول أو مندوبه لتسلم الموقع فى التاريخ الذى تكون جهة الإدارة قد عينته له فى اخطار قبول عطائه فيحرر محضر بذلك ، ويعتبر هذا التاريخ موعداً لبدء تنفيذ العمل . ومفاد هذا النص أن المشرع حدد كأصل عام مدة بدء تنفيذ عقد مقابلة الأعمال بتاريخ التسليم الفعلي للموقع ، فإذا لم يحضر المقاول أو مندوبه هذا التسليم فى الموعد الذى حددته له جهة

الإدارة اعتبر عدم حضوره بمثابة تسليم حكمي للموقع واعتبر بدءاً لتنفيذ العمل .

ومن حيث أن الثابت من مطالعة ملف العملية محل الطعن أن الوحدة المحلية لمركز البلينا أرسلت كتاباً برقم ٩٧٠٧ مؤرخ ١٩٨٣/٩/٢١ إلى المطعون ضده على عنوانه بالبلايش قبلى مركز دار السلام متضمناً أخطاره بأنه تقرر بجلسة ١٩٨٣/٩/١١ قبول عطائه وطلبت منه سداد باقى التأمين النهائى خلال اسبوع حتى يمكن تسليمه الموقع ، وقد قام المقاول بسداد باقى التأمين النهائى ، وبتاريخ ١٩٨٣/١٠/٢٥ صدر كتاب الوحدة على ذات العنوان الذى أخطر فيه بسداد باقى التأمين النهائى متضمناً أمر التشغيل رقم ( ٤ ) وحدد للمقاول يوم ١٩٨٣/١٠/٢٩ لتسليمه الموقع وتنبه عليه بالتواجد ، وفى اليوم المحدد حضرت اللجنة واتضح عدم تواجد المقاول وحررت محضراً بذلك ، وعليه يكون ميعاد التسليم الحكمي للموقع قد تحقق فى التاريخ المذكور اعمالا لحكم المادة ٧٣ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ ، ولا يقبل من المطعون ضده الادعاء بعدم صحة العنوان ذلك أن الكتاب الذى وجه اليه بتكملة التأمين الابتدائى الى تأمين نهائى أرسل على ذات العنوان واستجاب له وسدد باقى التأمين ، فضلاً عن أنه أخطر على ذات العنوان بكتاب مسجل رقم ١١١٨٣ فى ١٩٨٣/١١/١٢ متضميناً انذاره بسحب العملية منه ، وبكتاب آخر برقم ١١٤٠٣ فى ١٩٨٣/١١/٢١ بتحديد ١٩٨٣/١١/٢٨ موعداً لسحب العملية ، وتقدم تنفيذاً لهذين الكتابين بطلب بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢٧ الى رئيس الوحدة المحلية يطلب فيه إلغاء سحب العمل منه ، وهو ما يؤكد صحة العنوان الذى أخطر عليه لتسلم الموقع ويعتبر عدم حضوره فى الموقع فى الموعد المحدد تسليمياً حكماً وبدءاً لتنفيذ الاعمال فى التاريخ الذى حدد لذلك وهو ١٩٨٣/١٠/٢٩ .

ومن حيث غن المسألة الثانية السابق الاشارة اليها فان المادة ٨١

من اللائحة سائلة الذكر تتمن على أن ( يلترم المقاول بإنهاء الاعمال موضوع التعاقد بحيث تكون صالحة تماما للتسليم في المواعيد المحددة ، فإذا تأخر جاز للسلطة المختصة بالاعتماد اذا اقتضت المصلحة العامة اعطائه مهلة اضافية لاتمام التنفيذ ، على أن توقع عليه غرامة عن المدة التي يتأخر فيها انهاء العمل بعد الميعاد المحدد انى أن يتم التسليم المؤقت ولا يدخل في حساب مدة التأخير مدد التوقف التي يثبت لجهة الادارة نشوئها عن أسباب قهرية ويكون توقيع الغرامة بالنسبة للاوضاع التالية : .....

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الاسباب التي تؤدي الى امتداد مدة التنفيذ ولا تدخل ضمن مدد التأخير التي يتم حساب غرامة التأخير عنها هي الاسباب التي ترجع الى جهة الادارة ذاتها أو تلك التي لا يمكن للمتعاقدين مع الادارة توقعها كما أنه لا خيلة له في وقفها .

ومن حيث أنه عن الاسباب التي ساقها المطعون ضده والتي يذكر أنها أدت الى إطالة مدة تنفيذ العقد ثابتة لم تتكرها الجهة الادارية في أى من مراحل النزاع وان كانت تقرر أنها من الاسباب المتوقعة تتحصل فيما يلى :

- ١ - المدة المحددة لانشاء السلم وقدرها خمسة عشر يوما .
- ٢ - المدة من ١١/١٢/١٩٨٣ الى ١٩/٢/١٩٨٤ وقدرها سبعون يوما بسبب تأخر مركز توزيع السلع بسوهاج في تسليم المقاول حصص الاسمنت المسدد ثمنها .
- ٣ - المدة من ٢٩/٤ الى ١٧/٥/١٩٨٤ وقدرها تسعة عشر يوما



التي أجريت فيها امتحانات النقل للصفين الثانى والرابع الابتدائى  
وامتحان الشهادة الإعدادية .

٤ - مدة عشرة أيام متفرقة بسبب أعطال مياه الساحل بحرى .

ومن حيث أنه بالنسبة للمدد الثلاثة الاولى فانها تعتبر من الاسباب  
القهرية التى لا يمكن توقعها أو ترجع الى جهة الادارة المتعاقدة مع  
المقاول ، ذلك أن الاولى وقدرها خمسة عشر يوماً جاءت نتيجة لآمر  
مباشر من الجهة الادارية لبناء السلم الخاص بالمدرسة وحددت له هذه  
المدة للتنفيذ ، وبالنسبة للمدة الثانية فإن المقاول قد سدد ثمن الاسمنت  
المطلوب لتنفيذ الأعمال الا أن مركز توزيع السلع بسوهاج وهو المهيمن  
على توزيع هذه السلعة تراخى فى تسليم حصة الاسمنت الى المقاول  
وهو سبب أجنبى عن المقاول فضلاً عن صعوبة الحصول على الاسمنت  
المطلوب من مصادر أخرى ، وعن المدة الثالثة فإن اجراء الامتحانات  
بالمدرسة وما يتطلبه ذلك من توقف العمل بالضرورة أمر يرجع الى  
جهة الادارة التى تسيطر على هذه العطية تنظيمياً وتحديداً للموعـد .

أما بالنسبة للمدة الرابعة فانها تعتبر من الأمور التى يمكن توقعها  
من جانب المقاول حيث أن أعطال المياه أمر متوقع فى مثل هذه  
الاحوال .

ومن حيث أنه متى كان ذلك فإن مجموع مدد التوقف التى لا تدخل  
ضمن مدد التأخير الموجبة لتوقيع غرامة التأخير تبلغ مجموعها ١٠٤ يوماً  
أى ثلاثة أشهر وأربعة عشر يوماً . ولما كان ميعاد بدء العطية هو  
١٩٨٣/١٠/٢٩ على النحو السابق تحديده ، فإن ميعاد الانتهاء من  
الأعمال يكون ١٩٨٤/٢/٢٨ وبإضافة المدد المذكورة الى هذا التاريخ  
يكون ميعاد التسليم الذى يحاسب عليه المقاول هو ١٩٨٤/٦/١٢ .

ومن حيث أن التسليم قد تم فعلا في ٢٨/٦/١٩٨٤. ومن ثم يكون مدد التأخير التي تحسب عليها الغرامة ١٢ يوما.

ومن حيث أن نسب الغرامة عن الاسبوع الثاني أو أى جزء منه وفقا لحكم المادة ٨١ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ هي ١٥ ٪ من قيمة ختامى العملية والتي تبلغ حسب الكشف المرفق بالاوراق ١٥٥٠١٧٣٨٣ ومن ثم تكون الغرامة الواجب استقطاعها من حساب المقاول تبلغ ٢٦٠٧٤٧ ر.جنيها .

ومن حيث أن الجهة الادارية قد استقطعت من حساب المقاول مبلغ ٢٧٠٠ جنيها كغرامات تأخير في حين أن المبلغ الواجب استقطاعه منه بهذه الصفة هو ٢٦٠٧٤٧ ر.جنيها فان المبلغ الواجب القضاء له به والزام جهة الادارة برده يكون ٢٤٣٩٢٥٣ ر.جنيها ، وإذ ذهب الحكم المطعون فيه الى غير هذه النتيجة فانه يتعين القضاء بتعديله على النجوى الذى يحقق هذا انقضاء .

( ظعن رقم ٢٨٠٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٥/٦/١٩٩٣ )

## الفرع الثامن

سلطة جهة الادارة في اسناد أعمال اضافية

الى المتعاقد معها

قاعدة رقم ( ١٩٥ )

المبدأ :

يجوز لجهة الادارة اسناد أعمال اضافية الى المتعاقد معها تجاوز نسبة الـ ٢٥ ٪ المقررة بالمادة ٧٦ مكرر من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات ، غير ان استعمال هذا الحق مقيد بتوافر ثلاثة شروط اولها ان تكون هناك حالة ضرورة طارئة تبرر ذلك ، وثانيهما الا يؤثر هذا الامر على اولوية المتعاقد في ترتيب عطائه وثالثهما وجود الاعتماد المالى اللازم .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ٥ ابريل سنة ١٩٨٩ فتبين لها أن المادة ٧٦ مكرر من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٣ المضافة بقراره رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٨٤ تنص على أنه يحق للجهات الادارية التي تسرى عليها أحكام هذه اللائحة تعديل كميات أو حجم عقودها بالزيادة أو النقص في حدود ١٥ ٪ في عقود التوريد و ٣٠ ٪ في عقود توريد الاغذية و ٢٥ ٪ في عقود الأعمال بذات الشروط والاسعار دون أن يكون للمتعاقد مع هذه الجهات الاخرى الحق في المطالبة بأي تعويض عن ذلك .

ويجوز بقرار من السلطة المختصة وبموافقة المتعاقد تجاوز الحدود

الواردة بالفقرة السابقة في حالات الضرورة الطارئة بشرط ألا يؤثر ذلك على أولوية المتعاقد في ترتيب عطائه ووجود الاعتماد المالي اللازم .

والمستفاد من ذلك أن المشرع وضع للإدارة في مجال تنفيذ العقود الادارية مقتضاه الزام المتعاقد مع الجهة الادارية بقبول طلبها تعديل كميات أو حجم العقد المبرم معها زيادة أو نقصا في الحدود الواردة بالنص ، فإذا باشرت جهة الادارة حقها هذا ، فلا خيار أمام المتعاقد معها من الخضوع للطلب والالتزام بتنفيذه سواء أكن بالزيادة أم بالنقص بذات الشروط والاسعار المتفق عليها ، ولا يكون له على أى حال أن يطلب بتعويض عن ذلك .

وفي حدود هذا الحق المخول لجهة الادارة تجاه المتعاقد معها بتعين الا تريد المطالبة على ٢٥ ٪ بالنسبة لعقود الاعمال كما تقدم ، أما اذا أرادت جهة الادارة تجاوز هذه النسبة ، واسناد أعمال اضافية تريد عليها الى المتعاقد معها فذلك يرجع اليها وعليها ان تتخذ الاجراءات المناسبة توصلا الى موافقته واسناد العمل الاضافى اليه ، غير أن استعمال هذا الحق مقيد بتوافر ثلاثة شروط أولها أن تكون هناك حالة ضرورة طارئة تبرر ذلك ، وثانيها ألا يؤثر هذا الامر على أولوية المتعاقد في ترتيب عطائه وثالثها وجود الاعتماد المالى اللازم .

ولما كان ذلك وكان الثابت من الاوراق أن محافظة بورسعيد قد اسندت الى الجهة المتعاقدة معها « الجمعية التعاونية للإنشاء والتعمير » اعمالا اضافية تريد على نسبة ٢٥ ٪ المقررة قانونا وذلك مطريق الممارسة التي أسفرت عن زيادة الاسعار بنسبة ٥٩ ٪ عن المتفق عليها فيما يتعلق بالاعمال الاصلية ، وان المحافظة ترى أى هذه العلاوة تعد مناسبة خاصة على ضوء معدلات الزيادة والتضخم التى وصلت الى نسبة ٧٥ ٪ فى قدرت ضرورة اسناد الاعمال الاضافية الى

الجمعية على نحو ما تم الاتفاق عليه ، فان قرارها في هذا الخصوص يعد سبيلها حتى تقيدت بالضوابط التي تضمنها نص المادة ٧٦ مكرر من لائحة تنظيم المناقصات والمزايدات وهي على ما سلف توافر ضرورة الطرئة وعدم الاخلال بأولوية التعاقد في ترتيب عطائه ووجود الاعتماد المالي اللازم .

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى قانونية ممارسة محافظة بورسعيد للجمعية التعاونية للانشاء والتعمير لتحديد مستحققاتها عن الاعمال الزائدة المسندة اليها حتى توافرت الضوابط المبينة في نص المادة ٧٦ مكرر من لائحة تنظيم المناقصات والمزايدات على الوجه السالف بيانه .

( ملف رقم ١٣١/٢/٧ — جلسة ١٩٨٩/٤/٥ )

## الفرع التاسع

### شروط جواز الاتية بين الجهات الادارية في مباشرة اجراءات التعاقد

#### قاعدة رقم ( ١٩٦ )

##### المبدأ :

المشرع اجاز وفقا للمادة ١/٣٧ من قانون المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ للجهات الخاضعة لاحكامه ان تتوب عن بعضها في مباشرة اجراءات التعاقد في مهمة معينة على ان تنقيد الجهة النائية بالقواعد المعمول بها في الجهة طالبة التعاقد التي ينشأ في نحتها طبقا للقواعد العامة للقرام بان تعوض الاولى عما تحمله من اعباء لقاء قيامها بالعمل المنوبة في اجرائه لاسبابها .

##### الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٣ من يناير سنة ١٩٩٣ فاستبان لها ان المادة ١/٣٧ من قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ تنص على انه « يجوز للجهات الخاضعة لاحكام هذا القانون التعاقد فيما بينها بطريق الاتفاق المباشر ، كما يجوز عند الاقتضاء لاي من هذه الجهات ان تتوب عن بعضها في مباشرة اجراءات التعاقد في مهمة معينة ، وفقا للقواعد المعمول بها في الجهة طالبة التعاقد » .

واستظهرت الجمعية مما تقدم ان المشرع اجاز للجهات الخاضعة لاحكام قانون تنظيم المناقصات والمزايدات المشار اليه ، ان تتوب عن

بعضها في مباشرة اجراءات التعاقد في مهمة معينة ، على ن تنقيذ الجهة  
النائية بالقواعد المعمول بها في الجهة طالبة التعاقد التي ينشأ في ذمتها  
طبقا للقواعد العامة التزام بأن تعوض الاولى عما تحملته من اعباء لقاء  
قيامها بالعمل المنوبة في اجرائه لحسابها •

وخلصت الجمعية من ذلك الى ان الثابت من الاوراق ان محافظة  
سوهاج اقامت بناء على طلب جامعة الازهر عمارة سكنية لطالبات كلية  
الدراسات الاسلامية بالمحافظة ، وقامت بتسليمها للجامعة بعد تلافى  
ما ابدته الجامعة من ملاحظات في محضر المعاينة ، على نحو ما استظهرته  
المحافظة ، ولم تنهض الجامعة الى دفعه على أى وجه رغم استثنائها  
بالرد على مطالبة المحافظة ، أو تستهض أدنى دليل يظهر موقفها في  
التقاعس عن الوفاء بقيمة ما تحملته من تكليف من أجل اقامة هذه  
العمارة ، ومن ثم تغدو ملزمة بأدائها الى المحافظة والتي قدرت جملتها  
بمبلغ ٢٠٣١٥٠ جنيها •

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع  
الى الزام جامعة الازهر بأن تؤدي الى محافظة سوهاج مبلغ  
٣٠٣١٥٠ ثلاثمائة وثلاثة آلاف ومائة وخمسين جنيها ثمنا للعمارة التي  
تسلمتها كلية الدراسات الاسلامية التابعة لجامعة الازهر •

( ملف رقم ٢٣٣١/٢/٣٢ — جلسة ١٩٩٣/١/٣ )

## الفرع السادس

عدم سريان قانون المناقصات والمزايدات على بيع العقارات

قاعدة رقم ( ١٩٧ )

المبدأ :

أحكام قانون المناقصات والمزايدات الصادرة بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٢ تبسط فترى على شراء المنقولات وتنظيم الخدمات ومقاولات الاعمال ومقاولات النقل دون شراء وبيع العقارات بحسبان ان بيع انعقارات وشراءها انما يخضع للتقاعد العامة الواردة بالقانون المدني باعتباره الشريعة العامة في هذا المضمار ومن ثم فان ما ورد في قانون المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية من احكام لا يسرى على بيع العقارات - تطبيق : عدم صحة ما تستمسك به الوحدة المحلية لمدينة طنطا من الزام نهضة العامة للتخطيط العمراني اداء نسبة ١٠٪ من ثمن العقار المبيع كمصروفات ادارية وفقا لحكم المادة ١١٧ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٢ .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوي والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٢/٢٠/١٩٩٢ - فاستبين لها أن المادة ( ١ ) من قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ تنص على أن « يكون التعاقد على شراء المنقولات وتقديم الخدمات ومقاولات الاعمال ومقاولات النقل عن طريق مناقصات عامة يعلن عنها » ٠٠٠ وأن المادة ( ٣٧ ) تنص على انه « يجوز لنجهاات الخاضعة لاحكام هذا القانون التعاقد فيما بينها بطريق الاتفاق المباشر » ٠٠٠ كما تنص المادة ( ١٧ ) من اللائحة التنفيذية للقانون آنف البيان الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٣ على أن



« يكون البيع بطرق الاتفاق المباشر للجهات الخاضعة لاحكام قانون تنظيم المناقصات والمزايدات بشرط ألا يقل ثمن البيع عن السعر الاساسى الذى قدرته لجنة التثمين المنصوص عليها فى هذه اللائحة مضافا اليه ١٠٪ مصاريف ادارية » .

واستظهرت الجمعية مما تقدم أن أحكام قانون المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ تنبسط فتسرى على شراء المنقولات وتقديم الخدمات ومقاولات الاعمال والمقاولات النقل دون شراء وبيع العقارات بحسبان أن بيع العقارات وشراءها انما يخضع للقواعد العامة الواردة بالقانون المدنى باعتباره الشريعة العامة فى هذا المضمار ومن ثم فان ما ورد فى قانون المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية من أحكام لا يسرى على بيع العقارات وتبعا فان حكم المادة ( ١١٧ ) المشار اليها ينحصر عنها بحسبان أن مجال اعمال حكم هذا النص يقتصر على التعاقدات الخاصة بشراء المنقولات وتقديم الخدمات ومقاولات الاعمال ومقاولات النقل . ومن ثم يغدو تمسك الوحدة المحلية لمدينة طنطا بانزام الهيئة العامة للتخطيط العمرانى بأداء ١٠ ٪ من ثمن العقار المبيع كمصروفات ادارية عاريا من صحيح سنده قانونا الامر الذى يتعين معه رفضها .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع الى عدم صحة ما تستمسك به الوحدة المحلية بمدينة طنطا من الزام الهيئة العامة للتخطيط العمرانى بأداء نسبة ١٠ ٪ مصروفات إدارية عن عقد بيع الدور الاول بالعمارة الملوكة للوحدة المحلية والكائنة بشياع المديرية بطنطا .

## الفرع الحادى عشر

### مسائل متنوعة

أولا — تحمل الجهة المتعاقدة بقيمة الفرق في حالة زيادة

الضرائب والرسوم الجبركية عما كانت عليه خلال الفترة

الواحدة بين تقديم العطاء وآخر موعد للتوريد

قاعدة رقم ( ١٩٨ )

المبدأ :

استهدف المشرع من نص المادة ٦٤/د من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ أن تتحمل الجهة المتعاقدة بقيمة الفرق في حالة زيادة الضرائب والرسوم الجبركية عما كانت عليه خلال الفترة الواقعة بين تقديم العطاء وآخر موعد للتوريد دون تفرقة بين ما اذا كان سبب هذه الزيادة هو زيادة التعريف الجبركية او زيادة سعر الصرف الذى كانت تحسب الرسوم الجبركية على أساسه — تغير سعر الصرف والتعريف الجبركية المترتب على تطبيق قرار وزير المالية رقم ١٩١ لسنة ١٩٨٦ لا يعتبر تقريبا في قيمة العملة او تغيرا في سعرها بل تغير في أساس ونظام الحاسبة عن الرسوم الجبركية .

الفتوى :

أن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ٤ من فبراير سنة ١٩٨٧ ، فاستعرضت المادة ( ٤٠ ) من قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ انتهى تنص على أنه ( يجب النص في شروط العطاء على أن « تعتبر أحكام اللائحة التنفيذية لهذا القانون جزءاً مكملاً لهذه الشروط يخضع لها العقد » . وتنص المادة ( ٦٤ ) من

اللائحة التنفيذية للقانون المشار اليه واتصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٥٧ على أنه « يكون توريد الاصناف في المواعيد والاماكن المبينة بقائمة الاسعار ويراعى وضع الاسعار بالمعطاء » :

( ١ ) .....

( ب ) .....

( ج ) .....

( د ) فإذا حدث تغير في التعريف الجمركية أو الرسوم أو الضرائب الأخرى التي تحصل عن الاصناف الموردة في المدة الواقعة بين تقديم المعطاء وآخر موعد للتوريد وكان التوريد قد تم في غضون المدة المحددة له فيسوى الفرق تبعاً لذلك بشرط أن يثبت المتعهد أنه أدى الرسوم والضرائب على الاصناف الموردة على أساس الفئات المعدلة بالزيادة أما في حالة ما إذا كان التعديل بالنقص فتخصم قيمة الفرق من العقد إلا إذا أثبت المتعهد أنه أدى الرسوم على أساس الفئات الأصلية قبل التعديل

وفي حالة التأخير في التوريد عن المواعيد المحددة في العقد وكان تعديل فئات الضرائب والرسوم قد تم بعد هذه المواعيد فإن المتعهد يتحمل عن الكميات المتأخرة كل زيادة في الرسوم والضرائب المشار إليها إلا إذا أثبت المتعهد أن التأخير يرجع إلى القوة القاهرة أما النقص فيها فتخصم قيمته من قيمة العقد .

كما استعرضت الجمعية العمومية قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٢ لسنة ١٩٨٦ بتخفيض الضريبة على الاستهلاك بالنسبة إلى السلع المستوردة والتي تنص المادة ( ١ ) منه على أن « تخفض إلى النصف فئات الضريبة النصوص عليها في الجدول المرفق بقانون الضريبة على

الاستهلاك الصادر بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ ، وذلك بالنسبة الى السلع المستوردة الخاضعة لفئة ضريبية محددة بنسبة مئوية من قيمتها وتتص المادة ( ٢ ) من هذا القرار على أن « ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره » وقد صدر هذا القرار بتاريخ ٢١ أغسطس سنة ١٩٨٦ واستعرضت الجمعية العمومية كذلك المادة ( ٢٢ ) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ التى تنص على أن « تكون النقيمة الواجب الاقراز عنها فى حالة البضائع الواردة هى الثمن الذى تساويه فى تاريخ تسجيل البيان الجمركى المقدم عنها فى مكتب الجمرك اذا عرضت للبيع فى سوق منافسة حرة بين مشتر وبائى مستقل أحدهما عن الآخر على أساس تسليمها للمشتري فى ميناء أو مكان دخولها فى البند المستورد فافتراض جعل البائع جميع التكاليف والضرائب والرسوم والنفقات المتعلقة بالبياعة حتى تاريخ تسليمها فى ذلك الميناء أو المكان ولا يدخل فى هذا الثمن من الضرائب والرسوم والنفقات الداخية فى البلد المستورد ٠٠٠٠٠٠٠٠٠ وإذا كانت القيمة موضحة بنقد أجنبى أو بحسابات اتفاقية أو بحسابات غير القيمة فتقدر على أساس القيمة الفعلية لبياعة مقدمة بالعملة المصرية فى ميناء أو مكان الوصول وذلك وفقا للشروط والافضاع التى يحددها وزير المالية •

وتنص المادة ( ١ ) من قرار وزير المالية رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٦ بشأن تحديد قيمة البضائع للأغراض الجمركية على أن « تقدر قيمة البضائع المحددة قيمتها بنقد أجنبى أو بحسابات غير مقيمة على أساس القيمة الفعلية للبياعة مقدمة بالعملة المصرية فى ميناء أو مكان الوصول فى تاريخ تسجيل البيان الجمركى محسوبة بسعر الصرف المعلن لدى البنوك التجارية المعتمدة • ويعتبر متوسط أسعار الصرف للعمولات الاجنبية بالنسبة للجنيه المصرى التى يدفعها لبنك المركزى ادى للبنوك

التجارية المعتمدة في أشهر السابق لتاريخ تسجيل البيان الجمركي هو السعر الرسمي لبيع العملة الذي يعتد به عند تحديد القيمة للأغراض الجمركية » . وتتص المادة ( ٣ ) من هذا القرار على أن « ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به اعتباراً من ١٩٨٦/٦/٢٢ » .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن المشرع استهدف من نص المادة ٦/٤ د من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات المشار إليها أن تتحمل الجهة المتعاقدة بقيمة الفرق في حالة زيادة الضرائب والرسوم الجمركية عما كانت عليه خلال الفترة الواقعة بين تقديم العطاء وآخر موعد للتوريد دون تفرقة بين ما اذا كان سبب هذه الزيادة هو زيادة التعريفات الجمركية أو زيادة سعر الصرف الذي كانت تحسب الرسوم الجمركية على أساسه كما هو ائشأن بالنسبة لزيادة سعر الدولار في خصوص المحاسبة على الرسوم الجمركية في الحالة الماثلة ، والقول بقصر تحمل الجهة المتعاقدة للفرق على حالة زيادة التعريفات الجمركية فقط دون حالة زيادتها بسبب التغير في سعر الصرف الذي كانت تحسب الرسوم على أساسه يعتبر تفرقة تحكيمية لا مبرر لها ولا سند لها من القانون ، سيما وأن الحكمة من تحمل قيمة الزيادة في الحالتين واحدة وهي تأمين من يتعاقدون مع الجهات الادارية ضد كل تغير في انضرائب والرسوم الجمركية يحدث بعد تقديم العطاءات وحتى تمام التوريد لما قد يترتب على خشية هؤلاء المتعاقدين من ذلك التغير أحجامهم عن التعاقد مع الجهات الادارية فيتعطل سير المرفق العام بانتظام واضطراب .

ومن حيث أنه ترتب على ما تقدم فإن تغير سعر الصرف بالنسبة للدولار على الرسوم الجمركية من ٧٠٫٧ الى ١٣٥ قرش في الحالة الماثلة طبقاً لقرار وزير المالية رقم ١٩١ سنة ١٩٨٦ المشار اليه لا يعتبر تعنيا في قيمة العملة أو تغييراً في سعرها بل تغيير في أساس ونظام

المحاسبة عن الرسوم الجمركية ، إذ كانت تلك الرسوم تحسب على نحو معين بالنسبة لمقدار التعريفة الجمركية وسعر الصرف الذي كانت تحسب على أساسه تلك الرسوم بالنسبة للدولار ثم تغير أساس ونظام المحاسبة اعتباراً من ١٩٨٦/٨/٢٢ ( تاريخ العمل بقرار وزير المالية المشار اليه ) بتغيير مقدار التعريفة وسعر الصرف الذي كانت تحسب على أساسه تلك الرسوم .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على الحالة المعروضة فإنه لما كان الثابت أن قرار وزير المالية رقم ١٩١ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه والمعمول به اعتباراً من ١٩٨٦/٢/٢٢ قد ترتب عليه تغيير مقدار التعريفة الجمركية وسعر الصرف الذي كانت تحسب على أساسه الرسوم الجمركية على الاجهزة المتعاقد عليها ومن ثم فإن شركة جلاكس تستحق الزيادة في قيمة الرسوم انجمركية الناشئة عن ذلك .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية شركة جلاكس في الحصول على قيمة الزيادة من الرسوم على الاجهزة المتعاقد عليها مع الادارة العامة لاتصالات الشرطة .

( ملف رقم ٣٧/٢/٣٥١ — جلسة ١٩٨٧/٢/٤ )

ثانياً — المقادير والاوراق الواردة بجداول المقايسة  
أو الرسومات هي مقادير واوزان تقريبية تقبل  
العجز والزيادة تبعاً لطبيعة العملية

قاعدة رقم ( ١٩٩ )

المبدأ :

المادة ٨٠ من لائحة المناقصات والمزايدات رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٣ مفادها — قدر المشرع — لاعتبارات عملية متعلقة بتنفيذ العقود — أن المقادير والاوزان الواردة بجداول المقايسة أو الرسومات — ما هي إلا مقادير واوزان تقريبية وتقبل العجز والزيادة تبعاً لطبيعة العملية — العبرة بالمحاسبة — بالكميات التي تنفذ فعلاً — أن كانت أقل من الواردة بالمقايسة — لا يدفع للمقاول الا قيمتها — أن زادت الكميات المنفذة عن الكميات الواردة بالمقايسة الابتدائية — يحاسب على أساس الزيادة ايضاً كانت وذلك اذا كان منشأ الزيادة أو العجز خطأ في حساب المقايسة الابتدائية أو تغيرات أدخلت في العمل .

المحكمة :

وحيث ان مقتضى هذا النص أن المشرع — لاعتبارات عملية متعلقة بتنفيذ العقود — قدر أن المقادير والاوزان الواردة بجداول المقايسة أو الرسومات ما هي الا مقادير واوزان تقريبية وتقبل العجز والزيادة تبعاً لطبيعة العملية ، ولذلك أكد أن العبرة في المحاسبة هي بالكميات التي تنفذ فعلاً ، فان كانت أقل من الوارد بالمقايسة فلا يدفع للمقاول الا قيمتها وان زادت الكميات المنفذة عن الكميات الواردة بالمقايسة الابتدائية فيحاسب على أساس الزيادة أي كانت وذلك اذا كان منشأ الزيادة أو العجز خطأ في حساب المقايسة الابتدائية أو تغيرات أدخلت في العمل .

وحيث أنه بخصوص العملية موضوع المنازعة ، فقد أشار الجهاز المركزي للمحاسبات في تقريره الى أن الزيادة في كمية الحفر من ٦٠٠ الى ١٩٥٠ متراً إنما يرجع الى اختلاف طبيعة التربة عند التنفيذ عما هو وارد بالمقاييس مما يعد تغييراً أدخل في العمل طبقاً لاحكام العقد ، ووفقاً لحكم الفقرة الاولى من المادة ٨٠ المشار اليها يتعين محاسبة المطعون ضده عليه باعتباره زيادة في مقدار العمل المسند اليه حتى ولو كان قد تجاوز بهذه الزيادة أولويته في ترتيب عطائه ، ذلك أن ما ورد بالفقرة الاولى من المادة ٨٠ من اللائحة آنفة الذكر من مراعاة ألا تؤثر الزيادة على أولوية المقاول في ترتيب عطائه إنما هو توجيه من المشرع لجهة الادارة المتعاقدة والتي لها الحق في إدخال التعديل على العقد بالزيادة أو النقص ولا يجوز للمتعاقد معها الامتناع حينئذ عن التنفيذ ، وحيث أنه بالنسبة للعملية مثار المنازعة فإن الزيادة قد نتجت عن أعمال اقتضتها طبيعة العملية ، وما كان يجوز للمطعون ضده أن يمتنع عن تنفيذ العملية لمجرد اكتشافه أن التربة مختلفة عما ورد بالمقاييس الابتدائية ، ولو احتج بذلك لسحبت منه العملية ونفذت على حسابه فضلاً عن الجزاءات الأخرى التي تملك الادارة توقيعها عليه ، كما ان جهة الادارة ما كانت تستطيع أن تتوقف عند حدود العطاء التالي له بحجة عدم تجاوزه ، ذلك أن طبيعة التربة اقتضت زيادة الحفر حتى يمكن اتمام العمل على الوجه الصحيح فنياً ، ومن ثم فإن الزيادة التي حصل عليها المطعون ضده هي مقابل أعمال اقتضتها طبيعة العملية ولم تكن ظاهرة في المقاييس الابتدائية ، ولا تثير على جهة الادارة أن سمحت بذلك الزيادة واعطت للمتعاقد معها مقابل ذلك حتى لو تجاوز العطاء الذي يليه ، وإذا انتهى الحكم المطعون فيه الى هذه النتيجة فإنه يكون قد صادف صحيح حكم القانون »



## منجم ومحجر

---

الفرع الأول — المناجم والمحاجر هي من أعمال المنفعة العامة

الفرع الثاني — تراخيص استخراج مواد المناجم والمحاجر

الفرع الثالث — مدى حرية الشخص الطبيعي أو الاعتباري في الكشف  
عن المواد المعدنية

الفرع الرابع — قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٥٧ باعتبار  
مرفق المحاجر من المرافق ذات الطبيعة الخاصة .

الفرع الخامس — لا يعد القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن تشييد  
العاملين بالمناجم والمحاجر كادرا خاصا للعاملين  
بالمناجم والمحاجر

الفرع السادس — الاتساق



## الفرع الاول

المناجم والمحاجر هي من أعمال المنفعة العامة

قاعدة رقم ( ٢٠٠ )

المبدأ :

المناجم والمحاجر تعتبر من أعمال المنفعة العامة — أساس ذلك —  
تعلقها بالثروة القومية للبلاد وارتباطها بصفة خاصة بعمليات البناء  
والإسكان — المشرع يميز مشروعات المناجم والمحاجر ببعض الامتيازات  
تقديرا منه لأهميتها للثروة القومية والاقتصاد الوطني — انظر ذلك : —  
١ — عدم جواز الحجز على الآلات ووسائل النقل والجر وغيرها المخصصة  
لاستغلال المناجم والمحاجر مادام التخصيص للمنفعة العامة قائما — ٢ —  
إنشاء الطرق العامة وخطوط السكك الحديدية وخطوط الأسلاك الهوائية  
والكهربائية والتليفونات وخطوط الأنابيب والمراسي اللازمة لأغراض تشغيل  
المناجم والمحاجر ٣ — نزع ملكية الأراضي غير المملوكة للحكومة اللازمة  
لتشغيل هذه المناجم — تعتبر الأراضي اللازمة لهذه الأغراض من الأموال  
العامة — انظر ذلك : — عدم جواز التصرف في هذه الأراضي أو الحجز  
عليها .

المحكمة :

ومن حيث أن طلب وقف التنفيذ يقوم على ركنين :

الاول : قيام الاستعجال بأن كان يترتب على تنفيذ إقرار  
نتائج يتعذر تداركها .

الثاني : يتصل بمبدأ المشروعية بأن يكون ادعاء الطالب في هذا  
الشأن قائما بحسب الظاهر على أسباب جدية .

ومن حيث أنه بالنسبة لركن الجدية فان البادئ من الأوراق أن

القرار المطعون فيه قد أصدره محافظ الشرقية بتاريخ ٤ من فبراير سنة ١٩٨٠ ، ويقضى في مادته الأولى بتخصيص مساحات من الاراضى المملوكة للدولة لمشروع استغلال المحاجر بالمحافظة ، وقد أشار انقرار فى ديباجته الى أحكام القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر ، والى قرار نائب رئيس الجمهورية للخدمات رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٢ بنقل اختصاصات وزارة الصناعة فيما يتعلق بالمحاجر الى المحافظات ، وكذلك الى قرار وزير الصناعة رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٦٢ بشأن تفويض المحافظين فى مباشرة الاختصاصات المنصوص عليها فى القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه ، وأن الظاهر من أحكام القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه أن المناجم والمحاجر تعتبر من أعمال المنفعة العامة لتعلقها بالثروة القومية للبلاد وارتباط المحاجر بصفة خاصة بعمليات ائبناء والاسكان وعلى ذلك فقد نصت المادة ( ١ ) من ذلك القانون على أن « ... وتطلق عبارة « خامات المحاجر » على مواد البناء والرصف والاحجار الزخرفية وخامات المون . والبلاط والاحجار الصناعية والدولوميت ورمال الزجاج وما يماثلها وتطلق كلمة « المحاجر » على الامكنة التى تحتوى على مادة أو أكثر من خامات « المحاجر » وتنص المادة ( ٣ ) على أن « يعتبر من أموال الدولة ما يوجد من مواد معدنية بالمناجم فى الاراضى المصرية والمياه الإقليمية . وتعتبر كذلك من هذه الاموال خامات المحاجر عدا مواد البناء — الأحجار الجيرية والرملية والرمال — التى توجد فى المحاجر التى تثبت ملكيتها للغير » . وقد ميز المشرع مشروعات المناجم والمحاجر ببعض الامتيازات تقديرا منه لأهميتها للثروة القومية والاقتصاد الوطنى فنص فى المادة ( ٥ ) على أنه « مع عدم الاخلال بأحكام المادة ١٩٤٥ من القانون المدنى لا يجوز الحجز على الآلات ووسائل النقل والجر وغيرها المخصصة لاستغلال المناجم والمحاجر ما دام هذا التخصيص قائما » . كما نصت المادة ( ٣٦ ) على أن

« ترخص مصلحة المناجم والمحاجر لأغراض تشغيل المناجم والمحاجر بإنشاء الطرق العامة أو خطوط السكك الحديدية أو خطوط الأسلاك الهوائية والكهربائية والتليفونات أو بإنشاء محطات أو خطوط الانابيب أو المراسى وما يتبعها كمخازن التيتونين وغيرها ، وذلك بالاتفاق مع المصالح المختصة . وما يلزم من الأراضى غير المملوكة للحكومة لهذه الاعمال بتزاع ملكيته طبقا لأحكام آتقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه . وتعتبر الاراضى اللازمة لهذه الاغراض من الاموال العامة »  
وجميع الاعمال المشار اليها فى تلك المادة تتعلق بالنسبة الأساسية اللازمة لاستغلالها المنجم أو المحجر تعتبر بنص القانون من الاموال العامة ، ويستظهر من ذلك أن مشروعات المناجم والمحاجر ذاتها تعتبر بالمثل من أعمال المنفعة العامة ، فاذا ما خصصت محافظة الشرقية مساحات من أراضى الدولة التى تشرف عليها لمشروع من مشروعات المحاجر بمقتضى السلطة التى آلت ائنيها بموجب التفويضات الصادرة من السلطات المختصة بشئون المناجم والمحاجر وأخصها وزارة الصناعة فان تلك الاراضى تعتبر مخصصة للمنفعة العامة وتأخذ حكم الاموال العامة التى لا يجوز التصرف فيها . وعالى ذلك فان العقد انذى اشترى بموجبه المطعون ضده المساحة الداخلة فى مشروع المحاجر المشار اليه وقد أبرم بتاريخ ٤ من فبراير سنة ١٩٨١ أى بعد سنة من تاريخ صدور القرار المطعون فيه بتخصيص الارض للمشروع المشار اليه فانه يكون قد ورد على مال من الاموال العامة حق ماله انذى لا يجوز التصرف فيه ، ويحق للدولة من ثم أن تستند ائنى السلطة المقررة سواء بموجب القانون المدنى أو قانون الحكم المحلى فى ازالة ما يقوم به الافراد من أعمال انتعدى على الاملاك العامة — ولا يحول دون ذلك أن التصرف بالبيع الى المطعون ضده قد صدر من بعض ادارات محافظة الشرقية — اذ أن البادى أن هذا التصرف لم يصدر أو يعتمد من محافظ الشرقية مصدر انقرار المطعون فيه مما كان يمكن حطه على أنه عدول

عن تخصيص أرض النزاع لمشروع المحاجر . • معنى ذلك أنه لا يترتب عليه انفراج المال المتصرف فيه عن طبيعة أنه مال من الاموال العامة كما لا ينتقص من الحماية المقررة له قانونا بماكان أن يحمى — ولو في مواجهة المتصرف اليه — بطريق التنفيذ المباشر . •

ومن حيث أن ركن الجدية في الطلب المستعجل لا يكون بذلك متوافرا مما يتعين معه رفضه، والقضاء بالغاء الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى غير ذلك . •

ومن حيث أن من يخسر دعواه ينزّم بمصروفاتها . •

( طعن ٤١ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٨٦/١/٤ )

## الفرع الثاني

### تراخيص استخراج مواد المناجم والمحاجر

قاعدة رقم ( ٢٠١ )

نصها :

المواد ١ ، ٢ ، ٢٩ ، ٣٢ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ بشأن المناجم والمحاجر مفادها — المشرع وهو يصدر تنظيم استغلال المناجم والمحاجر اعتبر جميع المعادن والصفور والأحجار والرمال وغيرها من المواد التي توجد بالمناجم والمحاجر من أموال الدولة — استثنى المشرع من ذلك مواد البناء ( الأحجار الجيرية والرملية والرمال ) التي توجد في محاجر تثبت ملكيتها للغير — نظم المشرع وسائل استغلال هذه المواد — وذلك إما عن طريق إبرام عقود استغلال أو منح تراخيص بحسب الأحوال — ناطق المشرع بالجهة الإدارية الاختصاص بمنح هذه التراخيص أو إبرام تلك العقود وفقا لسلطاتها التقديرية — يكون قرار الجهة الإدارية في هذا الشأن صحيحا طالما كان أنشأته عليه هو المصلحة العامة ولم يشوبه عيب إساءة استعمال السلطة أو مخالفة للقانون — المشرع أجاز لمالك الأرض الموجودة بها مواد البناء الحصول على ترخيص باستخراجها لاستعماله الشخصي دون الحصول منه على إيجار أو أتاوة — أيضا أجاز الحصول على ترخيص باستغلالها بالأولوية على الغير — هذه الأولوية تظل قائمة ما لم يسقط حقها فيها — يسقط هذا الحق إذا أبلغته المصلحة بضرورة طلب الترخيص بذلك وانقضى شهرين دون التقدم بهذا الطلب — إذا تم ذلك وقامت الإدارة بالترخيص للغير في استغلال تلك المواد فإن المشرع منح مالك الأرض الحق في الحصول على نصف الإيجار — جهة الإدارة تستقل بتقدير مناسبة إصدار الترخيص أو تحديدها في ضوء ظروف وملابسات الحال المعروض عليها — سلطة الإدارة هذه لا تعدو كونها سلطة تقديرية للملأهات التي يترك لجهة الإدارة تقديرها ومناسبتها لتحقيق الصالح العام .

## المحكمة :

ومن حيث أن المادة ١ من قانون المناجم والمحاجر رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ تنص على أنه : — ( في تطبيق احكام هذا القانون تطلق عبارة « المواد المعدنية » على المعادن وخاماتها ، والعناصر الكيميائية والاحجار الكريمة وما في حكمها ، والصخور والطبقات والرواسب المعدنية التي توجد على سطح الارض أو في باطنها ، وكذلك المياه المعدنية الخارجة من باطن الارض اذا كان استغلالها بقصد استخراج مواد معدنية منها ، ولا تدخل في ذلك الاملاح التبخرية التي تستخرج بطريق التبخر ، ويكون الترخيص باستغلالها بقرار من وزير التجارة والصناعة وتطلق كلمة « المناجم » على الامكنة التي تحوى تلك المواد . وتطلق عبارة « خامات المحاجر » على مواد البناء والرصف والاحجار الزخرفية وخامات المون والبلاط والاحجار الصناعية والدولوميت ورمال الزجاج وما يماثلها . وتطلق كلمة المحاجر على الامكنة التي تحتوى على مادة أو أكثر من خامات المحاجر ) .

وتنص المادة ٣ من هذا القانون على أن : —

( تعتبر من أموال الدولة ما يوجد من مواد معدنية بالمناجم في الاراضي المصرية والمياه الاقليمية وتعتبر كذلك من هذه الأموال خامات المحاجر عدا مواد البناء — الاحجار الجيرية والرممية والرمال — التي توجد في المحاجر التي تثبت ملكيتها للغير ) .

وتنص المادة ٢٩ من القانون ذاته على أنه : —

( ..... كما يجوز لمصلحة المناجم والمحاجر الترخيص باستخراج كميات محدودة من مواد المحاجر خلال مدة محدودة ولغرض معين نظير دفع الاتاة المقررة عن تلك انكميات مقدما من مناطق تبعد عن المناطق



المُرخص فيها بمحاجر بمسافة لا تقل عن عشرة كيلو مترات على الأقل ويكون حساب الاتاة النهائي عن تلك المسافة عن جميع كميتها كما ينبغي بالحساب الختامي للعملية أو المنشأة .

كما تنص المادة ٣٣ على أنه : -

( يجوز لمصلحة المناجم والمحاجر أن ترخص المالك الأرض الموجود بها مواد البناء أن يستخرج هذه المواد بقصد استعماله الخاص دون استغلالها مع اعفائه من الإيجار والاتاة . ويكون للمالك الأولوية على الغير في الحصول على الترخيص في الاستغلال عن الأرض المملوكة له . وفي هذه الحالة يعفى من الإيجار دون الاتاة - ويسقط حقه فيها إذا بلغت المصلحة بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول بضرورة طلب الترخيص خلال شهرين وانقضى الميعاد دون طلب . وفي هذه الحالة يجوز للمصلحة أن ترخص للغير في استغلال تلك المواد ويكون لمالك الأرض الحق في الحصول على نصف الإيجار من مصلحة المناجم والمحاجر ) .

وحيث أن المستفاد من هذه النصوص وسائر نصوص القانون ٨٩ لسنة ١٩٥٦ أن المشرع - وهو بصدد تنظيم استغلال المناجم والمحاجر - اعتبر جميع المعادن والصخور والاحجار والرمال وغيرها من المواد التي توجد بالمناجم والمحاجر من أموال الدولة واستثنى من هذه الملكية مواد البنسلة ( الاحجار الجيرية والرملية والرمال ) التي توجد في محاجر تثبت ملكيتها للغير ثم نظم المشرع وسائل استغلال هذه المواد ، وذلك أما عن طريق إبرام عقود استغلال أو منح تراخيص بحسب الأحوال ، وناط بجهة الإدارة الاختصاص بمنح هذه التراخيص أو إبرام تلك العقود وفقا لسلطانها التقديرية ، وبالتالي فهي تستقل بتقدير مناسبة إصدار التراخيص وإبرام العقود في ضوء وزنها للظروف والملازمات

المحيطه ، ويكون قرارها في هذا الشأن صحيحا طالما كان الباعث عليه  
المصلحة العامة وصدر ولم يشبه عيب اساءة استعمال أو مخالفة القانون .  
الا ان المشرع راعى حقوق مالك الارض الموجودة بها مواد البناء ،  
فأجاز له الحصول على ترخيص باستخراجها لاستعماله الشخصي دون  
الحصول منه على ايجار أو اتاوة ، كما أجاز له الحصول على ترخيص  
باستغلالها بالاولوية على الغير وجعل هذه الاولوية قائمة ما لم يسقط  
حقه فيها ، وهو لا يسقط — وفق حكم الشارع — الا اذا بلغت المصلحة  
بضرورة طلب الترخيص بذلك وانقضى شهرين دون التقدم بهذا الطلب ،  
فاذا تم ذلك وقامت الادارة بالترخيص للغير في استغلال تلك المسواد  
فان المشرع منح مالك الارض الحق في الحصول على نصف الاجار .

ومن حيث أنه ولئن كان الاصل العام — كما سبقت اليه الاشارة —  
هو ان الادارة تستقل بتقدير مناسبة اصدار التراخيص ( أو تجديدها )  
في ضوء ظروف وملازمات الحال المعروض عليها ، وأنه كان البندين  
( ١٢ ) و ( ١٣ ) من الترخيص مثار المنازعة قد حددا مدة الترخيص  
وجعلاه مؤقتا يجوز لجهة الادارة أن تلغيه في أى وقت بدون ابداء  
الاسباب. الا ان سلطة الادارة هذه ليست سلطة مطلقة ولا رقابة عليها  
من القضاء الادارى بل أن هذه السلطة لا تعدو كونها سلطة تنفيذية  
للملاءمات. التي يترك لجهة الادارة مسئولية تقديرها ومناسبتها لتحقيق  
الصالح العام الغاية الوحيدة المشروعة لكل سلطة وتصرف ادارى وسند  
ذلك ان المشرع الدستوري قد حظر في المادة ( ٦٨ ) من الدستور  
النص على تحصين أى تصرف أو عمل ادارى من رقابة القضاء الغاء  
أو تعويض. كما أنه قد عنى بافراد باب كامل لسيادة القانون في الدستور  
ونص في المادة ( ٦٥ ) صراحة على التزام الدولة بسيادة القانون  
ولا توجد في اطار الشرعية وسيادة القانون قرارات أو تصرفات ادارية  
— تقوم بمباشرتها بناء على سلطات مطلقة لأية جهة ادارية تباشرها دون

رقابة مشروعاتها وعدم مخالفتها للدستور أو القانون وانما تتمتع تلك الجهات بسلطات تقديرية في إصدار بعض القرارات أو التصرفات الإدارية وتخضع للرقابة القضائية التي لا تهدر مشروعية تقدير الإدارة لمناسبة قرارها. وتوقيته مستهدفة لتحقيق الصالح العام في اطمأو  
المشروعية وسيادة القانون •

ومن حيث أنه بناء على ما ساف بيانه — ان مناط توقيت  
الترخيص وجواز الغاء الإدارة له في أى وقت انما يكون كأصل عام  
في الأحوال العادية كأن يكون استخراج الرمال من محجر مملوك للدولة  
أو من أرض مملوكة للغير تصرح جهة الإدارة فيها لغير مالكها  
باستخراج الرمال من الأرض المملوكة لغيرها وفقا لما سلف بيانيه  
من قواعد • وهذا الأصل العام لا يصوله دون ان يكون هناك بعض  
حالات خاصة كما هو الحال في الطعن المعروض ، إذ الثابت ان الشركة  
التي يمثلها الطاعن إنما تقوم باستخراج الرمال بالتصريح المرفوض  
تجديده لا بغرض الاستغلال في المقام الاول وانما أصلا وأسبابا  
للعرض الذى وجدت من أجله أنشركة ومنحت أيضا من أجله الترخيص  
الا وهو تسوية الاراضى الصحراوية واستصلاحها واستزراعها وهو  
غرض تنفيذه الدولة في الآونة الراهنة ضمن تخطيطها وسياستها للتنمية  
الزراعية في البلاد وتحث عليه بكامل الجد ، فالنائب بالاوراق ان  
الشركة قد قامت بشراء نحو ٣١٦ فداناً من الاصلاح الزراعى سنة  
١٩٨٤ بقصد استصلاحها وتعميرها وتنميتها وزراعتها على وفق ما جاء  
بشروط عقد الشراء الذى تعهذت فيه الشركة المشترية بعدم استغلال  
الارض في غير هذا الغرض •• ولازم ذلك بالبداية تسوية الارض  
برفع الرمال الزائدة والهضاب الكثيرة بها تمهيدا لاستزراعها ، وهو  
عين ما قررتة أيضا للجنة الادارية التى قامت بمعاينة الارض واعتمده  
مدير الزراعة بالشرقية غداة إصدار الترخيص. حيث قررت اللجنة ان

الأرض رملية غير منزرعة ويلزم رفع كمية من الرمال منها حتى تصبح بمستوى الاراضى الزراعية المجاورة . ومن ثم فانه في الحالة المائلة فان السبب الاصلى والاساسى لصذور الترخيص هو رفع الرمال لتسوية الارض لاستقرارها في المقام الاول وقبل ان يكون ذلك للاستغلال كمحجر ، ومن ثم يكون استغلال الرمال المستخرجة في هذه الحالة عرضيا ومكملا للهدف الاساسى والاوّل من الترخيص .

فاذا كان الامر على هذا النحو ، وكان الثابت بالاوراق ان اشركة الطاعنة صادفها الكثير من العوائق والمعوقات في نقل الرمال تسبب فيها مشروع استغلال المحاجر بمحافظة اشرقية الامر الذى لم يتمكن معه من نقل كامل كمية الرمال المصرح لها بنقلها في الميعاد المحدد لنهاية الترخيص في ١٩٨٨/٦/٣٠ أى انها لم تتمكن من اتمام نقل كامل كمية الرمال بسبب راجع الى الغير ولا يد لها فيه ، الامر الذى منع في ذات الوقت استصلاح الارض التى اشترتها الشركة وتسميتها وزراعتها فانه يكون من قبيل العسف الذى يتعارض مع الصالح العام — في ظل هذه الظروف — عدم الموافقة لها على تجديد الترخيص لمدة اخرى مناسبة تكفى لنقل باقى كمية الرمال . ولا وجاهة فيما تذرعت به جهة الادارة من ان المحافظ قد أصدر في ١٩٨٨/٣/٢٠ كتابه رقم ٧٨٦ لمدير تفتيش المحاجر بتوجيهاته بوقف التراخيص وعدم تجديد القائم منها لحين الانتهاء من إعداد دراسته عن تنظيم استغلال المحاجر على أرض المحافظة — وهى الدراسة التى لا يبين انها انتهت حتى الان رغم انقضاء عدة سنوات على التعلل بها .

وحيث انه لا جدال في ان تلك التعليمات وذلك التوجه والشروع في وضع ذلك التنظيم العام انما يتناول الاطار العام لاستغلال المحاجر في الاحوال العادية لا يحول — فيما لو كان ذلك سديداً ومتفقاً مع

المصالح العام — دون تجديد الترخيص في الحالة المعروضة ، بل هو — ان تم — قد يتناوله بأثر مباشر اذا ما جاءت قواعد ذلك التنظيم شاملة له .

وحيث أنه بناء على ما تقدم جميعه يكون قرار رفض تجديد الترخيص في الحالة المعروضة قد جاء معيبا على خلاف صحيح حكم القانون مستوجبا الحكم بالغاء . وإذا ذهب الحكم المطعون فيه الى غير هذا النظر فانه يكون قد جاء على خلاف صحيح التطبيق السليم لاحكام القانون مستوجبا انحكم بالغاء وبالغاء القرار المطعون عليه مع ما يترتب على ذلك من آثار .

( طعن رقم ٢٢٩٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٩١/١١/٣ )

### الفرع الثالث

مدى حرية الشخص الطبيعي أو الاعتباري

في الكشف عن المواد المعدنية

قاعدة رقم ( ٢٠٢ )

المبدأ :

خول المشرع كل شخص طبيعي أو اعتباري حرية الكشف عن المواد المعدنية بترخيص من الجهة المختصة — يجب على من يكتشف احدى خامات المواد المعدنية أن يبلغ مصلحة المناجم والمحاجر — يتعين أن يكون المبلغ عن الكشف هو في الحقيقة والواقع قد قام به — على تلك المصلحة تسجيل حق الكشف المبلغ عنه ويترتب على ذلك اولوية الحصول على ترخيص البحث بالشروط التي حددها المشرع — اذا تحققت الجهة الادارية من عدم صحة الادعاء بالكشف يكون عليها الا تجرى القيد — تختص الهيئة المصرية العامة للمساحة بالقيام باعمال المساحة الجيولوجية والتعدينية على مستوى الجمهورية — متى بدأت تلك الهيئة اعمال الكشف والبحث في منطقة ما فلا تثريب عليها ان قررت حفظ المساحة محل البحث طوال مدة البحث أو طرح هذه المساحة في مزايده عامة متى تبين لها وجود المعدن فيها بكميات تسمح باستغلاله — ارجاء النظر في منح ترخيص البحث لا يعد مخالفة من جانبها لاحكام القانون .

المحكمة :

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن المطعون ضده تقدم بتاريخ ١٣/٣/١٩٨٥ الى ادارة المعامل الكيميائية انتابعة للهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية بطلب تحصيل عينة من مادة الالبيت من منطقة تر (طر) على ماورد نتيجة التحليل الصادرة بتاريخ ١٤/٤/١٩٨٥ وبتاريخ ٧/٥/١٩٨٥ تقدم المطعون ضده بطلب الى مدير

عام الادارة العامة للمناجم والمحاجر بشأن الموافقة على اصدار تصريح بحث عن خام الالبيت بجهة شرم الشيخ محافظة جنوب سيناء في مساحة ١٦ كيلو متراً مربعاً على الوجه المبين بالخريطة المرفقة بالطلب ، وارفق بالطلب شيكا مصرفيا بمبلغ ٤٠٢٥٥٠ جنيه قيمة الايجار والتأمين ورسم النظر والدمغات لاستخراج عقد البحث ، وبين من الاطلاع على الخريطة المرفقة بالطلب المشار اليه أن الطلب ينصرف الى مساحة بوادى تر شرم الشيخ باحداثيات ٤٧°٤٦' ١٨°٣٤' و ١١°٣٥' ٢٨' وبكتاب مؤرخ ١٩٨٥/٥/٢١ ردت الجهة الادارية الشيك المقدم من المطعون ضده وطلبت موافقتها بمبلغ جنيهين فقط قيمة رسم النظر عن طلب الحصول على الترخيص وأوضحت الجهة الادارية أنه بخصوص الايجار والتأمين والتمغة النوعية فسيتم مطالبة الطالب بها بعد دراسة الطلب . ( السند رقم ٣ من حافظة مستندات المطعون ضده المقدمة أمام محكمة القضاء الادارى بجلسة ١٠/١٢/١٩٨٥ ) ويتاريخ ١٩٨٥/٥/٢٢ وافى المطعون ضده الادارة العامة للمناجم والمحاجر بحوالة بريدية بالمبلغ المطلوب ، وتأثر على طلب المطعون ضده بشأن قبول الحوالة ، برقم الملف الخاص بالطلب وهو ملف ٢٨ - ١٠٠/٨٢/١ بشأن ترخيص خام الالبيت ( المستند رقم ٤ من حافظة مستندات المطعون ضده المشار اليها ) وبكتاب مؤرخ ١٩٨٥/٥/٢٧ أوضح المطعون ضده لجهة الادارة بأنه بخصوص طلبه المؤرخ ١٩٨٥/٥/٧ بشأن طلب منحه ترخيص بحث عن خام الالبيت بجهة جبل ( تر ) أنه يعدل المساحة المطلوب الترخيص بشأنها الى مساحة ٢ كيلو متراً مربعاً بدلاً من ١٦ كيلو متراً مربعاً بالاحداثيات التالية خط طول ٣٤°٢٨' وعرض ٢٨°١٢' بزاوية انحراف ٧٠° وبكتاب مؤرخ ١٩٨٥/٥/٢٦ اشار المطعون ضده الى أنه يحيط السيد مدير عام الادارة العامة للمناجم والمحاجر بأنه قد اكتشف خام الالبيت بجهة جبل ( تر ) بجنوب سيناء وتقام بتسليم عينة من الخام المكتشف للادارة العامة لمعامل المساحة

الجيولوجية بتاريخ ١٣/٣/١٩٨٥ وطلب تسجيل الاكتشاف باسمه : مؤكداً أن المنطقة الموجودة بها الخام تقع في مساحة ٢ كيلو متر مربع بالأحداثيات الآتية : خط طول ٤٠ ١٨ ٣٤ وخط عرض ٩ ١٢ ٢٨ زاوية انحراف ٧٠ م و يكتب مؤرخ ٢٠/٧/١٩٨٥ ٠٠٠ أوضح المطعون ضده لمدير عام الإدارة العامة للمناجم والمخارج انه أول من اكتشف الخام المشار اليه في تاريخ سابق على ١٣/٣/١٩٨٥ . تاريخ تسليمه للعينة إلى معامل الهيئة لتحليلها ، ويبين أنه لم يتم إصدار أى ترخيص بحث عن الخام المشار اليه بجبل ( تر ) حتى تاريخ كتابه ، وأن الخام المكتشف غير مدرج بالسجل المصنوع عليه بالمادة ٢٦ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ . كما أن منطقة جبل ( تر ) ليست ضمن المساحات والمناطق المنصوص عليها بالمادتين ١٣ و ١٧ من القانون المشار اليه وانتهى الى طلب إتخاذ ما ينزم لحفظ حقه في اكتشاف الخام بالمنطقة المشار اليها ، كما أكد المطعون ضده بكتابه المؤرخ ٣١/٧/١٩٨٥ احقية في الكشف وطلب الافادة بتاريخ انتهاء حقه في التقدم بطلب جديد للبحث عن خام الايبيت المكتشف بجبل ( تر ) ( حافظة المستندات المشار اليها - المستندات أرقام ٨٥ و ٨٦ ) . ويكتب ورد الى الجهة الادارية بتاريخ ١/٨/١٩٨٥ اشار المطعون ضده الى أنه لما كانت المادة ( ٩ ) من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ تنص على أن : يتقدم الكاشف بطلب ترخيص بحث خلال ثلاثة أشهر من تاريخ اعلانه عن الكشف فانه يتقدم بطلب جديد حفاظاً على حقوقه المترتبة على حق الكشف بعد تسجيله وافاد بيان احداثيات الموقع الذى يطلب الترخيص بشأنه حيث يبين اختلاف في اعشار الثانية بخطى الطول والمعرض ويزاوية انحراف ٩٠ بدلا من ٧٠ التى كان قد حددتها في الطلب الاول واكد المطعون ضده ، ان طلبه الجديد لا يفيد تنازلا عن طلبه السابق ( المستند رقم ٩ من حافظة المستندات المشار اليها ) . ويعدد جريدة الجمهورية المصادر في ٢٧/٧/١٩٨٥ تحت عنوان



« مسح جيولوجى بجنوب سيناء للإفادة عن ثرواتها الحجرية والمعدنية » ورد أن السيد / رئيس مشروع الأبحاث الجيولوجية بمحافظة جنوب سيناء صرح بأن لجنة عن هيئة المساحة الجيولوجية بدأت عمل مسح جيولوجى شامل للأراضى والجبال بالمحافظة وبأنه من الخانات المتوفرة شمال شرم الشيخ خام الألبت الذى يعتبر أجود أنواع الألبت فى العالم ويستخدم فى صناعة السيراميك ( المستند رقم ١٢ من المحافظة المشار إليها ) • وبكتاب مؤرخ ١٢/٨/١٩٨٥ طلبت الهيئة من المطعون ضده موافقاتها بصورة من التعاقد بينه وبين الجيولوجى المسئول حتى يمكن استكمال المستندات الخاصة بطلبه ، كما طالبت الهيئة بكتاب مؤرخ ١٠/٩/١٩٨٥ • باستيفاء التمغفات على الرسوم الهندسية المقدمة حتى يمكن البت فى طلب الحصول على ترخيص بحث بجهة جبل ( تر ) وتقدم المطعون ضده بعدة شكاوى الى السيد / رئيس مجلس الوزراء ووزير البترول والثروة المعدنية من عدم استجابة الهيئة الى طلبه ، ثم انتهى فى ٢/١٠/١٩٨٥ الى توجيه إنذار على يد محضر الى بعض المسئولين منهم/وزير البترول ورئيس مجلس ادارة الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية ومدير عام الادارة العامة للمناجم والمهاجر ، طالبا تنفيذ أحكام القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ ولائحته التنفيذية فى حقه بتسجيل اكتشافه لخام الألبت بجبل ( تر ) واخطاره بذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الانذار ، بتاريخ ٣٠/١٢/١٩٨٥ وجهت الهيئة إنذاراً على يد محضر الى المطعون ضده يتضمن أن أداة المناجم والمهاجر بالهيئة قامت بتأجيل البت فى طلب الترخيص بالبحث التقدم فى ٧/٥/١٩٨٥ نظراً لان المنطقة المطلوب الترخيص بشأنها تدخل ضمن أبحاث وأعمال الادارة العامة للاستكشافات احدى ادارات الهيئة وأنه بالتالى لا يجوز منح ترخيص الا بالاماكن التى لا تباشر الهيئة بها بواسطة احدى اداراتها نشاطا بحثيا ( خاضعة مستندات الهيئة المقدمة

أمام محكمة القضاء الإداري بجلسة ٢٥/٢/١٩٨٦ وإصدار الإنذار الى أن المطعون ضده بعد أن تقدم بطلب الترخيص بالبحث وعلمه بارجاء البت فيه طلب بتاريخ لاحق ( ٢٦/٥/١٩٨٥ ) قيد اسمه بسجل أنكاشفين ، علما بأن الهيئة قامت باعمال مسح جيولوجية لمناطق جنوب سيباء ، ومنها المنطقة محل طلب الترخيص ، اعتباراً من سنة ١٩٨٣ ..... كسفت عن وجود مادة ( الفلسيار ) التي يدعى المطعون ضده اكتشافها وان كان تواجدها بنسبة ضئيلة ضمن صخور جرانيتية لا تقل عن ١٨٪ فكان ان قررت الهيئة تأجيل البت في أية طلبات تقدم للبحث أو التتقيب عن تلك المادة مع دراسة امكانية تطبيق احكام المادة ١٧ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ واوضحت الهيئة انها ارجأت كفاءة الطلبات السابقة المقدمة بشأن الترخيص بالنسبة للخام المشار اليه في المنطقة احين الانتهاء عن ادراسة الشاملة التي تقدم بها تمهيدا لبحث استقلالها في مزايدة وفقا لاحكام المادة ١٧ من القانون .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر أنه أورد تعريفاً للمقصود بكل من تعبيرى الكشف والبحث فنصت المادة ( ٢ ) على أنه يقصد بالكشف عن المواد المعدنية اختبار سطح الارض أو باطنها بجميع الوسائل وعلى الأخص الوسائل الجيولوجية والجيوفيزيكية التي تؤدي الى التعرف على المعادن وخواصها الطبيعية والمغناطيسية أو الكهربائية أو غيرها وعمل حفر اختيار أو ثقب للتحقق من وجود أو احتمال وجود مواد معدنية ، كما يقصد بالبحث عن المواد المشار اليها اتوسع في فحص سطح الارض وباطنها بجميع الوسائل الجيولوجية أو الجيوفيزيكية أو التعمدنية التي تؤدي الى التعرف على مدى انتشار الخام وكمياته وعلى أصح الطرق لاستخراجه من استخلاصه وتقدير مدى مساهمته في الأسواق الداخلية ونصت المادة ( ٣ ) على أن « يقيد من أموال الدولة

ما يوجد من مواد معدنية بالمناجم فى الاراضى المصرية والمياه الاقليمية  
 وتعتبر كذلك من هذه الاموال خامات المحاجر عدا مواد البناء - الاحجار  
 الجيرية والرطوبة والزهال - التى توجد فى المحاجر التى تثبت ملكيتها  
 للمعير ، ونظمت المادتان ( ٤ ) و ( ٦ ) من ذات القانون الاختصاصات  
 الموكولة الى الجهة الادارية المختصة القائمة على شئون المناجم  
 والمحاجر وتحديد الاثار القانونية المترتبة على مباشرتها فى  
 الاختصاصات وكذلك بيان الحقوق المقررة للأشخاص الطبيعيين أو  
 الاعتباريين فى هذا الشأن فأوردت المادة ( ٤ ) أن « تقوم وزارة  
 التجارة والصناعة طبقا لاحكام هذا القانون بتنظيم استغلال المناجم  
 والمحاجر ورقابتها وكل ما يتعلق بها من تصنيع أو نقل أو تخزين ولها  
 أن تقوم بأعمال الكشف والبحث عن المواد المعدنية واستغلال المناجم  
 والمحاجر وما يتعلق بها اما بنفسها مباشرة وفى هذه الحالة لها أن تقوم  
 بحفظ المساحة التى تباشر فيها اعمال الابحاث انتعدينية أو الجيولوجية  
 طول مدة البحث واما أن تعهد بذلك الى غيرها بالشروط المقررة فى هذا  
 القانون » وتنص المادة ( ٦ ) على أن « لكل شخص طبيعى أو اعتبارى  
 حرية الكشف عن المواد المعدنية بالشروط والاوزاع المقررة فى هذا  
 القانون ويكون البحث عن هذه المواد المعدنية واستغلالها فى جمهورية  
 مصر بما فى ذلك المياه الاقليمية أيضا كان ملك الارض بترخيص يصدر  
 وفقا للشروط المقررة فى هذا القانون على أنه يجوز بقرار من مجلس  
 الوزراء حظر البحث أو الاستغلال بالنسبة الى معدن له أهمية خاصة  
 بالاقتصاد القومى وفى هذه الحالة تلغى جميع تراخيص البحث  
 والاستغلال السابق منحها واولجى القانون فى المادة ( ٩ ) على من  
 يكتشف احدى خامات المواد المعدنية ان يبلغ بذلك مصلحة المناجم  
 والمحاجر بكتب موصى عليه بعلم الوصول ، وفى المقابل اوجب القانون  
 على تلك المصلحة أن تسجل حق الكشف المبلغ عنه على الوجه المشار  
 اليه ويرتب القانون على التسجيل حق الاولوية فى الحصول على ترخيص

البحث بشروط منها أن تتوافر في الطالب الكفاية الفنية اللازمة لهذا الغرض والالتزام بانفاق ما تستغرقه أعمال البحث على الوجه الذي توافق عليه مصلحة المناجم والمهاجر ويصدر بالترخيص قرار وزير البترول والثروة المعدنية ( م ١٠ ) • في حين قررت المادتان ( ١٦ ) و ( ١٧ ) من القانون أنه وان كان يشترط لاصدار عقد استغلال معدن ما في مساحة معينة أن يسبقه ترخيص بالبحث شريطة أن يثبت المرخص له في البحث وجود الخام الممكن تشغيله الا أنه يجوز اصدار عقد الاستغلال في المساحات التي يتبين لمصلحة المناجم والمهاجر وجود المعدن فيها بكميات تسمح باستغلاله •

ومن حيث أن الهيئة العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية المنشأة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠ وتتبع وزير البترول والثروة المعدنية تختص وفقا لحكم المادة ( ٢ ) من قرار انشاءها بأعمال المساحة الجيولوجية والتعدينية على مستوى الجمهورية للتعرف على جيولوجيتها وخاماتها ائتمينية وتقييمها ووضع الخرائط اللازمة والقيام بتنفيذ المشروعات التعدينية المدرجة بخطة الصناعة التي توكل اليها حتى بدء مرحلة الانتاج ثم اسنادها الى الشركات الصناعية المتخصصة والثابت من الاوراق ان الهيئة المشار اليها بدأت اعتباراً من اكتوبر سنة ١٩٨٣ بأجراء أعمال استكشافات جيوفيزيكية وجيوكيميائية بمنطقة جنوب سيناء فأصدرت الامر الادارى رقم ١٩٦ في ١٠/٩/١٩٨٣ بشأن ما سمي مشروع استكشاف خامات النحاس بجنوب سيناء ثم اصدرت الامر الادارى رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٤ في ٢٧/٩/١٩٨٤ بشأن مشروع الاستكشاف الجيوكيميائي بمنطقة ذهب سيناء الجنوبية حيث قيد المشروع برقم ( ١٧ ) مستهدفاً على ما جاء بالقرار الادارى المشار اليه ، بحث جيوكيميائي اقليمى عن المعادن والخامات المختلفة لضخور القاعدة وذلك باستكشاف المجالات

الجيوكيميائية الاولى والثانوية مع الاستعانة بالخرائط التى تم إعدادها بمعرفة الادارة العامة للجيولوجيا الاقليمية فى المنطقة المحصورة بين خطى طول ٣٤ حتى خليج العقبة شرقا وخط عرض ١٥ — ٢٨ و ٣٠ — ٢٨ شمالا بمساحة قدرها حوالى ١٥٠٠ كيلو متر مربع ، وتحدد للمشروع المشار اليه توقيت زمنى فى الفترة من ١/١/١٩٨٤ الى ٣٠/٦/١٩٨٥ وتتاول الامر الادارى المشار اليه تفصيل البرنامج الحقلى المقرر تنفيذه ويشمل اعمال جميع العينات واعمال التطليل المعملى ، كما صدر الامر الادارى رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٤ بتاريخ ٣٠/٩/١٩٨٤ بتشكيل مشروع الاستكشافات الجيوكيميائية الاقليمية لشرم الشيخ جنوب سيناء وحددت له الفترة الزمنية من ١/١٠/١٩٨٤ الى ٣٠/٦/١٩٨٥ ويهدف الى اجراء ابحاث استكشاف جيوكيميائية اقليمية بالمنطقة المحصورة بين خطى طول ٣٤ غربا الى خليج العقبة شرقا وخطى عرض ٢٨ جنوبا الى ١٥ — ٢٨ شمالا وصخور القاعدة لمسافة قدرها ١٥٠٠٠ كم . ومفاد ما تقدم ان الهيئة بحسبانها الجهة المختصة قانونا كجهاز يتبع وزير البترول والثروة المعدنية كانت تباشر أعمال الكشف والبحث بالمنطقة المشار اليها بالاقل فى الفترة من ١/١٠/١٩٨٤ وحتى ٣٠/٦/١٩٨٥ فلا تشرب عليها ان هى قررت حفظ المساحة محل البحث طوال مدته استنادا لصريح حكم المادة ( ٤ ) المشار اليها من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ . فاذا كان ذلك وكان البادى من الاطلاع على الخرائط المرفقة بطلبى الترخيص بالبحث المقدمين من المطعون ضده بتاريخ ٥/٧ و ٢٧/٥/١٩٨٥ ان المساحة المطوب الترخيص بالبحث فيها ، من واقع الاحداثيات التى قدمها فرع متداخل فى المساحة محل المشروعات الاستكشافية التى تقوم بها الهيئة ولم تكن تلك المشروعات قد انتهت المدة المقررة لها من واقع الاوامر الادارية الصادرة فى هذا الشأن والتي كانت تنتهى فى ٣٠/٦/١٩٨٥ فانه وخيال هذه الفترة

يكون من حق الجهة الادارية أن تقرر الاحتفاظ بالمساحات فجيبل استكشافها وبحثها فلا يمنع عنها تراخيص بحث ، كل ذلك على الوجه المحدد بالمادة ( ٤ ) من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ ولا يترتب عليها كذلك أن تقرر نتيجة لما تسفر عنه اعمال البحث والبحث التي باشرت في المساحات محل بحثها اعمالا لحكم المادة ( ١٧ ) من القانون طرح هذه المساحات في مزيدة عامة حتى يتبين لها وجود المعدن فيها بكميات تسمح باستغلاله ، وبالترتيب على ما تقدم ، فان الجهة الادارية بارجائها النظم في منح الترخيص بالبحث المقدم من المطعون ضده في ١٩٨٥/٥/٧ لا تكون قد خالفت حكم القانون .

ومن حيث أن المطعون ضده ، على ما تكشف الاوراق وبعد أن تقدم بطلب الترخيص بالبحث عن معدن الالبيت بناحية جبل ( تر ) بجنوب سيناء بتاريخ ١٩٨٥/٥/٧ عاد وأورد بكتابه المؤرخ ١٩٨٥/٥/٢٦ أنه اكتشف الخام المشار اليه بالجهة التي كان قد طلب الترخيص له بالبحث فيها عن ذات المعدن ، طالبا تسجيل الاكتشافات باسمه في حين أنه كان يتعين عليه اعمالا لحكم المادة ( ٩ ) من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه أن يبادر بالاطلاع عما يدعيه من كشف بكتاب موصى عليه بعلم الوصول فرفضت الجهة الادارية اجراء ما يطلبه من قيد استنادا الى أنه سبق لها اكتشاف الخام المشار اليه بذات الموقع ، فان ما ايدته الجهة الادارية في هذا الشأن يجد سنداً من الأوراق : إذ الثابت أنه قد نشر بجريدة الجمهورية بالعدد الصادر في ١٩٨٥/٧/٢٧ غداة الانتهاء من ابحاث الاستكشاف التي كانت تجريها الهيئة بالمنطقة وحتى ١٩٨٥/٦/٣٠ ، على لسان رئيس مشروع الابحاث الجيولوجية بمحافظة جنوب سيناء أن المسح اتجيولوجي اثبت توافر خام الالبيت شمال شرم الشيخ وأن الخام المكتشف يعتبر من أجود أنواع الالبيت

في العالم ( السند رقم ١٢ من حافظة مستندات المطعون ضده المقدمة  
ألى محكمة القضاء الادارى بجلسة ١٠/١٢/١٩٨٥ ) .

كما يؤكد ما قالت به الهيئة في معرض دفاعها بالدعوى والطعن في  
سابقة الكشف وتوافر الغم بوجود الخام المشار اليه بالمنطقة التى  
ادعى المطعون ضده اكتشاف الخام بها ، ما ورد بالمكاتبات المتبادلة  
بين وزارة الخارجية ومحافظة جنوب سيناء والهيئة في شأن العرض  
المقدم من مغاول أجنبى لشراء خام ( انفسيار ) المتواجد بجبل بجوار  
شرم الشيخ ( المستندات أرقام ٦ و ٥ و ٦ من حافظة مستندات الهيئة  
المقدمة أمام محكمة القضاء الادارى بجلسة ٢٥/٢/١٩٨٦ ولا شبهة في  
أن خام الالبيت هو ما يطلق عليه ايضا ( انفسيار ) على ما تكشف  
الزيادات العامة التى أعلنت عنها الهيئة بتاريخ ٢٤/١/١٩٨٧ عن  
استغلال خام الفلسيار ( الالبيت ) بجهة وادى تر بجنوب سيناء  
( حافظة مستندات المطعون ضده المقدمة أثناء تحضير الدعوى بهيئة  
مفوضى الدولة بتاريخ ٢٤/١٢/١٩٨٦ فاذا كانت الجهة الادارية ملزمة  
بتسجيل الاكتشاف لمن يقوم به على الوجه المنصوص عليه بالقانون  
رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ والمواد من ( ١ ) الى ( ١٠ ) من اللائحة التنفيذية  
بالقانون الصادر بها قرار وزير الصناعة رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٩ ، الا أنه  
يتعين ابتداء أن يكون المبلغ عن الكشف هو في الحقيقة واثاق قد  
قام به ، فاذا تحققت الجهة الادارية من عدم صحة الادعاء بالكشف  
فانه يكون عليها الا تجرى القييد ، ولا يكون صحيحا  
ما استخلص الحكم المطعون فيه من تراخى جهة  
الادارة في موافاة المطعون ضده إذ تبين إبلاغه لها عما ادعى أنه قام  
باكتشافه من معدن الالبيت ذلك أنه وان كانت اللائحة التنفيذية لقانون  
تلزم الجهة الادارية باخطار صاحب الكشف بنتيجة تبليغه على ما تنص  
عليه المادة ( ٩ ) من اللائحة التنفيذية الا أن التراخى في هذا الاخطار

برفض القيد لا يرتب بذاته حقاً للطالب ولا يكفي بذاته للدلالة على  
أحقية الطالب فيما يطلب طالما كانت الأوراق ، قاطعة الدلالة في صحة  
مسلك الجهة الادارية برفض قيد انكشف باسم الطالب لعدم توافر  
شرط القيد ولازمه هو تحقق واقعة الكشف ذاتها ، وبالترتيب على ما سبق  
جميعه وإذا انتهى الحكم المطعون فيه الى انقضاء القرارات السلبية  
المطعون فيهما فيكون قد خالف حكم القانون في قضائه مما يتعين معه  
الغاؤه فيما تضمنه في هذا الشأن مع الزام المطعون ضده المصروفات  
اعمالاً لحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

( طعن رقم ٢٦٠٧ وطعن رقم ٢٧٠١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٨٨/٥/٧ )



### الفرع الرابع

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٢٧ باعتبار مرفق

المحاجر من المرافق ذات الطبيعة الخاصة

قاعدة رقم ( ٢٠٢ )

المبدأ :

اختصاص وحدات الحكم المحلي بإنشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة في دائرتها - يفرج عن ذلك المرافق القوية أو ذات الطبيعة الخاصة - قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٢٧ باعتبار مرفق المحاجر من اختصاص المخطات وتبعية لوزارة الصناعة - اعتبارا من تاريخ صدور القرار المشار إليه تختص هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بإدارة مرفق المحاجر .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٦/٢/٥ فاستقرت فتاها الصادرة بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٢٣ ملف رقم ٢٥٥/١/٥٤ والتي انتهت - للاسباب الواردة فيها - الى عدم اختصاص هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بإدارة مرفق المحاجر اعتبارا من تاريخ العمل بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٤٣ لسنة ١٩٨٥ وفي الفترة السابقة على ذلك تختص الهيئة بمنح التراخيص دون المخطات .

وتبين للجمعية أن المادة ٢ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون نظام الحكم المحلي المعدل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٠ تقضى بأن تتولى وحدات الحكم المحلي في حدود السياسة العامة والخطة

العامة للدولة انشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة في دائرتها كما تتولى هذه الوحدات كل في نطاق اختصاصها جميع الاختصاصات التي تتولاها الوزارات بمقتضى القوانين واللوائح المعمول بها وذلك فيما عدا المرافق القومية أو ذات الطبيعة الخاصة التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية « ٥٠٠ » كما تبينت الجمعية العمومية أن المادة ١٣ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٦ في شأن المجتمعات العمرانية الجديدة تقضى بأنه « الى أن يتم تسليم المجتمع العمراني الجديد الى الحكم المحلى طبقا لأحكام المادة ٥٠ من هذا القانون ، يكون للهيئة والأجهزة والوحدات التي تنشئها في سبيل مباشرة اختصاصها المنصوص عليه في هذا القانون جميع السلطات والصلاحيات المقررة للمطيات . كما تختص الهيئة بالموافقة وإصدار التراخيص اللازمة لإنشاء وإقامة وإدارة تشغيل جميع ما يدخل في اختصاصها من أنشطة ومشروعات وأعمال وأبنية ومرافق وخدمات وذلك كله وفقا للقوانين واللوائح والقرارات السارية » . كما استعرضت الجمعية نص المادة الاولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٨٥ باعتبار مرفق المحاجر من المرافق ذات الطبيعة الخاصة والصادر استنادا الى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٥ لسنة ١٩٨٤ بالتفويض في بعض الاختصاصات بأن « يعتبر مرفق المحاجر من المرافق ذات الطبيعة الخاصة في تطبيق قانون نظام الحكم المحلى » . وأخيرا تبين للجمعية أن رئيس مجلس الوزراء أصدر القرار رقم ٥٢٧ لسنة ١٩٨٥ بتاريخ ١١/١١/١٩٨٥ وقضت في مادته الاولى بأن « يلغى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٨٥ المشار اليه » .

ومفاد ما تقدم أن المشرع اختص وحدات الحكم المحلى بإنشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة في دائرتها ونشاطها في نطاق اختصاصها جميع الاختصاصات التي تتولاها الوزارات بمقتضى

القوانين واللوائح وذلك فيما عدا المرافق القومية أو ذات الطبيعة الخاصة التي يصدر بتحديددها قرار من رئيس الجمهورية ، وبمصدور قانون المجتمعات العمرانية الجديدة سالف البيان نقل المشرع اختصاص وحدات الحكم المحلي بالنسبة للمجتمع العمراني الجديد إلى الهيئة القائمة على المجتمعات العمرانية وذلك إلى أن يتم تسليم المجتمع العمراني الجديد إلى الوحدات المحلية .

وإذا كان مرفق المحاجر يعد حتى تاريخ صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٨٥ من المرافق العامة المحلية وما يترتب على ذلك من آثار أهمها اختصاص وحدات الحكم المحلي بإدارة هذا المرفق وبالنسبة للمجتمعات العمرانية الجديدة فإن الهيئة العامة القائمة على المجتمعات العمرانية الجديدة تختص دون غيرها بإدارة هذا المرفق إلى حين تسليم المجتمع الجديد إلى وحدات الحكم المحلي ، إلا أنه بمصدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٨٥ سالف البيان والذي تناول بالتحديد الطبيعة القانونية لمرفق المحاجر فاعتبر من المرافق ذات الطبيعة الخاصة فاعتباراً من تاريخ صدور هذا القرار يخرج مرفق المحاجر من اختصاص السلطات المحلية شأن المرافق القومية وتتقل تبعيته إلى وزارة الصناعة باعتبارها القائمة على هذا المرفق ذات الطبيعة الخاصة طبقاً لأحكام القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر ، وبالتالي ينصر اختصاص هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بإدارة هذا المرفق باعتبار أن اختصاصها في هذا الشأن مستمد من اختصاص السلطات .

وإذا كان رئيس مجلس الوزراء قد أصدر بتاريخ ١١/٦/١٩٨٥ القرار رقم ٥٢٧ لسنة ١٩٨٥ قاضياً في مادته الأولى بإلغاء العمل بقرار

رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٨٥ المشار إليه فيكون هذا القرار قد أعاد الحال إلى ما كان عليه قبل صدور قرار رئيس مجلس الوزراء الملغى والذي حدد الطبيعة القانونية لمرافق المحاجر . وبذلك يعود المرفق المذكور إلى سيرته الأولى باعتباره من المرافق التي تختص بإدارتها وتشغيلها الوحدات المحلية ، ومن ثم تنتقل تلك السلطات والصلاحيات في نطاق المجتمعات العمرانية الجديدة إلى الهيئة القائمة عليها إلى أن يتم تسليم المجتمع العمراني الجديد إلى وحدات التحكم المحلي .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى أنه اعتباراً من تاريخ العمل بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٢٧ لسنة ١٩٨٥ المشار إليه تختص هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بإدارة مرفق المحاجر .

( ملف رقم ٢٥٥/١/٥٤ - جلسة ١٩٨٦/٢/٥ )

### الفرع الخامس

لا يعد القانون ٢٧ لسنة ١٩٨١

كادرا خاصا للعاملين بالمهاجر والمهاجرة

قاعدة رقم ( ٢٠٤ ) .

المبدأ :

عدم اعتبار القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن تشغيل العاملين بالمهاجر والمهاجرة كادرا خاصا للعاملين بالمهاجر والمهاجرة .

الفتوى :

أن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة في ١٩/٣/١٩٨٦ فاسترجعت افتاءها بجلستها المعقودة في ١٧/٤/١٩٨٥ الذي حدد مدلول الكادرين العام والخاص استنادا الي أن قانون نظم العاملين المدنيين بالدولة وهو الشريعة العامة في شؤون العاملين فهو يمثل الوعاء العام الذي تتدرج فيه كافة نظم الوظائف : بحيث أنه يشمل في الحقيقة شروط وكيفية شغل الوظيفة العامة باطلاق أي كانت ، وتحديد الدرجات المسالية التي تتدرج فيها كافة أنواع الوظائف على اختلاف طبائع العمل بها ، كما يحدد واجباتها وكيفية شغلها وانتهاء الخدمة الوظيفية فيها . وبصفة عامة بنظم الوظيفة العامة .أي كان تحديد مضمون هذه الوظيفة .وأي كان نوعها ، فهو وعاء يشمل بصفة عامة كافة أنواع الوظائف فلا أثر للفرق بينها على تنظيمه القانوني لها . أما انكادر الخاص فهو اطار قانوني شمل وظائف ذات طبيعة خاصة تقتضي تأهيدا خاصا ، لا تشمل الا بمن تتوافر فيه : وتطعن طبيعة العمل محل الوظيفة على انتظيم القانوني لها بحيث تقدمه بطابعها وتسبع هذا الطابع على ذلك التنظيم

بما يقتضيه هذا التنظيم من خصائص تظهر بوضوح فيه ، وينتجى  
بإدماج الدرجة المالية فى الوظيفة بحيث تتلأى الأولى : ولا نكون  
أمام درجات مالية تتدرج تحتها الوظائف وإنما أمام وظائف تتحدد لها  
مربوطات مالية ، فقد يتحقق مع ما هو مقرر لدرجات القانون العام وفئاته  
أو تخالفه ، وليس هذا الاتفاق أو الاختلاف بذاته هو الذى يكشف  
عن الطبيعة الخاصة للكادر ، وإنما الذى يكشف عنه هو التنظيم الخاص  
الذى يصدر عن طبيعة عمل الوظيفة فيفرض طبيعته وآثاره على  
تنظيمها القانونى .

وحيث أن نظام العاملين بالمناجم والمحاجر لا يعدو أن يكون نظاما  
وظيفيا يدخل فى مدلول الكادر العام على النحو السالف بيانه وأن  
خرج عليه فى بعض الأمور ، إلا أنه يختلف عن سمات الكادر الخاص :  
فلا يعتبر بذلك كادرا خاصا . ولا يغير من ذلك تضمين القانون رقم  
٣٢ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٨٠  
بتعديل جداول مرتبات الكادرات الخاصة لجداول مرتبات العاملين  
بالمناجم والمحاجر إذ حرص المشرع على ذلك درا لشبهه عدم تناول  
تعديل جداول مرتبات قانون العاملين باعتباره الأصل العام بالجدول  
المضمن مرتبات هؤلاء العاملين . ولم يكن ذلك باعتبارهم مندرجين فى  
كادر خاص مستقل عن قانون العاملين لعدم تحقق سمات الكادر  
الخاص فى شأنهم وبذلك فلا يمكن الاستناد على إيراد نظام العاملين  
بالمناجم والمحاجر فى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه باعتباره  
كادرا خاصا حيث كان المقصود مجرد درء الشبهه . ولا يقتضى ذلك  
بذاته اعتبار نظمهم الوظيفية كادرا خاصا .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى  
عدم اعتبار القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٨١ سالف الذكر كادرا خاصا  
للعاملين بالمناجم والمحاجر .

( ملف رقم ٨٦/٦/٣٣٤ - جلسة ١٩/٣/١٩٨٦ )

## الفرع السادس

### الاتاوة

#### قاعدة رقم ( ٢٠٥ )

##### المبدأ :

فرض القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ بشأن المحاجر والاتاوة على مواد المحاجر — يجب أن يكون مقابل الاتاوة القانونية وفقا للفئات المتصوص عليها قانونا .

##### الفتوى :

المرجع فرض القانون المشار اليه اتاوة على مواد المحاجر ونظم الاحكام الخاصة بفئات هذه الاتاوة وكيفية ادائها تنظيميا متكاملا — ولا يجوز زيادة هذه الفئات أو الغائها أو تعديلها الا بقانون ولا يجوز للمحافظات زيادة فئات هذه الاتاوة ولا فرض رسوم أصلية أو اضافية اليها ولا يغير من ذلك قيام المحافظة بمباشرة استغلال مواد المحاجر التي تقع في نطاقها وأن المبالغ التي تسدد للمشروع ليست قيمة الاتاوة ولكنها ثمن بيع مواد المحاجر وفقا لسعر السوق ويقوم المتعاقد مع المحافظة بعمليات الاستخراج والتحميل والنقل بمعداته وعماله ولا تكون المحافظة في هذه الحالة مستقلة للمحاجر بنفسها وانما تكون قد عهدت بالاستغلال للمتعاقد معها ونتيجة ذلك أنه يجب أن يكون مقابل الاتاوة القانونية وفقا للفئات المتصوص عليها قانونا .

( تراجع فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع جلسة ١٩٨٥/٢/٦ ملف رقم ٢٩٤/٢/٣٧ )

( ملف رقم ٢٢٤/٦/٨٦ — جلسة ١٩٨٦/٤/٣٠ )





## **مـ و ا ن ي**

**الفصل الأول — ميناء بور سعيد**

**الفصل الثاني — ميناء دجاط**



## الفصل الاول

ميناء بورسعيد

قاعدة رقم ( ٢٠٦ )

المبدأ :

اختصاص وزير النقل البحرى بتحديد تعريف الخدمات النهرية  
بميناء بورسعيد .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى  
والتشريع بطبعتها المعقودة بتاريخ ١١/٦/١٩٨٥ قاستعرضت حكم  
المادة ١١١ من القانون رقم ٦٦ سنة ١٩٦٢ باعتبار قانون الجمارك  
التي تقضى بأن تخضع البضائع التى تودع على المساحات والمخازن  
والمستودعات التى تديرها الجمارك لرسوم الخزن والصيانة والتأمين  
والرسوم الاضافية الاخرى التى تقتضيها عمليات ايداع البضائع  
ومماينتها وجميع ما تقدمه الجمارك من خدمات أخرى .

أما البضائع التى تودع فى المناطق الحرة فلا تخضع إلا لرسوم  
الاشتغال للمناطق الموجودة فيها .

وتحدد بقرار من وزير الخزانة ائتمان المطبوعات ومعدل الرسوم  
على الخدمات المشار اليها فى الفقرتين السابقتين . كما استعرضت  
نص المادة ( ١ ) من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء الهيئة  
العامة لميناء بورسعيد بأن تنشأ هيئة عامة تسمى « الهيئة العامة لميناء  
بورسعيد » والمادة ٣ من ذات القانون بأن « يصدر وزير النقل

البحرى بعد أخذ رأى مجلس إدارة الهيئة العامة لميناء بور سعيد -  
قرارا بتحديد الرسوم التى تحصل مقابل الخدمات التى تؤديها الهيئة  
بالميناء ٠٠٠ » واستعرضت نص المادة ( ٢٠ ) ب من قرار رئيس  
الجمهورية رقم ٥٦٥ لسنة ١٩٨٠ بتطبيق وتحديد اختصاصات  
ومسئوليات الهيئة العامة لميناء بور سعيد بأن « تختص الهيئة العامة  
لميناء بور سعيد بإدارة ميناء بور سعيد ٠٠ ولها على الاخص إنشاء  
وإدارة واستغلال المخازن والمستودعات والمساحات في دائرة الميناء » .

اقترح تعريفه الرسوم التى تحصل مقابل الخدمات التى تؤديها  
داخل الميناء عدا تلك التى تؤديها هيئة قناة السويس وشركاتها ٠٠

ومفاد ما تقدم أن المشرع فى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ناط  
بوزير المالية تحديد رسوم الخدمات التخزينية للمساحات والمخازن  
بدائرة الموانئ المختلفة بما فيها ميناء بور سعيد ، إلا أنه بمناسبة إنشاء  
هيئة ميناء بور سعيد بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٨٠ التى اختصها المشرع  
بمقتضى القانون فى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٥ لسنة ١٩٨٠ المشار  
اليه بإنشاء وإدارة واستغلال المخازن والمستودعات والمساحات فى دائرة  
ميناء بور سعيد اختص وزير النقل البحرى بعد أخذ رأى مجلس  
إدارة هيئة ميناء بور سعيد بإصدار قرار تحديد الرسوم التى تحصل  
مقابل الخدمات التى تؤديها الهيئة بالميناء وبذلك يكون المشرع قد أخرج  
أمر تحديد الرسوم المشار اليها من اختصاص وزير المالية ونقلها الى  
وزير النقل البحرى اعتبارا من تاريخ سريان أحكام القانون رقم ٨٨  
لسنة ١٩٨٠ سالف البيان .

ولما كان قسم التشريع بمجلس الدولة يختص دون غيره وفقا  
لنص المادة ٦٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ بشأن مجلس الدولة

بمراجعة صياغة القوانين أو قرارات رئيس الجمهورية ذات انصفة  
التشريعية أو اللوائح •

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقيس الفتوى والتشريع الى  
اختصاص وزير النقل البحرى بتحديد تعريف الخدمات التخزينية  
بميناء بور سعيد ، واعادة الموضوع الى قسم التشريع بمجلس الدولة  
لمواجهة مشروع القرار المشار اليه •

( ملف رقم ٣٧/٢/٣١٣ - جلسة ١١/٦/١٩٨٥ )

## الفصل الثانى

### هيئة دمياط

#### قاعدة رقم ( ٢٠٧ )

#### المبدأ :

يجوز عدم تعيد مجلس ادارة هيئة ميناء دمياط عند وضعه لائحة تعيين قواعد مرتبات وبدلات ومكافآت المرشدين بالهيئة بجداول المرتبات المرفق بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

#### الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٧ من مايو سنة ١٩٧٩ فتبين لها أن دستور سنة ١٩٧١ ينص فى المادة ١٢٢ منه على أن « يعين القانون قواعد منح المرتبات والمعاشات والتعويضات والمكافآت التى تتقرر على خزانة الدولة ، وينظم القانون حالات الاستثناء منها ، والجهات التى تتولى تطبيقها » . وأن القانون رقم ٤ لسنة ١٩٨٦ فى شأن تنظيم الارشاد بميناء دمياط ينص فى المادة ٥ منه على ان « يكون تعيين المرشدين وتحديد مرتباتهم وبدلاتهم ومكافآتهم وسائر أوضاعهم الوظيفية وفقا للقواعد التى تصدر بها لائحة من مجلس ادارة الهيئة » . وأن قرار رئيس الجمهورية رقم ٣١٧ لسنة ١٩٨٥ بإنشاء هيئة ميناء دمياط نص فى المادة ١/٦ منه على اختصاص مجلس ادارة الهيئة بإصدار لوائح شؤون العاملين دون التقيد بالنظم واللوائح المعمول بها فى الحكومة » .

والمستفاد من ذلك أن المرتبات والمكافآت والتعويضات التي تصرف من الخزانة العامة يتولى القانون تحديد قواعد منحها والجهات التي تتولى تطبيقها وقواعد الاستثناء منها • ومن ثم فإن ما يجب تحديده بالقانون إنما هو القواعد العامة في منح المرتبات التي تشمل أشخاص المستحقين وحالات الاستحقاق وشروطه • وعليه فإذا أسند القانون لمجلس إدارة إحدى الهيئات العامة سلطة تحديد مرتبات العاملين بها كان هذا الاسناد صحيحا ، ما دام أنه لم يرد نص صريح في القانون يحدد مرتبات العاملين في هذه الهيئة •

ولما كان ذلك وكان الثابت أن المشرع في القانون رقم ٤ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه عهد صراحة ( المادة ٥ ) الى مجلس إدارة هيئة ميناء دمياط باصدار لائحة تتضمن القواعد الخاصة بتعيين المرشدين وتحديد مرتباتهم ومكافآتهم وبدلاتهم وسائر أوضاعهم الوظيفية مؤكدا الاختصاص المقرر لمجلس الإدارة بنص المادة ١/٦ من قرار رئيس الجمهورية بإنشاء الهيئة وبنص خاص في القانون ، ولما كان ذلك ، فإن المشرع يكون قد كشف صراحة عما اتجه اليه من أن يكون لمجلس إدارة الهيئة الاختصاص بوضع القواعد المتصلة بمرتبات وبدلات ومكافآت المرشدين دون تقييد بالنظم والقواعد الحكومية وبما يتفق وظروف العمل بالهيئة وبالتالي دون الترام بالتقييد بجدول المرتبات المرفق للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه •

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز عدم تقييد مجلس إدارة هيئة ميناء دمياط عند وضعه لائحة تعيين قواعد مرتبات وبدلات ومكافآت المرشدين بالهيئة — بجدول المرتبات المرفق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ •





## مهنة

الفرع الأول - شروط القيد في سجل الباثولوجيين  
الأكليينيكين

الفرع الثاني - مهنة العلاج الطبيعي



## الفرع الأول

### شروط القيد في سجل الباثولوجيين الاكلينكيين

قاعدة رقم ( ٢٠٨ )

المبدأ :

الحاصلون على بكالوريوس الطب والجراحة وعلى دبلوم الباثولوجيا الاكلينيكية هم وحدهم من سواهم من أصحاب المؤهلات العلمية الاخرى الذي خصهم القانون بالقيد في سجل الباثولوجيين الاكلينكيين - أساس ذلك : ان المشرع بعد ان حدد شروط القيد في السجل الخاص بوزارة الصحة ومن بينها الحصول على بكالوريوس الطب والجراحة من احدى الجامعات المصرية وكذا على دبلوم في الباثولوجيا الاكلينيكية عاد وقرر في المادة السادسة اثناء اربعة سجلات من بينها سجل لباثولوجيين الاكلينكيين من الاطباء البشريين - اثر ذلك - عدم احقية الطبيب الحاصل على بكالوريوس في العلوم الطبية البيطرية ودبلوم في باثولوجيا الاكلينيكية في القيد في السجل الخاص بالباثولوجيين الاكلينكيين .

المحكمة :

ومن حيث انه طبقا للمادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة لا يقضى بوقف تنفيذ قرار ادارى الا بتحقيق ركنين :

الاول : الاستعجال بان يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتمخض تداركها .

الثاني : يتصل بمبدأ المشروعية بان يكون ادعاء الطالب في هذا الشأن قائما بحسب انظاره على اسباب جدية يرجح معها الحكم بالانقضاء .

ومن حيث انه عن ركن الجدية في طلب وقف تنفيذ القرار المطعون

له — وهو موطن الخلاف بين الحكم المطعون فيه والظعن المائل —  
فانه يبين من مطالعة نصوص انقانون رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٥٤ — المعدل  
بالقانونين رقمي ٢٧٠ لسنة ١٩٥٥ ، ٧٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن مزاوله من  
الكيمياء الطبية والبكتريولوجيا وتنظيم معامل تشخيص الطبى ومعامل  
الابحاث العلمية ومعامل المستحضرات الحيوية انه نص في المادة الاولى  
على أنه « لا يجوز تغير الاشخاص المقيدة أسماؤهم في السجل الخاص  
بوزارة الصحة ( العمومية ) القيام بالاعمال الآتية ٠٠ » ونص في المادة  
الثانية على أن يشترط للقيّد في السجل المنصوص عليه في المادة ( ١ ) أن  
يتوافر في الطالب الشروط الآتية .

١ — أن يكون مصرى ٠٠٠

٢ — أن يكون حاصلًا على :

( ١ ) بكالوريوس الطب والجراحة من احدى الجامعات المصرية وكذا  
على دبلوم في الباثولوجيا الاكلينيكية .

( ب ) أو بكالوريوس في الطب والجراحة أو في الصيدنة أو في العلوم  
( الكيمياء ) أو في الطب البيطري أو في الزراعة من احدى الجامعات  
المصرية ، وكذا على درجة أو شهادة تخصص من احدى الجامعات  
المصرية في الكيمياء الحيوية أو كيمياء تحليل الاغذية أو كيمياء تحصيل  
الادوية أو في البكتريولوجيا أو الباثولوجيا حسب الاحوال .

( ج ) أو درجة أو شهادة أجنبية في انطب أو الجراحة أو في  
الصيدلة أو في العلوم ( الكيمياء ) أو في الطب البيطري أو في الزراعة  
تكون معادلة لبكالوريوس الجامعات المصرية ، وكذا على دبلوم في  
الباثولوجيا الاكلينيكية أو على درجة أو شهادة تخصص في الكيمياء الطبية

أو في البكتريولوجيا أو في الباثولوجيا حسب الأحوال وجاز بنجاح  
الامتحان المنصوص عليه في المادة (هـ) « ..... » .

ونص في المادة السادسة المعدلة بالقانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٥  
على أن « تنشأ بوزارة الصحة ( العمومية ) أربعة سجلات لقيّد أسماء  
الأشخاص الذين تتوافر فيهم الاشتراطات المنصوص عليها في المواد  
السابقة ، على أن يخصص سجل لكل من الكيائيين الطبيين  
والبكتريولوجيين والباثولوجيين الاكلينيكيين من الأطباء البشريين .  
ويجوز قيد الاسم في أكثر من سجل متى توافرت في صاحبه الشروط  
اللازمة لقيده فيه . »

ومن حيث أن الاستفادة من هذه النصوص أن الحاصلين على  
بكالوريوس الطب والجراحة ، وعلى دبلوم في الباثولوجيا الاكلينيكية هم  
وحدهم — دون سواهم من أصحاب المؤهلات العامة الأخرى المنصوص  
عليها في المادة الثالثة — الذين خصهم القانون بسجل انباثولوجيين  
الاكلينيكيين ، فقد ورد ذكرهم دون غيرهم في الفقرة ( أ ) من المادة  
الثالثة بما ينبىء عن ضرورة اقتران بكالوريوس الطب والجراحة بدبلوم  
الباثولوجيا الاكلينيكية كشرط للقيّد في السجل المذكور ، كما أشارت  
المادة السادسة الى هذه الفئة من حملة المؤهلات المشار اليها ، حين  
نصت على أن يخصص سجل للباثولوجيين الاكلينيكيين من الأطباء  
البشريين فأكدت بذلك المعنى السابق ايراده ، والذي لا ينصرف بطبيعة  
الحال الى الأطباء البيطريين ، ثم جاءت الفقرتان ( ب ) و ( ج ) من  
المادة الثالثة أشار اليها فأخذتا في الاعتبار ما تقدم ، وآية ذلك أن  
الفقرة ( ب ) لم تنص مرة أخرى على دبلوم انباثولوجيا الاكلينيكية ضمن  
ما نصت عليه من مؤهلات علمية ، فالملت بذلك الى أن المؤهلات  
المنصوص عليها فيها لا تتعلق بشروط القيد في سجل الباثولوجيين ،

الاكينيكيين المشترط للقيد فيه الحصول على دبلوم في الباثولوجيا  
الاكينيكية طبقا للنصوص السابقة .

ومن ثم انصرف حكم هذه الفقرة الى شروط القيد في السجلات  
الثلاثة الاخرى المنصوص عليها في المادة السادسة ، وهي سجل  
الكيميائيين الطبيين وسجل انكروبيولوجيين وسجل الباثولوجيين على  
حسب الاحوال ، أما ما ورد في الفقرة ( ج ) فلا يتضمن خروجاً على  
التنظيم السابق بأى حال من الاحوال إذ رغبت فحسب بوضع ضوابط  
الاعتداد بالدرجات والشهادات الاجنبية في صدد القيد في انسجلات  
الاربعة التى نظمها القانون على الوجه المبين في الفقرتين السابقتين .

ومن حيث أنه متى كان الامر كذلك وكان الظاهر من الاوراق أن  
الطاعن حصل على بكالوريوس في العلوم الطبية البيطرية ودبلوم في  
الباثولوجيا الاكينيكية من جامعة القاهرة ، فلا يكون قد توافر فيه مناط  
القيد في السجل الخاص بالباثولوجيين الاكينيكيين ، ألا وهو الحصول  
على بكالوريوس الطب والجراحة من احدى الجامعات المصرية أو على  
درجة أو شهادة أجنبية معادلة ثم الحصول على دبلوم الباثولوجيا  
الاكينيكية وعلى ذلك فظاهر الامر أن القرار المطعون فيه برفض قيد  
الطاعن في السجل المذكور مطابق لاحكام القانون بما لا وجه معه لطلب  
وقف تنفيذه لعدم تحقق ركن الاسباب الجديدة اللازم توافره لاجابة  
هذا الطلب ، ولا وجه للتحدى بالاحكام القضائية النهائية التى اشار  
اليها الطاعن ، فهى لا تحوز حجية الامر المقضى في غير المنازعة التى  
صدرت فيها دون غيرها الى هذه المنازعة ولا تقف عقبة تحول دون سلطة  
هذه المحكمة في اعمال رقابتها على الحكم المطعون فيه لتقضى فيه بما يتفق  
وصحيح حكم القانون .

كما لا يقف عقبة أمام جهة الادارة في اعمال حكم القانون في غير ما صدرت فيه .

ومن حيث أنه لما كان الحكم المطعون فيه لم يخالف النظر المتقدم وقضى برفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه فإنه يكون قد أصاب وجه الحق في قضائه ويتعين لذلك القضاء برفض الطعن المقام بشأنه والزام الطاعن بالمصروفات .

( طعن رقم ٢٥٨١ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٨٥/١١/٩ )

## الفرع الثاني مهنة العلاج الطبيعي

قاعدة رقم ( ٢٠٩ )

### المبدأ :

اختصاص ممارس واخصائي العلاج الطبيعي ينحصر طبقا لاحكام القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٥ بشأن تنظيم مهنة العلاج الطبيعي في وضع وتنفيذ برنامج العلاج الطبيعي بناء على تقرير انطبيب المعالج وليس من اختصاصه تشخيص الحالات او اعطاء وصفات او شهادات طبية او دوائية او طلب فحوص معملية او او اشعاعية او غيرها .

### الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجاستها المنعقدة في ١٤/١٠/١٩٨٧ فتبين لها أن المادة الثامنة من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٥ في شأن تنظيم مزاولة مهنة العلاج الطبيعي تنص على أنه « على من يزاول اعلاج الطبيعى وضع وتنفيذ برنامج العلاج الطبيعي بناء على التقرير انطبيب الكتابى الصادر من الطبيب المعالج وأن يكون على اتصال دائم به ويتبادل الرأى معه في شأن استمرار العلاج ويكون الاتصال فوراً اذا ظهرت على المريض أعراض جديدة غير التى اثبتتها فحص الطبيب المعالج من قبل .

ولا يجوز لمن يزاول العلاج انطبيعى تشخيص الحالات او اعطاء وصفات او شهادات طبية او دوائية او طلب فحوص معملية او إشعاعية او غيرها » .



وتتضمن المادة الثامنة من قرار وزير الصحة رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٦  
بلائحة التنفيذ للقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٥ في شأن تنظيم مزاولي  
مهنة العلاج الطبيعي على أن « على المرخص له بمزاولة المهنة أن يضع  
برنامج العلاج الطبيعي ويحدد أساليب وطرق تنفيذه بناء على ما يتضمنه  
التقرير الطبي الكتاب الصادر من الطبيب المعالج متعلقا بتشخيص  
الحالة وبما قد يكون المريض قد تلقاه من علاج دوائي أو جراحى  
أو بغير ذلك وعيه أو يداوم الاتصال بالطبيب ويخطره  
بأية أعراض جديدة قد تظهر على المريض وبناتج العلاج وأن يباده  
الرأى في شأن استمراره .

ومفاد ما تقدم أن انقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٥ المشار اليه قد تناول  
بالتنظيم تحديد الاختصاص المهني لمزاولى مهنة العلاج الطبيعي من  
ممارس واخصائى هذا العلاج المخاطبين بأحكامه اناط بهم برمجة وتنفيذ  
العلاج الطبيعي الذى يتم تقريره بمعرفة الطبيب المعالج وأوجب عليهم  
الاتصال بالطبيب المعالج وتبادل الرأى معه في شأن استمرار العلاج  
الذى قرره . وجعل هذا الاتصال أمراً فورياً إذ ما ظهرت على المريض  
أعراض جديدة غير تلك التى أثبتها الفحص الذى اجراه الطبيب المعالج  
وحظر على مزاولى هذه المهنة تشخيص الحالات أو اعطاء أية وصفات  
أو شهادات طبية أو دوائية أو فحوص معملية أو إشعاعية أو  
غيرها . وقد ردت اللائحة التنفيذية لهذا القانون ذات الاحكام التى  
تضمنها فيما يتعلق بتحديد اختصاص مزاولى المهنة المذكورة .

ومن حيث أن المشرع وهو بسبيل تنظيم ممارسة مهنة العلاج  
الطبيعى استبعد من نطاق اختصاص ممارس ومزاولى هذه المهنة تلك

الاعمال الفنية التى يتطلع بها الاطباء المعالجين وحدهم كتشخيص  
الاحالات واعطاء الوصفات والشهادات الطبية والدوائية وطلب اجراء  
الفحوص المعملية أو الاشعاعية وغير ذلك من الاعمال التى لا يضطلع  
بها الا هؤلاء الاطباء . وحدد اختصاص ممارسى ومزاوى المهنة المشار  
اليها فى برمجة وتنفيذ برنامج العلاج الطبيعى الذى يقرره الطبيب المعالج  
ومؤدى ذلك ان اخصائى العلاج الطبيعى لا يختص بداءة بمناظرة  
المريض بغرض تشخيص حالته كما لا يملك تقرير العلاج اللازم له  
سواء كان علاجاً دوائياً أو جراحياً أو طبيعياً أو غير ذلك من أساليب  
العلاج الطبى المعروفة وانما يأتى دوره فى مرحلة تالية بعد احالة  
المريض اليه من الطبيب المعالج مصحوباً بتقرير طبى بتشخيص العلة  
المرضية التى يشكو منها المريض وأعراضها والعلاج الدوائى أو الجراحى  
الذى سبق وأن تلقاه هذا المريض وتحديد العلاج الطبيعى اللازم لهذه  
الحالة المرضية وأساليب وطرق هذا العلاج والمدة اللازمة له وكافة  
المعلومات والبيانات الاخرى التى يرى الطبيب المعالج لزوم وضعها تحت  
نظر اخصائى العلاج الطبيعى عند ممارسته لاختصاصه فى برمجة وتنفيذ  
هذ العلاج وعلى ذلك فان اختصاص ممارس واخصائى العلاج الطبيعى  
وفقاً لاحكام القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٥ المشار اليه هو اختصاص  
تنفيذ لما يقرره الطبيب المعالج وليس له أى دور فى تحديد أساليب  
هذا العلاج . ويؤكد ذلك أن المشرع قد أوجب عليه الاتصال بالطبيب  
المعالج للتشاور معه فى استمرار العلاج الطبيعى وأن يكون هذا الاتصال  
فوراً اذا ما ظهرت على المريض أعراض جديدة غير تلك التى أثبتتها  
الطبيب المعالج فى تقريره . وهو لا يمارس عمله بعيداً عن اشراف  
الطبيب المعالج وتوجيهاته بل عليه أن يداوم الاتصال به من حين الى

آخر سواء ظهرت على المريض أعراض جديدة أو لم تظهر وذلك لكي  
يطالعها على تطورات الحالة المرضية للمريض في ضوء العلاج الطبيعي  
الذي يقوم بتنفيذه ولكي يتبادل الرأي معه في شأن استمرار قياسه  
بتنفيذ هذا العلاج .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى  
أن اختصاص ممارس واخصائي العلاج الطبيعي ينحصر طبقا لاحكام  
القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٥ المشار اليه في وضع وتنفيذ برنامج العلاج  
الطبيعي بناء على تقرير الطبيب المعالج وليس من اختصاصه تشخيص  
الحالات أو اعطاء وصفات أو شهادات طبية أو دوائية أو طلب فحوص  
معملية أو إشعاعية أو غيرها .

( ملف رقم ٤١/١/٨٨ — جلسة ١٤/١٠/١٩٨٧ )



## ميزانية عامة



## ميزانية عامة

قاعدة رقم ( ٢١٠ )

المبدأ :

لا يوجد التزام قانوني على قسم التشريع بالامتناع عن مراجعة صياغة التشريعات الى أن يتم استيفاء الاجراءات والموافقات اللازمة لاصدارها - يتعين على القسم ممارسة اختصاصاته في المراجعة واخطار الجهة الادارية بضرورة استكمال كلفة الاجراءات اللازمة قبل الاصدار - القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ بشأن القواعد الواجب اتباعها في الميزانيات قد سقط في مجلس التطبيق .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلسته ١٩٨٦/٣/١٩ فتمرضت لاحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه في مواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ وتبينت أن هذا القانون صدر افعالا لاحكام المادة ٢٤ من دستور ١٩٥٨ المؤقت من أن تجرى على الميزانيات المستقلة والمسحقة الاحكام الخاصة بالميزانية العامة ، وبمصدور دستور ١٩٧١ تبين أنه لم يعد يعرف مدلول الميزانيات المستقلة فلا يعرف سوى الموازنة العامة للدولة وموازنات المؤسسات الهيئات العامة . وقد صدر القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة تطبيقا لاحكام الدستور وقد تناول بالتخطيط طبقا للمادة ٣ منه شمول الموازنة العامة للدولة تطبيقا لاحكام الدستور وقد تناول بالتخطيط طبقا للمادة ٣ منه شمول الموازنة العامة للدولة وموازنات الهيئات العامة وصناديق التمويل الخاصة وأية أجهزة أو وحدات عامسة أخرى يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء ثم أخرج منها عند تعديل هذا القانون بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٦ موازنات الهيئات العامة

الاقتصادية وصناديق التمويل ذات الطابع الاقتصادى ويعد بشأنها موازنات مستقلة تقدم من وزارة المالية وتقتصر العلاقة بين هذه الموازنات المستقلة والموازنة العامة على الفائض الذى يؤول الى الدولة وما يتقرر لهذه الموازنات من قروض مساهمات . واستظهرت الجمعية من ذلك أن تعبير الموازنات المستقلة الذى عاد الى الظهور يختلف تماما عن المألوف القديم وذلك فقد انتهت الجمعية الى أن القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه قد سقط من مجال التطبيق اذ لم يعد الموضوع الذى كان ينظمه قائما .

أما عن تطبيق المادة ٢٧ من القانون ٥٣ لسنة ١٩٧٣ من وجوب أخذ رأى وزارة المالية فى مشروعات القوانين والقرارات التى من شأنها ترتيب أعباء مالية على الخزنة العامة ، فقد استظهرت الجمعية أنه طبقا لنص المادة ٦٣ من قانون مجلس الدولة فإن القسم يختص بمراجعة صياغة مشروعات القوانين واللوائح وأن مراجعة الصياغة لا يمكن أن تكون الخطوة السابقة على الإصدار مباشرة ، اذ ثبت جهات مختلفة تشارك فى التقرير والإصدار كمجلس الوزراء بالنسبة لمشروعات القرارات الجمهورية فلا يمكن أنقول بوجوب استيفائها قبل مراجعة تلك المشروعات ، بل ان الجهة طالبة المراجعة قد لا تكون مصدر القرار . إذ أشار النص الى المشروعات التى تقدمها الوزارات والمصالح . ثم ان جهة الادارة قد ترى احاطة المشروع لمراجعة صياغته فى نفس الوقت الذى تستكمل فيه الموافقات المطلوبة من الجهات الاخرى ، فاذا ما استكمل صدور التشريع والا فلا ، على أنه اذا تضمنت تلك الموافقات تعديلا جوهريا فى صياغة المشروعات المنوط مراجعتها فيتعين اعادة عرضها على القسم حتى يصدر التشريع بالضرورة التى تمت بها مراجعة صياغته بقسم التشريع . ولهذا فقد انتهى رأى الجمعية الى أنه ليس على قسم التشريع التزام قانونى بالامتناع عن مراجعة صياغة مشروعات



التشريعات قبل أن يتم استيفاء الاجراءات والموافقات اللازمة لاستصدار التشريع كمرأى الجهاز المركزي للتنظيم والادارة أو وزارة المالية أو غيرها من الجهات الاخرى التي قد ينمقد لها الاختصاص وحينئذ يتعين على القسم ابلاغ الجهات الادارية وتبئيهما الى وجوب استيفاء هذه الموافقات قبل الاصدار .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه لا يوجد التزام قانونى على قسم التشريع بالامتناع عن مراجعة صياغة التشريعات الى أن يتم استيفاء الاجراءات والموافقات اللازمة لاصدارها ، ويتعين على القسم ممارسة اختصاصاته فى المراجعة واخطار الجهة الادارية بضرورة استكمال كافة الاجراءات اللازمة قبل الاصدار ، وأن القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ سالف البيان قد سقط فى مجال التطبيق .

( ملف رقم ٣٧ / ٢ / ٣٣٠ — جلسة ١٩ / ٣ / ١٩٨٦ )

### قاعدة رقم ( ٢١١ )

#### المبدأ :

وفقا للمادة ( ٩ ) من قانون الموازنة رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٢ يحظر تخصيص مورد معين لمواجهة استخدام محدد الا فى الاحوال الضرورية التى يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية .

#### الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١٩٩١ / ٦ / ٥ فرأيت ان اللجنة الثانية قد أصابت الحق فيما انتهت اليه من تعديل العقد المشار اليه بمراعاة ما أضافته الى البند الرابع منه من ايلولة ما تقتطعه الهيئة طبقا له من

اجمالى قيمة القرض محله مرة واحدة وابتداء واعتبارها كزيادة فى تكاليف قيمة الاعمال التى تتضمنها العقود التى تبرم مع الشركات والجهات المختلفة لانشاء تلك الوحدات السكنية - الى الموارد العامة للدولة ، وأنه لا أساس لما تجرى عليه الهيئة خلاف ذلك بتخصيص نصف فى المائة من قيمة تلك القروض لصفها كحوافز للعاملين لديها .

ذلك أنه لا يجوز تخصيص بعض مواردها لغرض معين . من مثل ماذكر أو غيره ، لمخالفة ذلك لقانون الموازنة رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ الذى تحظر المادة ( ٩ ) منه تخصيص مورد معين لمواجهة استخدام محدد الا فى الاحوال الضرورية اتى يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية ولا ضرورة بتبرر ذلك فضلا على أنه انما يكون بقرار من رئيس الجمهورية وليس فى قرار انشاء الهيئة ، وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٣ لسنة ١٩٧٧ ما يقتضى خلاف ذلك وهذا من الاصول العامة التى تحكمها وتحكم الميزانية العامة وميزانيات مثلها من الهيئات العامة المستقلة ، ولا وجه للقول بعدم ايلوتها الى الموارد العامة للدولة التى تتلقى ما يفيض من موازنة الهيئة ، على ما نص عليه فى المادة ( ٣ ) من قانون الموازنة العامة ، رغم استقلالها لها بميزانياتها واعتمادها من مجلس الشعب كميزانية مستقلة مع موازانات مثلها من الهيئات العامة الاقتصادية ، ومنها حصة تلك المبالغ ( ١ ٪ ) ولا يصح استخدام بعضها ( ٢ ٪ ) لما تريد الهيئة تخصيصه من اغراض واستخدامه لصرف حوافز للعاملين فيها . وما دام انه لم يتقرر فى ميزانيتها اعتماد مالى مخصص للصرف منه فى هذا الوجه ، أو انه حدد بمبلغ دونه ، فلا يجوز تقرير اعتماد ذلك أو زيادة المقرر منه عن طريق اضافة هذا المورد اليه رأسا على الوجه الذى تجرى عليه الهيئة والصرف منه فيه - فهذا من قبيل صرف مصروف غير وارد فى ميزانيتها أو زائد على تقديراتها وهو محظور .

ولما سبق فانه لا يجوز اقتطاع نسبة النصف فى المائة من قيمة

انقرض المشار اليه في الوقائع وتخصيصه للصرف منه كخوافز للعاملين بالهيئة ، وحصيلة ذلك المبلغ وكذا حصيلة ما يساوى واحد في المائة من قيمة القرض تعتبر من الموارد العامة للهيئة انتمى تؤول الى الموارد العامة ، وهو ما يقتضى تعديل العقد على الوجه الذى انتهت اليه اللجنة الثانية .

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد رأى اللجنة الثانية فى هذه المسألة على الوجه وللاسباب المبينة فيما تقدم .

( ملف رقم ٢٩٦/١/٥٤ - جلسة ١٩٩١/٦/٥ )

### قاعدة رقم ( ٢١٢ )

#### المبدأ :

الموازنة العامة للدولة هى عمل من اعمال السيادة - ترك الدستور للقانون بيان طريقة اعداد الموازنة العامة وتحديد احكام موازنات المؤسسات والهيئات العامة وحساباتها .

#### الفتوى :

الموازنة العامة للدولة ليست محض عمل حسابى قائم على الارقام فحسب بل هو عمل من أعمال السيادة ذات آثار بيئية فى نظام الحكم والتنظيم الاجتماعى لذا فقد أولاها الدستور عناية خاصة واستلزم أن تتخذ الشكل التشريعى بموافقة البرلمان عليها بهدف بسط رقابته المالية على السلطة التنفيذية فى تحقيقها لاجراض وأهداف السياسة العامة للدولة ماليا - الدستور ترك للقانون بيان طريقة اعدادها كما عهد اليه تحديد احكام موازنات المؤسسات والهيئات العامة وحساباتها

ونفاذاً لذلك صدر القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة المعدل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٩ وقد نصت المادة ٣ منه على الا تشمل الموازنة العامة للدولة موازنات الهيئات العامة الاقتصادية وصناديق التمويل ذات الطابع الاقتصادي التي يصدر بتحديددها قرار من رئيس مجلس الوزراء ويعد بشأنها موازنات مستقلة تقدم من وزير المالية الى مجلس الوزراء لاحالتها الى مجلس الشعب لاعتمادها وتقتصر العلاقة بين هذه الموازنات المستقلة والموازنات العامة للدولة على الفائض الذى يؤول للدولة وما يتقرر لهذه الموازنات من قروض ومساهمات وسريان أحكام الباب الرابع من هذا القانون على الموازنات المستقلة وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٣٩ لسنة ١٩٧٩ جاء محدد فى المادة الاولى منه ما يعد من الهيئات العامة الاقتصادية فى تطبيق المادة ٣ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه ومن بينها هيئة البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى والتعاونى ومؤدى ذلك هو أن المشرع اختص بعض الهيئات العامة الاقتصادية ومنها البنك بموازنة مستقلة والعبارة الواردة بنص البند ( ٥ ) من المادة ١١ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ فى شأن البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى ولئن جرت على اختصاص مجلس ادارة البنك باعتماد الموازنة التخطيطية للبنك الا أنها وبنص المادة ٣ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه واجبة الاعتماد من مجلس الشعب وعلى البنك نزولا على حكم هذا التشريع الخاص ارسال الموازنة التخطيطية بعد اقرارها الى وزارة المالية التى تقدمها الى مجلس الوزراء لاحالتها الى مجلس الشعب مشفوعة بما يترامى لوزارة المالية من ملاحظات على نحو ما يتبع فى شأن الموازنات التخطيطية للهيئات العامة الاقتصادية حتى ييسر مجلس الشعب رقابته المالية على تلك الهيئات التى لها ميزانيات مستقلة ولا تلحق بميزانية الدولة ولا تجرى عليها أحكامها فى ضوء ملاحظات وزارة المالية التى تعتبر مهيمنة على النشاط المالى للدولة

وفي هذا الاطار وحده يتحدد نطاق المادة ١١/٥ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ بما يفرضه حسن تفسير النص واعمال واضح بمقتضاه وذلك دون إخلال باختصاص مجلس ادارة البنك باعتماد الموازنات التخطيطية للبنوك انتابعة له والتي تأخذ شكل شركة المساهمة بما له من سلطات الجمعية العمومية بالنسبة الى هذه البنوك طبقا للمادة ١٥ من انقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ واعتبار قراره في هذا الشأن قراراً نهائياً ولا محل لاستمارة الاحكام انتى يطبقها البنك المركزي في هذا الصدد إذ أن اللجوء الى هذه الاحكام لا يتأتى الا في حالة غياب النص في قانون البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعى أما اذا وجد النص كما في الحالة الماثلة فانه يتعين تفسيره في ضوء النصوص الآمرة واجبة الاعمال ويمتنع تبعا استدعاء الاحكام التى يرصدها قانون البنك المركزي في هذا الخصوص .

( ملف رقم ١٦/٢/٧٣ — جلسة ١٩٩٣/٤/٤ )

### قاعدة رقم ( ٢١٣ )

المبدأ :

المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٢ بشأن الموازنة العامة للدولة — يجوز استثناء تخصيص مورد معين لاستخدام محدد بقرار من رئيس الجمهورية .

الفتوى :

أحقية الهيئة العامة للخدمات البيطرية في التصرف في أرض محجر زين العابدين وايداع ثمنها في الحساب المخصص لغرض اقامة محاجر بيطرية بديلة وأساس ذلك هو أن المشرع في المادة ( ٢٠ ) من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة اجاز استثناء بقرار

من رئيس الجمهورية تخصيص مورد معين لاستخدام محدد وقرار  
رئيس الجمهورية رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٩ خصص للهيئة العامة للخدمات  
البيطرية حصيلة بيع اراضي المهاجر الواقعة داخل الكتلة السكنية  
التي لم تعد صالحة لتحقيق الغرض الذي رصدت له وذلك لاستخدامها  
في اقامة مهاجر بيطرية بديلة ومنحها تبعا سلطة التصرف في هذه  
الأراضي التي انتهى تخصيصها للمنفعة العامة ولا اختصاص لمحافظة  
القاهرة في هذه الشأن ولا محل للاحتجاج بالمادة ( ٤ ) من القانون  
رقم ٧ لسنة ١٩٩١ في شأن بعض الاحكام المتعلقة باملاك الدولة الخاصة  
والتي تقضى بأن تتولى وحدات الادارة المحلية في نطاق اختصاصها ادارة  
واستغلال والتصرف في الاراضي المعدة للبناء المملوكة لها أو لدولة اذ  
ينحصر تطبيق تلك المادة عن الحالة التي ترصد فيها لاستخدام محدد  
حصيلة بيع الاراضي التي ينتهي تخصيصها للمنفعة العامة فتتولى الجهة  
التي يتقرر لها هذا الحق سلطة اجراء البيع على مثل الحالة المعروضة .

( ملف رقم ٣٢/٢/٢٢٣٥ — جلسة ١٥/٥/١٩٩٣ )

## نساد

الفرع الأول — الجمعية العمومية للنادى

اولا — الجمعية العمومية هى اعلى سلطة ديمقراطية لها السيادة فى  
تسيير امور النادى وادارة شؤونه

ثانيا — دعوة الجمعية العمومية للانعقاد

الفرع الثانى — تشكيل مجالس ادارات الاندية

الفرع الثالث — عدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بوقف تنفيذ أو إلغاء  
القرارات الصادرة من مجالس ادارة الاندية





## الفرع الاول

### الجمعية العمومية للنادى

اولا — الجمعية العمومية هي اعلى سلطة ديمقراطية  
لها السيادة في تسيير امور النادى وادارة شؤونه

### قاعدة رقم ( ٢١٤ )

#### المبدأ :

من المبادئ العامة لسيادة الشعب والديمقراطية في الدستور والتي  
يقوم عليها تنظيم الهيئات العلمية في الشباب والرياضة في القانون رقم ٧٧  
لسنة ١٩٧٥ ان الجمعية العمومية للنادى هي اعلى سلطة ديمقراطية لها  
السيادة في تسيير اموره وادارة شؤونه .

#### الحكمة :

ومن حيث أنه عن الوجهين الثالث والرابع من أوجه هذا الطعن ،  
فهما يقومان على سند واحد هو قضاء دائرة فحص الطعون انصدارة  
بجلسة ١٩٩٠/٥/٧ في الطعن رقم ٣٥/٢١١٣ سق ، السالف الذكر ، بانتهاء  
الخصومة في هذا الطعن والزام الجهة الادارية المصروفات ، استنادا  
الى الاسباب المشار اليها آنفا ، من ان مجلس الادارة محل القرار  
المطعون فيه قد انتهت مدته وتم انتخاب مجلس ادارة جديد ، فيكون  
القرار المذكور قد زال من الوجود وانتهى أثره ويضحي الطعن المائل  
عليه غير ذي موضوع ، ومن ثم فانه استنادا الى ذات الاسباب ،  
كان يتعين على قضاء الحكم الطعين الصادر بتاريخ ١٩٩٠/٥/١٠ ،  
تاليا لقضاء دائرة فحص الطعون المشار اليه ، ان ينزل على مقتضى  
هذا الحكم ، وعلى مقتضى الواقع الجديد الذي اسفر عنه انتهاء مدة  
مجلس الادارة المنحل ، وانتخاب مجلس ادارة جديد ، تعبيرا عن ارادة

الجمعية العمومية للنادي ، وهي وفقا لنمادىء العامة لسيادة الشعب والديمقراطية في الدستور والتي يقوم عليها تنظيم الهيئات العامة في الشبابة الرياضية في اتقانون رقم ٧٧ لسنة ٧٥ فان الجمعية العمومية للنادي هي اعلى سلطة ديمقراطية لها السيادة في تسيير اموره وادارة شؤونه وبالتالي تكون صاحبة الامر في هذا الشأن ومن ثم يتعين أن يقضى بانتفاء الخصومة في طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه والزام الجهة الادارية المصروفات ، واذا ذهب قضاء الحكم الطعين الى غير هذا النظر ، فانه يتعين القضاء بالغائه وينتفاء الخصومة في طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه والزام الجهة الادارية المصروفات ، عملا باحكام المادة ١٨٤ مرافعات .

( طعن رقم ٢١٨٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٩١/٧/٢٧ )

## ثانياً - دعوة الجمعية العمومية للانعقاد

قاعدة رقم ( ٢١٥ )

المبدأ :

قانون الهيئات الأهلية لرعاية الشباب والرياضة الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ - أجاز المشرع طلب دعوة الجمعية العمومية غير العادية للانعقاد لكل من الجهة الإدارية المختصة أو مجلس إدارة النادي أو ربيع أعضاء الجمعية العمومية للنادي - لكل من هذه الجهات على قدم المساواة طلب عقد الجمعية غير العادية - أجاز المشرع للجهة الإدارية المختصة بما لها من سلطة رقابية في حالة عدم قيام مجلس الإدارة بدعوة الجمعية بناء على طلب تلك الجهات أن تتولى دعوتها على نفقة الهيئة - خول المشرع لرئيس الجهة الإدارية المختصة اعلان بطلان أى قرار يصدره مجلس الإدارة بالمخالفة لأحكام القانون - هذه السلطة تمارسها الجهة الإدارية المختصة بما لها من سلطة رقابية - لم يفرض المشرع على الجهة الإدارية المختصة التدخل باتخاذ قرار معين بالنسبة لدعوة الجمعية العمومية غير العادية للانعقاد أو لاعلان بطلان أى قرار يصدره مجلس الإدارة بالمخالفة للقانون - منح المشرع الجهة الإدارية سلطة تقديرية في هذا الشأن - مؤدى ذلك : أنه اذا لم تتدخل الجهة الإدارية لدعوة الجمعية العمومية غير العادية للانعقاد على نفقة الهيئة أو لم تتدخل لاعلان بطلان قرار مجلس الإدارة فلا يمكن أن ينسب إليها صدور قرار سلبي بالامتناع عن اتخاذ قرار معين مما يقبل الطعن فيه بالالتماء أمام مجلس الدولة .

المحكمة :

ومن حيث أن المادة ٣٣ من قانون الهيئات الأهلية لرعاية الشباب والرياضة الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥، نص على أنه « يجوز دعوة الجمعية العمومية غير العادية بناء على طلب مسبب من الجهة الإدارية المختصة أو مجلس الإدارة أو ربع عدد الأعضاء الذين لهم

حق حضورها ، وإذا لم يقوم مجلس الإدارة بدعوتها بناء على طلب هذه الجهات جاز للجهة الادارية المختصة أن تتولى دعوة الجمعية العمومية على نفقة أنجته » . كما تنص المادة ٤٩ من القانون المذكور على أن « لرئيس الجهة الادارية المختصة اعلان بطلان أى قرار يصدره مجلس الإدارة يكون مذلفا لاحكام هذا القانون أو للقرارات المنفذة له أو لنظام الهيئة أو لاية لائحة من لوائحها » . وبذلك فقد أجازت المادة ٣٣ سالفه الذكر طلب دعوة الجمعية العمومية غير العادية للانعقاد نكل من الجهة الادارية المختصة ومجالس ادارة النادى وربيع أعضاء الجمعية العمومية للنادى ، وخوات المادة المذكورة لكل من هذه الجهات على قدم المساواة طلب عقد الجمعية العمومية غير العادية . ثم أجازت للجهة الادارية المختصة بما لها من سلطة رقابية — فى حالة عدم قيام مجلس الإدارة بدعوة الجمعية بناء على طلب تلك الجهات — أن تتولى دعوتها على نفقة الهيئة . كما خولت المادة ٤٩ سالفه انذكر لرئيس الجهة الادارية المختصة اعلان بطلان أى قرار يصدره مجلس الإدارة بالمخالفة لاحكام القانون ، وهذه السلطة تمارسها الجهة الادارية المختصة كذلك بما لها من سلطة رقابية فى هذا الصدد . ونظرا لان المادتين المذكورتين لم توجبا على الجهة الادارية المختصة التدخل باتخاذ قرار معين بالنسبة لدعوة الجمعية العمومية غير العادية للانعقاد أو لاعلان بطلان أى قرار يصدره مجلس الإدارة بالمخالفة للقانون ، وانما تركنا للجهة الادارية سلطة تقديرية فى هذا الشأن ، فاذا لم تتدخل الجهة الادارية لدعوة الجمعية العمومية غير العادية للانعقاد على نفقة الهيئة أو لم تتدخل لاعلان بطلان قرار مجلس الإدارة فلا يمكن أن ينسب اليها صدور قرار سلبى بالامتناع عن اتخاذ قرار معين مما يقبل الطعن فيه بالالغاء أمام مجلس الدولة . وعلى هذا الاساس يكون الحكم المطعون فيه حينما قضى بعدم قبول الدعوى لعدم جواز قرار سلبى بالامتناع مما يقبل الطعن فيه بالالغاء — متفقا مع أحكام القانون .

وبذلك فلا أثر لما استند إليه في تطبيق حكم القانون على هذا الوجه استند اليه الحكم المطعون فيه من عدم اتصال علم جهة الادارة بطلب عقد الجمعية العمومية غير الاعادية وبقرار مجلس ادارة النادي بعدم اجابة هذا الطلب - لنقول بعدم وجود قرار سلبي بامتناع الجهة الادارية المختصة عن اتخاذ قرار معين تعلم جهة الادارة بموقف مجلس الادارة لا يؤثر في حكم القانون الواجب التطبيق ولا ينشئ عليها التزاما بدعوة الجمعية العمومية الناء لامتناع مجلس الادارة عن ذلك اذ العبرة ليست بهذا العلم أو عدمه وانما بالجواز الذي قرره القانون لها في دعوى الجمعية العمومية بنفسها على نفقة الهيئة ازالة لامتناع مجلس الادارة عن ذلك فلم يوجب انقانون عليها شيئاً في ذلك بما كان يسوغ نسبته اليها عند امتناعها عن اتخاذه فلا يختلف الحكم في الحالة المعروضة سواء كانت الجهة الادارية المختصة تعلم أو لا تعلم بطلب عقد الجمعية العمومية غير الاعادية وبقرار مجلس ادارة النادي بعدم اجابته ، فلا يوجد في الحالتين قرار سلبي بالامتناع عن اتخاذ قرار معين مما لا يقبل الطعن فيه ما دامت الجهة الادارية غير ملزمة بحكم القانون باتخاذ قرار معين في هذا الصدد . وبذلك يكون الطعن غير قائم على سند من القانون متعين الرفض .

ومن حيث أن من يخسر دعواه يلزم بمصروفاتها .

( طعن رقم ١٦٧١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٦/١/١٩٨٨ )

## الفرع الثانى تشكيل مجالس إدارة الاندية

قاعدة رقم ( ٢١٦ )

### المبدأ :

المشرع خول للجهة الادارية فى المادة ( ٤ ) من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ بشأن الهيئات الخاصة للشباب والرياضة بقرار يصدر من الوزير المختص ان يحدد طريقة تشكيل مجالس ادارات الاندية والشروط الواجب توافرها فى أعضاء المجلس — فى ضوء الغايات المستهدفة من القطاعات التى تخضع لهذا القانون — ليس ثمة قيد يحد من سلطة الجهة الادارية التقديرية فى تحديد تلك الشروط سوى ما يشكل خروجاً على الغايات التى حددها الدستور وأغراض القانون من النوادى .

### المحكمة :

ومن حيث أنه عن ركن الجدية فى طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه — وهو موطن الخلاف بين اتحكم المطعون فيه والطعن المائل — واذا نصت المادة ( ٩ ) من الدستور على أن الاسرة أساس المجتمع قوامها الدين والاخلاق والوطنية .

وتحرص الدولة على الحفاظ على الطابع الاصيل للأسرة المصرية وما يتمثل فيه من قيم وتقاليد مع تأكيد هذا الطابع وتنميته فى العلاقات داخل المجتمع المصرى — كما نصت المسادة العاشرة من ذات الدستور الدائم على أن « تكفل الدولة حماية الامومة والطفولة ، وترعى النشء والشباب وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم » .

كما نصت المادة ( ١١ ) على أن « تكفل الدولة انتوفيق بين

واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع ومساواتها بالرجل في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون اخلال بأحكام الشريعة الاسلامية .

وقضت المادة ( ١٢ ) على أن يلتزم المجتمع برعاية الاخلاق وحمايتها والتمكين للتقاليد المصرية الاصيلية ، وعليه مراعاة المستوى الرفيع للتربية الاندينية وقيم الخلقية والوطنية ، والتراث التاريخي للشعب والحقائق العلمية وانسلوك الاشتراكي والاداب العام وذلك في حدود القانون .

وتلتزم الدولة باتباع هذه المبادئ والتمكين لها . - ونصت المادة ( ١٦ ) على أن تكفل الدولة الخدمات الثقافية والاجتماعية والصحية وتعمل بوجه خاص على توفيرها للمقزية في يسر وانتظام رفعها لمستواها .

ونصت المادة ( ٥٥ ) على أن « للمواطنين حق تكوين الجمعيات على الوجه المبين في القانون ويحظر إنشاء جمعيات يكون نشاطها معاديا لنظام المجتمع أو سريا أو ذا طابع عسكرى » وقضت المادة ٥٦ على أن انشاء النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطي حق يكفله القانون وينظم القانون مساهمة النقابات والاتحادات في تنفيذ البرامج والخطط الاجتماعية وفي رفع مستوى الكفاية . الخ - وهي ملزمة بمساعلة أعضائها عن سلوكهم في ممارسة نشاطهم وفقا لمواثيق شرف اخلاقية وبالدفاع عن الحقوق والحريات المقررة قانونا لأعضائها .

كما نصت المادة ( ٦٢ ) على أن للمواطن حق الانتخاب والترشيح وابداء الرأي في الاستفتاء وفقا لاحكام القانون ومساهمته في الحياة العامة واجب وطني .

ومن حيث أنه بمراعاة المبادئ والاسس الدستورية العامة سألقة

البيان فقد نظم المشرع الهيئات الخاصة للشباب والرياضة فنصت المادة الاولى من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ بشأن الهيئات الخاصة للشباب والرياضة على أن تعتبر هيئة أهلية عاملة في ميدان رعاية الشباب والرياضة في تطبيق أحكام هذا القانون كل جماعة ذات تنظيم مستمر تتألف من عدة أشخاص طبيعيين أو اعتباريين لا تستهدف الكسب المادى ويكون الغرض منها تحقيق الرعاية للشباب وإتاحة الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم . وذلك عن طريق توفير الخدمات الرياضية والقومية والاجتماعية والروحية والصحية والتروحية في إطار السياسة العامة للدولة والتخطيط الذى يضعه المجلس الاعلى للشباب والرياضة وتنص المادة ( ٤ ) من ذات القانون على أنه « لجهة الادارية المركزية المختصة أن تضع أنظمة أساسية نموذجية للهيئات الخاضعة لأحكام هذا القانون تعتمد بقرار من الوزير المختص وتشمل على البيانات : أ — ..... ب — ..... ج — ..... د — طريقة تشكيل مجلس الادارة بالانتخاب أو بالتعيين في بعض الهيئات ذات الطبيعة الخاصة والشروط الواجب توافرها في أعضائه وعددهم وطرق إنهاء عضويتهم واختصاصات المجلس ومدته واجراءات دعوته للانعقاد وصحة اجتماعاته وسحة قراراته . ( د ) ..... وتنص المادة « ١٩ » من القانون على أن تباشر الهيئات الاهلية لرعاية الشباب والرياضة أوجه نشاطها في إطار السياسة العامة للدولة والتخطيط المقرر وقرارات الجمعية العمومية ومجلس الادارة . ولها في سبيل ذلك أن تتخذ كافة الوسائل والسبل التى تراها لتحقيق أهدافها . وتنص المادة ( ٧٢ ) على أن : النادي الرياضى هيئة تكونها جماعة من الافراد بهدف تكوين شخصية الشباب بصورة متكاملة من النواحي الاجتماعية والصحية والنفسية والفكرية والروحية عن طريق نشر التربية الرياضية



والاجتماعية وبت روح القومية بين الاعضاء من انشباب واتساحة الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم . وكذلك تهيئة الوسائل وتيسير السبل لتغل أوقات فراغ الاعضاء . وذلك كله طبقا للتخطيط الذى تضمنه الجهة الادارية المركزية . « وتنص المادة ( ٧٨ ) من القانون على أنه « يجب على المسئولين بالنادى دعم انقيم الدينية والاهتمام بالرعاية الصحية والاجتماعية والقومية للاعبين ... »

وقد أبانت المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ عن الهدف من صدوره والغاء القانون السابق رقم ٤١ لسنة ١٩٧٢ فقالت « لما كانت نصوص القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٢ لم تواجه احتياجات الشباب المنتظم الى مستقبل أفضل أو تلاقى التطور فى الحياة الاجتماعية والرياضية وكذلك لم تبرز معانى رعاية الشباب بمفهومها الحديث والتي تعرف بأنها خدمات أو عمليات ومجهودات منظمة ذات صيغة وقائية وانشائية وعلاجية تؤدي للشباب وتهدف الى مساعدتهم كأفراد أو جماعات لتكوين شخصيتهم وتنمية ملكاتهم وقدرتهم على تحمل المسئولية والمشاركة الفعالة فى بناء المجتمع واقتصاده مع تحليم بالقيم الروحانية والشعور القومى . ولا شك أن دستور جمهورية مصر العربية يشير الى هذه المعانى فى مادته العاشرة . ولا شك ان هذه الرعاية بنص المادة العاشرة المشار اليها تعتبر واجبا أصيلا من واجبات الدولة كما أنها تشكل مصلحة عامة تقتضيها حمايتها والحفاظ عليها لتعلقها بصالح الشباب وصالح المجتمع وصالح الوطن ، ولذلك أوجدت الدولة جهة اختصاص تمثل في مجال رعاية النشء والشباب وتكون مسئولة عن وضع السياسة العامة والتخطيط ومتابعة التنفيذ وهو ما أوضحه القرار الجمهورى رقم ١٣٣٠ لسنة ١٩٧٣ ومن بعده القرار انجهمورى رقم ٤٩٧ لسنة ١٩٧٩ بشأن المجلس الاعلى للشباب والرياضة فان هذا المجلس يهدف الى تكوين شخصية المواطن بصورة متكاملة من

النواحي الرياضية والصحية والنفسية والاجتماعية والفكرية والروحية والقومية ويتولى بواسطة أجهزته المركزية والمحلية وبالتعاون مع سائر الأجهزة المعنية برعاية الشباب والرياضة رسم السياسات والخطط والبرامج العامة على المستوى القومى فى كافة مجالات النشاط الشبابى والرياضى فى اطار السياسة العامة للدولة ومباشرة تنفيذ المشروعات ذات الطابع القومى والمشروعات الجديدة التجريبية فى مجال الشباب والرياضة . ومتابعة وتقييم ما يقرر المجلس تنفيذه من أنشطة فى مختلف الأجهزة والهيئات الاهلية والحكومية والقطاعات والمستويات وهذا الجهاز الادارى المختص على قمته بالضرورة رئيس مسئول دستوريا عن ميدان رعاية الشباب أمام رئيس الجمهورية ومجلس الشعب ومن ثم يلزم اعطاؤه جميع الصلاحيات والوسائل للتأكد من أداء الخدمات للشباب طبقا للسياسة انعمامة للدولة والتخطيط المقرر وحماية الرعاية — وهى واجب من أهم واجبات الدولة تتولاه أجهزة حكومية وأهلية — من أى انحراف وصونها وهى فى نفس الوقت مصلحة عامة من أى اخلال أو اضرار يلحق بها ، ولهذه الاعتبارات روى اعداد مشروع القانون ليمشى مع نص الدستور والقرارين الجمهوريين المشار اليهما ويلحق اننتطور فى حياتنا الاجتماعية والرياضية ويبرز معانى الرعاية بمفهومها الواسع مع تأكيد عناصر نجاحها من ضرورة التخطيط العلمى انسليم والتجديد فى التنفيذ وكفاءة الاداء ورقابة فعالة فى اطار مبدأ الجمع بين حرية القطاع الاهلى ممثلا فى الهيئات الاهلية انعاملة فى ميدان رعاية الشباب فى العمل بوسائلها الخاصة وبين حق الدولة فى الرقابة والاشراف بما يكفل تحقيق السياسة انعامة والتخطيط فى مجال الرعاية .

وهن حيث أن المشرع قد خول للجهة الادارية فى المادة الرابعة بقرار يصدر من الوزير المختص أن يحدد طريقة تشكيل مجالس ادارات

الاندية والشروط الواجب توافرها في أعضاء المجلس وذلك في ضوء  
الغايات المستهدفة من القطاعات التي تخضع لهذا القانون أنفسه  
البيان وبالتالي حتى كان هدف الجهة الادارية من تحديد الشروط المطلوبة  
في أعضاء مجالس ادارات الاندية هو تحقيق الاحترام والرعاية  
للمبادئ الدستورية العامة الحاكمة لانشاء الجمعيات بجميع أنواعها  
وبينها النوادي والاتحادات الرياضية سواء من حيث قيامها على أساس  
ديمقراطي ولس بطريق التعيين من الجهات الادارية ، وحريتها في  
مباشرة انشطتها في خدمة المجتمع في إطار احكام القانون ولتحقيق غايات  
المصلحة العامة المستهدفة من وجودها من حيث تربية النشأ وتنمية  
قدراتهم البدنية وممتلكاتهم العقلية والروحية مع حماية الطابع الاصيل  
للاسرة المصرية وما يتمثل فيها من قيم وتقاليد ، ورعاية دور المرأة  
المصرية ورعاية الاخلاق الرفيعة للانسان والمجتمع المصري وزرع  
وتعميق حق الوطن والولاء له والقيم الدينية والاخلاقية الرفيعة  
من خلال الخدمة الاجتماعية والثقافية والترفيهية التي تقوم عليها  
النوادي والاتحادات الرياضية وتكون مسؤولة عن تحقيقها وتنفيذها  
ورعايتها لمجالس ادارتها وفقا للقانون الخاص بهذه المنظمات واللوائح  
التنفيذية له فليس ثمة قيد يحد من سلطاتها  
التقديرية في تحديد تلك الشروط وطبيعتها وملاءمة صدورها سوى  
ما شكل خروجاً على الغايات التي حددها الدستور واغراض القانون  
من النوادي .

( طعن رقم ٥٤٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٨/١/١٩٩٣ )

### الفرع الثالث

عدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بوقف  
تنفيذ أو إلغاء القرارات الصادرة من مجالس إدارة الاندية  
قاعدة رقم ( ٢١٧ )

المبدأ :

لا تعتبر الاندية انرياضية من أشخاص القانون العام رغم تمتعها ببعض امتيازات السلطة العامة والتزامها بالتخطيط الذى تضعه الجهة الادارية المختصة لتسيير عليه فى مباشرتها لتشاطها وخضوعها لاشرفاها وقيامها على تحديد أغراض النفع العام كما نص القانون — مؤدى ذلك : ان القرارات الصادرة من مجالس إدارة تلك الاندية لا تعتبر من القرارات الادارية فى المعهرم الاصطلاحي للقرارات الادارية ، انتهى يخص بها مجلس الدولة — اثر ذلك : — عدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بوقف تنفيذ أو إلغاء تلك القرارات ونقص المحكمة بذلك من تلقاء نفسها باختصاصها الولائى وهومن النظام العام .

المحكمة :

ومن حيث أنه عن سبب الطعن المتعلق بالدفع بعدم اختصاص القضاء الادارى ولائيا بنظر الدعوى ، فان بحثه يقتضى تحديد أطرافها على الوجه الذى يؤدى اليه تطبيق صحيح حكم القانون وتحديد طبيعة القرار الذى ينصب عليه طالب وقف التنفيذ والإلغاء ، وعن اطراف الدعوى فالثابت من صحيفتها وأوراقها أنها وجهت من المدعى ضد رئيس مجلس إدارة نادى الجزيرة الرياضى بصفته وأخذت مسارها أمام محكمة القضاء الادارى المطعون فى حكمها على هذا النحو الى أن طلب المدعى التأجيل لاختصاص الجهة الادارية ممثلة فى رئيس المجلس الاعلى للشباب والرياضة واكتفى فى ذلك بإعلانه على يد محضر بأصل صحيفة الدعوى

بالجلسة المحددة لنظرها ( ١٩٨٦/١٠/٢٣ ) لسماع الحكم بالطلبات  
المبينة بأصل الصحيفة . وعندما عن لنمدعى اختصاص محافظ القاهرة  
في ضوء ما ابداه الحاضر عن المجلس الاعلى للشباب والرياضة  
من طلبات تتضمن اخراجه من الدعوى بلا مصاريف لعدم صحة  
اختصاصه ولتلبية ائنادى لديرية الشباب بمحافظة القاهرة اتخذ  
نفس الاجراء باعلانه المحافظ على يد محضر بأصل الصحيفة  
وبالجلسة المحددة لنظرها ( ١٩٨٧/١/١٥ ) لسماع الحكم بالطلبات  
المبينة فيها . واذ تنص المادة ١١٧ من قانون المرافعات المدنية  
والتجارية المنطبقة في هذه المنازعة على أن « لتخضع أن يدخل في الدعوى  
من كان يصح اختصاصه فيها عند رفعها ويكون ذلك بالاجراءات المعتادة  
لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة مع مراعاة حكم المادة ٦٦ » . ومن  
ثم كان الاجراء الذى تطببه القانون لادخل الجهة الادارية أن يتم  
ذلك بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى . أما وقد اكتفى المدعى باعلان  
أصل عريضة دعواه الموجهة ضد نادى الجزيرة الرياضى الى الجهة  
الادارية فلا ينتج هذا الاجراء أثره في اختصاصها وفقا للقانون وبالتالى  
لا تعد خصما مدخلا في الدعوى وتعدو أجنبية عنها وبهذه المثابة تكون  
المنازعة قد انحصرت فيما بين المدعى ونادى الجزيرة الرياضى باعتبارهما  
طرفى الدعوى قانونا .

ومن حيث أن الثابت من صحيفة الدعوى أن المدعى طلب الحكم  
أولا : وبصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه . . ثانيا :  
الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بالغاء قرار مجلس ادارة  
نادى الجزيرة الرياضى الصادر في ١٩٨٦/٨/٢ تحت رقم ٢١ والذى  
تضمن اسقاط عضويته نهائيا من النادى مع ما يترتب عليه من اثار . .  
وبالرجوع الى القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٥١  
لسنة ١٩٧٨ بشأن الهيئات الخاصة للشباب والرياضة تبين أنه نص في

المادة ٦ من مواد الاصدار على أن « تسرى على الاندية الرياضية فيما لا يتعارض مع احكام هذا القانون احكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن الاندية » . ونص القانون في المادة ١٥ على أنه « تعتبر الهيئات الاهلية لرعاية الشباب والرياضة من الهيئات الخاصة ذات النفع العام وتتمتع كل من هذه الهيئات بامتيازات السلطة العامة الآتية .. » ونص في المادة ٧١ على أن « النادي الرياضي هيئة تكونها جماعة من الافراد بهدف تكوين شخصية الشباب بصورة متكاملة من النواحي الاجتماعية والصحية والنفسية والفكرية والروحية عن طريق نشر التربية الرياضية والاجتماعية وبث روح القومية بين الاعضاء من الشباب .. وذلك كله طبقا للتخطيط الذي تضعه اتجها الادارية المركزية » . ويتضح من ذلك أن الاندية الرياضية طبقا لاحكام هذا القانون لاتعد شخصا من اشخاص القانون العام رغم تمتعها ببعض امتيازات السلطة العامة والتمتع بالتخطيط الذي تضعه الجهة الادارية المختصة لتسير عليه في مباشرتها لنشاطها وخضوعها لاشرافها وقيامها على تحقيق أغراض النفع العام فكل ذلك لا يخرجها عن طبيعتها باعتبارها من الهيئات الخاصة ذات النفع العام كما نص القانون ، وعلى هذا النحو لا تكون القرارات الصادرة من مجالس ادارتها من القرارات الادارية بما تعنيه من افساح جهة الادارة عن ارادتها الملزمة طبقا لاحكام القوانين واللوائح بقصد احداث مركز قانوني معين أو تعديله أو الغائه ابتغاء مصلحة عامة . واذ ينتفى من تلك القرارات مقومات القرار الاداري فلا يتحقق مناط اختصاص محاكم مجلس الدولة بطلب وقف تنفيذها والغائها وتقضى المحكمة بذلك ولو من تلقاء نفسها لتلقه بالنظام العام ، وبناء عليه تكون الدعوى مثار الطعن وموضوعها القرار الصادر من مجالس ادارة نادى الجزيرة الرياضى باسقاط العضوية نهائيا عن المدعى قد رفعت أمام محكمة غير مختصة ولائيا بنظرها ، وعما ذهب اليه الحكم المطعون فيه

من أن التكيف السليم لطلبات المدعى خو طلب وقف تنفيذ والناء قرار  
الجهة الادارية السلبى بالامتناع عن اصدار قرار بالناء قرار مجلس  
ادارة نادى الجزيرة الرياضى المشار اليه استنادا الى نص المادة ٤٩  
من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ الذى يقضى بأنه « لرئيس انجبهة  
الادارية المختصة اعلان بطلان أى قرار يصدره مجلس الادارة يكون  
مخالفا لاحكام هذا القانون أو للقرارات المنفذة له أو لنظام الهيئة أو  
لاية لائحة من لوائحها ٠٠ » ذلك أن اختصاص القضاء الإدارى ينظر  
الطعن فى القرار الإدارى السلبى مناطه وفقا للفقرة الأخيرة من المادة  
١٠ من قانون مجلس الدولة أن يكون ثمة رفض أو امتناع من قبل  
السلطات الادارية عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذه وفقا  
للقوانين واللوائح . وقد اضطرر قضاء هذه المحكمة فى تطبيق حكم  
نص المادة ٤٩ من القانون المشار اليه على أنه لا يوجب على للجهة  
الادارية المختصة التدخل فى كل حالة يدعى فيها بوجود مخالفة لاحكام  
هذا القانون أو اللوائح أو للقرارات المشار اليها — وانما ترك ذلك  
لتقدير رئيس الجهة الادارية المختصة بناء على السلطة التقديرية التى  
خولها له القانون فى هذا الشأن ، فان أمسك عن التدخل وعلان بطلان  
قرار صادر من مجلس الادارة حتى عندما يثبت له هذا البطلان  
فلا يمكن أن ينسب اليه صدور قرار سلبى بالامتناع عن اتخاذ قرار  
معين مما يقبل الطعن عليه بالالغاء . فليس مناط الامر علم أو عدم  
علم الجهة الادارية بأمر القرار المشار اليه وإنما العبرة بحكم القانون  
وبما خوله للجهة الادارية المختصة من سلطة جوازية فى أصل التدخل  
أو عدم التدخل لبحث أمر القرار ثم لاعلان بطلانه لو ثبت هذا  
البطلان . وإذا انتفى الامتناع فلا يوجد القرار الإدارى السلبى  
القابل للطعن فيه بالالغاء وبذلك لا يصح تكيف الدعوى على الاساس  
الذى استند اليه الحكم المطعون فيه وبذلك فتبقى المحكمة غير مختصة  
بنظر الدعوى دون تأثر بما قرره القانون من خضوع الهيئات الاهلية

لرعاية الشباب والرياضة وما اتفق بها من نواى لاشراف الجهة الادارية المختصة وأناطته بهذه الجهة سنطة اعلان بظلان أى قرار يصدره مجلس ادارتها على الوجه المنصوص عليه فى المادة ٤٩ المشار اليها • وإذ قضت المحكمة الادارية العليا بالهيئة المشككة طبقا للمادة ٥٤ مكررا من قانون مجلس الدولة المصاغة بلقانون رقم ١٣٩/١٩٨٤ بجلسة ٢٧ من ابريل ١٩٨٦ فى الطعون أرقام ١٨٤٥ لسنة ٢٧ و ١٦ لسنة ٢٩ و ٧١١ و ٧١٧ و ٢٣٧٧ لسنة ٣٠ ق غيا فى صدد ما نصت عليه المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية من أنه « على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر باحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية ... » بأنه « فى الدعاوى المرفوعة أمام محاكم مجلس الدولة ابتداء فلها أن تحيلها الى المحكمة المختصة اذا تبين لها عدم اختصاصها بنظرها » فان مؤدى هذا القضاء عدم التزام المحكمة — اذا تبينت عدم اختصاصها — باحالة الدعوى الى المحكمة المختصة ومن ثم فلا تثريب عليها ان قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى دون احالة ، وكل ذلك يقتضى الحكم بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر هذه الدعوى • وإذ قضى الحكم المطعون فيه بغير ذلك فيكون قد خالف القانون مستوجبا الالغاء والقضاء بعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة ولاثيا بنظر الدعوى والزام المدعى بالمصروفات عن درجتى التقاضى •

( طعن رقم ١٠٨٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ٢٧/٢/١٩٨٨ )



## **نـدب**

**الفرع الأول — ماهية النـدب**

**الفرع الثاني — السلطة المختصة بالنـدب**

**الفرع الثالث — الآثار المالية المترتبة على النـدب**

**الفرع الرابع — المنازعة في قرار النـدب**

**الفرع الخامس — مسئولية الإدارة عن قرار نـدب مخالف للقانون**

**الفرع السادس — أساءة استعمال سلطة النـدب**

**الفرع السابع — إلغاء قرار النـدب**



## الفروع الأول ماهية الندب

قاعدة رقم ( ٢١٨ )

المبدأ :

الندب أو النقل لا يجوز قانوناً إلا إلى وظيفة من ذات مستوى وظيفته المنتدب أو المقول — النقل أو الندب مقصود بهما التحريك المكاني للعامل لصالح العمل من وظيفة إلى وظيفة أخرى ، وليس المساس بمركز قانوني أو مجازاته أو عقابه — فماذا لم ينطو القرار على تحديد وظيفة محددة ومناسبة ومن ذات مستوى وظيفته المنتدب أو المقول منها كان مخالفاً للقانون مخالفة جسيمة ، لانفصام محله إلى جزئين أحدهما منصوص عليه ويقضى بإبعاده عن وظيفته المقول أو المنتدب منها ، والثاني مجهول وغير محدد وهو الوظيفة التي كان يتعين النقل أو الندب إليها — بطلان مثل هذا القرار يستوجب التعويض إلى حين وضع العامل المقول أو المنتدب على الوظيفة المعادلة لوظيفته المقول أو المنتدب منها .

الحكمة :

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن قرار ندب المطعون ضده لم يتضمن تحديداً للوظيفة انتى ندب إليها ولا نوع العمل المسند إليه واقتصرت المادة الأولى منه على ندبه للعمل بالمؤسسة المصرية انعاماً للنقل البصرى .

ومن حيث أن المادة ( ٢٧ ) من نظام العاملين في القطاع العام الصادرة بالقانون رقم ( ٦١ ) لسنة ١٩٧١ تنص على أنه « يجوز ندب العامل للقيام مؤقتاً في إحدى الجهات المثلر إليها في المادة انسابقة بعمل وظيفة أخرى في نفس مستوى وظيفته أو في وظيفة تلوها مباشرة

ويتم النذب بقرار من الرئيس المختص المشار اليه في المادة السابقة وتكون مدة النذب سنة واحدة قابلة للتجديد » كما تنص المادة ( ٢٦ ) من ذات القانون بأنه يجوز نقل العامل من أى جهة كحكومة مركزية أو محلية الى وظيفة من ذات مستوى وظيفته بالهيئات أو المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابع لها كما يجوز نقل العامل الى وظيفة من ذات مستوى وظيفته سواء كان ذلك داخل المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية أو كن الى مؤسسة أو هيئة أو وحدة اقتصادية أخرى ومن ثم فان إندب أو النقل لا يجوز قانونا الا الى وظيفة من ذات مستوى وظيفة المنتدب أو المنقول وأساس ذلك ان النقل أو النذب مقصود بهما التحريك المكانى للعامل لصالح العمل من وظيفة الى وظيفة أخرى وليس المساس بדרך قانونى أو مجازاته أو عقابه وذلك طبقا للمبادئ العامة الحاكمة للوظائف العامة ولذلك فان انقانون قد أجاز للسلطة الادارية الرئاسية المختصة توزيع العاملين مكانا سواء داخل المؤسسة أو الهيئة أو الوحدة الاقتصادية أو خارجها بقصد الاستخدام الامثل للقوى العاملة ، من حيث الكم أو الكيف ، ووضع العامل المناسب فى المكان المناسب بالجهة المناسبة للحصول على أفضل انتاج ممكن من كل من العاملين ومن ثم فان تلك الحركة وذلك التغيير فى جهة أو مكان عمل العامل سواء بصفة دائمة عن طريق النقل أو بصفة مؤقتة عن طريق النذب يتعين أن يتم مستهدفا صالح العمل الى وظيفة محددة ومناسبة ومن ذات مستوى وظيفة المنتدب أو المنقول منها — فإذا لم ينطو القرار على تحديد تلك الوظيفة كان مخالفا للقانون مخالفة جسيمة لانفصام محله الى جزئين احدهما منصوص عليه ويقضى بإبعاده عن وظيفة المنقول أو المنتدب منها ، والثانى مجهول وغير محدد وهو الوظيفة التى يتم النقل أو النذب اليها وبذلك الانفصام لا يكون القرار قانونا قرار نقل أو نذب حيث كلامهما يتعين حتما طبقا للقانون وللغاية المبروعة من إصداره ، ان

يتضمن تحديد الوظيفة المنقول أو المنتخب اليها العامل وانتهى لا تنقل  
في مستواها عن تلك المنقول أو المنتخب منها .

ومن حيث انه بناء على ذلك فلا وجه لما يذهب اليه الطاعنان من  
ان القرار المذكور قد صدر سنيما ومتفقا واحكام القانون لانه إذ خلا  
هذا القرار من تحديد وظيفة من ذات مستوى وظيفة المنقول في الجهة  
المنقول اليها يكون قد صدر مضلعا مخالفة جسيمة للقانون ويؤكد ذلك  
صدور انقرار رقم ( ٦٩ ) لسنة ١٩٧٣ في ١٠/٦/١٩٧٣ بتحديد الوظيفة  
التي يشغلها المطعون ضده وهي رئيس القطاع المالي بالشركة المصرية  
للتوريدات والاشغال البحرية فهذا القرار يكشف بوضوح عن انه قبل  
صدوره منذ نذب المطعون ضده انى المؤسسة المصرية العامة للنقل  
البحرى في ١٦/١٢/١٩٧٢ كان بدون وظيفة محددة وهي الفترة التي  
طالب بالتعويض عنها. و صدر الحكم المطعون فيه بالتطبيق السليم بالقانون  
بتعويضه عن الاضرار المادية التي لحقت به عن قرار النقل للمطعون  
فيه خلال المدة من ١٦/١٢/١٩٧٢ وحتى ١٠/٦/١٩٧٣ .

( طعن رقم ١٢٢٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١/٢٨/١٩٨٩ )

### قاعدة رقم ( ٢١٩ )

المبدأ :

النذب تكليف مؤقت للعامل — فهو امر مؤقت بطبيعته افترضته ظروف  
العمل — أداء العامل للوظيفة المنتخب اليها لا يعتبر تعيينا فيها أو ترقيـة  
اليها ولا يكسبه حقا في الاستمرار في شغل الوظيفة المنتخب اليها — الدب  
من الامور المتروكة لجهة الإدارة تتمتع بسلطة تقديرية وفقا لما تنهيه  
مصلحة العمل ويقتضيه انصالح العام — يجوز للسلطة المختصة الساء النذب  
في أى وقت — اذ لا يرتب للعامل مركزا قانونيا نهائيا لا يجوز المساس  
به — لا معقب على الجهة الادارية في هذا الشأن مادام قد خلا تدخلها  
من اساءة استعمال السلطة .

## المحكمة :

وبجلسة ١٩٨٧/١٢/٢٦ حكمت المحكمة بقضائها السابق وأقامت قضائها بالنسبة لموضوع الدعوى على أن النذب بصفة عامة تكليف مؤقت للعامل باعباء وظيفة ما ، وهو بذلك أمر موقوف بطبيعته أقتضته ظروف العمل ولا يكسب العامل حقا في الاستمرار في شغل الوظيفة المنتدب اليها بحيث يجوز للسلطة المختصة الغاء النذب في أى وقت وهو أمر تترخص فيه وفقا لمقتضيات المصلحة العامة وطبقا لسلطاتها التقديرية ، ولما كان القرار المطعون فيه قد صدر صحيحا فإن ركن الخطأ ينتفى وبالتالي تنتفى مسئوليتها عن التعويض وتخلص أسباب الطعن على الحكم أن المحكمة أطلقت سلطة جهة الادارة بغير حدود في انهاء النذب رغم أنه يتعين على الجهة الادارية ألا تسيء استعمال سلطاتها التقديرية في هذا الخصوص ، ولم تعنى المحكمة بدفاع الطاعن الذى يقوم على أن الغاء النذب كان الغرض منه استبعاده عن أعمال المشروع حتى ينقرد بالعمل فيه من وجه اليه انطاعن العديد من المآخذ التى تستوجب مساعلته عن فشل المشروع في تحقيق أهدافه ، فضلا عن أن القرار رقم ٤ لسنة ١٩٨١ الصادر بندبه صدر في نطاق السلطة التقديرية للجهة الادارية وليس السلطة المقيدة وقد تحصن بمرور ما يزيد على ستين يوما على صدوره ولا يجوز الغاؤه ، وأن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وأخل بحقوق الدفاع وشابه الفساد في الاستدلال ذلك أن المستندات وشهادة الفريق الأمريكى تقطع بكفاية الطاعن الامر الذى يقطع بأن القرار المطعون عليه صدر لتصفية حسابات شخصية بينه وبين المدعى عليه الخامس .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة استقر على أن النذب من الامور المتروكة لجهة الادارة ومن الملاءمات التى تتمتع فيها بسلطة تقديرية

خسبما تملية مصلحة العمل ويقتضيه الصالح العام ، وذلك حتى تستطع الادارة أن تلبي حاجات العمل العاجلة ولذلك جعل المشرع الندب بصفة عامة تكليف مؤقت للعامل بأعباء وظيفة ما ، وهو بذلك أمر مؤقت بطبيعته افترضت ظروف العمل ، وأن أداء العامل للوظيفة المنتدب اليها لا يعتبر تعنيا فيها أو ترقية اليها ولا يكسبه حقا في الاستمرار في شغل الوظيفة المنتدب اليها ، بحيث يجوز للسلطة المختصة إلغاء الندب في أى وقت أذ لا يرتب الندب للعامل حركاً قانونيا نهائيا لا يجوز المساس به ولا معقب على الجهة الادارية في هذا الشأن ما دام قد خلا تدخلها من اساءة استعمال السلطة .

ولما كان الاصل في القرارات الادارية صحتها ، وانها بذاتها دليل على هذه الصحة وعلى توافر الاركان القانونية الموجبة للصحة وأن الغاية فيها المصلحة العامة ، ما لم يقدم المتضرر من القرار الادارى عكس هذه القرينة ، ومن ثم يكون عبء الاثبات واقعا على المتضرر من القرار ولما كان عيب اساءة استعمال السلطة أو الانحراف بها وهو ما يقابل ركن الغاية من القرار من العيوب القصدية في القرار الادارى ويقوم حيث يكون لدى الادارة قصد الاساءة أو الانحراف بحيث تهدف من القرار الادارى وصفا آخر غير المصلحة العامة كالانتقام من شخص أو محاباة آخر على حسابه ويكون باعثها لا يمت للمصلحة العامة بصلة ، وعلى ذلك فان هذا العيب يقع على من يدعيه أن يقدم الدليل عليه ، حيث لا يمكن اقتراضه لارتباطه بسلوكيات الادارة .

ومن حيث أنه يبين من أوراق الطعن وعلى الاخص حواظ المستندات المقدمة من الطاعن أن ما نسبته الى الادارة كدليل على الانحراف في استعمال السلطة أن ثمة مخالفات ادارية ومالية قد شابت سير العمل بالمشروع المنتدب اليه ، وأن هذه المخالفات كانت محل تحقيقات من

السلطات المختصة ، وأن جهة الادارة بانهاائها لقرار اندب تكون قد قصدت الكيد له ..

ومن حيث أن ما نسبته الطاعن الى الجهة الادارية لا يقوم دليلا على الانحراف بالسلطة باعتبار أنه من الامور المعتادة في مجال الوظيفة العامة وجود المخالفات وما يصاحبها من اجراءات وتحقيقات ، وطالما لم يتم دليل على أن انتهاء النذب كان بغرض الانتقام وعليه يكون قرار انتهاء النذب قد صدر متفقا مع أحكام القانون ولا يشوبه عيب ولا يغير من ذلك ما ذكره الطاعن من أن قرار النذب الصادر له رقم ؛ لسنة ١٩٨١ قد تحصن بفوات ستين يوما على صدوره ، وأن سحبه يكون أمرا غير جائز ، ذلك أن قرار النذب في مفهومه الصحيح لا يؤثر في مركز العامل المنتدب حيث لا يحدث أثرا دائما في شأنه ولا يكسبه حقا في استمرار شغل الوظيفة المنتدب انيها وانما ظل بحكم طبيعته المؤقتة قابلا للانهاء في أى وقت ، ويكون مقتضى ذلك ولازمه رفض القول بأن قرار النذب يتحصن بمرور ستين يوما على صدوره والا تحول قرار النذب الى قرار تعيين أو ترقية للوظيفة المنتدب اليها العامل وهو أمر ليس صحيحا .

( طعن رقم ٥٧٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٩٠/١٢/٩ )

قاعدة رقم ( ٢٢٠ )

المبدأ :

بعد قرار النذب اجراء مؤقت لا يكسب حقا — تترخص فيه جهة الادارة وفقا لسلطتها التعديرية — متى صدر قرار النذب سلبيا وخلا من اساءة استعمال السلطة أو الانحراف بها يكون طلب الفساقه غير قائم على سند صحيح من القارن مما يتعين رفض طلب الفساقه .



### المحكمة :

ومن حيث أن الطعن على قرار ندب من هما أحدث من الطاعنين وفقا لما استقر عليه قضاء هذه المحكمة لا يرتب حقوقا للمنتدب ، حيث يعد اجراء مؤقتا لا يكسب حقا وتترخص فيه جهة الادارة وفقا لسلطاتها التقديرية ، تصدره بصفة مؤقتة لتلبية حاجة العمل وطالما خلا من اساءة استعمال السلطة أو الانحراف بها ، فانه يكون قد صدر سليما ويكون طلب الغائه غير قائم على سند صحيح من القانون مما يتعين معه رفض طلب الغائه .

ومن حيث أن الحكم الطعين أخذ بهذا النظر في شقى الدعوى مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا ، والزام المدعين المصروفات .

( طعن رقم ٨٥٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٩١/٧/٧ )

## الفرع الثاني السلطة المختصة بالنسب

قاعدة رقم ( ٢٢١ )

المبدأ :

النسب بطبيعته إجراء مؤقت لا يقطع صلة العامل بوظيفته الأصلية — لا يغير من طبيعة الرابطة التي قامت بينه وبين الجهة الأصلية التي يعمل بها — للجهة الإدارية سلطة تقديرية في نسب العامل أو الغاء نسبه ما دامت استهدفت الصالح العام لها ان تلغى النسب وتعيد الموظف الى عمله الأصلي ليس له أن يتمسك بالبقاء في الوظيفة المنتسب اليها أو يدعى حقاً له في أن يثبت فيها .

المحكمة :

وحيث ان الثابت من الاوراق أن الطاعن / ..... سكن بوظيفة باحث شئون مالية أول بالمجموعة النوعية لوظائف التمويل والمحاسبة ، وقد صدر له قرار من الامين العام لجامعة الازهر رقم ١٠ لسنة ١٩٨٣ متضمناً ندمه للعمل مديراً لإدارة كلية الدراسات الاسلامية والعربية بسوهاج بناء على موافقة نائب رئيس جامعة الازهر لشئون فروع الاقاليم ، وقد نسب اليه انه في غضون عام ١٩٨٣ استولى على ٢٠ قنطار قطن بتجديد — مخصصة من مديرية التموين بسوهاج للمدينة الجامعية لكلية الدراسات الاسلامية والعربية للبنات بسوهاج بعد أن سدد ثمنها المدعم دون علم المسؤولين بالكلية . وتحرر عن انواقعة القضية التأديبية رقم ٢٠٨ لسنة ١١ ق وبجلسة ١٩٨٥/٦/٣ ادانته محكمة اسبوط التأديبية عن هذه الواقعة وقضت بمجازاته بخم شهرين من راتبه هذا وقد صدر القرار المطعون فيه بتاريخ ١٩٨٤/٦/٥ — في الفترة ما بين اتهامه وقبل ان يصدر الحكم في

المخالفة التأديبية المنشار فيها — من رئيس جامعة الأزهر فرع اسيوط  
متمضمنا نقل ( عودة ) المدعى ..... — من وظيفة « مدير إدارة كلية  
النباتات الاسلامية والعربية بسوهاج » ( وتنتمى الى المجموعة النوعية  
لوظائف التنمية الادارية ) الى فرع الجامعة باسيوط والحاكمة بالامانة  
العامة المساعدة ، وتم استلامه العمل بها في ٢١/٧/١٩٨٤ ثم صدر  
قرار الامين العام رقم ٢٣ اسنة ١٩٨٧ بنذب الطاعن من الامانة العامة  
المساعدة لفرع الجامعة باسيوط للعمل بإدارة التوجيه المسالى والاداري  
بوظيفة موجه مالى وادارى ، بجامعة الأزهر بالقاهرة والوظيفة الاخيرة  
من وظائف المجموعة النوعية للتمويل والمحاسبة المسكن عليها ( الطاعن )  
وذلك بناء على طلبه مع احتفاظه بكافة حقوقه •

وحيث ان الطاعن مسكن بوظيفة باحث شئون مالية أول بالمجموعة  
النوعية لوظائف التمويل والمحاسبة ونذب بالقرار رقم ١٠ لسنة ١٩٨٣  
للعمل بوظيفة ( مدير إدارة كلية الدراسات الاسلامية والعربية بسوهاج )  
( المجموعة النوعية لوظائف التنمية الادارية ) والتي يطن الطاعن  
بالطن المائل على نقله منها وبمباراة أصبح بانءاء نذبه اليها ونذبه  
الى الامانة العامة المساعدة بجامعة الأزهر فرع اسيوط ثم نذب بناء  
على طلبه للعمل بالامانة العامة لجامعة الأزهر بالقاهرة في وظيفة من  
وظائف المجموعة النوعية لوظائف التمويل والمحاسبة المسكن عليها •

وحيث ان النذب هو بطبيعته اجراء مؤقت لا يقطع صلة العامل  
بوظيفته الاصلية ولا يغير من طبيعة الرابطة التى قامت بينه وبين الجهة  
الاصلية انتى يعمل فيها • وللجهة الادارية سلطة تقديرية في نذب  
العامل القيام بأعباء وظيفة مماثلة لوظيفته الاصلية ما دامت قد  
استهدفت بهذا النذب صالح العمل ولها ان تلغى النذب وتعيد الموظف  
الى عمله الاصلى وليس له ان يتمسك بالبقاء في الوظيفة المختب اليها  
أو يدعى حقا له في ان يثبت فيها أو يبقى بها — هذا وقد خلا نص

المادة الرابعة من القانون رقم ٤٧ سنة ١٩٧٨ سالف الذكر من اختصاص لجنة شئون العاملين بالجهة الادارية بالنظر في ندب العاملين بها شاغلي وظائف الدرجة الاولى فما دونها مما يلتفت عما اشار به الطاعن في هذا الصدد .

وحيث ان قرار ندب الطاعن الى الامانة العامة المساعدة بجامعة اسيوط المطعون عليه والغاء ندبه الى وظيفة « مدير ادارة كلية الدراسات الاسلامية والعربية بسوهاج » قد صدر ممن يملكه على النحو السالف بيانه واستهدف مصلحة عامة هي ابعاد الطاعن عن موقعه كمدير لادارة الكلية وذلك في مناسبة تدعو الى هذا الابعاد وهي الاتهامات الموجهة ضده والتي احيل من أجلها الى المحاكمة التأديبية واقتراح هذا القرار أو معاصرته لاحالة الطاعن الى النيابة الادارية ثم الى المحاكمة التأديبية لا يكفى بذاته لاعتبار القرار جزاء تأديبيا أو مخالفا للقانون وانما يظل القرار محتفظا بطبيعته كقرار تصدر جهة العمل بما لها من سلطة تقديرية في الندب وفي العدول عن ندب الطاعن والغاءه دون نظر لما يترتب عليه من حرمان من بعض المزايا الوظيفية لان هذا الحرمان ليس مقصودا لذاته ، ولا يكون قرار الغاء الندب عرضة للالغاء . الا اذا شاب عيب من العيوب التي قد تشوب القرارات الادارية بصفة عامة ، وهو ما لا تكشف عنه الاوراق .

وحيث انه تأسيسا على ما تقدم يكون طلب الطاعن الغاء قرار نقله ( ندبه ) الى الامانة العامة بجامعة الازهر باسيوط وبقائه بوظيفة مدير كلية الدراسات الاسلامية والعربية للبنات بسوهاج غير قائم على سند صحيح من القانون متعينا رفضه ويكون الحكم المطعون فيه قد اصاب وجه الحق وصدر متقنا مع حكم القانون عندما قضى برفض دعوى ( المدعى ) الطاعن وتبعا لذلك يكون الطعن في هذا الحكم على غير أساس متعينا رفضه والزام الطاعن بمصروفات طعنه .

( طعن رقم ١٧٣٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٩٣/١/٩ )

## القصر الثالث الأثر المالية المترتبة على التذب

قاعدة رقم ( ٢٢٢ )

المبدأ :

التذب لشغل وظيفة أخرى متى ترتب عليه تغيب العامل عن مقر عمله وتحيله نفقات وتكاليف اضافية فانه ينتفع بالحكم لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال ويستحق عن تغيبه بدل السفر بالشروط المقررة باللائحة .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٥ مارس سنة ١٩٨٩ فتبين لها أن قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ينص في المادة ٤٧ منه على أن « يسترد العامل النفقات التي يتحملها في سبيل أداء أعمال الوظيفة وذلك في الاحوال ووفقا للاوضاع والشروط التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح لجنة شؤون الخدمة المدنية » وفي المادة ١٠٦ على أن « يستمر العمل بالقوانين والقرارات واللوائح السارية وقت صدور هذا القانون فيما لا يتعارض مع أحكامه ... وتنص لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ في المادة الاولى منها على أن « بدل السفر هو الراتب الذي يمنح للموظف مقابل النفقات الضرورية التي يتحملها بسبب تنحيه عن الجهة التي يوجد بها مقر عمله الرسمي في الاحوال الآتية : ( ١ ) القيام بالأعمال التي يكلف بها من قبل الحكومة » ... وفي المادة الخامسة على أنه « لا يجوز أن تزيد ادة التي يصرف فيها بدل السفر عن ستة شهور » .

والمستفاد من ذلك أن المشرع حال في بيان أوضاع وشروط استرداد العامل للنفقات التي يتحملها في سبيل أداء أعمال وظيفته الى قرار يصدر بذلك من رئيس مجلس الوزراء وإلى أن يصدر هذا القرار يستمر العمل بأحكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال والتي حددت أحكامها على سبيل الحصر الحالات التي يستحق فيها حالة الاعمال التي يكلف بها الموظف من قبل الحكومة وتقضى تغيبه عن مقر عمله الرسمي» وقد جاءت عبارة الاعمال التي يكلف بها الموظف من قبل الحكومة في نص المادة الاولى من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال عامة ومطلقة بحيث تتسع لتشمل حالة النذب حتى ولو لم يكن محدد المادة لانه في هذه الحالة سوف يتم التقيد بالحد الاقصى للمدة التي يجوز أن يمنح عنها بدل السفر وهو ستة شهور طبقا لنص المادة الخامسة من اللائحة ، وتبعا لذلك فان النذب لشغل وظيفة أخرى متى ترتب عليه تغيب العامل عن مقر عمله وتحمله نفقات وتكاليف اضافية فانه ينتفع بأحكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال ويستحق عن تغيبه بدل السفر بالشروط المقررة باللائحة .

ولما كان ذلك وكان مقر العمل الرسمي للسيد المذكور في القاهرة وقد تم ندبه للعمل بالبحيرة بالقرار رقم ١٢٠ بتاريخ ٢٣/١١/١٩٨٧ ، وتكلف في سبيل ذلك نفقات ومصاريف اضافية حتى يتمكن من تنفيذ قرار النذب ، ومن ثم يكون مناط استحقاق بدل السفر متوافر في الحالة المعروضة ويستحق بدل السفر المقرر له عن مدة لا تتجاوز ستة شهور من تاريخ تنفيذ قرار النذب .

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أخقية السيد / ..... المنتدب مديراً لديرية القوى العاملة بالبحيرة لبذل السفر المقرر عن مدة ستة شهور من تاريخ تنفيذ قرار النذب .

## قاعدة رقم ( ٢٢٣ )

### المبدأ :

المادة الأولى من القرار الجمهورى رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٨ - الملحق الذى ينتدب للعمل بتنظيمات الاتحاد الاشتراكى العربى السابق من مصالح الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة أو الشركات التابعة لها يستحق من الجهة المنتدب منها كامل ما يصدق عليه وصف رواتب أو تعويضات أو أجور أو مكافآت أو بدلات أو أية ميزة وظيفية أخرى - وذلك على وجه العموم دون تخصيص فى ذلك فيستحق هذه المميزات أيا كان نوعها وسواء كانت مقررّة عن إجراء الندب أو انتمائه .

### المحكمة :

وهن حيث ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٨ بشأن تحمل دوائر الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها كامل رواتب وتعويضات وأجور ومكافآت وبدلات وكافة المميزات الاخرى للمنتدبين فيها لعضوية تنظيمات الاتحاد الاشتراكى أو العمل بها طوال مدة انتدابهم تنص على أن : تتحمل كل من دوائر الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها كامل رواتب وتعويضات وأجور ومكافآت وبدلات وكافة المميزات الاخرى ، للمنتدبين منها لعضوية تنظيمات الاتحاد الاشتراكى العربى أو للعمل بها طوال مدة انتدابهم .

ومفاد هذا النص ان العامل الذى يندب للعمل بتنظيمات الاتحاد الاشتراكى العربى السابق من مصالح الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة أو الشركات التابعة لها يستحق من الجهة المنتدب منها كامل ما يصدق عليه وصف رواتب أو تعويضات أو أجور أو مكافآت أو بدلات أو أية ميزة وظيفية أخرى وذلك على وجه العموم دون تخصيص فى ذلك فيستحق هذه المميزات أيا كان نوعها وسواء كانت مقررّة عن

اجراء النذب أو أنتماء ولا ينال من هذا الاستحقاق في الحالة المعروضة  
ان الحوافز والمكافآت التي تقررت بقرار رئيس مجلس ادارة هيئة  
الصرف الصحي رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٤ للعاملين بها اقتصر منحها على  
العاملين الفعليين بالهيئة دون المنتدبين منها لان قرار رئيس مجلس ادارة  
الهيئة المشار اليه ليس من شأنه تعديل أحكام قرار رئيس الجمهورية  
رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٨ سالف الاشارة .

وإذ كان الثابت من الاوراق ان المدعى كان قد ندب من الهيئة  
العامة للصرف الصحي للعمل بالاتحاد الاشتراكي العربي السابق في  
الفترة من ١٩٧١/٢/٤ حتى ١٩٧٧/١/١٧ وقد استحق لنظرائه من  
العاملين بالهيئة المشار اليها من هذه الفترة حوافز ومكافآت بلغ مجموعها  
٦٢٥٤٦ جنيها ومن ثم فان المدعى يستحق هذا المبلغ عملا بأحكام  
قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٨ سالف الاشارة ، ومتى كان  
ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فانه يكون قد جانبه  
الصواب حقيقا بالالغاء وهو ما يتعين القضاء به .

( طعن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٩٢/٥/٢٣ )



## الفرع الرابع المنازعة في قرار النذب

قاعدة رقم ( ٢٢٤ )

المبدأ :

قرار نذب العامل من إحدى شركات القطاع العام للعمل لأحدى وحدات الجهاز الإداري للدولة ليس من شأنه أن يغير من طبيعة العلاقة الوظيفية التي تربطه بالشركة التي يعمل بها ولا يضمن عليه هذا النذب صفة الموظف العام — عدم اختصاص محكم مجلس الدولة ولائيا بنظر المنازعة في هذا القرار وينعقد الاختصاص ولائيا لجهة القضاء العادي .

المحكمة :

ومن حيث أن المدعى لا يعد بحكم وظيفته كمراقب لشئون الافراد بشركة النيل العامة للخرسانة المساحة موظفا عاما وان نذبه للعمل بمديرية الاسكان بمحافظة الدقهلية وهي إحدى وحدات الجهاز الإداري للدولة ليس من شأنه أن يغير من طبيعة العلاقة الوظيفية التي تربطه بالشركة التي يعمل بها ولا يضمن عليه هذا النذب صفة الموظف العام ولا يغير من هذا الحكم ان يكون قرار النذب قد صدر من وزير الاسكان لانه أم يصدر منه بصفته سلطة عامة وانما باعتباره رب عمل منوط به وفقا لاحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ورقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام مباشرة بعض الاختصاصات المتعلقة بالعاملين في شركات القطاع العام ومن ثم فانه لا اختصاص لمحكم مجلس الدولة بنظر موضوع المنازعة ولائيا وإذ كانت قواعد الاختصاص الولاى من النظام العام الامر الذى يستتبع ان تتصدى المحكمة ببحثه والقضاء فيه من تلقاء نفسها دون ما حاجة الى دفع بذلك وإذ كان الحكم المطعون

فيه لم يتصد بعدم الاختصاص الولائي بنظر الدعوى واحالتها الى جهة القضاء العادى للاختصاص فإنه يكون قد نأى عن الصواب فى تطبيق القانون .

( طعن رقم ٣٧٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٦/٥/٢٥ )

### قاعدة رقم ( ٢٢٥ )

#### المبدأ :

عدم اختصاص المحاكم التأديبية بقرارات النقل أو الندب — وذلك اذا انطوت على جزاء مقنع .

#### المسألة :

مر قضاء مجلس الدولة بعدة مراحل فى شأن الاختصاص بقرارات النقل والندب ففى بادىء الامر جرت محكمة القضاء الادارى على عدم اختصاصها بنظر تلك القرارات وقت أن كان اختصاصها محددًا على سبيل الحصر وتوسع القضاء الادارى بعد ذلك فذهب الى أن الذى يخرج من اختصاصه هو القرارات التى اتجهت بها الادارة الى احداث الاثر القانونى المقصود بالنقل أو الندب وهو اعادة توزيع العاملين بما يكفل حسن سير المرفق وأما اذا صدر القرار غير مستوف للشكل أو الاجراءات المقررة قانونا أو صدر مخالفا لقاعدة التزم بها الادارة فى اجرائه أو انحرفت بالنقل أو الندب متخذة منه ستارا يخفى قرارا مما يختص به مجلس الدولة فان هذا القرار يخضع لرقابة القضاء الادارى وذهبت هذه الاحكام الى أن العبرة فى تكيف القرار على هذا النحو تكون بالارادة الحقيقية دون المظهر الخارجى فقد يستهدف القرار تعيينا أو ترقية أو تأديبا كان يكون القرار الى وظيفة تختلف عن الوظيفة الاولى فى طبيعتها أو شروطها وقد يتم النقل

الى وظيفة أدنى في السلم الإداري من حيث سعة الاختصاصات والمزايا أو قد يستهدف القرار الى إبعاد أصحاب الدور في الترقية أو ينطوى القرار على ترقية وفي مثل هذه الحالات تخضع تصرفات الإدارة لمراقبة القضاء الإداري وأساس ذلك هو أن الطعن في قرار النقل أو الندب هو منازعة إدارية وصدور القرار سائراً لعقوبة مقننة قصد توقيعها على العامل يعيب القرار بعبب الانحراف بالسلطة لاستهدافه هدفاً غير مصلحة العمل وفي مرحلة أخرى كانت المحاكم التأديبية تختص بالجزاء المقنن وفي هذه المرحلة كانت المحكمة تبدأ بالفصل في الموضوع فإذا تبين لها أن القرار انطوى على جزاء مقنن اختصت به وإذا انتهت المحكمة لعدم وجود جزاء مقنن لم تكن مختصة به وهذا الاتجاه يخالف أحكام القانون في شأن تحديد الاختصاص فقد كانت العبرة بما يحدده الطاعن من أوصاف لظنه أن وصف القرار بأنه ينطوى على جزاء تأديبي مقنن كانت المحكمة تختص به وإن لم يصف قراره بذلك كانت المحاكم التأديبية تقضى بعدم الاختصاص وفي مرحلة أخيرة استقر قضاء مجلس الدولة على تحديد اختصاص المحاكم التأديبية بالجزاءات الصريحة المقررة بالقانون مؤدى ذلك هو عدم اختصاص المحاكم التأديبية بقرارات النقل أو الندب إذا انطوت على جزاء مقنن .

( طعن رقم ٣٣٧٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٦/١١/٢ )

يراجع الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا بالدائرة المنصوص عليها في المادة ( ٥٤ ) مكرراً من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ معدلاً بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ — بجلسته ١٩٨٥/١٢/٢٥ الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٢٨ ق .

## قاعدة رقم ( ٢٣٦ )

### المحكمة :

قرارات التذنب والنقل — الطعن عليها من اختصاص محكم القضاء الإداري وليس المحاكم التأديبية — ليس من شأن الحكم الصادر من المحكمة التأديبية بعدم الاختصاص الحيلولة دون طرح انتزاع من جديد أمام محكمة القضاء الإداري .

### المحكمة :

ومن حيث أن الطعن يقوم على أن الحكم انصادر من المحكمة التأديبية بعدم الاختصاص لا يقيد هذه المحكمة ولا يمنع من اختصاص محكمة القضاء الإداري بنظرها .

ومن حيث أن الثابت من الاطلاع على قرار وكيل وزارة التموين رقم ١١١ لسنة ١٩٧٦ بنذب السيد ..... مديراً للإدارة المالية بالإدارة العامة للشئون المالية والإدارية أنه صدر بتاريخ ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٧٦ وتم التظلم منه بتاريخ ٩/١٠/١٩٧٦ وأقام المدعى دعواه طعناً على القرار المشار اليه أمام المحكمة التأديبية بالإسكندرية بتاريخ ١٩/١٢/١٩٧٦ وإذ قضت هذه المحكمة بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى بتاريخ ٤/٨/١٩٧٩ فقد أقام دعواه أمام محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية بتاريخ ٢٧/٩/١٩٧٩ .

ومن حيث أن القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة قد نص في الفقرة الأخيرة من المادة ١٥ على اختصاص المحاكم التأديبية بما ورد في البندين التسع والثالث عشر من المادة العاشرة وأولهما الطلبات التي يقدمها الموظفون المعومون بإلغاء القرارات انتهائية للسلطات التأديبية وثانيهما الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين

بالقطاع العام في الحدود المقررة قانونا ، ونص في المادة ١٩ على أن توقع المحاكم التأديبية الجزاءات التي توقعها على العاملين بالجمعيات والهيئات الخاصة ، وحدد في المادة ٢١ الجزاءات التأديبية التي توقع على من ترك الخدمة ، فإن الاستفادة من ذلك أن المشرع قد أراد بالقرارات النهائية للسلطات التأديبية تلك القرارات الصادرة بالجزاءات مما يجوز لتلك السلطات توقيعها طبقا لقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ، وهو الذي حدد هذه السلطات وما تملك كل سلطة منها توقيعها من جزاءات .

ومن حيث أن اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعون في الجزاءات الخاصة بالعاملين المدنيين بالدولة قد انتقل الى هذه المحاكم استثناء من الولاية العامة للقضاء الإداري ، لذلك وإذا كانت القاعدة المسلمة أن الاستثناء لا يقاس عليه ولا يتوسع في تفسيره خاصة بعد زوال موجبه ، فما كان يجوز سلوك هذا الاجتهاد مع صراحة النصوص المحددة للجزاءات التأديبية على سبيل الحصر . والقول بغير ذلك يؤدي الى خلق جزاء جديد ( هو النذب أو النقل ) واضافته الى قائمة الجزاءات التي حددها القانون صراحة على سبيل الحصر ، وهو ما لا يتفق مع أحكام القانون .

ولما كان إلغاء القرار رقم ١١١ لسنة ١٩٧٦ الصادر بندب الطاعن مديرا للشئون المالية بمديرية التموين بالاسكندرية وبأحقية في العودة لعمله مديرا للتموين بغرب الاسكندرية باعباره يحمل في مضمونه عقوبة تأديبية مقننة وهو مما تختص به محكمة القضاء الإداري ومن ثم فإن حكم المحكمة التأديبية ، بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لا يحول دون اقامتها من جديد أمام محكمة القضاء الإداري باعتبارها المحكمة المختصة بنظر النزاع .

ومن حيث أن محكمة القضاء الإداري قد أصدرت الحكم المطعون فيه بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فإنه يكون قد صدرت بالمخالفة لأحكام القانون ، وكان عليها أن تتصدى لموضوع النزاع للفصل فيه إذ ليس من شأن الحكم الصادر من المحكمة التأديبية بعدم الاختصاص الحيلولة دون طرح النزاع من جديد أمام محكمة القضاء الإداري وليس في أسباب هذا الحكم المتصلة بمنطوقه ما يحجب اختصاص محكمة القضاء الإداري أو يقضى إلى عدم جواز نظر الدعوى أمامها على أي وجه باعتبار أن القرار المطعون فيه من المنازعات الإدارية جزاء تأديبيا .

( طعن رقم ٩٥٧ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢ )

## الفرع الخامس

### مسئولية الادارة عن قرار نذب مخالف للقانون

#### قاعدة رقم ( ٢٢٧ )

المبدأ :

أجاز المشرع نذب العامل الى وظيفة في نفس مستوى وظيفته أو في وظيفة تعلوها مباشرة — مؤدى ذلك — عدم جواز النذب لوظيفة تعلو وظيفة العامل المتنذب بأكثر من درجة — صدور قرار النذب بالمغايرة لذلك يطله لصدوره مشويا بعيب مخالفة القانون — أساس ذلك : اهدار للتنظيم الوظيفي الذي يقوم على أساس التدرج الهرمي الرئاسي — لا يستقيم أو يتفق مع مقتضيات التنظيم الإداري أن تجاهل الجهة الإدارية بقرار النذب الترتيب الهرمي بما يجعل الأدنى درجة رئيسا لمن يعلوه درجة — القرار بهذه المثابة يشكل ركن الخطأ في جانب جهة الإدارة — متى أدى الخطأ يقينا الى إلحاق ضرر مباشر يتحمل في الإيذاء بلا مسوغ من القانون فإن مسؤولية الإدارة تنعقد .

المسألة :

وحيث أن نظام العاملين المدنيين بالدولة السابق الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ قد نص في المادة ( ٢٨ ) عى أنه يجوز بقرار من السلطة المختصة نذب العامل للقيام مؤقتا بعمل وظيفة أخرى في نفس مستواها أو في وظيفة تعلوها مباشرة في نفس الوحدة التي يعمل بها أو في وحدة أخرى أو في مؤسسة أو وحدة اقتصادية إذا كانت حاجة العمل في الوظيفة الأصلية تسمح بذلك .

وحيث أن البين من هذا النص أن المشرع أجاز نذب العامل الى وظيفة في نفس مستوى وظيفته أو في الوظيفة التي تعلوها مباشرة وهو

ما مؤداه أنه لا يجوز نذب العامل لوظيفة تملو وظيفته بأكثر من درجة واحدة .

وحيث أن الجهة الادارية أودعت بجلسة ١٩٨٧/١١/٨ حافظة مستندات مرفقا بها كتابا مؤرخا ١٩٨٧/١٠/٢٦ لمدير عام شئون العاملين بالازهر يفيد أن الدرجة المسالية لمدير الادارة العامة للامتحانات الواردة بالهيكل الوظيفي والممولة هي درجة مدير عام .

وحيث أن الثابت من الاوراق أن الجهة الادارية أصدرت بتاريخ ١٩٧٦/٩/٢٢ القرار رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٧٦ بنذب الشيخ ..... مديراً للادارة العامة للامتحانات وشئون الطلاب بالازهر وأن المذكور كان في ذلك التاريخ يشغل الدرجة الرابعة وأن الطاعن كان في تاريخ صدور قرار النذب يشغل الدرجة الثانية التي منحت له في تسوية القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٤ اعتباراً من ١٩٧٤/١٢/٣١ ثم اصدرت الجهة الادارية بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٢٨ القرار رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٧٨ بالغاء القرار رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٧٦ ونذب الشيخ ..... مدير عاماً للادارة العامة للامتحانات وشئون الطلاب .

وحيث أنه مما لا جدال فيه أن ما قامت به الجهة الادارية من اسناد وظيفة مدير ادارة الامتحانات العامة الى الشيخ ..... في وقت كان يشغل الدرجة الرابعة قد شابه عيب مخالفة القانون من وجهتين أولهما أن الوظيفة المشار اليها تملو وظيفته بأكثر من درجة والثاني وضع المذكور بموجب ذلك القرار رئيساً للطاعن الذي كان يعمل به بأكثر من درجة في تاريخ صدور القرار مما ينطوى على إهدار للتنظيم الوظيفي الذي يقوم على أساس من التدرج الهرمي الرئاسي بحيث يرأس الاعلى درجة أو الاقدم من هم ذونه في الدرجة أو الاقدمية إذ لا يستقيم بحال ولا يتفق مع مقتضيات النظام الادارى أن تتجاهل



الجهة الادارية فيما تتخذه من قرارات النخب الترتيب الهرمي الرئاسي للعاملين بما يجعل الأدنى درجة رئيسا لمن يملوه درجة ولا حجة فيما اثارته الجهة الادارية من أن الطاعن حصل على الدرجة الثانية بموجب تسوية بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الذي قضى في المادة الثالثة من مواد الاصدار بالآيترتب على أحكامه أى إخلال بالترتيب الرئاسي للوظائف لان هذا النص أيا كان وجه الرأى في تفسيره وتحديد المراد منه فهو لا شك يتناول فقط الاوضاع القائمة في تاريخ العمل بذلك القانون والحال في النزاع الراهن أن قرار النخب صدر في عام ١٩٧٦ ولم يكن الشيخ ..... يشغل الوظيفة المنتدب اليها في تاريخ العمل بالقانون المشار اليه .

وحيث أنه وقد استبان بطلان قرار النخب المشار اليه لصحوره مشوبا بعيب مخالفة القانون وهو بهذه المثابة يشكل ركن الخطأ في جانب الجهة الادارية ولما كان هذا الخطأ قد أدى يقينا الى الحاق ضرر مباشر بالمدعى يتمثل في القليل في الايذاء الادبي الناجم عن التوجه الوظيفي غير السليم الذي فرضته عليه الجهة الادارية بلا مسوغ من القانون والذي استمر طيلة فترة العمل بالقرار المشار اليه والذي تجاوز سنتين وبذلك تكاملت أركان مسؤوليتهما عنه وهو ما يوجب الحكم بتعويض مؤقت للطاعن عن تلك الاضرار مقداره واحد وخمسون جنيها وإذا أخذ الحكم المطعون فيه بنظر مغاير فانه يكون قد جاء على خلاف أحكام القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله واجبا إلغاؤه مما يتعين معه القضاء بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع الغاء الحكم المطعون فيه وبإلزام الجهة الادارية بأن تدفع للمدعى ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات .

( طعن رقم ٤٠١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٧ )

## الفرع السادس إساءة استعمال سلطة النذب

قاعدة رقم ( ٢٢٨ )

المبدأ :

الأصل أن نذب العامل للقيام بعمل وظيفة أخرى أمر تترخص فيه جهة الإدارة بما لها من سلطة تقديرية بمراعاة حاجة العمل في الوظيفة الأصلية — النذب بطبيعته مؤقت إلا أنه يتعين على جهة الإدارة عند استعمال سلطتها التقديرية في هذا الشأن ألا تنسئ استعمالها وأن تمارسها في الحدود والأوضاع التي رسمها لها القانون — من أمثلة النذب المخالف للقانون : النذب دون أن تسمح حاجة العمل في الوظيفة الأصلية بذلك أو النذب الى وظيفة غير موجودة بالهيكل أو عدم تقيد النذب بمدة معينة أو عمل محدد — إساءة استعمال جهة الإدارة سلطتها باستخدام رخصة النذب في غير ما شرعت له يشكل ركن الخطأ في جانبها .

المسألة :

ومن حيث أن من المقرر أنه وإن كان الأصل أن نذب العامل للقيام بعمل وظيفة أخرى داخل الوحدة أو خارجها أمر تترخص فيه جهة الإدارة بما لها من سلطة تقديرية بمراعاة حاجة العمل في الوظيفة الأصلية وأن النذب مؤقت بطبيعته إلا أنه يتعين على جهة الإدارة عند استعمال سلطتها التقديرية في هذا الشأن ألا تنسئ استعمال هذه السلطة وأن تتم ممارستها لها في الحدود والأوضاع التي رسمها القانون .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن جهة الإدارة أصدرت القرار رقم ٥٥ لسنة ١٩٨١ بتاريخ ١٩٨١/٧/٤ بنذب المدعى وهو يشغل

وظيفية رئيس قسم العقود المحلية للعمل بقطاع الحركة ( الادارة العامة لحركة البضائع ) دون تقييد للندب بمدة زمنية ودون تحديد وتليفة معينة يتولى المدعى القيام بأعمالها في القطاع المنتدب اليه ودون أن تسبب حاجة العمل في الوظيفة الاصابة بذلك بدليل تدب شخص آخر غير المدعى للقيام بأعمالها وفي ذات القرار الذي تنسب ندب المدعى وكل ذلك يتم بالمخالفة لاحكام المادة ٥٦ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والمادة ٤٥ من اللائحة التنفيذية له والتي تنص بأن يكون ندب العامل بصفة مؤقتة للقيام بعمل وظيفة من ذات درجة وظيفته أو وظيفة تعلوها مباشرة وبشرط أن تسمح حاجة العمل بذلك في الوظيفة الاصلية . وقد جاء ندب المدعى على هذا النحو تاليا لندبه بالقرار رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٨١ بتاريخ ١٩٨١/٣/٢٣ لوظيفة مدير الايرادات وازاء تضرره واستيائه من ذلك جاء ندبه بالقرار الطعين رقم ٥٥٠ لسنة ١٩٨١ خارج المجموعة النوعية التي سكن بها والى غير وظيفة موجودة بالهيكل التنظيمى للجهة الادارية ، وأعقب ذلك ترقية المدعى بالاقدمية الى وظيفة مدير ادارة العقود والمشتريات بالقرار رقم ٩١٣ لسنة ١٩٨١ بتاريخ ١٩٨١/١١/٢ وبدلا من أن تمكنه الادارة من مزاولة عمله في الوظيفة المرقى اليها حالت بينه وبين ذلك وأصدرت القرار الطعين الثانى رقم ٩٤٩ لسنة ١٩٨١ بتاريخ ١٩٨١/١١/١٥ باستمرار الحاق المدعى بقطاع الحركة - الادارة العامة لحركة البضائع ، لمعاونة مدير عام الادارة العامة لحركة البضائع وذلك في الوقت الذى يقوم فيه بعمل وظيفة المدعى الاصلية التى رقى اليها شخص آخر بطريق الندب وكانت الادارة قد استشعرت خطأها إذ تم ندب المدعى الى غير وظيفة فاستعملت كلمة « الحاق » بدلا من كلمة ( ندب ) رغم أنها استخدمت هذه الكلمة الاخيرة بالنسبة لآخرين تقرر ندبهم أو استمرار ندبهم في ذات القرار مما يفيد أنها قصدت المخيرة في المعنى بين اللفظين وقد جاء هذا القرار مشوبا بذات العيوب التى لحقت

بالتقرر رقم ٥٥٠ لسنة ١٩٨١ ، فاذا أضيف الى ذلك تماقب قرارات نذب المدعى — اذ صدرت في حقه ثلاثة قرارات نذب في أقل من ثمانية أشهر — وأن نذب المدعى بالقرازين الطعينين رقمى ٥٥٥ لسنة ١٩٨١ و ٩٤٩ لسنة ١٩٨١ تم الى غير وظيفة موجودة بالهيكال التنظيمى كما دعا الادارة العامة لحركة البضائع التى جرى الحاق المدعى بها الى تدريبيه على أعمال موظفيها العاديين وهو الذى كان يشغل وظيفة رئيس قسم العقود والمشتريات المحلية بالفئة الثانية ثم وظيفة مدير ادارة العقود والمشتريات بالفئة الاولى كل ذلك يكشف عن ان ما اتخذته الادارة من اجراءات حيال المدعى لم تستهدف الصالح العام وإنما استهدفت ابعاده عن ممارسة أعمال وظيفته الاصلية بقصد التكيل به ومن ثم تكون الادارة قد اساءت استعمال سلطتها باستخدام رخصة النذب في غير ما شرعت له منحرفة بالنذب عن صحيح غاياته ومن ثم ركن الخطأ في جانب الادارة يكون متحققا .

ومن حيث ان من المقرر أن مناط مسئولية الادارة عن القرارات الادارية الصادرة منها هو بوجود خطأ من جانبها بأن يكون القرار الادارى غير مشروع أى يشوبه عيب أو أكثر من العيوب المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة وأن يحيق بصاحب الشأن ضرر وأن تقوم علاقة السببية بين الخطأ والضرر .

ومن حيث أن خطأ جهة الادارة ثابت قبلها على ما سلف بيانه وأن المدعى قد لحقت به أضرار مادية تمثلت في حرمانه مما كان يحققه قيامه بالعمل في وظيفته الاصلية من مزايا مالية واضرار اديبية تمثلت في الحيلولة بينه وبين مباشرة العمل في وظيفته الاصلية والحاقه بالادارة العامة احركة البضائع بغير وظيفته وتدريبه على أعمال موظفى الادارة العاديين وهو

الذى يشغل وظيفة رئيس قسم العقود بالفئة الثانية ثم رقى الى وظيفة مدير ادارة العقود والمشتريات بالفئة الاولى مما يؤدى الى اهانتة والازدراء به والغض من شأنه بين زملائه ومن ثم تكون قد تكملت اركان المسؤولية الموجبة للتعويض ويكون الحكم المطعون فيه وقد قضى بتعويض المدعى تعويضاً جزافياً شاملاً لما أصابه من اضرار مادية وأدبية بمبلغ خمسمائة جنيهاً قد أصاب حكم القانون مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلاً ورفضه موضوعاً والزام جهة الادارة المصروفات .

( طعن رقم ١٧٢٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٨٧/١١/٢٢ )

## الفرع السابع الغاء قرار النذب

قاعدة رقم ( ٢٢٩ )

المبدأ :

قرار النذب لا يكون عرضة للالغاء الا اذا شابته عيب من العيوب التي قد تشوب القرارات الادارية بصفة عامة — النذب قرار تمارسه جهة العمل بما لها من سلطة تقديرية في استبعاد من قامت في حقها اسباب تؤثر في اهيلته لشغل وظيفة قيادية دون نظر لما يترتب على ذلك من حرمان من بعض المزايا الوظيفية — الحرمان يجيء عرضا دون ان يكون مقصودا لذاته .

الحكمة :

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أنه صدر حكم المحكمة الادارية العليا ( الدائرة الثالثة ) في الطعن رقم ١٢٧١ لسنة ٢٥ ق عليا بجلسة ١٩٨٤/٢/٧ والذي قضى بالغاء حكم المحكمة التأديبية لمستوى الادارة العليا بالاسكندرية في الطعن رقم ١ لسنة ٤ ق بجلسة ١٩٧٩/٦/٢٠ المشار اليه وقد جاء في أسباب هذا الحكم أن قرار وزير النقل البحري رقم ١٥٥ لسنة ١٩٧٦ بنذب المدعى وهو القرار المطعون فيه قد صدر ممن يملكه وفقا لحكم الفقرة الاخيرة من المادة ( ٢٦ ) من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام وهو انتقانون المطبق على قرار نذب المدعى وأن هذا القرار أتضح في ديباجته عن سبب إصداره وهو تقرير لجنة تقصى الحقائق الذي أسند الى المدعى بعض المأخذ وشكك في كفايته الادارية وهو سبب يبرر تنحيته مؤقتا عن وظيفته الادارية كرئيس لمجلس ادارة الشركة وقد استهدف انوزير بقراره تحقيق مصلحة عامة واضحة هي توفير قيادة قادرة على ادارة

الشركة بالإضافة الى ابعاد المدعى عن موقعه القيادي لحين البت في الاتهامات الموجهة ضده من النيابة الادارية والتي أحيل من أجلها الى المحاكمة التأديبية وإذا كانت هذه المحاكمة قد انتهت ببراءة المدعى فإن ذلك لا ينال من صحة السبب والغاية اللذين قام عليهما قرار النذب وقت صدوره فهو مثل أى قرار آخر يعتد بمشروعيته وقت صدوره دون نظر لما يستجد من ظروف أو وقائع تالية واقتران النذب أو معاصرته لاحالة المدعى الى النيابة الادارية ثم الى المحاكمة التأديبية لا يكفى بذاته لوصم القرار بالجزاء التأديبي المقنع .. ومن ثم يظل النذب محتفظا بطبيعته كقرار تنظيمي تمارسه جهة العمل بما لها من سلطة تقديرية في استبعاد من قامت في حقه أسباب تؤثر في أهليته لشغل أعلى وظيفة قيادية بالشركة دون نظر لما يترتب عليه من حرمان من بعض المزايا الوظيفية لان هذا الحرمان انما يجيء عرضا دون أن يكون مقصودا لذاته ولا يكون قرار النذب عرضة للإلغاء الا اذا شابه عيب من العيوب التي قد تشوب القرارات الادارية بصفة عامة ويعزز هذا النظر موافقة الوزارة على إعادة المدعى بعد ذلك الى المملكة العربية السعودية لانها لو كانت قد قصدت بنديه مجرد عقابه لأمعنت في عقابها بعدم الموافقة على اعارته .

( طعن رقم ١٦٣٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢ )

### قاعدة رقم ( ٢٣٠ )

#### المبدأ :

إذا كان المظنون ضده من اصدر قرار نذب أحد العاملين لوظيفة معينة ، فهو الذى يملك الغاء قرار النذب دون حاجة الى الرجوع فى ذلك الى رئيسه .

### المحكمة :

وحيث انه عن الاتهام الثانى ، المنسوب الى .....  
المطعون ضده الثانى ، والمتمثل فى أنه قد اصدر قراراً بالغاء نذب  
السيد / ..... معتمداً على اختصاصات وكيل أول الوزارة انذى  
كان قد أصدر قرار نذبه ، فقد صدر الحكم المطعون فيه ببراءة المطعون  
ضده المذكور من هذا الاتهام مستنداً الى أن الثابت من الاوراق أن المذكور  
هو ذاته الذى أصدر قرار النذب لدخول اصداره فى اختصاصات وظيفته  
ومن ثم يكون المطعون ضده المذكور صاحب الحق قانوناً فى اصدار  
قرار إلغائه ، ومن ثم يتعين رفض الطعن فى الحكم المذكور فى هذا التسق  
منه وتأييده فيما قضى به فى هذا التسق منه .

( طعن رقم ٢٨١٥/٢٨٧٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٨/٣/١٩٨٩ )

### قاعدة رقم ( ٢٣١ )

#### المبدأ :

النذب من وظيفة الى أخرى تترخص فى ممارسته الجهة الإدارية بسلطة  
تقديرية - لهذه الجهة الغاء النذب فى أى وقت متى كان ذلك فى صالح  
المعمل - وذلك بما للنذب من طبيعة مؤقتة .

#### المحكمة :

ومن حيث أنه عن طلب الغاء قرار النذب ، فانه من المسلم به أن  
النذب من وظيفة الى أخرى مما تترخص فى ممارسته الجهة الادارية  
بسلطة تقديرية ، وأنه بمراعاة أن النذب بطبيعته مؤقت فان لهذه الجهة  
الغاؤه فى أى وقت متى كان ذلك فى صالح المعمل .

ومن حيث أنه فى الحالة الماثلة وقد ألغت هيئة كهرباء مصر نذب



الدعى الصادر بالقرار رقم ٣٢٧ لسنة ١٩٨١ بتاريخ ١٤/٧/١٩٨١ ،  
والذى استمر حتى ١٣/٧/١٩٨٤ ، فانه لا تتريب عليها فى ذلك ، ولايكفى  
استدلالا على موقف الادارة المتعسف نحوه ، بأن هذا الالغاء جاء  
معاصرا لمذكرة قدمت منه بتاريخ ٨/٢/١٩٨٤ بطلب تقييم مشروع تطوير  
التدريب بمناسبة قرب انتهاء اتفاقيتين واحتمال تجديدهما وهى اتفاقيات  
تعاون مع هيئة المجلس الثقافى البريطانى ، حيث أن الدعى لم يقدم  
من المستندات المؤيدة لمذكرته وما يفيد الانحراف أو المخالفات القانونية  
التي أشار اليها ، بل أن ما أثاره فى صحيفة دعواه هو أن جهة الادارة  
استهدفت بالقرار الطعين اضعاف مركزه وتطلعاته لشغل وظيفة مدير  
مركز تدريب ، فى حين أن المقرر أن النذب لوظيفة لا يكسب العامل  
الحق فى شغلها بطريق التعيين أو الترقية ، يضاف الى ذلك أن وجود  
الدعى فى الوظيفة التي كان منتدبا اليها ليس من شأنه بالضرورة أن  
يثبت المخالفات أو الانحرافات قيمته فى أى موقع كان أن يثبت ما تكشف  
له أثناء عمله ، أما أن يستند على هذا الزعم ليبقى على نذب مؤقت ،  
ويجعله شغلا دائما للوظيفة فهو أمر لا سند له .

ومن حيث أنه عن اعتبار الغاء نذبه قد أصابه بأضرار مادية وأدبية ،  
فانه وقد أوضحنا بأن النذب بطبيعته مؤقت ، فان الغاءه فى أى وقت  
متوقع ، ويجب أن يتوقعه المنتدب والغير وطالما عاد الى وظيفته الاصلية  
فلا مجال لما يدعيه من أضرار أدبية ، أما أن يكون للوظيفة بدلات  
سيفقدها بالغاء النذب ، فان هذا ليس من شأنه أن يكون سببا للنبل  
من قرار الغاء النذب .

ومن حيث أن الحكم الطعين أخذ بغير هذا النظر ، مما يتعين معه  
الحكم بقبول الطعن شكلا ، والغاء الحكم الطعين ، والنقضاء برفض  
الدعوى ، مع الزام الدعى المصروفات .

( طعن رقم ٢٠٨٤ لسنة ٣٣ ق — جاسة ١٠/٢/١٩٩١ )



## نـنـور

الفرع الاول — طبعة أموال النذور

الفرع الثاني — توزيع حصيلتها

الفرع الثالث — مناط استحقاق قراء مقراة السيد أحمد البدوي نصف  
حصلة من حصيلة أموال النذور

الفرع الرابع — المناط في الاختيار للنقل الى المساجد والأضرحة التي  
بها صنابير للنذور هو الأتمية المطلقة



## الفرع الاول طبيعة أموال النذور

قاعدة رقم ( ٢٢٢ )

المبدأ :

أموال النذور تفقد صفتها كأموال خاصة بمجرد ايداعها صناديق النذور وتصبح في هذه الحالة أموالاً مخصصة للنفع العام - الدعوى التأديبية المقامة بشأنها لا تعتبر مقامة من الجهاز المركزي للمحاسبات ولكن من النيابة الإدارية على الوجه المقرر قانوناً - أساساً ذلك : ان دور الجهاز في هذه الحالة هو مجرد ممارسة لاختصاصه المنصوص عليه بالمادة (١٢) من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ عندما طلب اقامة الدعوى التأديبية لتبوت وجسامة المخالفة المنسوبة للمحال في الدعوى وهي اختلاس أموال سلمت بحكم وظيفته .

الحكمة :

ومن حيث أنه عن الدفع بعدم قبول الدعوى التأديبية لانها مقامة من لا صفة له من اقامتها ، لان الجهاز المركزي للمحاسبات ليست له صفة قانونية تخوله حق الاعتراض أو طلب اقامة الدعوى التأديبية بشأن أموال صندوق النذور لانها أموال خاصة ، فان هذا الدفع لا يقوم على أساس سليم من القانون ، لان أموال النذور بايداعها الصناديق تفقد صفتها كأموال خاصة ، وتصبح أموالاً مخصصة للنفع العام تخضع للنظام القانوني الموضوع لهذا الشأن ، وإيا كان الامر في الطبيعة القانونية لهذه الاموال ، فان الدعوى التأديبية لا تعتبر في هذه الحالة مقامة من الجهاز المركزي للمحاسبات بل مقامة من النيابة الإدارية على النحو المقرر قانوناً ، وقد مارس الجهاز المركزي للمحاسبات اختصاصه المنصوص عليه في المادة ( ٣١ ) من القانون رقم ١١٧/١٩٥٨ المشار

اليه عندما طلب اقامة الدعوى التأديبية على الموظف المذكور ثبوت  
ولجسامة المخالفة المنسوبة اليه ، وهى اختلاسه اموالا مسلمة اليه  
بحكم وظيفته على النحو الوارد بالاوراق ، لذلك يتعين الالتفات عن هذا  
الدفع أيضا •

ومن حيث ان الثابت من استعراض ما تقدم ثبوت الواقعة المنسوبة  
الى الطاعن ثبوتا يقينيا ، وهو ما أثبتته الحكم المطعون فيه من ادلة  
تنتج في الواقع والقانون ، وبالتالي يتعين الالتفات عما ساقه الطاعن من  
تشكيك في ثبوت هذه الواقعة ضده •

ومن حيث أنه لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه ، وقد انتهى  
الى ادانة الطاعن في المخالفات المنسوبة اليه وقضى بمجازاته عنها يكون  
قد صاب وجه الحق وقام على أساس سليم من الواقع والقانون بما  
لا مطن عليه ولا ينال من ذلك ما ذهب اليه الطاعن من أن مجازاته  
بالمقوبة التى صدر بها الحكم المطعون فيه يعتبر ازدواجا في العقاب بعد  
ان قام بتوريد المبالغ التى أظهرت عجزا في عهده وسدد قيمة غرامة  
التأخير على ما يقضى به كتاب وزارة المالية الدورى رقم ٦١ لسنة  
١٩٧٨ ، وذلك أن قيام الطاعن بتوريد العجز وسداد الغرامة لا يعتبر  
جزاءا تأديبيا يحول دون توقيع الجزاء التأديبي المناسب على ما ثبت  
في حقه من مخالفات تشكل اخلالا بواجبات وظيفته ومقتضياتها •

ومن حيث أنه لما تقدم من اسباب فانه يتعين الحكم بقبول الطعن  
شكلا • ورقضه موضوعا •

( طعن رقم ١٠٢٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٤ / ٣ / ١٩٨٧ )

## الفرع الثاني توزيع حصيلاتها

قاعدة رقم ( ٢٢٣ )

المبدأ :

حدد المشرع وظائف العاملين المستحقين لحصة من حصيلة صناديق النذور بالمساجد — لا مجال للاجتهاد في تفسير النص للقانوني اذا كان واضحا خاصة اذا تعلق الأمر بتقرير حق مالي .

المحكمة :

ومن حيث أن قرار وزير الاوقاف وشؤون الأزهر رقم ٢٢ لسنة ١٩٧١ في شأن اللائحة التنفيذية لصناديق النذور التي ترد للمساجد والاضرحة التابعة لوزارة الاوقاف ينص في مادته الرابعة على أن :

توزع اعانة ثابتة قدرها ٢٥٪ من إيرادات صندوق النذور بكل مسجد أو ضريح على العاملين به في حدود الوظائف المقررة لكل مسجد أو ضريح — وحدد ملحق هذا القرار كيفية توزيع تلك الاعانة ، كما حدد الوظائف التي يستحق شاغلوها الاعانة وذلك على النحو الآتي :

١ — شيخ المسجد والامام ( حصة ونصف )

٢ — رئيس الخدم والكاتب ( حصة واحدة ) .

٣ — المؤذن ومقيم الشعائر والمخزنجي والفراش ( نصف حصة ) .

٤ — قارئ السورة والبواب وخادم الدورة والملا ( نصف حصة ) .

وبتاريخ ٢ مايو سنة ١٩٧٦ صدر قرار نائب وزير الاوقاف رقم ٥

لسنة ١٩٧٦ وأضاف الى ملحق القرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٧١ المشار اليه وظيفة جديدة هي : « قراء مقرأة السيد احمد البدوي الذين يعملون حاليا بالمسجد يصرف اكل منهم نصف حصة من حصيلة صندوق نذور المسجد بصفة شخصية لمدة حياتهم » .

ومن حيث أنه يتضح من هذين القرارين أن كلا منهما حدد وظائف العاملين المستحقين لحصة من حصيلة صناديق النذور بالمساجد والامرحة التي بها صناديق نذور وفي ذات الوقت مقدار هذه الحصة تبعا لاختلاف طبيعة كل وظيفة فشمل القرار الاول عدة وظائف وشكل القرار الثاني وظيفة « قراء مقرأة » غير أن المشرع لم يورد هذه الوظائف بصفة عامة وعلى اطلاقها بهذا الوصف ، بل وضع لها ضوابط ومعايير خاصة ، فمن ناحية حدد الوظيفة في قراء مقرأة السيد احمد البدوي ، ومن ناحية أخرى قصرها على قرائها الحاليين على أن يكون استحقاقهم في صندوق النذور بصفة شخصية وطوال مدة حياتهم وينتهي الاستحقاق بمجرد فقدانهم هذه الوظيفة دون أن يكون لمن يلونهم من قراء المقرأة أى حق في الصندوق .

ومن حيث أنه من المقرر أنه لأجل الاجتهاد في تفسير النص القانوني اذا كان واضحا وصريحا ، خاصة اذا تعلق الامر بتقرير حق مالي ، فان قرار رقم ٥ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه وان كان قد أضاف الى مستحقي حصة في صندوق النذور قراء مقرأة السيد احمد البدوي الحاليين بصفة شخصية وطوال مدة حياتهم ، فان هذا التخصيص بحسب ما يبين من أصل تقريره على فئة معينة ممن يتوافر فيهم الوصف المرتبط به ، ويحتمل اعمال الحكم في حدود ما قضى دون ما حاجة الى قياس أو توسع في التفسير ، كما أنه بصرف النظر عن تشابه أو اختلاف المركز القانوني الذي يخضع له قارئ المقرأة وقارئ سورة ، فان قصد المشرع واضح في عدم ادراج



قراءة المسجد بصورة عامة مطلقة ضمن مستحقى حصته في صندوق النذور حيث لم يشملهم التعداد والحصص الذى أتى في البداية انقصر رقم ٢٢ لسنة ١٩٧١ واكتفى بإدراج قراءة سورة غير أن المشرع لاعتبارات خاصة ارتأى بعد ذلك تقرير حصص في صندوق النذور لقراء مقراءة السيد أحمد البدوي وحدهم دون غيرهم ، ووردت عبارة النفي بصورة تؤكد هذا المفهوم على نحو ما سبق ايضاحه ، وعلى ذلك لا يكون لقراء مقراءة مسجد الشيخة صباح بطنطا حق في حصص في صندوق النذور لانحصار حكم القرار رقم ٥ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه عنهم ولا يغير من هذا النظر ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أن الاضافة التي أتت بها القرار رقم ٥ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه وان كانت فردية في صياغة مدلولها الا أنها تأخذ سمة العمومية عند الحاقها بالقرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٧١ ، ذلك أن هذا القول يخالف صريح نص القرار رقم ٥ لسنة ١٩٧٦ من حيث قصر نطاق تطبيقه على فئة من المستحقين وفقا لشروط ومعايير خاصة لا تمتد الى غيرهم حيث كان في مكتة المشرع أن يحدد نطاق التطبيق الى أكثر من مسجد ان اراد ذلك .

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم ، واذ قضى الحكم المطعون فيه بغير هذا النظر فإنه يكون قد خالف حكم القانون وأخطأ في تأويله وتطبيقه مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المطعون فيه وبرغض الدعوى والزام المدعى المصروفات .

( طعن رقم ٢١١١ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٨٧/١١/٢٢ )

## قاعدة رقم ( ٢٢٤ )

### المبدأ :

قرار وزير الأوقاف رقم ٢٢ لسنة ١٩٧١ في ١٩٧١/٤/٥ باللائحة التنفيذية لصناديق النذور التي ترد للمساجد والأضرحة التابعة لوزارة الأوقاف - قراره رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٢ بتحديد الوظائف المقررة لكل مسجد أو ضريح وحصة كل وظيفة - جاءت اللائحة التنفيذية لصناديق النذور في إشارتها إلى العاملين عامة مطلقة بما لا يجوز معه وقف الاختيار على الموظفين منهم فحسب - بالإضافة إلى أن الشروط التي أوردها المادة ٦ مما يخص الموظفين العاملين تعني طلبها عند الاختيار من بينهم دون حصر الاختيار فيهم - القرار الوزاري رقم ٢٦ لسنة ١٩٧١ في تحديده الوظائف المقررة لكل مسجد أو ضريح طبقاً للمادة ٤ من اللائحة التنفيذية لصناديق النذور لم تقتصر على ما يصلح منها كوظيفة عامة وإنما يشمل أيضاً ما يعد علاقة عارضة ، مثل وظيفة قارئ السورة - لا يلزم لكل هذه السورة وجود درجة مالية تشاغل في ميزانية الجهة الإدارية قبل إدراجها ضمن الوظائف المقررة للمسجد أو الضريح - سلطة وزير الأوقاف في الوظائف المقررة لكل مسجد أو ضريح لم تستنفذ بإصداره القرار رقم ٢٦ لسنة ١٩٧١ .

### المحكمة :

ومن حيث أن السيد وزير الأوقاف أصدر في ٥ من إبريل سنة ١٩٧١ القرار الوزاري رقم ٢٢ لسنة ١٩٧١ في شأن اللائحة التنفيذية لصناديق النذور التي ترد للمساجد والأضرحة التابعة لوزارة الأوقاف ، وقضى هذا القرار في المادة ( ١ ) بأن تعتبر هذه النذور من التبرعات المشروطة صرفها من المتبرعين في شئون المساجد والأضرحة ، وحدد في المادة ( ٢ ) الأغراض التي تصرف فيها حصيلة النذور ، ونص في المادة ( ٤ ) على توزيع اعانة ثابتة بنسبة ٢٥٪ من إيرادات صندوق النذور بكل مسجد أو ضريح على العاملين به في حدود الوظائف المقررة

له والتي يصدر بتجديدها قرار وزارى ، وبين في المادة ( ٦ ) ما يراعى في اختيار العاملين بالمساجد والأضرحة التي بها صناديق للنذور وهي بصفة عامة حسن السيرة والسمعة والاقدمية المطلقة وعدم سبق توقيع عقوبات تأديبية الامر يتعلق بالامانة والشرف أو في حدود معينة ، وفرد في المادة ( ١٦ ) استمرار خلفاء مقام السيد أحمد البدوى الحاليين وحامل مفتاح المقصورة في الحصول على أنصبتهم من النذور بصفة شخصية لمدة حياتهم ، ونص في المادة ( ١٧ ) عى أن تعدد الادارة العامة للدعوة الوظائف اللازمة نوعا وعددا لأداء الخدمة على الوجه الاكمل في كل مسجد أو ضريح به صناديق للنذور وذلك بمراعاة مساحة المسجد وعدد أبوابه ومدة فتحه وكثافة الجمهور المتردد عليه وغيرها من الامور الاخرى ويصدر بهذا التحديد قرار وزارى . كما صدر القرار الوزارى رقم ٢٦ لسنة ١٩٧١ متضمنا تحديد الوظائف المقررة لكل مسجد أو ضريح وحصاة كل وظيفة على النحو الآتى : ١ — شيخ المسجد ، الامام حصاة ونصف ٢ — رئيس الخدم ، الكاتب حصاة واحدة ٣ — المؤذن مقيم الشعائر ، المخزنجى ، الفراش نصف حصاة ٤ — قارئ السورة ، البواب ، خادم الدورة الملا نصف حصاة ، ويؤخذ من هذا أنه ولئن كانت اللائحة التنفيذية لصناديق النذور جددت في المادة ( ٦ ) ما يراعى في اختيار العاملين بالمساجد والأضرحة التي بها صناديق للنذور بما قد يوحى في الظاهر بأن هذا الاختيار يتم فحسب من بين الشاغلين لوظائف عامة حيث تتيسر الاقدمية وتتأتى العقوبات التأديبية ، الا أنها في اشارتها الى العاملين أصلا جاءت عامة مطلقة بما لا يجوز معه وقف الاختيار على الموظفين منهم فحسب ، كما أن الشروط التي أوردتها المادة ( ٦ ) ما يعم الجميع مثل حسن السيرة والسمعة ، بالإضافة الى أن الشروط التي أوردتها مما يخص الموظفين العامين تعنى طلبها عند الإختيار من بينهم دون حصر الاختيار فيهم ، ومما يؤكد هذا أن المادة ( ١٦ ) التي قررت استمرار خلفاء

يقام السيد أحمد البدوي وحامل مفتاح المقصورة في الخصموس علي  
 انصبتهم وان تضمنت حكما وقتيا الا أنه تعلق بهؤلاء الظفء الذين  
 لا يعتبرون موظفين عامين ، ومصدقا لذلك أيضا فان القرار الوزاري  
 رقم ٢٦ لسنة ١٩٧١ في تحديده الوظائف المقررة لكل مسجد أو ضريح  
 طبقا للمادة ( ٤ ) من اللائحة التنفيذية اصناديق النذور لم يقتصر  
 على ما يصلح منها كوظيفة عامة تكون لعلاقة الشخص فيها بالادارة صفة  
 الاستقرار والدوام في خدمة مرفق عام تديره بالطريق المباشر وانما  
 شمل أيضا ما يعد علاقة عارضة يكون الشخص فيها مجرد أجير في عقد  
 عمل مثل وظيفة قارئ السورة الذي لا تتعدى خدمته قراءة أى انذكر  
 الحكيم قبل صلاة الجمعة من كل أسبوع ويكون بعدها في حل من جميع  
 التزامات الموظفين العامين ، وبالتالي فانه لا يلزم لمثل هذه الوظيفة وجود  
 درجة مالية شاعرة في ميزانية الجهة الادارية من قبل ادراجها ضمن  
 الوظائف المقررة للمسجد أو الضريح وذلك على نقيض ما حواه الظعن  
 من لزوم ذلك ابتداء . واذا كانت اللائحة التنفيذية لصناديق النذور  
 اناطت في المادة ( ٤ ) بوزير الأوقاف سلطة تحديد الوظائف المقررة  
 لكل مسجد أو ضريح ، فان هذه السلطة ام تستفد باصداره القرار  
 الوزاري رقم ٢٦ لسنة ١٩٧١ بل تضى ثابتة له على سند منها بما  
 تخوله من حق تعديل هذا القرار الوزاري ولو بالاضافة اليه سواء  
 بصورة صريحة تعبر عن استحداث الوظيفة المضافة أو بشكل ضمنى  
 يكشف عن اضافتها كما لو أصدر قرارا عهد الى شخص بوظيفة جديدة  
 مما يعنى ابتداء الحاقها بالتحديد السابق ثم وضع هذا الشخص فيها  
 لأن العبرة بالمقاصد والمعانى لا بالالفاظ والمباني ، ولا ريب أن هذا  
 ينطبق على القرار الصادر منه برقم ١٠٣ لسنة ١٩٧٩ بالحاق المطعون  
 ضده حاملا لمفتاح المقصورة بالمسجد الدسوقي لما ينطوى عليه هذا  
 القرار من اضافة هذه الوظيفة ثم اناطتها بالمطعون ضده ، وهى الوظيفة  
 التى شاركه فيها زميله السيد / ..... بمقتضى القرار

الوزارى رقم ٦ لسنة ١٩٨٠ ، الامر الذى يطهرهما من عيب مخالفة القانون على نحو ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه وعلى نقيض مايجح اليه الحكم المضموم . ولئن نصت ذات اللائحة فى المادة ( ١٧ ) على أن تحدد الادارة العامة للدعوة الوظائف اللازمة لأداء الخدمة على الوجه الاكمل فى كل مسجد أو ضريح به صندوق للإنفور ويصدر بهذا التحديد قرار وزارى ، فانها لم تجعل من هذا التحديد الذى تقوم به الادارة العامة للدعوة اجراء جوهريا لازما لصحة القرار الصادر به من وزير الاوقاف ، وانها قصدت الى جعله بحثا ميدانيا واقتراحا مبدئيا لا ينفذ الا بقرار وزارى يصدره ، وبذا فانه لا يترتب على تخلفه أثر فى صحة القرار الوزارى الصادر بتحديد الوظائف أو بالاضافة اليها وذلك على نقيض ما قام عليه الطعن أيضا من لزوم سبق اقتراح الوظيفة من لدن الادارة العامة للدعوة .

( طعن رقم ٣٩٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٨٩/٣/٢٥ )

### الفرع الثالث

مناطق استحقاق قراء مقرأة السيد / احمد البدوي  
نصف حصة من حصيد أموال النذور

قاعدة رقم ( ٢٢٥ )

المبدأ :

حدد المشرع المستحقين لحصة من حصيد صنائيق النذور بالمساجد والأضرحة تبعاً لوظيفة كل منهم وفق معايير وضوابط خاصة - مناطق استحقاق قراء مقرأة السيد احمد البدوي يقوم على معيار شخصي هو استحقاقهم نصف حصة من حصيد صندوق النذور بالمسجد بصفة شخصية طرأ حياتهم - ودون ذلك : انتهاء الاستحقاق بفقدان الوظيفة - دون ان يكون ان يلونهم من قراءة المقرأة حق في الصندوق - أساس ذلك : - القرار رقم ٥ لسنة ١٩٧٦ - نتيجة ذلك : لا يجوز قياس هذه الحالة على حالة قارئ السورة - أساس ذلك : لا مجال للاجتهاد في تفسير النص القانوني اذا كان واضحاً وصريحاً خاصة اذا تعلق الأمر بما في شأنه تقرير حق مالي .

المحكمة :

ومن حيث أن الطعن المائل يقوم على أن الحكم المطعون فيه لخطأ في تطبيق القانون ذلك أن القرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٦ نص على توزيع اعانة ثابتة من حصيد صندوق النذور بكل مسجد وحدد ملحق القرار كيفية توزيع هذه الاعانة ومستحقها ولم ترد طائفة قراء المقارئ ضمن الفئات المستحقة وبالتالي لا تجوز اضافة فئة لم ترد بهذا القرار خاصة وأن قارئ المقرأة يختلف عن قارئ السورة في النظام القانوني الذي يخضع له كل منهما فقراء المقارئ يخضعون للقرار الوزاري رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٣ الذي يحدد مكافآت مالية خاصة بهم

فضلا عن أنه لا يجوز الاستناد الى القرار رقم ٥ لسنة ١٩٧٦ اذ أنلا قرار استثنائي لا يجوز التوسع في تفسيره أو القياس عليه ويقتصر تطبيقه على قراء مقراء السيد أحمد البدوي دون غيرها من القارئ لا

ومن حيث أن قرار وزير الاوقاف وشئون الازهر رقم ٢٢ لسنة ١٩٧١ في شأن اللائحة التنفيذية لمناظيق النذور التي ترد للمساجد والاضرحة التابعة لوزارة الاوقاف ينص في مادته الرابعة على أن « توزع اعانة ثابتة قدرها ٢٥٪ من إيرادات صندوق النذور بكل مسجد أو ضريح على العاملين به في حدود الوظائف المقررة لكل مسجد أو ضريح والتي يصدر قرار وزارى ٠٠ » وقد بين ملحق هذا القرار كيفية توزيع تلك الاعانة كما حدد الوظائف التي يستحق تساعلوها الاعانة وذلك على النحو الآتى :

١ — شيخ المسجد والامام حصة ونصف

٢ — رئيس الخدم والكاتب حصة واحدة

٣ — المؤذن ومقيم الشعائر والمخزنجى والفرائض نصف حصة

٤ — قارئ السورة والبواب وخادم الذورة والملا نصف حصة

وبتاريخ ٢ من مايو سنة ١٩٧٦ صدر قرار نائب وزير الأوقاف رقم ٥ سنة ١٩٧٦ وأضاف الى محق القرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٧١ المشار اليه وظيفة جديدة هي « قراء مقراء السيد أحمد البدوي الذين يعملون حاليا بالمسجد يصرف لكل منهم نصف حصة من حصيلة صندوق نذور المسجد بصفة شخصية مدة حياتهم » ،

ومن حيث أنه يتضح من هذين القرارين أن كلا منهما حدد وظائف العاملين المستحقين لحصة من حصيلة مناديق النذور بالمساجد والاضرحة

التي بها صناديق تذور وحدد في ذات الوقت مقدار هذه الحصة تبعاً لاختلاف طبيعة كل وظيفة فشمل القرار الاول عدة وظائف وشمل القرار الثاني وظيفة « قراء مقراءة » غير أن المشرع لم يورد هذه الوظائف بصفة عامة وعلى اطلاقها بهذا الوصف بل وضع لها ضوابط ومعايير خاصة فمن ناحية حدد الوظيفة في قراء مقراءة السيد أحمد البدوي ومن ناحية أخرى قصرها على قرائها الحاليين على أن يكون استحقاقهم في صندوق النذور بصفة شخصية وطوال مدة حياتهم بحيث ينتهي الاستحقاق بمجرد فقدانهم هذه الوظيفة دون أن يكون لمن يلونهم من قراء المقراءة حق في الصندوق .

ومن حيث أنه من المقرر أنه لا مجال للاجتهاد في تفسير النص القانوني اذا كان واضحاً وصريحاً خاصة اذا تعلق الامر بما من شأنه تقرير حق مالي فالقرار رقم ٥ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه وان كان قد أضاف الى مستحقي حصة في صندوق النذور قراء مقراءة السيد أحمد البدوي الحاليين بصفة شخصية طوال مدة حياتهم فان هذا التخصيص بحسب ما يبين من قصر تقريره على فئة معينة ممن يتوافر فيهم الوصف المرتبط به يحتم اعمال الحكم في حدود ما قضى دون ما حاجة الى قياس أو توسع في التفسير كما أنه بغض النظر عن تشابه أو اختلاف المركز القانوني الذي يخضع له قارئ المقراءة وقارئ السورة فان قصد المشرع واضح في عدم ادراج قراء مقراءة المسجد بصورة عامة مطلقة ضمن مستحقي حصة في صندوق النذور حيث أم يشملهم التعداد أو الحصر الذي أتى به في البداية القرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٧١ . واكتفى بادراج قراء السورة ، غير أن المشرع لاعتبارات خاصة ارتأى بعد ذلك تقرير حصة في صندوق النذور لقراء مقراءة السيد أحمد البدوي دون غيرهم ووردت عبارة النص بصورة تؤكد هذا المفهوم على نحو ما سبق ايضاحه وعلى ذلك لا يكون لقراء مقراءة مسجد الشيخة صباح بطنطنا



حق في حصة في صندوق النذور لانحصار حكم القرار رقم ه لسنة ١٩٧٦ المشار اليه عنهم ولا يغير من هذا النظر ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أن الاضافة التي أتى بها القرار رقم ه لسنة ١٩٧١ المشار اليه وان كانت فردية في صياغة مدلولها الا أنها تأخذ نسمة العمومية عند إلحاقها بالقرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٧١ ذلك أن هذا القول يخالف صريح نص القرار رقم ه لسنة ١٩٧٦ من حيث قصر نطاق تطبيقه على فئة من المستحقين وفقا لشرائط ومعايير خاصة لا تمتد الى غيرهم وكان في مكتة المشرع أن يمد نطاق التطبيق الى أكثر من مسجد ان كان قد أراد ذلك .

ومن حيث أن المدعى لا تتوافر فيه انشروط والمعايير التي وضعها القرار رقم ه لسنة ١٩٧٦ المشار اليه وبالتالي فلا يستحق حصة من حصيلة صندوق النذور بالمسجد واذ قضى الحكم المطعون فيه بغير هذا النظر فانه يكون قد خالف صحيح حكم القانون ويكون الطعن عليه قائما على أسباب تبرره مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بالغاء الحكم المطعون فيه وبرفض الدعوى مع الزام المدعى بالمصروفات .

( طعن رقم ٢٨٥٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٧/٥/١٩٨٧ )

نفس المعنى : ( طعن رقم ٢٨٤٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ٢٣/٢/١٩٨٦ ،

رقم ٢٨٢٤ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١/١٢/١٩٨٥ )

الفرع الرابع  
المناطق في الاختيار للنقل الى المساجد والاضرحة التي  
بها صناديق للنذور هو الاقدمية المطلقة

قاعدة رقم ( ٢٣٦ )

المبدأ :

المادة ( ٦ ) من قرار وزير الاوقاف رقم ٢٢ لسنة ١٩٧١ بشأن  
اللائحة التنفيذية لصناديق النذور التي ترد للمساجد والاضرحة التابعة  
لوزارة الاوقاف — مناطق الاختيار للنقل الى المساجد والاضرحة التي بها  
صناديق للنذور هو الاقدمية المطلقة — انصرف تلك الاقدمية الى اقدمية  
الدرجة .

المسألة :

وحيث أن قرار وزير الاوقاف رقم ٢٢ لسنة ١٩٧١ في شأن  
اللائحة التنفيذية لصناديق النذور التي ترد للمساجد والاضرحة التابعة  
لوزارة الاوقاف ينص في مادته السادسة على أن « تراعى في اختيار  
العاملين بالمساجد والاضرحة التي بها صناديق للنذور الاقدمية المطلقة  
وذلك فيما عدا ائمة المساجد فيكون اختيارهم على مستوى المحافظة  
بالكفاءة مع مراعاة الاقدمية » .

ويشترط في العامل الذي يختار بهذه المساجد والاضرحة أن يكون  
( ١ ) محمود السيرة حسن السمعة لم توقع عليه عقوبة تأديبية لامر  
يتعلق بالشرف والامانة ( ب ) ..... .

وحيث أن البين من مطالعة هذا النص ان المناطق في الاختيار للنقل  
الى المساجد والاضرحة التي بها صناديق للنذور هو الاقدمية المطلقة وان

في تلك العبارة ما يؤكد انصراف تلك الاقدمية الى اقدمية التدرجة والقول بقصرها على اقدمية الوظيفة أو اقدمية وظيفة بذاتها من شأنه تعطيل دلالة النص وصرفه عن المعنى المستفاد من سياقه والقصور به في انتاج صحيح أثره قانونا ومتى ثبت ذلك وكثمت جهة الادارة قد افصحت عن سبب تخطي المدعى في النقل الى أحد تلك المساجد يرجع الى انها لم تعتد في حساب الاقدمية التي تقوم عليها المفاضلة في الاختيار للنقل لهذه المساجد الا بالادمية في وظيفة مقيم شعائر دون الاقدمية المطلقة في الدرجة وهو ما ينطوى على تفسير غير سديد لحكم النص لا تعين عليه صريح عبارته واذا انتفت أية اسباب أخرى تبرر ذلك التخطي ذلك ان الجهة الادارية لم تجد كفاية المدعى وصلاحيته لمباشرة مهام العمل باحد تلك المساجد فمن ثم يكون القرار المطعون فيه قد تكب جادة الصواب فيما تضمنه من عدم نقل المدعى الى احد المساجد المشار اليها ويكون بهذه المثابة حقيقا بالالغاء واذا ما التزم الحكم المطعون فيه هذا ننظر فيكون قد جاء سليما مطبقا للقانون على وجهه الصحيح ومنتهيا الى النتيجة التي تتفق واحكام النصوص المشار اليها مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا والزام الجهة الادارية المصروفات .

( طعن رقم ٢٢٧٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١١/٢/١٩٩٠ )



## سابقة أعمال الدار العربية للموسوعات

( حسن الفكهاني — محام )

خلال ما يقرب من نصف قرن

### أولا — المؤلفات :

- ١ — المدونة العمالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية « الجزء الاول والثاني والثالث » .
- ٢ — المدونة العمالية في قوانين إصابات العمل والتأمينات الاجتماعية .
- ٣ — الرسوم القضائية ورسوم الشهر العتري .
- ٤ — ملحق المدونة العمالية في قوانين العمل .
- ٥ — ملحق المدونة العمالية في قوانين التأمينات الاجتماعية .
- ٦ — التزامات صاحب العمل القانونية والمدونة العمالية الدورية .

### ثانيا — الموسوعات :

- ١ — موسوعة العمل والتأمينات : ( ١٦ مجلدا — ١٥ ألف صفحة ) .  
وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ، وعلى رأسها محكمة النقض المصرية ، وذلك بشأن العمل والتأمينات الاجتماعية .
- ٢ — موسوعة الضرائب والرسوم والدمغة : ( ٢٢ مجلدا — ٢٥ ألف صفحة ) وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ، وعلى رأسها محكمة النقض وذلك بشأن الضرائب والرسوم والدمغة .
- ٣ — الموسوعة التشريعية الحديثة : ( ٥٢ مجلدا — ٦٥ ألف صفحة ) .  
وتتضمن كافة القوانين والقرارات منذ عام ١٨٦١ حتى الآن .

٤ — موسوعة الأمن الصناعي للدول العربية : ( ١٥ جزء — ١٢ ألف صفحة ) وتتضمن كثرة القوانين والوسائل والأجهزة العملية للأمن الصناعي بالدول العربية جميعها ، بالإضافة الى الأبحاث العلمية التي تناولتها المراجع الأجنبية وعلى رأسها ( المراجع الأمريكية والأوروبية ) .

٥ — موسوعة المعارف الحديثة للدول العربية : ( ٢ أجزاء — ٣ آلاف صفحة ) وتتضمن عرضا حديثا للنواحي التجارية والصناعية والزراعية والعملية .... الخ لكل دولة عربية على حدة . ( نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٩٥ ) .

٦ — موسوعة تاريخ مصر الحديث : ( جزئين — اللين صفحة ) وتتضمن عرضا مفصلا لتاريخ مصر ونهضتها ( قبل ثورة ١٩٥٢ وما بعدها ) . ( نفذت وسيتم طباعتها خلال عام ١٩٩٥ ) .

٧ — الموسوعة الحديثة للمملكة العربية السعودية : ( ٣ أجزاء — ألفين صفحة ) وتتضمن كافة المعلومات والبيانات التجارية والصناعية والزراعية والعملية .... الخ ، بنسبة لكافة أوجه نشاطات الدولة والأفراد . ( نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٩٤ ) .

٨ — موسوعة القضاء والفقه للدول العربية : ( ٣٣٠ جزء ) . وتتضمن آراء الفقهاء وأحكام المحكم في مصر ويقتى الدول العربية لكافة فروع القانون مرتبة موضوعاتها ترتيبا أبجديا .

٩ — الوسيط في شرح القانون المدني الأردني : ( ٥ أجزاء — ٥ آلاف صفحة ) وتتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع التعليق عليها بأراء فقهاء القانون المدني المصري والشريعة الإسلامية السمحاء وأحكام المحكم في مصر والعراق وسوريا .

١٠ — الموسوعة الجنائية الأردنية : ( ٣ أجزاء — ٣ آلاف صفحة )

وتتضمن عرضا إيجديا لاحكام المحاكم الجزائية الأردنية مقرونة باحكام محكمة النقض الجنائية المصرية مع التعليق على هذه الاحكام بالشرح والمقارنة .

١١ — موسوعة الادارة الحبيطة والحوافز : ( اربعة اجزاء — ٣ آلاف صفحة ) وتتضمن عرضا شاملا لمفهوم الحوافز وتأصيله من ناحية الطبيعة البشرية والناحية القانونية ومفهوم الادارة الحديثة من حيث طبيعة المدير المثالي وكيفية اصدار القرار وإنشاء الهيكل وتقييم الاداء ونظام الادارة بالأهداف مع دراسة مقارنة بين النظم العربية وسائر النظم العالمية .

١٢ — الموسوعة المغربية في التشريع والقضاء : ( ٢٥ مجلدا — ٢٠ ألف صفحة ) وتتضمن كمّة التشريعات المغربية منذ عام ١٩١٢ حتى الآن مرتبة ترتيبا موضوعيا وإجديا ملحقا بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات مصرية ومبادئ واجتهادات المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية .

١٣ — التعليق على قانون المسطرة المدنية المغربي : ( ٣ اجزاء ) ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية بالإضافة الى مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية ( الطبعة الثانية ١٩٩٣ ) .

١٤ — التعليق على قانون المسطرة الجنائية المغربي : ( اربعة اجزاء ) ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية بالإضافة الى مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية ( الطبعة الثانية ١٩٩٣ ) .

١٥ — التعليق على قانون الالتزامات والعقود المغربي : ( ستة اجزاء ) ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع المقارنة بالقوانين العربية بالإضافة الى مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية ( الطبعة الاولى ١٩٩٣ ) .

١٦ — التعليل على القانون الجنائي المغربي : ( ثلاثة اجزاء ) ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع الملائمة بلقوانين العربية بالاضافة الى مبادئ المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية ( الطبعة الاولى ١٩٩٣ ) .

١٧ — الموسوعة الادارية الحديثة : وتتضمن مبادئ المحكة الادارية العليا ومتوى الجمعية العمومية لمجلس الدولة منذ عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٨٥ ( ٢٤ جزء + فهرس موضوعى ايجدى ) .

١٨ — الموسوعة اتذهبية للقواعد القانونية : التى اقترنها محكمة النقض المصرية منذ انشائها عام ١٩٣١ حتى عام ١٩٩٢ مرتبة موضوعاتها ترتيبا ايجديا وزمنيا ( ٤١ جزء مع الفهارس ) .

( الاصدار الجنائى ١٨ جزء + الفهرس )

( الاصدار المدنى ٢٣ جزء + الفهرس )







# **الدار العربية للموسوعات**

**حسن الفكهاني - محام**

**تأسست عام ١٩٤٩**

**الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار**

**الموسوعات القانونية والإعلامية**

**على مستوى العالم العربي**

**ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠**

**٢٠ شارع عدلي - القاهرة**

